

فهرس الجلد الاول لاعلام الموقعين عزرب العالمين

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١٦	كلام الشافعي في صفة المفتي في دين الله	١٠	المفتون بمصر	٢	خطبة الكتاب
١٧	تقريب الافتاء بالرأى	١١	المفتون باليمن	٣	ذكر فضيلة القرن الرابع
١٨	كلام حنبل على قول تعز الله الله اطيعوا	١٢	المفتون ببغداد	٤	المقلد ليس من العلماء
١٩	الرسول واولى الامر منهكم	١٣	سعة علم الامام احمد رحمه الله	٥	فتها الاسلام
٢٠	حق لاطاعة الخلق في معصية الخالق	١٤	فتاوى احمد تدور على خمسة اصول	٦	تفسير قوله تعالى واولى الامر
٢١	الكلام على قوله تعالى فرددوا الى الله	١٥	الاصول الاول	٧	لم يصلح للتبليغ الا من اتصف بالعلم
٢٢	الرسول	١٦	ما لا يعلم في خلاف ليس باجماع	٨	الصدق
٢٣	حقيقة الطائفت	١٧	قول احمد ان من ادعى الاجماع فهو كاذب	٩	اول من قام بمنصب التبليغ
٢٤	كلام على قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تقبلوا	١٨	الاصول الثاني من فتاوى احمد	١٠	احكام الفتوى من اصحاب النبي صلى الله
٢٥	بين يدي الله الآيت	١٩	الاصول الثالث	١١	عليه وسلم تأت ونيق وثلاثون
٢٦	حديث ان الله لا يرفع العالم	٢٠	الاصول الرابع	١٢	الصحابة سادات المفتين والعلماء
٢٧	ما روى عن ابي بكر رضي الله عنه في الرأى	٢١	المراد بالضعيف عند احمد	١٣	وصية معاوية رضي الله عنه
٢٨	ما روى عن عمر رضي الله عنه في الرأى	٢٢	تقديم الحديث الضعيف على القياس	١٤	علم عمر رضي الله عنه
٢٩	خلاف الصحابة في الضل من مجرد التقاء	٢٣	لم يقسم احمد الحديث الا الى صحيح وضعيف	١٥	قول عمر وثيقة في القضاء
٣٠	الحنابلة	٢٤	الاصول الخامس هو القياس	١٦	افتاء عثمان رضي الله عنه
٣١	قول ابن مسعود في ذم الرأى	٢٥	كرهية السلف التسرع الى القنبا	١٧	فتاوى على رضي الله عنه انتشرت
٣٢	تفسير قوله تعالى عام الاوه شرع الذي قبله	٢٦	المراد بالنسخ عند عامة السلف	١٨	انتشر العلم عن اصحاب ابن مسعود
٣٣	قول عثمان رضي الله عنه في ذم الرأى	٢٧	من اقرب الى السلافة المفتي والحاكم	١٩	زيد وعبد الله رضي الله عنهم
٣٤	قول علي رضي الله عنه في ذم الرأى	٢٨	تقديم القول على الله بغرض العلم	٢٠	علمه ما تشهده رضي الله عنها
٣٥	قول ابن عباس رضي الله عنه في ذم الرأى	٢٩	اطلاق كراهية على التحريم في عبارات العلماء	٢١	الفتوى بعد الصحابة رضي الله عنهم
٣٦	قول سهل بن خنوف رضي الله عنه في ذم الرأى	٣٠	وتلخيص المتأخرين	٢٢	المفتون في المدينة من التابعين
٣٧	قول عبد الله بن عمر رضي الله عنه في ذم الرأى	٣١	كلام الشافعي في الشطرنج وعدم اباحته	٢٣	المفتون بمكة
٣٨	قول زيد بن ثابت رضي الله عنه في ذم الرأى	٣٢	استعمال لفظ لا ينبغي في كلامه تعالى وكذا	٢٤	المفتون بالبصرة
٣٩	قول معاوية بن جبل رضي الله عنه في ذم الرأى	٣٣	مرسول صلح في الخطب شرها وقد روى	٢٥	الحسن البصري ادر له خصم من الصحابة
٤٠	قول معاوية بن ابي سفيان رضي الله عنه في ذم الرأى	٣٤	المستحيل للمستمع	٢٦	المفتون بالكوفة
٤١	كلام اهل الرأى واستحيهم	٣٥	شرط المفتي	٢٧	اصحاب على عليه السلام
٤٢	دلائل الاحكام	٣٦	لا خلاف بين الناس في التقليد ليس يعلم	٢٨	ابن ابي ليلى اخذ عن ثمانية وعشرين صحابيا
٤٣		٣٧	الاتفاق على ان لا يسهل لفتاوا عالما	٢٩	المفتون بالشام

مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة
القضاء بكتاب الله ثم بالسنة ثم بما	٢١	النوع الثاني من الرأي المحقق	٢١	عمر بن شعيب عن ابيه عن جده	٢١
تقضى به الصالحون ثم بالرأى	٢٢	الرأى نوعان رأى مجرد ورأى مستند	٢٢	الحق المحكوم بشاهد واحد واظهره حق	٢٢
حديث انفاخراسة الثمن	٢٣	النوع الثالث من الرأي المحقق	٢٣	الحجة على قبول الشاهد الواحد	٢٣
القضاء بالشئ لا برأى واحد	٢٤	وصية عمر رضي الله عنه لسرير القاض	٢٤	بحث من تشرع اليه من جهته	٢٤
ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن	٢٥	النوع الرابع من الرأي المحقق	٢٥	القتل في الفسامة واللعان	٢٥
اجاب بالفرق بين الرأي الباطل	٢٦	سبب تولية عمر القضاء لسرير	٢٦	التوسعة للحاكم ان يقول للشئ الذي لا	٢٦
الرأى الحق	٢٧	رسالة عمر الى ابي موسى وشرحها	٢٧	يفعله افعّل	٢٧
اصل الرأى في اللغة	٢٨	فصول	٢٨	الحكم في الزنا بالحبل وفي النحر بالراشحة	٢٨
انقسام الرأى الى ثلاثة اقسام	٢٩	العلم ثلاثة	٢٩	اقل ما يشترط في الحاكم شروط الشاهد	٢٩
الرأى الذي سوغوا العمل به بشرطه فقط	٣٠	لا يتمكن للمفتي ولا الحاكم من الفتوى و	٣٠	باتفاق العلماء	٣٠
الرأى الباطل انواع	٣١	الحكم بالحق الا بنوعين من الفهم	٣١	حق ابي ذر عن التامر قولى مال اليتيم	٣١
احدها الرأى الخالف للنص	٣٢	حقيقة البينة وهي اسم لكل ما يبين الحق	٣٢	دهات العرب اربعة عمر بن العاص احدهم	٣٢
الثاني الكلام في الدين باكثر من	٣٣	ترجيح شاهد الحال على ذى اليد	٣٣	بيان الصلح	٣٣
الثالث الرأى المنضم لتعطيل مماء الرب	٣٤	شهادة الكفار في السفر على الوصية	٣٤	بيان حق الله وحق العباد	٣٤
الرابع الرأى الذي احدث به البدع	٣٥	ذكران سورة المائدة ليس فيها منسوخ	٣٥	الصلح الجائر	٣٥
الحكام القول في احكام شرعية الدين	٣٦	التفرقة بين شهادة الاموال والرجعة و	٣٦	لا تقتيد الملة للغريم بثلاثة ايام بل	٣٦
بالاستحسان	٣٧	الوصية وهي عدم قبول شهادة النساء في	٣٧	بحسب الحاجة	٣٧
لعمرو بن لمن يسأل عما لا يمكن	٣٨	الاخيرتين دون الاول	٣٨	لا يفتي القضاء الاول من الرجوع الى الثاني	٣٨
الكلام على قوله نعم لا تسألوا عن اشياء	٣٩	دخول النساء في قوله ذوى عدل واثنان	٣٩	اختلف العلماء في شهادة القريب لقريب	٣٩
الا ثامر المروية في ذم الرأى	٤٠	ذو عدل منكرو	٤٠	كلام القائلين بقبول شهادة الاب القريب	٤٠
لحق الشريعة مائة وعشرين من الصحابة	٤١	الحكم على المتنطع بحجج ووصف صحتها	٤١	اختيار المصنف قبول شهادة القريب لقريب	٤١
اجماع اصحاب ابي حنيفة رحمه الله على ضعف	٤٢	قبول شهادة المرأة الواحدة وان كانت امة	٤٢	من اب وابن وغير ذلك	٤٢
الحديث اولى عند من الرأى	٤٣	وشهادتها على فعل نفسها	٤٣	الاتفاق على ان شهادة الزور من الكبائر	٤٣
ذكر امثلة من مذهبه	٤٤	شهادة النساء منقررات	٤٤	والخلاف في مطلق الكذب	٤٤
الرأى المحقق	٤٥	شهادة الصبيان بعضهم على بعض	٤٥	بيان شهادة القاذب	٤٥
النوع الاول من الرأى المحقق	٤٦	قبول شهادة اليهود بعضهم على بعض	٤٦	رح القائلين على من منعه من القبول	٤٦
الرسالة البغدادية للامام الشافعي	٤٧	قبول شهادة العبد باجماع الصحابة	٤٧	تقرير المصنف قبول شهادة التائب من	٤٧
البردة عند الشافعي رحم	٤٨	حديث يميل هذا العلم من كل خلف عدل له	٤٨	القدف	٤٨
توافق رأى عمر الفاروق بالوحى	٤٩	اجماع الامة الاربعة والفقهاء طائفة بعينة	٤٩	شروط دلائل القياس	٤٩

مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة
القياس الصغير هو الميزان	٣٨	ذكر جذاب القبر	١٣	يعرض كأمرباب لا لفاظا التقصير يكما من	
ألا قيسة ثلاثة قياس علة وقياس لالة		قوله تد ومن يشرك بالله فكأنه شرك	١٥	عومها الخ	٨٠
وقياس شبه	٥	قوله تد يا أيها الناس ضرب مثل		الشر يخرج من اليسر	٨٠
قياس العلة وامثلة من القرآن	٢	فأستعملوا له ان الذين تدعون من		كل ما بين الحق فهو بينة	٨٠
قياس للدلالة وامثلة من القرآن	٣٩	دون الله ان يخلقوا ذبابا ولواجمعوا له	٥	اصحاب الرأي والقياس حملوا معاني النص	
المادة بالصلب التراث	٥٢	قوله تد مثل الذين كفروا أكمل الذي يبيع		فوق أهلها الشارع واصحاب الالفاظ والظواهر	
قياس الشبه	٥٣	بما لا يستعمل الادعاء ونداء	٨	فصير ولعنا بها عن مرادها	٨٠
الامثال في القرآن	٥٣	مثل نفقة الخلع للمزني	٨	بحث في فظية وجه المرأة المحرمة بغير النكاح	٨١
ذكر المثاليين المائي والتأري	٨	ان عرض الصدقات المنية وغيرها يتطابقا	٧٤	كون الخلع ذرا وليس بطلاق	٨٠
مثل الحيوة الدنيا	٥٥	مثل ما ينطق في غير طاعة الله	٨	لحقائق لا تغيب تغيب الالفاظ	٨٠
مثل الفريقين كالاعتراف الاصم	٨	ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء	٨	الواجب فيما علق عليه الشارع الاحكام من	
مثل الذين اتخذوا من الله اولياء	٨	ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأة فوجروا		الالفاظ والمعاني ان لا يتجاوز الالفاظ بما لا	
مثل اعمال الكفار كساب او كظلمات	٨	امرأة لوط	٨	يقصر بها ويعطى اللفظ حقه والمعنى حقه	٨٠
انهم الا كالانعام بل هم اضل سبيلا	٥٤	الثلاث الذين للمؤمنين	٧٨	اذ انما قلت قوله تد انه لقران كريم فكتاب	
بيان قوله تد ضرب لكم مثلا من انفسكم	٨	بيان الرؤيا وتعبيرها	٨	تكون كايامه الا المظهر من وجوه الآيات	
بيان قوله تد ضرب الله مثلا عبدا مملوكا	٨	كليات التعبير	٧٩	من اظهر الآيات على بوق النبى صلواته	
مثل ضرب الله لنفسه ولم يعبد من	٥٨	اصول التعبير اخذت من القرآن	٨	القران جاء من عند الله الخ	٨٢
الوصف بالعدل وصف بقاية الكمال	٥	ملك الرؤيا	٤٠	قوله تد لنبي واما ان الله يعزهم وان	
تشبيه من اعرض عن كلامه	٥٩	حروف التعليل التي بها يتبين القياس	٤١	فيهم يفهم من ان وجوب سر السب والايان	
قوله تد مثل الذين حملوا التوراة	٥	ترتيب الجزاء على الشرط يعين العلية	٤١	به وعجته ووجوه ما جاء به اذا كان في	
قوله تد واتل عليهم نبأ الذي نينا اهوانا	٨	حديث معاذ بن جبل في الاجتهاد	٤٣	قوم او كان في شخص فمر العذاب عنهم	
ذكر خباثت الكلب	٨	اجتهاد الصحابة رضي الله عنهم	٨	بطريق الأولى	٨٠
قوله تد احب احدكم ان يأكل لحم اخيه	٨	استعمال القياس	٤٣	فصول نافعة واصول جامعة في تقرير الفيل	
ميتا فكرهني	٧١	الصحابة مثلوا لوقائع بنظائرهم وشبهوها	٤٣	والاجتهاد به	٨٠
قوله تد مثل الذين كفروا يوم يحاسبهم الله	٨	بامثالها	٤٨	اجماع المسلمين ان الرد الى الله هو الرد الى	
قوله تد المتركيب ضرب الله مثلا كائنا	٨	الالفاظ لم تقصد لنفسها وانما هي مقصودة		والرد الى الرسول هو الرد اليه في حياته وعلى	
طبيعة	٨	للمعاني	٨	مسندته بعد مائة	٨٠
مثل الحالة الخبيثة	٧٣	العلم بمراد المتكلم بعرض تارة مرعوم	٨٠	الا مثال التي ضربها رسول الله صلى	
ذكر التثنية والقول الثابت	٨	لفظه وتارة من عموم علة	٨٠	الا حاديث	٨٣

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١٢٣	الفرقة الثالثة قوموا بالحكمة والتعليم والاسباب اقرءوا بالقياس كالمشعر والحق	٩٤	بين هذا والقياس تناقض اهله فيه اضطرارهم تاصيلاً وقصيلاً	٨٣	الأنفس تاتس بالنظر والاشياء الاخرى
١٢٤	ومن تأمل كلام السلف رآه يتكفر الطائفتين المخرفتين عن الوسط المعترف	١٠١	الحائف للطلاق لا يلزمه الطلاق الاخذ جمعهم بين ما فرق الله وفرقهم بين ما جمع الله	٨٨	الأمثال والتشبيهات التي تنكر
١٢٥	والجهمية	١٠٥	أشراط العربية في النكاح اضد	٩٠	بيان كل ما سكنت عنه فهو عفى
١٢٦	النصواب وسرهما عليه الفرق الثلاث و هو ان النصوص محيطه بالحكام الحوادث	١١٣	من تزوج على ان يحجر بها	٩١	لم يجوز لنا قط ان نرد ما تنازعنا فيه الى سائر
١٢٧	كل فرقة من هذه الفرق الثلاث سدا على انفسهم طريقا من طرق الحق	١١٥	أخاشرط الزوجة ان لا يحجرها الزوج من بلدها	٩٢	ولا الهام ولا حديث قلب الخ
١٢٨	أخطأ فناء القياس من اربعة اوجه	١١٦	الوصية تعفى في غير قربة	٩٣	ذكر الاحاديث التي تركوها بالقياس
١٢٩	أصل بقاء الامر على ما كان عليه	١١٧	الوقف عقد قرنة يناقضه ما يخالفها	٩٤	أحكام صلح على محض القياس
١٣٠	استصحاب الوصف للثبوت للمحكم حتى يثبت خلافا وهو حجة	١١٨	جواز قرض الحيوان ورد مثله	٩٥	أقول الصحابة في نفى القياس
١٣١	الأصل في الزوج المخرم	١١٩	هذا اغيض من فيض وقطعة من بحر من تناقض القياسين	٩٦	العلم ثلاثة كتاب ناطق وسنة ماضية ولا ادعى
١٣٢	أذاب اصلين متعارضين	١٢٠	كلامه المتوسطين بين الفريقين كيفية تقسيم بالابتهاج وبيان كيفية	٩٧	دَم الناجعين للقياس
١٣٣	أذا شك هل طلق واحدة او ثلاثا	١٢١	حكمه وأودوسليمان عليه السلام في الحشر الذي نفشت فيه غم القوم	٩٨	كلامه جعفر بن محمد مع أبي حنيفة في القياس
١٣٤	الفرق بين ارادة التخييم المطلق وطلق التخييم	١٢٢	هذا اغيض من فيض وقطعة من بحر من تناقض القياسين	٩٩	وذلكه وبيان فساد
١٣٥	استصحاب حكم الإجماع في حل النزاع و هل هو حجة على قولين	١٢٣	كيفية تقسيم بالابتهاج وبيان كيفية دخول افراد كل نوع كما لا يتأخر في قضية	١٠٠	تعارض الأقيسة ومعارضة بعضها بعضاً
١٣٦	ما يدل على جحيمته	١٢٤	كلمية وهو مفيد جلال	١٠١	كون القياس سبباً للتفرق المنهوي عنه
١٣٧	أخطأ الرابع في اعتقادهم	١٢٥	الفرقة الثانية قابلت هذه الفرق وصارت من فرقة بدعة	١٠٢	لوم جماعة من الصحابة على عثمان في مسائل
١٣٨	الأصل في العقود والشرط الصحة الا ما ابطله الشارع	١٢٦	من خرب بدعة بدعة	١٠٣	ثم صار الاختلاف في زمن على رث بالسيف
١٣٩	ذكر عقود المسلمين وشرطهم	١٢٧	من خرب بدعة بدعة	١٠٤	فالاختلاف مناف لما بعث الله به رسول
١٤٠	دعوى النسب فيها باطلة	١٢٨	من خرب بدعة بدعة	١٠٥	أعمل بعد يشاعروا بن شعيب عن ابيه
١٤١	أخطأ أصحاب الرأي من خمسة اوجه	١٢٩	من خرب بدعة بدعة	١٠٦	عن جده
١٤٢	النصوص مغنية عن القياس في مسائل	١٣٠	من خرب بدعة بدعة	١٠٧	تفسير جوامع الكلم
١٤٣	من خرب بدعة بدعة	١٣١	من خرب بدعة بدعة	١٠٨	الاسماء التي لها حرد في كلام الله عز وجل
١٤٤	من خرب بدعة بدعة	١٣٢	من خرب بدعة بدعة	١٠٩	ثلاثة أنواع
١٤٥	من خرب بدعة بدعة	١٣٣	من خرب بدعة بدعة	١١٠	كون كل مسكوز ثابت بالنص
١٤٦	من خرب بدعة بدعة	١٣٤	من خرب بدعة بدعة	١١١	البناء سارق بالنص
١٤٧	من خرب بدعة بدعة	١٣٥	من خرب بدعة بدعة	١١٢	الشرعية استغنت بالنصوص عن القياس
١٤٨	من خرب بدعة بدعة	١٣٦	من خرب بدعة بدعة	١١٣	والرأي

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١٦٣	حكم على مريض الله عنه في قضية الزبية	١٥٠	من اصول احمد ان الكناية مع الزبية كالنكر	١٢٩	لغة النصوص فوجان حقيقة وأما
١٦٤	قضية أخرى نظير قضية الزبية	١٥٢	البحث في غير المعدوم	١٣٠	تألفالة في الصداق
١٦٥	قضية عمر في الكاظم والبصير خزان البئر	١٥٣	المستثنى بالشرط أقوى من المستثنى بالبر	١٣١	أبحث تتعلق بالفرأض
١٦٥	حكم على في ثلاثة وقعا على امرأة	١٥٣	كما انه أوسع من المستثنى بالشرح	١٣٢	ث ولاد الزم
١٦٦	الحاق الولد بمن صارت له القرعة	١٥٤	الواجب بالذم وأوسع من الواجب بالشرح	١٣٣	ث الزمات مع البنات
١٦٧	حديث القافة	١٥٤	بيع المثاني والمباذجان	١٣٤	ث قوله نعم ليس ولد له أخت
١٦٨	العدل يقتضي ان من تسبب الى اتلاف	١٥٥	الكرام على جارة الظاهر	١٣٥	ث يقول صلح فلاولى رجل ذكر
١٦٩	مال شخص أو تغريبه انه يضمن ما غرمه	١٥٥	الكلام في حل العاقلة الدية	١٣٦	ث البنات
١٧٠	كما تضمن ما اتلفه	١٥٥	حديث المصرة	١٣٧	ث بنت الابن
١٧١	اتفق المسلمون على ان النسب للاب	١٥٦	الحرام بالضم	١٣٨	ث البنات مع الأخوة
١٧٢	تبعية الولد بخير ابويه في الدين	١٥٦	الصلوقة فذأ خلف الصنف	١٣٩	ث الجرم مع الأخوة
١٧٣	تبعية الطفل لسايبه في الاسلام وان كان	١٥٦	الواجب مع غيره لا حرام مع ضرورة	١٣٩	ث على قول الصديق ومن معه من
١٧٤	معه ابواه	١٥٦	القول في ركوب الرهن وحليه	١٣٩	ث ما به القرآن ويضحى الوجهة
١٧٥	الحكموا اسلام الطفل من الشركين اذا	١٥٦	حديث الواقعة على جارية امرأته	١٣٩	ث الشريعة شتى على خلاف القياس
١٧٦	علم من هذا كله	١٥٧	ضمان المتلفات بالجنس حسب المكان	١٣٩	ث اللازمة
١٧٧	ليس في الشريعة شئ يخالف القياس	١٥٧	من مثل بعدة عتق عليه	١٣٩	ث لا يبيح عقد جأئليس بالانهر
١٧٨	الاعتراضات على هذا	١٥٧	الكلام في الكراهة على الوطى	١٣٩	ث في الحوالة
١٧٩	الأجوبة عنها	١٥٧	جلد من اتى جارية امرأته فأنه انحلت	١٣٩	ث في القرض
١٨٠	الفرق بين بول المني وبول في الحيض والنسل	١٥٧	له ورجدان لم يخلها	١٣٩	ث في ازالة النجاسة
١٨١	الفرق بين بول الصبي وبول الصبية	١٥٧	كون التعزير لا يتقد بقدر معلوم بل هو	١٣٩	ث التحريم بالاستحالة على وفق القياس
١٨٢	البحث في قصر الرباعية ووزن الثلاثية والثلاث	١٥٧	جسب الجرمعة في جنسها وصفتها	١٣٩	ث من يحرم الإبل
١٨٣	إيجاب الصوم على الحائض ووزن الصلوة من	١٥٧	حديث لا تضرب فوق عشرة الا في حد	١٣٩	ث بالكحامة
١٨٤	تعامر محاسن الشريعة	١٥٧	الفرق بين الحد وفي لسان الفقهاء	١٣٩	ث ان له على خلاف القياس باب التيمم
١٨٥	تحريم النظر الى الزينة والحركة	١٥٧	لسان الشارح	١٣٩	ث التيمم في المضروب في غاية الموافقة
١٨٦	قطر يد السارق في ثلاثة دراهم وتزلة قطع	١٥٧	الحكمة في المضى في كبح الفاسد	١٣٩	ث في بيع السلم
١٨٧	القتل من حكمة الشريعة	١٥٧	من أكل في صومه ناسيا	١٣٩	ث في الكتابة
١٨٨	قطر اليد في مربع دينار وجعل يدها خمسا	١٥٧	تزوج امرأة المفقود	١٣٩	ث جارية
١٨٩	دينار من اعظم المصالح	١٥٧	مسئلة الزاحم وسقوط المتزاحم في	١٣٩	ث والعقود باى لفظ عرف به المتعاقد
١٩٠	حكمه تخصيص القطع بهذا	١٥٧	البئر وتسمى مسئلة الزبية	١٣٩	ث يدها
١٩١	القدر	١٥٧		١٣٩	ث لم يجد لفظ العقوق حلا
١٩٢		١٥٧		١٣٩	ث عن النكاح بلفظ

مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة
آيحاء صدر الفرية على من قد ف غير	١٤٦	أباحة الاستمتاع الرجل من امت بالوطى	١٨١	سبب جعل شهادة خزيمة بشهادتين	١٩٣
بالزنا دون الكفر في غاية المناسبة	١٤٦	دون المرأة من كمال الشريعة	١٨١	غيره	١٩٣
الاكتفاء في القتل بشاهدتين دون الزنا	١٤٦	الفرق بين الطلاقات من حكمه الشريعة	١٨١	سبب تخصيص ابى بركة بأجزاء التعقيب	١٩٣
في غاية الحكمة	١٤٦	الفرق بين حكم الابل وغيره في نقص الوضوء	١٨١	بالعناق	١٩٣
جحد قاذف الحرم ومن العبد	١٤٦	على وفق الحكمة	١٨١	حكمه المتفرق بين صلوة الليل والنهار	١٩٣
البحث في تفريق عدة الموت وعدة الطلاق	١٤٦	الفرق بين الكلب الاسقى وغيره في قطع	١٨١	الحج في الاسراء	١٩٣
وعدة الحرة والامة	١٤٦	الصلوة على وفق الحكمة	١٨١	توريت ابن العم وان بعدت درجة دوا	١٩٣
اجناس العدة خمسة	١٤٦	الفرق بين ريح الدبر وريح المحشق في	١٨١	الخالة التي هي شقيقة الام من كمال الشريعة	١٩٣
البحث في تقليل عدة الطلاق	١٤٦	نقص الوضوء من محاسن الشريعة	١٨١	حكمه تشريع الشفاعة مع ان اخذ مال الغير	١٩٣
اختلاف الناس في عدة المختلعة	١٤٦	ايجاب الزكوة في خمس من الابل اسقاطها	١٨١	في طيب نفسه حرام	١٩٣
حكمه تحريم المرأة على الزوج بعد الطلاق	١٤٦	في الاف من الخيل من محاسن الشريعة	١٨١	ان باع الشريك ولم يوف شريكه فهو حق	١٩٣
الثلاث	١٤٦	زكوة الذهب والفضة والتجارة ربع العشر	١٨١	بالمبيع	١٩٣
حكمه ايجاب غسل المواضع التي لم يخرج	١٤٦	وزكوة الزرع والثمار نصف العشر والعشر	١٨١	اثبات الشفاعة بالجوار	١٩٣
منها الريح الخ	١٤٦	وفي المصدن الخمس من مصارح الشريعة	١٨١	رمة من ينفي الشفاعة على من يشتمها	١٩٣
اعتبار رتبة المحارب قبل القدر عليه	١٤٦	حكمه قطع يد السارق التي يشر بها الجنابة	١٨١	القول الوسط الجامع بين الأدلة	١٩٣
د وغيره	١٤٦	دون فريج الزاني	١٨١	لا يحتل سواها	١٩٣
للميزان العادل قبول شهادة العبد فيما	١٤٦	العقوبات المالية	١٨١	حكمه تحريم صوم يوم الفطر	١٩٣
تقبل لشهادة المحرم	١٤٦	من تمام حكمته ان لم ياخذ الجنابة بتجريح	١٨١	حكمه تحريم نكاح بنت الاخ والأخت و	١٩٣
ايجاب الشارح الصدقة في السائمة و	١٤٦	ليس مقتعود الشارع بمجرد الامن	١٨١	اباحة نكاح بنت اخي الابل وبنت اخي	١٩٣
اسقاطها عن العوامل	١٤٦	من المعاودة الخ	١٨١	حكمه جعل العاقلة جناية الخطأ في النفوس	١٩٣
ليس حلى المرأة التي تلبس تعيره زكوة	١٤٦	حكمه جعل الرقيق نصف ما من حد الحر	١٨١	دون الاموال	١٩٣
اعتبار الاحتضان في كحر من محاسن الشريعة	١٤٦	اسقاط الحد باللعان في الزوجة دون	١٨١	حكمه تحريم وطى الحائض اباحة وطى	١٩٣
حكمه نقص الوضوء بمس الذكر ومن سائر	١٤٦	الاجنبية من محاسن الشريعة	١٨١	المستحاضة	١٩٣
الأعضاء	١٤٦	جواز الفطر والقصر للساقر لله ثم فردون	١٨١	حكمه تحريم بيع مدحضة جمل وحفنة و	١٩٣
ايجاب الحد في القطر الواحدة من الجرد و	١٤٦	المقيم الجهد وفي غاية المشقة من كمال	١٨١	جواز بيعه بغيره بغير مدحضة و	١٩٣
الارطال الكثرية من البول من كمال الشريعة	١٤٦	حكمه الشارح	١٨١	الدبا نوعان جلى وخفى	١٩٣
قصر المنكوح على اربع وعده قصرها الى الابد	١٤٦	حكمه ايجاب الوفاء بالنذر دون الكفارة	١٨١	لحقه وبالفضل من باب سد لذات	١٩٣
من تمام نعمته	١٤٦	وجواز ترك الحلف بالكفارة	١٨١	حكمه تحريم باب الاجناس لاربعة المطعونة	١٩٣
أباحة الزنا والجرم للرجل والمرأة من تمام	١٤٦	تحريم كل ما في باب من السباع والطيور داخل في	١٨١	اول من ضرب الداهم في الاسلام	١٩٣

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢٣٣	فضائل الصيابة	٢٣٦	العالم قد يزل ولا بد أن ليس بمعصوم	٢٠٥	حكمه منع إحدا المرأة على امرأته فوق ثلث
٢٣٦	ليس أحد بعد رسول رسول الله صلعم	٢١٤	فلا يخفى قبول كل ما يقوله	٢٠٥	وايضا به عليهم اذا مات زوجها اربعة فجاء
٢٣٦	الأول قد خفي عليه بعض امره	٢١٤	العرف بين الشقي والشقي	٢٠٥	وعشر امعنه اجنيد
٢٣٨	معنه حديث لا تزال طائفة من امة علي حتى	٢١٤	قال ابن مسعود لا يقلدن احدكم دينه	٢٠٥	حكمه التسوية بين الرجل والمرأة في
٢٣٨	ذكر ما خفي على الصيابة من المسائل و	٢١٤	رجلان امن امن وان كفر كفر فانه لا	٢٠٥	العبادات البدنية والمحرومة وجعلها على
٢٣٩	الزام المقلدين بها	٢١٤	اسوق في الشر	٢٠٥	النصف منه في الدية والشهادة وتواثيل
٢٥١	من قال انسب باب الاجتهاد	٢١٤	قال عبد الله بن المعتز لا فرق بين بحيمة و	٢٠٥	حكمه تخصيص بعض الامور والامكانة
٢٥١	تجود رأس المائة	٢١٤	انسان يقلد	٢٠٥	الشرعية جمعت بين الاختلافات
٢٥٢	قياس الحديثين	٢١٤	الجهة على المقلدين	٢٠٥	جمع الشريعة بين امره والفاق في الظاهر
٢٥٣	تحریم الا فتاء بما يخالف النصوص	٢١٨	حذر العلم	٢٠٨	في غاية المحكمة
٢٥٣	حتى الشافعي عن التقليد	٢١٨	حذر التقليد والاتباع	٢٠٨	جمع الشريعة بين الميتة وذبيحة غير الكفاية
٢٥٥	كان ابن خزيمة اماما مستقلا	٢١٨	تقرير معقول وخطاب لمقلد	٢٠٨	في التفسير وبين ميتة الصيد في بين الحرم
٢٥٥	طبقات اهل الحديث خمسة	٢١٨	تفسير حديث طوبى للفرباء وهم الذين	٢٠٩	جمع الشريعة بين الماء والتراب في التطهير
٢٥٤	مسئلة رفع اليد عن عند الركوع	٢١٩	يعيبون السنة	٢٠٩	الرجوع الى شرح باقي كتاب عمر
٢٥٤	ترواه ثلاثة عشر رجلا	٢١٩	حتى لا تفتد الامر به عن تقليدهم	٢١٠	شرح قول عمر اياك والنضوب القلق في التخيير
٢٥٨	الآيات الدالة على اتباع الرسول صلى	٢١٩	الفرق بين التقليد والاتباع	٢١٠	شرح قول عمر في من خصلت دينه في الحق ولو
٢٥٩	امثلة من النصوص المحكمة بالمتن	٢١٩	المنافرة بين مقلد وبين صاحب	٢١٠	على نفسه كفاه الله ما بينه وبين الناس
٢٥٩	رد الجممية النصوص المحكمة في الصفات	٢١٩	حجة منقاد الحق حيث كان	٢١٠	من تزين باليس فيه شأنه الله
٢٥٩	رد الجممية النصوص المحكمة في الاستواء	٢١٩	ايراد المقلد الدلائل على الثبات التقليد	٢١٠	شرح قول عمر فان الله لا يقبل من الضبا
٢٥٩	ذكر ههنا جملة وسياق مفضلا	٢١٩	جواب صاحب الحجة باحدى ثمانين	٢١١	الاما كان خالصا
٢٥٩	رد القدسية النصوص المحكمة في قدر	٢٢١	وجها وهي مفيدة جدا	٢١١	شرح قول عمر فما ظنك بثواب عند الله
٢٥٩	الله على خلقه	٢٢٢	حدثت بدعة التقليد في القرن الرابع	٢١٢	في عاجل رزقه وخراش مرحته
٢٥٩	رد الجبرية النصوص المحكمة في اثبات كذا	٢٢٢	تفسير اهل الذکر	٢١٢	ذكر تحريم الاقضاء في دين الله بغير علم
٢٥٩	العبد قادر على اختياره فاما المشيئة	٢٢٢	خلاف عمر لا في بكر في مسائل	٢١٢	ذكر الامام على لك
٢٥٩	رد الخواج والمعتزلة النصوص المحكمة	٢٢٢	تفسير اولى الامر	٢١٣	اذا استل علم لا يعلم يقول لا اعلم
٢٥٩	في ثبوت الشفاعة للعصاة وخروجهم	٢٢٢	ضعف حديث اصحابي كالنجوم	٢١٣	تقصير القول في التقليد انفسا
٢٥٩	من الباب	٢٢٢	تكذيب احمد من ادعى الاجماع	٢١٣	الى ما يحرم القول فيه والى ما يجب
٢٥٩	رد الجممية النصوص المحكمة في رؤية	٢٢٢	اصول الاحكام حضا ان حديث وتقليدا	٢١٣	الى ايسوع من غير ايجاب
٢٥٩	المؤمنين في عرجات القيمة وفي الجنة	٢٢٢	خوارجة الاف	٢١٥	الفرق بين التقليد والاتباع

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢٨١	من تكلم فيها جاهلاً أو فاسياً	٢٨٥	بحث الزيادة على القرآن نسخاً	٢٩٠	رد النصوص الدالة على ثبوت الافعال
٢٨٢	رد السنة المحكمة في اشتراط البائع منفعة	٢٩١	الاحاديث الزائدة على القرآن	٢٩١	الاختيار لم يرد للرب سبحانه وتعالى ما بها
٢٨٢	المبيع مائة معلومة	٢٩٢	حديث الشاهد واليمين	٢٩٢	رد النصوص الدالة على ان الرب انما
٢٨٢	رد السنة المحكمة في تغيير النيب صلواته	٢٩٢	الكلام في الزيادة المغيرة	٢٩٢	يفعل ما يفعله الحكمة وغاية محوذة ورو
٢٨٢	بين ابوي	٢٩٢	التجارب بأشياء حسنة وسجاً وهي مفيدة	٢٩٢	لادم التعليل في شرع اكثر من ان يعد
٢٨٢	رد السنة الصحيحة المحكمة في جمل الزايف	٢٩٢	جداً	٢٩٢	رد النصوص الدالة على ثبوت الاسباب
٢٨٢	الكتابيين	٢٩٢	كان السلف اذا سمعوا الحديث وجلوا	٢٩٢	شراً وقد رآ
٢٨٢	رد السنة المحكمة في وجوب الوفاء بالشروط	٢٩٨	تصديق في القرآن	٢٩٨	طرق الناس في الاسباب ثلاث
٢٨٢	رد السنة الصحيحة في دفع الارض بالثلث	٢٩٨	البيان من النبي صلى الله عليه وسلم عشر اقسام	٢٩٨	رد الجهمية النصوص الدالة على ان الله
٢٨٢	والربيع	٢٩٨	رد الحكم الصريح من التسوية بين الاولاد	٢٩٨	تكلم ويتكلم وكلهم يكلم وقال ويقول
٢٨٢	رد السنة الصحيحة المحكمة في ان المدينة	٢٩٨	في العتبة	٢٩٨	اخبر وخبر الخ
٢٨٣	حرم	٢٩٨	رد الحكم الصريح في مسئلة المصرة	٢٩٨	رد الجهمية حكم قولهم ان الله الخالق والامر
٢٨٣	رد السنة الصحيحة المحكمة في نقد يضاب	٢٩٨	رد السنة الصحيحة الصريحة في العرايا	٢٩٨	وقوله ولكن حتى القول في وقوله وكلهم الله
٢٨٣	المعشرات خمسة اوسق	٢٩٨	رد الحديث الصحيح الحكم في القسافة	٢٩٨	موسى تكليماً
٢٨٣	رد السنة الصحيحة المحكمة في جواز النكاح	٢٩٨	رد السنة الثابتة المحكمة في النوى عن بيع	٢٩٨	رد الجهمية النصوص المحكمة الدالة على علو
٢٨٣	ما قل من المهر ولو خاتماً من حديد	٢٩٨	الربط بالتمهر	٢٩٨	الله على خلقه مكوته فرق عباده ذكرهم ههنا
٢٨٣	رد السنة الصحيحة المحكمة فيمن اسلم و	٢٩٨	رد الحكم الصريح من السنة بالافراج	٢٩٨	مفصلاً في ثمانية عشر فرعاً
٢٨٣	تحت اختان انه خير في امساك من شاء	٢٩٨	بين الاعبد السنة الموصى بهتقهم	٢٩٨	رد الرافضة النصوص الصحيحة في مدرج النجاة
٢٨٣	رد السنة الصحيحة المحكمة ان رسول الله	٢٩٨	رد السنة الصريحة في تحريم الرجوع	٢٩٨	والثناء عليهم ورضاه الله عليهم ومغفر لهم
٢٨٣	صلحهم لم يكن يفرق بين من اساء وبين	٢٩٨	في العبة	٢٩٨	رد الحكم الصريح من وجوب الطائفة و
٢٨٣	امرأت اذ الم سلم مع بل مقي اسلم الاخص	٢٩٨	رد السنة المحكمة في القضاء بالقافة	٢٩٨	توقف اجراء الصلح ومضتها عليهم
٢٨٣	فالنكاح حاله ما لم يتزوج	٢٩٨	رد السنة المحكمة الثابتة في جمل الالة فرأنا	٢٩٨	رد الحكم الصريح من تعيين التكبير للزوج
٢٨٥	رد السنة الصحيحة بان ذكاة الجنين ذكاة	٢٩٨	ذكر النظائر التي خالفوا فيها الحق	٢٩٨	في الصلح
٢٨٥	رد السنة الصحيحة في اشعار الهلك	٢٩٨	رد السنة الصريحة في ان من ادرك ركعة	٢٩٨	رد النصوص المحكمة في تعيين قراءة فاتحة
٢٨٥	رد السنة الصحيحة في عدم اثم من قتل عاين	٢٩٨	من الصبر قبل ان تظلم الشمس فقتل ادرك	٢٩٨	الكتاب فرضاً
٢٨٥	من اطعم بغير اذن	٢٨٨	الصبر	٢٩٨	رد الحكم الصريح من توقف اجرهم من
٢٨٥	رد السنة الصحيحة في وضع الجواهر	٢٨٨	رد السنة الثابتة في دفع اللقطة الى من صف	٢٩٨	الصلوة على التسليم
٢٨٥	رد السنة الصحيحة في وجوب الاعادة على	٢٨٨	عفاها ووعاها ووعاها	٢٩٨	رد الحكم الصريح في اشتراط النية لعبادة
٢٨٨	من صلا خلف الصف وحده	٢٨٨	رد السنة الثابتة المحكمة في صحة صلوة	٢٩٨	الوضوء والغسل

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢٩٨	رد السنة الصحيحة في جواز اذان الميقول	٢٩٩	رد السنة الصحيحة في الوترين احدا	٣٠٠	رد السنة الصحيحة في جواز اذان الميقول
٣٠١	دخول وقتها	٣٠٢	مفصولته	٣٠٣	دخول وقتها
٣٠٤	رد السنة الصحيحة في الصلوة على القبر	٣٠٥	رد السنة الصحيحة في التكبير للتنفل	٣٠٦	رد السنة الصحيحة في الصلوة على القبر
٣٠٧	رد السنة الصحيحة في النبي عن الجلو على	٣٠٨	افراقت صلوة الفرض	٣٠٩	رد السنة الصحيحة في النبي عن الجلو على
٣١٠	فراش الحريم	٣١١	رد السنن الصحيحة في انه صلحهم كان	٣١٢	فراش الحريم
٣١٣	رد السنة الصحيحة في خصوص الثمار في الزكاة	٣١٤	بسم في الصلوة عن يمينه وشماله بالسلا	٣١٥	رد السنة الصحيحة في خصوص الثمار في الزكاة
٣١٦	والعرايا اذا بدل اصلها	٣١٧	حليكم ورحمة الله مرتين	٣١٨	والعرايا اذا بدل اصلها
٣١٩	رد السنة الصحيحة في صفة صلوة الكسوف	٣٢٠	بيان ضعف احاديث التسليمة	٣٢١	رد السنة الصحيحة في صفة صلوة الكسوف
٣٢٢	وتكرار الركوع في كل ركعة	٣٢٣	الواحدة	٣٢٤	وتكرار الركوع في كل ركعة
٣٢٥	رد السنة الصحيحة في الجهر والقراءة في صلوة الكسوف	٣٢٦	عدم احتياج عمل اهل المدينة في مقابلة	٣٢٧	رد السنة الصحيحة في الجهر والقراءة في صلوة الكسوف
٣٢٨	رد السنة الصحيحة في الاكتفاء في بول الغلابة	٣٢٩	السنة كاشا من كان	٣٣٠	رد السنة الصحيحة في الاكتفاء في بول الغلابة
٣٣١	الذي لم يطعمه بالنضح	٣٣٢	تحكيمة الى هريفة ثلاثة احواله وبعض	٣٣٣	الذي لم يطعمه بالنضح

فهرس الجلد الثانی لاعلام الموقعین عن رب العلمین

٩	رُتَّةُ السَّنةِ الثَّابِتَةِ فِي سَجْدِ الشُّكْرِ.....	٥	ثَلَاثَ ضَعْفٍ.....	٢	نَقْلُ الْأَعْيَانِ.....
١٠	رُتَّةُ السَّنةِ الصَّحِيحَةِ فِي جَوَازِ رُكُوبِ الرِّهْنِ.....	٦	تَرْكُ السَّنةِ الصَّحِيحَةِ فِي وَضْعِ الْيَمَنِ عَلَى الْيَسَرِ.....	٣	نَقْلُ الْعَمَلِ الْمُسْتَقَرِّ.....
١١	لِلدَّابَّةِ الْمَرْهُونَةِ وَشَرِبَ لَبَنُهَا بِنَفَقَتِهِ حَلِيهَا.....	٧	تَقْسِيرُ عَلَى رُضْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى فَضْلُ لِرَبِّكَ الْخَفَرِ.....	٤	يَحْتَثُّ عَلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ الَّذِي طَرَفُهُ الرَّحْمَةُ.....
١٢	أَجْرَى الْعَرَفَ بِحَرَى النُّطْقِ فِي أَكْثَرِ مَوَاقِعَ.....	٨	رُتَّةُ السَّنةِ الصَّحِيحَةِ فِي تَجْمِيلِ الْفَجْرِ.....	٥	هَلْ هُوَ حُجَّةٌ لَهَا.....
١٣	مَوْضِعُ.....	٩	رُتَّةُ السَّنةِ الثَّابِتَةِ فِي أَمْتِدَادِ وَقْتِ الْمَغْرَبِ.....	٦	مَسَائِلُ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ يَخَافُ فِيهَا السَّنةَ.....
١٤	مَنْ ذَبَحَ شَاةً غَيْرَهُ تَمُوتُ.....	١٠	رُتَّةُ السَّنةِ الثَّابِتَةِ وَقْتُ الْعَصْرِ إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ.....	٧	تَرْغُفُ الْبَيْدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الرُّكُوعِ وَالرُّفْعِ مِنْهُ.....
١٥	الشَّرْطُ الْعَرَفِيُّ كَالْفَلْظِ.....	١١	رُتَّةُ السَّنةِ الصَّحِيحَةِ فِي الْمَنْعِ مِنْ تَحْلِيلِ الْخَمْرِ.....	٨	صَلَاةُ الْجَنَازَةِ فِي السَّجْدِ.....
١٦	مَسْئَلَةُ الظُّفْرِ بِغَيْرِ اخْتِيَارٍ مِنْ عَلَيْهِ الْحَيُّ.....	١٢	رُتَّةُ السَّنةِ الصَّحِيحَةِ فِي تَسْبِيحِ الْمَصَلِيِّ إِذَا نَابَ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ.....	٩	تَرْكُ السَّنةِ الْحَكَمَةِ الصَّحِيحَةِ فِي الْحُكْمِ بِأَيِّهِ فِي الصَّلَاةِ.....
١٧	حَدِيثٌ لَا تَخُنُّ مِنْ خَائِكَ.....	١٣	رُتَّةُ السَّنةِ الثَّابِتَةِ فِي اثْبَاتِ سَجَدَاتِ الْمَفْضَلِ وَالْمَجْبُورَةِ الْأَخِيرَةِ مِنْ رُتَّةِ الْحُجَّةِ.....	١٠	تَرْكُ الْقَوْلِ بِالسَّنةِ الصَّحِيحَةِ فِي الصَّلَاةِ.....
١٨	رُتَّةُ السَّنةِ الثَّابِتَةِ فِي صِحَّةِ ضَمَانِ رِيَالِيَّتِهِ الَّذِي لَمْ يَخْلُفْ وَفَاءً.....	١٤	مَنْ سَمِعَ مِنْ ابْنِ لَهَيْعَةَ قَبْلَ احْتِرَاقِ كِتَابِهِ.....	١١	الْوَسْطَى صَلَاةُ الْعَصْرِ.....
١٩	تَرْكُ السَّنةِ الصَّحِيحَةِ فِي جَمْعِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ بَيْنَ الصَّلَاةِ تَبَايُلًا بِأَبْلِ الْأَعْدَادِ.....	١٥	رُتَّةُ السَّنةِ الثَّابِتَةِ فِي اثْبَاتِ سَجَدَاتِ الْمَفْضَلِ وَالْمَجْبُورَةِ الْأَخِيرَةِ مِنْ رُتَّةِ الْحُجَّةِ.....	١٢	تَرْكُ السَّنةِ الصَّحِيحَةِ فِي قَوْلِ الْأَمَامِ رَبَّنَا.....
٢٠	رُتَّةُ السَّنةِ الصَّحِيحَةِ فِي الْوُضُوءِ خَمْسَ مَرَّاتٍ وَتَسْبِيحُهَا.....	١٦	مَنْ سَمِعَ مِنْ ابْنِ لَهَيْعَةَ قَبْلَ احْتِرَاقِ كِتَابِهِ.....	١٣	وَلَاكِ الْحَمْدُ.....

مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة
بحث الحلاله التي لعن رسول الله صلعم فاعلمها.....	١٨	قوت بلدهم كأنما مكان.....	١٨	قصر في تغير الفتوى اختلافا بحسب تغير الأزمنة والأمكنة	١٨
تجرح الحبل لم يجر في ملة من الملل قط أذا عرض على البصير مسئلة كون الثلاث	١٩	أجزاء الفطرة بأخراج طعام مصنوع من أهل بلد أذا المقصود اعتادهم في هذا اليوم	١٩	والأحوال والنيات والعوائد هذا فصل عظيم المنفع جد	١٩
واحدة ومسئلة الحلاله تبين للثلاث تجارتها بتغير به الفتوى لتغير العرف موجبا	٢٠	عن المسئلة.....	٢٠	المثال الأول ترك أكل المذكر الذي يسافر ما هو إنكره	٢٠
الإيمان والأقرار والنذور.....	٢١	المثال الخامس في أجزاء مرد صاع في المصير من قوت البلد ثم كان أو غيره من البر	٢١	اتجار المذكر أربع درجات لا يرمى أهل الجور عن منكر إذا انتهوا	٢١
من تكلم بلا قصد فلا حكم لفظه لعن نيتة.....	٢٢	أو الأثر أو الزبيب أو التين.....	٢٢	عنه تغرغوا الفعل ما هو إنكره المثال الثاني نفي قطع الأيدي في الغرق	٢٢
تفسير الطلاق في الأغلاق بال غضب الغضب عول العقل يغتال كما يقتال الخمر	٢٣	حكم ما نص عليه الشارع من الأعيان التي يقوم غيرها مقامها كنصب على الإجماع في	٢٣	في أرض العدو وخشية أن يترتب عليه ما هو بغض إلى الله	٢٣
بحث اليمين بالطلاق والعتاق والأقضاء بالزمار الخالف بها إذا حثت بطلاق زوجة	٢٤	الاستحجار ومن المعلوم أن الخرق وغيرها أولى منها	٢٤	سقوط الحر عن فعل بعد موجه ما بغيره من الحسنات	٢٤
حدث بعد انقراض الصمابة.....	٢٥	المثال السادس في جواز طواف الخائض بالبيت في زمان يتغير إقامة الركبة لاجلها	٢٥	أقول بأن الحد ود لا تقام على من تأب قبل القدرة عليه	٢٥
أقضاء على غيره وغيره في أنه لا يلزم من ذلك شيء.....	٢٦	ويلحق الضرر الفساد في إقامتها وأجرها جواز قراءة القرآن للخائض	٢٦	اعتبار القران والأخذ بشئ أحد الأحوال في النهم	٢٦
المستعزى والهائل يقع طلاقها.....	٢٧	أقول بأن الطهارة غير شرط في الطهارة بالبيت	٢٧	الأحكام الظاهرة تابعة للأدلة الظاهرة من البيئات والأقارير بشرأه الأحوال	٢٧
عذر الله للمكة بالكفر ولم يغفر الهائل صحة التقييد بالنية.....	٢٨	المثال السابع في أن الطلاق الثلث كانت أحده نزه من النبي صلعم والصدديق وثلاث سنين	٢٨	المثال الثالث في سقوط الحد عن المأثر عام المجاعة	٢٨
أخلف بالطلاق لصيغتان.....	٢٩	من خلافة عمر رضي الله عنه فقلما طلقوا على ما شرعه الله وركبوا الأحقوة الزمهم ذلك عقوبة	٢٩	أضاعاف الغرم على من درى عند الحد والقود	٢٩
بحث في قوله الحرام يلزم من لا أفعل كما المن أهب الخمسة عشر في قوله أنت	٣٠	لهم وكانوا أحقأ بها.....	٣٠	أذا كان بالسارق ضرورة تدعى إلى ما يسد به رفق وجب على صاحب المال	٣٠
على حرام.....	٣١	أقضاء الثلاث واحدة جرى في كل قرن إلى يومنا هذا	٣١	بذل ذلك له مجافا لأهواء النفس مع القدرة عليه	٣١
الصحيح مذهب الخوارج وأهوا وهو أنه أن أوقم التخييم كان ظهرا أو لولوى به	٣٢	النسبة لا يثبت بالأحتمال ولا ترك الحث الصحيح المعصوم بخالفه راويه له	٣٢	المثال الرابع في جسد فطر صاع من ولا غيره	٣٢
الطلاق وإن حلف به كان يمينا مكفرة ألفاظ البيعة النبوية.....	٣٣	والذي ندين الله به أن لا نترك الحديث الصحيح لخلاف أحد كأنما كان كالأوب	٣٣		٣٣
إيمان البيعة الحجازية.....	٣٤	ولا غيره.....	٣٤		٣٤
الأقرار بالكناية مع النبوة ليس بأقرار	٣٥		٣٥		٣٥

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٥٧	النية روح العمل ولبه وقيامه وهوتا بع لها يصير بصحتها ويفسد بفسادها.....	٢٩	شرط التعزب والترهب مضاد لشرع الله ورسوله.....	٢١	من لم يعرف شيئا لم يصح ان ينويه.....
٥٨	لوجامع اجنبية يظهرها زوجته لم يأت ذلك وبأنه بعكس ذلك لنيته.....	٣٠	لو انزاع البشرية تنقأها الطباع انهم تقاوم فاذا اسد عنها مشرعا فحقت له منوعها ولا بد.....	٢٢	الاختلاف في الحنث بالطلاق.....
٥٩	لا فرق في التحيل على المحرم بين الفعل المحرم بنقسه وبين الفعل للموضوع لغيره اذا جعل ذريعة له.....	٣١	اذا شرط الواقف القراءة على القبر كانت القراءة في المسجد اولى واحب الى الله رسول الله وانفع للميت.....	٢٣	الاختلاف في الوالحف بايمان المسلمين او بالايان الالزامية.....
٦٠	لا يتعين الحكم بتغيير الهيئة وتبديل الاسم.....	٣٢	شرط الواقفين اربعة اقسام.....	٢٤	قد يصير الصريح كناية يقتضي النية وقد يصير الكناية صريحا تستغنى عن النية.....
٦١	اذا كان في المحرم اكله منفعة غير الاكل كان التمسق مقابلا لم يدخل في هذا.....	٣٣	حديث من تزوج امرأة بعد ايقاع ينوي ان لا يزوج يداها فهو زان ومن ادان دينها ينوي ان لا يقضيه فهو سارق.....	٢٥	حكم الحلف بالايان المبتدعة التي لم يحد بها الجملية.....
٦٢	حديث ياتي على الناس من ان يستقلون الحزم باسم يسمونها ياءه والحنث بالهنة والقتل بالرهبة والزننا بالشكركم الربا بالبيع.....	٣٤	لا بد في النكاح من تسمية الموكل لانه معقود عليه.....	٢٦	الاظهارات المتأرجحة ختم اليمين انما فيها كفاية يمين بالنص والقياس.....
٦٣	الظن والعود والربط من العارضة.....	٣٥	الاعتراضات بالآيات والا احاديث على مسألة القصور في العقوق.....	٢٧	وجوب كفارة واحدة ولو تعدد المحلوف به.....
٦٤	تسمية للخنزير بالهناك والمطرب القتل من التحيل.....	٣٦	انجاب عنها والقول العادل فيه.....	٢٨	الصلوات التي لا يطالب بها الابن او غيره.....
٦٥	التقسيم الناصر الجاهل في باب القصور في القصور.....	٣٧	ثلاثة اقسام.....	٢٩	مرسالة الليث بن سعد الى مالك بن انس المشتملة على مسائل.....
٦٦	التمكوه ياتي باللفظ مقتضى الحكم لم يثبت عليه حكم لكونه غير قاصد له.....	٣٨	احدها ان تظهر مطابقة القصد للفظ الثاني ما يظهر ان المتكلم يريد معناها.....	٣٠	مسئلة من سمي في العلانية بمهر اكثر من مائة قد في السر للمعترية.....
٦٧	حلاق الخائل يقع وكذلك نكاح صحيح بالنص.....	٣٩	الثالث ما هو ظاهر في معناه ويحتمل عدم ارادة المتكلم له.....	٣١	كتاب ابطال التحليل شيخ الاسلام ابن تيمية.....
٦٨	دليل الفرائض في دليل الشبهة.....	٤٠	الواجب حمل كلام الله ورسوله وحمل كلام المكلف على ظاهره الذي هو ظاهره.....	٣٢	اذا اتفقا في السر على ان فن المبيع الفاظا في العلانية ان ثمة الغان.....
٦٩	العمل بالقرائن في الاحكام.....	٤١	انما النزاع في التحل على الظاهر بعد ظهور مراد المتكلم بخلاف ما اظهره.....	٣٣	اذا اتفقا في عقد البيع على ان يتبايعا شيئا بشئ ذكره على انه بيع تلجئة لاحقيقة له.....
٧٠	لم يسلم من خلاف التنزيل والسنة.....	٤٢	لظاهرت ادلة الشرع على ان القصور في العقوق معتبرة.....	٣٤	اذا اظهر النكاح تلجئة لاحقيقة له في اختلاف حكم حلف الرجل على شئ في الظاهر قصه ونية خلاف ما حلف عليه هو غير ظاهر.....
٧١	اتفق الناس على انه لا يجوز للمحاكم ان يحكم بخلاف علمه ان شهد عند ذلك العدل.....	٤٣	في العقوق معتبرة.....	٣٥	اذا اشترى او استأجر مكوها لم يصح.....
٧٢		٤٤		٣٦	اهل الظاهر اعذر من المقلدين الظاهر افضل من القياس التقليد.....
٧٣		٤٥		٣٧	انما ينفذ من شرط الواقفين ما كان الله طاعة والمكلف مصلحة.....

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١٣٢	بيان بطلان الحيل على التفصيل	١٠٢	لا يعرف بل الذي يعرفه ولا يريد بل يريد الخبر	٦٢	فصل في سد الذرائع
٤	أبطال حيلة الوقف على نفسه	١٠٣	الحيلة والمكر والخدعة تنقسم الى مجموعتين	٦٣	ذكر تسعة وتسعين مثالا من الشاذ
٥	أبطال حيلة الوقف ملكا لبعض من يثق به ثم يقف ذلك الملك عليه	١٠٣	ومن مجموعتين	٦٤	في منع الذرائع للفضيلة الى المفاسد
٦	أبطال حيلة الوقف على الجار	١٠٣	الحيل التي من الكليات	٦٥	فصل في ان يجوز الحيل بناقض سد
٧	مثلا وقد شرط الواقف ان لا يخرج أكثر من سنتين	١٠٤	الحيلة التي حدثت بعد المائة الثالثة	٦٦	الذرائع مناقضة ظاهرة
٨	ومن الحيل الباطلة ما لو حلف ان لا يفعل شيئا فامر غيره ان يفعل ذلك	١٠٥	وهي تمنع الرجل من القدرة على الطلاق	٦٧	تتجمع الصحابة على ابطال الحيل
٩	ومن الحيل الباطلة ما لو حلف لا يخطئ	١٠٥	البسطة	٦٨	فصل وما يدل على بطلان الحيل بخرها
١٠	ومن الحيل الباطلة ما لو حلف ان لا يخطئ	١٠٥	القفاء يجمعون على ان الشرائط الشرعية لا يجوز تجاوزها عن الشرط	٦٩	ان الله تعالى انما اوجب الواجبات المحرم
١١	ومن الحيل الباطلة ما لو حلف ان لا يخطئ	١٠٥	صور الدورات فيبقى شوبها الى البطالة	٧٠	أكثر هذه الحيل لا تنفع على اصول الائمة
١٢	ومن الحيل الباطلة ما لو حلف ان لا يخطئ	١٠٥	مسئلة ايقام طلاق في زمن ما مضى	٧١	بل تنافضها اعظم مناقضة
١٣	ومن الحيل الباطلة ما لو حلف ان لا يخطئ	١٠٥	كلام اخر في هذه المسئلة	٧٢	ذكر الدلائل من ارباب الحيل
١٤	ومن الحيل الباطلة ما لو حلف ان لا يخطئ	١٠٥	الحق واحد من الافعال المختلفة	٧٣	على تقريرها واشتقاقها من
١٥	ومن الحيل الباطلة ما لو حلف ان لا يخطئ	١٠٥	الكلام في تعليق الرجل امره بالطلاق	٧٤	الكتاب والسنة واقوال
١٦	ومن الحيل الباطلة ما لو حلف ان لا يخطئ	١٠٥	يسبعة وجوه	٧٥	الصحابة وائمة الاسلام
١٧	ومن الحيل الباطلة ما لو حلف ان لا يخطئ	١٠٥	الكلام في قوله كل عبد وامرأته	٧٦	الجواب عن المبطلين للحيل في
١٨	ومن الحيل الباطلة ما لو حلف ان لا يخطئ	١٠٥	فوجوده	٧٧	رح استدل الارباب الحيل في
١٩	ومن الحيل الباطلة ما لو حلف ان لا يخطئ	١٠٥	الشرايع العامة لم تبين على الصور النادرة	٧٨	فصول هذه الفصول مفيدة
٢٠	ومن الحيل الباطلة ما لو حلف ان لا يخطئ	١٠٥	من الحيل الباطلة الحيلة على التخلص من	٧٩	جدا
٢١	ومن الحيل الباطلة ما لو حلف ان لا يخطئ	١٠٥	الحث بالخلع	٨٠	الجواب عن الاستدلال بقوله تعالى اخذ
٢٢	ومن الحيل الباطلة ما لو حلف ان لا يخطئ	١٠٥	للتأخرون احدوا حيلهم بغير القول	٨١	بيدك ضغفا فاضرب به ولا تحث
٢٣	ومن الحيل الباطلة ما لو حلف ان لا يخطئ	١٠٥	بما عن احد من الائمة ونسبوا الى الائمة	٨٢	الجواب عن الاستدلال بجعل يد شيف
٢٤	ومن الحيل الباطلة ما لو حلف ان لا يخطئ	١٠٥	لا بد من امرين احدهما النصيحة للرف	٨٣	صواعه في رجل فيه يتوصل اليك الى اخذ
٢٥	ومن الحيل الباطلة ما لو حلف ان لا يخطئ	١٠٥	رسوله وكتابه ودينه والثاني معرفة	٨٤	وكيد اخوته
٢٦	ومن الحيل الباطلة ما لو حلف ان لا يخطئ	١٠٥	فصل ائمة الاسلام ومراهم	٨٥	الجواب عن الاستدلال بحدوث جمع
٢٧	ومن الحيل الباطلة ما لو حلف ان لا يخطئ	١٠٥	أقوال العلماء في ذم التقليد	٨٦	المجمع بالمرام
٢٨	ومن الحيل الباطلة ما لو حلف ان لا يخطئ	١٠٥	قال سليمان التيمي ان اخذت برخصة	٨٧	الجواب عن الاستدلال بجواز المعاريض
٢٩	ومن الحيل الباطلة ما لو حلف ان لا يخطئ	١٠٥	كل عالم اجتمع فيك الشر كله	٨٨	ليس كل ما يبيح حيلة حراما لقوله تعالى
٣٠	ومن الحيل الباطلة ما لو حلف ان لا يخطئ	١٠٥	الرجوع الى المقصود وهو	٨٩	لا يستطيع حيلة
٣١	ومن الحيل الباطلة ما لو حلف ان لا يخطئ	١٠٥	الرجوع الى المقصود وهو	٩٠	القلب السليم ليس هو الجاهل بالشريعة

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١٢٨	الحيلة الباطلة في استأجار الزنا	١٣٨	الحيلة الباطلة التي تعنى حيلة القمار	١٣٨	أذاخاف رب الدار ان يعوضها عليه
١٢٩	الحيلة الباطلة فيما لو حلف لا يأكل من هذا الفهم فيطعمه ويحبه	١٣٩	الحيلة الباطلة في جواز مسئلة العينة	١٣٩	المستاجر بعد المدة فيتحيل في امته الخ
١٣٠	الحيلة الباطلة فيما لو حلف ان لا يأكل هذا الشحم فيمن به ثم يأكله	١٣٩	الحيلة الباطلة في رد المبيع بغير عيب	١٣٩	عش مجاز استيجار الشحم ليشعله لذاتها
١٣١	الحيلة الباطلة في نكاح الامة وهرقاد	١٣٩	الحيلة الباطلة في وطئ المجارية من غير استدراء	١٣٩	عين المستاجر فالحيلة في تجويز الخ
١٣٢	الحيلة الباطلة في تجويز تعلية الكافر بناء على بناء السلم	١٣٩	الحيلة الباطلة في جواز المراجعة من العيب بتجويز قراءة القرآن بالفاء	١٣٩	انقضى ط المرأة دارها وبلدها وان لا يتزوج عليها فالحيلة الخ
١٣٣	الحيلة الباطلة في البراعة عن النصب بخلاف اعلام ما لك المال	١٣٩	ومن رواية الحديث بالمعنى	١٣٩	أذاخاصمته امرأته وقالت قل كل جائز
١٣٤	الحيلة الباطلة التي يفتى بها من حلف لا يفعل الشيء ثم حلف ليفعله	١٣٩	من العيب التشديد في المياه حتى ينجس القنطرة للمقنطرة بقطرة بول وقطرة	١٣٩	اشترى منها فمى حرة فالحيلة الخ
١٣٥	الحيلة الباطلة التي تبطل الظاهر واداءه	١٣٩	ومن تجويز الصلوة في ثوب بغير مضمحل بالخيسة فان كانت مغلفة فبقدر	١٣٩	لا تتجر اجارة الارض للشغلة بالزعر
١٣٦	الحيلة الباطلة في اخذ الدين عن الغريم المفلس باعطاء الزكوة	١٣٩	راحة الكف	١٣٩	فان امر اذ ذلك فله حيلتان الخ
١٣٧	الحيلة الباطلة في بيع الثمرة قبل بل صلاحها	١٣٩	احتج عليهم ارباب الحيل بقوله ومن يثق بالله يحل له خسران الحيل خسران من المضايق والجواب عنه	١٣٩	لا تتجر اجارة الارض على ان يقوم المشتري بالخروج مع الاجرة والحيلة في جواز الخ
١٣٨	الحيلة الباطلة فيما لو حلف لا يبيعه هذه المجارية ثم ارد ان يبيعها منه	١٣٩	اتقاء اهل البدع اهل السنة في البدعة	١٣٩	لا يصر ان يستاجر الدابة بعلمها لانه مجهول والحيلة في جواز الخ
١٣٩	الحيلة الباطلة فيما لو حلف لا يبيع هذه السلعة بمائة دينار فلم يجد من يشتريها بذلك الخ	١٣٩	بأنواع الحيل	١٣٩	أذا استاجر دارا لا يدري مدة مقامه فان استاجر سنة فقد يجتاز على التحول قبلها فالحيلة ان يستاجر كل شهر يكن وكذا
١٤٠	الحيلة الباطلة في ان يطأ امته واذا حلت منه لم تصير له ولد الخ	١٣٩	البحث النفيس في تفسير الحيل	١٣٩	لو وكله ان يشتري له جارية معينة فلما رآها الوكيل اعجبته يجوز له اشتراؤها
١٤١	الحيلة الباطلة في رد امرأته بعد ان باتت منه هي لا تستعير بذلك	١٣٩	امثلة الحيل الجائرة	١٣٩	أذا قال لامرأة الطلاق يلزم من لا تقولي شيئا الا قلت لك مثله فقالت لا
١٤٢	الحيلة الباطلة في وطئ الكاتبة قبل الكتابة	١٣٩	أذا استاجر منه دارا مدة سنين باجرة معلومة فخاف ان يغدر به المثل	١٣٩	طالق ثلاثا فالحيلة في التخلص منه الخ
١٤٣	الحيلة الباطلة في جواز المراجعة من العيب بتجويز قراءة القرآن بالفاء	١٣٩	في آخر المدة فالحيلة الخ	١٣٩	أذاخاف الرجل لضيق الوقت ان يحرم بالجر فيفوت فيلزمه القضاء ودم الفوات
١٤٤	الحيلة الباطلة في جواز المراجعة من العيب بتجويز قراءة القرآن بالفاء	١٣٩	احتج عليهم ارباب الحيل بقوله ومن يثق بالله يحل له خسران الحيل خسران من المضايق والجواب عنه	١٣٩	فالحيلة الخ
١٤٥	الحيلة الباطلة في جواز المراجعة من العيب بتجويز قراءة القرآن بالفاء	١٣٩	اتقاء اهل البدع اهل السنة في البدعة	١٣٩	أذا اجاز الميقات غير محرم فالحيلة في سقوط الدم عنه الخ
١٤٦	الحيلة الباطلة في جواز المراجعة من العيب بتجويز قراءة القرآن بالفاء	١٣٩	بأنواع الحيل	١٣٩	أذا سرق له متاع فقال لا امرأتان لم

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١٢٧	عليه بالبيع ثم مضى الى البيت ليأتيه بالثمن فأقر بجميع ما في يده لولده فلا يصل البائع الى اخذ الثمن فالحيلة الخ	١٢٧	أذا كان له عليه الف درهم فأراد ان يصالح على بعضها فأنها ثمان صور فالحيلة الخ	١٢٧	تخبرني من اخذته فانت طالق ثلاث والهرأة لا تعلم من انصرف فالحيلة الخ
١٢٨	أذا تمخيل المكار على سقوط نفقة القريب	١٢٨	أذا أوكله في شراء جارية بالف فاشتراها الوكيل وقال اذنت لي في شراءها بالقبول	١٢٨	أذا ادعت المرأة النفقة والكسوة لمدة ماضية الخ
١٢٩	أذا طالة الخ فالحيلة الخ	١٢٩	وقد فعلت الخ فالحيلة الخ	١٢٩	لا يبعد على اصل يكن بها العرف العادة
١٣٠	أذا استنبط في ملكه عين ما وصلكه لم يملك بيعه لمن يسوقه الى ارضه لوجه بدل ما فضل له ما هو غيره من غير الحيلة	١٣٠	أذا اراد عدو دية واشهد عليها فقتلت من غير تزييط لم يضمن فان ادعى عليه قبض الدية الخ فالحيلة في سقوط الثمن	١٣٠	بحث سقوط نفقة الزوجة بمضي الزمان
١٣١	على جواز المعاوضة الخ	١٣١	أذا رهن عند رهناء ولم يبق باعائته وخاف ان يدعى هلاكه وينهب به فالحيلة الخ	١٣١	أذا اشترى ربوا بمثله فتعيب عنده ثم وجد به عيبا فانه لا يمكنه رده فالحيلة
١٣٢	أذا باع عبدا من رجل وله عرض ان لا يكون الا عند ارضه فالحيلة الخ	١٣٢	أختلف الناس في النارية هل يجب الضمان اذا لم يشترط المستعير صل اربعة احوال الخ فالحيلة في سقوط ضمان الخ	١٣٢	أذا ابرأ الغريم من دينه في مرض موته ودينه يخرج من الثلث وهو غير وارث فخاف المدين ان يقتل الورثة لم يخلف ما لا سوى الدين وبطال البني بشائده فالحيلة الخ
١٣٣	أذا اوصاؤا لس احدى خفيه قبل غسل رجله الاخرى ثم غسل رجله الاخرى وادخلها اجازله المسح على اصغر القولين في قول لا يجوز فالحيلة الخ	١٣٣	أذا اختلف الناس في تجميع القرض العادة اذا اجعلها الخ فالحيلة في لزوم التاميل الخ	١٣٣	أذا اراد ان يعق عبدا وخاف ان يجهل الورثة المال ويرى ثلثيه فالحيلة الخ
١٣٤	أذا اختلف على شيء واجب ان يخلف ولا يحنث فالحيلة الخ	١٣٤	أذا كان له الدين وقال ان وفدت الدين الى كذا او كذا فادخله الى كذا عليه صحيح ذلك الخ فالحيلة الخ	١٣٤	أذا كان لاحد الورثة دين على المورث واحب ان يوفيه اياها ولا يئنه لرفا اقرله به ابطلنا اثره به وان اعطاه عوضه كان تبرعا في الظاهر فلما في الورثة مرده فالحيلة الخ
١٣٥	أذا احرك لسانه بالقراءة كان قارئا وان لم يسمع نفسه	١٣٥	أذا كان عليه دين مؤجل فادعى به صاحبه فأقر به بالصحيح ان لا يؤخذ به قبل اجله الخ فالحيلة الخ	١٣٥	أذا زوج عبدا من ابنته صح فان خشا من انفسخ النكاح فهو حيث تملكه او بعضه فالحيلة الخ
١٣٦	كان بعض السلف يطبق شفتيه فيحرك لسانه بآلة الله الا الله ذاكرا	١٣٦	أذا كان عليه دين فاعسر به فادعى عليه به فان انكره كان كاذبا الخ فالحيلة الخ	١٣٦	أذا كان مولاة سفيها ان زوجها طلق وان شره اعتق وان احمه ففالحيلة الخ
١٣٧	أذا اعلن امرأته وانتق من ولدها فمقتل الولد لزمه القصاص فالحيلة الخ	١٣٧	أذا ائدا اعياء عينا في يد احدهما فهي لصاحب اليد فان اقامه الاخر بينة حكم له ببيئته فان اقام كل واحد منهن بينة الخ فالحيلة الخ	١٣٧	أذا اطلب عبدا منه ان يزوجه جارية فخلف بالطلاق لا يزوجه اياها فالحيلة الخ
١٣٨	أذا كان له عليه حق قول برأه منه لا بينة ثم عاد فادعاه الخ فالحيلة الخ	١٣٨	أذا اشترى المالك من رجل راوا شهد	١٣٨	تصحيح الشركة بالعروض والفائس بالحيلة

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١٥٤	عنه وهو استيثاق بمأزلة الرهن الخ قد تدعو الحاجة الى ان يكون الاجارة	١٥٨	باربعة عشر ضربا من الخيل يظهر تعليق الوكالة بالشرط وقال الشافعي	١٥٨	اذ اخاف المضارب ان يسترجع المال منه المال فقال قد ربحتم الفالم يكن
١٥٨	غير معين الخ فالخيلة الخ يجوز بيعه بالمقاي والباذخان ونحوها بعد	١٥٩	لا يصح فاذا ادعت الحاجة الى ذلك فالخيلة اذ ارضع الى الامام وادعى عليه انذرنا في	١٥٨	الا يسترجع لانه قد صار بشرى الخ فالخيلة اذ وقف وقفنا وجعل النظر فيه لنفسه
"	ان يبدوا وصلاهما فان لم يكن لا يقول بالخيلة تجوز قيمته الدين المشترك بمرات الخ وما	"	ان انكر ان تقوم عليه البيعة فيخجل فالخيلة في ابطال شهرادتهم الخ	"	صدقه حيوته ثم من بعد له لغيره صحه عند الجمهر وان احتاج الوقت الى ذلك في
١٥٩	من منها فالخيلة الخ يجوز بيع المغيبات في الارض من البصل	"	فاذا احلف لغيره ان لا يغيره احدا فاراد التخلص من هذه اليمين وان لا يخفيه	"	موضعه لا يحكم فيه الا بقول من يبطل هذا الوقت فالخيلة الخ
"	والثوم والخم وغيرها الخ فان بليت من لا يقول به فالخيلة الخ	"	فالخيلة الخ الخيلة المروية عن ابي حنيفة رحمه الله	"	اذ اوقف على نفسه ثم على غيره صحه في احدى الروايتين الخ
"	يجوز البيع بما ينقطع به السعر من غير تقدر التمن وقت العقد الخ فان بليت من لا	١٦٠	في امرأة قال لها زوجها انت طالق ان سألتني الخلع ان لم اخلعك وقالت للمرأة	"	لو باع غيرة دار او استثنى منفعة للمبيع مدق معلومة تجاز فان خاف ان يرضه
١٦٠	يقول به فالخيلة الخ اذ كان له عليه دين وله وقف من غلة	"	كل مملوك لي حر ان لم اسألك الخلع اليوم الخ كتاب الخيل لمحمد رحمه الله	١٥٤	الى حاكم يرى بطلان هذا الشرط فالخيلة الاطلاق الباتة لا تنفذ لها ولا يسكن
"	الخ فالخيلة الخ اذ كان له عليه دين فقال نمت قبلي	"	الخيلة للمرأة عن ابي حنيفة رحمه الله انه اخوان قد تزوجا باختين فزفت كل	"	بسنة ورسول الله صلى الله عليه وسلم الخ فان خاف المطابق ان يرضه الى حاكم يرى وجوب
"	فانت في حل وان مت قبلك فانت في حل صح وبرئ في الصبي دين فان بلي عن يقول	١٥٨	امراة منها الى زوج اختها فدخل بها ولم يعلم ثم علم الحال لما اجتمع فسأله للزوج	"	النفقة والسكنى فالخيلة الخ اذ اشترى سلعة من رجل غريب فخاف
١٦١	به فالخيلة الخ لو خلط المضارب او الشريك وقال ربحتم	"	فقال الخ اذ تزوجت المرأة وخافت ان يسافر عنها	"	ان تظهر معيبة ولا يعرفه فالخيلة الخ اذ دفع اليه ما لا يشتري به متاعا من
"	الفأخر اراد الرجوع لم يقبل منه الخ فالخيلة اذ استغرت الدين ماله لم يصح تبصره	"	الزوج وبيعها الخ فالخيلة الخ يظهر ضمان ما لم يجب عند الاكثرين وعند	"	بلد غير بلده فاشترته واراد تسليم اليه واقامت في تلك البلدة فان اودعها غير
"	بما يضارب باب الدين فان لم يكن في بلد حاكم يحكم ببطلان هذا التبصره فالخيلة	"	الشافعي رحمه الله لا يحسن والخيلة الخ اذ اسبق لسانها بما يراخذ به في الظاهر	"	ضمن الخ فالخيلة الخ اذ اراد الدعي ان يسلم وعند اخر فخذ
"	لم تبصر غريمه الخ اذ كان له دين ولا يبيته له به يخاف الخ	١٦١	لم يرد معناه الخ فالخيلة في الخلاص الخ اذ باع جارية معيبة وخاف من ردها	"	ان اسلم يصيب عليه اراقها فالخيلة الخ اذ اشترى دارا قد قمت الحرد وفكر
١٦٢	اوله بينة ويخاف ان يبطله فالخيلة الخ اذ اخاف العنت ولم يحس طول حرقه وكبر في	١٦٣	عليه بالعيب فليتبين له من عيبها الخ اختلف الفقهاء في الضمان هل هو نعمة	"	الطريق فلا شفعة فيها فان خاف للمشتري ان يرضه الشجار الى حاكم يرى الشفعة
"	اولاده فالخيلة في عتقهم الخ	"	لحل الحق وقيام المضمين مقام المضمون	"	وان صرف الطريق فله الخيل على ابطالها

مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة
ما اشتراها به ولا نسحر نفسه ان يبيعها		فانت طالق ثلاثا فلم تفعل فاتي باحقيقة		ذالم تمكته امته من نفسها حتى يبعها	
بما اشتراها به فالحيلة الخ	١٤٣	فقال الخ وهذا من احسن الحيل		زوجها وهو يريد اخر اجها عن ملكه	
اذا اشترى منه دارا وخاف احتيال		الحيلة المسقولة عن ابي حنيفة رحمه الله	١٤٢	الخ	
البائع الخ فالحيلة الخ		في رجل اراد التزوج بامرأة فطلبوا منه		اذا ارادون لا يمكن زوجه على بيع جاريتها	
اذا اشترى العبد نفسه من سيده بماله	١٤٥	المهر فوطا قته		منه فالحيلة الخ	
يؤديه اليه فادى اليه مخطمه ثم سجد السيد		اذا كان لرجل على رجل الف درهم فباعه		اذا اراد ان يبيع الجارية من رجل بعينه	
الخ فالحيلة الخ		منها على ما تدرهم يؤتم اليه في شهر كذا		ولم تطب نفسه بان تكون عند غيره	
الظمان والكفالة من العقق اللازمة		فان لم يفعل واخرها الى شهر اخر فغلب		فالحيلة الخ	
ولا يمكن الضامن والكفيل ان يتخلص حتى		ما تثنان فهو جائز وبطله قوم اخرون الخ		اذا اطلب منه ولزج او عبد ان يرضه	
شاء وطريق التخلص من وجوه الخ		اذا اشترى رجل من رجل دارا بالثمن		وخاف ان يلحقه ضرر بالزوجة بامر	
اذا كان له داران فاشترى منها احدهما		فجاء الشفيع يطلب الشفعة فصالحه	١٤٣	بظلام فلا يقبل فالحيلة الخ	
على ان استخفت فالك ارا اخرى بالثمن		المشترى على ان اعطاه نصف الدار بنصف		اذا بر عبد جازله ببعده وبطلان	
فمن اجاز الخ		الثلث جاز الخ		فان خاف ان يرفع العبد الى حاكم لا	
رجل اراد ان يشتري جارية من رجل		يجوز المغارسة عند ناعلة شجر الخ وغيره		يرى ميم المدبر فالحيلة الخ	
غريب فالحيلة في التوثيق الخ		بان يرضه اليه ارضه ويقول اخرسها		لوان رجلين فمهما اجل بنفسه فرضه	
رجل قال لغيره اشتر هذا الدار وانا		من الامتنان كذا وكذا والغرس بيننا		احدهما الى الطالب برئ الذي لم يرضه	
ارحلك فيها فخاف الخ فالحيلة الخ	١٤٦	نصفين الخ		وربما الرض بعض القضاة فالحيلة الخ	
اذا اشترى منه سلعة ثم اطعمه عليم		اذا اخرج المتسابقان في النصال معا		اذا كان لرجلين على امرأة مال وهما	
فخاف انكار البائع قبض الثمن الخ فالحيلة	١٤٤	جاز في احد القولين الخ		شريكان فزوجها احدهما على نصيبه	
اذا كان له عليه مال فابي ان يقر له به		يجوز اشتراط الخيار في البيع فثلاث		لم يرضهن لصاحبه شيئا من المهر وربها	
حتى يصالحه على بعضه الخ فالحيلة الخ		على الاحد فان اراد الجاز على قول الجمهور فالحيلة		ضمنه بعض الفقهاء فالحيلة الخ	
اختلف هل يملك البائع حبس السلعة		اذا اراد ان يقرض رجلا مالا وياخر منه		لو حلف رجل بالطلاق انه لا يضمن عن	
والخيار ان يملك الخ		رهنما فخاف ان يملك الرهن فيسقط		احدا شيئا خلف اخر بالطلاق ابدان	
اقر للمريض لوارثه بدين باطل عند		من دينه بقدره عند حاكم يرى ذلك		تضمن عن فالحيلة الخ	
الجمهور للثمة فلو كان له عيسدين فالحيلة		فالخروج له الخ		شريكان شراكة عنان فمهما علق حل	
على وجوه		اذا ابد الصالح في بعض الشجوة جاز بيع		مالا بامر الخ فالحيلة الخ	
اذا حاله بدينه على رجل فخاف ان	١٤٨	جميعها وبعضهم قال لا يجوز فالحيلة الخ		لا بأس للظواهر ان يتجمل على سبعة الناس	
يتوى ماله على الحال عليه فلا يمكن من		اذا وكله ان يشتري له بضاعة وتلك		لظالمه الخ	
الرجوع على الحيل فله ثلاث حيل الخ		عند الوكيل وهي رخيصة تساوي اكثر		قال رجل لامرأته ان طلع الجفون لم تكفيني	

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢١٧	جواز الفترس بالأفان السلفية والفتاوى الصحابية وفتاوى الصحابة الأولى ان يؤخذ منها من فتاوى التابعين وفتاوى التابعين أولى من فتاوى تبع التابعين هـ	١٨٨	الفرج الثاني ان يطلق ويخلف في حال غضب شديد قد حال بينه وبين كمال قصد وقصود فلهذا لا يقم طلاقه الخ	١٨٢	أذا كان له عليه دين حال فافقاعه فالحيلة وخاف ان لا يفي له بالتأجيل فالحيلة في لزومه الخ
٢١٤	ما أخذ من ضعف ان اشتهر قول الصحابي ولم يخالفه صحاب اخر فالحا هـ صلى الله عليه وسلم وان لم يشتهر ولم يعلم ان اشتهر ما لم يجهز الامة على انه حجة	١٨٩	الخبر الثالث ان يكون مكرها على الطلاق الخبر الرابع ان يستثنى في طلاقه الخ	١٨٥	يتولى غريمه فالحيلة الخ شربل له علمه رجل مال فغاب الذي عليه المال فارد ان يثبت ماله عليه الخ
٢١٨	الحرفات من الامور بيان قال الشافعي العلم طبقات الاول الخ	١٩٠	في فصول الخبر الخامس ان يفعل المحلوف عليه هـ او ناسيا او غنظا او جاهلا او مكرها او	١٨٥	لا يرى الحكيم على الغائب فالحيلة الخ ليس للمهرق ان ينفق به بالهرن الاباء الارهن وله الرجوع فالحيلة اصنام الرجوع
٢٢٤	ذكر الادلة الدالة على وجوب الصحابة فيها ليس فيه نص هي ستة واربعون ذيل الا تكا على الولاية والامراء	٢٠١	الخبر السادس اخذ بقول من يقول ان الزوال الطلاق لا يلزم ولا يقرب به طلاق اذا حث الخبر السابع اخذ بقول اشهب وهو	١٨٥	اذا كان له علمه رجل مال وبالمال رهن فاعى صاحب الرهن بعند الحاكم فحاف المهرق ان يقرب بالرهن الخ فالحيلة الخ
٢٢٤	تفسير الصحابي اصوب فيها ليس فيه نص مرفوع	٢٠٢	ان الرجل اذا قال لامرأته ان كلمت زيدا فانت طالق فكلمت زيدا لقصة الطلاق لم تطلق الخبر الثامن اخذ بقول من يقول ان	١٨٥	اذا قال لامرأته ان لم طاعتك الليلة فانت طالق فلا فاقالت ان وطئتني الليلة فامتن حرة فالتخلص الخ
٢٢٤	تفسير الصحابي اصوب فيها ليس فيه نص مرفوع	٢٠٢	الخبر التاسع اخذ بقول من يقول ان الحلف بالطلاق كالحلف الخبر العاشر خرج نزال السبب الخ	١٨٥	اذا اراد الرجل ان يخالف امرأته الحامل على سكنها وفنقها اجاز ذلك الخ
٢٢٤	تفسير الصحابي اصوب فيها ليس فيه نص مرفوع	٢٠٢	الخبر الحادي عشر خلع اليمين عند من الخبر الثاني عشر اخذ بقول من يقول الحلف بالطلاق كالحلف الخبر الثاني عشر اخذ بقول من يقول	١٨٥	اذا وقع الطلاق الثلاث بالمرأة فالحيلة رجل قال انت طالق ان لم اجامعك الخ
٢٢٤	تفسير الصحابي اصوب فيها ليس فيه نص مرفوع	٢٠٢	الخبر الثاني عشر اخذ بقول من يقول الحلف بالطلاق كالحلف الخبر الثاني عشر اخذ بقول من يقول	١٨٥	وانت طالق ان اغتسلت منك اليوم فبطل العسر فشيء معها الخ
٢٢٤	تفسير الصحابي اصوب فيها ليس فيه نص مرفوع	٢٠٢	الخبر الثاني عشر اخذ بقول من يقول الحلف بالطلاق كالحلف الخبر الثاني عشر اخذ بقول من يقول	١٨٥	الخبر من الوقوع في الخليل الخ لن فاعله والمطلق المحلل له
٢٢٤	تفسير الصحابي اصوب فيها ليس فيه نص مرفوع	٢٠٢	الخبر الثاني عشر اخذ بقول من يقول الحلف بالطلاق كالحلف الخبر الثاني عشر اخذ بقول من يقول	١٨٥	الخبر الثالث ان يكون للطلق زائل العقل الخ

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢٣٧	مات رجل فطلب الاب ميراثه ولم يعلم الورثة غيره كره يعطى الاب فيه تفصيل	٢٣٨	المسائل اما ان يكون قصيدة معرفة بحكم الله ورسوله او معرفة بما قاله امام الله	٢٣٩	اذ اتفق المفتي للسائل بشئ ينبغي ان يذهب على وجه الاحتراز بما قد يذهب اليه الوجه منه بخلاف الصواب
٢٣٩	المقصود التنبيه على وجوب التفصيل في الجواب اذ كان يجب السؤال محتملا	٢٤٠	شهر المفتي نفسه بتقليد او معرفة فانتج عنه ذلك الفتحة الخ	٢٤١	ينبغي للمفتي ان يذكر دليل الحكم بما خذ
٢٤٠	اكثر الناس نظرهم قاصر على الصور والاشياء الى الخفايا فهم محبسون في بعض الفاظ	٢٤٢	يخبر المفتي ان يفهم المسائل بذهب فيها يعلم ان هل يذهب غيره ارجح واحسن	٢٤٣	اذ كان الحكم مستغرا جذا ما لو تالفه النفوس انما الفت خلافه فينبغي للمفتي ان يوضح قبله ما يكون مؤذنا كذا على
٢٤١	فتى شيخ الاسلام في زى اهل الذمة اكثر الناس انهم اهل طواجر في الكلام واللباس الاضال واهل الفتق منهم الذين يعبرون من الظاهر الى حقيقته	٢٤٣	لا يجوز للمفتي تحريم المسائل والقواعد في الاشكال	٢٤٤	يجوز للمفتي ان يذكر دليل الحكم بما خذ
٢٤٢	لا يبلغون عشر محشأ وغيرهم الخ	٢٤٤	اذا استل عن مسئلة فيها شرط واقف لم يحل له ان يلزمه بالعمل به بل لا يفتى على الاطلاق حتى ينظر الخ	٢٤٥	عند السائل المنازع الخ
٢٤٣	اذا استل عن مسئلة من الفرائض لم يجب عليه ان يذكر موطنه الا في قول بشرط ان لا يكون كافرا ولا مرققا ولا قاتلا	٢٤٥	مسائل القبول	٢٤٦	قد كان الصواب يتعلمون على الفتاوى والرواية
٢٤٤	اذا استل عن فرضية فيها امر وجب عليه ان يقول ان كان لاب فله كذا وان كان لامر فله كذا	٢٤٦	القرائة تصل الى المبيت امر لا	٢٤٧	ينبغي للمفتي ان يفتي بلفظ المضرب كذا
٢٤٥	لا يجوز التقليد ان يفهم في دين الله بما هو مقلد فيه وليس على بصيرة فيه نسوا انه قول من قلده دينه هذا الجاهل من السلف	٢٤٧	اذا شرط الامام او غيره على القاضي ان لا يقض الامر بذهب معين بطل الشرط ولم يصح له التزامه	٢٤٨	يجب نفي
٢٤٦	كلهم	٢٤٨	يقع قول بعضهم بشرط الواقف كمنصوص الشارع	٢٤٩	ينبغي للمفتي ان يفتي بالمعنى النازلة
٢٤٧	اذا اتفق الرجل لكنه قاصر في معرفة الكتاب والسنة وانار السلف الخ فهل يسقط تقليد	٢٤٩	ليس للمفتي ان يطلق الجواب في مسئلة فيها تفصيل الا اذا علم ان السائل فاسأل عن احد تلك الافعال	٢٥٠	فاما ان يكون عالما بالحق فيها او غالبا على ظنه او لا وعلى الثاني لم يحل له ان يفتي بالحكم والراوى والشاهد متى كتب الحق عشت بركة دينهم ودينائهم ومتى بدعوا بولك لهم فيها
٢٤٨	في الفتوى فيه تفصيل	٢٥٠	اذا انكر القضاة الشوشم اقر رجل يستحق اجرة القضاة ام لا فيه تفصيل	٢٥١	لا يجوز للمفتي ان يشهد على الله ورسوله بان احد كذا ورحمة او وجه او كرهه كذا بما يعلم فيه نص الله ورسوله
٢٤٩	اذا لم يجد السلطان من يولية اة قاضيا عاديا عن شروط القضاء لم يعط البذل	٢٥١	اقر اها فيه تفصيل	٢٥٢	خبر شيخ الاسلام مجلسا فيه القضاء وغيرهم حكوا احدهم يقول ان فرض الله ما هذا الحكومة فقال هذا حكوا قال هذا حكوا
٢٥٠	قاضي ولي لا مثل فالا مثل	٢٥٢	اقر اها فيه تفصيل	٢٥٣	خبر شيخ الاسلام مجلسا فيه القضاء وغيرهم حكوا احدهم يقول ان فرض الله ما هذا الحكومة فقال هذا حكوا قال هذا حكوا
٢٥١	اذا عرف العاصي حكمه كذا تدرب ليلها فهل له ان يفتي به ويسوغ لتغيره تقليد فيه ثلاثة ارجح	٢٥٣	اقر اها فيه تفصيل	٢٥٤	خبر شيخ الاسلام مجلسا فيه القضاء وغيرهم حكوا احدهم يقول ان فرض الله ما هذا الحكومة فقال هذا حكوا قال هذا حكوا

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢٤٢	فتى ثلاث صور الخ	٢٤٩	فتى الناس ليس بأهل الفتوى	٢٤٩	لا ينبغي للرجل ان ينصب نفسه للفتيا حتى يكون فيه خمس خصال
٢٤٢	أد الفتى في واقعة ثم وقعت مرق أخرى وما تغير فيها اجتهاده فتى بها من غير نظر ولا اجتهاد	٢٥٠	على ذلك فهو أتم أيضا	٢٥٠	الناس في الفتاة اربعة اقسام
٢٤٢	ألا يجوز ان ينسب الى الشافعي ما خالفه	٢٥٠	أد أنزلت بالعلمى نازلة وهو في مكان لا يجوز من ياله عن حكمها ضيقا	٢٥٠	تفسير السكينة وهي عامة وخاصة
٢٤٢	أحد بيت لا نه قال اذا حرم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاضروا	٢٥٠	للمناس الخ	٢٥١	كان لسيان الثوري شئ من مال كان لا يهوى في بن له ويقول لو لا ذلك
٢٤٢	بقول الخاطا الخ	٢٥١	الفتيا اوسع من الحكم والشهادة فيجوز	٢٥١	لعتيدل بها هؤلاء
٢٤٢	أذا كان عند الرجل الصيغتين واحدتها او كتاب من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢٥١	فتيا العبد الخ	٢٥١	في كتابات حفظت عن الامام محمد في امر الفتيا سكا ما تقدم
٢٤٢	ما فيه فهل ان يفتى بما يحل فيه	٢٥١	لا فرق بين القاضي خيرة في جوار	٢٥١	دلالة العالم للمستفتي على غيره
٢٤٢	الشيخ الواقفي في الاحاديث الذي اجتمع عليه الامة لا يبلغ عشرة احاديث البتة بل ولا شرطها	٢٥١	الا فتيا بما يجوز الفتيا به وجوبها اذا	٢٥١	موضع خطر رجل الخ
٢٤٢	هل المنتسب الى تقليد مامعين	٢٥١	لعتيد	٢٥١	حكمه كذا لكذا المفتي فان علمه صواب
٢٤٢	ان يفتى بقول غيره الخ	٢٥١	فتيا الحاكم لبيت حكما منه فلو حكمه	٢٥١	الجواب فله ان يكون لك الخ
٢٤٢	جاء شيخ الامام بعض الفقهاء من الحنفية	٢٥١	اذا سأل المستفتي عن شئ لم يقع فعله فاجابه	٢٥١	يجوز للمفتي ان يفتى اباه وابنه ومن
٢٤٢	قاستشاره في الانتقال من المذهب قال الخ	٢٥١	لا يجوز للمفتي ان يفتى اباه وابنه ومن	٢٥١	لا يقبل شهادته الخ
٢٤٢	هل المفتي المنتسب الى مذهب امام معين	٢٥١	مرجوعه الخ	٢٥١	يجوز للمفتي ان يفتى نفسه
٢٤٢	ان يفتى به في غيره عند الخ	٢٥١	لوعتبر اجتهاد المفتي فهل يلزمه احكام	٢٥١	لا يجوز للمفتي ان يعمل بما يشاء من القول
٢٤٢	اذا اعتدل عند المفتي قولان ولم يتجه له	٢٥١	للمستفتي الخ	٢٥١	والوجه من غير نظر في الترجيح الخ
٢٤٢	احدهما على الآخر الخ	٢٥١	أد اعل المستفتي بفتيا مفت في خلاف	٢٥١	الفتون الذين نصبوا انفسهم للفتوى
٢٤٢	اتباء الائمة يفتون كثيرا باقر الصم القن	٢٥١	نفس او مال ثم بان خطأ الخ	٢٥١	اربعة اقسام الخ
٢٤٢	التي رجوا عنها الخ	٢٥١	ليس للمفتي الفتوى في حال غضب شديد	٢٥١	أذا كان الرجل مجتهدا في مذهبه علم
٢٤٢	يجزم على المفتي ان يفتي بضد لفظ النص	٢٥١	او جوع مفظا وهم مقلون الخ	٢٥١	ولم يكن مستقلا بالاجتهاد فهل لدان
٢٤٢	بعض امثلة النصوص التي لا يجوز ان يفتي بضد لها	٢٥١	لا يجوز له ان يفتي في الغاير والامان	٢٥١	يفتي بقول ذلك الامام الخ
٢٤٢	اذا سئل عن تفسير آية او سنة فلا يرد ان يخرجها عن ظاهرها وجوه التاويلات الفاسدة	٢٥١	والوصايا وغيرها مما يتعلق بالالفاظ	٢٥١	هل يجوز للمفتي تقليد الميت والعلم بفتيا
٢٤٢		٢٥١	الاجماع اعتادوه وعرفوه الخ	٢٥١	من غير اعتبارها بالدليل الموجب لاعتد
٢٤٢		٢٥١	يجزم عليه اذا جاءه مسألة فيملي	٢٥١	العمل بها
٢٤٢		٢٥١	على اسقاط واجب ان يعين للمستفتي	٢٥١	الاجتهاد حالة تقبل التجريح انفسا
٢٤٢		٢٥١	فيها الخ	٢٥١	فيكون الرجل مجتهدا في نوع من العلم
٢٤٢		٢٥١	في اخذ الجرة والهدن والرق على الفتوى	٢٥١	مقلده في غيره الخ

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢٤٧	سئل صلعم عن المرأة تزوج الرجل في الليل معهم تكون منهم يوم القيامة	٢٤٨	عمل بقوله ثم وقت له مرق ثانية فعمل ان يعمل بذلك القس الاول ام يلزمه	٢٤٩	قد انقضت الائمة الاربعة على ذم الكلام واهلها
٢٤٨	سئل صلعم عن عيون من اطفال المشركين قتواه صلعم في مثله الهمج	٢٤٩	الا يستفاد مرة ثانية فيه وجهان الخ هل يلزم المستفتي ان يجتهد في عيان	٢٥٠	لا يجوز له العمل بخود فتوى المفتي اذا لم تطعن نفسه وحاله في صدره الخ
٢٤٩	سئل صلعم نساء الدنيا افضل ام المحور العين قراءة الفاتحة وثلاث آيات من سورة البقرة	٢٥٠	المفتين ويسأل الامام ولا دين له يلزمه ذلك فيه مذهبان	٢٥١	اذا لم يعرف المفتي لسان السائل ولم يعرف المستفتي لسان المفتي اجزا ترجمته واحد
٢٥٠	بعد ختم القرآن لم تثبت عن السلف	٢٥١	البحث في مذهب العاصي وقوله انا شافعي او حنيفة او غير ذلك	٢٥٢	بينيها
٢٥١	سئل صلعم اهل الله من هم	٢٥٢	للعاي ان يستفتي من شاء من اتباع الائمة وغيرهم ولا يجب عليه ولا على	٢٥٣	اذا كان السؤال احتمالا لم يرد به فان لم يعلم الصورة المتيقن منها لم يجب
٢٥٢	سئل صلعم اين الله	٢٥٣	المفتي ان يتقيد باحد من الائمة الا ترى باجماع الامة لكن ليس ان يتبعه شخص	٢٥٤	عن صورة واحدة منها وان علمها فله ان يخلصها بالجواب ولكن يقيد
٢٥٣	تفسير حديث اشترط لهم الولاء	٢٥٤	المذاهب اخذ غرضه بل عليه اتباع الحق بحسب الامكان	٢٥٥	ان رأى المفتي خلال السطور بياضا يحتل ان يلحق به ما يفسد الجواب فيجوز
٢٥٤	الامام احمد لم يجوز ان يكون الرجل زوجة ويضد مذهب بنهضة وعشره ووليد	٢٥٥	ان اختلف المفتيان واكثر فقول امام ياخذ اذا استفتى فاذا المفتي فعل تصدير	٢٥٦	ان كان عنده من يثق بعلمه ودينه فينبغي ان يتاوره
٢٥٥	القاء صلعم طلق ثلاثا بالرجعة	٢٥٦	فتواه موجبة الخ	٢٥٧	حقيق بالمفتي ان يكثر الدعاء بالحيث الصحيح المصحح جابر الخ
٢٥٦	فتاويه صلعم في العدة	٢٥٧	يجوز له العمل بخط المفتي اذا عرفه بالقرائن او الشهادة	٢٥٨	ذكر الادعية التي كان السلف يدعون بها عند الافتاء
٢٥٧	فتاويه صلعم في الرداء والجمانيات	٢٥٨	اذا حدثت حادثة ليس فيها قول لاحد من العلماء فهل يجوز الاجتهاد فيها بالافتاء و	٢٥٩	لا يجوز للمفتي ان يمسك عن الجواب الحق الخالف لغرض السائل ولا ان يدل
٢٥٨	فتاويه صلعم في حر الزنا	٢٥٩	الحكم ام لا الا حيز الجواز بل لا يستحب عليه الحاجة واهلية المفتي	٢٦٠	على مفت يكون غرضه عنده عاب بعض الناس ذكر الاستئلال والفتوى
٢٥٩	الحكم على السياسة	٢٦٠	للقول وان التسع غاية الاشياء لا يفي بوقايم العالم جميعها	٢٦١	وهذا العيب اولي بالعيب بل جال الفتوى وروحها والدريل
٢٦٠	الاخذ بالقرائن بيان بعض امثلتها	٢٦١	فتاوى امام المفتين ورسول رب العلمين هي في شرح هذه الكتاب كرها	٢٦٢	هل يجوز للمستفتي تقليد الميت اذا علم عدله وانه مات عليها من غير ان يسأل
٢٦١	ذكر طرف من فتاويه صلعم في الاطعمة	٢٦٢	في خصوص ان يسعها هذا الفهم سرفند بعضها منها	٢٦٣	الحق فيه وجهان الخ
٢٦٢	ذكر طرف من فتاويه صلعم في النذور	٢٦٣		٢٦٤	اذا استفتاه عن حكم حادثة فاقتاه و
٢٦٣	ذكر طرف من فتاويه صلعم في الطب	٢٦٤		٢٦٥	
٢٦٤	ذكر فضل من فتاويه صلعم في ابواب متفرقة	٢٦٥		٢٦٦	
٢٦٥	ذكر الكتاب	٢٦٦		٢٦٧	
٢٦٦	ذكر بقية فتاويه صلعم في ابواب متفرقة	٢٦٧		٢٦٨	
٢٦٧	ثم الفهرس	٢٦٨		٢٦٩	

فَقَضَيْتُمْ فَعَلَكُمْ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُم مِّنْ تُنْكِرُونَ

يَا أَيُّهَا خَدَمَ عَلِيٍّ مَا أَهْلَمْتَنَا بِتَوْقِيعِ أَهْلِ الْحَقِّ الْمُبِينِ فَوْقَ قَتْنَا بِطَبْعِ سَفَرِكَا نَتِ الثَّيِّادُونَ فَضْلًا عَنِ الصَّبْرِ نَعُوذُكَ

من تأليف الشيخ الإمام الحجة الحافظ المتقن المحدث الفقيه المحمدي سيف الله عليا نافع المبتدع الزاهد
الوديع شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي المعروف بابن القوي الجوزية الحنبلي
الدمشقي المتوفى سنة ١١٢١ هـ بامر السيد أبي الليث **عبد القدوس بن السيد الشريف إمام**
المتقين سيد العارفين قاصع المبتدعين رئيس الموحدين الزاهد المهاجر أبي محمد عبد الله
رحمه الله الغزنوي ساهم القوي في المطبع

الموسى والمطالبة والحمد لله رب العالمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي خلق خلقه أطواراً، وصبر فهم في أطوار التخليق كيف شاء عزه وأقداره، وأرسل الرسل إلى المكلفين أعدل راسخ، وأنداراً، فأتم بهم على من اتبع سبيلهم نعمته السابقة، وأقام بهم على مخالفتهم حجه البالغة، فغصب الدليل، وأثار السبيل، وأزاح العلك، وقطع المعادن، وأقام الحجّة، وأدخّل الحجّة، وقال هذا أصل على مستقيماً فابتعوه ولا تتبعوا السبل، وهو لا، رسل مبشرين، ومنذرين، لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل، فجمعهم بالردع على السنة رسله حجّة منه وعدلاً، وخص بالهداية من شاء منهم نعمة وفضلاً، فضيل نعمة الهداية من سبقت له سابقة السعادة، وقلها باليمين، وقال رب ارفعني، ان اشكر نعمتك التي انعمت علي وعلى والدي، وان اعمل صالحاً ترضاه، وادخلني برحمتك في عبادك الصالحين، ورقة حاض غلبت عليه الشقاعة، ولم يرفع بها راساً بين العالمين، فهذا فضله وعطائه، وما كان عطاء ربك محطوماً، ولا فضله ينحون وهذا عدله وقضائه، فلا ينال عما يفعل وهم يسألون **فنبين** من افاض على عباده النعمة، وكتب على نفسه الرحمة، وادوم الكتاب الذي كتب، ان حنته تغلب غضبه، **وتبارك** من له في كل شيء على ربه يته، وحده ائنه وعلمه وحكمته احل شأه، ولولا يكن الا ان فاضل بين عباده في مراتب الكمال حتى على الا لاف للولفة منهم بالرجل الواحد، ذلك ليعلم عباده ان انزل التوفيق منأله، ووضع الفضل مواضع، وانه يختص برحمته من يشاء، وهو العليم الحكيم، وان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم **احمد** والتوفيق المهد من نعمة واشكره والشكر كقيل بالمريد من فضله وكثر وقته **واستغفرة** وتقرب اليه من الذنوب التي توجب ذوال فطر وحلول نقمة **واشهد** ان لا اله الا الله وحده لا شريك له كلمة قامت بها الارض والسموات، وفطر الله عليهم باجميع المخلوقات، وعليها استسنت الملائكة، ونصبت القبلة، ولا طها جردت سير في الجهاد، وبها امر الله سبحانه جميع العباد، فحي فطر الله التي فطر الناس عليها، وصفتها عبوديته التي دعا الاسم على السن مهله اليها، وهي كلمة الاسلام، ومفتاح دار السعادة، واساس الفرض السنة، ومن كان اخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة، **واشهد** ان محمداً عبده ورسوله وخليفته من خلقه، وحجته على عباده وامينه على وحيه، ارسله رحمة للعالمين، وقدره للعالمين، وحجة للسالكين، وحجة على المعاندين وحجة على الكافرين، ارسله بالحق بين يدي الساعة بشيراً ونذيراً، اودعها الى الله باذنه وسراً جانياً، وانتم على اهل الارض حق لا يستطيعون لها شكواه فامدة بلا نكته المقربين، وايق بنصره وبالتمنين، وانزل عليه كتاباً المبين، الفارق بين الصالح والفلان والشاك واليقين، فشره له صدره ووضع عنده وزنه، ورفعه له ذكره وجعل الدلالة والصفاء على من خالف امره، ثم اقم محبته في كتابه المبين، وقدر الله به باسمه فاذا ذكر معكم في الشطب والتهديد والتأديب، وانتم على العباد طاعته ومحبته والصليكم بحقوقه، وسد الطرق كلها اليه، والى جنته

فلم يفتح لأحد من طريقتيه + فهو الميزان الرابع الذي على أخلاقه وأقواله وأعماله توهم من الأخلاق والأقوال والأعمال + والفرقان للبين الذي
 بآثاره يميز أهل الهدى من أهل الضلال + ولعمري صلى الله عليه وآله وسلم في ذات الله تعالى لا يرد عنه مراد صانعاً بأمره لا يصدر عنه صواباً إلا أن
 بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة + وحاجد في الحق الجهاد فاشترى به رسالة الأرض بعد ظلماتها + وتالت به القلوب بعد شتمها + ولست أجاد
 بد الأرض نوراً وانبهاجاً + ودخل الناس في دين الله أفواجا + فلما اكمل الله تعالى الدين وأتم به النعمة على عباده المؤمنين استأثر به ونقله إلى الرفيق
 الأعلى + وللعلامة + وقد تركت أمتي على الحق البيضاء + والطريق إلى الضلالة الغراء + **فصل في** الله وملائكته وأنبياءه ورسله والصالحين من
 عباده عليه وآله كأرواح الله وعزته به ودعائه وسر تسليمه اختياراً **أما بعد** فإن أولى ما يتناض به المتناضون + وأجرب ما يتناقض في
 حكمة سياسته المتسابقون + ما كان بسعادة العبد في معاشه ومعاذ كفايله + وعلى طريق حنة السعادة دليله + وذلك العلم النافع والعمل الصالح
 الذين لا سعادة للعبد إلا بهم + ولا حاجة له إلا بالتعلق بسببهم + فمن رزقها فقد نال غنم + ومن حرمتها فأنحر كاله حرمة + وهما من أنفسهما لا لغير ذلك
 مرجعهم ومخرجهم + وبهما يتقرب من العاجز والمتق من الغوي والظالم من المظلمة **ولما** كان العلم للعمل قربياً وشافهاً + وشرفه لشرف معلوم
 تابعاً + كان أشرف العلوم على الإطلاق علم التوحيد + وانفع ما علموا أحكامه فضل التوحيد ولا سبيل إلى اقتباس هزين النورين + وتلقى هذين
 العلمين + الأيمن من شجرة من قامت الأدلة الفاطمية على عصمتهم وصحة الكتب السماوية بوجوب طاعته ومتابعته + وهو الصناديق المصدرة
 لا ينطق عن الهوى + أن هذا لا وحى يؤتى **ولما** كان التوفيق صلى الله عليه وآله وسلم على نوعين نوع هو أسطرة ونوع بغير أسطرة وكان
 التلقي بلا واسطة حفظاً لأصحابه الذين جازوا فضبات السباق واستقروا على الأمام فاطمة كاحد من الائمة بعدهم في الحقائق ولكن المبرز من
 اتبع صراطهم المستقيم وأتق من ربهم القويم + والمتخلف من عدل عن طريقهم ذات اليمين وذات الشمال فذلك المنقطع التام في بيلهم المالك
 والضلال + فأي خصلة خير لم يبقوا إليها أو أي خلة أرشد لم يستلوا ولعلها بالله لقد وردت من الماء من عين الحقيق عن باصاً في آخر الآء + و
 اتد واقواعد الاسلام في غير ذلك على أحد بعدهم مقالة + فحق القلوب بعد لهم حباً للقرآن والإيمان والقرى بالجهاد بالسيف والسنان والفقو إلى
 التابعين ما تلتزم من مشكاة النبوة خالصاً صافياً + وكان سندهم فيه عن نبهم صلى الله عليه وآله وسلم عن جبريل عن رب العالمين سنداً
 صحيحاً عالياً + وقالوا هذا عهد نبينا الينا وقد عهد لنا اليك + وهذه وصية ربنا وفرضه علينا وهي وصيته وفرضه عليك **فجري** التابعين
 الصغار والسنان على منهاجهم القويم + واقضوا على آثارهم صراطهم المستقيم **ثم سأل** تابعوا التابعين هذه المسالك الرشيدة وهذه إلى
 الخليل من القول وهذا إلى صراط الحميد + وكانوا بالنسبة إلى من قبلهم كما قال أحد القائلين + ثلثة من الأولين وقليل من الآخرين **ثم جاء**
 الائمة من القرن الرابع المفضل في أحكام الروايتين + كما كتبت في الصغير من حديث أبي سعيد بن مسروق وأبو هريرة وشعير عن عمران بن حصين فسلكوا
 على آثارهم اقتصاصاً + واقتبسوا هذه الامور عن مشكاة تهم اقتباساً + وكان دين الله سبحانه أجل في صدورهم وأعظم في نفوسهم من أن يقدروا
 عليه رأياً أو معقولا أو تقليداً أو قياساً + فطار هذه الشئاء الحسن في العالمين + وجعل الله سبحانه له لسان صدق في الآخرين **ثم سأل**
 على آثارهم الرصيل الأول من اتبعهم ودرج على منهاجهم الموفقون من اشيا عظمه زاهد بن في التعصب للرجال + واقفين مع الحق والستارة
 يسعون مع الحق أين سارت ركائبه + ويستقلون مع الصواب حيث استقلت مضاربهم إذا بد الصواب الدليل بأخذ طاروا إليه نردا في
 رجل آباء + وإذا دعاهم الرسول إلى أمر انتدبوا إليه ولا يسألوا على ما قال برهان في نفوسهم أجل في صدورهم وأعظم في نفوسهم من أن يقدروا
 عليه ما أقول أحسن الناس أو جازهم أو جازي أو قياس **ثم خلف** من بعدهم خلوف فتخاد بهم وكانوا شيعاً كل حزب بما لديهم فرحون
 يقطعوا امرهم بينهم زبر أو كل إلى زهره راجعون جعلوا التعصب للذي احب بآتهم التي بأيديهم نورس امور الصالح التي بما يتجرون **واخرو**
 منهم ففعلوا بحض التقليد وقالوا أنا وجدنا آباءنا على أمرنا وأنا على آثارهم مقتدون **والفرقان** بمغزل عاين في اتباعه من الصواب
 لسان الحق يتلو عليهم ليس بآمنكم ولا آمان في أهل الكتاب **قال** الشافعي قدس الله تعالي روحه اجتمع المسلمون على أن من استبان له

سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لو يكن له ان يدعها القول احد من الناس **قال** ابو جهم وغيره من العلماء اجمع الناس على ان المقلد ليس معني وامن اهل العلم والعلوم معرفة الحق بدليله وهذا كما قال ابو جهم رحمه الله تعالى فان الناس لا يختلفون ان العلم هو المعرفة الحاصلة عن الدليل وامامه من الدليل انما هو تقليد **فقل** تضمن هذان الاجماعان اخراج المتعصب باليهي والمقلد الاعجمي عن نزعة العلماء وسقوطهما باستكمال من فرقهما الفرق من ورائة الانبياء فان العلماء هم ورائة الانبياء فان الانبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما وانما اودعوا العلم في خزنة اخذ بحفظها وافر وكيف يكون من ورائة الرسول صلى الله عليه وسلم من يخرج يدرك في وراة جاء به الى قول مقلدة ومتبوعه ويضيع ساعات عمره في التعصب باليهي ولا يشعر بضيقه فان الله انما فتنه عمت فاعمت ثورت القلوب فاصمت ثورتها في الصغير وهم فيها الكبار واتخذوا لاجلها القرن مهجرا وكان ذلك بقضاء الله وقدره في الكتاب مسطورا ولما عمت بها البلية وعظمت سببها الرزية بحيث لا يعرف اكثر الناس سواها ولا يعد من العلم الا اياها فطالب الحق من مشائده لديه مفتون وموثق على ما سواه عندهم مغبون ونصيب لمن الفهم في طبعه من الحباثل ويغفل الغوائل وهو مع حقس الجحاح البغوي العناد وقالوا له انهم اننا نخاف ان يبدل ان يكونوا ان يظهر في الارض الفساد فحققوا في انفسهم عند قور فيهم ان لا يلتفت الى هؤلاء ولا يرضى لها بالديهم واذا رضى له علم السنة النبوية شمر اليه ولو يحبس نفسه عليهم فاحي الاساتذة حتى يقع في القبور ويحصل في الصخرة وتشتاق اقدام الخلاقي في القديمة ويظهر كل عبد ما قدمت يداه ويقع التمييز بين المحققين والمبطلين ويعزل العرضي عن كتابهم وسنة نبيهم انهم كانوا كاذبين **فصل** ولما كانت الدعوة الى الله والتبليغ عن رسول شعاع خيرة المفلحين واتباعه من العلمين وكما قاله قل هذه سبيلي ادعوا الى الله على بصيرة اذا من اتبعني وسبى الله وما انا من المشركين وكان التبليغ عنه من عيني تبليغ الفاظه وما جاء به وتبليغ شئ كان العلماء من اصته منفسرين في قمين احدهما حفظ الحديث وبما بذته والقادة الذين هم ائمة الامم وواصل الاسلام الذين حفظوا على الامم معاتد الدين ومعاقلة وهو امن التغيير والتكدير موارد ومناحلة حتى ردت من سبقت له من الله المحنة تلك المناهل صافية من الادناس لم يشبه بالاراء تغييرا وورد فيها عينا يشرب بها عباده الله يفخر بها تغييرا وهم الذين قال فيهم الامام احمد بن حنبل في خطبته الشهيرة في كتابه في الشر على الزنادقة والجهية الجمل لله الذي جعل في كل زمان فئة من الرسل بقايا من اهل العلم يدعون من ضل الى الهدى ويصبرون منهم على الاذى ويحيون بكتاب الله تعالى المعوق ويصبرون بنو الله اهل الحق فكم من قتيل لا يلبس قد حيوة فكم من ضال فانه قد هتف فاحسن اثرهم على الناس ما اتبعوا اثر الناس عليهم ينفع عن كتاب الله فخر الغالين الخال المبطلين وتاويل الجاهلين الذين عقدوا الوبة المبدعة واطلقوا عنان الفتنة فهم مختلفون في الكتاب مخالفون للكتاب مجمعون على مفارقة الكتاب يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله غير علم يكلون بالمشايير من الكلام ويخوضون حال الناس يشبهون عليهم فغفوا بالله من

فصل القسم الثاني فقهاء الاسلام ومزاور الفتيا على اقل الهم بين الامم الذين خصوا باستنباط الاحكام وعرضوا بضبط حق الامم والحرمة في الارض بمنزلة النجس في السماة بهم يهتدى الخيران في الظلمة وحاجة الناس اليهم اعظم من حاجتهم الى الطعام والشراب طاعتهم افرض عليهم طاعة الامهات والاباء بضر الكتاب **قال** الله تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم توقنون بالله والحق الاخر ذلك خير واحسن فاوبلا **قال** عبدالله بن عباس في الروايتين عنه وجابر بن عبدالله بن الحسن البصري وابو العالية وعطاء بن ابى رباح والضحك وجاهد بن الحارث والروايتين عنه ولا يحرهم العلماء وهو احد الروايتين عن الامام احمد **قال** ابو هريرة وابن عباس في الرواية الاخرى وزيد بن اسلم والسك ومقاتلهم الامراء وهو الرواية الثانية عن احمد **والتحقيق** ان الامراء انما يطاعوا اذا امروا بمقتضى العلم وطاعتهم تبع لطاعة العلماء فان الطاعة انما تكون في المعروف وما اوجبه العلم فكما ان طاعة العلماء تبع لطاعة الرسول فطاعة الامراء تبع لطاعة العلماء **ولما كان** قيام الاسلام بطاعتى العلماء والامراء وكان الناس كلهم لهؤلاء كما كان صلاح العالم يصدره هاتين الطائفتين فاد بضادهما كما قال عبدالله بن المبارك وغيره من السلف جنفا من الناس اذ اصلى اهلهم للناس واذا افسد احد الناس قيل من هم قال الملوك والعلماء كما قال عبدالله بن المبارك رايبت الذنوب قيمت القلوب وقد يوثق الذل دما منها وترك الذنوب حيق القلوب وخير لنفسك عصيانها

فصل وهل فسد الذين اكلوا المملوك واجار سخرة وربهانها **فصل** ولما كان التبليغ عن الله سبحانه بيجد العلم عابلق والصل فيه لو تضمن مرتبة

التبليغ بالرواية والفتيا الا ان انصف بالعلم والصدق فيكون عالمهما ببلوغه دافيه ويكون مع ذلك من الطريقة مرضى السيرة عرفت في الحق لثمة
اصالة تتشابه للمرتبة العلية في منزله وخبره واحواله **واذا كان منصب التوقيع عن الملوك بالحل الذي لا ينكر فضله ولا يجعل قدره** وهن على المرتبة
الستية **فكيف** بنصبه التوقيع عن رب الارض السموات **فحق** في اقيم في هذا المنصب ان يعد له عزة وان يتأهب له اهبة وان يهمل قبله
المقام الذي فيه **ولا يكون** في صدره من قول الحق والصدق به فان الله ناصره وهاديه وكيف وهو المنصب الذي لا يهمل به بنفسه رب الارباب فقال
يستفتونك في النساء قل الله يفتيكهن وما ينطق عليك في الكتاب وكفى بما يؤذون الله بنفسه تعالى فاولا **فصل** في التوقيع في كتابه يستفتونك قل الله يفتيكهن
في الكلاله ولعل للمفتي عن نبوب في قوله **وليقول انه مستول** خا وموقوف بغيره **والله** **فصل** واول من قام هذا المنصب الشريف سبل المرتبة
وامام المؤمنين وخاتم النبيين **عبد الله** ورسوله وامينه على جبهه وسفرو بينه وبين عباد الله **فكان** في عهده بوجه المبين **وكان** قال الحكم الحجة
قل ما اسألكم عليه من اجر وما انا من المتكلفين **فكانت** فتاويه صلى الله عليه وسلم حوامع الاحكام ومشتمة على فضائل الخطاب وهي في وجوب اتباعها
وتحسينها والتمسك بها ثمانية الكتاب والميراث من المسلمين العلل عنها ما وجد الى ما سبله **وقد** امر الله عباده بالاداء اليه ما يوجبون لانه عظم في شؤره
الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير لحسن قلوبكم **فصل** ثم قام للفتي بعده برك الاسلام وعصاة الامان وعسكرهم
وجنارهم **اولئك** اصحاب الله عليه وسلم انما هم قلوبا واعية على اقلها وكفها واحسنها ما ياتوا واصدقها ما ياتوا واعية نضحية **وافر** به الى الله وقال
وكانوا دين مكره ما ومقل ومتوسط **والذي** مضطت عنهم الفتى من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة وثلاثون نفقا ما بين رجل امرأة
وكان اكثر من مائة سبعة عشر **ثم** الخطاب على بن ابي طالب **عبد الله** بن مسعود وعائشة ام المؤمنين وزين بن ثابت **وعبد الله** بن عباس **عبد الله** بن
قال ابو جهم بن خرم **ويكن** ان يجمع من فوق كل واحد منهم سفر فجمع قال **قد** جمع ابو بكر محمد بن موسى بن يعقوب بن ابي المؤمنين المأمون فتبع عبد الله بن عباس
الله عنهما في عشر من انا وابو بكر محمد المذكور احدا في الاسلام والحدوث قال ابو جهم بن موسى بن يعقوب بن ابي المؤمنين المأمون فتبع عبد الله بن عباس
مالك وابو سعيد الخدري واثيرية وعثمان بن عفان **عبد الله** بن عباس **عبد الله** بن عباس **عبد الله** بن عباس **عبد الله** بن عباس **عبد الله** بن عباس
عبد الله ومعاذ بن جبل فتوا **ثلاثة** عشر **يكن** ان يجمع من فوق كل واحد منهم جزء صغير جدا **ويضاف** اليهم طلبة والذين عبد الرحمن بن عوف وعمر بن الخطاب
وابو بكر وعادة بن الصامت ومعاوية بن ابي سفيان **وكان** في منصفه فقلون في الفتيا لا يركعون الواحد منهم الا مسئلة وللسلمان والزنادة البسيرة على ذلك
يكن ان يجمع من فوق كل واحد منهم جزء صغير فقط بعد التقص واللحظ **وهو** ابو الدرداء وابو اليسر ابو سلمة الخ **عبد الله** بن عباس **عبد الله** بن عباس
الحسين ابا علي والنعان بن بشير ابو مسعود وابو بكر **عبد الله** بن عباس **عبد الله** بن عباس **عبد الله** بن عباس **عبد الله** بن عباس
جعفر بن ابیطالب البدر بن عازب وقرظة بن كعب وناضر اخو ابى بكر **عبد الله** بن عباس **عبد الله** بن عباس **عبد الله** بن عباس **عبد الله** بن عباس
ابو شريك **عبد الله** بن عباس **عبد الله** بن عباس **عبد الله** بن عباس **عبد الله** بن عباس **عبد الله** بن عباس **عبد الله** بن عباس
حنيفة بن ابي طالب وعاصم بن ابي بكر **عبد الله** بن عباس **عبد الله** بن عباس **عبد الله** بن عباس **عبد الله** بن عباس **عبد الله** بن عباس
ابن معبد الاسد **عبد الله** بن عباس **عبد الله** بن عباس **عبد الله** بن عباس **عبد الله** بن عباس **عبد الله** بن عباس **عبد الله** بن عباس
عثمان بن ابي العاص **عبد الله** بن عباس **عبد الله** بن عباس **عبد الله** بن عباس **عبد الله** بن عباس **عبد الله** بن عباس **عبد الله** بن عباس
ابن ابي بكر الصديق **عبد الله** بن عباس **عبد الله** بن عباس **عبد الله** بن عباس **عبد الله** بن عباس **عبد الله** بن عباس **عبد الله** بن عباس
عبد الله بن عباس **عبد الله** بن عباس **عبد الله** بن عباس **عبد الله** بن عباس **عبد الله** بن عباس **عبد الله** بن عباس
عتبة وسلمة بن اكرم وزيد بن ارقم وجبر بن عبد الله الجعفي وجابر بن سلمة وجبرية ام المؤمنين حسان بن ثابت حبيب بن عتبة وقناة بن عتبة
منطعون وميمونة ام المؤمنين ومالك بن الحويرث وابو امامة البلخي ومجرب بن سلمة وخباب بن الارت وخالد بن الوليد ومرة بن الفيض حان
ابن شهاب وظهير بن رافع ورافع بن خديج وسيدة نساة العالمين فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفاطمة بنت قيس هشام بن

فقال يا اهل لكوفة اجزئتم ان فطمت اهل الشام عليكم بعد شقتهم وقد اترككم بان ام عبد **وقال** عقبته بن عمر وما ادى احد العلم انزل
 على محمد صلى الله عليه وآله وسلم من عبد الله فقال ابو موسى ان نقل ذلك فانه كان يسمع حين لا نسمع ويدخل حين لا ندخل **وقال** عبد الله
 ما انزلت سورة الا وانا اعلم فيها انزلت ولواني اعلم ان رجلاً اعله بكتاب الله مني تبغفه الابل لا تبت **وقال** نريد بن وهب كنت جالساً
 عند عمر فاقبل عبد الله فذامه فآكبت عليه وكلمه بشئ ثم انصرف فقال عمر كئيف ملوح علينا **وقال** الاعمش عن ابراهيم انه كان لا يعد
 بقول عمر وعبد الله اذ اجتمعاً فاذا اختلفا كان قول عبد الله اعجب له لانه كان الطف **وقال** ابو موسى مجلس كنت اجلسه عبد الله اوثنى نفسه
 من عمل سنة **وقال** عبد الله بن بريدة في قوله تعالى حتى اذا خرجوا من عندك قالوا للذين اوتوا العلم ما ذا قال انما قال هو عبد الله بن مسعود
وقيل لمسروق كانت عائشة تحسن الفرائض قال والله لقد رايت الاحبار من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يشلون بها من الفرائض
وقال ابو موسى ما اشكل علينا اصحاب عمر صلى الله عليه وآله وسلم حديث قط فسالناه عائشة الا وجدنا عند هامة طلياً **وقال** ابن
 سيرين كانوا يريدون ان اعلمهم بالمناسك عثمان بن عفان ثم ابن عمر **وقال** شهر بن حوشب كان اصحاب عمر صلى الله عليه وآله وسلم
 اذا اخذوا وفيهم معاذ لظهور اليه هيبة له **وقال** علي ابو ذر واخي عمار اذ كنت عليه فلم يخرج منه شيئاً حتى قبض **وقال** مسروق
 المدينة فوجدت زيد بن ثابت من الراضين في العلم وقال الجريدي عن ابن عتبة قد منا الشام فاذا الناس سحجة عون يطبقون برجل قال قلت
 من هذا قالوا هذا الفقه من فقه من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا امر البكالي **وقال** سعيد قال بن عباس هو قائم على قبر
 زيد بن ثابت هكذا يذهب العلم **وكان** ميمون بن مهران اذ ذكر ابن عباس ابن عمر عنده يقول بن عمر اورعها وابن عباس علمها
وقال ايضاً ما رايت افقه من ابن عمر لا اعلم من ابن عباس **وكان** ابن سيرين يقول للمهادني ما اقيمت ابن عمر اقدى به **و**
قال ابن عباس ضمنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال اللهم علمه الحكمة وقال ايضا ما في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسر
 على ناصيتي **وقال** الله عليه الحكمة وقاويل الكتاب **ولما** مات ابن عباس قال محمد بن الحنفية مات رباني هذه الامة **وقال** عبيد الله بن
 عبد الله بن عتبة ما رايت احداً اعلم بالسنة ولا اجلاء راياً ولا انقب نظراً حين ينظر مثل ابن عباس ان كان عمر بن الخطاب ليقول له قد
 طرات علينا عصمك فقبضت انت لها ولا مثاله **وقال** عطاء بن ابي رباح ما رايت مجلساً اظلم من مجلس ابن عباس كدفعها واعظم ان
 اصحاب الفقه عنده واصحاب القرآن واصحاب الشعر عنده يصدرهم كلهم في واد واسم **وقال** ابن عباس كان عمر بن الخطاب يسألني
 الا كما به من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم **وقال** ابن مسعود لو ان ابن عباس درك اسنانا ما عثر من اجل **وقال** يحول
 قيل لابن عباس اني اصبحت هذا العلم قال بلسا ين سئول وقلب عقول **وقال** عمار كان ابن عباس يحيى الجهم من كثرة علمه **وقال**
 طاووس دركت نحو من خمسين من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ ذكر ابن عباس شيئاً فالحقوه لم يزل يهده حتى يقرهم **و**
قيل لطاوس ادركت اصحاب عمر صلى الله عليه وآله وسلم ثم انقطعت الى ابن عباس فقال دركت سبعين من اصحاب عمر صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم اذ اذراوا في شئ انتهوا الى قول ابن عباس **وقال** ابن ابي نجيم كان اصحاب ابن عباس يقولون ابن عباس علم من عمر من
 علي ومن عبد الله ويعدون ناساً فينبط عليهم الناس فيقولون لا تقبلوا علينا انه لم يكن احداً من هؤلاء الا وعنده من العلم ما ليس عند
 صاحب وكان ابن عباس قد جمع كله **وقال** الاعمش كان ابن عباس اذا رايت اهل الناس فاذا اكلم قلت افهم الناس فاذا احدثت
 قلهم الناس **وقال** عمار كان ابن عباس اذا فتر الشئ رايت عليه النور **فصل** قال لشعبي من ستر ان ياخذ بالوثيقة في القضاء
 فليأخذ بقول عمر **وقال** عمار اذ اختلفت الناس في شئ فانظروا ما صنع عمر فخذوا به **وقال** ابن السيب ما اعلم احداً بعد رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم اعلم من عمر بن الخطاب **وقال** ايضاً كان عبد الله يقول لو سلك الناس ادياً وشعباً وسلك عمر ادياً وشعباً سلك
 وادعى وشعبه **وقال** بعض التابعين دعت الى عمر فاذا الفقهاء عند مثل الصبيان قد استعمل عليهم في فقهه وطلعه **وقال** عمر بن جريح

اذا قيل من في العلم سبعة اجبر	روايتهم ليست عن العلم خارجة
فقل هم عبيد الله عزة قاسم	سعيد ابن بكر سليمان خارجة

وكان من اهل الفتوى ابا بن عثمان وسالمة وناظم وابو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وعلى بن الحسين وبعد طوق لاه ابن بكر بن محمد بن
عمر بن حرم وابناه حمزة وعبد الله وعبد الله بن عمر بن عثمان وابنه محمد وعبد الله والحسين ابنا محمد بن الحنفية وجعفر بن محمد بن
علي وعبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن ابي بكر ومحمد بن المنكدر ومحمد بن شهاب الزهري ومحمد بن نوح فتاوي في ثلاثة اسفار وخمسة
على ابواب الفقه وخلق سوى هؤلاء **فصل** وكان المفتون بمكة عطاء بن ابي رباح وطاوس بن كيسان ومجاهد بن جبر وعبيد بن
عمير وعمر بن دينار وعبد الله بن ابي مليكة وعبد الرحمن بن سابط وعكرمة ثم بعدهم ابو الزبير المكي وعبد الله بن خالد بن اسيد وعبد الله
ابن طاوس ثم بعدهم عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح وسفيان بن عيينة وكان اكثر فتواهم في الناس وكان يتوقف في الطلاق وبعدهم
مسلم بن خالد النخعي وسعيد بن سالم القحطاني وبعدهم الامام محمد بن ادريس الشافعي ثم عبد الله بن الزبير الحميدي وابراهيم بن محمد الشافعي بن
عمر بن موسى بن ابي الحارود وغيرهم **فصل** وكان من المفتين بالبصرة عمر بن سلمة الجرجي وابو هريرة الحنفي وكعب بن سفيان والحسن
البصري وادرك خمس مائة من الصحابة وقد جمع بعض العلماء فتاوي في سبعة اسفار ضخمة قال ابو محمد بن حزم وابو الشعثاء جابر بن زيد و
محمد بن سيرين وابو قلابة عبد الله بن زيد الجرجي ومسلم بن يسار وابو العالية وحديد بن عبد الرحمن ومطرف بن عبد الله الشامي وزرارة
ابن ابي اوفى وابو هريرة بن ابي موسى ثم بعدهم ابواب السجستاني وسليمان التيمي وعبد الله بن عوف ويونس بن عبد القاسم بن ربيعة و
خالد بن ابي عمران واشعث بن عبد الملك الجرجي وقائدة وحفص بن سليمان واياس بن مغوية القاضى وبعدهم سوار القاضى وابو بكر التيمي
وعثمان بن سليمان التيمي وطحمة بن اياس القاضى وعبيد الله بن الحسن العنبري واشعث بن جابر بن زيد ثم بعد هؤلاء عبد الوهاب بن
عبد المجيد التيمي وسعيد بن ابي عروة وحامد بن سلمة وحامد بن زيد وعبد الله بن داود الحرشي واسماعيل بن علية وبشر بن الفضل معاذ
ابن معاذ العنبري ومعم بن راشد والضحاك بن مخلد ومحمد بن عبد الله الانصاري **فصل** وكان من المفتين بالكوفة علقمة بن قيس النخعي
والاسود بن يزيد النخعي وهو عم علقمة وعمر بن شرحبيل الهمداني ومسروق بن اجدع الهمداني وعبيدة الساماني وشريح بن الحارث القاسمي
وسليمان بن ربيعة التميمي وزيد بن جهمان وسويد بن غفلة والحارث بن قيس الجعفي وعبد الرحمن بن يزيد الفخري وعبد الله بن عتبة بن
مسعود القاضى وخزيمة بن عبد الرحمن وسلمة بن صهيب ومالك بن عامر وعبد الله بن شبرة وزر بن حبيش وخلد بن عمرو وعمر بن عثمان
الاودي وهام بن الحارث والحارث بن سويد ويزيد بن مغوية النخعي والربيع بن الحثيم وعتبة بن فرقد وصدقة بن زفر وشريك بن جندب
وابن اثل شقيق بن سلمة وعبيد بن فضالة **وهؤلاء اصحاب علي وابن مسعود** واکابر التابعين كانوا يفتون في الدين
ويستفتيهم الناس اکابر الصحابة حاضرون يجازون لهم ذلك وأكثرهم اخذ عن عمر وعائشة وعلى ولفي عمر بن ميمون الاودي معاذ
ابن جبل وصحبه واخذ عنه واوصاه معاذ عند موته ان يلقي بأبن مسعود فيضربه ويطلب العلم عنده ففعل ذلك ويضاف الى هؤلاء ابو
عبيدة وعبد الرحمن ابنا عبد الله بن مسعود وعبد الرحمن بن ابي ليلى واخذ عن مائة وعشرين من الصحابة ويعسرق وزاد ان والضحاك
ثم بعدهم ابراهيم النخعي وعامر الشعبي وسعيد بن جبيل والقاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود وابو بكر بن ابي موسى محارب
ابن دثار والحكم بن عتيبة وجبل بن سحير وصحاب بن عمر **ثم بعدهم** حماد بن ابي سليمان وسليمان بن القيس وسليمان بن الاعشى ومسر
بن كدام **ثم بعدهم** محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى وعبد الله بن شبرة وسعيد بن اشوع وشريك القاضى والقاسم بن معن وسفيان
الثوري وابو حنيفة والحسن بن صالح بن يحيى **ثم بعدهم** حفص بن غياث ووكيع بن الجراح واصحاب ابي حنيفة كابي يوسف القاضى وزفر
ابن الهذيل وحامد بن ابي حنيفة والحسن بن زياد اللؤلؤي القاضى ومحمد بن الحسن قاضى الرقة وعافية القاضى واسد بن عمر ونوح بن

درائج الفلجند واصحاب سفيان الثوري كالا شجعي المعاني بن عمران وصاحب الحسن بن حي الزبلي وشيبي بن ادم **فصل** وكان من الملقدين
 بالناس ابو ادريس الخزازي وشريحيل بن السمط وعبد الله بن ابي نكر بالخراساني قيسية بن ذويب الخراساني وجبان بن امية وسليمان بن حبيب
 الحاربي والحارث بن عتبة الزبيدي وخالد بن معدان وعبد الرحمن بن غنم الاشعري وجبريل بن نقير ثم كان بعدهم عبد الرحمن بن جبريل بن نقير
 ومكحول وعمر بن عبد العزيز ورجل بن حيوة وكان عبد الملك بن حرقان يعد في الملقدين قبل ان يلى ما حلى وخدي بن كرهب ثم كان بعدهم
 يحيى بن حرقان القاطن وابو جهمر وعبد الرحمن بن عمر الاوزاعي اسمعيل بن ابي الليث الجاهلي وسليمان بن موسى الاموي وسعيد بن عبد العزيز
 ثم محمد بن الحسين والوليد بن مسلم والعباس بن يزيد صاحب الكوفى وشعيب بن الصبيح صاحب ابي حنيفة وابو اسحق الفراء وحسين
 ابن المبارك **فصل** في الملقدين من اهل مصر يزيد بن ابي حبيب ويكنى بن عبد الله الاشعث ويعمل فاعلم بن الحرث وقال بن وهب عاش
 لنا عمرو بن الحرث ما احتجنا معه الى مالك ولا الى غيره واليث بن سعد وعبد الله بن ابي جعفر وعلمهم اصحاب مالك كعبد الله بن وهب غان
 ابن كنانة واثاب بن ابي حنيفة واثاب بن ابي حنيفة واثاب بن ابي حنيفة واثاب بن ابي حنيفة واثاب بن ابي حنيفة واثاب بن ابي حنيفة واثاب بن ابي حنيفة
 تقيد بالك وتفيد الشافعي الاقربا قليلا لهم اختيلات كعمر بن علي بن يوسف وابي جعفر الطائفي كان بالقيروان سحنون بن سعيد
 وله كثير من الاختيار وسعيد بن عثم الحارثي وكان بالاندلس ومن له شيء من الاختيار يحيى بن يحيى وعبد الملك بن حبيب وبقي بن مخلد و
 قاسم بن علي صاحب الوثائق تحفظ له همدان يسيرة وكان لك مسلمة بن عبد العزيز القاضي ومذنب بن سعيد قال ابو جهم وعمر بن ادر كنانة
 من اهل العلم على الصفة التي من بلغها السجى الاعتداد به في الاختلاف مسعود بن سليمان ويوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن
فصل وكان باليمن مطرف بن مازن قاضي صنعاء وعبد الزريق بن هارم وهشام بن يوسف ومحمد بن قورم مالك بن الفضل **فصل** كان
 ببلية السارد من الملقدين خلق كثير وقد ابناءها المنصوري اقدم اليها من الائمة والعقبة والحرثين بشر كثير فكان من اعيان الملقدين بها ابو
 جليل القاسم بن سلام وكان جبلا نفخ فيه الروح علما وجمالا ونبلا وادبا وكان منهم ابو ثور ابراهيم بن خالد الكلي صاحب الشافعي وكان قد
 جالس الشافعي واخذ عنه وكان احمد يظلمه ويقول جوف سلام الثوري **وكان** بها امام اهل السنة على الاطلاق **احمد بن حنبل**
 الذي مالوا الارض ملأوا وحديثا وسنة حتى ان ائمة الحديث والسنة بعدهم اتبعوا على يوم القيمة وكان ضحا لله عنه بشريين الكرخة القسيف
 للكتب وكان يجب جبريل الحديث ويكره ان يكتب كلامه ويشهد عليه جدا فاحضر الله حسن نيته وقصده فكتب من كلامه وفقواه اكثر من ثلثي
 سفر ومن الله سبحانه علينا باكثر هاف لم يفتنا منها الا القليل وجمع الحلال بضمومه في الجامع الكبير فبلغ نحو عشرين سقرا واكثر ومرتبت
 فتاويه ومسائله وحديثها ما قرأنا بعد قرن فصارت اماما وقد في لاهل السنة على اختلاف طبقاتهم حتى ان الخلفين لم يذهبوا بالاجتهاد و
 المتأخرين لغيرة لم يظنوا بضمومه فتاواه ويعرفون لها حقا وقربا من النصوح فتاوى الصحابة ومن تأمل فتاواه فتاوى الصحابة
 رأى مطابقة كل منة فاعلى اخرى وداي الجميع كانوا يخرجون من مشكاة واحدا حتى ان الصحابة اذ اختلفوا على قولين جئنا عند في المسئلة
 روايتان وكان تحريم فتاوى الصحابة كتحريم صحابه لفتاويه ونصوا على اعظم حتى ان لم يقدم فتاواه على الحديث المرسل قال يحيى بن ابراهيم
 ابن حاتم في مسائله قلت لابي عبد الله حديث عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم مرسل به رجال ثبت احب اليك او حديث عن الصحابة
 والتابعين مقصبل به رجال ثبت قال ابو عبد الله رحمه الله عن الصحابة اعجب الي **وكان** فتاويه مبنية على خمسة اصول **احد**ها ان
 فاذا وجد النص فحق ببوجه ولم يفتت الى ما خلفه ولا من خالفه كما كان ولها الريلفتت لا خلاف عمر في المبسوطة الحديث فاطمة بنت
 قيس لا الى خلافه في التميم للجب الحديث عمر بن ياسر لا خلافه في استدامة المحرم الطيب الذي تطيب به قبل احرامه صحة حديث عائشة
 في ذلك ولا خلاف في منعه المهرم والقارن من الفسح الى التمتع لصحة احاديث الفسح وكذلك لم يفتت الى قول علي وعثمان وطحمة وابي ابي
 ابي بن كعب في ترك الغسل من الاكمال الصحة حديث عائشة انها فعلته حتى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فاعتسلا ولم يفتت الى قول

ج

له احوال الملقدين الذين جازوا في جوارحهم في الجوارح الملقدين

ابن عباس احدى الروايتين عن علي بن علقمة المتوفى عنها الحال اقصى الاجلين لصحة حديث سبيعة الاسلمية ولم يلتفت الى قول معاذ بن
مغوية في تويرث المسلمون الكافر لصحة الحديث المأثور من الثمارت بينهما ولم يلتفت الى قول ابن عباس في الصحة الحديث بخلاف ولا
الى قوله با بآخرة نحو الحديث كذلك وهذا كثير جدا ولم يكن يقدم على الحديث الصحيح عملا ولا رأيا ولا قياسا ولا قول صاحب كاصرم علم بالخالف
الذي يحميه كثير من الناس اجما كما ويقونونه على الحديث الصحيح وقد كذب احمد من ادعى هذا الاجماع ولم يغير تقديمه على الحديث الثابت كذلك
الشافعي ايضا نص في رسالته المحررة على ان ما لا يعلم فيه بخلاف لا يقال له اجماع ولفظه ما لا يعلم فيه خلاف فليس اجما وقال عبد الله بن
احمد بن حنبل سمعت ابي يقول ما يدعى فيه الرجل الاجماع فهو كاذب من ادعى الاجماع فهو كاذب لعل الناس خالفوا ما يدريه ولم يفته اليه فيقل
لا يعلم الناس خالفوا هذه دعوى يشر المريب والاصم ولكنه يقول لا يعلم الناس خالفوا او لم يبلغني ذلك هذا لفظه ونصوحى رسول الله
صلى الله عليه وسلم اهل عند الامام احمد وسائر ائمة الحديث من ان يقدموا عليها فتوهم اجماعهم مضى عدم العلم بالخالف وتوساكت لتطلت
النصوص ساءت لكل من لم يعلم بخلاف في حكمه مسئلة ان يقدم جملة بالخالف على النصوح فهدى احوال الذي انكر الامام احمد الشافعي من دعوى
الاجماع الا ما يظنه بعض الناس انه استبعاد لوجوده **فصل الاصل الثاني** من اصل فتاوى الامام احمد ما افتى به الصحابة فانه اذا وجد
لبعضهم فتوى لا يعرف له مخالف منهم فيها لم يعد لها الى غيرها ولم يقل ان ذلك اجماع بل من ورعه في العبارة يقول ان احكم شيئا بعدهم او هو هذا
كما قال في رواية ابي طالب لا علم شيئا يدفع قول ابن عباس ابن عمر احد عشر من التابعين عطاء وعجا هذا اصل الحديث على نسخ العبد هكذا
قال نس بن مالك لا علم احدا ردة شيئا دة العبد حكاة عنه الامام احمد واذا وجد الامام احمد من النعم عن الصحابة لم يقدم عليه عملا
ولا رأيا ولا قياسا **فصل الاصل الثالث** من اصل اذا اختلفت الصحابة تحريم اقوالهم مكان اقر بها الى الكتاب والسنة ولم
يجزهم عن اقوالهم فان لم يثبت له موافقة احدا لا قول حتى يخلاف فيها ولم يجزهم بقول قال الحق بن ابراهيم بن هاني في مسأله قيل لا
عبد الله يكون الرجل في قوله فيسأل عن الشيء فيه اختلاف قال يفتى بها وافق الكتاب والسنة وما رواه في الكتاب السنة امسك عنه
فيل له ايجاب عليه قيل لا **فصل الاصل الرابع** الاخذ بالمرسل والحديث الضعيف اذا لم يكن في الباب شيء يبين فيه وهو
الذي رجحه على القياس ليس المراد بالضعيف عند الباطل ولا المنكر ولا ما في روايته منهم بحيث لا يسوغ الذهاب اليه فالعمل به بالحديث
الضعيف عند فاسيد الصحيح وقدم من اقسام الحسن ولم يكن يقسم الحديث الى صحيح وحسن وضعيف بل الى صحيح وضعيف وضعيف عند
مراتب فاذا وجد في الباب اثر يدفعه ولا قول صاحب الاجماع على خلافه كان العمل به عند اولي من القياس ليس احد من الائمة الا هو
موافقه على حل الاصل من حيث الجملة فانه ما منهم احد الا وقد قدم الحديث الضعيف على القياس **فقد لم** ابو حنيفة حديث القوقعة
في الصلوة على محض القياس واهم اهل الحديث على ضعفه وقدم حديث الوضوء بنسب القر على القياس اكثر اهل الحديث بضعفه وقول
حديث اكثر الحديث عشرة ايام وهو ضعيف بانفاقهم على محض القياس فان الذي تراه في اليوم الثالث عشر مساو في الحسن والحقيقة
والصفة لهم اليوم العاشر وقدم حديث لامر اقل من عشرة دراهم واجمعوا على ضعفه بل بطلانه على محض القياس فان بذل الصداق
معاوضة في مقابلة بذل البضع فيما ترضيا عليه بجاز قليلا كان او قليلا **وقد لم** الشافعي خبر تخريم صيد ونجم مع ضعفه على القياس
وقدم خبره اذا الصلوة لمكة في وقت النحر مع ضعفه ومخالفته لقياس غير جاسم للبارد وقدم في احد قوليه حديث من قاء او رصف
فليس وضوءا وليس على جلافة على القياس مع ضعف الخبر ارساله **واما** مالك فانه يقدم الحديث المرسل والمنقطع والبلاغات وقول
الشافعي على القياس فاذ لم يكن عند الامام احمد في المسئلة نص ولا قول الصحابة او واحد منهم ولا اثر مرسل او ضعيف عدل الى **الاصل**
الخامس وهو القياس فلم يستعمله الضرورة **وقد** قال في كتاب الخلال سألت الشافعي عن القياس فقال لما يها باليه عند الضرورة **واما** هذا
منها فنه الاصول الخمسة من اصول فتاويه وعلما ما رجا وقد يتوقف في الفتوى التعارض لادلة عندنا ولا خلاف الصحابة فيها ولعدم اطلاق

فيما على الرز: وقولنا من النصارى وكان شديد الكراهة وللمع والافتاء مسئلة ليس فيها اثر عن السلف كما قال بعض اصحابه اياك ان تذكر
 و مسئلة ليس انت فيها امام وكان يتوخى استفتاء فتياه الحديث وصحاب مالك ويدل عليهم وينعم من استفتاء من بعض من الحديث ولا يفتيهم
 عليا وكما يتوخى لعل يقتضيه قال بن حبان سمعت ابا عبد الله عن الزري جاه في الحديث اجر كره على الفتيا لجر كره على النار قال ابو عبد الله رحمه الله يفتي
 لم يستمر قال وسأله عن زفقي يفتي بغيرها قال فانه ما على من انما انا قلت على اي وجه يفتي حتى يعلم ما فيها قال يفتي بالبحث لا يدخر ايشا
 وقال ابو داود في مسائلها ما سمعت احد مسئلة عن كثير ما فيه الاختلاف في العلم فيقول لا ادري قال وسمعه يقول ما رايت مثل ابن عيينة
 في الفتى احسن فيما منه كان احد عليه ان يقول لا ادري وقال عبد الله بن احمد في مسائله سمعت ابي يقول وقال عبد الرحمن بن محمد سال رجل
 من اهل العرب مالك بن انس عن مسئلة فقال لا ادري فقال يا ابا عبد الله تقول لا ادري قال نعم فابلق من وراءك اني لا ادري وقال عبد الله
 كنت اسمع الى كثير ايسال عن المسائل فيقول لا ادري يفتي اذا كانت مسئلة فيها اختلاف وكثيرا ما كان يقول سل غيري فان قيل له من نسألك
 اسئل العلماء ولا يكاد يفتي جلا عيونه قال وسمعت ابي يقول ان ابن عيينة لا يفتي في المطلق ويقول من يحسن هذا **فصل** وكان السلف من
 الصغار والناس يكرهون الشرح في الفتوى ويود كل واحد منهم ان يكفه اياها غيره فاذا راى انها قد تعينت عليه بذل جهده في معرفتها
 من الكتاب والسنة او قول الخلفاء الراشدين ثم افتى وقال عبد الله بن المبارك حدثنا سفيان عن عطاء بن السائب عن عبد الرحمن بن ابي ليلى
 قال اذ كنت عشرين ومائة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ راى في السجود فاما كان منهم محوت الاوقات اخاه كناه الحديث
 ولا مفيها الاوقات اخاه كناه الفتيا وقال لا ما اجد حدثنا جابر عن عطاء بن السائب عن عبد الرحمن بن ابي ليلى قال اذ كنت عشرين ومائة من
 الانصار من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما منهم رجل يسأل عن شيء الا ودان اخاه كناه ولا يحدث حديثا الا ودان اخاه كناه
 وقال مالك عن يحيى بن سعيد ان بكير بن الازهر اخبره عن معاوية بن ابي عباد انه كان يمشي عند عبد الله بن الزبير وعاصم بن عمر فجاها
 محمد بن اياس بن البكير فقال ان رجلا من اهل البادية طلق امرأته فلما فاما ذرايان فقال عبد الله بن الزبير ان هذا الامر ما لنا فيه قول فاذن
 عبد الله بن عباس بن ابي هريرة قال تركتها عند عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم اتينا فاحضرنا فنهبت نسائهما فقال ابن عباس
 لا يهرق افنته يا ابا هريرة فقد جاءك معصلة فقال ابو هريرة ان احدا بينهما والنار في خضمه لحى تكتم زوجا غيره وقال مالك عن يحيى بن
 سعيد قل قال ابن عباس ان كل من فرغ من الناس في كل ما يسألونه عنه لمحنون قال مالك وبلغني عن ابن مسعود مشغلك رواء ابن وضاح
 يوسف بن عدي عن عبد بن حميد عن الاعشى عن شقيق عن عبد الله ورواه حبيب بن ابي ثابت عن ابي وائل عن عبد الله وقال سحنون بن
 سعيد اجسر الناس على الفتيا اقلهم علما يكون عند الرجل الباب الى احد من العلماء يظن ان الحق كله فيه **قلت** الجراحة على المفتي تكون من
 قلة العلم ومن غلظه ربه وسعته فاذا قل علما فافق عن كل ما يسأل عنه بغير علم واذ اسمع حله اشعت فتياه ولقد كان ابن عباس من واسع
 الصحابة فتيا وقد تقدم ان فتواه جمعت عشرين مفعلا وكان سعيد بن المسيب ايضا واسم الفتيا وكانوا يسمونها كما ذكر ابن وهب عن محمد بن
 سلمان المرادي عن ابي اسحق قال كنت اري الرجل في ذلك الزمان وان لم يلدخل يسأل عن الشيء فيدفعه الناس عن المجلس الى مجلس حتى يفر
 الى مجلس سعيد بن المسيب كراهية للفتيا قال وكانوا يدعون سعيد بن المسيب الجري وقال سحنون اني لاحظظ مسائل منها ما فيه ثمانية
 اقوال من ثمانية اثمة من العلماء فكيف ينبغي ان يعجل بالجاباب قبل التغير فلما لا م على حبس الجواب وقال ابن وهب حدثنا اشهر بن جهم
 عن عبد الله بن عون عن ابن سيرين قال قال حذيفة انما يفتي الناس احد ثلاثة من يعلم ما نسئله من القرآن او ما لا يجد بكا او احق
 متكلف قال فرمها قال ابن سيرين فليست بواحد من هذين ولا احب ان اكون الثالث **قلت** مرادة ورواية السلف بالناسخ والمنسوخ في
 الحكم جعلته تارة وهو اصطلاح المتأخرين ورفض دلاله العام والمطلق والظاهر وغيرها تارة اما بتخصيص او بتقييد وحل مطلق على مقيد و
 تفسيره وتبيينه حتى نهم ليمون الاستثناء والشرط والصفة فتى المتضمن ذلك رفض دلاله الظاهر وبيان المراد فالنسخ عند هم في نسائهم

حتى آخر

هو بيان المراد بغير ذلك اللفظ بل بأمير خارج عنه ومن تأمل كلامه رأى من ذلك فيه مالا يخصه منزال عنه بهاشم كالات واجبهما على كلامهم على
 الاصطلاح المحكوك المتأخر وقال هشام بن حسان عن محمد بن سيرين قال قال حذيفة انما يفتى الناس احد ثلاث رتب رجل يعلم فاسم القرآن ومشق
 وامير لا يبين بؤا واحق متكلف قال بن سيرين فانما لست احد هذين وارجل الا اكون احق متكلفا وقال ابو عمر بن عبد البر في كتاب جامع فضله
 العلم حدثنا خلف بن القاسم ثنا يحيى بن الربيع ثنا محمد بن حماد المصيصي ثنا ابراهيم بن واقد ثنا المطلب بن زياد قال حدثني جعفر بن حسين
 امامنا قال رايت ابا حنيفة في النوم فقلت ما فعل الله بك يا ابا حنيفة قال غفر لي فقلت له بالعلم فقال ما ضرت البغايا على اهلها فقلت فبدر
 قال يقول الناس في ما لم يعلم الله انه مني قال ابو عمر قال يصفون يوما ان الله ما اشقى المفتي والمحاكم ثم قال ها انا ذا ابعلم مني ما تنصرب به
 الرقاب وقوطابه الفريخ ويتوخن به الحقوق لما كنت عن هذا اغنيا قال ابو عمر وقال ابو عثمان الحداد القاضي اسيرها ثابا واقر بلى الساقية من
 الفقيه يري يد المفتي لان القريب من شأنه اصد ادماء عليه من سلكتها بما حصر من القول والقاضي مثانه الائمة والتثيت من تاف وتثيت ثمانية
 الصواب مالا يتبها لصاحب البدية انتهى وقال غيث المفتي اقرب الى المسالمة من القاضي لانه لا يلزم بقبولها وانما يخبر بها من استفتاه فاما
 شاء قبل قوله وان شاء تركه واما القاضي فانه يلزم بقوله فنيشتر له هو المفتي في الاجابة عن الحكم ويتميز القاضي بالالزام والقضاء فممن
 هذا الوجه خطم اشهد **ولهذا** جاء في القاضي من الوعيد والغنى يف مالم يات بظن في المفتي كما رواه ابو داود الطيالسي حديث عائشة
 رضى الله عنها انها ذكر عند القاضي فقالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يفتى في القاضي العدل يوم القيمة فيلقى
 من شدة الحساب ما يمتنى انه لم يقض بين اثنين في مرة قط وروى الشعبي عن مسروق عن عبد الله بن مسعود ما من حاكم يحكم بين الناس الا
 وكل به ملك اخذ بفقاه حتى يقف به على شفير جهنم فيرأسه الى الله فان امره ان يقذفه قن فمضى الى ربيع خريفا وفي السنن
 من حديث ابن مبركة عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القاضي ثلاثة اثنان في النار وواحد في الجنة رجل عرف
 الحق فضى به فهو في الجنة ورجل قضى بين الناس بالجهل فهو في النار ورجل عرف الحق فجار فهو في النار وقال عمر بن الخطاب رضى الله
 عنه ويل للثان من في الارض من ديان من في السماء يوم يلقونه الا من امر بالعدل وقضى بالحق ولو يقض على هوى ولا على قرابة ولا
 على رغب ولا رهب وجعل كتاب الله مرة بين عيني وفي سنن ابن داود من حديث ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 طلب قضاء المسلمين حتى يناله خم غلب عدله جوع فله الجنة ومن غلب جوره عدله فله النار وفي سنن البيهقي من حديث ابن جريح
 عن عطاء عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الله مع القاضي مالم يجبر فاذا اجابته رضى الله عنه ولزمه الشيطان وفيه من
 حديث حسين المعلم عن الشيباني عن ابن ابي اوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله مع القاضي مالم يجبر فاذا اجابته رضى الله عنه
 الى نفسه وفي السنن الاربعة من حديث ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من قد قاضى بين المسلمين فقد ذبح نفسه بغير سكين
 وفي سنن البيهقي من حديث ابى حازم عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من قاضى بين المسلمين فقد ذبح نفسه بغير سكين
 اقوام يوم القيمة ان نواصيرهم كانت معلقة بالثريا يتخللون بين السماء والارض وانهم لم يلبوا اعلا **واما المفتي** ففي سنن ابى داود
 من حديث مسلم بن يسار قال سمعت ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال على ماله اقل فليتبوأ بيئا في جهنم
 ومن افتى بغير علم كان الله على من افتاه ومن اشار على اخيه بامر يؤوله الرشيد في خيرة فقد خاند فكل خطر على المفتي فهو على القاضي عليه
 من زيادة النظر ما يخص به ولكن خطر المفتي اعظم من جهة اخرى فان فتواه عامة تتعلق بالمستفتى وغيره واما المحاكم فكل محكم
 خاص لا يتعدى الى غير المحكوم عليه ولذا فالمفتي يفتى حكما عاما كذا ان من فضل كذا اترتب عليه كذا ومن قال كذا الرضا كذا والقاضي يقض قضاء
 معين على شخص معين فقضاؤه خاص ماله وفقى العالم عامة غير ملزمة فكلها اجرة عظيم وخطره كبير **فضل** وقد حرر الله
 سبحانه القول عليه بغير علم في الفتيا والقضاء وجعله من اعظم المحرمات بل جعله في المرتبة العليا منها فقال تعالى قل انما حرم الله الفواحش

ما ظهر منها وما بطن والا شتم فبغير الحق وان شتركن بالله ما لم ينزل به سلطانا وان تقولوا على الله ما لا تعلمون فترتب العقوبات اربع مرات
تدبر اياهم لها وهو الفواحش ثم شتم بما هو اشد تحريما منه وهو الاثم والظلمة ثم ذلك بما هو اعظم تحريما منها وهو الشتم به سبحانه ثم يقع
بما هو اشد تحريما من ذلك كله وهو القول عليه بلا حجة وهذا ايم القول عليه سبحانه بلا علم في اسمائه وصفاته واضاله وفي دينه وشريعته
وقال تعالى لا تقولوا ما تصفون المستكبرين الكذب هذا محال ومن احرم لغته وا على الله الكذب ان الذين يخفون على الله الكذب لا يعلمون
مقام قليل ولهم عذاب اليم فقد قدم اليهم سبحانه بالوعيد على الكذب عليه في احكامه وقولهم لما لم يجرمه هذا حرام وما لم يحمله هذا احلال
وهذا ايمان منه سبحانه انه لا يعجز للعبد ان يقول هذا حلال وهذا حرام الا بما علم ان الله سبحانه احله وحرمه وقال بعض السلف ليقولوا
ان يقول احل الله كذا وحرم كذا فيقول الله كذب لم احل كذا ولا حرمت كذا فلا ينبغي ان يقول لما لا يعلم وزهد الرعي للمبين بتجليله
وتخريجه احله الله وحرمه الله طبر القليل او بالتاويل وقد نفي النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الصحيح اميرة بريدة ان ينزل حدوة
اذا احصاهم على حكم الله وقال فانك لا تدري ان تصيب حكم الله فيه ام لا ولكن ان تصبر على حكمك وحكم اصحابك فتأمل كيف خرق بين حكم الله
وحكم امير المؤمنين ونفي ان يبيح حكم المجتهد بن حكم الله ومن هذا ما كتب الكاتب بين يدي امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه
حكم احكامه فقال هذا ما ارى الله امير المؤمنين عمر فقال لا تقل هكذا ولكن قل هذا ما ارى امير المؤمنين عمر بن الخطاب وقال ابن وهب
سمعت ما لا يقول لم يكن من امر الناس الا من مضى من سلفنا ولا ادركت احدا اقتدى به يقول في شيء هذا حلال وهذا حرام ما كانوا
يجتهدون على ذلك وانما كانوا يقولون نكح كذا وزنى هذا احسا فنبغي هذا او لا نرى هذا وزاده عنه عتيق بن يعقوب كزادوا يقولون
حلال ولا حرام اما سمعت قول الله تعالى قل افرأيتكم ما انزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا قل الله اذن لكم ان الله تقرر
الحلال ما احله الله ورسوله والحرام ما حرمه الله ورسوله **قلت** وقد غلط كثير من المتأخرين من اقبالهم الاثمة على ائمتهم بسبب ذلك
حيث تورعوا عن اطلاق لفظ التحريم واطلقوا لفظ الكراهة فحق المتأخرون التحريم عما اطلق عليه الاثمة الكراهة ثم سهل عليهم لفظ
للكراهة وخفت مؤنته عليهم فحمل بعضهم على التثنية ونحوه واخرون الى كراهة ترك الاولى وهذا كثير جدا في تصرفاتهم فحصل بسببه
غلط عظيم على الشريعة وعلى الاثمة وقد قال الامام احمد في الجمع بين الاختين بملك البمين اكرهه ولا اتولى هو حريم ومذهب حريم وآدم
تورع عن اطلاق لفظ التحريم لاجل قول عثمان وقال ابو القاسم الخزاز في مما نقله عن ابى عبد الله ويكره ان يقولوا في ائمة الزيدية الفضة
ومن خبر انه لا يجوز وقال في رواية ابى داود يستحب ان لا يدخل الحكم الامين له وهذا استحباب جوب وقال في رواية الحسن بن منصور
كان اكثر مال لرجل حراما فلا يجزى ان يوكل ماله وهذا اعلى سبيل التحريم وقال في رواية ابنه عبد الله لا يجزى اكل ما ذبح للارواح ولا
الكواكب ولا الكنيسة وكل شيء ذبح لغير الله قال الله عز وجل حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل الغبر الله به فحاصل كيف قال لا
يجزى فيما نزل الله سبحانه على شريعته واجتهدوا في تحريم الله في كتابه وقال في رواية اكثر لحم الجلالة والبيانها وقد صرح بالتحريم في
رواية حنبل وغيره وقال في رواية ابنه عبد الله اكره اكل لحم الحية والعقرب لان الحية لها ناب والعقرب لها حمة ولا يختلف مذهب في
شريعته وقال في رواية حرب اذا صاد الكلب من غير ان يرسل فلا يجزى لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا مرسلت كلبك وسمت
فقد اطلق لفظه لا يجزى على ما هو جرم عندنا وقال في رواية جعفر بن محمد النسي لا يجزى المكحلة والمراد يعني من الفضة وقد صرح بالتحريم
في عدة مواضع وهو مذهب بالخلاف وقال جعفر بن محمد ايضا سمعت ابا عبد الله سئل عن رجل قال لامرأته كل امرأة اتزوجها اوجارية
اشترىها للوطى انت حية فلما ربي حرة والمرأة طالق قال ان تزوج لم امر ان يفارقها والعق اخشى ان يلزمه لان ذلك مخالف للطلاق قيل
له يجب له رجل جارية قال هذا طريق الحيلة وكرهه من مذهب حريم الحيل وانها لا تخلص من الايمان ونص على كراهة البطالة من
جملو الحريم وقال تكون ذكية ولا يختلف مذهب في التحريم وسئل عن شعر الخنزير فقال لا يجزى هذا على التحريم وقال بكرم القدر من جملو

له بقا الشجر والله
المجمل في هذا المذهب

هذا الحديث في حرم الكراهة
فبغير ما انزل الله ولا يجوز
على من يدين بالحدود

ج

عن ابى الحسن عليه السلام
من القاسم في الصلاة

الجنة لمن لم يخطى بولاً ولا
فاحشاً ولا عذراً

الاسير في سجنه في رواية
في قاض

الحديد كذا وغير ذك لا يكون ذكيا واكرهه لمن يعيل والمستعمل وسئل عن رجل حلف لا ينتفع بكذا فباعه واشترى به غيره فكم ذاك وهذا
عنده لا يبيح وسئل عن البان الاتن فكرهه وهو حرام عندة وسئل عن الخمر يخذن خلا فقال لا يبيح في هذا على الترميم عندة وسئل عن بيع الماء
فكرهه وهذا في اجوبته اكثر من ان يستقصى كذلك غيرة من الائمة **وقل** نص محمد بن الحسن ان كل مكروه فهو حرام الا انه لما لم يجد فيه نصا
قاطعا لم يطلق عليه لفظ الحرام فروي محمد ايضا عن ابي حنيفة وابي يوسف انه لا يحرم الاقرب وقد قال في الجامع الكبير يكره الشرب في انية الذهب
والفضة للرجال والنساء ومراده التحريم وكذلك قال ابو يوسف ومحمد يكره النوم على فرش الخمر والتوسد على وسائده ومراده التحريم
وقال ابو حنيفة وصاحبا بكرة ان يلبس الذكور من الصبيان الذهب والخمر وقد صرح الاصحاب انه حرام وقالوا ان التحريم لما ثبت في
حق الذكور وتحريم اللبس يحرم الالباس كالحنجر لها حرم شرها حرم سقمها وكذلك قالوا يكره منديل الخمر الذي يخطفيه وتيسر من الرضوخ ومرد
التحريم وقالوا يكره بيع العذرة ومرادهم التحريم وقالوا يكره الاحتكاك في اقوات الادميين والبهائم اذا اضر بهم وضيق عليهم ومرادهم التحريم
وقالوا يكره بيع السلاح في ايام الفتنة ومرادهم التحريم وقال ابو حنيفة يكره بيع ارض مكة ومراده التحريم عندهم قالوا ويكره اللعب بالشطرنج
وهو حرام عندهم قالوا ويكره ان يجعل الرجل في عنق عبدة او غيره طوق الخمر الذي يمنعه من الشرب وهو الغل وهو حرام وهذا اكثر في
كلامهم مجازا **واما اصحاب** مالك فالمكروه عندهم مرتبة بين الحرام والباح ولا يطلقون عليه اسم الجواز ويقولون ان اكل كل ذي
من السبع مكروه غير مبطل **وقل** قال مالك في كثير من اجوبته اكره ان اوهج من فمها ان مالكا نص على كراهة الشطرنج وهذا عند اكثر اصحابه
على التحريم وحله بعضهم على الكراهة التي هي من التحريم **قال** الشافعي في اللعب بالشطرنج انه لو شبه الباطل اكرهه ولا يثبت في تحريمه
فتد نص على كراهته وتوقف في تحريمه فلا يجوز ان ينسب اليه والى مذهبه ان اللعب بها جائز وانه مبطل فانه لم يقل هذا ولا ما يدل عليه
والحق ان يقال ان كراهتها وتوقف في تحريمها فان هذا من ان يقال ان مذهبها جواز اللعب بها وابطاحتها ومن هذا ايضا انه نص على كراهة تزوج
الرجل بنته من ماء الزنا ولم يقل قط انه مبطل ولا جائز والذي يليق بجلالته وامانته ومنصبه الذي اجله الله به من الدين ان هذه الكراهة
منه على وجه التحريم واطلق لفظ الكراهة لان الحرام يكرهه الله ورسوله وقد قال تعالى عقيب ذكر ما حرمه من المحرمات من عند قوله وقصص
ان لا تعبدوا الاياه الى قوله ولا تقل لهما آف ولا تنهرا الى قوله ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق الى قوله ولا تقربوا الزنا الى قوله ولا تقتلوا
النفس التي حرم الله الا بالحق الى قوله ولا تقربوا مال اليتيم الى قوله ولا تقتف ما ليس لك به علم الى اخر الايات ثم قال كل ذلك كان سيئه عند ربك
مكروها وفي العجبر ان الله عز وجل كره لكم قيل وقال وكثرة السؤال واضاعة المال فالسلف كانوا يستعملون الكراهة في معناها الذي استعملت
فيه كلام الله ورسوله ولكن المتأخرون اصبطلحوا على تخصيص الكراهة بما ليس بحرم وتركوا راجع من فعله ثم حل من حل منهم كلاما لائمة على
الاصطلاح المحادث فغلط في ذلك واقبح غلطا منه من حل لفظ الكراهة او لفظ لا ينبغي في كلام الله ورسوله على المعنى الاصطلاحي المحادث وقد
اورد في كلام الله ورسوله استعمال لا ينبغي في الخطى شرعا اودرا وفي المستعمل المتع كقوله تعالى وما ينبغي لرجل ان يتخذ ولدا وقوله وما علنا
الشعر وما ينبغي له وقوله وما تنزلت به الشياطين وما ينبغي لهم وقوله على لسان نبيه كذبي ابن ادم وما ينبغي له وشتمني ابن ادم وما ينبغي له وقوله
صلى الله عليه وآله وسلم ان الله لا ينام ولا ينبغي له ان ينام وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في لباس الخمر لا ينبغي هذا للمتقين وامثال ذلك
والمقصود ان الله سبحانه حرم القول عليه بلا علم في اسمائه وصفاته وافعاله واحكامه والمغنى يخبر عن الله عز وجل عن دينه فان لم يكن
خبره مطابقا لما شرعه كان قاتلا عليه بلا علم ولكن اذا اجتمعوا واستفروغ وسعة في معرفة الحق واخطأ لم يلحقوا بالحق والوعيد وعقوبة عن ما اخطأ به
اثيب على جهلاده ولكن لا يجوز ان يقول لها اداه اليه اجتهاده ولم يظفر فيه بنص عن الله ورسوله ان الله حرم كذا واوجب كذا وانه كذا وان هذا
هو حكم الله قال ابن وضاح ثنا يوسف بن عدى ثنا عبيد بن زياد عن عطاء بن السائب قال قال الربيع بن خثيم اياكم ان يقول الرجل شيئا ان الله
حرمه ولا يخفى عنه فيقول الله كذبت لم احرمه ولما داه الله عنه اوقى قال ان الله احل هذا وامره فيقول الله كذبت لم احله ولم امر به قال ابو جعفر قد

العمل

عن مالك انه قال في بعض ما كان يندل به فيسأل عنه يجتهد فيه رايه ان نطق الاطبا وصالحين مستيقنين **فصول** في كلام الائمة واخوت
 الفتيا وبشر وطحا ومن ينبغي له ان يفتي واين يسع قول لعنني ادرى قال الامام ارحم في رواية ابنه صاخره يني للرجل اذا حل نفسه على الفتيا
 يكون عالما بوجوه القرآن عالما بالاسانيد الصحيحة عالما بالسنة واجاء خلاف من خالف الفتاة معرفتهم بما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله
 وقلة معرفتهم بعلمهم ما من سقيم ما وقال في رواية ابنه عبد الله اذ كان عند الرجل الكتب المصنفة فيها قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 واختلاف الصحابة والتابعين ولا يجي ان يعمل بما شاء ويخير فيفتي به ويعمل به حتى يسأل اهل العلم ما يؤخذ به فيكون يعمل على امر صحيح وقال
 في رواية ابي الحرث لا يجي الافتاء للرجل عالم بالكتب السنة وقال في رواية حنبل بن ابي اسحق لمن افق ان يكون عالما بقول من تقدم والافق
 يفتي وقال محمد بن عبد الله بن المنادي سمعت رجلا يسأل الرجل اذا حفظ الرجل ما تالف حديث يكون فتيها قال قال غنائم الف قال قلت لابي
 الف قال لا قال فاربع مائة الف قال سيد هكذا وحده يروى قال ابو الحسين ومالت جدى محمد بن عبيد الله قلت فكم كان يحفظ احمد بن حنبل قال
 اخذ عن ستمائة الف قال ابو حنبل قال لي ابو اسحق ما جلست في جامع المصطفى للفتيا ذكرت هذه المسئلة فقال لي اجل فانت ههنا لا تحفظ هذا
 المقدار حتى تفتي للناس فقلت له عافاك الله ان كنت لا احفظ هذا المقدار فاني ههنا افق الناس يقول من كان يحفظ هذا المقدار واذا كان
 قال القاضي ابو يعلى وفيما ههنا الكلام انه لا يكون من اهل الاجتهاد اذ لا يحفظ من الحديث هذا القدر الكثير الذي ذكره وهذا هو العمل على الاجتهاد
 والتعليق في الفتوى ذكر كراهية ابي اسحق لما جلس في جامع المصطفى قال وليس هذا الكلام من ابي اسحق مما يقتضى انه كان يقلد احمد فبايعة
 به لانه قد مضى في بعض تعاليفه على كتاب العلل على الالة على منع الفتوى بغير علم لقوله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم **قلت** هذه
 المسئلة فيما تالاه اقول الاحباب احمد **احل** هاهنا لا يجوز الفتوى بالتقليد لانه ليس بعلم والفتوى بغير علم حرام ولا خلاف بين الناس
 ان التقليد ليس بعلم وان المقلد لا يطلق عليه اسم عالم وهذا قول اكثر الاحباب وقول جمهور الشافعية **والثاني** ان ذلك يجوز زيدا
 يتعلق بنفسه فيفتي له ان يقول غيره من العلماء اذا كانت الفتوى لنفسه ولا يجي ان يقلد العالم فيما يفتي بغيره وهذا قول ابن بطه وغيره
 من اصحابنا قال القاضي ذكر ابن بطه في مكاتباته الى البرص لا يجي له ان يفتي بما يسمع من يفتي انما يجي ان يقلد نفسه فاما ان يقلد لغيره
 ويقتي به فلا **والقول الثالث** انه يجوز ذلك عند الحاجة وعدم العالم الجتهد وهو علم الاقوال وعليه العمل قال القاضي ذكر ابو حنبل
 تعاليفه قال سمعت ابا علي الحسن بن عبد الله البخاري يقول سمعت ابا الحسين بن بشران يقول ما عيب على رجل يحفظ عن احمد خمس مسائل
 استند الى بعض سواي المجي يفتي بها وقال الشافعي في اراءه عنه الخطيب في كتاب الفتية والمنفعة له لا يعمل لاحد ان يفتي في دين الله الا
 رجلا عارفا بكتاب الله بأسخه ومنسوخه وحكمه ومشاخه وقاويله وتزويله وكلمه وملنيه وما ريد به ويكون بعد ذلك بصيرا بحد يث
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والناسخ والمنسوخ ويعرف من الحديث مثل ما عرف من القرآن ويكون بصيرا باللغة بصيرا بالشعر
 وما يحتاج اليه السنة والقرآن ويستعمل هذا جميع النضاه ويكون بعد هذا مشرفا على اختلاف اهل الامصار وتكون له قريحة بعد هذا
 فاذا كان هكذا فله ان يتكلم ويفتي في الحلال والحرام واذا لم يكن هكذا فليبر له ان يفتي وقال صالح بن احمد قلت لابي ما تقول في الرجل يسأل
 عن الشيء فيجيب على الرجل يث وليس بعالم في الفتاة فقال ينبغي للرجل اذا حل نفسه على الفتيا ان يكون عالما بالسنة عالما بوجوه القرآن
 عالما بالاسانيد الصحيحة وذكر الكرام المتقدم وقال علي بن شقيق قيل لابن المبارك متى يفتي الرجل قال اذا كان عالما بالاشعر بصيرا بالراي
 وقيل لابي بن اكرم متى يجب للرجل ان يفتي فقال اذا كان بصيرا بالراي بصيرا بالاشعر **قلت** يريد ان بالرأي القياس الصحيح والمعاني والعلل
 الصحيحة التي علق الشافعيها الاحكام وجعلها مؤثرة فيها طردا وعكسا **فصل** في ختم الافناء في دين الله بالرأي المتضمن للخالفة المخصوص
 والرأي الذي لم تشهد له المخصوص بالقبول قال الله فان لم يستجيبوا لك فاعلم انما يتبعي اهواءهم ومن اضل من اتبع هواه بغير هدى من الله
 ان الله لا يهدي القوم الظالمين فقم الامور الى امرين لا ثالث لهما اما الاستجابة لله والرسول وما جاء به واما اتباع الهوى فكل عالم يات به الرسول فقول

ج
 اختلاف بين الذين التقليد ليس به دوران المقابلة فيقول عليه السلام

من الهوى وقال تعالى يا داود انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ان الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب فقسم سبحانه طرق الحكم بين الناس الى الحق وهو الوحي الذي انزله الله على رسوله والى الحق وهو ما خالفه وقال تعالى النبيه صلهم فحصلناك على شريعة من الارض فاتبعها ولا تتبع هوا الذين لا يعلمون انهم لن يغفوا عنك من الله شيئا وان الظالمين بعضهم اولياء بعض الله ولى للمؤمنين فقسم الامرين الشريعة التي جعله هو سبحانه عليها ادا وحى اليه العمل بها وامر الامم بها وبين التباين اهوا الذين لا يعلمون فامر بالاول ونهى عن الثاني وقال تعالى فبعوا الزنا ليكن من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء قليلا ما تذكرون فامر باقبات المثل منه خاصة واعلموا ان من اتبع غيري فقد ابع من دونه اولياء وقال تعالى لا يبا للذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول اولى الا منكم فان تنازعتم في شئ فمنوه الى الله والرسول ان كنتم قومتم بالله واليومر الاخر ذلك خير واحسن تاويلا فامر تعالى بطاعته وطاعة رسوله وانما الفعل اعلاما بان طاعة الرسول يجب استقلا لا من غير عرض ما امر به على الكتاب بل اذا امرت طاعة مطلقا سواء كان امره في الكتاب ولم يكن فيه فانه اولى الكتاب مثله معه ولم يأمر بطاعة اولى الامر استقلا بل حذف للفصل ويجعل طاعتهم في ضمن طاعة الرسول بنا بانهم انما يطاعون تبع طاعة الرسول فمن امن منهم بطاعة الرسول وجبت طاعته ومن امن بخلاف ما جاء به الرسول فلا طاعة له ولا طاعة كما احرم عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وقال انما الطاعة في المعروف وقال في وفاة الامور من امركم منهم يعصية الله فلا طاعة ولا طاعة وقد اخبر صلى الله عليه وآله وسلم عن الذين ارادوا دخول النار لما امرهم اميرهم بدخولها انهم لو دخلوها لكانت عليهم النار مع انهم انما كانوا يخلون بها طاعة لاميهم وظنوا ان ذلك واجب عليهم ولكن لما قصص واقى الاجتهاد وبادر الى طاعة من امر يعصية الله وسجلوا هم الامر بالطاعة بما لم يره الامر صلى الله عليه وآله وسلم وما قد علم من دينه ارادة خلافه فقصص في الاجتهاد وادق قروا على تعذيب انفسهم واهل الكفا من غير تثبت وتبين هل ذلك طاعة لله ورسوله ام لا فاما الظن بمن اطاع غيره في صير مخالفة ما بعث الله به رسوله ثم امر تعالى به ما تنازع فيه المؤمنون الى الله ورسوله ان كانوا موثمين واخبرهم ان ذلك خير ليه في العاجل وحسن تاويلا في العاقبة **وقل تضمن** هذا القول صحتها ان اهل الايمان قد يتنازعون في بعض الاحكام ولا يخرجون بذلك عن الايمان وقد تنازع الصحابة في كثير من مسائل الاحكام وهم سادات المؤمنين واكمل الامة ايمان ولكن يحل الله لم يتنازعوا في مسألة واحدة من مسائل الائمة والصفات والافعال بل كلهم على اثبات ما نطق به الكتاب والسنة كلية واحدة من اولهم الى اخرهم لم يسيروا تاويلا ولم يخرجوها عن مواضعها تاويلا ولم يبدوا الشئ منها ابطلا ولا ضروها امثالا ولم يدعوا في صدورهم ارجاءا ولم يقل احد منهم يجب صرفها عن حقائقها وسجلوا على مجازها بل تلقوها بالقبول والتسليم قابلوها بالايمان والتعظيم وجعلوا الامر فيها كلها امرا واحدا واجروها على سنة واحدة ولم يفعلوا كما فعل اهل الاهواء والبدع حيث جعلوها عصبين واقرروا ببعضها وانكروا ببعضها من غير فرق بين مبين مع ان الامر لم يهر فيه انكروا كل الامر فيها واقرروا به والثبوت **والمقصود** ان اهل الايمان لا يخرجهم تنازعهم في بعض مسائل الاحكام عن حقيقة الايمان اذ اردوا ما تنازعوا فيه الى الله ورسوله كما شره الله عليهم بقوله فرموا الى الله والرسول ان كنتم قومتمون بالله واليومر الاخر ولا ريب ان الحكم المعلق على شرط يتحقق عند انتقائه **ومنها** ان قوله فان تنازعتم في شئ تكرو في سياق الشرطية كل ما تنازع فيه المؤمنون من مسائل الدين دقة وجبه جليته وخفيه ولولا يكن في كتاب الله ورسوله بيان حكم ما تنازعوا فيه ولم يكن كافيا لم يأمر بالمر الى الله اذ من المتعم ان يأمر تعالى بالمر عند النزاع الى من لا يجوز عنده فضل النزاع **ومنها** ان الناس اجمعون ان المر الى الله سبحانه هو المر الى كتابه والمر الى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم هو المر ليه نفسه في حياته والى سنته بعد وفاته **ومنها** انه جعل كل الورع من وجبات الايمان ولوازمه فاذا انتفى هذا المر انتفى الايمان ضرورة انتفاء اللزوم لا انتفاء الاسباب الثلاثة بين هذين امرين فانه من الطرفين وكل منهما يفتني بانتفاء الامر ثم اخبرهم ان هذا المر خير لهم وان عاقبته احسن عاقبة ثم اخبرهم ان من من حاكم واحكام الى غير ما جاء به الرسول فقد حكم الطاغوت ونحاه كرهه والطاغوت كل من اظلم وزبه العبد حله من معبود او مقبول او طاع

في المرة الاولى قال عروة فلما اخبرتهما بذلك قالت ما احسبه الا قد صدق اراة لم يزد فيه شيئا ولم ينقص وقال الخايز في بعض طرقه
يفتقون برأيه فيضلون ويضلون وقال ضالت عاتشة والله لقد خطب عبد الله وقال نعيم بن حماد ثنا ابن المبارك ثنا ابي بن يونس عن جرير
ابن عثمان الزنجي ثنا عبد الرحمن بن جابر بن نفيذ عن ابيه عن عوف بن مالك الاشبجي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تفترق
امتي على بضع وسبعين فرقة اعظمها فتننة قوم يقيسون الدين برأيهم يحرمون به ما احل الله ويحلون ما حرم الله قال ابو جهم بن عبد البر هذا
هو الشياس على غير اصله والكلام في الدين بالخير في الظن الا ترى الى قوله في الحديث يحلون الحرام ويحرمون الحلال ومعلوم ان الحلال ما
في كتاب الله وسنة رسوله تخليله والحرام ما في كتاب الله وسنة رسوله تحريمه فمن جهل ذلك وقال فيما سئل عنه بغير علم وقاس
برأيه ما يخرج منه عن السنة فحين الذي قاسه لا مورد يرفع فضل واضل ومن رد الفروع الى اصولها قلتم يقل برأيه وقالت طائفة من اهل
العلم من اذا اجتهاده الى رأي ذاه ولم يفرع عليه حجة فيه بعد فليس بعلوم بل هو معز وخالقا كان او سالفا ومن قامت عليه الحجة فخان
ثم ادى على الفيا كبر رأي السنن بعينه فهو الذي يلحقه الوعيد وقد روي في مسند عبيد بن حميد ثنا عبد الرزاق ثنا سفيان الثوري عن
عبد الرضا عن سعيد بن جابر عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال في القرآن برأيه فليتبوا مقعده من النار
فصل فيما روي عن صدوق الامة واعلمها من انكار الرأي روي عن عبد بن حميد ثنا ابو اسامة عن ناهض عن عمر الجمحي عن ابن ابي
مليكة قال قال ابو بكر رضي الله عنه اتى ارض تغلق اى سماء تظلم ان قلت في اية من كتاب الله برأى وبما لا اعلم وذكر الحسن بن علي
الحلواني ثنا عمار عن حماد بن زيد عن سعيد بن ابى مديقة عن ابن سيرين قال لم يكن احدا هيب بما لا يعلم من ابى بكر رضي الله عنه و
لم يكن احدا بعد ابى بكر اهاب بما لا يعلم من عمر رضي الله عنه وان ابا بكر نزل به قضية فلم يجد في كتاب الله منها أصلا ولا في السنة اثر
فاجتهد برأيه ثم قال هذا رأي فان يكن صوابا فمن الله وان يكن خطأ فمني واستغفر الله **فصل** في المنقول من ذلك عن عمر بن
الخطاب رضي الله عنه قال ابن وهب ثنا يونس بن يزيد عن ابن شهاب ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال وهو على المنبر يا ايها الناس ان
الرأي انما كان من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مصيبا ان الله كان يربريه وانما هو من الظن والتكلف قلت مراد عمر رضي الله عنه قوله قال
انا انزلنا اليك الكتاب بالحق ليحكم بين الناس بما ارسلنا الله فلم يكن له رأي غير ما اراده الله اياه واما ما روي غيره فظن وتكلف قال سفيان الثوري
ثنا ابو اسحق الشيباني عن ابى الضحى عن مسروق قال كتب كاتب لعمر بن الخطاب هذا ما رأى الله ورأى عمر فقال بشر فقلت قل هذا ما رأى عمر فان
يكن صوابا فمن الله وان يكن خطأ فمني عمر وقال بن وهب اخبرني ابن لهيعة عن عبد الله بن ابى جعفر قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه
السنة ما سنه الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تجعلوا خطأ الرأي سنة الامة قال بن وهب واخبرني ابن لهيعة عن ابى الزناد عن محمد
ابن ابراهيم التيمي ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال جبر اهل الرأي اعداء السنن اعيتهم ان يعوها وتفلنت منهم ان يرووها فاستبقوها
بالرأي قال بن وهب واخبرني عبد الله بن عباس عن محمد بن عجلان عن عبيد الله بن عمر بن عمر بن الخطاب قال تقول الرأي في دينكم
وذكر ابن عجلان عن صدقة بن ابى عبد الله ان عمر بن الخطاب كان يقول اصحاب الرأي اعداء السنن اعيتهم الاحاديث ان يحفظوها وتفلنت
منهم ان يعوها واستبقوا حين سئلوا ان يقولوا لا نعلم فعارضوا السنن برأيه فياكم واياهم وذكر ابن الهادي عن محمد بن ابراهيم التيمي قال
قال عمر بن الخطاب اياكم والرأي فان اصحاب الرأي اعداء السنن اعيتهم الاحاديث ان يعوها وتفلنت منهم ان يحفظوها فقالوا في الدين برأيه
وقال الشعبي عن عمر بن الخطاب قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه اياكم واصحاب الرأي فانهم اعداء السنن اعيتهم الاحاديث ان يحفظوها فقالوا
بالرأي فضلوا واضلوا واسايند هذه الآثار عن عمر في غاية الصحة وقال محمد بن عبد السلام الخشفي ثنا محمد بن بشار ثنا يونس بن عبيد العمري
ثنا مبارك بن فضالة عن عبيد الله بن عمر عن ناهض عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب انه قال يا ايها الناس اتهموا الرأي في الدين فلقد رايتني و
اني كاد ان امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برأى فاجتهد ولا اواز ذلك يوم الى جند لي والكتاب يكتبك قال كتبوا بسم الله الرحمن الرحيم

فقال يكتب بسمك اللهم فوضي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورايت فقال يا عمر تراني قد رضيت وتاني **وقال ابو بكر بن ابي شعبة**
 ثنا عبد الاصل عن محمد بن اسحق عن يزيد بن حبيب عن عمر بن ابي حبيبة مولى بنت صفوان عن عبيد بن رافع عن ابيه رافع بن داود
 قال بينما انا عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه اذ دخل عليه رجل فقال يا امير المؤمنين هذا زيد بن ثابت يفتي الناس في البصير رايه والفعل
 من الجاهلية فقال عمر علي به بخلافه زيد فلما ذكره عمر فقال عمر اي على نفسه قد بلغت ان تفتي الناس رايك فقال يا امير المؤمنين والله ما فعلت ذلك
 سمعت من اعمى حديثا حدثت به من ابي ايوب ومن ابي بن كعب ومن رافع بن رافع فقال عمر علي برافعة بن رافع فقال قد كنت قد فعلت ذلك
 اذا اصاب احدكم المرأة فاكسل ان يغتسل قال قد كنا نفعل لك على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رايه عن الله فخرهم ولو يكن
 فيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفتي فقال عمر ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلم ذلك قال ما ادرى فامر عمر بجمعهم لم يجمعهم
 ولا اضرار فجمعوا فثأروهم فثأر الناس ان لا يغتسل الا ما كان من معاذ وعجل فانهما قال اذا جازوا لختان فغسل وجب الغسل فقال عمر هذا والله
 ودي قد اختلفت فممن بعدكم اشتد اختلاف فقال علي يا امير المؤمنين انه ليس احد اهل بيتي من شأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 من انزاجه فارسل الى حفصة فقالت لا علمي فارسل الى عائشة فقالت اذا جازوا لختان فغسل وجب الغسل فقال لا اسم رجل قبل
 ذلك الا اوجته خيرا **قول عبد الله بن مسعود** قال البخاري حدثنا جندب ثنا يحيى بن زكريا عن جاهد عن الشعبي عن مسروق
 عن عبد الله قال لا ياتي عليكم عامل ولا هوشر من الذي قبله اما اني لا اقول ميراث من امير لا عام اضرب من عام ولكن فها وكم
 يد هبون ثم لا يجيرون منهم خلفا ويحيى قوم يقيسون الامور برأهم وقل بن وهب ثنا شقيق عن جالد بن قال ولكن ذهاب خيرا كرم
 هذا كرم شجيرة قوم يقيسون الامور برأهم فيهمدم الاسلام ويقتلوا وقال ابو بكر بن ابي شعبة ثنا ابو خالد الاحمر عن جالد بن شقيق عن
 مسروق قال قال عبد الله بن مسعود علم اكرم ذي هبون ويقتل الناس رؤساء جبالا يقيسون الامور برأهم وقال سنيد بن داود حدثنا محمد بن
 فضيل عن سائر بن ابي حفصة عن منذر الثوري عن الربيع بن خثيم انه قال قال عبد الله ما علمك الله في كتابه فاحل الله وما استأثر
 به عليك من علمه فكله الى عالمه ولا تتكلف فان الله عز وجل يقول لم يبيته قل ما ساكم عليه من اجر وما انا من المتكلمين يروى هذا
 الربيع بن خثيم وعن عبد الله وقال سعيد بن منصور ثنا خلف بن خليفة ثنا ابو زيد عن الشعبي قال قال ابن مسعود اياكم ورايت اريت
 فانما هلك من كان قبلكم ورايت اريت ولا تقيسوا شيئا فقول قدم بعد شوبها واذ استعمل احدكم راعيا لا يعلم فليقل لا ادرى فانه ذلك العلم
 وصح عنه في المغيرة انه قال قول فيها برأي فان يكن ضوايا فبئس الله وان يكن خطافني ومن الشيطان والله ورسوله هري **قول عثمان**
ابن عفان رضي الله عنه قال محمد بن اسحق حدثني يحيى بن عباد عن عبيد الله بن الزبير قال قال الله عز وجل مع عثمان بن عفان بالحجة اذ
 عثمان وذكر له التمتع بالعمرة الى الحج المتواضع واخضعوا في الشهر الحج فلو اخرتم هذه العمرة حتى تزوروا هذا البيت زور فبين كان اضل فان
 الله قد اوسع في الخير فقال له علي عرفت الى سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورضة ورضة الله للمعابد بها في كتابه تضييق علم
 فيها وتنتهي عنها وكانت لذي الحجة والذات الدار ثم اهل على تعجرة وحج معا فقبل عثمان بن عفان رضي الله عنه على الناس فقال انييت عنها
 اني لانه عنها انما كان رايا اشرت به فمن شاء اخذ ومن شاء تركه فذا عثمان يجير عن رايه انه ليس بالامر الاخذ به بل من شاء اخذ
 به ومن شاء تركه بخلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانه لا يسمع احدا تركها لقول احد كا ثما من كان **قول علي بن ابي**
طالب رضي الله عنه قال ابو داود ثنا ابو كريب محمد بن العلاء ثنا حفص بن غياث عن الاعمش عن ابي اسحق السبيعي عن عبد خير عن
 رضي الله عنه انه قال لو كان الذين يبالون كان اسفل الخفاف او الى بلسم من اعداء **قول عبد الله بن عباس** رضي الله عنه
 قال بن وهب اخبرني بشر بن بكر عن اوزاعي عن عتبة بن ابي لباكة عن ابن عباس انه قال من احدث راي ليس في كتاب الله ولا في
 به سنة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يدر علم ما هو منه اذ قال الله عز وجل وقال عثمان بن مسعود الصنفان ثنا عبد الرحمن بن زياد

ابن بكير بن قاسم بن

ج

عن الشقيق في النكاح الذي يرمي بالافهم صحيح

الترمذي مرضيا انفق افراسة للمؤمن فانه ينظر بنور الله ثم يقران في ذلك لايت للمؤمنين وقال بوجعهم تعا عبد الوارث بن سفيان ثنا
 قاسم بن ابيهم ثنا عبد السلام الحنفى ثنا ابراهيم بن ابي الفياض البرقي الشيخ الصالح ثنا سليمان بن يزيد الاسكندراني ثنا مالك بن
 عن يحيى بن سعيد الانصاري عن سعيد بن المسيب عن علي قال قلت يا رسول الله الامر ينزل بنا لم ينزل فيه القرآن ولم تفض فيه منك سنة
 قال اجعلوا له العالمين اذ قال العابدين من المؤمنين فاجعلوا شوقكم بكم ولا تقضوا فيه امرأى واحدا وهذا غريب جدا من حديث مالك
 واما ابراهيم البرقي وسليمان بن يسار من يعجزهما وقال عمر بن الخطاب وزيد لولا انكم لا اجتمعتا رأيت ورأيت ابي بكر كيف يكون ابني ولا يكون اياه يعني الجيد
 وعن عمر انه لقي رجلا فقال ما صنعت قال قضيت على وزيد بكذا قال لو كنت انما القضيبت بكذا اقال فما صنعتك والامر لك قال لو كنت اردك الى
 كتاب الله اولى سنة نبية صلى الله عليه وآله وسلم فعلت ولكني اردك الى رأيي والرأي مشترك فلو لم يقض ما قال علي وزيد وذكر الامام احمد
 عن عبد الله بن مسعود انه قال ان الله اطعم في قلوب العباد فرأى قلب عمر صلى الله عليه وآله في كل خير فلوب العباد فاختره لمرهاته ثم
 اطعم في قلوب العباد بعدة فرأى قلوب اصحابه خير قلوب العباد فاخترهم لخصيته فما داه للؤمنون حيا فهو عند الله حيا وما داه للؤمنون قبيحا فهو
 الله قبيحا وقال ابن وهب عن ابن جبر بن عبد العزيز بن عروة بن محمد السعدي عن علي بن ابي رباح عن ابي بصير عن ابي عبد الله
 من امر القضاة فكتب عليه عمر بن الخطاب ما انا بالشبيط على الضياع ما وجدت منها بئرا وما جعلت الا لتكفيني وقد حلتك ذلك فاض فيه براك
 وقال محمد بن سعد اخبرني روح بن عبادة ثنا جابر بن سلمة عن ابي جري ان ابا سلمة بن عبد الرحمن قال الحسن ارايت ما تفتي به الناس شي
 سمعته ام براك فقال الحسن لا والله ما تفتي به سمعناه ولكن رأيانا لهم خير من رأيهم لانفسهم وقال محمد بن الحسن من كان عالما
 بالكتاب والسنة ويقول اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وما استحسن فقهاء المسلمين وسعده ان يجتهدوا في آية في القرآن ويقتضيه
 به وفيضيه في صلاته وصيامه وحجه وحججه ما امر به ونهى عنه فاذا جهل ونظر وقاس على ما انشبه ولم يرأى وسعده العمل بذلك وان اخطأ
 الذي ينبغي ان يقول به **فصل** ولا تعارض بين الله وبين هذه الاثار عن السادة الاخبار بل كلها حق وكل منها له وجه وهذا لا يتبين بالقرآن
 بين الرأي الباطل الذي ليس من الدين والرأي الحق الذي لا مندوحة عنه لاجل من المجتهدين **فصل** وبالله المستعان الرأي في
 الاصل مصدر لرأي الشيء اياه رأيانا ثم غلب استعماله على المرقى نفسه من باب استعمال المصدر في المفعول كالقول في الاصل مصدر هو به هو
 هو ثم استعمل في الشيء الذي هو فيقال هذا هو فلان والعرب تفرق بين مصدر فعل المروية بحسب محالها فقول رأي كذا في الشيء وكذا
 ورأه في اليقظة ورأيت كذا ما يعلم بالقلب ولا يرى بالعين رأيانا ولكنهم خصوه بما يراه القلب بعد فكر وقامل وطلب لمعرفة واليقظة
 ما تتعارض فيه الامارات فلا يقال لمن رأى بقلبه امر اذ انما عنه مما يحسن به انه رأيه ولا يقال ايضا الامر العقول الذي لا يختلف فيه العقول
 ولا تتعارض فيه الامارات انه رأى وان احتاج الى فكر وتامل كد قلبي الحساب خوها واذا عرف هذا **فالرأي ثلاثة اقسام**
 رأيي باطل بل اريب ورأي صحيح ورأي هو موضع الاشتباه والاقسام الثلاثة قد اشار اليها السلف فاستعملوا الرأي الصحيح وعملوا به واقتوا به
 وسوخوا القول به وفصوا الباطل ومنعوا من العمل والفتيا والقضاء به واطلقوا السننهم بن مذهبهم واهله **والفصل الثالث** سوخوا
 العمل والفتيا والقضاء به عند الاضطراب اليه حيث لا يوجد منه بد ولا يلزموا اصل العمل به ولم يجز موازنة الفتية ولا جعلوا مخالفة مخالفا
 للدين بل غابت عنهم خيرة ودين قبول لا ورده فهو مخرقة ما ينبغي للمضطرب من الطعام والشراب الذي يحرم عند عدم الضرورة اليه كما قال
 الامام ابو جعفر سألني الشافعي عن القيلاس فقال لي عند الضرورة وكل من استعملهم لهذا النوع بقدر الضرورة لم يضر طوافه ويفرغ ويولد
 ويوسعوا كما صنع المتقدمون بحيث اعتاضوا به عن النصوص ولا فادوا كان اسهل عليهم من حفظها كما يوجد كثير من الناس يضبط قوايه
 الا فتاء لصعوبة النقل عليه ويقسم حفظه فلم يتعد واذا استعمله قدر الضرورة ولم يفتوا بالعدل اليه مع تمكنهم من النصوص في الاثار
 كما قال تعالى في المضطر الى الطعام للضعف من اضطر غير جائز ولا عذرا ثم عليه ان الله عفو رحيم فالباغي الذي ينبغي للميتة مع

قد رتبنا الى التوصل الى المنطق والعداى الذى يتعدى قدر الحاجة باكملها **والرأى الباطل انواع** احدها **الرأى الخالف للنص** من ادعى
يعلم بالاضطرار من دين الاسلام ضاوة واطلاؤه ولا لاختلاف القياس ولا القضاة وان وقع فيه من وقع بنوع تاويل تقليد **النوع الثانى** هو انكار
في الدين بالحرص والظن مع تقريظ والتقصير في معرفة النصوص وفيها واستنباط الاحكام منها فان من جعلها وقاس بها رايه فمما شغل عنه
غير علم بل مجرد قدر جامع بين الشكيتين الحق احدهما بالآخر وبغير قدر فارق بينهما فافترق بينهما في الحكم من غير نظر الى الموضوع والاشارة
فقد وقع في الرأى للنزوم **الباطل فصل** واصل **النوع الثالث** الرأى المتضمن لتطويل اسماء الرب وصفاته وفعاله بالمقاييس الباطلة
التي وضعها اهل البدع والضلال من الجهمية والمعتزلة والقدرية ومن ضالها هم حيث استعملوا هذه قياسا على اسماءهم الفاسدة واداءهم الباطل في شيعتهم
الراضة في رد النصوص الصحيحة الصريحة فرددوا لاجلها الفاظ النصوص التي وجدوا السبيل الى تكذيب رايها وتخطئهم ومعاني النصوص
التي لم يجدوا الى رد الفاظها سبيلا فصاروا للنوع الاول بالكلية **النوع الثانى** بالتحريف والتاويل فانكروا ذلك روية المؤمنين لهم في العلم
وانكروا كماله وتكليمه لعباده وانكروا ما بينته للعالم واستواءه على عرشه وعلوه على الخلق وعصوم قدرته على كل شئ بل اخرجوا الخلق عما
من الملائكة والانبياء والجن والانس عن تقليد قدرته وحشيتته وتكليمه ليه ونفى الاجلها حقائق ما أخبر بها عن نفسه واخبر به رسله من صفات
كماله ونفوت جلالة **وحرر** لاجلها النصوص عن مواضعها واخرجوها عن معانيها وحقائقها بالرأى المجرى الذي حقيقته انه زبالة الاذهار
تخالده الافكار وعقائد الاناس وسواسا لصدره وضلوا به الاوراق سوادا والقلوب شكوكا والعالم ضادا وكل من له مسكة من عقل يعلم انه
ضاد العالم وخراب ما نشأ من تقدير الرأى على الوجى والنوى على العقل وما استقره هذان الاصلان الفاسدان في قلبه لا استقره هذان
وفي امة الا وهما امرها اتم ضاد فلا اله الا الله كم نفى هذه الأراء من حق واثبت بها من طوطا وامت بها من هوى واجى بها من ضلالة
وكم هدم بها من معقل الايمان وعمر بها من دين الشيطان وانكروا اصحاب التحكيم هم اهل هذه الأراء الذين لا سمع لهم ولا عقل بل هم شر من المجرى
الذين يقولون يوم القيمة لو كنا نسمعهم او نفضل ما كنا في اصحاب السعد **النوع الرابع** الرأى الذي احدث به البدع وغثرت به السنن وتم
به البلاء وترقى عليها الصغير وهو فيه الكبر فخره الانواع الاربعة من الرأى الذي اتفق سلف الامة واقامها على دمه واخرجوا من الدين
النوع الخامس ما ذكره ابو جعفر بن عبد البر عن جمهور اهل العلم ان الرأى الذي في هذه الأراء عن النبي صلى الله عليه واله وسلم
وعن اصحابه والناسعين رضى الله عنهم انه القول في احكام شر اتم الدين بالاستحسان والظنون ولا اشتغال بحفظ العضلات والاغلو طيات
ويرة الفروع بعضهم على بعض فيما سادوا ودحا على اصولها والنظر في حلها واعتبارها فاستعمل فيها الرأى قبل ان ينزل وقرعت وشقت قبل ان
تقع وتكلم فيها قبل ان تكون بالرأى المضارع للظن قالوا وفي الاشتغال بهذا والاستغراق فيه تعطيل السنن والبعض على جعلها وتزوير الوقف
على ما ينزله الوقف عليه منها ومن كتاب الله عز وجل ومعانيه احتجوا على ما ذهبوا اليه باشياء ثم ذكر من طريق اسد بن موسى ثنا شريك عن
ليث عن طاووس عن ابن عمر قال لا تسألوا عما لم يكن فاني سمعت عمر بن الخطاب يقول فذكر من طريق اسد بن موسى ثنا شريك عن
الرازي ثنا عيسى بن يونس عن الاوزاعي عن عبد الله بن سعد عن الصنائج عن معاوية بن ابي سفيان عن النبي صلى الله عليه واله وسلم عن ابي
ابوبكر بن ابي شيبة ثنا عيسى بن يونس عن الاوزاعي باسناده مثله وقال فذكر الاوزاعي بعض اصحاب المسائل وقال الوايز بن مسلم عن ابي
عن عبد الله بن سعد عن عباد بن قيس الصنائج عن معاوية بن ابي سفيان انهم ذكروا المسائل عن ابي عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم عن بعض المسائل قال ابو جعفر واخبرني ايضا بحديث سهل وغيره ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ذكر المسائل وعابها وبيان
صلى الله عليه واله وسلم قال ان الله يكره لكم قبل وقال وكثرة السؤال وقال ابن ابي خيثمة ثنا شريك عن عبد الرحمن بن مهران ثنا مالك عن
الزهرى عن سهل بن سعد قال لعن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم المسائل وعابها قال ابو بكر هكذا ذكره احمد بن حنبل وهذا
الاسناد وهو خلاف لفظ الموطا قال ابو جعفر في مناهج اشهب سئل مالك عن قول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انما كره عن قيل

صله
عصا

ج

ابن الخطابي رضي الله عنه يا صاحب الميزان لا تخشوا لما سألتمه رفيقه عن ما تأطأكم أم لا وكل ذلك لا ينبغي للعبد ان يسأل به ان يبدل من احواله وعاقبته ما طواه عنه وسطره فاعله يسوق ان ابيك له السؤال عن جميع ذلك فخرش لما يكرهه الله فانه سيحزن يكره ابداءها وذل لك سكت عنهما والله اعلم **فصل** قالوا ومن تدبرها الا فاللروية في ذم الراي ويدر حاله فخرش عن هذه الانواع المذمومة ونحن نذكر اقاوالنا تبين ومن بعدهم بن لك ليتبين مرادهم قال الحشني ثنا محمد بن بشار ثنا يحيى بن سعيد القطان عن مجاهد عن الشعبي قال لعن الله ارايت قال يحيى بن سعيد وثنا محمد بن مسلم قال سالت الشيخ عن مسألة من الكناح فقال ان اضربك برؤوس قبل عليه قالوا فنه اقول الشيخ في رواية هو كذا للتابعين وقد لقي مائة وعشرين من الصحابة واخذوا عن جمهورهم وقال الطحاوي ثنا سليمان بن شعيب ثنا عبد الرحمن بن خالد ثنا مالك بن مغول عن الشعبي قال ما حكى به هذا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه واله وسلم غزوهم وما كان من رأيهم فاطروهم في الحشني وقال البخاري حدثنا سفيان بن داود ثنا حماد بن زيد عن زيد بن عمرو بن دينار قال قيل لجاهل بن زبدر انهم يكلمون ما يسمعون منك قال لا والله وانما لي به مراجعون يكلمون وانما ارجع عنه غدا قال الحشني بن راهويه قال سفيان بن عيينة اجتهاد الراي هو مشاورة اهل العلم لا ان يقول هو رأيي وقال ابن ابي خيثمة ثنا الحواري ثنا اسمعيل بن عياش عن سوادة بن زياد وعمر بن المهاجر عن عمر بن العزير ان كعب بن الاشعث قال لا راى لاحد مع سنة سنهما رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال ابو بصير سمعت ابا سالة بن عبد الرحمن يقول للسمن البصري بلغني انك تقف برأيك فانكنت برأيك الا ان يكون سنة عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال ابو بصير سمعت ابا سالة بن عبد الرحمن يقول للسمن البصري بلغني انك تقف برأيك فانكنت عبد الله الا سبيك ان ابا وائل شقيق بن سلمة قال اياك وجه السنة من يقول ارايت ارايت ارايت بن عيسى بن يزيد عن ابيه عن ابن القس عن مالك عن ابن شهاب قال دعوا السنة فتصلي فترضوها بالراي وقال يونس عن ابي الاسود وهو محمد بن عبد الرحمن بن نوفل سمعت عمرو بن الزبير يقول ما نزل مني اسرائيل معتد لا حتى تشأ فيهم المولدون ابنا سبأيا الا بسهم فاحزن وافيهض بالراي فاضلوههم وذكر ابن وهب عن ابن شهاب انه قال وهو يكره ما وقع فيه الناس من هذا الراي وتركه السمن فقال ان اليماني والنمطي انما انسخوا الراي الذي يكرهون حين اتبعوا الراي واخذوا فيه وقال بن وهب حدثني ابن لهيعة ان رجلا سأل عن عبد الله بن عمر عن شيء فقال لم اسمع في هذا شيئا فقال له الرجل فاخبرني اصلحك الله برأيك فقال لا ثم اعاد عليه فقال في ارضي برأيك فقال سالم اني لعلي ان اخبرتك برأيي ثم تذهب فارى بعد ذلك رأيا غيره فلا اجل لك وقال البخاري ثنا عبد العزيز بن عبد الله الاويس ثنا مالك بن انس قال كان ربيعة يقول ابن شهاب ان حالي ليس بشيء حالك انا اقول برأيي من شاء اخذ به وعمل به ومن شاء تركه وقال الفرغاني ثنا احمد بن ابراهيم الدمشقي قال سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول سمعت حماد بن زيد يقول قيل لايوب السخني ما لك لا تنظر في الراي فقال ايوب قيل للحمار مالك لا تجتر قال كره مضغ الباطل وقال الفرغاني ثنا العباس بن الوليد بن مزيرك اخبرني ابي قال سمعت ابا ذر عن ابي يقول عليك يا ثار من سلف وان رفضك الناس اياك واراء الرجال وان زخرفك القول وقال ابو زرعة ثنا ابو مسهر قال كان سعيد بن عبد العزيز اذا سئل ان يجيب حتى يقول لا حول ولا قوة الا بالله هذا الراي والراي يخطئ ويصيب وقد روى ابو يوسف والحسن بن زياد كلاهما عن ابي حنيفة انه قال علمنا هذا راى وهو احسن ما قدرنا عليه ومن جاءنا باحسن منه قبلناه منه وقال الطحاوي ثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ثنا الشيب بن عبد العزيز قال كنت عند مالك فسئل عن البتة فاخذت الواحي لا كتب ما قال فقال لي مالك لا تنقل فسي في العشي اقول انما واحد وقال مع بن عيسى القزاز سمعت مالكا يقول انما انما يخطئ واصيب فانظر واني قولي فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوا به وما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه **فرض الله** عن ائمة الاسلام وجزاهم عن نصيحتهم خيرا ولقد امتثل وصييتهم وسلك سبيلهم اهل العلم والدين من اتباعهم واما الله **عصبي** فانهم عكسوا القضية ونظروا في السنة فما وافق اقولهم منها بقلوبهم وما خالفها احتيلوا في مزجها او ردك لانه واذا جاء نظير ذلك او ضعف منه سندا ودلالة وكان يوافق قرحم قلوبهم ولم يستجيزوا رده واعتصموا به على منازعتهم

الحسن بن الحسن الشافعي
والجمهور من اهل العلم
وصيحتهم واتباعهم
الراي يخطئ واصيب
فانظر واني قولي
فكل ما وافق الكتاب
والسنة فخذوا به
وما لم يوافق الكتاب
والسنة فاتركوه
عن ائمة الاسلام
والدين من اتباعهم
واما الله عصبي
فانهم عكسوا القضية
ونظروا في السنة
فما وافق اقولهم
منها بقلوبهم
وما خالفها
احتيلوا في مزجها
او ردك لانه
واذا جاء نظير ذلك
او ضعف منه سندا
ودلالة وكان
يوافق قرحم قلوبهم
ولم يستجيزوا رده
واعتصموا به على
منازعتهم

واشاحوا وقرروا الاحتجاج بذات السند ودلالته فاذا اجاب ذلك السند بعينه او اقوى منه ودلالته كدلالة ذلك او اقوى منه في خلاف
 قولهم وضع ولم يبق له وسند كمن هذا ان شاء الله طرفا عند ذكر غائلة التقليد وفنائه والفرق بينه وبين الالتماء وقال بقي من غلظ
 ثمانية سنون والحديث بن مسكين عن القسم عن مالك انه كان يكثر ان يقول ان نظن الاخطا وما نحن بمستيقدين وقال لقين دخلت
 على مالك بن انس في مرضه الذي مات فيه فسلمت عليه ثم جلست فرائيته يبكي فقلت له يا ابا عبد الله ما الذي يبكيك فقال لي يا ابن
 قنبر ومالي لا يبكي ومن احب بالبكاء مني والله لو دوت اني ضربت بكل مسألة افيت فيها بالكرأى سوطا وقد كانت لي السعة فيما تفتت
 اليه وليست لي اقي بالكرأى وقال ابن ابي داود ثنا احمد بن سنان قال سمعت الشافعي يقول مثل الذي ينظر في الرأى خشيوب منه مثل
 المجنون الذي يعلج حتى يترأ فاعقل ما يكون قد هاجره وقال ابن ابي داود ثنا عبد الله بن احمد بن حنبل قال سمعت ابي يقول لا تكاد ترك
 احدا انظر في الرأى الا وفي قلبه دغل وقال عبد الله بن احمد ايضا سمعت ابي يقول الحديث الضعيف احب الي من الرأى فقال عبد الله لست
 ابي عن الرجل يكون يبذل لا يجد فيه الا صاحب حديث لا يعرف صحيحه من سقيمه واصحاب رأى فتنازل به النازلة فقال لي يسأل اصحاب
 الحديث ولا يسأل اصحاب الرأى ضعيف الحديث اقوى من الرأى واصحاب ابي حنيفة رحم الله جميعهم على ان مذهب ابي حنيفة ان ضعيف
 الحديث عنده اولى من القياس الرأى وعلى ذلك بنى مذهبه كما قدم حديث الفقهة مع ضعفه على القياس الرأى وقدم حديث الوضوء
 بنبيذ التمر في السفر مع ضعفه على الرأى والقياس مع قطع السارق بسرقة اقل من عشرة دراهم والحديث فيه ضعيف وجعل الذكر المحض غرض
 ايام والحديث فيه ضعيف وقسط في اقامة الجمعة المصرو والحديث فيه كذلك وترك القياس المحض في مسائل الابرار لا يفرقها عنهم في عدة
 فتقدم الحديث الضعيف وانما الصواب على القياس الرأى قوله وقول الامام احمد وليس المراد بالحديث الضعيف في اصطلاح السلف هو
 الضعيف في اصطلاح المتأخرين بل ما يسميه المتأخرون حسنا قد يسميه المتقدمون ضعيفا كما تقدم بياؤه والمقصود ان السلف جميعهم على
 ذكر الرأى والقياس الخالف للكتاب والسنة وانه لا يعمل به لا في الفروع ولا في الأصول وان الرأى الذي لا يعمل بحال الفقه للكتاب والسنة ولا موافقه
 فذايته ان يسوغ العمل به عند الحاجة اليه من غير الزام ولا انكار على من خالفه قال ابو عمر بن عبد البر ثنا عبد الرحمن بن يحيى ثنا احمد بن سعيد
 ابن حمزة ثنا عبد الله بن يحيى بن يحيى عن ابيه انه كان ياتي ابن وهب فيقول له من اين فيقول له من عند ابن القيسم فيقول له ابن وهب
 اتق الله فان اذكر هذه المسائل رأى وقال محافظ ابو جهم ثنا عبد الرحمن بن سلمة ثنا احمد بن خليل ثنا خالد بن سعيد اخبرني جهم بن
 عمر بن كنانة ثنا ابان بن عيسى بن دينار قال كان لي قد اجمعت على ترك الفتيا بالرأى واحب الفتيا بما روى من الحديث فاجلته المنية عن ذلك
 وقال ابو عمر وروى الحسن بن واصل انه قال انما اهلك من كان قبلكم حين تشعب بهم السبل وسجدوا عن الطريق وتركوا الاثر وقالوا في
 الدين برأيهم فضلوا واضلوا قال ابو عمر وذكر يغدير بن حماد عن ابي معوية عن الاعمش عن مسلم عن مسروق عن برأيه عن امر الله
 يصلح ذكر ابن وهب قال اخبرني بكر بن نصر عن رجل من قرين انه سمع ابن شهاب يقول وهو يذكر ما وقع فيه الناس من هذا الرأى
 وتركهم السنن فقال ان اليهود والنصارى انما السخطي من العلم الذي كان يابدينهم حين استنقوا الرأى واخذوا فيه وذكر ابن جرير في كتاب
 تهذيب الآثار له عن مالك قال قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد تم هذا الامر واستكمل فانما ينبغي ان يقيم آثار رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ولا يتبع الرأى فانه من اتبع الرأى جاز رجل اخر اقوى منه في الرأى فاتبه فانت كما جاء رجل غلبك اتباعته وقال نعيم بن
 حماد ثنا ابن المبارك عن عبد الله بن وهب ان رجلا اجاب الى القسم بن جهم فسأله عن شئ فاجابه فلما اولى الرجل دعاه فقال له لا تقل القسم
 نعم ان هذا امر الحق ولكن اذا اضطريت اليه عملت به وقال ابو عمر قال ابن وهب قال لي مالك بن انس هو ينكر كثرة الجواب للمسائل يا ابا
 عبد الله ما علمته فتد ببدول عليه وما لم تعلم فاسكت واياك ان تتقلد للناس قلادة سوء قال ابو عمر وذكر محمد بن حازم بن اسد بن الحسن
 ان ابا عبد الله محمد بن عباس الخاس قال سمعت ابا عثمان سعيد بن محمد بن محمد بن ابي يقول سمعت محمد بن سعيد يقول ما ذكره ما ذكر الرأى

الحق

سكنت به الدنيا واستقلت به الفروج واستحقت به الحقوق غير ان انا وانا جلاصا الحق فقلنا له وقال سلمة بن شبيب سمعت احمد يقول ان
 الشافعي رأى مالك ورأى ابن حنيفة كلهم عندى رأى وهو خندى سواء وانما الحجة فى الآثار وقال ابن عمر بن عبد البر ان شافعي عبد الله بن عمر بن الخطاب
 ابن يحيى انشأنا ابو على الحسن بن المحضر الاسيوطى بكرة انشدنا محمد بن جعفر انشدنا عبد الله بن احمد بن حنبل عن ابيه

دين النسي محمداً	نعم المطية للفتى لخبائر
لا تغد عن عن الحور بينه امله	فالرأى ليل والحديث غمائل
ولربما جمل الفتى طرقة الخلد	والشس طالعة لها انوار
ولبعض أهل العلم	
العلم قال الله قال رسول الله	قال الصحابة ليس خلف فيه
ما العارضيات للخلاف سفاة	بين النصوح وبين رأى سفيه
ولا ولا نصب الخلاف بحالة	بين الرسول وبين رأى فتية
كلا ولا رة النصوص تغل	حذر من التجسيم والتشبيه
حاشى النصوح من التكره	من فرقة التعطيل والتعديه

فصل فى الدرائى المحمود وهو انواع النوع الاول رأى فقه الامامة وابرامه قلوبا واعينهم سلموا واقامهم تكلفا واحصهم فقصروا
 واكملهم فطرة واتبعهم ادمراكا واصفاهم اذا كانوا الذين شاعروا التنزيل وعرفوا التاويل وفهموا مقاصد الرسول فنسبة اذانهم وصلوهم
 وقصوهم الى ما جاء به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم كنسبتهم الى حبيته والفرق بينهم وبين من بعدهم فى ذلك كالفرد بينهم وبينهم
 الفضل فنسبة رأى من بعدهم الى رأيهم كنسبة قدرهم الى قدرهم قال الشافعي رحمه الله فى رسالته البغدادية التى رواها عنه الحسن بن
 محمد الزعفرانى وهذا الفضل وقد اثنى الله تبارك وتعالى على اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى القرآن والتوراة والانجيل يسبق
 لهم على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الفضل المبين لجد بعدهم ففرحهم الله وهذا هم بما اناهم من ذلك ببلوغ اعلى
 منازل الصديقين والشهداء والصالحين اذوا البينا سنان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وشاهدوه والوحى ينزل عليه فعلموا
 اذوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عاموا اصبا وعمرها وارشادا وعرفوا من سنته ما عرفنا وجعلنا وهم فى كل علم واجتهاد
 وورع وعقل وامر استدرك به علموا واستنبط به اذواهم لنا الحمد والولى بنامن راينا عند انفسنا ومن اذكرنا من برضى او حكى لنا عنه بل
 صاروا فيما لم يعلموا الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى سنة الى قولهم ان اجتمعوا او قول بعضهم ان تفرقوا وهذا القول ولما
 خسرهم عن اقاويلهم وان قال احدهم ولم يخالفه غيره اخذنا بقوله ولما كان رأى الصحابة عند الشافعي بهذه الثابتة قال فى التجديد فى
 كتاب الفرائض فى ميراث الجور والاخرة وهذا مذهب تلقيناه عن زيد بن ثابت وعنه اخذنا اكثر الفرائض وقال والقياس عندى قتل
 الراهب لولا ما جاء به عن ابى بكر رضى الله عنه فترك صريح القياس بقول الصديق وقال فى رواية الربيع عنه والبدعة ما خالف كتابا او سنة
 او اثر عن غير اصحابنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فحمل ما خالف قول الصحابي بدعة ومسا فى انشاء الله تعالى الشباع الكلام فى
 المسئلة وذكر نصوص الشافعي عند ذكره ريم الفتوى بخلاف ما اثنى به الصحابة ووجوب اتباعهم فى فتاويلهم وان لا يخرجهم من جملة
 ائمتنا لهم وان الائمة متفقون على ذلك **المقصود** ان احدا من بغيرهم لا يساوونهم فى رأيهم كيف يساوونهم قد كان احد من الراى فترك
 القرآن بموافقة كما رأى عمر فى اسارى بدر ان تضرب اعناقهم فترك القرآن بموافقة ورأى ان يحجب نسبة النبى صلى الله عليه وآله وسلم
 فترك القرآن بموافقة ورأى ان يتخذ من مقام ابراهيم صلى الله عليه وآله وسلم فى القرآن بموافقة وقال نسبة النبى صلى الله عليه وآله وسلم لما اجتمعوا فى

ج

والثقة فيه **وقوله** القضاة فريضة محكمة وسنة متبعة يري بها ان ما يحكم به الحاكم نوعان احدهما فرض محكم غير منسوخ كالاحكام الكلية التي احكمها الله في كتابه والثاني احكام رسنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهذا النوعان هما المذكوران في حديث عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم العلم ثلاثة فها شئ ذلك فهو فضل آية محكمة وسنة قائمة وفريضة عادلة رواه ابن وهب عن عبد الرحمن بن زياد عن عبد الله بن رافع عنه رواه بقية عن ابن جريح عن عطاء عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل المسجد فرأى جمعا من الناس على رجل فقال ما هذا قالوا يا رسول الله رجل علامة قال وما العلامة قالوا اعلم الناس بانساب العرب واعلم الناس بعربية واعلم الناس بشعر واعلم الناس بما اختلف فيه العرب فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا علم لا يفتح وجهه الا بغيره وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العلم ثلاثة وما خلا فهو فضل علم آية محكمة وسنة قائمة وفريضة عادلة **وقوله** فافهمه اذا دلى اليك حجة الفهم وحسن القصد من اعظم نعم الله تعالى انعم بها على عبده بل اعطى عبد عطاء بعد الاسلام افضل ولا اجل منها بل هاسا قال الاسلام وقيامه عليهم ما يما من العبد طريق للغضوب عليهم الذين فسد قصدهم وطريق الضالين الذين فسدت فهمهم ويصير من المنعم عليهم الذين حسنت افهامهم وقصودهم وهم اهل الصراط المستقيم الذين امرنا ان نسأل الله ان يهدينا صراطهم في كل صلاة وصحة الفهم نور يقذفه الله في قلب العبد يميز بين الصميم والفساد والحق والباطل والهدى والضلال والحق والبر والشدة ويمد حسن التقصد ويختر الحق وتقوى الترتيب في السر والعلانية ويقطع ما دنته اتباع الهوى واينار الدنيا وطلب حجة الخلق وتركت التقوى ولا يتكبر المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق الا بنوعين من الفهم احدهما فهم الواقع والثقة فيه واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والامارات والعلامات حتى يحيط به علما والنوع الثاني فهم الواجب للواقع وهو فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه او على لسان رسوله في هذا الواقع ثم يطبق احدهما على الآخر فمن بذل جهده واستغفر وسعه في ذلك لم يعد عاجزا او جازا فالعلم من يتوصل به معرفة الواقع والثقة فيه الى معرفة حكم الله ورسوله كما توصل شاهد يوسف بنقيص من دبر الى معرفة براءته وحسنه وتوكل توصل سليمان صلى الله عليه وسلم بقوله ايتوني بالسكين حتى اشق الولد بينكما الى معرفة عين الامم وتوكل توصل ابي المؤمنين على عليه السلام بقوله للمرأة التي حملت كتاب حاطب لما انكرته لتخرجن الكتاب او ليجوز ذلك الى استخرج الكتاب منها وتوكل توصل لزيد بن العوام بتعذيب احوال ابي الى التحقيق بامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى دلهم على كنز جبي لما ظهر له كذب في دعوى ذهابه بالافتاق بقول المال كثير والعبد اقرب من ذلك وتوكل توصل للنعمان بن بشير يضرب المتهمة بالسرقه الى ظهور المال المسروق عندهم فان ظهره واكثر من اتهمهم كما ظهرهم واخبر ان هذا حكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم **ومن تأمل** الشريعة وقضايا الصحابة وجعلها طائفة بهذا ومن سلك غير هذا اصابكم على الناس حقوقهم ونسبه الى الشريعة التي بعث الله بها رسوله **وقوله** فدا دلى اليك الى ما توصل به اليك من الحكم الذي يحكم به بين الخصوم ومنه قولهم ادلى قلان بجهته وادلى بنسبه ومنه قول تعالى ولا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل وقد نواها الى الحكم في قضيتهم ذلك الى الحكم وتوصلوا بحكمهم الى اكلها **فان قيل** لو اريد هذا المعنى لقبيل وتدلوا بالحكم اليها واما الادلاء بها الى الحكم فهو التوصل بالباطل طويل بها اليهم فترشوا الحاكم لتعلق حبوا بر شئته الى اكل بالباطل **قيل** الآية تناول للنوعين فكل منهما الادلاء الى الحكم بسميها فاللهي عنهما معا **وقوله** فانه لا يفتح بكم حتى لا تفتاده ولاية الحق نفوذها فاذا لم يفتح كان ذلك عز له عن ولايته فهو مازلة الى الابد الذي في قوليتهم فصلكم العباد في معاشهم ومعادهم فاذا عزل عن ولايته لم يفتح ومرا دمر بينك التفرض على تنفيذ الحق اذا فهمه الحاكم ولا يفتح تكلم به ان لم يكن له قوت في تنفيذ فهو شريك من على العلم بالحق والقوة على تنفيذ الله سبحانه ادى القوت في امره والبصائر في دينه فقال واذكر عبادنا ابراهيم واسحق ويعقوب اولى الايدي والابصار فاذا بدى القوى على تنفيذ امر الله وآله بصائر البصائر في دينه **وقوله** واس لنا في مجلسك وفي وجهك مقضاك

حتى لا يطع شريف في حيفك ولا يأس ضعيف من عدلك في هذا اذا عدل الحاكم في هذا ابين الخصمين فهو عنوان عدله في الحكومة
 فتختصر احد الخصمين بلادخل عليه او القيام له او يصدق المجلس الاقبال عليه والباشا له ولا نظر اليه كان عنوان حيفه وظلمه قد رايت
 في بعض التاريخ القديمة ان احد قضاة العدل في بني اسرائيل وصاهاه اذ افقوا ان ينشوا اقرع بعد مدة فينظر اهل تغيره من شئ امره وقال
 اني لم اجز في حكم ولم احاب فيه غير انه دخل على خصوان كان احدهما يقاتل فجلست اصغى اليه بالحق اكثر من اصغائي الا الاخر ففعلوا
 ما اوصاه به فراه والله قد اكلفا التراب ولم يتغير جسده وفي تخصيص احد الخصمين بجليس واقبال او اكرام مفسدان اهلها طمعه ان
 تكون الحكومة له فيقوى قلبه وجنانه والثانية ان الاخر يياس من عدله ويضعف قلبه وتمسك حجة **وقوله** البينة على المدعى
 واليمين على من انكر البينة في كلام الله ورسوله وكلام الصالحين باسم كل ما يبين الحق في اعم من البينة في اصطلاح الفقهاء حيث خففوا
 بالشاهدين او الشاهد واليمين ولا يجوز في الاصطلاح ما لم يتضمن حل كلام الله ورسوله عليه فيبقى بذلك الغلط في فهم النصوص من جهلها
 على غير مراد المتكلم منها وقد حصل بذلك المتأخرين اعلاط شديد في فهم النصوص من ذكر من ذلك مثالا واحدا وهو ما نحن فيه لفظ
 البينة فانها في كتاب الله اسم لكل ما يبين الحق كما قال تعالى لقد ارسلنا رسلنا بالبينات وقال وما ارسلنا من قبلك الا رجلا بالبينات
 فامثلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعقلون بالبينات وقال وما تنفركم الذين اوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءتهم البينة وقال قل في حق البينة
 من ربي وقال فمن كان على بينة من ربه وقال ما اتيناكم كتابا ففهم على بينات منه وقال ولولا انهم بينة ما في الصحف الاولى وهذا لكثير
 لم يختص لفظ البينة بالشاهدين بل ولا يستعمل في الكتاب فيها البينة اذا عرف هذا القول للنبي صلى الله عليه واله وسلم المسمى لك البينة
 وقولهم البينة على المدعى وان كان هذا اذ روى مرفوعا للرد به انك ما بين الحق من شهود او دالة فان الشاك في جميع المواضع يقصده
 ظهور الحق بما يمكن ظهريه به من البينات التي ادى له وشواهد له ولا يرد حقا قد ظهر من ليله ابل فبصيرته حقوق الله وعبادة يطالبها
 ولا يقف ظهري الحق على امر معين لا فائدة في تخصيصه به مع مساواة غيره في ظهري الحق او رجحانه عليه ترجيحا لا يمكن حجة ودفعه كترجيح شاهد
 الحال على مجرد البين في صورة من على راسه عامة وبينة عامة واخر خلفه مكشوف الرأس يدور ورائه ولا مائدة له تكشف راسه فيبينة الحال ذلك
 هنا نقدر من ظنون محددين المدعى اضعاف ما يفيد مجرد البين عند كل احد فالشارع لا يعمل مثل هذه البينة ولا يرضى بها حتى لا يعمل على ابطال
 وسجته بل لما ظن هذا من ظنه صيبي اطلق الحكم فضاء كثير من الحقوق لتوقف ثبوتها عند علم على طريق معين وصار الظاهر الفاجر حكما
 من ظلمه ونجوه فيفعل ما يريد ويؤخر لا يقوم على بذل لك شاهد ان اتان فضاحت حقوق كثيرين لله وعبادة وحينئذ اخبر الله
 امر الحكم العاقل من لا يريهم وادخل فيه من امر الامارة والسياسة ما يحفظ به الحق تارة ويضيع به اخرى ويحصل به العدل وان تارة والعدل
 اخرى ولما عرف ما جاء به الرسول على وجهه فكان فيه تمام المصلحة المغني عن التفريط والعدوان وقد ذكر الله سبحانه نضاب الشهادة في القرآن
 في خمسة مواضع ذكر نضاب شهادة الزنا اربعة في سورة النساء وسورة النور وما في غير الزنا فذكر شهادة الرجلين والرجل والمرأتين
 في الاموال فقال في آية اللذين واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان فهذا في التعلل والوثيقة التي
 يحفظ بها صاحب المال حقه في طريق الحكم وما يحكم به الحاكم فان هذا الشئ وهذا الشئ وامر في الرجحان يشاهد من عدلين وامر في الشهادة
 على الوصية في السفر عند عدم الشاهدين المسلمين او لآخرين من غيرهم وغير المؤمنين هم الكفار والذين صريحة في قبول شهادة الكافرين
 على وصية في السفر عند عدم الشاهدين المسلمين وقد حكم به النبي صلى الله عليه واله وسلم والصحة بتبعية ولم يجز بعد ما يسميها فان الله
 من اخر القرآن نزولا وليس فيها منسوخ وليس لهذه الآية معارض البتة ولا يجهل ان يكون المراد بقوله من غيركم من غير قبيلكم وان الله
 سبحانه خاطب بها المؤمنين كافة بقوله يا ايها الذين امنوا اشهدوا بينكم اذا حضر احدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم او اثنان من
 غيركم ولم يجزط بذلك قبيلة معينة حتى يكون قلبه من غيركم ايتها القبيلة والنبي صلى الله عليه واله وسلم لم يفهم من الآية

له من الذي اذ قال في الحديث
 ما رواه ما رواه في الحديث
 في نفسه وما لا يوافق
 في شخص من جهة والكلمة
 ج
 فتعاليهم بالحق والعدل
 بخلافه والباقي كما يوافقه
 المتأخرين في حقهم
 فاعرفوا ان كل من ياتي
 ويقصده وان يجرى في ذلك
 والباقي بغيره من التفسير

بل انما فهم منها ما هي حصة فيه وكذلك اصحابه من بعده وهو سبحانه ذكرها يحفظه الحق من الشبه ولم يدر ان الحكم لا يحكمون الا
 بينك فليس في القرآن نفي الحكم بشاهد وعين ولا بالنكول ولا باليمين المرددة ولا بايمان القسامة ولا بايمان اللعان وغير ذلك مما يبين
 الحق ويظهر ويدل عليه وقد اتفق المسلمون على انه يقبل في الايمان رجل وامرأتان وكذلك توابيعهما من البيعة والاجل فيه والتحليل فيه
 والرهن والوصية للمعتن وهبته الوقف عليه وضمان المال واتلافه ودعوى رقبته للنسب وتسمية الميراث وتسمية عرض الخلع قبل ذلك
 رجل وامرأتان وتنازعوا في العتق والوقف كالتق للمال ولا يصح عليه فيه ودعوى قتل الكافر لاستحقاق سلبه ودعوى الاسير لاسلام السابق
 لمنعه رقه وجناية الخطأ والعهد التي لا تقو فيها والنكاح والرجعة هل يقبل فيها رجل وامرأتان ام لا بد من رجلين على قولين وهما روايتان عزاهما
 فالاول قول ابي حنيفة والثاني قول مالك والشافعي والذين قالوا لا يقبل الا رجلان قالوا لما ذكره الرجل والمرأتين في الاموال دون
 الرجعة والوصية وما معها فقال لهم الآخرون ولم يذكر بجماعة وصف اليمان في الرقبة الا في كفارة القتل ولم يذكر فيها اطعام ستين مسكينا وقلم
 غنم المطوق على المقيد اما ما يأتى او ما يأتى سا وقالوا ايضا فانه سبحانه لما قال واشهد واذنى عدل منكم وفي الآية الاخرى اثنا عشر واحدا منكم او
 اخرا من غيركم خلافا لآية الذين قالوا واشهدوا واشهدوا من رجاكم فان لم يكنوا رجلين فرجل وامرأتان من ترهون من
 الشهداء وفي الموضوعين الآخرين لما لم يقل رجلان لم يقل فان لم يكنوا رجلين فرجل وامرأتان فان قيل اللفظ مذكر فلا يتناول الاثنا
 قيل قد استقر في عرف الشافعية ان الاحكام المذكورة بصيغة المذكرين اذا اطلقت ولم تقترن بالثلاث فاعتدنا بالرجال والنساء لان
 يغلب للمذكر عند الاجتماع كقولهم فان كان له اخوة فلامه السدر في قوله ولا ياب الشهداء اذا ما دعوا وقوله يا ايها الذين امنوا كتب عليكم
 الصيام وامثال ذلك وعلى هذا فقولوا واشهدوا واذنى عدل منكم يتناول المصنفين لكن قد استقرت الشريعة على ان شهادة المرأة نصف
 شهادة الرجل فالمرأتان في الشهادة كالرجل الواحد بل هو الاولى فان حضري للنساء عند الرجعة ايسر من حضريهن عند كتابة الوثائق بالدين
 وكذلك حضريهن عند الوصية وقت الموت فاذا جئنا للشايع استشهد بالنساء في وثائق الدين التي كتبتها الرجال مع اننا نكتبها بالجمع
 الرجال فلان يسبق في ذلك فيما تشهد النساء كثير كالوصية والرجعة اولى بوجوهه انه قد شرع في الوصية استشهد بها اذ اخرج من غير المسلمين عنه
 الحاجة فلان يجزى استشهدا رجل وامرأتين بطريق الاولى والاخرى بخلاف الدين فان لم ياصرفها باستشهدا الآخرين من غير ناذ كانت
 ملاينة المسلمين تكون بينهم وشهودهم حاضرون والوصية في السفر قد لا تشهد بها الا اهل الزمة وكذلك الميت قد لا يشهد الا النساء وانهم
 فانما امر في الرجعة باستشهدا واذنى عدل لان المستشهد هو المشهود عليه بالرجعة وهو الزوج ثلاثا يكتفي فاما ما يزعمون من ان المستشهد لا
 يلازم اذ لا يشهد هذا الاكمل لا يقبل عليه شهادة النصاب الا نقص فان طرق الحكم اعظم من طرق حفظ الحقوق وقد امر النبي صلى الله عليه
 وسلم الملقظان يشهد عليه ذوى عدل لا يكتفى ولا يجزى لو شهد عليه باللقطة رجل وامرأتان قبل بالاتفاق بل يحكم عليه بحجره
 صاحبها لها وقال تعالى في شهادة المال من ترهون من الشهادة وقال في الوصية والرجعة ذوى عدل منكم لان المستشهد هناك صاحب
 الحق فهو ياتي بمن يرزاه لحفظ حقه فان لم يكن عدل كان هو المضيق لحقه وهذا المستشهد يستشهد بحق ثابت عند فلا يكفي برضاة
 بل لا بد ان يكون عدل في نفسه وايضا فان الله سبحانه وتعالى قال هناك من ترهون من الشهداء لان صاحب الحق هو الذي يحفظه الله
 بمن يرزاه واذا قال من عليه الحق ان اراض بشهادة هذا اعطى فحقه في قوله نزاع والذين تدل على انه يقبل بخلاف الرجعة والطلاق فان فيها
 حقا لله وكذلك الوصية فيما حق لغائب ومما يحرر ذلك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في المرأة اليس شهادتها بنصف شهادته
 الرجل فاطلق ولم يقيد وتوضحه ايضا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للرجعي لما قال هذا اغضبني ارضى فقال شأه ذلك او عينه
 وقد عرفت انه لو اتى برجل وامرأتين حكم له فعلم ان هذا اتيقن مقام الشاهدين وان قوله شاهدك او عينه اشارة الى الحجج الشرعية
 التي شعاعها الشاهدان فاما ان يقال لفظ شاهدان مضاه دليلان يشهدان واما ان يقال رجلان او ما يقوم مقامهما والمرأتان

دليل بمنزلة الشاهد **يوحى** له ايضاً انه لو لم يأت بحدوث حجة المدعى عليه فيمنه كتماناً لغيره فبما رآه دليلان يشهدان احدهما بغيره والثاني البين وان نكل عن البين فمن قضى عليه بالكل قال النكول قال اقرارا وبدا وهذا جيد اذا كان المدعى عليه هو الذي يعرف الحق دون المدعى قال عثمان ابن عمر تخلف ذلك بعنه ومما عيبه بغيره فلما لم يحلف قضى عليه وأما الاكثرون فيقولون اذا نكل فرد البين على المدعى فلو نكل النكول دليلان لا يدين المدعى دليلان فاما فاضل الحكم بدليلين شاهد وعين والشام انما جعل الحكم في الخصومة بشاهدين لان المدعى لا يحكم له بغير قرائنه وانهم منكر وقد يحلف ايضاً فكان احد الشاهدين يقر او الخصم المنكر فان اكاره وعينه كشاهد يقر الشاهد الاخر خبره بل لا معارض له فهو حجة شرعية لا معارض لها وفي الرواية انما يقبل خبر الواحد اذا لم يعارضه اقوى منه فاطرو القياس الاعتبار في الحكم **يوحى** له ايضاً ان المقضي بالشهادة ان لا يعلم بها ثبت الشهادة به وانما حق وصديق فاليها خبره وهذا لا يختلف يكون المشهود به ما لا اطلاقاً واعتقاً ووصية بل من صدق في حد اصدته في حل اذا كان الرجل مع امرأتين كالجليلين يصدقان في الاشغال فذلك صدقهما في حق وقد ذكر الله سبحانه حجة تدرج الانتباه في الشهادة وهي ان المرأة قد تضي الشهادة وتضل عنها فتذكر حال اخرى ومعلوم ان تذكيرها لها بالحق والطلاق والوصية مثل تذكيرها بالدين واولى وهو سبحانه امرها بشهادة امرأتين لتأكيد الحفظ لان عقل المرأة في حفظها يقوم مقام عقل رجل وحفظه ولهذا اجعلت على المنصف من الرجل في الميراث والدية والعقيقة ولتقتق فتقت امرأتين يقوم مقام عتق رجل صحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من اعتق امرأ مسلماً اعتق الله بكل عتق من عتقها من من النار ومن اعتق امرأتين مسلمتين اعتق الله بكل عتق من عتقها من عتقها من من النار ولا ريب ان هذه الحجة في التعرض في القتل فاما اذا غفلت المرأة وحفظت وكانت عتقاً بدنيا فان المقصود حاصل بخبرها كما يحصل باخبار الديانات ولهذا تقبل شهادة تباينها في مواضع ويجوز بشهادة امرأتين وعين الطالب احقر القرائن وهو قول مالك واحد الوجهين في مذهب احمد قال شيخنا قدس سره روى في قوله يدين الطالب كذا متوجهاً قال لان المرأتين انما اقيمتا مقام الرجل في التحمل الثلاث تنسب احداً لثلاث اداء فانه ليس في الكتاب ولا في السنة انه لا يحكم الا بشهادة امرأتين ولا يلو من الامر باستناده بالمرأتين وقت التحمل لا يحكم باقل منهما فانه سبحانه امرها باستناده بالمرأتين في الدين فان لم يكن لرجلين رجل وامرأتان ومع هذا فيحكم بشاهد واحد وعين الطالب ويجوز بالنكول والزوج وغير ذلك فالطريق التي يحكم بها الحكم وسعر من الطرق التي ارشد الله صاحب الحق الى ان يحفظ حقه بها وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه سأل عتبة ابن الحريث فقال اني تزوجت امرأة فجاءت امة سوداء فقالت انها ارضعتنا فامرو بغراق امرأتها فقال لها كاذبة فقال لها عتقت في هذا قولك بشهادة الواحدة وان كانت امة وشهادتها على فعل نفسها وهو اصل في شهادة القاسم والمخاض واللوزن والكيال على فعل نفسه **فصل** وهذا اصل عظيم فيجب ان يعرف غلط فيه كثير من الناس قال الله سبحانه امرها بحفظه الحق فالحق يحتاج معه الى عين صاحبة هو الكتاب والشهادة ثلاثيجد الحق وينسب يحتاج صاحبه الى تذكير من لم يذكر اما حجة او اما انسياً ولا يلزم من ذلك انه اذا كان هناك ما يؤيد على الحق لم يقبل الا هذه الطريق التي امرت ان يحفظ حقه بها **فصل** وانما امر الله سبحانه بالعد في شهرة الزنا لانه مأمور فيه بالسنة ولهذا غلط فيه النصارى فانه ليس هناك حق يضييع وانما اصل عقوبة والعقوبات تدبر بالشهادات بخلاف حقوق الله وحقوق عباده التي تضيق اقلهم يقبل فيها قول الصادقين ومعلوم ان شهادة العدل رجلاً كان وامرأة اقوى من استصحاب الحال فان استصحاب الحال من اضعف البينات ولهذا يرفع بالنكول تارة وبالبين المرددة وبالشاهدين والبين ودلالة الحال وهو نظير رفع استصحاب الحال في الادلة الشرعية بالعلم من التفسير والقياس فيرفع باضعف الادلة فيكون في الحكم كبر في بادى النصاب ولهذا قدم خبر الواحد في اخبار الاربعة على الاستصحاب مع ان دليل جميع المكلفين كلف لا يقدم عليه فيأخروا ولهذا كان الصحيح الذي دلت عليه السنة التي لا معارض لها ان اللقطة اذا وصفتها واصفها فثبت على صدق دلت اليه بغير الوصف فقام وصفها مقام الشاهدين بل وصفها بينة تبين صدقها وحجة دعواها فان البينة اتم

لله ان يصدق كل من يشاء
والله اعلم بالصواب
المرقون

ج

عليه فالحق في ذلك
وفرض احصاء البينات
فعلت بالامر في السلب
فامرو

لما بين الحق وقد اتفق العلماء على ان مواضع الحاجات يقبل فيها من الشهادات ما لا يقبل في غيرها من حيث الجملة وان تنازعوا في بعض
التفاصيل وقد امر الله سبحانه بالحل بشهادة شاهدين من غير المسلمين عند الحاجة في الوصية في السفر منها بذكرك على نظيره وما هو اولى
منه كقبول شهادة النساء منفردات في الاعراض والحجرات والمواضع التي تنفر النساء بالخصوص فيها ولا ريب ان قبول شهادة خن خنا او
من قبول شهادة الكفار على الوصية في السفر وكذلك عمل الصحابة وفقهاء المدينة بشهادة الصبيان على نجاس بعضهم بعضا فان الرجال
لا يحضرون معهم في لعبهم ولو لم يقبل شهادتهم وشهادة النساء منفردات لصناعات الحقوق ونقضت واهلقت مع غلبة الظن او العظم ^{فهم} ^{صل}
ولا سيما اذا جازوا جماعة من قبل نفر واحد ورجوعهم الى بيوتهم وقواطع على خبر واحد ورفقوا وقت الاداء وانقضت كلمتهم فان الظن ^{الحق}
حينئذ من شهادتهم اقوى بكثير من الظن ^{الحق} اصل من شهادة رجلين وهذا مما لا يمكن دفعه وسجده فلا نظن بالشرعية الكاملة الفاضل المنتظم
لمصالح العباد في المعاش والمعاد انها تمثل هذا الحق وتضيق مع ظهور ادلته وقومها وتغلبه مع الدليل الذي هو من ذلك **وقل روي**
ابن داود في سننه في قضية اليه بين الذين زنيا فلما شهدوا ربعة من اليه في علمها امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجعهم ما وقد تقدم حكم
النبي صلى الله عليه وآله وسلم بشهادة الامة الواحدة على فعل نفسها وهوتهم بشهادة العبد وقيل حكى الامام احمد عن اس بن مالك اجماع
الصحابة على شهادته فقال ما علمت احدا ردت بشهادة العبد وهذا هو الصواب فانه اذا قبلت شهادته على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حكم
يلزم الامة فلا ن يقبل شهادته على واحد من الامة في حكم جزئي اولى واخرى واذا قبلت شهادته على حكم الله ورسوله في الفروج والدلاء
والاموال في الفتوى فلا ن يقبل شهادته على واحد من الناس اولى واخرى كيف وهو داخل في قوله واسمهم وادوى من مكروه فانه متا
هو عدل وقد صدق له النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقوله يحل هذا العلم من كل خلف عدوله وعقل لئلا الامة في الرواية عن رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم والفتوى وهو من رجالنا فيدخل في قوله واستشهدوا بشهيدين من رجالكم وهو مسلم فيدخل في قول عمر بن الخطاب المسلمين
عدول بعضهم على بعض وهو صادق فيجب العمل بخبره وان لا يرد فان الشريعة لا تزجر الصادق بل تعجل به وليس بفاسق فلا يجب التثبت
في خبره وشهادته وهذا اكله من ثمر رحمة الله وعنايته بعباده واكمال دينهم لهم وانما دفعته عنهم علمهم بشريعته لئلا تضيق حقوق الله وحقوق
عباده مع ظهور الحق بشهادة الصادق لكن اذا امكن حفظ الحقوق على الطريقين فهو اولى كما امر بالكتاب الشهيدين لانه ابلغ في حفظ الحقوق
فان قيل امر الاموال سهيل فانه يحكم فيها بالنكول وباليامين المردود وبالشاهد واليمين بخلاف الرجعة والطلاق قيل هذا فيه نزاع والحجة
انما تكون بنص الواجب واما الشاهد واليمين فالحديث الذي في صحيح مسلم عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالشاهد
واليمين ليس فيه انه في الاموال وانما هو قول عمر بن دينار ولو كان مرفوعا عن ابن عباس فليس فيه اختصاص الحكم بذلك في الاموال وحدها
فانه لم يخبر عن شرح عام شرعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الاموال وكذلك ساخر ما روى من حكمه بذلك انما هو في قضايا معينة
قضى فيها شاهد ويمين وهذا كما لا يدل على اختصاص حكمه بذلك القضايا لا يقتضي اختصاصه بالاموال كما انه اذا حكم بذلك في الدين لم يدل
على ان الاعيان ليست كذلك بل هذا يحتاج الى تقييد لما في غيره من الحكم لاجله ان وجد في غير محل حكمه عدى اليه وفي حديث عمر بن شعيب
عن ابيهم حتى جرد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان المرأة اذا اقامت شاهدا واحدا على الطلاق فان حلف الزوج انه لم يطلق لم يقض عليه
وان لم يحلف حلفت المرأة ويقضى عليه وقد اجتمع الامة امر رجعة والفتنة قاطبة بضعيفة عمر بن شعيب عن ابيه عن جده ولا يعرف
اشء الفتوى الا من احتج اليها واجتبرها وانما طعن فيها من لم يجعل العباءة الفتنة والفتنى على حاتم البستي وابن خزيمة وغيرها وفي هذه
الحكومة انه يقضى في الطلاق بشاهد وما يقيم مقام شاهد اخر من النكول بين المرأة بخلاف ما اذا اقامت شاهدا واحدا وحلف الزوج
انه لم يطلق فيبين الزوج عارضته بشهادة الشاهد وترجم جانيه يكون الاصل معه واما اذا انكح الزوج فانه يجعل نكول مع يمين المرأة كشاهدا
اخر ولكن هذا لم يقض بالشاهد ويمين المرأة انما كان الرجل علم بنفسه هل طلق ام لا وهو اعظم ما وقع منه فاذا انكح وقدم للشاهد الواحد

وحلفت المرأة كان ذلك دليلا ظاهرا جازعا على صدق المرأة **فان قيل** ففي الاموال اذا قام شاهد واحد وحلف للمدعى حكم له ولا تعرض اليه
 على المدعى عليه وفي حديث عمرو بن شعيب عن ابي عبد الله الشاهد الواحد وحلف الزوج انهم يطلقون له حكمه عليه **قيل** هذا من قام حكمة هذه الشريعة
 وجعلتها ان الزوج لما كان اعلم بنفسه هل طلق ام لا وكان احفظ لما وقع منه واعتقل له واعلم ببيته وقد يكون تكلم بلفظ مجمل او بلفظ
 الشاهد طلاقا وليس بطلاق والشاهد يشهد بما سمع والزوج اعلم بقصد وصراحه جعل الشارح عين الزوج معارضة لشهادة الشاهد الواحد
 ويقوى جانبه الاصل واستصحاب النكاح فكان الظن المستفاد من ذلك اقوى من الظن المستفاد من مجرد الشاهد الواحد فاذا نكل قويا
 في صدق الشاهد فتاوه ما في جانب لزوج فقواه الشارح يبين المرأة فاذا حلفت مع شاهد ها وتكول الزوج قويا جانبه فاذا نكل فلا شيء
 ابين ولا اعدل من هذه الحكومة واما المال للمشهود به فان المدعى اذا قال اقرضته او بعته او اعترى او قال عصبني او اخذت هذا الامر
 يختص بمعرفة المطلوب ولا يتعلق ببيته وقصده وليس مع المدعى عليه من شواهد صدقه ما مع الزوج من بقاء خصمه النكاح وانما مع الزوج
 براءة الزمة وقد عهد كثرة اشتغالها بالمعاملات فقوى الشاهد الواحد والتكول وعين الطالب على بعض ما حكم له فدل اكله مما يترتب حكمته
 الشارح وان يقضى بالبينة التي تبين الحق وهي الدليل الذي يدل عليه والشاهد الذي يشهد به يتجسس الامكان بالحق ان الشاهد لو
 افاظه صدق حكمه بشهادته وحده وقد اجاز النبي صلى الله عليه وآله وسلم شهادة الواحد لابي قتادة بقتل المشرك وفتح اليه سبله
 بشهادته وحده ولم يخلط ابا قتادة بجعله بينة تامة واجازته شهادة خزيمة بن ثابت وحده بمبايعته للاعرابي وجعل شهادته بشهادتين لما
 استندت الى تصديقه صلى الله عليه وآله وسلم بالرسالة للضمة تصديقه في كل ما يخبر به فاذا شهد المسلمون بانهم صادق في خبره عز الله
 في طريق الاولى يشهدون انه صادق عن رجل من امته ولهذا كان من تراجم بعض الائمة على حثه الحكم بشهادة الشاهد الواحد اذا عرف
 صدق **فصل** والذي جاء به الشرع ان اليمين تشرع من جهة اقوى للتداعيين فاي الخصم من ترجح جانبه جعلت اليمن من جهة
 وهذا مذهب الجمهور كاهل المدينة وضفة الحديث كالا امام احمد والشافعي ومالك وغيرهم واما اهل العراق فلا يثبتون الا المدعى عليه وحده
 فلا يصحون اليمين الا من جانبه فقط وهذا قول ابي حنيفة واصحابه والجمهور يقولون قد ثبتت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قضى
 بالشاهد واليمين وثبت عنه انه عرض الايمان في القسامة على المدعين اولا فلما ابوا جعلها من جانب المدعى عليهم وقد جعل الله سبحانه
 ايمان اللعان من جانب الزوج اولا فاذا نكلت المرأة عن معارضة ايمانها وجعلها بالعذاب بالحد وهو العذاب المذكور في قوله تعالى
 عن ايمها طائفة من المؤمنين فان المدعى لما ترجح جانبه بالشاهد الواحد شرعت اليمن من جهة وكذلك اولياء الدم ترجح جانبهم بالثبوت
 اليمن من جهةهم واكدت بالعدد تعظيم الخطر النفس كذلك الزوج في اللعان جانبه ارجح من جانب المرأة قطعا فان اقدمه على اطلاق فرأى
 ربهما بالفاحشة على رؤس الاشهاد وقهر بعض نفسه لعقوبة الدنيا والاخرة وقضى براهله ونفسه على رؤس الاشهاد فاما باهاتهم العقاب
 وتفرغ عن نفوسهم لولا ان الرخصة اضطرته عاراه وبقينه منها الى ذلك لجانبه اقوى من جانب المرأة قطعا شرعت اليمن من جانبه ولهذا
 كان القتل في القسامة واللعان وهو قول اهل المدينة فاما فقهاء العراق فلا يثبتون الا بهن اولا ولا يثبت اواصل يقتل بالقسامة دون اللعان
 والشافعي يقتل باللعان دون القسامة وليس ينفع من هذا ما يعرض الحديث الصحيح وهو حق صلى الله عليه وآله وسلم ليعطي الناس
 بدعواه لا دعي قوم دماء قوم واموالهم ولكن اليمن على المدعى عليه فان هذا اذا لم يكن مع المدعى الا مجرد الدعوى فانه لا يقضى له شيء
 فاما اذا ترجح جانبه بشاهد او وثق لم يقض له شيء وعادة بل بالشاهد للجمع من ترجح جانبه ومن اليمن وقد حكم سليمان بن داود عليه
 السلام لاحد المراتين بالولد ليرجع جانبها بالشفقة على الولد وايضا له الحيات ورضي اخرى بقتله ولم ينفك الا فرأى الاخرى به وقولها
 هو انها ولهذا كان من تراجم الائمة على هذا الحديث التوسعة للحاكم ان يقول للشيء الذي لا يفعله افضل لئسنيين به حتى تم ترجح عليه ترجح
 اخرى احسن من هذه وافقه فقال الحكم خلاف ما يعتزم به المحكوم له اذا تبين الحاكم ان الحق غير ما اعترف به فكذا يكون فهم الائمة

من النصوص استنباط الاحكام التي تشهد العقول والفظرها ما منها ولعل الله ان هذا هو العلم النافع لا الخرس الآراء وتجب المنطق فان قيل ففي
القسامة تقبل بحجة ايمان المدعين ولا تجعل بيان المدعى عليهم بعد ايمانهم دافعة للقتل وفي اللعان ليس كذلك بل اذ حلف الزوج مكنت
المرأة ان تدفع عن نفسها بايمانها ولم تقبل بحجة ايمان الزوج فالفرق قيل هذا من كمال الشريعة وقام عرها ومحاسنها فان المحلوف عليه في
القسامة حتى لا يدعى وهو استحقاق الدم وقد جعلت الايمان المكفرة بيعة تامة مع اللوث فاذا قامت البيعة لم يلتفت الى ايمان المدعى عليه
وفي اللعان المحلوف عليه حتى لله وهو حر الزنا ولم يشهد به اربعة شهود وانما جعل الزوج ان يحلف ايماناً مكررة وموكة باللعنة انما جنت
على فراشه واخذته فليس له شاهد الا نفسه وهي شهادة ضعيفة فسكنت المرأة ان تعارضها بايمان مكررة مثلها فاذا حلفت ولم تعارضها
صارت ايمان الزوج مع نكولها بيعة قوية لا معارض لها ولهذا كانت الايمان اربعة لتقوم مقام الشهود الاربعة واكدت بالحكامسة هي
الدعاء على نفسه باللعنة ان كان كاذباً ففي القسامة جعل اللوث وهو الامانة الظاهرة الدالة على ان المدعى عليهم قبلوا شاهد واحد
المخسرين عينا شاهد آخر وفي اللعان جعلت ايمان الزوج كشاهد ونكولها كشاهد آخر والمقصود ان الشارع لم يقف الحكم في حفظ الحقوق
البيعة على شهادة ذكرين لافي الدماء ولا في الاموال ولا في الفروج ولا في المحرود بل قد صد الخلفاء الراشدون والصحابه رضي الله عنهم
في الزنا بالحبيل وفي الخسر بالرائحة والفتى وكذلك اذا وجرا سرق عند المسار وكان اولى بأحد من ظهور الحبيل والرائحة في السر وكل ما
يمكن ان يقال في ظهور المشرق اصح ان يقال في الحبيل والرائحة بل اولى فان الشبهة التي تعرض في الحبيل من الاكراه وطول الشبهة وفي
الرائحة لا تعرض مثلها في ظهور العين المسروقة والخلفاء الراشدون والصحابه رضي الله عنهم لم يلبثوا الى هذه الشبهة التي تجوز غلط
الشاهد وهمه وكذلك اظهر منها بكثر فلو عطل الحبيل ما كان تقطيعه بالشبهة التي تكسر شهادة الشاهدين اولى فهذا بعض الفقه والعتبار
ومصالح العباد وهو من اعظم الادلة على جلالة فقه الصحابة وعظمته ومطابقته لمصالح العباد وحكمة الرب وشرعه وان التفاوت
الذي بين اقوالهم واقوال من بعدهم كالنفاوت الذي بين القائلين والمقصود ان الشاهد صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله لم يخبر
العدل قط لا في رواية ولا في شهادة بل قبل خبر العدل الواحد في كل وضع اخبر به كما قبل شهادة له في قيادة بالقتيل وقيل شهادة خزية
وحدة وقبل شهادة الاعرابي وحده على رتيته هلال رمضان وقبل شهادة الامام السوداء وحدها على الرضا عنه وقبل خبر قمي وحده وهو خبر
عن امير حمي شاهد ورأه فقبله ورواه عنه ولا فرق بينه وبين الشهادة فان كلامهم ما عن امير مستند الى الحسن والمشاهدة فتميز شهد بما
سراه وعائنه واخبر به النبي صلى الله عليه واله وسلم فصدقه وقبل خبره فاي فرق بين ان تشهد العدل الواحد على امير رآه وعائنه يتعلق بشهاده
له وعليه وبين ان يخبر بما رآه وعائنه مما يتعلق بالعموم وقد اجمع المسلمون على قبول اذان المؤمن الواحد وهو شهادة منه بدخول
الوقت وخبر عنه يتعلق بالخبر وغيره وكذلك اجمعوا على قبول فتوى المفتي الواحد وهي خبر عن حكم شرعي نعم المستفتى وغيره **وسر**
المسئلة ان لا يلزم من الامر بالتعدد في جانب الثقل وحفظ الحق الامر بالتعدد في جانب الحكم والنبوت فالحبر الصادق لا تأتي
الشريعة برده ابدأ وقد رخص الله في كتابه من كذب بالحق وروا الخبر الصادق تكذيب بالحق وكذلك الدلالة الظاهرة لا ترد الا ما هو مثلها او
اقوى منها والله سبحانه لم يأمر بدخول الفاسق بل بالتنبيه والتبيين فان ظهرت الأدلة على صدقه قبل خبره وان ظهرت الأدلة على كذبه
مدخوله وان لم يتبين واحد من امرين وقف خبره وقد قبل النبي صلى الله عليه واله وسلم خبر الركب المشرك الذي استأجر ليل
على طريق المدينة في هجرة لما ظهر له صدقه وامانته فعلى المسلمين ان يتبع هدى النبي صلى الله عليه واله وسلم في قبول الحق ممن جاء به ولو
وحد وحبيب وبغض وبر وفاجر ويرد الباطل على من قاله كاثماً من كان قال عبد الله بن صالح ثنا الليث بن سعد عن ابن عجر عن
ابن شهاب ان معاذ بن جبل كان يقول في مجلسه كل يوم فلما يخطئه ان يقول لك الله حكم فتنط هلك المرتابون ان وراءكم فتناً
يكثرفها المال ويفترق فيها القرن حتى يقره للؤمن والمناق والمراة والصبي الأسود والاحمر فيؤسك احدهم ان يقول شرأت القرآن فما اظن

ان يتبعوني حتى اتيهم لغيره فاياكم وما ابدع فان كل بدعة ضلالة واياكم وزينة الكبر فان الشيطان قد يتكلم على لسان الحكيم
 بكلمة الضلالة وان المبدأ قد يقول كلمة الحق فلتلقوا الحق عن من جاء برفان على الحق فورا قالوا وكيف نريفة الحكيم قال هي الكلمة تروكم
 وتذكرونها وتيقنوا بها هذا فاحذروا زينة ولا تصيد نكركم عنه فانه يوشك ان يفتي وان يرجم الحق ان العلم والايمان مكانا الى يوم القيمة
والمقصود ان الحكماء كالحجة التي تخرج الحق اذالم يعارضها ما مثلهما والمطلوب منه ومن كل من يحكم بين اثنين ان يعلم ما يقع ثم
 يحكم فيه بما يجب فالاول كمدار على الصدق والثاني مدار على العدل وقت كلمات ريت صدقا وعدلا والله عليه حكمه والدينان و
 الشهادات نظير لعبادة معلوق وبما من وضعه يحكم بين عبادة والحكم اما ابداء واما انشاء فالابداء اخبار واقبات وهو شهادة والانشاء
 امر وكفى وتحليل وتخريم والحكم فيه ثلاث صفات فمن جهة الاثبات هو شاهد ومن جهة الامر والنهي هو مفيد ومن جهة الانذار
 بل انك هو فوسلطان واقل ما يشترط فيه صفات الشاهد باتفاق العلماء لا نه يجب عليه الحكم بالعدل وذلك يستلزم ان يكون حيا لا
 في نفسه فابو حنيفة لا يعتبر بالعدل الله والشاقي وطائفة من اصحابنا لا يمتثلون معها بالاجتهاد واجب تولية الاصل فالاصل
 من الموجودين وكل زمان بحسبه فيقبله الاين العدل على الاصل الفاجر وقضاة السنة على قضاة الجهمية وان كان الجهل اقل ولما
 سألهم المتكلم عن القضاة ارسل اليه درجا مع وزيره يذكر فيه ثمانية انا من عزلة انا من امسك عن انا من قال لا اعرفهم وروى
 في بعض من سمى نقلة علمه فقال لولم يولدوا فلا نافي توليته مضرة على المسلمين فكذلك امر ان يولى على الاموال الذين السني
 دون الداعي الى المقطيل لانه يضر الناس فينهضهم وسئل عن رجلين احدهما الكفي في العداوة مع شريكه الاخرين فقال يغريهم الكفي
 في العداوة لانه انفع للمسلمين وتقبل امضيت سنة رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فاذنوا ان يولى لانفع للمسلمين على من هو افضل منه
 كما ولي خالد بن الوليد من حين اسلم على حروبه لشكائه في العداوة وقدمه على بعض السابقين من المهاجرين والانصار مثل جند الرحمن
 عوف وسالم الى ابى حنيفة وعبد الله بن عمر وحق الا من اتفق من قبل الفتح وقال وهم اعظم درجة من الذين اتفقوا من بعد فاذنوا
 وخالد كان من اتفق من بعد الفتح وقال فاذنوا اسلم بعد صلح الحديبية هو عمر بن العاص عثمان بن طلحة الحجة ثم اذ فعل مع بني حنيفة
 ما تدبر النبي صلى الله عليه واله وسلم منه حين رفع يده الى السماء وقال اللهم اني ابرأ اليك مما صنف خالد مع هذا فلم يضره وكان
 ابو جهم من اسبق السابقين وقال له يا اباذر اني اراك ضعيفا وان احب اليك ما احب لنفسك تأمرني على اثنين ولا تولين مال يتيم
 واصر عمر بن العاص في غزوة فالت السلاسل لانه كان يقصد اخواله بني عذرة فعلم انهم يطيعونه مالا يطيعون غيره للقرابة وايضا فحسن
 سياسته عمر بن عذرة وذلك انه ردها فاذنوا من ادعى العرب وهاة العرب اربعة هو اربعة من ادعى بني عذرة وقال تطاوعوا ولا تختلفوا
 فلما تنازعوا بينهم يصلي سلاسل عذرة لهم وكان يصلي بالطائفتين وفيهم ابو بكر وامر اسامة بن زيد مكان ابيه لانه مع كون خليفه الامارة امر
 على طلب ثار ابيه من غيره وقدم اياه زيدا في الولاية على جعفر بن عمر مع انه مولى وكنته من اسبق الناس اسلاما قبل جعفر لم يلق
 الى طعن الناس في اماره اسامة وزيد وقال ان قطعوا في اماره اسامة فقد طعنوا في اماره ابيه من قبله وايم الله ان كان خليفه الامارة
 ومن احب الناس الى وامر خالد بن سعيد بن العاص اخوته لانهم من كبراء قريش وساد انهم ومن السابقين الاولين ولم يتول احد
والمقصود ان هدي صلى الله عليه واله وسلم تولية الانفع للمسلمين وان كان غير افضل منه والحكماء اعظم الحق ويعوضه
 اذالم يكن هناك اقوى منه يعارضه فسيروا تولية الانفع والحكماء اعظم ولا يستطل هذا الفصل فانه من انفع فصول الكتاب
فصل وقوله والصلح جائر بين المسلمين الا صلحا احل حراما او حرم حلالا او اخرج حلالا او اخرج حراما قال الاموي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم
 رواه الترمذي وغيره من حديث عمر بن عوف المزني ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا
 حرم حلالا او احل حراما او اشترط حرم حلالا او احل حراما قال الترمذي هذا اجل حديث صحيح وقد نزل الله سبحانه

له الله ان لا يتكلم في
 طعن الناس في اماره
 فقال جهم من ان كان
 ان يفضله على غيره
 ج
 من العداوة وفيه
 فلا يصح من ان كان
 ان يفضله على غيره
 من الناس

الى الصلح بین الطائفتین فی الدماء فقال وان طائفتین من المؤمنین اقتتلوا فاصلحوا بینهما وذب الزوجین الى الصلح عند التقاتل
فی حقهما فقال وان امرأة خافت من بعلها اشوقا او اعرضا فلا جناح علیهما ان یصالحا بینهما صلحا والصلح خیر وقال تعالى لا خبیث
کثیر من جنهم الا من امر بصدقة او معروف او اصلاح بین الناس اصلح النبی صلی الله علیه وآله وسلم یبیین بنی عمر بن عوف ما وقع بینهما
ولما تنازع کعب بن مالک وابن ابی حذرم فی دیر علی ابن ابی حذرم اصلح النبی صلی الله علیه وآله وسلم یان استوفی من دین کعب الشطر
غیر بقیضه الشطر وقال لرجلین اختصما عنده اذ هبا فاقسمه فخره فخریا الحق ثم استهما فخر لیل کل منكما صاحبه وقال من كانت عنده
مظلمة لا خبیث من عرض او شیء فلیتخلله منه البی قبل ان لا یتکون دینا ولا درهم وان کان له عمل صالح اخذ منه بقدر مظلمته وان لم
له حسبات اخذ من سیئات صاحبه فخل عليه وجوز فی ذم العمد ان یاخذ اولیاء القتل ما هو یحو علیه ولما استشهد عبد الله بن
حرام الا نصاری والدجاءه وكان علیه دین فسال النبی صلی الله علیه وآله وسلم عنهما ان یقبلوا فخرنا طه ویحلوا الیاه وقال عطاء عن
ابن عباس انه کان لا یری بأسا بالخارجة یعنی الصلح فی المیراث وسمیت الخارجة لان الوارث یعطى ما یصالح علیه ویخرج نفسه من
وصیوحت امرأة عبد الرحمن بن عوف من نصیبها من ربع الثمن علی ثمانین الفا **وقد روی** مسعر عن اذهر عن عمار قال قال
عمر ردوا الخسوف حتى یصلحوا فان فصل القضاء یحدث بین القوم الضغائن وقال عمر یضاروا الخسوف لعلهم یصلحوا فان اذهر
واقل الخیانة وقال عمر ایضاً ردوا الخسوف اذا كانت بینهما قرابة فان فصل القضاء یورث بینهما الشنان **فصل** فی الحقوق فوعان حق
الله وحق الأدبی حتى لا یدخل الصلح فی کلمة رد الزکوات والكفارات وخیها واما الصلح بین العبد وربی فاقامته بالحق اهلها
ولهذا لا یقبل بالحدود واذ بلغت السلطان فلن الله الشافع والمشفع واما حقوق الادیب فحق الله تقبل الصلح والاستسقاط والمعاضة
علیها والصلح العادل هو الذی امر الله به ورسوله صلی الله علیه وآله وسلم كما قال فاصلحوا بینهما بالعدل والصلح الجائر هو الظلم بعینه
وکثیر من الناس یعمل العدل فی الظلم بل یتکلم صلیا ظالما جائرا فیصالح بین الغریبین علی دون الطیف من حق احدهما والنبی
صلی الله علیه وآله وسلم صلح بینهما کعب بن عزیة وصلح اعدا الصلح فامروا ان یاخذ الشطر ویدع الشطر فکان لما عمره علی طلاق
سودة رضیت بان خب له لیلتهما وتبقى علیهما من الثففة والکسوة فهذا العدل الصلح فان الله سبحانه اباح للرجل ان یتلق زوجته و
یستبدل بها غیرها فاذا رضیت بترك بعض حقها واخذ بعضه وان یمسکها کان هذا من الصلح العادل وکان ان ارشد الخسوف من اللذ
کانت بینهما الوارثین بان یتوخیا الحق بحسب الامکان ثم یجلل کل منهما صاحبه وقد امر الله سبحانه بالاصلاح بین الطائفتین المقتتلین
اولا فان دعوت احدهما الى الاخری فحینئذ امر بقاتل الباغية لا بالصلح فانها ظالمة فی الاصلاح مع ظالمها هضم حتى الطائفة المظلمة
وکثیر من الظلمة المصلحین یصلح بین القادر الظالم والضعیف المظلوم بما یرضی به القادر صاحب الجاه ویكون له فی المخطو
یکون الانتماض الخیف فی علی الضعیف ویظن انه قد اصلح ولا یکن المظلوم من اخذ حقه وهذا ظلم بل یمکن المظلوم من استیفاء
حقه ثم یطلب الیه برضاه ان یتترك بعض حقه بغير حیاة لاصحاب الجاه ولا یشبه بالاکراهة لا لآخر بالحقا بة وخیها **فصل** فی الصلح
الذی یعمل الحرام ویحرم الحلال كالصلح الذی یتضمن تحريم بضع حلال وحمل بضع حرام او ارقاق جرافل نهب او دلاء عن عمل المحل
او اكل ربا او اسقاط واجب او تعطیل حل وظلمة ثالث وما اشبه ذلك فكل هذا صلح جائر مردود فالصلح الجائر بین المسلمین هو الذ
یعقل فیه رضی الله سبحانه ورضی الخسوف فیهذا العدل الصلح وحقه وهو یعتمد العدل فیکون المصلح عالما بالواقعة عارفا
بالواجب قاصدا للعدل فدرجته هذا افضل من درجة الصائم القائم كما قال النبی صلی الله علیه وآله وسلم الا انبکم بافضل من درجة
الصائم والقائم فالواجب یارسول الله قال اصلاح ذات البین فان فساد ذات البین الحائفة اما فی الاقول بخلق الشر ولكن بخلق
الدین وقد جاء فی اثر اصلحوا بین الناس فان الله بهم صلی بین المؤمنین یوم القيمة وقد قال تعالى انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بین

ان اطيب ما اكل الرجل من كسبه وان ولد من كسبه فكيف يتجدد لرجل لكسبه قالوا ولا انسان مقيم في ورده مفتون به كما قال تعالى انما الصالحون
ولا ذكر فتنه فكيف تقبل شهادة المروءات في رجل مفتون نابه والفتنة محل التهمة **فصل** قال الاخرين قال الله تعالى وما كان الله ليعضل
في ما بعد هذا هم حتى يبين لهم ما يتقون وقال تعالى وانزلنا نيك الكتاب تبيان لكل شيء وقد قال تعالى واشهد من ذنبي عدل منك وقد قال تعالى
واستشهدوا شهودهم من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان من ترضى من الشهادتين وقال يا ايها الذين امنوا شهادتكم بينكم اذا حضر الموت
لرجل منكم فليبين انما نزلوا عدل منكم **ولاشرب** في دخول الابداء والابداء والا قارب في هذا اللفظ كدخول الاجانب وتناول الجميع ببناء الواو
هذا اما لا يمكن دفعه ولم يستغفر الله سبحانه ولا رسوله من ذلك ابا ولا ولدا ولا اخا ولا قرابة ولا اجمع المسلمين على استثناء احد من هؤلاء فلو لم يجز
بابهم **وقل** ذكر عبد الرزاق عن ابى بكر بن ابي شبرة عن ابى الزناد عن عبد الله بن عاصم بن ربيعة قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه تخفى
شهادة الوالد والولاء والاخر لاني وعنه عمر بن سفيان الزهرقي عن سعيد بن المسيب مثل هذا وقال ابو حنيفة ثنايوس عن الزهري قال
لم يكن يتهم سلف المسلمين الصالحين في شهادة الوالد والولاء والاخر ولا اخيه ولا الزوج لانه قد رتب في ذلك فظهر منهم
اصل حملت الولاء على انهم لهم فترك شهادة من يتهمها اذا كانت من قرابة وصار ذلك من الولد والوالد والاخر والزوج والمرأة لم يتهموا الا هؤلاء في
الحق الزمان وقال ابو عبيد حدثني الحسن بن عازب عن جده شبيب بن غرقرة قال كنت جالسا عند شرحبيل فأتاه علي بن كاهل وامرأة وضمن فشهدا
علي بن كاهل وهن وجها وشهدت ابوها فاجازت شريهما فشهدت ابوها فاجازت شريهما فشهدت ابوها فاجازت شريهما فشهدت ابوها فاجازت شريهما فشهدت ابوها فاجازت شريهما
كل مسلم شهادته تجازق وقال عبد الرزاق ثنا سفيان بن عيينة عن شبيب بن غرقرة قال سمعت شرحبيل ابا الامراء شهادة ابوها وزوجها فقال
له الرجل انه ابوها وزوجها وقال شرحبيل فشهدت ابوها فاجازت شريهما فشهدت ابوها فاجازت شريهما فشهدت ابوها فاجازت شريهما فشهدت ابوها فاجازت شريهما
شهدت كاهل عن ابى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ففتنى بشهادتي وقال عبد الرزاق ثنا معمر بن عبد الرحمن بن عبد الله الانصاري قال اجازت
عبد العزيز شهادة الابن لابيه والاب لابنه قال ابن حزم وهذا يقول ياس بن مغوية وعثمان بن عيسى والصحفيين راجع وابو ثور المزني وابو سليمان
يجيزون شهادة الابن لابيه والاب لابنه قال ابن حزم وهذا يقول ياس بن مغوية وعثمان بن عيسى والصحفيين راجع وابو ثور المزني وابو سليمان
وجميع اصحابنا يعني طائفة من اصحابه وقد ذكر الزهري ان الذين ردوا شهادة الابن لابيه والاخر لانيهم المتأخرون وان السلف الصالحين لم يكونوا
يردون ما قالوا وما اجتحدوا على المنع فهداها على شيئين احدهما البعضية التي بين الاب وابنه وانما يتوجب ان تكون شهادة احدهما الاخر شهادة لنفسه
وهذه حجة ضعيفة فان هذه البعضية لا تتوجب ان تكون كبعضة في الاحكام لافي احكام الدنيا ولا في احكام الثواب والعقاب فلا يلزم وجوب شق على
احدهما او تخريم وجوبه على الاخر وتخريم من جهة كونه بعضه فلا من وجوب المحرم على احدهما وجوب على الاخر وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لا يجزى والد على ولد ولا يجزى عليه ولا يعاقب بذنبه ولا يثاب بحسناته ولا يجزى عليه الزكوة ولا يجزى بغيره الاخر ثم قد اجمع الناس على حجة يبيع عنه و
اجازته ومضاهيته ومشاكرته فلو امتنعت شهادته لكان جزؤه فيكون شاهد لنفسه لا تمتنع هذه العقول اذ يكون عاقل لا يبيع نفسه **فان**
قلتم حصة شهادته بخلاف هذه العقول فانه لا يمتنع فيهما معه **فيل** هذا عود منكم الى المأخذ الثاني وهو ماخذ التهمة فيقال التهمة
وحد حاشا مستقلة بالمع سواء كان قريبا او اجنبيا ولا شرب ان تهمة الانسان في صدقيه وعشيرته ومن بعض موطئه وعجمته اعظم من هتة
في ابيه وابنه والواقم شاذ بذلك وكثير من الناس يجازي صدقيه وعشيرته وذو اوده اعظم مما يجازي اباؤه وابنه **فان قلتم** الاعتبار بالظنة
وهي التي تنضبط بخلاف الحكم فانها لا تنتشرها وعدم انضباطها لا يمكن التعليل بها فيل هذا صحيح في الاوصاف التي شهد لها الشرع بالاعتبار وعلى
بها الاحكام دون مظانها فان على الشاهد عدم قبول الشهادة بوصف الابوة والبسوق والاخوة والتابعون انما نظر والى التهمة في الوصف المورث الحكم
فيجب تعليل الحكمية بوجوده وعدمه ولا تأخير بخصوص القرابة ولا عمومها بل قد توجب القربى لاجتماع التهمة وتوجب التهمة حيث لا قرابة والشاذ
انما علق قبي الشهادة بالعدالة وكون الشاهد مرضيا او علق عدم قبولها بالفسق ولم يعلق القبول والرد باجنبيه ولا قرابة **قالوا** واما قولكم انتم

مشهور معه في تلك العقوبة فليس كذلك بل هو متهم بمعنى المحاباة ومع ذلك فلا يوجب ذلك البطحا ولهذا هو بخاصة في مرض موت ولم يحاكم له
 يبطل البيوع ولو جاباه بطل في قدر المحاباة ضلوك البطان بالقيمة لا بمظنتها **قالوا** واما قولنا صلى الله عليه وآله وسلم انت وما لك لا يهلك ولا ينج
 شهادة الابن لا يبيح فان الابن ليس هو وما له لا يبيح ولا يدين الحديث على قبول شهادة احدى الاخر والادى دل عليه الحديث اكثر من ادعاء لا يقبل
 به بل عندهم ان مال الابن له حقيقة وحكما وان الابن لا يملك عليه منه شيء والادى لم يدل عليه الحديث لعل قوله اياه والذي دل عليه لم تقبلوا به
 ونحن نتلقى احاديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكلها بالقبول والتسليم ونستعملها في وجوبها ولو دل قوله انت وما لك لا يبيح
 على ان لا تقبل شهادة الولد لو ولد له ولا الولد لو ولد له لكنا اول اذهب الى ذات ولما سبقتموا اليه فحين موضع الدلالة والامر في الحديث ليس للمالك
 قطعاً واكثره يقول ولا الاباحة اذ لا يبيح مال الابن لا يبيح وهذا مفرق بعض السلف فقال تقبل شهادة الابن لا يبيح ولا تقبل شهادة الابن لا يبيح
 وهو اصل الروايتين عن الحسن والشعير ونص عليه احمد في رواية عنه ومن يقول هي الاباحة اسعد بالحديث ولا تقطعت فائدتهم وكذا لانه
 ولا يلزم من اباحة اخيه ما شاء من ماله ان لا تقبل شهادة ابيه بحال مع القطع او ظني التنازل التهمة كالقوله له ينكح اوجده او مالا تلحقه به
 تهمة قالوا واما كون لا يعطى من زكوة ولا يقاد به ولا يحصى به ولا يثبت له ذمتهم دين ولا يحبس به فلا يستدل انما يكون بما ثبت به من اوجه
 وليس معكم شيء من ذلك فهذه مسائل تلزم مع مسائل الجمع ولو سلطت الحجة فيها او في بعضها لم يلزم منه عدم قبول شهادة احدى الاخرين
 تنفي التهمة ولا تلافير بل قبول الشهادة وجريان القصاص وشيئ الدين له في ذمته لا عقاب ولا شرعاً فان تلك الاحكام اقضت بالابوة التي تنفي
 من مسائل الاجمير في حد له واداء ذمته وحسبه بدينه فان ضمه ابوه يابى ذلك وقبحه مكرور في فطر الناس وما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله
 حسن وما رآه قبيحاً فهو عند الله قبيح واما الشهادة فهي خير بغيره الصدق والعدالة فاذا كان الخبر به صادقا مبرراً في العدل الله عز وجل في الكتمان
 فليس قبول قوله قبيحاً عند المسلمين ولا تالف الشريعة به خير للخبر به واجمame قالوا والشريعة منها ما على تصديق الصداق وقبول خبره وتكرار يكره
 والتوقف في خبر الفاسق المتهم فهي كثر حقا ولا تقبل باطلا قالوا واما حديث عائشة فلو ثبت لم يكره فيه دليل فانه لا يدل على عدم قبول
 شهادة المنه في قرابته او ذى ولا يبر ولا ينج ولا تقبل شهادة اذ اذا ظهرت ثبته ثم منادى لا يقولون بالحديث فانهم لا يبرون شهادة كل قرابة
 والحديث ليس فيه تخصيص لقرابة الاولاد بالمنع وانما فيه تقليد المنع بتممة القرابة بالغيبة وصف التهمة وخصصتم وصف القرابة بغير منها
 فكنا نحن اسعد بالحديث منكم والله الشرف فوقه وقال محمد بن الحكم اذا احتج بالابن لا يبيح وشهادة الابن والاخ والزوج والاربع على امرئ
 فلا نأكله لا يجوزون شهادتهم ان فلا نأكله لان الذي يוכל لا يمتان عليه في شيء واما شهادة الاخ لا يبيح فالحديث يجوزون ما هو الذي في القريبين
 من اهل بيت القسم عن ماله ان لا تكون في حيا له وقال بعض المالكية لا يجوز الاصل شرط ثم اختلف هؤلاء فقال بعضهم هو ان يكون مبرراً في
 العدالة وقال بعضهم اذ لم تنله صلته وقال الشيباني في البسيط دون الكثير فاذا كان مبرراً اجاز في الكشف قال بعضهم تقبل مطلقا الا فيما
 تصح فيه التهمة مثل الزنى يثبت له بما يكسبه به الشاهد ثم قالوا **والصحيح** ان تقبل شهادة الابن لا يبيح والاب لا يبيح فيما لا تهمة فيه ونصر
 عليه احمد فعنه في المسئلة ثلاث روايات المنع والقبول فيما لا تهمة فيه والتفريق بين شهادة الابن لا يبيح فتقبل وشهادة الاب لا يبيح فلا تقبل
 واختار ابن المنذر القبول لا لاجنب واما شهادة احدى على الاخر فنص الامام احمد على قبولها وقد دل عليه القران في قوله تعالى كونوا اقوامين
 بالقسط شهداء لله ولو على انفسكم والوالدين والاقرربين وقد حكى بعض اصحاب احمد عنه رواية ثانية انها لا تقبل قال صاحب الغفر لم
 اجل في الجامع يعجز جامع الحلال خلافا عن احمد انها تقبل وقال بعض الشافعية لا تقبل شهادة الابن على ابيه في قصاص لا حد قرف قال
 لا يقتل بقتله ولا يحل بقتله وهذا ايضا ضعيف جداً فان الحرة والقتل في حصة المنع لكونه المستحق هو الدين وهذا المستحق اجنب وتمايل
 على ان احتمال التهمة بين الولد والدة لا يمنع قبول الشهادة ان شهادة الوارث لمورثة جائزة بالمال وضيع ومعلوم ان طرق التهمة اليه مثل
 تطرق الى الولد والوالد وكذلك شهادة الابن على ابيه ما يطلو ضرورة انها جائزة مع انها شهادة لا امر ويتوقف عليها من الميراث ويجعلها

وتقدمت ما في حواصلها وخبرك اذ انما بها من حول يوم القيمة وان شاهد الزور لا تقارن ما على الارض حتى يقذف به في النار ثم قال الرجل
 بما تمهد قال كنت اشد من علي شادة وقد نسبتها اليهم فاذكرها فانهم لم يشهد عليه بشئ ورواه ابو يعلى الموصلي في مسنده فقال ثنا محمد
 بكارتنا زعفران عن علي قال كنت عند محارب بن دثار فاخضع اليه رجلان فشهدا على ابيهما شاهد فقال الرجل لقد شهد على يزور وداش
 سئلت عنه ليزكين وكان محارب متكئا فجلس ثم قال سمعت عبد الله بن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لا تزول قدمي
 شاهد الزور من مكانها حتى يوجب الله له النار والحديث طرق في العار **فصل** واقوى الاسباب في رد الشهادة والغتيا والرواية الكذب لا ينجي
 فساد في نفس الله الشهادة والغتيا والرواية فهو بمثابة شهادة الاصح على رؤية الهلال وشهادة الاصح ان لا يسمع على اقرار المقر فان للسائل الكذب
 بمنزلة العضو الميت قد يقطع شعبة بل حوش منه فشهد ما في المرء لسانا كذب ولذا يجعل الله سبحانه شهادته كاذب عليه فهو البقرة وشعار الكاذب
 على رسول سود وجوههم والكذب له ثأب يعجب في سواد الوجه ويكسوه برقع من المقت يراه كل صادق فثبت الكاذب في وجهه يثابك عليه من
 له عينان والصادق يرفقه الله حلوة ومهاجرة فمن رآها به واجب والكاذب يتركها فمقتا فمن رآه مقتدا فحقق وبالله التوفيق
فصل وقول امير المؤمنين رضي الله عنه في كذبه او مخلوذا في حدي المراد به القاذف اذا حصل للقذف لم تقبل شهادته بعد ذلك وهذا
 متفق عليه بين الامة قبل التواتر والقرار فيه واما اذا ثبت في حق قول شاهد فقول شاهد قولان مشهوران للعلماء احدهما لا تقبل وهو قول ابي حنيفة
 واصحابه واهل العراق والثاني تقبل وهو قول الشافعي واحمد ومالك وقال ابن جرير عن عطاء الخراساني عن ابي عيسى عن شاذة الفاسق لا
 تجوز وان ثاب وقال القاضي اسمعيل ثنا ابو الوليد ثنا قيس بن سائر عن قيس بن عاصم قال كان ابو بكر اذا اراه رجلا يشهد قال اشهد
 عدي فان المسلمين قد تشقوني وهذا ثابت عن محمد وعكرمة والحسن ومسلمة والشعبي في احاد الرواة بن عنهم وهو قول شريح **واحد**
 ارباب هذا القول بان الله سبحانه ابد المنع من قبول شهادتهم بقوله ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا وحكم عليهم بالعسق ثم استثنى المتأخرين
 من الفاسقين وفي المنع من قبول الشهادة على الاطلاق وتأييده قالوا وقد روى ابو جعفر الرازي عن ادم بن خالد عن عمر بن شعيب عن ابيه
 عن جده عن النبي صلى الله عليه واله وسلم لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا محد وفي الاسلام ولا محدودة ولا ذي غم على اخيه وله
 طرق للحكم ورواه ابن ماجه من طريق يحيى بن اطة عن عمر ورواه البيهقي من طريق المشي بن الصبيح عن عمر وقالوا وروى يزيد بن
 ابي زياد عن المشي عن الزهري عن عروة عن عائشة ترفع ولا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا محد ولا ذي غم ولا جريح ولا جريح عليه
 شهادة زور ولا ظن في ولاه وقرأته وروى عن سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه واله وسلم من سارق او لادان المنع من قبول شهادته
 جعل من عام عقوبته وهذا لا يرتب المنع الا بعد المحفل وقذف ولم يجد احد شهدته ومعلوم ان الحد انما اذاه طهره ونقص عنه اثم القذف او
 مرفعه فهو بعد الحد خير منه قبله ومع هذا فانما توشه بانه بعد الحد فراه من عام عقوبته وحرم ومكان من الحد ورواه ما فانه لا يقطع بالتوبة و
 هذه الوتأب القاذف لم تمنع توبته اقامة الحد عليه فكل من شهدته وقال سعيد بن جبير تقبل قوله فيما بينه وبين الله من العذاب العظيم ولا تقبل
 شهادته وقال شريح لا تجوز شهادته ابدا وتوبته فيما بينه وبين ربه **وسر المسئلة** ان زهرا بانه جعل عقوبة هذا الذنب فلا يسقط كما قال
 الآخرون واللفظ للشافعي وايتنا في سياق الكلام على اول الكلام واخره في جميع ما يذهب اليه اهل الفقه الا ان يفرق بين ذلك واثبات ابي حنيفة
 قال سمعت الزهري يقول نعم اهل العراق ان شهادة المحدث لا تجوز وان شهد لا خبر في فلان ان ابن عمر قال لا يكره تب اقبل شهادتك قال سفيان
 نسب اسم الذي حدث الزهري فلما قلنا سالت من حضر فقال لعمر بن قيس هو سعيد بن المسيب فقلت لسفيان فهل شككت فيما قال قال لا لا هو
 سعيد غير مثلك قال الشافعي وكثير لما سمعته يحدث فيسمى سعيدا وكثيرا ما سمعته يقول عن سعيد انشاء الله واخبرني من اتق به من اهل الحديث
 عن ابن شهاب عن ابن المسيب ان عمر اجماله الثلاثة استنابهم فخرج اثنتان فقبل شهادتهما والى ابو بكر ان يرجع فشهدته ورواه سليمان بن كثير
 عن الزهري عن ابن المسيب ان عمر قال لا يكره وشبل وناقم من تاب منكروا قبلت شهادته وقال عبد الرزاق ثنا محمد بن فضال عن ابراهيم بن مسيرة

عن ابن السيب ان عمر قال للذين شهدوا على المغيرة قوبوا فقتل شهداء تكبر فتاب منهم اثنا عشر ابي بكر ان يوجب فقال عمر لا يقبل شهداء
قالوا والاستثناء عائد على جميع ما تقدم سوى المحدود للمسلمين فجمعوا على انه لا يستعظم القاذف بالتوبة وقد خالف ائمة اللغة ان الاستثناء
الما تقدم كله قال ابو عبيد في كتاب القضاء وجماعة اهل الحجاز ومكة على قبول شهادة تامة واما اهل العراق فياخذون بالقول الاول ولا يقبل ابدًا
وكلا الفريقين انما تاولوا القرآن فيما يرى ولا يزالون يقبلون ما يدينون بهون الى ان اللغة انقطع من عند قوله ولا تقبلوا لهم شهادة ابدًا انما استأنف فقال
واولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا فجعلوا الاستثناء من الفسق خاصة دون الشهادة واما الاخر فتابوا لان الكلام قد تم بعضه بعضا على فسق
واحد فقال ولا تقبلوا لهم شهادة ابدًا واولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا فانما تنظم الاستثناء كل مكان قبله قال ابو عبيد وهذا عندك
هو القول المعقول به لان من قال بركا كثير وهو اصح في النظر ولا يكون القول بالشئ اكثر من الفعل وليس يختلف المسلمون في الزاني المجرد انما يشهد بركا
اذا تاب قالوا واما ما ذكره عن ابن عباس فقد قال الشافعي بلغني عن ابن عباس انك كان يجيز شهادة القاذف اذا تاب وقال على بن ابي حمزة
في قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابدًا انهم قالوا الذين تابوا من تاب اصلهم فشهاده تامة وكتاب الله تقبل وقال شريك عن ابن عباس عن
الشعبي يقبل الله توبته ولا يقبلون شهادته وقال مطرف عند اذ فرغ من ضرب بركا كذب نفسه ورجع عن قوله قبلت شهادته قالوا واما تلك الاثبات
التي رويوها فهي باضعة فانهم من ابي فائد غير معروف ورواه عن عمر قمان ثقات وضعفاء الفقات لم يذكر احد منهم او مجلودا في حد
واما ذكر الضعفاء كالمثني في الصريح وادم والحجاج وحديث عائشة فيه يزيد وهو ضعيف ولو صحت الاحاديث لمحت على غير الثابت فان الثابت
من الغيب كمن لا يظنه وقد قبل شهادته بعد التوبة عمر بن عباس ولا يعلمهما في الصحابة يخالف قالوا واعظم موانع الشهادة الكفر والسحر
والقتل وعقوق الوالدين والربا ولو تاب من هذه الاشياء قبلت شهادته اتفاقا فان الثابت من القذف او بالقبول قالوا واينجائية قتله من قذفه
قالوا والمحد يد راعنه عقوبة الاخرة وهو طهيرة له فان الحد ودطيرة لاهلها فكيف تقبل شهادته اذا لم يتطهر بالحد ويراد طهرا ما يكون فانه بالحد
والتوبة قد يطهر طهرا كاملا قالوا وارجع الشهادة بالقذف انما هو مستند الى العلة التي ذكرها الله عقيب هذا الحكم وهي الفسق وقد ارتفع الفسق
بالتوبة وهو سبب الرد فيجب ارتفاع ما ترتب عليه وهو المنع قالوا والقاذف فاسق بقذفه حدا ولم يحس فكيف تقبل شهادته في حال فسقه وتز
شهادته بعد زوال فسقه قالوا ولا عهد لنا في الشرعية بدين واحد اصله بدين منه وبقي اثر المترتب عليه من رجح الشهادة وهل هذا الاخلاق
المعهود منها بخلاف قوله صلى الله عليه وسلم التائب من الذنب كمن لا ذنب له وعند هذا فيقال توبته من القذف تذله منزلة من لم
يقذف فيجب قبول شهادته او كما قالوا **قال المانعون القذف** متضمن للجناية على حق الله وحق الادعي وهو من اوقاكم فاسد غليظ
الخرور والشهادة من اقوى اسباب الزجر لانه من ايلام القلب الكناية والنفوس اذ هو عزل كولا يترسانه الذي استطال به على عرض اخيه و
ابطال طائفة هو عقوبة في محل الجناية فان الجناية حصلت بلسانه فكان اول العقوبة فيه وقد رايانا الشارع قد اعتبر هذا حيث قطع يد السارق
فانه حد شروع في محل الجناية ولا ينقض هذا بان لا يجعل عقوبة الزاني بقطع العضو الذي جنى لوجه احرها انه عضو حي مستور لا تراه العيون
فلا يحصل الاعتراف للقضي من الحد بقطعه الثاني ان ذلك يقتضي ابطال الالات التناسل وانقطاع النوع الانسان الثالث ان لذة البدن جميعه
بالزنا كذات العضو المخصوص فالذي نال القذف من اللذة المحرمة ليس مثا نال الفرج ولهذا كان الحد الجرم على جميع البدن الرابع ان قطع هذا
العضو مفض الى الهلاك وغير العصى لا يستوجب جرميته الهلاك والمحصن انما يتاسب جرميته اشتم القتلات ولا يتاسبها قطع بعض اعضا
فاقرقا قالوا ولما قبل شهادته قبل الحد ورجع حادثة فما تقدم ان رجح الشهادة جعل من تمام الحد وتحتله فهو كالمصفة والعتمة المحد فلا يتقدم
عليه ولا إقامة الحد عليه يقتصر حاله عند الناس قتل جرمته وهو قتل قامة الحد قاتل المحرمة غير مستهكما قالوا ولما الثابت من الزنا والكفر
والقتل فانما قبلنا شهادته لا رد هاتكان نتيجة الفسق وقد زال بخلاف مسئلتنا فاذا قد بينا ان رد هاتمتهم الحد فافترقا **قال لقائلون**
تغليظ الزجر لضا بطاله وقد حصلت مصلحة الزجر بالحد وكذلك سائر الجرائم جعل الشارع مصلحة الزجر عليه بالحد والا فلا تطلق نساؤه ولا

وكان لك الاموال والاكلا وتلك القوة والاموال والاولاد هي الخلافة فاستمتعوا بقوتهم واموالهم واكلاهم في الدنيا ونفس الاعمال التي عملوها
 بهذه القوة من الخلاق الذي استمتعوا به ولواولاد وابناء لك الله وللاولاد الاخرة كان لهم خلاق في الآخرة فتمتعهم بها اخذ حظوظهم العاجلة وهذا
 حال من لم يعمل الا للدنيا سواء كان عمله من جنس العبادات او غيرها ثم ذكر سبحانه حال الفروع فقال فاستمتعوا بخلافكم كما استمتع الذين من قبلكم
 بخلافهم فدل هذا على ان حكمهم حكمهم وانما لهم ما نالهم لان حكمهم المنظر يحكم نظيرهم ثم قال وحضرت الذي خاضوا فضيل الله كصفة لمصدر عند
 اي كالمخوف الذي خاضوا وقيل بل موصوف عند وف اي كخوض القوم في الماء خاضوا وهو فاعل المخوض وقيل لك مصدرية كما في كخوضهم وقيل
 في موضع الذين **والمقصود** انه سبحانه نجع بذكر الاستمتاع بالخلاق وبين المخوض بالباطل لان فساد الدين امان يقع بالا اعتقاد الباطل والتكلم
 به وهو المخوض او يقع في العمل بخلاف الحق والصواب وهو الاستمتاع بالخلاق والاول البديع والثاني اتباع الحق وهذا اصيل كل شئ وفنته وبلاؤه
 بما كذبت الرسل وعصى الرب ودخلت النار وحلت العقوبات فالاول من جهة الشبهات والثاني من جهة الشهوات وهذا كان السلف يقولون احذروا
 من الناس صنفين صاحب حق فتنته هواه وصاحب نيا عجبته دنياه وكانوا يقولون احذروا فتنه العالم الفاجر العابد الجاهل فان فتنتهما فتنه لكل
 مفتون فخذ انشبه للخطوب عليهم الذين يعلمون الحق ويعملون بخلافه وهذا يشبه الضالين الذين يعملون بغير علم وفي صفة الامام عليه السلام عن
 الدنيا ما كان اصبره وبما خاض من ما كان يشبهه اتته البديع فغناها والدنيا فاهاه وهذا حال ثمة المتقين الذين وصفهم الله في كتابه بقوله وجعلناهم
 ائمة يهدون بامرنا صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون في الصبر ترك الشهوات وباليقين في نعم الشبهات كما قال تعالى وقوا صوابا الحق وتواصوا بالصبر
 وقوله تعالى واذكر عبادنا ابراهيم واسحق ويعقوب اولي الابصار وفي بعض المراسيل ان الله يجب البصر الثاني عند ورود الشبهات ويجب
 العقل كما مل عند حلول الشهوات فتقوله تعالى فاستمتعوا بخلافكم اشارة الى اتباع الشهوات وهو اداء العبادات **وقوله** وحضرت كالمخاضوا
 اشارة الى الشبهات وهو اداء المبتدعة واهل الاوهام والمخوضون ما وكنوا ما يجتمعان فدل من جهة فساد الاعتقاد الا فساد اعتقاده يظهر في فعله لا في قوله
 الله اخبر ان في هذه الامة من يستمتع بخلافه كما استمتع الذين من قبله بخلافهم ويخوض كخوضهم وانهم لهم من الذم والوعيد كما للذين من قبلهم
 ثم خصهم على القياس الاعتبار من قبلهم فقال لربا لهم من قبلهم قوم نوح وعاد وقوم ابراهيم واسحق والذين كفرت انتهم
 رسالهم بالبينات فانك الله ليظهر ولكن كانوا انفسهم يظلمون **فاما ملحة هذا القياس** وافادته لمن علق عليه من الحكم وان
 الاصل والفرع قد تساوى في المعنى الذي علق العقاب واكد كما تقدم بضر من الاولى وهو شدة القوة وكثرة الاموال والاكلا فاذالم يتبع
 الله عقاب الاقوى منهم دينه فكيف يعذب رعيه عتاب من هو دونه **ومنه** قوله تعالى وربك الفتنة ذو الرحمة ان يشاء يذهبكم ويستخلف من بينكم
 ما يشاء انما انشاكم من ذرية قوم اخرين **فهذا القياس** يقول سبحانه ان الشئ اذهبكم واستخلف غيركم كما اذهب من قبلكم واستخلفكم
 فذكر اركان القياس الاربعة صلة الحكم وهي عين مشيئة وكما لها الحكم وهو اذها بهم والبيان بغيرهم والاصل وهو من كان من قبل والفرع وهو الخاطب
ومنه قوله تعالى بل كن بوابا لوجه يطاعه ولما ياتهم تأويله كن لك كذب الذين من قبلهم فانظر كيف كان عاقبة الظالمين **فاخر من قبل**
 المكذبين اصل بغيره والفرع نفوسهم فاذا ساووه في المعنى ساووه في العاقبة **ومنه** قوله تعالى ان ارسلنا اليكم رسولا شاهدا عليكم كما
 ارسلنا الى فرعون رسولا فصر فرعون الى رسولنا فاهلنا اليكم رسولا شاهدا عليكم كما ارسلنا اليكم رسولا فاهلنا اليكم رسولا شاهدا عليكم
 فرعون وان فرعون عصى رسوله فاخذ اخذ اوبلا فاهلنا اليكم رسولا شاهدا عليكم كما ارسلنا اليكم رسولا شاهدا عليكم
فصل واما قياس الدلالة فهو الجمع بين الاصل والفرع بدليل العلة وملزوما **ومنه قوله تعالى** ومن ياتك باية انك ترى
 الارض خاشعة فاذا انزلنا عليها الماء اهتزت وربت ان الذي احياها لحيي للموت الذي احياها لحيي للموت الذي احياها لحيي للموت
 استعمله وذلك قياس على الجاهل واعتبار التوفيق بين العلة التي هي في قوله سبحانه وكما جعلنا احياء الارض بدليل العلة **ومنه قوله تعالى** يخرج الحي من الميت
 ويخرج الميت من الحي ويخرج من الارض نخل ومما ذكرنا ان يخرج من الارض نخل ومما ذكرنا ان يخرج من الارض نخل ومما ذكرنا ان يخرج من الارض نخل

سبحانه يخلق السموات والارض على الاعادة والبعث واكد هذا القياس بنضرب من الاول الى هوان خلق السموات والارض اكبر من خلق الناس
 فالقادر على خلق ما هو اكبر واعظم منكم اقدر على خلقكم وليس اول الخلق باهو زعليه من اعادته فليس مع الملوك دين بالقيامة الا جبر وتكذيب
 الله ورسوله وتجهيز قدرته ونسبة طوله الى الفصور والفرح في حكمته ولهذا يخبر الله سبحانه عن من انكر ذلك بانكاف بره وحاصل لهم
 يقرب العالمين فاطر السموات والارض كما قال تعالى والاقرب فحجب قولهم اننا كنا من ابناء الله انما خلق جديا اولئك الذين كفروا بهم
 وقال لقوم الكافرين الذي قال ما اظن الساعة قائمة ولانزولت الى اجنح نقيمها منقلباً فقال له اكفرت بالله الذي خلقك من تراب
 ثم من نقطة ثم نسواك مرجلا فمنكر المعاد كما فرح به العالمين وانزعهم انهم مقرب ومنه قوله تعالى قل سيدو في الارض فانظروا كيف
 بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الاخرة يقول تعالى انظروا كيف بدأت الخلق فاعتبروا الاعادة بلا بداء ومنه قوله تعالى يخرج
 المحن للبيت ويخرج الميت من المحن ويحيي الارض بعد موتها وكذلك يخرجون وقوله تعالى فانظروا الى شرحة الله كيف يحيي الارض بعد
 موتها ان ذلك للحجج المتوكلين وهو على كل شيء قدير وقوله وزلزلنا من السماء ماء ممينا دكا فانبتنا نباتا رجوت وجب الحصيد للخل باسقامه طالع
 ضئيل رزقا للعباد واجيدنا به بلدة ميتا كذلك الخبز وقول تعالى يوم نطفيء السماء كطى النجم للكتاب كما بدأنا اول خلق نفيده وعدن
 علينا والنجم الورق للكتاب فيه والكتاب نفس المكشوف والامر من انزل على نطق السماء كطى الارض على ما فيه من السطى المكتوبة فتم املا
 على النظر في الظاهر فقال كما بدأنا اول خلق نفيده فصل واما قياس الشبه فليحكه الله سبحانه الاعن المبطلين فانه قول تعالى اخبروا عن
 اخوة يوسف انهم قالوا لما وجدوا الصوامع في وصل اخوتهم ان يسرق ففقد سرقة من قبل فاحمى يحسوا بين الاصل والفرع بعللة ولا دليلها وانما
 الحقوا احدهما بالآخر من غير دليل جامع سوى مجر الشبه الجامع بينه وبين يسرى سيف فقالوا هذا مقيس على اخيه بينهما شبه من وجوه
 وذلك قد سرق فكذلك هذا وهذا اهل الجمع بالشبه الفارغ والقياس الصورة للجمعة عز العلة المقتضية للتساوي وهو قياس فاسد للتساوي
 في قرابة الاخرى ليس بعللة للتساوي في السرقة لو كانت حقا ولا دليل على التساوي فيما يكون الجمع لموع شبيه خال عن العلة ودليها ومنه
 قوله تعالى اخبروا عن الكفار انهم قالوا ما نراك الا بشرا مثلنا فاعتبروا اصوله جرح الادمية وشبه الجانسة فيها واستدلوا بذلك على
 ان حكم احد الشبهين حكم الاخر فيكون لا يكون نحن وسلا فكذلك انتم فاذا تساوتنا في هذا الشبه فانتم مثلهما لا مزية لكم علينا وهذا من ابطال القياس
 فان الى اخر من التفصيل التفصيل وجعل بعض هذا النوع شريفا وبعضه دنيا وبعضه مؤثرا وبعضه رئيسا وبعضه موكدا وبعضه سوقة
 يبطل هذا القياس كما اشار سبحانه الى ذلك في قوله اهلهم يقيمون رحمة ربك من فضلهما بينهم معيشتهم في الحقيق الدنيا ورفعا بعضهم
 فوق بعض درجات ليخمد بعضهم بعضا اخرنا ورحمة ربك خير مما يجمعون واجابت الرسل عن هذا السؤال بقولهم ان نحن
 الا بشر مثلكم ولكن الله عين على من يشاء من عباده واجاب الله سبحانه عنه بقوله الله اعلم حيث يجعل رسالته وكل لك قوله
 سبحانه انه قال الذين كفروا واكلوا ابلقاء الاخرة واترناهم في الحيوة الدنيا ما هذا الا بشر مثلكم ياكل مما تاكلون منه ويشرب مما
 تشربون ولئن اطعمتم بشر مثلكم انكم اذا لخاسرون فاعتبروا المساواة في البشرية وما هو من خصائصها من اكل الكلال والشرب هذا الجرح
 قياس شمه وجمع صوره ونظير هذا قوله ذلك بانكر كانت تاتيهم رسلهم بالبينات فقالوا ان بشرنا ونزنا ومن هذا قياس البشر كين الربا
 على البعير بمجر الشبه الصورة ومنه قياسهم الميتة على الذك في اباحة اكل جرح الشبه وبالجولة فليبحثي هذا القياس في القرآن الامور
 مذمومة ومن ذلك قوله تعالى ان الذين تدعون من دون الله عبادا امنا لذكروا دعوتهم فليس يستجيبوا لكم ان كنتم صدقين
 الهما رجل يشون بهما ام لهم ايد يطشون بهما ام لهم اعين يبصر بهما ام لهم اذان يسمعون بهما فبشرهم ان هذه الاصناما اشبههم وهو
 خالية عن صفات الالهية وان المعبر المعتبر معدوم فيها واما انما لم يعيت لم يحجب عن صواب خالية عن اوصاف ومعان تقتض عبادتها وازا
 هن انقررت بقوله الهما رجل يشون بهما ام لهم ايد يطشون بهما ام لهم اعين يبصر بهما ام لهم اذان يسمعون بهما اي ان جميع ما لهذه

الاصنام من الاعضاء التي تحتها ايديكم انما هي صور عاطلة عن حقائقها واصفائها لان المعنى المراد المختص بالرجل هو مشيها وهو مع
 في هذه الرجل والمعنى المختص باليد هو بطشها وهو معدوم في هذه اليد والمراد بالعين ابصارها وهو معدوم في هذه العين ومن اذن سمعها
 وهو معدوم في هذا الصبي في ذلك كله ثابتة موجبة وكلها بافارغة خالية عن الاوصاف والمعاني فاستوى وجها وعلمها وهدى اكله من صبح
 لقياس الشبه الخالي عن العلة المؤثرة والوصف المقتضى المحركة والله اعلم **فصل** ومن هذا ما وقع في القرآن من الامثال التي لا يعقلها
 الا العالمون فانها تشبه شئ بشئ في حكمه وتقريب العقول من المصور واحد المحسوس من الآخر واعتبر احد ما ذكره الله تعالى
 في حق المنافقين مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فلما اضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون صم بكم عن فهمكم بكم
 او كصعب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموتى يقول ان الله على كل شئ قدير فخصرب
 للناس فكتبهم مثل الذين قاتلوا في الله وما يؤمنون في النار والظلمات من الاضائة والاشراق والحيوة فان النار مادة النور والظلمات مادة الخلق
 وقد جعل الله سبحانه الوحي الذي انزل من السماء متضمنا لحيوة القلوب واستنارها ولهذا اسماءه روحا ونورا واجل قابلية احياء في النور ومن
 لم يرهم به رسا امواتا في الظلمات واخبر عن حال المنافقين بالنسبة الى ظلمهم من الوحي وانهم بمنزلة من استوقد نار النقص له وينتفع بها
 وهذه الامم دخلوا في الاسلام فاستضاءوا به وانتفعوا به وامرنا به وخالطوا المسلمين ولكن لما لم يكن نصيبهم من مادة من قلوبهم من نور
 الاسلام طغى عنهم وذهب الله بنورهم ولم يقل بنارهم فان النار فيها الاضائة والاشراق فذهب الله بما فيها من الاضائة والبقى عليهم ما فيها
 من الاشراق وتركهم في ظلمات لا يبصرون فهذا حال من ابصر نور عيسى ثم انكره ودخل في الاسلام ثم فرقه بقلبه فهو لا يرجع اليه ولهذا
 قال فيهم لا يرجعون ثم ذكر حالهم بالنسبة الى المثال المائي فشبههم بامعاء صبي وهو المطر الذي يصبوب اي ينزل من السماء فيه ظلمات و
 سرعد وبرق فاضعف بصائرهم وعقولهم اشتدت عليهم زواج القرآن ووعيدته وهديته واوامره ونواهيته وخطابه الذي يشبه الصواعق
 فخالهم كحال من اصابه مطر فيه ظلمة ورعد وبرق فاضعفه وخسر وجعل اصبعيه واظفاره وعرض عينيه خشية من صاعقه تصيبه وقد
 شاهدنا نحن وغيرنا كثيرا من مخائيل تلاميذ الجمعية والمتبرعين اذ اسمعوا شيئا من آيات الصفات واحاديث الصفات النائية لم يدرتهم
 رايهم عنها فمع ضرب كاهم مستنفرة فرت من قسوة وتقول مخنتهم سدوا عنك الباب اقر اشيا خير هذا وترى قلوبهم مولية هم
 ليحسبوا لتقل معرفة الرب سبحانه وتعالى واسمائه وصفاته وعقوله وقلوبهم وكذا لك المشركون على اختلاف شجرهم اذا جرد لهم التوحيد و
 تليت عليهم النصوص المبطلة لشركهم اشتهرت قلوبهم وثقلت عليهم ولو وجد السبيل الى سدا ذانهم لفعلوا وكذا لك جمل اهل احمق
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ اسمعوا بوضوح الشئ على الخلفاء الراشدين وصحابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نقل
 ذلك عليهم حل وانكسر قلوبهم وهذا كله شبه ظاهر ومثل محقق من اخوانهم من المنافقين في المثال الذي ضرب به الله لهم بالمداء فانهم لما نشأ
 قلوبهم تشابهت اعمالهم **فصل** وقد ذكر الله المتكلمين المائي والناس في سورة الرعد ولكن في حق المؤمنين فقال تعالى انزل من السماء
 ماء فسال اودية بقدرها فاحمل السيل زبدا رابيا ومما ترقدون عليه في النار ابتغاء حلية او متاع زبد مثله كذلك يضرب الله الحق والباطل
 فاما الزبد فيزدحمها واقاما ينفخ الناس فيه مك في الارض كذلك يضرب الله الامثال تشبه الوحي الذي انزله لحيوة القلوب والاسماء والالوان
 بالمداء الذي انزله لحيوة الارض بالكنبات وشبه القلوب بالادوية فقلب كبير يسع صلا عظيما كواكب يسع ماء كثير وقلب صغير انداس يسع
 بحسبه كالوادى الصغير فسال اودية بقدرها واحتلت قلوب من الهدى والعلم بقدرها وكما ان السيل اذا خالط الارض ومز عليها
 احتل غشاؤه وزهدا فكذلك الهوى والعلم اذا خالط القلوب اثار ما فيها من الشهوات والشبهات ليقلعها ويدفعها كما يشيئ الله في وقت
 شره من المدين اخلاطه فيبتكر رجاسا ربه وهي من تمام نفع الدماء فانما تارها ليزهبا بها فانه لا يجامعها ولا يستأنسها وهكذا يضرب الله
 الحق والباطل ثم ذكر لئلا الناس فقال وما ترقدون عليه في النار ابتغاء حلية او متاع زبد مثله وهو الخبز الذي يخرج من عند سبك الدماء

ج

والفضة والنحاس الحديد فتخرجه النار وتغيره وتفصله عن الجوهر الذي ينتفع به فيخرج ويطرح ويلهب حبة تكذب التهمات والشيئات يرميها قلب المؤمن ويطرحها ويحفظها كما يطرح السيل والنار ذلك الزهر والغناء والخير ويستقر في قرار الوالد الماء الصافي الذي يسقى منه الناس يزرعون ويسقون انما هو كذلك يستقر في قرار القلب وجنزة الايمان الخالص الصافي الذي ينتفع بها عبده ينتفع به غيره ومن لم يفقه هذين المثاليين ولم يدركهما ويعرف ما يراد منهما فليس من اهلها والله الموفق **فصل ومنه ما قوله تعالى** انما مثل الحيوان الدنيا كما انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض كما ياكل الناس الاغصان حتى اذا اخذت الارض خضرها وارونتها واهلها انهم قد اخرجوا منها اكلها افرأيت انما جعلنا اهلها حصيدا كان لم تمنع هؤلاء من ان ياكلوا من ثمرها الا نهيهم عن ذلك لعلهم يذوقون شدة الحر انما نهيهم عنها الدنيا في انها تزين في حيل الناظر وتروقه بزينة ما وقع به فيميل اليها ويهاها اغترارا منه بما تحته اذا ظن انه مالك لها قادر على ما تسلمها بقعة احيى ما كان اليها وحيل بينه وبينها فتمت بها بالارض التي يزل الغيث عليها فتعشب فيحس نباتها ويرى منظرها للناظر فيظن به ويظن انه قادر على ما ملك لها فيأتيها امر الله فتدارك نباتها الافة بغتة فتصير ما لم تمنع قبل فيغيب ظنه وتطمع يراه صفرانها فهكذا حال الدنيا والواقع بها سوء وهذا من ابلغ التشبيه والقياس **وما كانت الدنيا عرضة طرفة الا فوات** والجنة سليمة متماقالا والله يدعوا الى دار السلام فمماها هنا دار السلام لسلامتها من هذه الافات التي ذكرها في الدنيا فمما بالدعوى اليها وحسن التماسها من بيتها فذلك عدله وهذا فضله **فصل ومنه ما قوله تعالى** مثل الفريقين كالا حصى الصم والبصير والسميع هل يستوي الابل مثالا اذ لا تذكرون ثأنه سبحانه فكما كفار ووصفهم بالارضه ما كانوا يستطيعون السمع وما كانوا يبصرون ثم ذكر المؤمنين ووصفهم بالايهان والعمل الصالح والახبات الى بهم فوصفهم بصودية الظاهر والباطن جعل احد الفريقين كالاحصى والاخر من حيث كان قلبه اعشى عن روية الحق اصم عن سماعه فشبهه بمن بصير اعشى عن رؤية الاشياء وسمعه اصم عن سماع الاصوات والفريق الاخر بصير القلب سميع كصبيان الذين وسميع الاذن فضمنت الآية قياسا وتثليلا للفريقين ثم نفى التسوية عن الفريقين بقوله هل يستويان مثالا **ومنهم ما قوله تعالى** مثل الذين اتخذوا من دوز الله اولياء كمثل العنكبوت اتخذت بيتا وان اوهن البيوت لبيت العنكبوت لو كانوا يعلمون فكذلك سمينا فانهم ضعفاء وان الذين اتخذوا من دوز الله اولياء كمثل العنكبوت اتخذت بيتا وهما اوهن البؤس ضعفاء وتحت هذا المثال ان هؤلاء المشركين اضعف ما كانوا احيى اتخذوا من دوز الله اولياء فالرستفيد واخذوا من دوز الله اولياء اضعفاء كما قال تعالى واتخذوا من دوز الله الهة ليعلموا انهم لا يستطيعون نصرهم وهم جند محضون وقال بعد ان ذكر اهلاك الاصنام المشركين وما ظنناهم ولكن ظلموا انفسهم فما اعنت عنهم الهتهم التي يدعون من دوز الله من شئ لما جاء امر ربك وما زادهم غير تنقيب **فصل** اربعة مواضع في القرآن تدل على من اتخذ من دوز الله وليا يتعز به ويتكبر به ويستنصر به لم يحصل له به الاضرر مقصوده وفي القرآن اكثر من ذلك وهذا من احسن الامثال وادها على ابطال الشرك وخضاعة صاحبه وحصوله على ضد مقصوده فان قيل فهم يعلمون ان الله الباقى بيت العنكبوت فكيف نفى عنهم علم ذلك بقوله لو كانوا يعلمون فالجواب انه سبحانه لم ينفع عنهم علمهم بجهنم بيت العنكبوت وان نفى عنهم علمهم بان اتخذوا من دوز الله اولياء من دوز الله كالعنكبوت اتخذت بيتا فلو علموا ذلك لما فعلوه ولكن ظنوا ان اتخذوا من دوز الله اولياء من دوز الله فيبدلهم عز ووقرة فكان الامر بخلاف ما ظنوه **فصل ومنه ما قوله تعالى** والذين كفروا اعلمهم كسراب تبعية يصبه الظمآن ماء حتى اذا اجهاء لم يجدوا شيئا ووجد الله عنده فوفاه حسابه والله سريع الحساب او ظلمات في بحر عظيم يشكاه موج من فوق موج من فوقه سحاب ظلمات بعضها فوق بعض اذا اخرج يرب لم يكدرها ومن لم يجعل الله له نورا فانه من نور ذكر سبحانه للكافرين مثالا **فصل** بالسر بالظلمات المتراكمة وذلك لان المعرضين عن الهدى والحق نوحا من يظن انه على شئ فيبتلى له عند

انكشف الحقائق خلاف ما كان يظنه وهذا حال اهل الجهل واهل البدع والاهواء الذين يظنون انهم على هدى علم فاذا انكشف الحقائق
تبين لهم انهم لم يكونوا على هدى وان عقائدهم واعمالهم التي تربت عليها كانت كسراب ببيعة يرى في غير النظماء ولا حقيقة له وهكذا الاعمال التي
لغير الله وعلى غير امره بحسب ما للعامل نافعة له وليست كذلك وهذا هو الاعمال التي قال الله عز وجل فيها قد رما الى ما عملوا من عمل فخلجناه هباء
منسفاً **وقامل** جعل الله سبحانه السراب بالبيعة وهي الارض القفر الخالية من لبناء والشجر والنبات والعال في السراب رضى قفراً لا شيء مما هو السراب
لا حقيقة له وذلك مطابق لاعمالهم وقولهم التي افترت من الايمان والهدى **وقامل** ما عتق قوله بحسب الظن ان ماء والظن ان الذي قد استعظم
فراى السراب فظنه ماء فبقية فلم يجد شيئاً بل خآنه اوج ما كان اليه كذلك فهو لا ما كانت اعمالهم على غير طاعة الرسول ولغير الله جعلت كسراب هبت
لهم اظلاماً ما كانوا واعوج ما كانوا اليه ما ذلهم وشيئاً ووجد الله سبحانه فيهم ذلهم في اعمالهم ووافهم حسابهم **وفي الصحيح** من حديث ابي سعيد
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديث القلي يوم القيمة فمروني في جهنم فمررت على كها السراب فيقال للبهيم ما كنت تعرفين فيقولون كنا
نعبد عزير بن اسه فيقال كن بعملم يكن لله صاحبة ولا ولد فارتدوا قالوا نريد ان نتقينا فيقال شر هو ايتسا فطون في جهنم ثم يقال للنصارى
ما كنتم تعبدون فيقولون كنا نعبد المسيح ابن الله فيقال لهم كن بعملم يكن لله صاحبة ولا ولد فارتدوا فيقولون نريد ان نتقينا فيقال انتم اشر
فيستأقظون وذكر الحديث وهذه حال كل صاحب باطل فانه ينجونه باطله اوج ما كان اليه فان الباطل لا حقيقة له وهو كما سمع به باطل فاذا كان الباطل
غير مطابق ولا حق كان متعلقه باطلاً وكذلك اذا كانت غاية العمل باطلاً كالعامل لغير الله او على غير امره بطل العمل بهطلان غايته وقصر عامله
بهطلانه ويحصل ضد ما كان يؤمله فلم يذهب عليه عمله واعتقاده لاله ولا عليه بل صار معذراً بفوات نفعه ويحصل ضد النعم فلهذا قال
تعالى ووجد الله عنده هوفاً حساباً فذا مثل الضال الذي يحسب انه على هدى **فصل النوع الثاني** اصحاب مثل
الظلمات المتراكمة وهم الذين عرفوا الحق والهدى واتروا عليه ظلمات الباطل والضلال فزكمت عليهم ظلمة الطبع وظلمة النور من ظلمة الجهل
حيث لم يعملوا بعلمهم فصاروا جاهلين وظلمة اتباع الحق والهدى في المحال من كان في بحر الحى لاساحله وقد غشبه موج ومن فوق ذلك النور موج
ومن فوقه سحاب مظلمه في ظلمة البحر وظلمة للنور وظلمة السحاب وهذا الظاهر ما هو فيه من الظلمات التي لم يخرجها الله منها الى نور الايمان وهذا
المثلان بالسراب الذي ظنه سادة الحقيق وهو الماء والظلمات المضادة للنور نظير المثلثين الذين ضربوا المنافقين والمؤمنين وهو المثل الذي
والغفل الناس وجعل الظالمين منهم الحقيق والاشراق وظلمة المنافقين منها الظلمة المضادة للنور والموت للمضاد للحقيق فكذلك انكشف في هذا
المثلين حطهم من الماء السراب الذي يغفلنا عن حقيقة له وحطهم الظلمات المتراكمة وهذا يجوز ان يكون المراد به حال كل طائفة من طوائف الكفار
وانهم عدو امارة الحبيوة والاصح ان يكون المراد به حال كل طائفة من طوائف الكفار وانهم عدو امارة الحبيوة والاصح ان يكون المراد به حال كل طائفة من طوائف الكفار
اصحاب المثل الاول هم الذين علموا على غير علم ولا بصيرة بل على جهل وحسن ظن بالاسلاف فكانوا يصيبون انهم يحسنون صنعا واصحاب المثل
الثاني هم الذين استغفروا الضلالة على الهدى واتروا الباطل على الحق وعموا عنه بعد ان ابصروه ووجدوه بعد ان عرفوه فهذا حال المغضوب
عليهم والاول حال الضالين وحال الطائفتين مخالف لحال المنعم عليهم المذكورين في قوله تعالى الله نوراً له موارات ولا رضى مثل يوك كندارة
فيها مصيبتهم المصيبة التي قول لا يجنبهم الله احسن ما عملوا ويزيدهم من فضله والله يترك من يشاء بغير حساب فتضمنت الآيات اوصاف الفرق الثلاثة
المنعم عليهم وهم اهل النور الضالون وهم اصحاب السراب والمغضوب عليهم وهم اهل الظلمات المتراكمة والله اصفوا فاما المثل الاول من المثلين
المنعم عليهم فليسوا بالباطل بل لا ينعمون بالحق لانهم لا ينفكوا عن الحق والهدى ولا يتركوا ما هم عليه من الحق والهدى ولا يتركوا ما هم عليه من الحق والهدى
والعلوم الفاسدة في قلوبهم مثالهم اموالهم البحر فيه وانما اموالهم متراكمة من فرقها اصحاب مظالم وهكذا اموالهم الشكوك والشبه في قلوبهم المظلمة
التي قد زكمت عليها اصعب الغي والحق والباطل **فليتدبر** اللبيب احوال الفريقين ويلتفت الى ما بين المثلين يعرف عظمة القرآن وجلالة
وانه تنزيل من حكيم حميد **واخبار** ان الموجب لذلك انه لم يجعل لهم نور ابل تركهم على الظلمة التي خلقوا عليها فخرجهم منها الى النور فانه

جاهدوه

الضالين

سبحانه ولى الذين امنوا يخضعون للظلمات الى النور وفي المسند من حديث عبد الله بن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان
خلق خلقه في ظلمة والى عليهم من نوره فمن اصابه من ذلك النور اهتدك ومن اخلاه ضل فذل لك اقول حيث القى على علم الله فانه سبحانه
خلق الخلق في ظلمة فمن اداده اية جلاله نوراً وجعل به قلبه ودوره كما يحير به بدنه بالروح التي ينظمها فيه فمما احيا كان حياة البدن بالروح
وحياة الروح والقلب بالروح ولهذا سعى سبحانه الوحي روحاً لتوق الخلق الحقيقية عليه كما قال تعالى يذل الملائكة بالروح من امر على من يشاء
من عباده وقال يلقى الروح من امر على من يشاء من عباده وقال وكذلك اوحينا اليك روحاً من امرنا ما كنت تدري ما الملائكة ولا الايمان ولكن
جعلناه نوراً فإدعى به من نشاء من عبادنا فجعل وجهه روحاً ونوراً فمن لم يحيد بهن الروح فهو ميت ومن لم يجعل له نوراً منه فهو في الظلمات
من نور فصل ومنها ما قوله تعالى ام حسب ان اكثرهم سمعون او يعقلون ان هم الا كالا نعم بل هم امل سبيلا فشب أكثر
الناس بالانعام والجمام بين النوعين الشاوي في عدم قبول الهدى والافتقار له وجعل لاكثرين اضل سبيلا من الانعام لان الهمية يهديها
سألتها فتتدى وتقع الطريق فلا تجد عنها يميناً ولا شمالاً ولا كثرون يدعونهم الرسل ويهدونهم السبيل فلا يستجيبون ولا يعتدون
ولا يفرقون بين ما يضرهم وبين ما ينفعهم والانعام تفرق بين ما يضرها من النبات والطريق فيجتنبه وما ينفعها فتقترب والله تعالى لم يخلق
للانعام قلوباً تعقل بها ولا السنة تنطق بها واعطى ذلك لولا فلم ينتفعوا بها جعل لهم من العقول والقلوب والاسنة والاسماهم والاصهار
فهم اضل من الياهم فان من لا يعتدى الى الرشدا والى الطريق مع الدليل اليه اضل واسوأ حالاً من لا يعتد حيث لا دليل معه فصل
ومنها ما في قوله تعالى ضرب لكم مثلاً من انفسكم هل لكم من ما ملكتم ايمانكم من شركاء فيما رزقناكم فانتم فيه سواء تخافونهم كخيفة
انفسكم كذلك تفصل الايات لقوم يعقلون وهذا دليل قياسي احقر الله به على المشركين حيث جعلوا له من عبادة ومملكته شركاء فافاء عليهم
حجة بغير فرض صحة ما من نفوسهم لا يحتاجون فيها الى غيرهم ومن ابلغ الحكم ان ياخذ الانسان من نفسه ويحتم عليه بما هو في نفسه مقر عند
معلومها فقال هل لكم من ما ملكتم ايمانكم من عبديكم واما شركاءكم في المال والاهل الى هل يشارككم عبديكم في اموالكم واهليكم في
وهم في ذلك سواء تخافون ان يقاسمكم اموالكم ويشاطركم اياها ويستأثرون ببعضها عليكم كما يخاف الشريك شركه وقال ابن عباس في
ان يمشوا كما يمشى بعضهم بعضاً والنعى هل في احد منكم ان يكون عبداً شركه في ماله واهله حتى يساوي في التصرف في ذلك فهو يخاف
ان ينفرد في ماله بما يريد يتصرف فيه كما يخاف غيره من الشركاء والاحرار فاذا لم يتصوا ذلك لانفسكم فلم عدلتم في من خلقه من عبيدكم فان كان
هذا الحكم باطلاً في ظنكم وعقولكم من انه جائز عليكم ممكن في حكمكم اذ ليس عبداً مملوكاً حقيقة وانما هم اخوانكم جلهم الله تحت ايدكم
وانتم وهدم عباد فكيف تستبزون مثل هذا الحكم في حق من ان جعلتموه في شركاء عبيدكم ومملوكي وخلقهم فهذا يكون تفصيل الايات الى
العقول فصل ومنها ما في قوله تعالى ضرب الله مثلاً لعبادكم لايقرر على شيء ومن رزقناه مناراً حسناً فهو ينفق منه
سراً وجهراً هل يستوفون الحسن الله بل اكثرهم لا يعلمون وضرب الله مثلاً لرجلين احدهما ابكر لا يقرر على شيء وهو كل على مولاة ابنا يوجه
لايات بخير هل يستوى هو ومن يامر بالعدل وهو على صراط مستقيم هذا ان مثلاً من متضمنان قياسين من قياس العكس هو نفى الحكم
لنفى علتة وموجبه فان القياس لو كان قياس طرقت يقتضي اثبات الحكم في الفرع لثبوت علة الاصل فيه وقياس عكس يقتضي نفى الحكم عن الفرع
لنفى علة الحكم فيه فالمثل الاول ما نرى الله سبحانه لنفسه وللاخوان فانه سبحانه هو المالك لكل شيء ينفق كيف يشاء على عبده سراً
وجهراً وليلاً ونهاراً يمينه ملائكة لا يغيضها نفقة سقاء الليل والنهار والاخوان مملوكة عاجزة لا تقدر على كل شيء فكيف يجعلونها شركاء في
ويجوزونها من دوني مع هذا التفاوت العظيم والفرق المبين هذا اقول مجاهد وغيره وقال ابن عباس هو مثل ضرب به الله المؤمنين والكافرين مثل
المؤمن في الخير الله عنده ثم رزقه منه رزقاً حسناً فهو ينفق منه على نفسه وعلى غيره سراً وجهراً والكافر بما رزقه الله من مملوك عاجز لا يقدر على
شيء لانه لا خير عنده فهل يستوفى الرجلان عند احد من العقلاء والقول لا والاشبه بالمراد فانه اظهر في بطلان الشرك واوضح عند الخلق

واعظم في اقامة الحجّة واقرّب نسباً قبل لم يعبد من مريد الله ما لا يملك له من رزق قاصر من السموات والارض شيئاً ولا يستطيعون فلا تغفل
 لله الامثال لانه يعلم وانذر لا تعلمون ثم قال ضرب الله مثلا عبداً مملوكاً لا يقدر على شئ ومن لوازم هذا المثل واحكامه ان يتبع للمولى
 للوجود كمن رزقه منه رزقاً حسناً والكافر المشرك كالعبد المملوك الذي يقدر على شئ فنذر انما يئته عليه للمثل وارشد اليه فذكر ابن عباس
 منها على ايراد ذلك ان الآية اخصته به فاما له فانك تتجمل في كلام ابن عباس غير من السلف في فهم القرآن فيظن الظان ان ذلك
 هو معنى الآية التي لا معنى لها غير فيحكيه قوله **فصل واما المثل الثاني** فهو مثل ضرب به الله سبحانه وتعالى لنفسه ولما يعبد من
 من دونه ايضاً فالصبر الذي يعبد من دونه بمنزلة رجل بكبر لا يعقل ولا ينطق بل هو ابكم القلب واللسان قد عدم النطق القلب واللسان في
 هذا فهو عاجز لا يقدر على شئ البتة وعلى هذا فافهمنا ارسلته لا يأتين بخير ولا يفيض اليك حاجة والله سبحانه في قادر على كل امر لا يعلم احد
 على صراط مستقيم وهذا وصفه بفاية النكال والخير فان امره بالعدل وهو الحق يتضمن انه سبحانه عالم به معالج راض به امر لعباده به
 محب لاهله لا يامر بسواه بل تنزه عن ضده الذي هو الجور والظلم والسوء والباطل بل امره بشرعه عدل كله واهل العدل هم اولياؤه
 واجباؤه وهم الخياطون له عند عيونه على منابرين نور وازمارة بالعدل يتناول الامر الشرعي الذي والامر القدسي الكوني وكلاهما
 عدل لا جور فيه بوجه كما في الحديث الصحيح اللهم اني عبدك ابن عبدك ابن امك ناصيتي بيدك ماض في حكمك عدل في قضاؤك وانفض
 هو امره الكوني فانما امره اذا اراد شيئاً ان يقول له كن فيكون فلا يامر الا بحق وعدل وقضاؤه وقدره انقام به حق وعدل وان كان
 في المقضي للعدل ما هو جود وظلمه لا يقتضيه غير المقضي والقدر غير المقدّر ثم اخبر سبحانه انه على صراط مستقيم وهذا نظير قول رسول
 شعيب اني توكلت على الله ربي وربكم ما من دابة الا احوالنا بناصيته ان ربي على صراط مستقيم وقوله ما من دابة الا احوالنا بناصيته
 نظير قوله ناصيته بيدك وقوله ان ربي على صراط مستقيم نظير قوله عدل في قضاؤك فالاول ملكه والثاني جملة وهو سبحانه له الملك في
 الجبر وكونه سبحانه على صراط مستقيم يقتضي ان لا يقول الا الحق ولا يامر الا بالعدل ولا يفعل الا ما هو محمّل ورحمة وحكمة وعدل فهو الحق
 في اقراله واطعاه فلا يقتضي على العبد بما يكون ظالمه ولا ياخذ به غير ذنبه ولا ينقصه من حسنة شيئاً ولا يجعل عليه من سيئات غيره التلم
 يعلمها ولم يتسبب اليها شيئاً ولا يواخذ احد اذنب غير ولا يفعل قط ما لا يحسن عليه ويشتي به عليه ويكون له فيه العواقب الحميدة والنايات
 المطلوبة فان كونه على صراط مستقيم يابى لك كله قال مجرب بن جرير الطبري وقوله ان ربي على صراط مستقيم يقول ان ربي على طريق الحق يحسن
 الحسن من خلقه بالحسنة والسوء باسائه لا يظلم احد منهم ولا يقبل منهم الا له اسأله واليه انتم ترجعون من طريق شبل بن ابي يحيى عنه
 روى عن صراط مستقيم قال الحق وكذا روى ابن جرير عنه وقالت فرقة هي مثل قوله ان ربك لبالحصاد وهذا الخلاف عبارة فان
 كونه بالمرصاد هو مجازاة الحسن بالحسن والسوء بالسوء ثم وقالت فرقة في الكلام حذف تقدير ان ربي يحسنكم على صراط مستقيم ويخصكم
 عليه وهو لا وان اراد وان هذا معنى الآية التي اراد بها فليس كان دعواً ولا دليل على هذا المقدّر وقد فرق سبحانه بين كونه امراً بالعدل في
 بين كونه على صراط مستقيم وان ارادوا ان يرضوا على الصراط المستقيم من جملة كونه على صراط مستقيم فقد صابوا وقالت فرقة اخرى معنى
 كونه على صراط مستقيم ان مريد العباد والاهل هو كما لا اله الا الله لا يفتنه شئ منها وهو كما ان ارادوا ان هذا معنى الآية فليس كذلك وان ارادوا ان
 هذا من لوازم كونه على صراط مستقيم ومن مقتضاه وهو جبر فهو حق وقالت فرقة اخرى معناه كل شئ تحت قدرته وقهره وفي ملكه وقبضته
 وهذا وان كان مخالفاً لمعنى الآية وقد فرق شعيب بين قوله ما من دابة الا احوالنا بناصيته وبين قوله ان ربي على صراط مستقيم فاما
 معنيان مستقلان فالقول قول مجاهد وهو قول ثمة التفسير والتخيل العربية خيرة الاعمال استكراه وقال جرير بن عمار الغزيري
 امير المؤمنين على صراط اذا اخرج الموارد مستقيم وقيل قال تعالى من يشأ الله يضلله ومن يشأ الله يجعله على صراط مستقيم واذا
 كان سبحانه هو الذي جعل رساله واتباعهم على الصراط المستقيم في احوالهم وافعالهم فهو سبحانه احق بان يكون على صراط مستقيم في

قوله وفعله وان كان صراط السبل واتباعهم هو موافقة امره فصراطه الذي هو سبحانه عليه هو ما يقتضيه حجة وكأله وجدته
من قول الحق وفعله وبالله التوفيق **فصل** وفي الآية قول ثان مثل الآية الاولى سواء انتم مثل ضمر الله المؤمن والكافر وقد تقدم
ما في هذا القول وبالله التوفيق **فصل** ومنها قوله تعالى في تشبيهه من اعرض عن كلاله وتدبر فالحق عن المنكر ذكره
كانهم جهرة مستنفرة فرت من قسوة شبرهم في اعراضهم ونفوقهم عن القران بحجرات الاسد والرماة ففرت منه وهذا من بديع القياس
والتشبيه فان القوم في جهلهم ما بعث الله به رسوله كالحجر وفي لا تغفل شيئا فاذا سمعت صوت الاسد او الرأى ففرت منه اشد النفق
وهذا اغاية الذم لهؤلاء فانهم نفروا عن الهدى الذي فيه سعادتهم وحياتهم كنفق الحجر عن ما يهلكها ويعقرها وتحت المستنفرة معنى
من النافرة فانها لشدة نفورها قد استنفرت بعضها بعضا وحضه على النفق فان في الاستفعال من الطلب قد رآني على الفعل المحججها
تواصت بالنفق وتواطأت عليه من قرأها بفقر الغاء فالمعنى ان القسوة استنفرتها وحملها على النفق بآسؤه وشدة **فصل**
منها حق له تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اثقالا سفلوا بشئ مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله والله
لا يهدي القوم الظالمين ففاس من حملها سبحانه كتابه ليؤمن به ويتدبره ويعمل به ويدعو اليه ثم خالف ذلك ولم يحمله الا على ظهر قلب
فقراءة بغير تدبر ولا تفهم ولا انباء له وحكيم له وعمل بموجب كماله على ظهره زائلة اسفارا لا يدرى ما فيها وحظه منها احملها على ظهره ليس
الا خطئه من كتاب الله كخط هذه الحمار من انكتب الحق على ظهره ففهم المثل وان كان قد ضرب اليه فهو متناول من حيث المعنى لمن حمل
القران فترك العمل به ولم يؤد حقه ولم يبرعه حق رعايته **فصل** ومنها قوله تعالى واتل عليهم نبا الذي اتيناها اياتنا فانسلخ
منها فاتبعت الشيطان فكان من الغاوين ولو شئت لرفعنا عنها وكنته اخلا الى الارض واتبع هواه فمثل كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث
او تتركه يلهث ذلك مثل القوم الذين كذبوا بآياتنا فاقصص القصص لعلهم يتفكرون فتنبيه هؤلاء من اناه كتابه وعلمه العلم الذي
منعه طيرة فترك العمل به واتبع هواه وانر يخط الله على رضاه ودينه على اخرته والخلق على الخالق كالكلب الذي هو من اخبث الحيوانات
واضعها قدرا واختمها نفسا وهمة لا تتعدى بطنه واشدها شرها وحرها ومن حرصها الله لا يمشي الا وخطه في الارض ينشهم ويلزج حشاها
وشرها ولا يزال ينهم ديرة ووز سائر اجزائه واذا رميت اليه يحجر حجر اليه ليعضه من فرط نفوسه وهو من امهر الحيوانات واحملها للهوان
وارضاها بالدين والنجيف القدرة المروحة احب اليه من اللحم الطرى والعذرة احب اليه من الحلق واذا طهر بميتة تكفى مائة كلب لم يجد
كلب يتناول معه منها شيئا الا هز عليه وهم يحركه وبخله وشرهه ومن يحجب امره وحرصه ان ارى ذاهيته رقة وثياب دنية وصالح
رزية فيحه وحمل عليه كاذن يصر مشاكرته له ومنازعتته في قوته واذا رأى ذاهيته حسنة وثياب جميلة ورئاسة وضع له خطه بالادب
وضمعه له ولم يرفع اليه رأسه وفي تشبيهه من اثر الدنيا وعاجلها على الله والدار الآخرة مع وفوق علمه بالكلب في حال لهثه سر بديع وهو
ان هذا الذي حاله ما ذكر الله من انسلخه من آياته واتباعه هواه انما كان لشدة لطفه على الدنيا لا لقطا لم قلبه عن الله والدار الآخرة فهو
شديد اللهف عليها ولطفه نظير لطف الكلب الدائم في حال ازعاجه وتركه واللهم شقيقان واخوان في اللفظ والمعنى قال ابن جرير
الكلب منقطع الفؤاد لا فؤاده ان يحمل عليه يلهث وان تركه يلهث فهو مثل الذي يترك الهدى لا فؤاده انما فؤاده منقطع قلت مراد
بالفؤاد فؤاده انه ليس له فؤاد يحمله على الصبر ويترك الله وهدى الله انسلخ من آيات الله لم يبق معه فؤاد يحمله على الصبر عن الدنيا
ترك اللهف عليها فهذا اللهف على الدنيا من قلة صبره عليها وهذا يلهث من قلة صبره عن الماء فالكلب من اقل الحيوانات صبرا
عن الماء واذا عطش اكل الثرى من العطش وان كان فيه صبر على الجوع وعلى كل حال فهو من اشد الحيوانات لهثا يلهث قائما واقفا
يا شيا واذا فؤاد ذلك لشدة حرصه شدة الحرص في كبره فوجب له دوام اللهف في كذا مشبهه شدة الحرص حرارة الشهوة في قلبه فوجب
دوام اللهف فان حملت عليه بالوعظ والنصيحة فهو يلهف وان تركته ولم تقظه فهو يلهف قال مجاهد وذلك مثل الذي اوى الكتاب

ولم يعمل به وقال ابن عباس ان محمدا عليه الحكمة لم يجعلها وان تركته لم يجد الى خير كالكلب ان كان رابضا كحذو ولن طمعت وقال الحسن
هو للمنافق لا يثبت على الحق حتى اولى ولم يدم وعظا ولم يوطئ كالكلب يلبث طر دوائر وقال عطاء بن ينيان سمعت عليه ادم عقل عليه وقال
ابو محمد بن قتيبة كل شئ يلبث فانما يلبث من احياء او عطش الكلب فانه يلبث في حال الكلال وحال الراحة وحال الصحة وحال المرض
والعطش فخير به الله مثلا لمن كذب باياته وقال ابن عسكارة حروصا وان تركته فهو ضال كالكلب ان طردته فحذو وان تركته فحذو
حذو وتظلم قوله سبحانه وان تدعوهم الى الهدى لا يتبعوك سواك عليكم اوصيهم امرنا صامتون وقال اهل مافي هذا المثل من الحكمة
وللعنى فنهنا بقوله اتيانا فاخبرنا سبحانه انه هو الذي اناه اياته فانما نعمة والله هو الذي انعم بها عليه فاصابنا الى انفس ثم قال فاسلم
منها بغير منافع تسلم الحية من جلدها وفارقها فراق النجدة يسلم عن الكرم من اقبل فضحاء منها لانه هو الذي تسبب الى انفسنا منها
باتمك هواه ومما اقر له سبحانه فالتبعه الشيطان الى محته وادركه كما قال في قوله فرعون فابعدهم مشرقين وكان حضورا محروشا بايات الله
شخصي الجانب بجان الشيطان كايال منه شيئا الا على غرة وخطفة فلما اسلم من ايات الله ظفريه الشيطان ظفريه الاسد بغير بيسته فكان من
الغادين في العالمين بخلاف عليهم الذين يعرفون الحق ويعلمون بخلافه كذمة السوء ومما انه سبحانه قال ولوشنا الرضاه بها فاخبرنا سبحانه
الرفعة عنده ليست بمجرد العلم فان من اكان من العلماء وانما هي باتمك الحق وايشارة وقصد مرصاة الله فان كان من اهل
الزمن ولم ير فيه الله بعلمه ولم ينفعه به فغفر بالله من علمه لا ينفهم واخبرني انه هو الذي يرضع عبدا اذا اشتد بما انااه من العلم وان لم يغير
فهو موضوع كغيره احد به راسا فان الخاضع للرافض سبي كخضعة ولم يرضه ولتسنا فضله وشرقا ورفضا قد مره ومنزلته
بالايات التي اتيانا قال ابن عباس ولوشنا الرضاه بعلمه ما وقالت طائفة الضمير في قوله لرفضا على الكفر والمعنى ولوشنا الرضاه
عنه الكفر بما معه من اياتنا قال مجاهد وعطاء لرفضا عنه الكفر باليمان وعصمناه وهذا المعنى حتى والاول شورا
الاية وهذا من لوازمه لراد وقد تقدم ان السلف كثيرا ما يذهبون على انهم صنف الاية فيرض الظان ان ذلك هو المراد منها وهو حق له
وكنته اخذ الى الارض قال سعيد بن جبير ركن الى الارض وقال مجاهد سكن وقال مقاتل رضي بالدين وقال ابو عبيدة لربي او ابنا
الحمل من الرجال هو الذي يبط مشيته ومن اللزب التي تبقى ثباتا الى ان يضرهم بها عينه وقال الزبير خلد اصله من الخلق وهو الراد
ولبقا ويقال اخذ فلان بالمكان اذا اقام به قال مالك بن نويرة ص بابنا حتى من قبل مالك بن نويرة بن نويرة واما ما اخذ به فقلت
ومنه قوله تعالى يطوف عليهم ولدان مخلدون اي قد خلق الله للبقاء لذلك لا يغيرون ولا يكرهون وهم على من واحد ابد او قيل هم المقطوع
في اذانهم والمقروون في ابدانهم واحصا هذا القول خيرا للفظه ببعض لوازمه وذلك اشارته الى التخليد وعلى ذلك السلف فلا تاتي بين
القولين وقوله واتبع هواه قال الكلبي اتبع مساقاة الامم وترك معالمها وقال البرزوقي اخذ الله شيئا اخر وقال عطاء اراد الدنيا
اطام شيطانه وقال ابن زيد كان هواه مع القوم يعني الذين حاربوا موسى وقوله وقال يمان اتبع امرأته لانها هي التي حملته على ما فعل
فان قيل الاستدراك بلكن فيضون ما ثبت بعد حالف ما قبلها وايضا ما ثبت كما تقول ولوشنا لاحتضته لكن لم اعطه ولوشنا
لما فعلت لكن الكفر فعلته فالاستدراك يقتضي ولوشنا لرفضا بها وكنتا لم نشأ او فلو رضى وكنته اخذ كيف استدرك بفق وكنته اخذ
الى الارض بعد قوله ولوشنا لرفضا بها **فيل** هذا من الكلام المحض في جانب المعنى المدلول فيه عن حرمانه الا لفظا الى المعاني
ذلك ان مضمون قوله ولوشنا لرفضا بها انه لم يمتط اطاساب التي يقتضي رضىه بايات من ايتا الله ورضاه على هواه وكنته انما
واخذ الى الارض واتبع هواه وقال الزمخشري للمعنى ولولوا اياتنا لرفضا بها فذكر المشية والمراد ما هي تالفة له ومسيبة عنه كما قد قيل لولا
لرفضا بها قال الا ترى الى قوله وكنته اخذ فاستدرك المشية بخلافه الذي هو ضله فوجب ان يكون ولوشنا في مضمون ما هو ضله ولو
كذلك الكلام على ما في وجهه ان ولوشنا لرفضا وكنتا لم نشأ فلو لمته بشنة تهرقنا من قدس ناط المشية العامة بعد البصيرة

ج

الشيء بانه لا يكون له القوة والقدرة

كلام الله معتزليا قد ردا فيمن قوله ولو ضمتا من قوله ولولزمنا ثم اذا كان اللزوم لها صوقا على مشيئة الله وهو الحق بطلان صله وقول ان
 مشيئة الله تابعة للزومه الايات من اخذ الكلها وبطله بل لزومه لا يات تابع لمشيئة الله خشية الله سبحانه منبذ عن لا تابعة وسببا
 مسبب وموجب مقتضى لا مقتضى فما شاء الله وجب وعوده وما لم يشأ امتنع وجده **فصل ومنها قوله تعالى يا ايها الذين**
امنوا اجتنبوا كثيرا من الظن ان بعض الظن اثم ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضا يجب احذر ان يا كل لحم اخيه ميتا فكره حق وانقل
 الله ان الله تواب رحيم وهذا من احسن القياس التشبيل فانه شبه تزيق عرض الاخ بتمزيق لحمه ولما كان المغتاب يزيق عرض اخيه في
 غيبته كان بمنزلة من يقطع لحمه في حال غيبته روجه عنه بالموت ولما كان المغتاب عاجزا عن دفعه عن نفسه بكونه غائبا عن ذمه كان
 بمنزلة الميت الذي يقطع لحمه ولا يستطيع ان يدفع عن نفسه ولما كان مقتضى الاخوة للترحم والتواصل والتناصر فصاروا عليها المغتاب بضم
 مقتضاها من الذم والعيب الظن كان ذلك نظير تقطيع لحم اخيه والاخرة تقتضي حفظه وصيانته ولا ذنب عنه ولما كان المغتاب مقتضا
 بمرض اخيه متفكها بعينته وذمه متفكها بآب لك شبه باكل لحم اخيه يعد تقطيعه ولما كان المغتاب مجبئا لذات صحبائه شبه بمن يجبل كل لحم
 اخيه ميتا ومحبته لذات قدر فلذلك على مجرد اكله كما ان اكله قدر فلذلك على تزيقه **فما مل** هذا التشبيه والتمثيل وحسن موقع ومطابقة
 المعقول فيه المحسوس تأمل خبارة عنهم بكمراة اكل لحم الاخ ميتا ووصفهم بذات في اخرا لا يبره ولا نكر عليه في اولها ان يجب احذر ان ذك
 فكما ان هذا اكره في طبائهم فكيف يجوز ما هو مثله وتظير ما هو عليه ما هو على ما اجوز وشبه لهم ما يحبون بما هو اكره شئ اليهم وهو
 اشد شئ نفرة عنه فلهذا يجب العقل والفترة والحكمة ان يكونوا اشد شئ نفرة عما هو نظيره ومشيئه وبالله التوفيق **فصل ومنها**
قوله تعالى مثل الذين كفروا بربهم اعمالهم كهاداشدات الدرع في يوم ما صلف لا يقدر ان يحاسبوا على شئ ذلك هو الضلال البعيد
 فشبته تعالى اعمال الكفار في بطلانها وعدم الانتفاع بها برما ومرت عليه ربح شديدا في يوم عاصف فشبته سبحانه اعمالهم في جوصها وذخايرها
 كالحجارة المنشورة لكونها على غير اساس من الايمان والاحسان وكونها انخداعا لله عز وجل وعلو على امرها ما طيرة الرشح الحاصف فلا يبق صاحب
 على شئ منه وقت شدة حاجته فلذلك قال لا يقدر ان يحاسبوا على شئ لا يقدر ان يؤمن بقيمة ما كسبوا من اعمالهم على شئ فلا يرون له اشرا
 من ثواب ولا فائدة نافعة فان الله لا يقبل من العمل الا ما كان خالصا لوجهه ما خالف شره والاعمال اربعة فاحد مقبول وثلاثة مرفوضة والمقبول
 الخالص الصواب والخالص ان يكون لله لا لغيره وللصواب ان يكون ما شرعه الله على لسان رسوله وللاثلاثة لمرودة ما خالف ذلك وفي تشبيهها
 بالرماد سربديع وذلك للتشابه للذي بين اعمالهم وبين الرماد في احراق النار واذا حاربها بالاصل هذا وهذا فكانت الاعمال التي لا خير الله وعلى غير مرادة
 طعمة النار بمرادها النار على احبائها وينشئ الله سبحانه لهم من اعمالهم الباطلة نارا وعن ابا كاسية لاهل الاعمال الموافقة لامره التي هي خالصة
 لوجه من اعمالهم فنجما وروحا فانثرت النار في اعماله ولذلك حتى جعلها ما راداهم واعمالهم وما يعبدون من دوز الله وقبح النار **فصل ومنها**
قوله تعالى انما تركتكم في الله مثلا كلمة طيبة كخبرة طيبة اصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتي اكلها كل حين اذا ذر بها ويضرب الله
 الامثال للناس لعلهم يتذكرون فشبته سبحانه الكلمة الطيبة بالخشرة الطيبة لان الكلمة الطيبة تنمو كالشجرة الطيبة تنمو كالشجرة الناضجة
 وهذا ظاهر على قول جمهور المفسرين الذين يقولون الكلمة الطيبة هي شهادة ان لا اله الا الله فاما ثم جميع الاعمال الصالحة الظاهرة والباطنة
 فكل عمل صالح عرضي لله فمرارة الكلمة وفي تفسير علي بن ابي طلحة عن ابن عباس قال كلمة طيبة شهادة ان لا اله الا الله كخبرة طيبة وهو المؤمن
 اصلها ثابت قوله لا اله الا الله في قلب المؤمن وفرعها في السماء يقول برفعها على المؤمن الى السماء وقال الربيع بن انس كلمة طيبة هذا امثل
 الايمان فالايان الشجرة الطيبة واصلها الثابت الذي لا يزول الا خلاص فيه وفرع في السماء خشية الله والتشبيه على هذا القول احو
 واظهر واحسن فانه سبحانه شبه شجرة التوحيد في القلب بالشجرة الطيبة الشاجرة الاصل الباسقة الفرع في السماء علو التي لا تزال تؤتي
 ثم ثمارا كل حين واذا قامت هذه التشبيه رايته مطابقا لشجرة التوحيد الثابتة الراسخة في القلب التي فروعا من الاعمال الصالحة

صاحبة الى السماء ولا تزال هذه الشجرة تثمر الاعمال الصالحة كل وقت بحسب ثباتها في القلب وحبها الغلب لها واخلصها فيها ومعرفة
بحقيقتها وقيامه بعضها ومراعاتها حتى رأتها من رست هذه الكلمة في قلبه بحقيقتها التي هي حقيقتها والصف قلبه بها وانصهر بها كمن
الله التي لا احسن صبغة منها تعرف حقيقة الاطية التي يثبتها قلبه لله وشهد بها لسانه ويصدقها لجوارحه وفي تلك الحقيقة ولو انصهر كل
ما سوى الله واطا قلبه لسانه في هذا النقي والاثبات وانقاد جوارحه لمن شهد له بالوجدانية طائفة سالكة سبل رب ذللا خيرا ما كبر
عنها ولا باغته سواها بل لا كالا يتنقى القلب سوى معبود الحق بذكره فلا يريب ان هذه الكلمة من هذا القلب على هذا اللسان لا تزال في
شهرتها من العمل الصالح الصالح الى الله كل وقت فهذه الكلمة الطيبة هي التي رست هذا العمل الصالح الى الرب تعالى وهذه الكلمة الطيبة
تثمر كلما كثرت اطيافا يثار على عملها في العمل الصالح الكمال الطيب كما قال تعالى اليه يصعد الحكم الطيب والعمل الصالح يبر فقه فآخبر بها
ان العمل الصالح يبر فم الكمال الطيب واخبر ان الكلمة الطيبة تثمر لقا فاما على الصالح كل وقت وللقصود ان كلمة التوحيد اذا شهد بها المؤمن
عارفا بمعناها وحقيقتها ثباتها واثباتا متصفا بموجها قائما قلبه ولسانه وجوارحه بشهادته فهذه الكلمة من هذا الشاهد اصلها ثابت وريحها
قلبه وفروعها متصلة بالسماء وهي خراجة لثمرتها كل وقت ومن السلف من قال ان الشجرة الطيبة هي الخلة ويدل عليه حديث ابن عمر
الصغير ومنهم من قال هي المؤمن نفسه كما قال عمر بن سعد بن جندب بن ابي حنيفة عن ابي عن ابيه عن ابن عباس قوله الم تركيف من الله
مثلا كلمة طيبة كثيرة طيبة بمعنى بالشجرة الطيبة المؤمن ويعني بالاصل الثابت في الارض الفروع في السماء يكون المؤمن يعمل في الارض
ويتكلم فيسبغ عمله ونحو السماء ومن في الارض وقال عطية العوفي في قوله من الله مثلا كلمة طيبة كثيرة طيبة قال ذلك مثل المؤمن لا يزال يحضر
منه كلام طيب وعمل صالح يصعد الى الله وقال الربيع بن انس اصلها ثابت وفروعها في السماء قال ذلك المؤمن ضرب مثلا في الاخلاص لله وحده
وعبادته وحده لا شريك له اصلها ثابت قال اصل عمله ثابت في الارض فروعها في السماء قال ذكره في السماء ولا اختلاف بين القولين والفرق
بالمثل المؤمن والخلة مشبهة به وهو مشبهة بها واذا كانت الخلة شجرة طيبة فالمؤمن المشبه بها اولى ان يكون كذلك وصح قال من السلف
انها شجرة في الجنة فالخلة من اشرف اشجار الجنة وفي هذا التل من الاسرار والعلوم والمعارف ما يليق به ويستصعبه علم الله حكيم
فمن ذلك ان الشجرة لا بد لها من عروق وورق وثمر فكانت شجرة الايمان والا سلام يطابق المشبه المشبه به ففهمنا العلم والمعرفة واليقين
وساقها الاخلاص وفروعها الاعمال وثمرتها ما توجب الاعمال الصالحة من الاثار الحميدة والصفات الممطرة والاخلاق الزكية والسمات الصالحة
والهدى واللال المرص فيستدل على غرض هذه الشجرة في القلب وثبوتها فيه بهذه الامور فاذا كان العلم صحيحا مطابقا لما هو الذي انزل الله
كتابه به والا اعتقاد مطابقا لما اخبر عن نفسه واخبرت به عنه رسوله والا خلاص قائم في القلب الاعمال موافقة الامر والحق والدين والسمات
مشابهة هذه الاصول مناسب لها كمران شجرة الايمان في القلب اصلها ثابت وفروعها في السماء واذا كان الامر بالعكس علم القائم بالقلب
هو الشجرة الخبيثة التي اجثت من فوق الارض ما لها من قرار ومنه ان الشجرة لا تفتح حبة الا بمادة تسقيها وقوتها فاذا انقطع عنها السقي او شكت ان
تنبس فهكذا الشجرة الاسلام في القلب ان لم يتعاهد صاحبها بسقيها كل وقت بالعلم النافع والعمل الصالح والعق بالتركيز على التفكير والتفكير
على التذكر والا او شكت ان تيبس في مسند الامام احمد من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان الايمان يخلق في
القلب كما يخلق للشوب فخري والايام لكم وبالحكمة والفارس ان لم يتعاهد صاحبها بحدك ومن هنا يعلم شدة حاجة العباد الى امد الله
به من العبادات على تعاقب الاوقات وعظيم رحمة واحسانه الى عباده بان وضعها عليهم وجعلها مادة لتسقي غراس التوحيد التي
غرسها في قلوبهم ومنه ان الفرس والفرس النافر قد اجري الله سبحانه العادة لا يخلق الطه دغل ونبت غريب ليس من جنسه فان تعاهد ربه
وفقه وقوله كل الفرس للزهر واستحق وقرباؤه وان كان او فطرته وطيب وانك وان تركه او شكت ان يغلب على الغرائز الزرع ويكون الحكم
له او يضعف الاصل ويجعل الثمرة ذمية ناقصة بحسب كثرته وقلة ومن لم يكن له فقه نفس في هذا ومعرفة فانه يفتقر الى كبر وهلك

ج

يشعر بالثمن دائما سعيه في شيتين سقى هذه الشجرة تقوية ما حولها فصبغها بتقى وتدوم وبقبة ما حولها تكمل وتم والله المستعان
 التكرار فهذا بعض فقصمه هذا المثل العظيم الجليل من الاسرار والحكم ولعلها فطره من بحر بحسب اذ هاتنا الواقعة وقلوبنا الخبطة وعلو
 القاصد واعمالنا التي توجب التعبد والاستغفار ولا فلو طهرت منا القلوب صغت الازهاران وكرت النفوس وخلصت الاعمال وتجردت
 الحس من اللطيف عن الله ورسوله لشاهد ناس معاني كلام الله واسراره وحكمه ما تفصل عنده العلوم وتتناش عنده معارف الخلق ويجد يعرف
 قدر علوم الصلابة ومعارفهم وان التفاوت الذي بين علومهم وعلوم من بعدهم كالتفاوت الذي بينهم في الفضل والله اعلم حيث يجعل
 مواضع فضله ومن يختص برحمته **فصل** ثم ذكر سبحانه مثل الكلمة الخبيثة فنبهها بالشجرة الخبيثة التي اجتثت من فوق الارض ما لها
 من قرار فلا عرق ثابت ولا فرع عال ولا ثمرة زاكية فلا نخل ولا جنا ولا ساق قائم ولا عرق في الارض ثابت فلا اسفلها معدني ولا اعلاها مؤ
 ولا جناها ولا تغلبل تغلى واذا نامل اللبيب اكثر كلام هذا الخلق في خطابهم وحملته كنات فالحسرة ان كل الحسرة ان الرقوف معه الاشتغال
 به عن افضل الكلام والشفقة قال الضحاك ضرب الله مثلا للكافر شجرة اجتثت من فوق الارض ما لها من قرار يقول ليس طما اصل ولا فرع
 وليس لها ثمرة ولا فيها منفعة كذلك الكافر ليس بهل خيرا اذ لا يقوله ولا يجعل الله فيه بركة ولا منفعة وقال زكريا وسئل كلمة خبيثة
 وهي الشراك تشجرة خبيثة يعني الكافر اجتثت من فوق الارض ما لها من قرار يقول الشراك ليس له اصل ياخذ بها الكافر ولا بهر هان ولا يقبل الله
 مع الشراك عالا فلا يقبل عمل الشراك ولا يصعد الى الله فليس له اصل ثابت في الارض ولا فرع في السماء يقول ليس له عمل صالح في الدنيا والآخرة
 وقال الربيع بن انس مثل الشجرة الخبيثة مثل الكافر وليس لقوله ولا عمله اصل ولا فرع ولا يستقر قريبا ولا عمله على الارض ولا يصعد
 الى السماء وقال سعيد بن قيس في حكاية الأتريز رجلان في رجلان من اهل العلم فقال له ما تقول في الكلمة الخبيثة قال ما اعلمها في الارض
 مستقرا ولا في السماء مصعدا الا ان يلزم عتوق صاحبها حتى تقا في بها القيمة في قوله اجتثت اي استوجبت من فوق الارض ثم اخبر بسبب
 عن فضله وعد له في الفريقين اصحاب الكلم الطيب الكلم الخبيث فاخبرانه بثبت الذين امنوا بايمانهم بالقول الثابت اجمع ما يكونون
 اليه في الدنيا والآخرة وانه يضل الظالمين وهو للشركون عن القول الثابت فاصل هؤلاء بعد له لظلمهم وثبت للثابتين بفضلهم لا يمانهم
 وتحت قوله يثبت الله الذين امنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا والآخرة كثر عظيم ومن وقع لمظنته واحسن استحقاقه واقنانه وانفق منه
 فقد غمر ومن حرصه ففاحر وذلك ان العبد لا يستغنى عن تشييت الله له طرفه عين فان لم يشتهه ولا زالت سماء ايمانه وارضه عن مكانه
 وقد قال تعالى كما دخله عليه عبده ورسوله ولولا ان شيتك لقد كرت ترك الهم شيئا قليلا وقال تعالى كما دخله خالفه اذ يقول ربك الى
 الملائكة اني معكم فثبتوا الذين امنوا وفي القصص في حديث الجبل قال وهو يسألهم وينبئهم وقال تعالى لرسوله وكل انقص عليك من امارة
 الرسل ما ثبتت به فؤادك فالخلق كالحقهم ان موقف بالتبنيث ومحن ولع ترك التثنيث ما حقه التثنيث اصله من الثقل الثابت وفعل ما امر به
 العبد فيما يثبت الله عبده فكل من كان اثبت قوله واحسن فعلا كان اعظم ثبتيثا قال تعالى ولوانهم ضلوا ما يوحىظون به لكان خير لهم
 واشد تشبيها فان ثبت الناس قلبا ائتموه قوله والقول الثابت هو القول الحق والصدوق وهو ضد القول الباطل الكذب فالقول نوعان ثابت
 حقيقة وباطل لاحقيقة له واثبت القول كلمة التوحيد ولوانها فهي اعظم ما يثبت الله بها عبده في الدنيا والآخرة ولهذا ترى الصالحين
 من اثبت الناس الشجرهم قلبا والكاذب من احسن الناس اخبرهم واكثرهم ثباتا واهل الفراسة يعرفون صدق الصادق من ثبات
 قلبه وقت الاختيار وشجاعته وصحابته ويعرفون كذب الكاذب بصدق ذلك ولا يخفى ذلك الاعلى ضعيف البصيرة وتسل بعضهم عن
 كلام سمعه من متكلمه فقال والله ما فهمت منه شيئا الا اني رايت كلامه سهولة ليست بسهولة مبطل فاما من فتحه افضل من صحة
 القول الثابت ومجد اهل القول الثابت فمرد احوج ما يكونون اليه في قوتهم ويوم معادهم كما في صحيح مسلم من حديث البراء بن عازب
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لا يثبت في حجاب القبر وقد جاء هذا مسندا في احاديث صحيح فمنا في المسند من حديث

إذا ذهب إلى هند عن أبي نصر عن أبي سعيد قال كنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جنازة فقال يا أيها الناس إن هذا أمانة
 تثبت في قبلي فما إذا لا أنسان دُفن ونفرت عنه أصحابه جاءه ملك بيده مطرقة فاقطعه فقال ما تقول في هذا الرجل فإن كان مؤمناً قال
 أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله فيقول له صدقت فيفترقه باب إلى النار فيقال له هذا من أمانته
 لو كفرت بربك فما إذا أمنت فإن الله أبدلك به هذا ثم يفترقه باب إلى الجنة فيريد أن ينهض له فيقال له أسكن ثم يفسح له في قبر
 وأما الكافر والمنافق فيقال له ما تقول في هذا الرجل فيقول لا أدري فيقال لا أدريت ولا هديت ثم يفترقه باب إلى الجنة فيقال له
 هذا من أمانتك لو أمنت بربك فما إذا كفرت فإن الله أبدلك به هذا ثم يفترقه باب إلى النار ثم يقيمعه الملك بالمطراق فتعته يسمعه خلق الله
 كلهم إلا الثقلين قال بعض أصحابه يا رسول الله ما من أحد يقربني على رأسه ملك بيده مطرقة إلا هيل عند ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وآله
 الله عليه وآله وسلم ثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا والآخرة ويضلل الله الظالمين ويفعل الله ما يشاء وفي المسند
 عن من حديث البراء بن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذكر قبض روح المؤمن فقال يا أيها الميت في قبر فيقول من ربك وما دينك ومن نبيك فيقول بلى الله ودينى الإسلام ونبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم
 عليه وآله وسلم قال فينزهة فيقول ما ربك ما دينك وما نبيك فيقول الله الذي أنزل القرآن فيقول الله الذي أنزل القرآن فيقول الله الذي أنزل القرآن
 بالقول الثابت في الحياة الدنيا والآخرة فيقول بلى الله ودينى الإسلام ونبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم وقال جابر بن عبد الله
 عن محمد بن عمرو عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في
 الحياة الدنيا والآخرة ويضلل الله الظالمين قال إذا قيل له في القبر من ربك وما دينك فيقول بلى الله ودينى الإسلام ونبي محمد
 جاءه ما بالبينات من عند الله فأمنت به وصدقت فيقال له صدقت على هذا أعشت وعليه مت وعليه تبع وقال لا أعش عن النبي
 ابن عمر وعن زاذان عن البراء بن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذكر قبض روح المؤمن قال فيرحم ربه
 جسده ويبحث إليه ملكان شديداً لا ينتهزان فيجلسانه وينتجزان ويقولان من ربك فيقول الله وما دينك فيقول الإسلام فيقولان له ما
 هذا الرجل والنبي الذي بحث فيك فيقول محمد رسول الله فيقولان له وما دينك فيقول الله فيقولان له ما هذا الرجل والنبي الذي
 فن لك قول الله تبارك وتعالى ثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا والآخرة فيقولان له ما هذا الرجل والنبي الذي
 وفي صحيحه أيضاً من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال إن الميت ليسمى خلقاً من خلق الله عز وجل فيقال له ما هذا الرجل والنبي الذي
 عند راسه والزكوة عن يمينه وكان الصيام عن يساره وكان فعل الخيرات من الصدقة والصلة والمروءة والأحسان إلى الناس
 رجله فيؤتى من عند راسه فتقول الصلوة ما قبل مدخل فيؤتى عن يمينه فتقول الزكوة ما قبل مدخل فيؤتى عن يساره فيقول الصيام
 ما قبل مدخل فيؤتى من عند رجله فيقول فعل الخيرات من الصدقة والصلة والمروءة والأحسان إلى الناس ما قبل مدخل
 له اجلس فيجلس قد مثلت الشمس قد مثلت الشروب فيقال له أخبرنا عن ما سألت عنه فيقول دعوني حتى أصلي فيقال ذلك ستفعل فأخبرنا
 عن ما سألت فيقول وعلمنا في فيقال له لم أر هذا الرجل إلا في حكم ما إذا تقول فيه وما إذا أشتهد به عليه فيقول الحمد لله عليه
 وآله وسلم فيقول نعم فيقول شهد أنه رسول الله وأنه جاء بالبينات من عند الله فصدقناه فيقال له على ذلك حيت وعلى ذلك مت وعلى ذلك تبع
 ذلك تبع إن شاء الله ثم يفسح له في قبر سبعون ذراعاً وينور له فيه ثم يفترقه باب إلى الجنة فيقال له انظر إلى ما أعد الله لك فيما في يده وأعطاه
 وسرواً ثم يجعل نسيته في النعم الطيب وهو طير خضر رقيق يشرب من الجنة ويعدو الجسد إلى ما أبد منه من اللزب قول الله تعالى ثبت الله الذين
 آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا والآخرة ولا نستطيع هذا الفصل العريض في المعنى والشاهد والحكم بل وكل مسلم يشد خيورة
 إليه من الطعام والشراب والشرع بالله التوفيق اللهم صل وضا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور حفظ الله خير

ج

مشاركين به وعن يشرك بالله فكانا خرم السماء فحفظه الطير والقوى به الريح في مكان يتحقق فقامل هذا اللثل ومطابقتها لحال من اشرك بالله
وقتلوا بغيره ويجوز لك في هذا التشبيه امران احدهما ان تجعله تشبيها مركبا ويكون قد شبه من اشرك بالله وعبد معه غيره به رجل قد تسبب
الى هلاك نفسه هلاكا لا يبرح معه حاجة فصبو حاله بصورة حال من خرم السماء فحفظته الطير في الهوى فتمزق من قافي حواصليها وانحصر
به الريح حتى هوت به في بعض المظاهر البعيدة وعلى هذا لا ينظر الى كل فرد من افراد المشبه ومقابلته من المشبه به والثاني ان يكون من
التشبيه المفرق فيقابل كل واحد من اجزاء المثل بالمثل وعلى هذا فيكون قد شبه الايمان والتوحيد في علوه وسعته وشرفه بالسماء التي هي
مصعد ومهبط فيها يهبط الى الارض اليها يصعد وشبه تارك الايمان والتوحيد بالساقط من السماء الى اسفل سا فلين شحشا للتضييق
الشديد والالام المتركمة والطير الذي يخطف اعضائه ومزقة كل من في الاشيا طين التي يرسلها الله سبحانه وتعالى عليه نوره اذا ارتجعه
وقتلته الى مظان هلاكه فكل شيطان له مزرعة من دينه وقلبه كما ان لكل طير مزرعة من لحمه واعضائه والريح التي تقوى به في مكان يتحقق
هو هواء الذي يحمله على الفكا نفسه في اسفل مكان وبعده من السماء **فصل ومنها قوله تعالى يا ايها الناس ضرب مثلا سموا**
له ان الذين يدعون من دون الله لا يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له وان يسلمهم الذباب شيئا لا يستنقذوه منه ضعف الطالب والمطلوب قولوا
الله حق قد برز ان الله لقوى عزيز تحقيق على كل عبد ان يستمع قلبه لهذا المثل يتدبره حتى تدبره فانه يقطع مواد الشرك من قلبه وذلك ان
المعنى اقل درجاته ان يقدر على ايجاد ما ينفع عابده واعدا وما يضره والالهة التي يعبد ها المشركون من دون الله لن تقدر على خلق ذباب
ولو اجتمعوا كلهم كخلق فكيف ما هو اكبر منه ولا يقدر ان على الانتقاد من الذباب اذا اسلمهم شيئا ما عليهم من طيب وخوف فيستنقذ
منه فلا هم قادر ومن خلق الذباب الذي هو من اضعف الحيوانات ولا على الانتصار منه واسترجاع ما لا يسلمهم اياه فلا اعجز من هذه
الالهة ولا اصعب منها فكيف يستحسن عاقل عبادتها من دون الله وهذا المثل من ابلاغ ما انزل الله سبحانه في بطلان الشرك وتجهيل اهل
وتقييم عقوباته والشهادة على ان الشيطان قد تلاعب بهم اعظم من تلاعب الصبيان بالكرة حيث اعطوا الالهة التي من بعض لوازمها
القدرة على جميع المقدورات والاحاطة بجميع المعلومات والغنى عن جميع الخلق وان يصعد الى الرب في جميع الحاجات وتفهيم الكبريات
واغاثة اللهفات واجابة الدعوات فاعطوها صوراً وتماثيل يتنعم عليها القدرة على مخلوقات الاله الحق واذلوا واصغروا واحقرها ولو اجتمعوا
لذلك وتعاونوا عليه وادل من ذلك على عجزهم وانقضاء الهتهم ان هذا الخلق الاقل الاذل العجز الضعيف لو اختطف منهم شيئا واستلبه
فاجتمعوا على ان يستنقذوه منه لجزوا عن ذلك ولم يقدر واعليه ثم سوى بين العابد والمعبود في الضعف والعجز بقوله ضعف الطالب
المطلوب قيل الطالب العابد والمطلوب المعبود فهو عاجز متعلق بعاجز وقيل هو تسوية بين السالك المسلوب وهو تسوية بين الاله والذباب
في الضعف والعجز وعلى هذا ان قيل الطالب الاله المأطل والمطلوب الذباب يطلب منه ما استلبه منه وقيل الطالب الذباب والمطلوب
الاله فالذباب يطلب منه ما يآخذه ما عليه والصحيح ان اللفظ يتناول الجميع فضعف العابد والمعبود والمستلب من جعل هذا الها مع
القوى العزيز فمنا قدرة حق وقدره ولا عجز مع قدرته ولا عظمة حق تقظيحه **فصل ومنها قوله تعالى** **ومثل الذين كفروا**
كمثل الذئبة ينعق بما لا يسمع الا دعاءهم ونداءهم وهم لا يعقلون فتمضمّن هذا المثل ناعقا اي مصوتا بالغمز وغياها وصعوقا به
وهو الرواب فقيل الذئق العابد وهو الداعي للصلاة والصبر هو المنعوق به للدعوة ان حال الكافر في دعائه كحال من ينعق بألا يسمع
هذا قول طائفة منهم عبد الرحمن بن زبير وغيره واستشكل صاحب الكشاف وجماعة معه هذا القول وقالوا قوله الادعاء ونداء الاله
يساعد عليه لان الاصنام لا تسمع دعاء ولا نداء وقد اوجب عن هذا الاشكال بثلاثة اجوبة احدها ان الاكثر ندرة المعنى بألا يسمع دعاء
ونداء قالوا وقد ذكرنا لك الاصح في قول المشاعر حراحم ما تنفك الا مناخدة اي ما تنفك مناخدة وهذا جواب فاسد فان الاكثر ندرة
في الكلام الجواب الثاني ان التشبيه وقع في مطلق الدعاء لا في خصوصيات الدعاء **فصل** **ومثل الذين كفروا كمثل الذئبة ينعق بما لا يسمع الا دعاءهم ونداءهم**

اذا انقطعت عنه الدنيا **فصل** فان عرض هذه الاعمال من الصدقات ما يبطلها من المن والاذى والرياء فالرياء ينفع اعتقادها سبيلاً
 للشراب والمن والاذى يبطل الثواب الذي كانت سبباً له فنشل صاحبها ويطلان عمله كمثل صفوان وهو الحجة الملس عليه ثوابها به
 وابل وهو المظهر الشديدين فنزكه صلباً الا شئ عليه وتامل اجزاء هذا النمل البليغ والظبا قتها على اجزاء المثل به تعرف عظيمة القرآن
 وجلالاته فان الحجة مفايلة قلب هذا المرأى والمات والمؤدى فقلبه في فسق عن الايمان والاخلاص بمنزلة الحجة والعمل الذي عمل
 الغير الله بمنزلة القرب الذي على ذلك الحجة ففسوة ما تحتته وصلابته تمنعه من الثبات والثبات عند نزول الوابل فليس له مادة متصلة
 بالزمن تتبل الماء وتنبث الكلاله وكذلك قلب المرأى ليس له ثبات عند وابل الا مروالهي والفضيلة والقدر فاذا نزل عليه وابل الموج
 انكشف عنه ذلك التراب اليسير الذي كان عليه فبرز ما تحتته حجر اصله الانبات فيه وهذا مثل ضرب الله سبحانه لعمل المرأى و
 نفقته لا يقدر يوم القيمة على قواب شئ منه اخرج ما كان اليه وبالله التوفيق **فصل** ومنها قوله تعالى ان الذين كفروا
 لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئاً واولئك اصحاب النار هم فيها خالدون مثل ما ينفقون في هذه الحكيمة الدنيا كمثل
 ربح فيها اصابته حرق قوم ظلموا انفسهم فاهلكته وما ظلمهم الله ولكن انفسهم يظلمون هذا مثل ضرب الله تعالى لمن انفق ماله
 في غير طاعته ورضيانه شبيه سبحانه ما ينفق هؤلاء من اموالهم في المكارم والمفاخر وكسب الثناء وحسن الذكر لا ينفقون به وجهه الله
 وما ينفقونه ليصلوا واعز سبيل الله واتمام رساله بالزرع الذي زرعه صاحب بهج نفعه وخيره فاصابته بهج شديرة البروج الحرق
 بردها ما يمر عليه من الزرع والثمار فاهلكت ذلك الزرع وابيسته واختلف في الصبر فقيل لهو الشديد وقيل النار قاله ابن عباس
 قال ابن الانباري واثنا وصفت النار يا ماهر لتصيرتها عند الانتهاب وقيل الصبر الصوت الذي يصعب السمع من شره هيبها والا فوال
 الثلاثة متلازمة فمن شره عرق يسهل الحرق كما تحرق النار وفيه صق شديد وفي قوله اصابته حرق قوم ظلموا انفسهم تنبيه
 على ان سبب اصابتهما حرقهم هو ظلمهم فهو الله فسلط عليهم ايحرام المذكرة حتى اهلكت نفعهم وابيسته فظلمهم هو الذي اهلكت
 اعمالهم ونفقاتهم واتلفتها **فصل** ومنها قوله تعالى ضرب الله مثلاً رجلاً فيه شركاء متشاكسون ورجلاً سليماً رجلان
 مثلاً الحق لله بل اكثرهم لا يعلمون هذا مثل ضرب الله سبحانه للمشرك والموحد فالمشرك بمنزلة عبد يملكه جماعة متنازعون مختلفون
 متشاكسون والرجل المستنكس الضيق الخلق فالمشرك لما كان يعبد الهة شتى شبه بعبد يملكه جماعة متنافسون في خدامته لا
 يمكنه ان يلبس رضاهم اجمعين والموحد لما كان يعبد الله وحده فمثله كمثل عبد لرجل واحد قد سلم له وعلوم مقاصده وعرف الطريق
 الى رضاه فحق راحته من تشاخر الخلق فيه بل هو سالو لما لك من غير صارز فيه مع رافة مالك به ورحمته له وشفقته عليه واصحابه
 اليه وقوليته لمصالحه فهل يستحق هذا العبدان وهذا من ابلغ الامثال فان الخالص لما لك واحد متفق من معرفته واحسانه
 والتفاته اليه وقيامه بمصالحه مالا يستحق صاحب الشركاء المتشاكسين الحمد لله بل اكثرهم لا يعلمون **فصل** ومنها قوله
 تعالى ضرب الله مثلاً للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبيادنا صالحين فخانتاهما فلم يغنيا عنهما
 من الله شيئاً وقيل ادخلا النار مع الداخلين وضرب الله مثلاً للذين امنوا امرأة فرعون اذ قالت رب ابن لي عندك بيتاً في
 الجنة وبخني من فرعون وعمله وبخني من القوم الظالمين ومريم ابنت عمران التي احصنت فرجها فنفخنا فيه من روحنا وصدقت بكلمات
 ربها واكتبناها من القانتين فاشتملت هذه الايات على ثلاثة امثال مثل الكفار ومثالي المؤمنين فتنضم من مثل الكفار ان
 الكافر يبقا قلب على كفره وعدا وتدينه ورسوله واوليائه ولا ينفعه مع كفره ما كان بينه وبين المؤمنين من حجة نسب ووصلة
 صهر وسبب من اسباب الاتصال فان الانساب كلها تنقطع يوم القيامة الا ما كان منها متصلاً بالله وحده على ايدي رساله
 فلو نفعت وصلة القربة والمصاهرة والنكاح مع عدم الايمان لنفعت الوصلة التي كانت بين نوح ولوط وامرأتهم فاما لم يغنيا

عنهم من الله شيئا وقيل لها ادخلا النار مع الداخلين فقصت الآية حينئذ طمع من ركب معصية الله وخالف امره ورجا ان ينفعه
صالح عبده من قريب او اجنبى ولو كان بينهما في الدنيا اشد الاتصال فلا اتصال فوق اتصال البتة والابوة والزوجية ولم يغن نوح
عن انه ولا ابراهيم عن ابيه ولا نوح ووطعن امرأتهما من الله شيئا قال الله تعالى ان تنفعكم ارحامكم ولا اولاكم يوم القيمة ينصل
بينكم وقال تعالى يوم لا تملك نفس لنفس شيئا وقالوا قويا لا يجزى نفس عن نفس شيئا وقالوا قويا لا يجزى والد عن
ولده ولا مولود هو جاز عن ولده شيئا ان وعد الله حق وهذا كله تكذيب لاطمأن المشركين الباطلة ان من تخلوا بامن دون الله من
قراية او صهر او كاح او حبة تنفعهم يوم القيمة او يجيرهم من عذاب الله ويشفع لهم عند الله وحذ الضل ضلال بنى اده وشركهم وهو
الذى لا يغفر الله وهو الذى بعت الله جميع رساله وانزل جميع كتبه بالباطاله وعجايبه امله ومعاد اتم **فصل** واما المثلان اللذان
للمؤمنين فاحدهما امرأة فرعون ووجه المثل ان القبال للمؤمن بالكافر لا يضره شيئا اذا افارق في كفره وعمله فمعصية الغير لا تقصر
للمطيع شيئا في الآخرة وان تضربها في الدنيا بسبب العقوبة التى تحل باهل الارض اذا اضاعوا امر الله فتأتى عاصية فلم يضر امرأة فرعون
اتصالها به وهو من الكفر الكافرين ولم ينفع امرأة نوح ووط اتصالهما بهما وهما رسول الله لثالث المؤمنين مريم التى تزوج
لها لامن من ولا كافر فذكر ثلاثة اصناف النساء للمرأة الكافرة التى لها وصلة بالرجل الصالح والمرأة الصالحة التى لها وصلة بالرجل
الكافر والمرأة الغزى التى لا وصلة بينهما وبين احد فالاولى لا تنفعها وصلتها وسببها والثانية لا تنفعها وصلتها وسببها والثالثة لا يضرها
عدم الوصلة شيئا ترى في هذه الامثال من الاسرار للدين ما ياسب سيات السورة فانها سيق في ذكر اذواج النبي صلى الله عليه واله وسلم
والتحذير من نظائره عليه وانهم ان لم يطفن الله ورسوله ويردن الدار الآخرة ينفعهم انصاخن برسول الله صلى الله عليه واله وسلم
كما لو ينفع امرأة نوح ووط اتصالهما بهما وهذا الناصر في هذه السورة مثل اتصال النكاح دون القرابة قال يحيى بن سلام ضرب الله المثل
الاول بجنه عائشة وحصة ثم ضرب لها المثل الثاني بجرهم على التمسك بالطاعة وفى ضرب المثل للمؤمنين بمرهم ايضا اعتبار اخر
وهو انهم لم يضرها عند الله شيئا فذات اعداء الله اليه وحوا ونسبتهم اياها وابنائها الى ما بها من الله عنه كونها الصديقة الكبرى المصطفاة على
سائر العالمين فلا يضر الرجل الصالح قذف الفجار والفساق فيه وفي هذا تسلية لعائشة ام المؤمنين ان كانت السورة نزلت بعد قصة الاولاد
وتوطين نفسها علم ما قال فيها الكاذبون ان كانت قبلها كما في ذكر التمثيل بامرأة نوح ووط خزي لها ولحفصة ما اعتمداه في حق النبي صلى
الله عليه واله وسلم فتقصت هذه الامثال التحذير من التعريف والتعرض لمن على الطاعة والتجيد والتسليية وتوطين النفس لمن
اودى منمنه فكذب عليه واسرار التنزيل فوق هذا واجل منه ولا سيما اسرار الامثال التى لا يعقلها الا العالمون **قالوا** اهنذا بعض اشتمل
عليه القرآن من التمثيل والقياس والحجج والفرق واعتبار العلل والمعانى وارتباطها باحكامها تأثيرا واستدلالا **قالوا** وقد ضرب الله سبحانه
الامثال وصرفها قدرها وشرها ويقله وصانها ما ودل عبادة على الاعتبار بذكر لك وعيوبهم من الشئ الى نظيره واستدل لهم بالنظير على النظر
بل هذا الصل عبارة الرواى التى هي جزء من اجزاء النبوة ونوع من انواع الوحي فانها مبعية على القياس والتمثيل واعتبار المعقول بالهوس
الاستدلال ان الثياب في التأويل كالقميص تدل على الدين فما كان فيها من طول او قصر او نظافة او دنس فهو في الدين كما اود النبي صلى الله
عليه واله وسلم القميص بالدين والعلم والقدرة المشتركة بينهما ان كلامهما ليس بمتصاحبه ويجله بين الناس فالقميص يستقر به العلم
والدين ليستروا وصره وقبلة وحمله بين الناس **ومن** هذا تاويل الدين بالقطرة لما في كل منها من التغذية الموجبة للحياة وكما النشأة
وان الطفل اذا اخلا وطره لم يعدل عن اللبن فهو مفسود على اشارة على ما سواه **وكذلك** فطرة الاسلام التى فطر الله عليها
الناس **ومن** هذا تاويل البقر باهل الدين والخير الذى بهم عامرة الارض كما ان البقر كذلك مع علم شربهم كذا خبوا واصابة الارض
واهلها اليها ولحن المارئى النبي صلى الله عليه واله وسلم بقرا تهم كان ذلك خيرا في احبابهم **ومن** ذلك تاويل الزرع والحرق بالعمل

ج

له السورة نزلت بعد الآية مدية وفى طوية وفى صحيفه الخاء من رواية ابن عباس عن ابن عباس عن عائشة عن النبي صلى الله عليه واله وسلم

لان العامل في الارض والخبير والشو لا بد ان يجزوه له ما بذره كما يجزوه للبذر زرع ما بذره فالذي يزرع في الارض ولا يعمل في البلدان ويوم القيمة يوم طلوع
 الزرع وحصاده **ومن** ذلك تاويل الحشيش المقطوع للثمنان بالثمنان فبين ما ان المنافق لا روح فيه ولا ظل ولا ثمر فهو بمنزلة الحشيش
 الذي هو كذا لك وهذا شبه تعالى المنافقين بالحشيش السندرة لانهم اجسام خالية عن الايمان والخير وفي كونها مسندة نكتة اخرى وهي ان
 الحشيش اذا انتقم به جعل في سقف اوصد او غيرهما من مظان الانفاق وما دام متروكا فارغا غير منتقم به جعل مسند لبعضه الى بعض فشب
 المنافقين بالحشيش في الحالة التي لا ينتقم فيها بها **ومن** ذلك تاويل الماد بالفتنة والافساد وكل منها يضر بما يمر عليه ويتصل به ففقد حرق
 الاثاث والمتاع والادنان وهذه حرق القلوب والاديان والايمان **ومن** ذلك تاويل النجوم بالعلم والاشراف حصول هداية اهل الارض بك
 منها ولا ارتفاع الاشراف بين الناس كارتفاع النجوم **ومن** ذلك تاويل الغيث بالرحمة والعلم والقرآن والحكمة وصح كل حال الناس **ومن**
 ذلك خروج الدم في التاويل يدل على خروج اللال والتدبر المشترك ان قوام البدن بكل واحد منهما **ومن** ذلك الحديث في التاويل يدل
 على الحديث في الدين فالحديث الاصفه زنب صغير والا كبر ذنب كبير **ومن** ذلك ان اليهودية والنصرانية في التاويل بدعة في الدين
 فاليهودية تدل على فساده المقصد والاتباع غير الحق والنصرانية تدل على ضلالة العلم والمجمل والفضال **ومن** ذلك الحديث في التاويل و
 انواع السلام يدل على القوة والنصر بحسب جوهر ذلك السلام وصحته **ومن** ذلك الراحة الطبية تدل على اللثاء الحسن وطيب القول
 العمل والراحة المحيطة بالعكس والميزان يدل على العدل والجراد يدل على الجحش والعاكس والعراغة الذي يهوى بعضهم في بعض و
 النحل يدل على من ياكل طيبا ويعمل صالحا والديك رجل على الهمة بعيد الصبب والحية عدو اوصاحب بدعة هلاك بسمة والحشرات
 اوصاد الناس والحلاد رجل اعنى يتكلف الناس بالسؤال والذئب رجل غشوم ظلم غادر فاجر والعقاب رجل غادر محتمل مكارم ارفع عن الحق
 والكلب عدو وضعيف كثير الضحك والشر في كلامه وسبابه او رجل مبتدع متبع هواه مؤثر له على دينه والسود العبد والحمار الذي يطبق على
 اهل الدار والفارة امرأة سوء فاسقة فاجرة والاسد رجل قاهر مسلط والكبش الرجل المنيع المتبوع **ومن** كليات التعيين كل
 مكان وعاء الماء فهو دال على الاثاث وكل مكان وعاء للمال كالصندوق والكيس والحجر فهو دال على القلب وكل مدخل بعضه في بعض و
 فمات به ونحوه لطيف الدال على الاشتراك والتعاون والتمسك وكل سقوط وخروج من علو الى سفلى فمؤمر وكل صعود وارتفاع فمخروج الى الهبوط
 العادة وكان من يلبس به وكل ما احرقته النار فحاشية وليس يبرح صلاته ولا حياته وكذلك ما انكسر من الاوعية التي لا تنشب مثلها وكل
 ما خطف وسرق من حيث لا يرعى طفله ولا سارق فانه ضالقة لا يبرح رجاها عرف خاطفها وسارقها وما كان اولم يغيب عن عين صاحبها فانه يبرح
 عوده وكل زيادة محسوسة في الجسم والقامة واللسان والذكر والحية واليد والرجل فزيادة خير وكل زيادة هي اوزة الحديد في ذلك فزينة
 وشر وفضيحة وكل ما راقى من اللباس في غير موضعه للتخض به فمذكورة كالعامة في الرجل والخف في الرأس والعقد في الساق وكل من استشف
 او استخلف او امر او استوفى او خطب من لا يليق به ذلك نال بهلا من الدنيا وشر وفضيحة وشهوة قبيحة وكل مكان مكرها من
 الملابس فخالقه اهون على لابسها من جديده والجوز مال مكوز فان تقطعت كان قبيحا وشر ومن صار له ريش او جناح صار له مال فان
 طار سافر وخروج المريض من داره شاكنا يدل على موت وموتكم يدل على حياته والخروج من الابواب الضيقة تدل على النجاة والسلامة
 من شره وفيه وعلى قوته ولا سيما ان كان الخروج الى قضاء وسعة فهو خير محض والسفر والقتال من مكان الى مكان انتقال من حال الى
 حال بحسب حال المكانين ومن عاد في المنام الى حال كان فيها في اليقظة عاد اليه ما فارقه من خير او شر وموت الرجل مراد على
 تقبته ورجوعه الى الله لان الموت رجوع الى الله قال تعالى ثم رددوا الى الله مولاهم الحق والمرهون ماسون بدين او بحق عليه الله او بصيغة
 ووداع المريض اهله او توديعهم له دال على موته **وبالجملة** فدا تقدم من امثال القرآن كلها اصول وقواعد لعلوم التعبير لمن احسن
 الاستدلال بها وكذلك من فهم القرآن فانه يعبر به الرويا احسن تعبير واصول التعبير الضمنية انما اخذت من مشكاة القرآن فالسنية

كتاب الله فان لم تعلم كل كتاب الله فاقض بما استبان لك من قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وان لم تعلم قضاه
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاقض بما استبان لك من ائمة المهتدين فان لم تعلم كل ما قضت به ائمة المهتدين فاجتهد
رايت واستشرا أهل العلم والعلماء **وقال جتهاد** ابن مسعود في للوضوء وقال اقول فيها رأي ووقف الله للصواب **وقال**
سفيان بن عبد الرحمن الاصبهاني عن عكرمة قال رسلنا بن عباس الى دين بن ثابت اسأله عن زعيم وابوين فضل المزوج النصف الم
ثلاث ما بقى والاب بقية المال فقال جتهد في كتاب الله واتق به رأيك قال اقول له رأيي ولا افضل أمك عذاب **وقال** يس على زياد
كرم الله وجهه وزيد بن ثابت في المكاتب وقايسه في الجرد والاخرى وقاس ابن عباس الاضراس بكاه صابع وقال عقلها سواء اعتبروا
بها **قال** المزني الفقهاء من عصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى يومنا وهذا جرحا استعملوا المقاييس في الفقه في جميع الاحكام
في امر ونهيهما قال واجمعوا بان نظير الحق ونظير الباطل باطل فلا يجزى لاحد انكار القياس لانه التشبيه بالامور والتمثيل عليها
قال ابو عمر بعد حكاية ذلك عنه ومن القياس للجمع عليه صيد ما عند المكلب من الجوارح قياسا على الكلاب بقوله وما علمتم من
الجوارح مكلبين وقال عز وجل والذين يرمون المحصنات فدخل في ذلك المحصنون قياسا وكذلك قوله في الامانة فاذا احسن فان
الذين يفتكحون فليعلم من نصف ما على المحصنات من العذاب فدخل في ذلك العبد قياسا عند الجمهوري الا من شذ من لا يكاد يعبه
قوله خلافا وقال في جزاء الصيد المقتول في الاحرام ومن قتله منكم متعمدا فدخل فيه قتل الخطايا قياسا عند الجمهوري الا من شذ وقال
الذين امنوا اذا نكحتهم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فداكنه عليهن من عدة نقد وفيما فدخل في ذلك الكتابيات
وقال في الشهادة في المداينات فان لم يكن ارجلين فجل وامرأتان من ترضى من الشهادة فدخل في معنى اذا ائتم بدین الى اصل
صحت قياسا للموارد والوراثم والنصوب وسائر الاموال واجمعوا على توريث البننتين الثلثين قياسا على الاختين وقال عن من اعسر
بما بقي عليه من الربا وان كان ذو عسرة فخره الى مسيرته فدخل في ذلك كل معسر بدین حلال وثبت ذلك قياسا ومن هذا الباب قول
الزكرفي ميرات الاثني منفردا وانما ورد النص في اجتماعها بقوله يوصيكم الله في اولادكم للزكرفي مثل حظ الانثيين وقال وان كانوا
اخره رجلا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين ومن هذا الباب ايضا قياس الظاهر بالبنات على الظاهر بالامور وقياس الرقبة في الظاهر
الرقبة في القتل بشرط الايمان وقياس شرهم الاختين وسائر القربات من الامانة على الحرام في الجهم في التبري قال وهل الوتة قصيبته
الطال به الكتاب **قلت** بعض هذه المسائل فيها نزاع وبعضها لا يعرف فيها نزاع بين السلف وقد راجع بعض نفاة القياس ادخال هذه المسائل
الجهم عليها في العوالم اللفظية فادخل قذف الرجل في قذف المحصنات وجعل المحصنات صفة للفروج كاللستاء وادخل صيد الجوارح
كلها في قوله وما علمتم من الجوارح وقول مكلبين وان كان من لفظ الكلب فنعناه معربا لها على الصيد قاله جاهد والحسن وهو خرافة
عن ابن عباس وقال ابو سليمان اللادشقي مكلبين معناه معلمين وانما قيل لهم مكلبين لان الغالب من صيدهم انما يكون بالكلاب
وهؤلاء وان امكنهم ذلك في بعض المسائل كما جزموا بتبريم اجزاء الخنزير لادخله في قوله فانه رجس واعاد الضمير الى المضاعف لانه لا
يمكنهم ذلك في كثير من المواضع وهو يضطرون فيها ولا بد الى القياس او القول بما لم يقل به غيرهم من تقديمهم فلا يعلم احد من ائمة
الفتوى يقول في قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد سئل عن فارة وقعت في بين القري وما حولها وكلوا ان ذلك مختص بالسور
ودون سائر الادهان والمناغات هذا مما يقطع بان الصحابة والتابعين وائمة الفتوى لا يعرفون فيه بين العمن والزيت والشيرج والذئب
كما لا يعرف بين الفأر والهرق في ذلك وكذلك في النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الربط بالتمر لا يفرق عالم يفهم عن الله ورسوله
بين ذلك وبين بيع العنب بالزبيب **ومنه** ان الله سبحانه قال في المطلقة ثلاثا فان طلقها فلا تقل له من بعد حتى تنكح زوجا
غيره فان طلقها فلا جناح عليهما ان يتراجعا ظنا ان يقيما حل ودالله اي ان طلقها الثانية فلا جناح عليهما وعلى الزوج الاول ان يتراجعا

عن

ج ١٢

في باب القتل

عليه وآله وسلم ان العبد لا يجتمع بين النسوة فورا اثنتين وروى جابر بن زيد عن عمر بن دينار عن عمرو بن اوس ان عمر قال لو استطيع ان
اجعل عرة الامة حيضة ونصف الفعلت فقال جل يا امير المؤمنين فاجعلها شهرا ونصفا فسكت وقال عبد الله بن حبة عن عمر
عدة الامة اذا لم يحض شهرين كعدتها اذا اطلقت حيضتين وروى ابن عيينة عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سليمان
ابن يسار عن عبد الله بن عتبة عن عمر بن الخطاب عن ابي بن عبيد عن ابي بن عبيد عن ابي بن عبيد عن ابي بن عبيد عن ابي بن عبيد
ونصفها وقال على عرة الامة حيضتان فان لم تكن تحيض فشهرا ونصف والمقصود ان الصحابة رضى الله عنهم نصفوا ذلك قياسا
على منصف الله سبحانه المحرر على الامة ومن ذلك ان الصحابة قد مو الصدوق في الخلافة وقالوا رضي رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم ليدنا فلا نرضاه لدينا فاقاسوا الامامة الكلب على امامة الصلوة وكذلك اتفقوا على كتابة المصحف وجمع
القرآن فيه وكذلك اتفقوا على جمع الناس على مصحف واحد وترتيب واحد وحرف واحد وكذلك منع عمر عن بيع اقمعة
الاولاد برأيهما وكذلك نسو به الصديق بين الناس في الطاء برأيه وتقضيل عمر برأيه وكذلك اتفق عمر بن الخطاب
القذف برأيه واقام الصحابة وكذلك توريث عثمان بن عفان رضى الله عنه المتواتر في مرض النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قول ابن عباس في حق النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الطعام قبل قبضه قال حسب كل شئ بمثلنا الطعام وكذلك عمر بن زيد
ما ورثا الا ثلث ما بقى في مشكلة زوج وابوين وامرأة وابوين فاقاسوا جود الزوج على اذ لم يكن زوج فانه حينئذ يكون للاب ضعف ما
للأمه فقد كان الباقي بعد الزوج والزوجة كل المال وهذا من احسن القياس فلن قاعدة الفرض ان الذكر والاُنثى اذا اجتمعا وكانا في درجة
واحدة فاما ان يأخذ الذكر ضعف ما فاقن الاُنثى كالأولاد وبني الاب وامان تساويه كولد الأم وامان الاُنثى تأخذ ضعف ما يأخذ
الذكر مع مساواته لو كان في درجته فلا عهد به في الشريعة فيمن امن احسن الفهم عن الله ورسوله وكذلك اخذ الصحابة في الفرض
وادخل المقتص على جميع ذوى الفروض قياسا على ادخال المقتص على الغرماء اذ اضاقت مال المفلس عن توفيقهم وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الله وسلم للغرماء خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك وخذوا من العدل على ان تقتضيه بعض المستحقين بالجرم ان توفيقه بعضهم
ياخذ نصيبه فليس من العدل وقال عبد الرزاق انما عمر عن ايوب السخيتي عن عكرمة ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه شاور الناس
في حد الخمر وقال ان الناس قد شرابوها واجترأوا عليها فقال له على كرم الله وجهه ان السكران اذا سكره واذا هلك افرى فاجعل حد
الفرية فجعله عمر حد الفرية ثمانين ورواه مالك عن ثور بن زيد الا يلى ان عمر شاور الناس وراه وكيع ثمانين ابي خالد عن الشعبي قال استشار
عمر فنكر ولم يفرع دعى عبد القياس بل وافقه عليه الصحابة قال الزهري اخبرني حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن مرة الصيلة قال بعث
خالد بن الوليد الى عمر فأتته وعنده صلح وطولة والزبير وعبد الرحمن بن عوف متكون في البصر فقلت ان خالد بن الوليد يقرأ
عليك السلام ويقول لك ان الناس انبسطوا في الخمر وشاقوا والعقوبة فما ترى فقال عمر هم هو لا عندك قال فقال على اراه اذا سكر
هذى واذا هذى افرى وعلى للمفارى ثمانون فاجتمعوا على ذلك فقال عمر بلغ صاحبك ما قالوا فاضرب خالد ثمانين وضرب عمر
ثمانين قال وكان عمر اذ اتى بالرجل الملتهمك في الشارب ضربه ثمانين واذا اتى بالرجل الذي كان منه الى له الضعيف ضربه اربعين
وجعل ذلك عثمان اربعين وثمانين وهذه مراسيل ومسنكات من وجوه متعددة يثق ببعضها بعضا وشهرتها تغني عن اسنادها
وقال عبد الرزاق ثمانين الشارب عن عيسى بن عيسى عن عيسى بن عيسى عن عيسى بن عيسى عن عيسى بن عيسى عن عيسى بن عيسى
ان الجرد اولى من الخمر وذكر الحديث وفيه فقال عمر بن زيد بن ثابت فاضرب له مثلاً بشجرة خرجت ولها اعتصان قال فذكر شيئا لا اعتصان
فجعله الثلث قال الثور وبغنى اند قال يا امير المؤمنين شجرة نبئت فانشب منها غصن فانشب من الغصن غصنان فما جعل
انصن الاول اولى من الغصن الثاني وقد خرب الغصنان من الغصن الاول قال ثم سأل عينا فاضرب له مثلاً واديا سال فيه سيل فجعله

ج

له كذا في الامم وفي الخبرين المذكورين عليه السلام بالسكون في الخبرين المذكورين

اخافيا بين وبين سنة فاعطاه السدس وبلغني ان عليا كرم الله وجهه حين سألته عمر جعله سنبلا قال فان الشعب منه شعبة ثم انشعبت شعبتا
 فقال ارايت لوان هذه الشعبة العوسطى تبس اما كان ترجع الى الشعبتين جميعا قال الشعبى فكان يزيد يجعله اخا حتى يبلغ ثلاثه ثم ثالثهم فان
 زاد واعلى ذلك اعطاه الثلث وكان صلى يجعله احكاما بينه وبين نسبه وهو سادسهم ويعطيه السدس فان زادوا على ستة اعطاه السدس
 وصار ما بقي بينهم وقال القاضي اسمعيل بن اسحق ثنا اسمعيل بن ابي اويس حدثني عبد الرحمن بن ابي الزناد عن ابيه اخبرني خاتمة بن
 يزيد بن ثابت عن ابيه ان عمر بن الخطاب لما استشار في ميراث الجند والاخوة قال زيد وكان رأي يوشين ان الاخوة احق بميراث اخيم
 من الجند وعمر بن الخطاب يري يوشين ان الجند اهل ميراث ابن ابنه من اخوة فتجاوزت انا عمر حجة وشدة فذكرت فضررت له في ذلك مثالا فقلت
 لوان شجرة تشعب من اصلها غصن ثم تشعب في ذلك الغصن فخطان ذلك الغصن يجرم الخططين دون الاصل ويدينهما الا ترى يا امير المؤمنين
 ان احد الخططين اقرب الى اخيه منه الى الاصل قال زيد فانا اعدله واضرب له هذه الامثال وهو يأبى الا ان الجند اولى من الاخوة ويقول
 والله لو انا في قضيتهم لبعضهم لقضيت به الجند كله ولكن لعلى لا اخيب منهم احدا ولعلهم ان يكونوا كلهم ذوى حق وضرب على ابن
 عباس لعمر يوشين مثالا معناه لوان سبلا سال فخلع منه خيل ثم خيل من ذلك الخيل شعبتان ورأى الصديق اولى من هذا الرأي واصح في
 القياس لعشرة اوجه ليس هذا موضع ذكرها والجواب عن هذه الامثلة اذ المقصود ان الصحابة رضوا الله عنهم كانوا يستعملون القياس في
 الاحكام وبعدهم فوجها بالامثال والاشباه والنظائر ولا يلتفت الى من يقدر في كل سيد من هذه الاسانيد واثر من هذه الآثار فنه في تعدد
 واختلاف وجوهها وطرفها جارية عنرى التواتر المعتمد الذي لا شك فيه وان لم يثبت كل فرع فرع من الاخبار به وقال عبد الرزاق ثنا
 ابن جرير قال اخبرنا عمر قال اخبرني جني بن يعلى بن امية انه سمع ابا يعلى يقول وذكر فضة الذي قتلته امرأة ابنته وحكيما ان عمر بن
 الخطاب رضى الله عنه كتب الى ان اقتلها فلما اشتراك فيه اهل صنعاء كلهم لقتلتهم قال ابن جرير فاجاب عبد الكريم وابو بكر الاجبي
 ان عمر كان يشك فيها حتى قال له علي يا امير المؤمنين ارايت لو ان نفر الشتر كما في سرقة خمر فافخذ هذا عضوا وهذا عضوا اكدت
 قال نعم قال وذلك حين استخرج له الرأي وقال عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحارث عن بكير بن الاشتر عن حدث عن ابن عباس قال
 على الى الحوزية لا كلهم فلما قالوا لا احكم الا الله قلت اجل صدقتم لا احكم الا الله وان الله قد حكم في رجل وامرأته وحكم في قتل الصيد
 فالحكم في رجل وامرأته والصيد افضل ام الحكم في الامة يرجع بها يحق دماؤها ويليم شعبتها وقال عبد الله بن المبارك ثنا عكرمة بن عمار
 ثنا سأك الحنفي قال سمعت ابن عباس يقول قال علي لا تقا تلوهم حتى يخرجوا فانهم سيخرجون قال قلت يا امير المؤمنين ابرد بالصلوة
 فاني اريد ان ادخل عليهم فاسمع من كلامهم واكلهم فقال علي اخشى عليك منهم قال وكنت رجلا احسن الخلق لا اوفى احدا قال فليست
 احسن ما يكون من اليمينية وترجلت ثم دخلت عليهم وهم قائلون فقالوا لى ما هذا اللباس فتلوت عليهم القرآن فلمن حره زينة الله
 التي اخرج لعباده والطيبات من الزرق ولقد رايت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يلبس احسن ما يكون من اليمينية فقالوا لا باس
 فما جاء بك فقلت اتيتكم من عند صاحبكم وهو ابن عم رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وحبيبه واصحاب رسول الله صلى الله عليه واله
 وسلم اعلموا بالوحى منكم وعليهم نزل القرآن ابلغكم عنهم وبلغهم عنكم فذا الذي نقسمه فقال بعضهم ان قريشا قوم خصوني قال الله عز
 وجل بل هم قوم خصمون فقال بعضهم كلني فالتفتي الى رجلان منهم او ثلاثة فقالوا ان شئت تكلمت وان شئت تكلمنا فقلت بل تكلموا
 فقالوا ثلاث فتمنا من عليه جعل الحكم الى الرجال وقال الله ان الحكم الا لله فقلت قد جعل الله الحكم من امره الى الرجال في ربه ودرهم
 الزهوب وفي المرأة وزوجها فابتعوا حكما من اهلهم وحكما من اهلها فخرجت من هذه قالوا نعم قالوا واخرى محي نفسه ان يكون امير المؤمنين
 فان لم يكن امير المؤمنين فامير الكافرين هو فقلت لهم ارايت ان قرأت من كتاب الله عليكم وجئتكم به من سنة رسول الله
 الله عليه واله وسلم اترجبون قالوا نعم قلت قد سمعتموا وادارة قد بلغكم ان لما كان يوم الحلبية جاء سميل بن عمرو الى رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعلي أكتب هذا امامكم عليه محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وآله وآله
فقال يا رسول الله لم نقا تلك فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجمع يا علي الغنيمت من هذه قالوا نعم قال واما فكم
قتل ولم يسب ولم يغنم فاستسبوا لكم وسحبوا منكم ما استحبوا من غيرها فان قلتم نعم فقد كفرتم بكتاب الله وخبرتم عن الاسلام
فانتم دين ضلالتين وكلما جئتم بشئ من ذلك اقل الغنيمات منها فيقولون نعم قال فخرج منهم الشان وبقي ستة الاخ وله طرقت
ابن عباس قياسه المدكور من احسن القياس واوضحه وقد انكر ابن عباس على زيد بن ثابت مخالفته للقياس في مسألة الجدر والاخرة
فقال لا يتفق الله زيد يجعل ابن الابن ابنا ولا يجعل اب الاب اباً وهذا المحض القياس كما خص الصديق اما الامر بالميراث دون الام
قال له بعض الاضرار لقد ورثت امراة من ميت لو كانت هي الميتة لم ترثها وتركت امرأة لو كانت هي الميتة ورثت جميع ما تركت فترك
بينهما وقال عبد الرزاق اخبرنا ابن عبيدة عن يحيى بن سعيد عن القسم بن محمد قال جاء جده تان الى ابي بكر فاعطى الميراث اما الام
دون اما الاب فقال له رجل من الاضرار من بني حارثة يقال له عبد الرحمن بن سميل يا خليفة رسول الله قد اعطيت الميراث التي لو
لم ترثها فجعل الميراث بينهما ولما شهد ابو بكر واحبا على المخير بن شعبة بالحد ولم يكملوا النصاب حدهم عرفيا سألوا القاذف ولو
يكفي اذن قبل شهود او قال عثمان لعمران نعيم رايت فراك اشد وان نعيم راى من قبلك فلنعم ذوالرأى كان وقال علي اجمع رأى
راى عمر في بيع امهات الاكادان لا يعن ثم رايت بيعهن فقال له قاضي عبيدة السلمي يا امير المؤمنين رايتك مع رأي عمر في الجماعة
احب اليك من رأيك وحدك في الفرقة ولما ارسل عمر الى المرأة فاسقطت جنبها استشار الصحابة فقال لعبد الرحمن بن حنبل وعثمان
انما انت مؤدب ولا شئ عليك وقال له علي اما لداخ فارجو ان يكون كخطوطك عنك وادى عليك الدرية فقا له عثمان وعبد الرحمن
على مؤدب امرأته وعلامه وولده وقاسه على قاتل الخطأ فاتبه عمر قياس علي ولما احتضر الصديق رضي الله عنه اوصى بالخلافة
الى عمر رضي الله عنه وقاس لا يته من بعده اذ هو صاحب الحل والعقد على ولاية المسلمين له اذ كانوا هم اهل الحق والعقد وهذا من
احسن القياس قال علي كرم الله وجهه سألني امير المؤمنين عمر عن الخيار فقلت ان اختارت زوجا فهي واحدة وهو احق بها واذا اختارت
نفسها فهي واحدة بائنة فقال ليس كذلك ان اختارت نفسها فهي واحدة وهي احق بها وان اختارت زوجا فلا شئ فاتبته
على ذلك فلما حلصل الامر اتي وعلمت اني اسأل عن الفروج عدت الى ما كنت ارى فقال له اذا كان الامر جامعا عليه امير المؤمنين وان
رايتك احب اليك من امر الفروج ففعلت وقال اما انه قد ارسل الى زيد بن ثابت وخلفه وآياه وقال ان اختارت زوجا فهي واحدة
وزوجها احق بها وان اختارت نفسها فهي ثلاث وهذا راى منهم كلهم رضي الله عنهم ورأى عمر رضي الله عنه اقوى واجم وقال عمر
لعلني قد رايت في الجدر رأيا فاتبته فقال علي رضي الله عنه ان نعيم رايتك فراك رشيد وان نعيم راى من قبلك فنعم ذوالرأى كان
مع زيد بن ثابت في مسائل الجدر والاخرة والمعادة والاكثرية يرض من القرآن او سنة او اجماع الصحح والرأى ومن ذلك اختلاف
في قول الرجل لامراة انت على حرام فقال شيخ الاسلام ورجل الدين وسماه ابو بكر وعمر بن الخطاب ورجل الامامة ورجل القرآن ابن
عباس وقال سيف الله على كرم الله وجهه وزيد هو طلاق ثلاث وقال ابن مسعود طلاق واحدة وهذا من الاجتهاد والرأى **والصحيح**
رضي الله عنهم مثلوا الوفاة بنظرها وشبهوها بماثالا وردوا بعضها الى بعض في احكامها وفتحوا العلم باب الاجتهاد وفتحوا لهم طريقه
وبينوا لهم سبيله وجل يستريب عاقل في ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قال لا يقض الفاضل بين اثنين وهو غضبان انما كان
ذلك لان الغضب يشوش عليه ذهنه ويمنعه من كمال الفهم ويجعل بينه وبين استيفاء النظر ويجمع عليه طريق العلم والفضا
فمن قصر النبي على الغضب وحده دون الهم المزيج والخوف المقلق والجور والظلم الشديدين وشغل القلب بالمنافع من الفهم فقد قل
فقيهه وفهمه والتعويل في الحكم على قصد المتكلم والفاظ لم يقصد لنفسها وانما هي مقصودة للمعاني المتوصل بها الى معرفة

ثبت

منها

ج

واتا

مراد للتكلم و مراده و يظهر من عموم لفظة تارة ومن عموم للمعنى الذى فسر تارة وقد يكون فهمه من المعنى اقرى وقد يكون اللفظ اقوى
وقد يتقاربان كما اذا قل الدليل لغيره لا تسلك هذا الطريق فان فربا من يقطع الطريق اوحى معطشة تشقى فقه علم هو كل سامع ان قصد
اعم من لفظة وان اراد عليه عن كل طريق هذا شأنها فلو جاعله وسلك طريقا اخر عطف به بحسن لوجه ونسب الى مخالفة ومعصية
ولو قال الطبيب للعليل وعنده لحم ضأن لا تأكل الضأن فانه يزيده في مادة المرض لفهم كل عاقل ان لحم الابل والبقر كذلك ولو اكل
منها بعد تحللها والتحاكى في ذلك الى فطر الناس وعقولهم ولو من عليه غيب باحسان فقال والله لا اكلت له لقمة ولا شربت له ماء يريد
خلاصه من صنه عليه ثم قبل منه الدراهم والذهب والنثار والشاة ونحوها لعدوه العقلاء واقفا فيما هو اعظم ما حلت عليه ومركبا
لذرة سنام ولو لاهه عاقل على كلامه لمن لا يليق به ما كلفته من امرأة او صبي فقال والله لا كلمته ثم راه خاليا بيو اكله ويشربه و
يعاشقه واليكلمه لعدوه ومركبا لا تشد ما حلت عليه واعظمه وهذا ما فطر الله عليه عباده ولهذا افهمت الامة من قوله تعالى ان الله
يا كلون اموال اليتامى ظالما جميع وجه الانتفاع من اللبس والركوب والمسكن وغيرها و فهمت من قوله تعالى ولا تقل لهما انى امر الله
جميع افعالى بالقول والفعل وان لم يرد بخصوص اخرى بالنهي عن عمى الاخرى فلو يصح رجل في وجه والديه ونحوهما بالنقل قال
انى لم اقل لهما انى لعدو الناس في غاية الخفاة والحماة والمجمل من مجرد تفرقه بين التافه والمنهى عنه وبين هذا الفعل قبل ان يبلغه
فى غيرة ومنهم هذا امكارة للعقل والفهم والظن فبين عرف مراد للتكلم يدل على من الادلة وجب اتباع مراده والالفاظ لم تقصد
لذاتها وانما هي ادلة يستدل بها على مراد المتكلم فاذا ظهر مراده وضح باى طريق كان عمل بقتضاه سواء كان باشارة او كناية او بآحاد
او دلالة عقلية او قرينة حالية او عادة له مطردة لا يخل بها من مقتضى كماله وكحال سمائه وصفاته وانيت تنم منه ارادة ما هو معلوم
النساذ وتلك ارادة ما هو متيقن مصليحه وانى يستدل على ارادته للنظير باعادة نظيره ومثله ونسبه وعلى كراهة الشئ بكرهه ومثله و
نظيره وشبهه فيقطع العارف به وحكمته وادبها على ان يرد على او يكذب او يحجب هذا ويبغض هذا وانت تجد من له اعتناء
شد يد يمدح رجل واقواله كيف يفهم مراده من تصرفه ومن اهدبه ونحوه عن يان يفتى بكذا ويقول له والله لا يقول بكذا ولا يدع بيب
لما لا يوجد فى كلامه صريحا وجميع اتباع الائمة مع امتهم بهذه المتابعة وهذا السليم اهل الحق والباطل لا يمكن دفعه فاللفظ الخاص قد
ينتقل الى معنى العموم بآرادة والعام قد ينتقل الى الخصوص بالارادة فاذا ادعى الى غدا فقال والله لا اغذى او قيل له ثم فقال والله لا انا
او اشرب هذا الماء فقال والله لا اشرب فلهذا الالفاظ عامة فنقلت الى معنى الخصوص بآرادة المتكلم التى يقطع السامع حين سألها بان لم
يرد النفى العام الى آخر العصر والالفاظ ليست تعجزية والعارف يقول ما اذا ادوا اللفظ يقول ما اذا قال كما كان الذين لا يفقهون اذا خرجوا
من عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقولون ما اذا قال انما وقد انكر الله سبحانه عليهم وعلى امثالهم بقوله فقال هو لاء القوم لا يكادون
يفقهون احدا من لم يفقه كلامه واللفظ احض من الفهم وهو فهم مراد المتكلم من كلامه وهذا قدر زائد على مجز فم وضع اللفظ
فى اللغة وجسمت لغات الناس فى هذا اتقاوت مراتبهم فى الفقه والعلم وقد كان الصحابة يستدلون على اذن الرب تعالى واباحته باقراره
وعدم انكاره عليهم فى زمن الوحى وهذا استدلال على المراد بغير لفظ بل بما عرف من موجب اسمائه وصفاته وان لا يقرر على باطل حتى يبينه
وكذلك استدلال الصديقة الكبرى ام المؤمنين خديجة بما عرفت من حكم الرب تعالى وكحال اسمائه وصفاته ورجسته انه لا يخفى على اهل الله
عليه وآله وسلم فانه يصير الرحم ومجمل الكل ويقرى الضيف ويبين على فوائد الحق وان من كان بهذه المتابعة فان العزيز الرحيم الذى
هو احكم الحاكمين والله العالمين لا يخفى ولا يسلط عليه الشيطان وحده استدلال منها قبل ثبوت النبوة والرسالة بل استدلال على صحتها
وثبوتها فى حق من هذا شأنه فهذا معرفة منها بآرادة الرب تعالى بما يفعله من اسمائه وصفاته وحكمته ورجسته واحسانه ومجازاته الحسنات
واما لا يضيع اجر الحسنين وقد كانت الصحابة اذهم الامم لآراء نبيا واتبعوه وانما كانوا يدينون حول معرفة مراده ومقتضىه ولم يكن احصاء

يظهر له مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يدل عنه الى غيره البتة والعلوم بما لا يتكلم يعرف تأخره من علم لفظه وتأخره
من علم علمته والمحالة على الاول او ختم لا باب الالفاظ وعلى الثاني ادخل لا باب المعاني والفهم والتدبير وقد يعرض لكل من الطرفين
ما يغفل به معرفة مراد المتكلم فيعرض لا باب الالفاظ للتقصير بوجاهة عن معانيها وهضمها تأخره وتضييقها تأخره كما اريد بها تأخره ويعرض لا باب
المعاني فيها نظير ما يعرض لا باب الالفاظ في هذه اربع اقسام هي منشأ غلط الفريقين وعن ذكر بعض الامثلة لذلك ليعتبر به غير
فتقول قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا انما الخمر والميسر والازناب الاثر لا مرجح من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون فلفظ
الخمر فامضى كل مسكر فخرج بعض الاشربة المسكرة عن شمول اسمها لتقصير ايضاً به وهضم لمعناه فما الذي جعل للزنا الخلق عن العرض
من الميسر واخرج الشطرنج عنه مع انهم اظهروا انواع الميسر كما قال غير واحد من السلف انه ميسر وقال على كرم الله وجهه هو ميسر
الجمجم واما تحصيل اللفظ فاما تحصيله فكما حمل لفظ قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن
تراض منكم وقوله في آية البقرة الا ان تكون تجارة حاضرة تدبر فحاشا بينكم مسئلة العينة التي هي ربا جميلة وجعلها من التجارة ولعمري الله
ان الربا الصريح تجارة للمرابي واما حاشا قوله تعالى فلا تغفلوا من بعد حتى تنكح زوجات غيره مسئلة التلليل وجعل التيسر المستعار
للمعنى على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم داخل في اسم الزوج وهذا في التفاضل يقابل الاول في التقصير وطناً كان مع غيره
ما انزل الله على رسوله اصل العلم وقائمة واخيته التي رجم اليها فلا يخرج شيئاً من معاني الالفاظ عنها ولا يدخل فيها ما ليس منها بل يعطى
حاشا وفيهم المراد منها ومن هذا لفظ الايمان والحلف بخرجات طائفة منه الايمان الا القرسمية التي بالزنا صحتها ايها الجاهل شيء اخرجه
وادخلت طائفة فيها التعليل المحض الذي لا يقتضيه حاشا ولا منعاً والا اول نقص من المعنى والثاني تحصيل له نوع معناه ومن ذلك لفظ الربا
ادخلت فيه طائفة ما لا دليل على تناول اسم الربا له كبيع الشجر بالتسليم واللبس بالغنم والزيت بالزيتون وكذا استخراج من رتب وعلمانه
يا صلبه وان خرج عن اسمه ومقصوده وحقيقته هذا لا دليل عليه بوجوب التصير اليه لا من كتاب ولا من سنة ولا اجماع ولا ميزان صحيح واذا
فيه من مسائل مدحجة ما صرنا بعد شيء عن الربا واخرجت طائفة اخرى منه ما هو من الربا الصحيح حقيقة فبعد ان شرعنا بالحيل الربوية التي هي
اعظم مفسدة من الربا الصحيح ومفسدة الربا البحت الذي لا يوقن هل اليه بالسؤال لا اقل بكثير واخرجت منه طائفة بيع الرب وان كان كونه
من الربا اخفى من كون الحيل الربوية منه فان التماثل موجود فيه في الحال فوز المال وصيقه الربا في الحيل الربوية اكمل وانتم من باي القدر الربا
الذي لا حيلة فيه ومن ذلك لفظ البينة فضرربها طائفة فخرجت منه الشاهد واليهين وشهادة العبيد العدل الصادقين الموقوف على القول
الله ورسوله وشهادة النساء منفردات في المواضع التي لا يحضرهن فيه الرجال كالأعراس والحجرات وشهادة الزوج في اللعان اذا حكمت المرأة وادان
للدعين الذم اذا ظهر اللوث وخفى لك ما يمين الحق اعظم من بيان الشاهدين وشهادة القاذف وشهادة الاعمي على ما يتيقنه وشهادة اهل الذم
على الوصية في السفر فلم يكن هناك مسلم وشهادة الحال في تداعي الزوجين متاهم البيت وتلادعي الجوارح والخيالات التماثل وان دخلت فيه
طائفة ما ليس منه كشهادة جهول الحال الذي لا يعرف بعد الله ولا نسق وشهادة شجرة او حجر او معاق القطع وخفى ذلك والصواب ان كل ما
بين الحق فهو بينة ولم يحط الله ولا رسول جاحداً بعد ما تبين بطريق من الطرق اصول حكم الله ورسوله الذي لا يحكم له سواء انتم في علم الحق
ووضوح باي طريق كان وجب تقبضه ونسب وحرم تعظيمه وابطاله وهذا باب يطول استقصاؤه ويكفي المستبصر التنبيه عليه واذا فهم
هذا في جانب اللفظ فهم نظيره في جانب المعنى سواء واحجاب الرأي وثقيا س حملوا معاني النصوص فوق ما حملها الشارع واصحاب الالفاظ
والظواهر فقصر واجمعنا ما عن مرادة فاولئك قالوا اذا وقعت قطرة من دم في البحر فالتقاس ان ينجس فنجسوا بها الماء بالكثر من انهم يتفهم
منه شيء البتة بتلك القطرة وهو لا قالوا اذا بال جرة من بول وصيها في الماء لم يتجسه واذا بال في الماء نفسه ولو ادنى شيء نجسه وعجزوا
الرأي والمقاييس القناطير للقطرة ولو كانت الف الف قطرة من بول او زيت او شحم يثقل رأس الابرة من البول والدم والشعر الواحد

تحل

ج

الله
له حلال فغيره
له حلال فغيره
له حلال فغيره

شبه

الاستنباط كالأستخراجه ومعلوم ان ذلك قد رزق على شرح فهم اللفظ فان ذلك ليس طريقة الاستنباط اذ هو غير كمال الاستنباط
وانما تنال به العلى والمعاني والاشباه والنظائر ومقاصد التفكير والله سبحانه قد من نعم ظاهره بحدود افادته وافشاه وحين استنبط من
المعنى حقيقة ومعناه **يوضحه** ان الاستنباط استخراج الاموال من شأنه ان يخفى على غير مستنبطه ومنه استنباط كماله من ارض
البر والعيون ومن هذا قول علي بن ابي طالب رضى الله عنه وقد سئل هل خصم رسول الله صلى الله عليه وآله شي دون الناس فقال لا والى
فلق الحجة وبر النعمة الا فيما يقويه الله عبدا في كتابه ومعلوم ان هذا الغرض قد رزق على معرفة من مضى اللفظ وعموم الوصف فان هذا
قد رزق مشترك بين سائر من يعرف لغة العرب وانما اخذ انهم لوازم المعنى ونظائره ومولد للتكلم بكلامه ومعرفة حدود كلامه بحيث لا يدخل فيه ما غير
المراد ولا يخرج منها شيء من المراد وانت اذا تأملت قولك قلنا ان القرآن كريم في كتاب مكتون لا يشبه الا المطهر من وجبت الاية من الظاهر والادلة
على نبوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان هذا القرآن جاء من عند الله وان الذي جاء به روح مطهر فما لا روح الخبيثة عليه سبيل و
وجبت الاية اخت قوله وما تنزلت به الشياطين وما ينبغي طهره وما يستطيعون ووجبت ما دلت باحسن الدلالة على انه لا ليس المصحف الا ما ظهر فيها
دالة اية باللفظ الدلالة على انه لا يجوز حلاوته وطعمه الا من آمن به وعمل بما فيه من الخير من الاية فتلقى في صحيحه في باب قل فأتوا بالحق
قاتلوها كما يسميها لا يجرد طعمه ونفعه الا من آمن بالقرآن ولا يحمله بخرق الا المؤمن من المؤمنين مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الجمل
اسفارا وجعل تحتها ايضا لا ينال معانيه ويمنعها كما ينبغي الا القلوب الطاهرة وان القلوب الخسنة ممنوعة من فهمه مصرحة عنه فاما هذا
السبب القريب وعقد هذه الحق بين هذه المعاني وبين المعنى الظاهر من الاية واستنباط هذه المعاني كلها من الاية باحسن وجه وايضا
فهل من الغرض الذي اشار اليه على رضى الله عنه وتامل قوله تعالى النبوة وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم كيف يفهم منه اذا كان وجوب
بدنه واداة فهمهم عنهم العذاب وهم اعداؤه فكيف وجب سره وايمان به وعبادته ووجوب ما جاء به اذا كان في قوم او كان في شخص افاض
العذاب عنهم بطريق الاولى والآخرى وتامل قوله تعالى ان تحت ذابوا كيات ما تمنى عنده تكفر عنكم سيئاتكم كيف قبل تحتها باللفظ الدلالة
واحسنها ان من اجتناب الشرك جميعه كفرت عنه كيات وان نسبة الكيات الى الشرك كمنسبة الصغائر الى الكيات فاذا وقعت الصغائر
باجتناب الكيات فالكيات تقع مكفرة باجتناب الشرك وقبل الحديث الصحيح كانه مشتق من هذا المعنى وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم
يرى عن ربك بارك وقيل ابن آدم انك لو قيتني بقرب الارض خطايا ثم لم تيتني لا نشر لك في شئ القديت بقربها مغفرة وقول ان الله
حرم على النار من قال لا اله الا الله خالصا من قلبه بل هو التوحيد الذي هو توحيد الكيات اعظم محرر اجتناب الكيات للصغائر وتامل
قوله تعالى وجعل لكم من الفلك والانعام مآترا تكون لتستوا على خلقكم ثم تذكر وانعمت ربك اذا استويتم عليه وتقولوا سبحان الذي سخر لنا
هذا وما كنا له مقرين واننا الى ربنا لما مقبلين كيف ينههم بالسفر الحسن على السفر اليه وجمع لهم بين السفرين كما جمع الزادين في قوله عز وجل
فان خيرا للزاد التقوى فجمع بين زاد سفرهم وزاد معادهم وكما جمع بين اللباسين في قوله يا بني ادم قد انزلنا عليك لباسا يذكركم
وريشا ولباس التقوى ذلك خير ذلك من آيات الله لعلمهم بذكره فذكر سبحانه زينة ظواهرهم وبسواطهم وبهتهم بالحسن على
المعنى وفهم هذا القدر رزق على فهم مجرد اللفظ ووضع في اصل اللسان واسه المستعان وعليه التكلان ولا حول ولا قوة الا بالله
فصل قد اتينا على ذكر فصول نافعة واصول جامعة في تقرير القياس الا حجب به بعدك لا تنظر بها في غير هذا الكتاب لا تفرق
فلنذكر مع ذلك ما قاله من النصوص والدلالة الدالة على عدم القياس ان ليس من الدين وحصول الاستغناء عنه والاكتفاء بالوجوه
وحاجتنا نسوقها مفضلة مبينة بحسب الله قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول اولى الامر منكم فان تنازعتم في شئ
فردوه الى الله والرسول ان كنتم تنكرون منون يا الله والرسول الاخر **اجمع** المسلمون على ان الحرم الى الله سبحانه هو الرد الى كتابه والرد الى
الرسول صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه وآله في حضوره وحياته الى سنته في غيبته وبعد حياته والقياس ليس هذا ولا

في كتابه

ج

من العدا فقال ايها امرئ من الربا وقبيله منكم وشما قال لهم وقد سألته عن النبلة للمصا ثم اريت لوقضة ضمت بماء ثم حجت وكما قال النبي
 عن النبي عن ايها الرايت لو كان على ايديك دين وكما قال من سألته على يتاب على وطى زوجته او ايتى لوضعها في الحرام ومن احسن هذه
 الامثال وادبها واعظمها تقرى بالالا فامروا به الامام احمد والترمذي من حديث الشارث الاشعري ان النبي صلى الله عليه واله
 قال ان الله سبحانه امر يحيى بن زكريا بمحس كلمات ليعمل بها ويأمر بني اسرائيل ان يعملوا بها وان كان يبطئها فقال عيسى ان الله امرني بمحس
 كلمات لتعمل بها وتأمر بني اسرائيل ان يعملوا بها فاما ان تأمرهم وامان امرهم فقال يحيى اخشع ان سبقتني ان يخسف لي واذني فحجرا
 في بيت المقدس فامتلا وقد واعي الشرف فقال ان الله امرني بمحس كلمات ان اعمل بحسن وامرهم ان يعملوا بحسن او هل ان تعبدوا الله
 تشركوا به شيئا وان مثل من اشرك بالله كمثل رجل اشترى عبدا من خالص ماله بذهب او ورق فقال هذه داري وهذا اعملي فاعمل ولو لم
 فكان يعمل ويؤد على غير سبيل فانيكم مني ان يكون عبد وكن لك وان الله امركم بالصلوة فاذا صليتم فلا تلتفتوا فان الله ينصب وجهه
 لوجه عبده في صلاته ما لم يلتفت وامرهم بالصيام فان مثل ذلك كمثل رجل في عصاة معة صرة مسك وكلهم يجبه رجها وان ربح
 الصائم اطيب عند الله من ربح المسك وامرهم بالصدقة فان مثل ذلك كمثل رجل اشترى العبد فوثنى يديه الى عنقه وقدمه ليضرب بوثقه
 فقال انا افترى منكم بكل قليل وكثير فقد بنفسه منهم وامرهم ان تذكروا الله فان مثل ذلك كمثل رجل خسر العدة في اثره سر عاصي اذا
 اتى على حسن حصين فاحرق نفسه منهم كذلك العبد لا يحرق نفسه من الشيطان الا بدركه الله قال النبي صلى الله عليه واله وسلم وانا امركم
 بمحس الله امرني بحسن السم والطاعة والجماعة والحق والجماعة فاذن من فارق الجماعة فبد شرب فقد خلع ربة الاسلام من عنقه الا ان يرحم
 ومن ادعى دعوى الجاهلية فانه من بئس اجهنم قالوا يا رسول الله وان صلي وان صام قال ان صلي وان صام فادعوا بدعوى الله سماكم المسلمين
 المؤمنين عباد الله حديث صحيح وفي الصحيحين من حديث ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال اريت لوان طهر بياض
 احدكم يغتسل منه خمس مرات هل يبقى من درنة شيء قالوا لا قال فذلك مثل الصلوات الخمس يحجز الله بها عن الناس الا ما يشاء الله عليه واله
 المؤمن القارئ للقرآن بالالتزام في طيب النظم والديسم وضده بالحنظلة والنؤمن الذي لا يفر بالانتم في طيب الطعم وعدم الدسم والفاضل القارئ
 بالارحمة في طيب وطعمها ومؤقت المؤمن بالجماعة من الزم لآمال الرياء تميلها ولا يزال المؤمن يصيبه البلاء وتشتل المناق في شجرة الارض
 الصنوبر لا يذ ولا تمهل حتى تقطع مرة واحدة وصل المؤمن بالخلق في كثرة خيرها وصفاتهم وحاجة الناس اليها ولما فهم بها فقههم بها وقب
 امته بالمطهر نفع اوله والاخرة وحياة الوجود به ومثل امته والامتين الكتابيتين قبلها بما حض بدامته واكرمها به باجر لعلوا باجر موسى ارجل
 يوم ما على ان يؤفهم اجورهم فلم يكنوا ببقية يومهم وتركوا العمل من انشاء لهم ارضعت امته ببقية النهار فاستكملوا اجر الفريدين وضربوا له والمنة
 جبريل ميكائيل مثل ذلك اتخذ دارا ثم استن في بيتا ثم جعل مائدة ثم بعث رسولا يدعو الناس الى طعامه ففهم من اجاب الرسول ومنهم من
 تركه فانه هولاءك والرسول حمر والدرا الاسلام والبيت الجنة فمن اجاب لخل الاسلام وادخل الاسلام دخل الدار وكل من لم يجيب لم يدخل داره ولم
 باكل منها وفي المسند والترمذي من حديث النور بن سمعان قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان الله ضرب مثالا لمستم
 على كنفى الصراط سوران لها ابواب مفتحة وعلى الابواب ستور مبرخاة وعلى باب الصراط امر يقول يا ايها الناس ادخلوا الصراط جميعا ولا تقربوا
 وداع بدعو من فرق الصراط فاذا اراد ان يقرم شيئا من تلك الابواب قال ويحك لا تقرب فانك ان تقرب تجر فالصراط الاسلام والسوران حدود الله
 والا بواب المفتحة محاربه الله فلا تقرب احد في حرم من حدود الله حتى يكشف الستور والاداعي على راس الصراط كتاب الله والاداعي من فخر الصراط واخط
 الله في قلبك مسلو قليتا مل العارف قدر هذا المثل وليتدبره حتى تدبره وترن نفسه به وينظر اين هو منه وبالله التوفيق وقال مثلي ومثل
 الانبياء قبل كمثل رجل بنى دارا كلها واحسنها الامم ثم لبنة فجعل الناس يدخلونها ويتعجبون منها ويقولون لولا موضع تلك اللبنة فكنت
 ناهي موضع تلك اللبنة رواء مسلو في الصحيحين من حديث ابى هريرة وابى سعيد عه صلى الله عليه واله وسلم انما مثل ومثل امي كمثل رجل

فيما سمع
 سنن في الاصلين
 لكن في الحديث
 لفظ قادية وكما
 ما في نسخة

ج

نقل

محمد الداعي

ويك

لو

استوى قد نازل جعل اللواب والفراش يقعن فيها فانما اخذ بحجر كرم من النار وانتهى فقمعون فيها ومثل من وقع في الشبهات بالاراعي يروح
الحجر يوشك ان يقع فيه وقال الحافظ ابو محمد بن خلاد الرازي عن منى حدثنا ابو سعيد الخدري ثنا يحيى بن عبد الله البجلي ثنا صفوان بن يحيى
ثني سليمان بن عامر قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضربت بالربع مسيرة شهر واوديت جوامع الكلم واوديت الحكمة وضرب لي
من الامثال مثل القرآن واني بينا انا فاشم اذا اناني مكان فقام احداهم عند راسي وقام الاخر عند رجلي فقال للذي عند راسي اضرب مثلاً
وانا اضربه فقال للذي عند راسي واهري الى منزلة عينك ولتسمع اذنك وليع قلبك قال فكنت كذلك اما الاذن فتسمع واما القلب فيحس
واما العين فتنام قال فضرب مثلاً فقال بركة فيها ثجرة قائمة وفي الثجرة عصف خاضج فجاء ضارب فضرب الثجرة فوقع العصف ووقع
ورني كثير كل ذلك في البركة لم يعد لها ثم ضرب الثانية فوقع ورق كثير كل ذلك في البركة لم يعد لها ثم ضرب الثالثة فوقع ورق كثير
لا ادري ما وقع فيها اكثر او ما خرج منها قال ففسر الذي عند رجلي فقال اما البركة فهي الجنة واما الثجرة فهي الامة واما العصف فهو النبي
صلى الله عليه وآله وسلم واما الضارب فذلك الموت ضرب الضرب الاول في القرن الاول فوقع النبي صلى الله عليه وآله وسلم واهل بيته
وضرب الثانية في القرن الثاني فوقع كل ذلك في الجنة ثم ضرب الثالثة في القرن الثالث فلا ادري ما وقع فيها اكثر ثم ما خرج منها في
المسند من حديث جابر كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا خطب احمر عيناه وعلاه صوته واشتد غضبه حتى كان نذر جيش قبل
صبحكم ومساكم ثم يقول بعثت انا والساعة كهاتين ويقرن بين اصبعيه السابعة والوسطى وفي حديث المستور بعثت في نفس الساعة
سبعتهما كما سبقت هذه هرة واشكر يا صبيعه وفي المسند عن ان مثلي ومثلي ما يفتنه الله كمثلي رجل في قومه قال يا قوم ارايت
يعني وانا النذير العريان فالبهاء فاطمة طائفة منهم فادجوا على ما لهم فخر واكذبت طائفة فاجبى امكانهم فضربهم بالحيش فاهلكهم و
لبسهم كذا لمن اطاعه واتبعه ما جئت به ومثلي مضعفاني وكذب ما جئت به من الحق وفي الصحيحين عن مثلي ومثلي ما يفتنه الله به من
الحري والعلم كمثلي غيث اصاب ارضاً فكانت منها طائفة قبلت الماء فانبثت الكلاء والعشب الكثير وكان منها اجلاب امسكت الماء فخشيت
الله بها الناس فشر بواذر وعوا اسقوا واصاب طائفة اخرى منها انما هي تعلق لامتك ماء ولا تنبت كلاء فذلك مثل من فقه في دين الله
ونفعه ما يفتنه الله به ففعلوا وعلموا ومثلي من لم ير فبين لك رأساً ولو يقبل هدى الله الى ارضى ارسلت به وفي الصحيحين عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
انه خطب الناس فقال والله ما انقض اخنعة عليكم وانا اخنعة عليكم ما يخرج الله لكم من هرة الدنيا فقال رجل يا رسول الله اوتاني الخير
بالشر فضمت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قال كيف قلت فقال يا رسول الله اوتاني الخير بالشر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ان الخير لا ياتي الا بالخير ان مما بينت اليهم ما يقتل حطاً او يهلك الاكلة الخضر اكلت حتى اذا امتدت خاضرها ما استقبلت الشمس فحطت
وبالت ثم اجترت وعادت فمن اخذ ما لا يحقه به ارك له فيه ومن اخذ ما لا يفي حقه فمثل كمثلي الذي يأكل ولا يشبع **وقالت ميمونة**
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعمر بن العاص الدنيا خضرة حلوة فمن اتقى الله فيها واصبر ولا يفرق والذي يأكل ولا يشبع وبين
الناس في ذلك كبعض الكوكبين احدهما يطوع في الشرق والاخر يفيق في المغرب **ومثلي** نفسه صلى الله عليه وآله وسلم في الدنيا امر اب
من يارض فلا فراى شجرة فاستظل تحتها ثم راح وتركها وفي المسند والترمذي عن مالك الدنيا في الاخرة الا كما يضع احدكم اصبعه في النار
فلينظر يرمي ويرجع ومثلي الصبا بة بخلة منيرة فقال اترون هذه هانت على اهلكا ولا ترى نفسي بيعة الدنيا اهلون على الله من هرة على اهلها
وقال ابن ابي عمير ومثلي الدنيا كمثل قوم سلكوا مفازة فبراء لا يرون ما قطعوا منها اكثر او ما بقي منها فخرست ظهريهم ونزل ادهم
وسقطوا بين ظهريهم المفازة فايقنوا بالهلكة فبينا هم كذلك اذ خرج عليهم رجل في حلة ينظر برأسه فقالوا ان هذا الحديث عهد يرف فانتهى
اليهم فقال يا هؤلاء ما شأنكم فقالوا ما ترى كيف حشرت ظهري فانا ونفدت ازوادنا بين ظهريهم هذه المفازة لا ندرى ما قطعنا منها اكثر او ما بقى
فقال ما يتعللني ان اردتكم ماء وروءاً فمضوا خضرا فقلوا احكمنا قال فطوى ظهري فكم ومواثيقكم ان لا تقصروني ففعلوا فقال لهم فادودهم

المراتب

الحكمه بل اثبات الحكم العفو وهو الاباحة العامة ورض المحرم عن فاعله فقد استوعب الحديث اقسام الدين كلها فانها اما واجب وانما
واما مباح والمكروه والسحب فرعان على هذه الثلاثة خبرنا مرجين عن المباح وقد قال تعالى فاذا قرأناه فاتبع قرآنه ثم ان علينا بيان فكل
بيان اليه سبحانه لا الى التماسيين والادبيين **وقال** تعالى قل اني اتيكم ما نزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما حلالا قل الله ان
لكم امر على اختلاف قسمين قسم اذن فيه وهو الحق وقسم اقرى عليه وهو ما يؤخذ فيه فاذن لنا ان نقبس الباطل على
التم في جريان الربا فيه وان نقبس القدر بد على الذهب والفضة وانحول على البر فان كان الله ورسوله وصبا نأخذ اضماعا وطاعة لله ورسوله
والا فاننا قائلون لما روينا امر كنتم شهداء اذ وصاكم الله بهن اذ اقام ثأنتابه وصية من عند الله على لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم
فهو عين الباطل وقد امرنا الله به ما تنازعنا فيه اليه والى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يفرق لنا قطان نرد ذلك الى رأى ولا قياس
ولا تقليد اما امر ولا كشف ولا الهام ولا حديث قلب ولا استحسان ولا معقول ولا شريعة الدين ولا سياسة الملوك ولا عوائد
الناس التي ليس على شر اثم للسلمين اضر منها فكل هذه طواغيت من يحاكم اليها او دعما نزع الى التماثل اليها فقد حاكم الى الطاغوت وقال تعالى
فلا تقربوا الله الامثال ان الله يعلم وانذر لا تعلمون قالوا ومن تأمل هذه الآية حتى التامل تبين له انها على ابطال القياس بخبره كان
القياس كله ضرب الامثال للدين وتمثيل ما لا نص فيه ومن مثل ما لا ينص الله سبحانه على تحريمه او ايجابه بما حرمة او اوجبه فقد ضرب الله
الامثال ولو علموا سبحانه ان الذي سكت عنه مثل الذي نص عليه لا علمنا به وما اغفله سبحانه وما كان ربك نسيا ولين انما اتقى كما اخبر
عن نفسه بن لك اذ يقول سبحانه وما كان الله ليضل قوما بعد اذ هدى لهم حتى يبين لهم ما يتقون ولما وكله الى رأينا ومقاييسنا التي يتقن
بعضها بعضا فهذا القياس ما يذهب اليه على ما يزعج ان نظيره فيجئ منا نزع فيقيس ضد قياسه من كل وجه ويبين من الوصف الجامع مثل
ما ابداه منا نزع او اظهر منه وعمل ان يكون القياسان مكان من عند الله وليس احدهما اول من الآخر فليسا من عند هذه واحدة كافي
في ابطال القياس وقد قال تعالى وما ارسلنا من رسول الا بلسان قرمه ليعين لهم وقال لتبين للناس ما نزل اليهم فكل ما بينه رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فمن ربه سبحانه بينه بامر واذا نزل علينا يتبين وقوع كل اسم في اللغة على صماه فيها وان اسم البر لا يتناول البر
واسم التمر لا يتناول البلوط واسم الذهب والفضة لا يتناول القدر وان تقدير نصاب السرقة لا يدخل فيه تقدير المهر وان تحريم اكل الميتة
لا يدل على ان المؤمن الطيب عند الله حيا وميتا اذ امات صارت حيا خبيثا وان هذا عن البيهق الذي لا والله رسوله وبعثه به ابعث شيئا
واشده من افة له فليس هو ما بعث به الرسول قطعاً فليس اذا من الدين وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما بعث الله من نبي الا
كان حقا عليه ان يدل امته على خير ما يعلمه لهم وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم ولو كان الرأى والقياس حيز لهم لد لهم عليه ارشاد الله
اليد ولقال لهم اذا وجبت عليكم شيئا او حرمته فقيسوا عليه ما كان بينه وبينه ووصف جامع او ما اشبهه او قال ما يدل على ذلك او
يستلزمه ولما حذرهم من ذلك اشد الحذر كما استتقف عليه انشاء الله وقد احكم اللسان كل اسم على صماه لا على غيره وانما بعث الله
محمد صلى الله عليه وآله وسلم بالبرية التي يفهمها العرب من لسانها فاذا انض سبحانه في كتابه ورض رسوله على اسم من الاسماء وعلق عليه
حكما من الاحكام وجب ان لا يوجب ذلك الحكم الا على ما اقتضاه ذلك الاسم ولا يتعدى به الوضع الذي وضعه الله ورسوله فيه ولا يخرج
عن ذلك الحكم شيئا يقتضيه الاسم فالزيادة على ذلك زيادة في الدين والنقص منه نقص في الدين فالاول القياس والثاني التخصيص
الباطل وكلاهما ليس من الدين ومن لم يقف مع النصوص فانه فائرة يبين في النص ما ليس منه ويقول هذا قياس مرة بنقص منه بعضا يقتضيه
ويخرج عن حكمه ويقول هذا اختصاص وصورة يترك النص جملة ويقول ليس العمل عليه او يقول هذا خلاف القياس وخلاف الاصول **قالوا**
ولو كان القياس من الدين لكان اهله اتبع الناس للاحاديث وكان كما ماتوا على فيه الرجل كان اشد اتباعا للاحاديث والا فان قالوا او غير ذلك
ان كل ما اشدت على الرجل فيه اشدت مخالفتها للسنن ولا يرى خلاف السنن والا تال لا عند اصحاب الرأى والقياس فلله كرم من سنة

له

ج

قَالَ وَقَدْ اخذ الله الميثاق على اهل الكتاب وصلينا بعدهم ان لا تقول على الله الا الحق فلو كانت هذه الاقيسة المتعارضة المتناقضة التي ينقض بعضها بعضا بحيث لا يدرك الناظر فيها ايها الصواب حقا كانت متفقة يصدر بعضها بعضها كاسنة التي يصدر بعضها بعضها وقال تعالى ويحيى الله الحق بكلماته لا بارأنا ولا ممقينا وقال والله يقول الحق وهو يهدي السبيل فاما بقوله سبحانه ولا تدعى اليه فليس من الحق وقال تعالى فان لم يستجيبوا لك فاعلم انما يتبنون افواههم فقسام الامر قسما لا ثالث لهما اتباع لما دأب اليه الرسول واتباع اهواءهم **فصل** والرسول صلى الله عليه وآله وسلم لم يدع امته الى القياس بل قد روي عنه انه انكر على عمر واسامة عرض القياس في شأن الحنابلة

المتدين ادسل بها اليها فليس بها اسامة قيا بما للباس على التثاقل والالتفات والبيع وكسوتها لغيره ورجع ما عرقيا سا لتكلمها على ليسها فاسامة اهل وعمر حرم قيا سا فابطل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل واحد من القياسين وقال احمد لما بعثت بها اليك لتستمع بها وقال لا سامة اني لم ابعثها اليك لتلبسها ولكن بشتها اليك لتشتقها خيرا لئلا تترك والنبي صلى الله عليه وآله وسلم انما تقدم اليهم في التحرير والنص على حرم لبس فقط قيا سا قيا سا خطأ فيه فاحرمها قاس للباس على ذلك وعمر قاس التثاقل على اللباس والنبي صلى الله عليه وآله وسلم بين ان ما حرمه من اللباس لا يتعدى الى غيره وما باحه من التثاقل لا يتعدى الى اللباس وهذا عزيز ابطال القياس وهو **فصل** عنه ما رواه ابو ثعلبة الخنسي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله فرض فرائض فلا تضيعوها وحدودا فلا تقطروها ونهي عن الاشياء فلا تنهكوها وسكت عن الاشياء رحمة لكم فغير منها ان فلا تقضي عنها وخذ الحجاب كما يصح اوله للصلاة ولم يجرم فيه ذكر الخلع فلا يجزئ ان يجت عمامة سكت عنه لغيره او قوله وقال عبد الله بن المبارك ثنا عيسى بن يونس عن جرير بن عثمان عن عبد الرحمن بن جبير بن نفيع عن ابيه عن عوف بن مالك الا شفيح قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فترى قاصعة على بضع وسبعين فرقة اعظمها فتة على الصفة فمرقيسون الامر بربهم فيخلون الحرام ويجرمون الحلال قال قاسم بن اصبغ ثنا علي بن اسمعيل الترمذي ثنا نعيم بن حماد ثنا عبد الله بن زياد وهو كذا كلهم ائمة ثقات حفاظ الاجرية عثمان فان كان مخفرا عن علي ومعه هذا فاجتزبه به البخاري في صحيحه وقد روى عنه انه تبرا ما نسب اليه من الاخراف عن علي ونعيم بن حماد اما ما راجل وكان سيفا على الجهمية روى عنه البخاري في صحيحه وقد روي عنه حمزة بن حنبل في صحيحه وقد روي عنه حمزة بن حنبل في صحيحه وقد روي عنه حمزة بن حنبل في صحيحه

من قبله بكثره مسألههم واختلافهم على انبيائهم ما هيئت كرهه فاجتنبوه وما امرتكم به فأتوا منه استطعتم فتمض من الحديث انما امر من ايجاب وهو واجب وما عفى عنه فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو وما سكت عن ذلك والقيا سا خالف عن هذه الوجه الثلاثة فيكون باطلا والقياس مسكوت عنه بالارباب فيكون عفو بالارباب فالحاقه بالحق حريم لما عفا الله عنه وفي قوله فمن وفي ما تركتكم بيان جلي ان ما كان نص فيه فليس بحرام ولا واجب ودل الحديث على ان اوامر على الوجوب حتى يجي ما يرفع ذلك او يبين ان مراده التبرؤ ان لا يستطيعه فسا فطعنا وقد ترى ابن المغلس ثنا عبد الله بن عمر بن عبد الرحمن ثنا ابو قتادة الرقاشي ثنا ابو الربيع الزهراني ثنا سيف بن هريرة البرقي عن سليمان التيمي عن ابي عثمان النهدي عن سليمان بن عبد الله عن قال سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن اشياء فقال الحلال ما احل الله والحرام ما حرم الله وما سكت عنه فهو مباح فاعنه وهذا السناد جيد مرفوع والله المستعان وعليه التكلان **فصل** واما الصحابة رضي الله عنهم فقد قال ابو هريرة لا ين عباس اذا جاءك الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا تضرب له الامثال في صحيح من حديث سمرة بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احب الكلام الى الله عز وجل ربيع ذكر الحديث وفي اخره لا تسمين ظلمك يسارا ولا ربا ولا ولا ينجي ولا افلم فانك تقول لم مرفقا لا انما هن اربع فلا تريد على في القيا سا فلم يجز سمرة ان ينهي عما دال الاربعة قيا سا عليها وجعل ذلك زيادة فلم يرد على الاربعة بالقياس التسمية بسعد وخرج وخيرة وبركة وخوها ومقتضى قول القيا سيين ان الاسماء التي سكت عنها النص اولى بالنهي فيكون المحققا بعباس الا في او مثله **فان قيل** فلعل قوله انما هن اربع فلا تريد على مرفوع من نفس كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم واهل بيته اذ ادبه انما حفظ هذه الاربعة فلا تريد على في الرواية **فيل** اما السؤال الاول فخصم

نحو

المرق

بعضها

ج

شبه

في ابطال القياس فان المعنى واحد ومع هذا انحصر النبي بالاربع واما السؤال الثاني فقولہ انما هي اربع يقتضي تخصيص الرواية والحكم بها
وفي الزيادة عليها رواية وحكما فلا تنافي بين الامرين وقال متعبه سمعت سليمان بن عبد الرحمن قال سمعت عبد بن فيروز قال قلت
للإمامين ما زبني ما كره او نهي عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اربع لا يخبرني في الاضاحي فذكر الحديث قال فاني اكره ان تكون
ناقصة القرن والا فاذن قال فما كرهت منه ذرعه ولا خسرته على احد ولم ياذن له في القياس على الاربع ولم يقض عليها هو ولا احد من الصحابة
مرضى الله عنهم وقال عمر بن دينار عن ابي الشعثاء عن ابن عباس قال كان اهل النجاشية يأكلون اشياء ويتركون اشياء تعزذا فبعت الله
بنبيه صلى الله عليه وآله وسلم وانزل عليه كتابه واحل حلاله وحرم حرامه فما احل فهو حلال وما حرم فهو حرام وما سكنت عنه فهو عفو
وقال عمر بن الخطاب قد وضعت الامم وسكنت السنة ولم يترك لاحد منكم متكلم الا ان يفضل عبد وقال ابن مسعود ومن اتى امر على وجهه
فقد بقر له والا فله اننا طاعة بكل ما يحل من ولو كان القياس من الدين لكان له ولغيره طاعة بقياس كل ما يرد عليهم على نظرية عمر بن
جامع شهيم واذا كان القياسيون يخرجون عن ذلك فكيف الصحابة ولو كان القياس من الدين لكان الجميع صبيبا وما اقام ابن مسعود وغيره
ما يرد عليهم الى ما بينه الله والى ما بينه فان الله على قومه قد بين الجميع بالنقض القياس **فان قيل** فقد انقلب عليكم فانك تقر
ان الله سبحانه قد بين الجميع قلنا ما بينه الله سبحانه نطقا فقد بين حكمه وما بينه نطقا سكنت عنه فقد بين لنا عفو واما القياسون
فيقولون ما سكنت عنه فقد بين ان حكمه حكم ما تحل به وفرع عليه بين الامرين ونحن اسعد بالبيان للنطق والسكوت منكم لتعبيها
اليانين وعدم تناقضنا فيما وبالله التوفيق وقد تقدم قول ابن مسعود ليس عامر الا الذي بعده شر منه لا قول عامر امطهر من عابه ولا عامر
اخضب من عامر ولا امير خير من امير ولكن ذهاب خياركم لما نكحتم ثم حدث قوم يقيسون الامور بما اثم فيها من الاسلام وينشأوا تقدم
قول عمر العلوي فلا تترك كتاب ناطق وسنة ما ضية ولا ادري وقوله لا في الشبهة لا تقتين الا بكتاب ناطق او سنة ما ضية وقال سفيان الثوري
عن ابي النضر الشيباني قال سمعت عبد الله بن ابي اوفى يقول نفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن نبي الجرح الا خضر قلت فالابيض
قال لا ادري ولم يقل واي فرق بين الاخضر والابيض كما تبادر اليه القياسون وقال الزهري كان عمر بن جبير بن مطعم يحدث ان كان
عند مغيرة في يوم من ايام فمات رجل فقام وحمل الله واشى عليه ما هو اهل ثم قال ما بعد فانه بلغني ان رجلا منكم يخرقون احاديث ليست في
كتاب الله ولا تخرقون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاولئك جهالكم ومعلوم ان القياس خارج عن كليهما وتقدم قول معاذ بن
فان يكثر فيها المال ويفتر القرآن حتى يقرأ الرجل والمرأة والصغير والكبير والمؤمن والمنافق ويقرأ الرجل فلا يقيم فيقول والله لا قرأته
علانية فقرأه علانية فلا يقيم فينتج مجرأ ويبيد فكل ما ليس من كتاب الله ولا من سنة رسول الله فأيامه فانه بائدة وضلالة
وقال عبد العزيز بن المطلب عن ابن مسعود انكم ان علمتم في دينكم بالقياس احل لكم كثيرا ما حرم عليكم وحرمتم كثيرا ما احل لكم وقال اكره
عن عبد الله بن ابي لمادة عن ابن عباس عن احداث ابا اليس في كتاب الله ولم تض به سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يدع عليا
هو منه اذ قال الله عز وجل وقال ابو حنيفة حدثنا جابر عن مجاهد قال قال عمر اياك ولكيالية يعصم المقايضة وقال لا نمر ثواب بكر من شيعة
ثنا اخض عن غياث عن الاعشى عن جبيب عن ابي عبد الرحمن السلمة قال قال عبد الله يا ايها الناس انكم ستخرون من ويجرت لكم فاذا رايتكم
محدثا فاعلمكم بالامر الاول **فصل** وكذلك ائمة التابعين وقابعهم يصحون بدم القياس وابطاله والنهي عنه قال الطحاوي رحمه الله
حدثني عمر بن ابي عمران ثنا يحيى بن سليمان الطائفي حدثني داود بن ابي هند قال سمعت محمد بن سيرين يقول القياس شوم واول من قاس
ابليس فويلك وانما عبدت الشمس والقمر بالمقاييس وقال ابن وهب اخبرني مسلم بن علي ان ترميها الكندري هو القاض قال ان السنة هي
قياسك وقال ابن ابي حاتم ثنا محمد بن اسمعيل الاحشي ثنا وهب بن اسمعيل عن داود الكندي قال قال الشعبي احفظ عني فلا تالها يا
اذا سئلت عن مسئلة فاجب فيها فلا تقم مسألتك ارايت فان الله قال في كتابه ارايت من اخذ اليه دواة حتى فرغ من الاية الاولى

ج

القياسيون

انظر في من المأله

والثانية اذا سئلت عن مسئلة فلا تقس شيئا بشئ فربما حوت حلالا واحللت حراما واذا سئلت عما لا تعلم فقل لا اعلم وانما اشركيك
 وقال ابن وهب اخبرني يحيى بن ابيوب عن عيسى بن ابي عيسى عن الشعبي انه سمعه يقول يا كرم والمقايسة في الذي يقسه بينه ان اخذتم
 بالمقايسة لتحل الحرام وتحرم الحلال ولكن ما بلغكم عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فامضوا وقال البخاري ثانيا
 بن زيد القراطيسي ثنا سعيد بن منصور ثنا جرير بن عبد الحميد عن المغيرة بن مقهم عن الشعبي قال للسنة لم توضع بالمقاياس وقال الحسن
 ثنا محمد بن بشر ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا صالح بن مسلم قال قال لي عامر الشعبي يوما وهو اخذ بيدى انما هلككم حين تركتم الاثار و
 اخذتم بالمقاييس وقال عباس بن الفرج الرباعي عن ابي بصير انه قيل له ان الخليل بن احمد يبطل القياس فقال اخذ هذا عن ابياس بن مغيرة
 وقال علي بن عبد العزيز البغوي ثنا ابو الوليد القرشي اخبرنا محمد بن عبد الله بن بكير القرشي ثنا سليمان بن جعفر ثنا محمد بن يحيى الربيعي عن
 ابن شبرمة ان جعفر بن محمد بن علي بن الحسين قال لا يحنيفة اتق الله ولا تقس فان تقس فانا تقف غذا نحن ومن خالفنا بين يدي الله فقل
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الله ونقول انت واصحابك ربنا وقتنا في فعل الله بنا وبكم ما يشاء وهذا الاسناد الى ابن
 قال دخلت انا وابو حنيفة على جعفر بن محمد بن الحنفية فسلمت عليه وكنت له صديقا ثم اقبلت على جعفر وقلت متع الله بك هذا رجل
 من اهل العراق وله فقه وعقل فقال لي جعفر لعله الذي يقبس الدين برأيه ثم اقبل علي فقال هو النعمان قال له ابو حنيفة نعم لهلك
 الله فقال له جعفر اتق الله ولا تقس الدين برأيك فان اول من قاس بلباس اذا امر الله بالسجدة كادم فقال انا خير منه خلقتني من نار و
 خلقتني من طين ثم قال لا يحنيفة اخبرني عن كلمة اوها اشرك واخرها ايمان فقال لا ادري قال جعفر هي لا اله الا الله فلو قال لا اله الا
 الله كان مشركا هذه كلمة اوها اشرك واخرها ايمان ثم قال له ويحك ايها اعظم عند الله قتل النفس التي حرم الله او الزنا
 قال بل قتل النفس فقال له جعفر ان الله قد ذلك في قتل النفس شاهدين ولم يقبل في الزنا الا اربعة فكيف يقوم لك قياس ثم قال ايها
 اعظم عند الله الصوم او الصلوة قال بل الصلوة قال ضربا بالالمرة اذا حاضت تقضى الصيام ولا تقضى الصلوة اتق الله يا عبد الله ولا
 تقس فانا نقف غذا نحن وانت بين يدي الله فنقول قال الله عز وجل قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تقول انت واصحابك قنا
 وربنا في فعل الله بنا وبكم ما يشاء وقال ابن وهب سمعت مالك بن انس يقول لزم ما قاله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة
 الوداع امران تركهما فيكم ان تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنة نبيه قال ابن وهب وقال مالك كان رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم امام المسلمين وسيد العالمين يسأل عن الشئ فلا يجيب حتى يأتيه الوحي من السماء فاذا كان رسول رب العالمين لا يجيب الا بالكتاب
 والامم جيب فمن اجر آفة العظيمة احابة من اجاب برأيه او قيس او تقليد من عيسى بن الحسن بن علي بن ابي طالب او زيادة او سياسة او ذوق او كشف
 او منام او استسنان او غرض والله المستعان وعليه التكلان وقال ابو ذرعة عبد الرحمن بن عمر ثنا يزيد بن عبد ربه قال سمعت
 ابن الجراح يقول يحيى بن صالح الوضاحي يا ابا ذكريا احذر الرأي فاني سمعت ابا حنيفة يقول يقول البول في المسجد احسن من بعض قياسهم
 وقال عبد الرزاق قال لي حماد بن ابي حنيفة قال لا يفتي من لم يدع القياس في موضع الحاجة اليه وهو مجلس القضاء قالوا فابن لكل
 شئ لا يفتي المرء الا بتركه وقال عبد الرزاق عن معمر عن ابن شبرمة ما عبرت الشمس والقمر الا بالمقاييس وقال داود بن الزبير قال
 عن مجاهد بن سعيد قال ثنا الشعبي يوما قال بين شك ان يصير الجبل علما والعلو جلا قالوا وكيف يكون هذا يا ابا عمر وقال كنا ننبه الاثار
 وما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم فاخذ الناس غير ذلك وهو القياس وقال وكيع ثنا عيسى بن الحياط عن الشعبي قال لان اتقن بغنية احب
 الى من ان اتقن في مسئلة برأى قلت مرواه ابو محمد بن قتيبة بالعين الممالة وعنية بوزن غنية ثم فسره بان العناية اخلاط يقع في
 ابوال ابل حينما تظلم بها الا بل من الجرب وقال الاثرم ثنا قبيصة ثنا سفيان عن جابر عن الشعبي عن مسروق قال لا اقيس شيئا بشئ
 قال لم قال اخشى ان تزل رجلك وستل عن مسئلة فقال لا ادري فتقبل له نفس لنا برأيك فقال اخاف ان تزل قدى وكان يقول يا كرم

انا

ج

قال ابو حنيفة رحمه الله في المسجد احسن من بعض قياسهم

وا

والقياس والرأي فان الرأي قد يزل وكان الشعبي يقول لا يجلس أصحاب القياس فحل حراماً او حراماً حلالاً وقال الحلال شأنا البكر للشرع
قال سمعت ابا عبد الله احمد بن حنبل يتكلم على أصحاب القياس ويتكلم فيه بكلام شديد وقال الاثر ثلث سمعت من كناية ثنا صالح بن
عن الشعبي قال لقد بغض الى هؤلاء القوم هذا المسبب حتى هو بغض الى من كناية داري قلت من هم يا ابا عمر وقال هؤلاء الاثريون
وقال جابر بن زيد عن مطر الوراق قال ترك أصحاب الرأي الاثار والله وقال محمد بن خافان سمعت ابن المبارك في اخو حجة خريم فقلنا له
اصبنا فقال لا تتقن والرأي اماماً **فصل** قالوا ولو كان القياس حجة لما تعارضت الاقيمة وناقض بعضها بعضاً في كل واحد
من المتنازعين من ارباب القياس يزعمه ان قوله هو القياس فيهدى منارته قياساً اخر وميزهم انه هو القياس وحججه الله وبنيته
لا تعارض ولا تنهاه قالوا فلو جاز القول بالقياس في الدين لافضى الى وقوع الاختلاف الذي حدث الله منه ورسوله بل عامة
الاختلاف بين الامة انما نشأ من جهة القياس فانه اذا ظهر لكل واحد من المجتهدين قياس مقتضاة نقيض حكم الاخر اختلفوا ولا
وهذا يدل على انه من عند غير الله من ثلاثة اوجه احدها صريح قوله تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدنا فيه اختلافاً كثيراً الثاني
الاختلاف سببه اشتباه الحق وخفاؤه وهذا عدم العلم الذي يميز بين الحق والباطل الثالث ان الله سبحانه قد اذم الاختلاف في كتابه
وفي عن التفرق والمتنازع فقال شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي اوحينا اليك وما وصىنا به ابراهم ايمى وعيسى ان
اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه وقال ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وقال ان الذين فرقوا دينهم
كانوا شيعاً كانت منهم في شئ وقال واطيعوا الله واطيعوا رسوله ولا تنازعوا في فتواه واتذنبوا رجوعكم وقال فقطعوا امرهم بينهم زبراً كل حزب
بما لديهم فريعون والزبر الكتب اي كل فرق صنفت كتباً اخذوا بها وعملوا بها ككتب الاخرين كما هو الواقع سواء وقال يوم تبيض وجوه
وسود وجوه قال ابن عباس بنبض وجوه اهل السنة والايتلاف وتسود وجوه اهل الفرقه والاختلاف وقال النبي صلى الله عليه وآله
لا تختلفوا فتختلف قلوبكم وقال اقرءوا القرآن ما اختلفت عليه قلوبكم فاذا اختلفتم فقوموا وكان للتنازع والاختلاف اشد اثر على
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان اذا رأى من الصحابة اختلافاً في شئ من فهمه المنصوص يظهر في وجهه حتى كانا يقر في
حب الرومان ويقول ايها الامرتم ولم يكن احد جعله اشد عليه الاختلاف من عمر رضي الله عنه وأما الصديق فضاء الله خلافة عن
الاختلاف المستقر في حكم واحد من احكام الدين واما خلافة عمر فتنازع الصحابة نزعاً يسيراً في قليل من المسائل جداً واقر بعضهم
بعضاً على اجتهاده من غير ذم ولا طعن فلما كانت خلافة عثمان اختلفوا في مسائل بسيرة صحب الاختلاف فيها بعض الحكماء والورع كما
على عثمان في امر المتعة وغيرها ولا ممانع عار يأسر وعاشته في بعض مسائل قيمة الاموال والولايات فلما افضت الخلافة الى علي رضي الله
وجه في الجنة صار الاختلاف بالسيف والفتور ان الاختلاف منات لما بعث الله به رسوله قال عمر رضي الله عنه لا تختلفوا فانكم ان
اختلفتم كان من بعدكم اشد اختلاف ولا سمع ابي بن كعب وابن مسعود يختلفان في صلوة الرجل في الثوب الواحد والثوبين صعد
المنابر وقال رجلان من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم اختلفا فمن اي فتيا لم يصدر المسلمون لا اسمع اثنين اختلفا بعد مقامى
هذا الاصبحت وصنعت وقال علي رضي الله عنه وجه في الجنة في خلافة لقضاءه افضل كما كانت تفتن في اكره الخلاف وارجو ان امر
كما مات اصحابي قد اخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان هلاك الاسم من قبلنا انما كان باختلافهم على انبيائهم وقال ابو الدرداء ان
واثلة بن الاسقع خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نتنازع في شئ من الدين فغضب غضباً شديداً لم يغضب مثله
قال ثم انتم يا امة محمل لا يتجوز على انفسكم وجه النار ثم قال ايها الامرتم وليس عن هذا هيئت انما هلك من كان قبلكم هذا وقال
عمر بن شبيب عن ابيه عن ابن العاص انهما قالاً جلسنا مجلساً في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اشد ايقاظاً فاذا ارجل
عند حجر عائشة يلزجون في القدر فلما رأينا هم ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خلف الحجر يسبح كلامهم فخرج

ج

لو كان في الصلاة
لكن ظاهر اللفظ يقتضيه
انه والله اعلم

عليه وسلم مفضلاً يعرف في وجهه الغضب حتى وقف عليهم وقال يقول من اضلت الاسم فليكره باختلافاً
على انبيائهم ورضي عنهم الكتاب بعضها ببعض وان القرآن لم ينزل لتضيير بعضها ببعض ولكن نزل القرآن ليصدق بعضها ببعضاً ما
عرفتم منه فاعلموا به وما تشابه فأمضوا ثم التفت فرأى انا وبنو جالسين فخطبنا انفسنا ان يكون رأنا معهم قال البخاري رأيت احداً من
حنبل وعلى بن عبد الله والجمهور والفتى بن ابراهيم بن يحيى بن محمد بن عمر بن مشعب عن ابيه عن جرة وقال احمد بن حنبل اجمع الله
على انها صحيحة عبد الله **قالوا** وايضا فاذا اختلفت الاقيسة في نظر المجتهدين فاما ان يقال كل مجتهد مصيب فيلزم ان يكون الشئ
وضوحاً صواباً واما ان يقال المصيب احد هو القول الصحيح ولكن احد القياسيين رأوا من الاثر ولا سيما قياس الشبه فان الفرع قد يكون فيه وصفاً شديداً للشئ
وضوحاً فليس جعل احدهما صواباً دون الاخر وادنى من العكس قالوا وايضا فليس عليه كذا قال وتبين جوامع الحكم واختلاف الحكمة اخفاها ادبوا مع الحكم هي
الانفاظ الكلية العاللة لثبوتها لا خلافها اذا انقضت ذلك لا يثبت الحكم على اقله اليك بعد عن الحكم الجملة التي في غاية اليقين لما دللت عليه اللفظ احول منها وادنى
مع ان الكلية الجملة تزيل الوجود من الشك بغير الدوام فيقول لا ينعوا كل دليل ولا يكون مثله الا سواه بسواء فهذا اخر واين وادنى لجمع من ان يذكر ستة انواع
ويذكر بها على ما ينصرون الانواع كمال عمل على الله عليه السلام وكما شقته ونحوه كمال فصاحة بيانه يا ائمة قالوا وايضا فحكم القياس فاما ان يكون صواباً
للبراءة الاصلية واما ان يكون مخالفاً لها فان كان موافقاً لم يعدل القياس شيئاً لان مقتضاه تحقيقهما وان كان مخالفاً لها امتنع القول
به لانها متيقنة فلا تعرض بامور لا يتيقن صحتها اذ البقايين يمنع رفعه بغير يقين قالوا وايضا فان غالب القياسات التي رأينا القياسيين يستعملونها
رجح بالظنون وليس ذلك من العلم في شئ ولا مصلحة للامة في افتخارهم ورجح بالظنون حتى تخططوا فيها بخطط عشواء في ظلماتها وتكلموا
بها على الله ورسوله قالوا وايضا فنقول القياس هذا احلال وهذا حرمان هو خبر عن الله سبحانه انه احل كذا وحرمه وانه اخبر عنه بانه حلال او
حرام فان حكم الله خبره فكيف يجوز لاحد ان يشهد على الله انه اخبرنا المر بغيره هو ولا رسوله قال الله تعالى فان شئتم فافلتنهم معهم
قالوا وايضا فالقياس لا يد فيه من علة مستنبطة من حكم الاصل والحكم في الاصل يحتل ان يكون معللاً وان يكون غير معلل واذا كان
معللاً احتل ان يكون لنا طريق الى العلم بعلمه واحتمل ان يكون لنا واذا كان لنا طريق احتل ان تكون العلة هي هذه المعينة وان يكون
جزء علة وان تكون العلة غيرها واذا ظهرت العلة احتل ان لا تكون في الفرع واذا كانت فيه احتل ان يتخلف الحكم عنها لعارض اخر
وما هن اشانه كيف يكون من حجج الله وتبيناً وادلة الاحكام التي هدى الله بها عباده قالوا وايضا فلو كان القياس حجة لا فني ذلك الى تكافؤ
الدولة الشرعية وهو محال فانه قد يتردد فرع بين اصلين احدهما التحريم والاخر الاباحة فاذا اظهر في نظر المجتهد شبه الفرع بكل واحد منهما
لزم الحكم بالحل والحرمة في شئ واحد وهو محال قالوا وايضا فليس قياس الفرع على الاصل في تقديرية حكمه اليه اولى من قياسه عليه في
ثبوتيه بغير النص فحينئذ فنقول حكم الفرع حكم من احكام المشرع فلا يجوز ثبوتيه بغير النص بحكم الاصل هذا الذي جعل قياسه اولى من هذا
ومعلوم ان هذا القرب الى النصوص واشد موافقة لها من قياسه وهذا اظهر قالوا وايضا فحكم الله بايجاب الشئ يتضمن محبة له واداة
لوجوده وعلمه بانه اوجبه وكلامه الطيب والخبير وجعل فعله سبباً لمحبة لعبده ورضاه عنه واثابته عليه وترك سبباً لضده ذلك لتيسير
الى العلم من الامن خبر الله عن نفسه واخبر رسوله عنه فكيف يعلم ذلك بقياس اوراقه هذا اظهر الامتناع قالوا ولو كان القياس من حجج الله
وادلة احكامه لكان حجة في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كسائر الحجج فلما لم يكن حجة في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن حجة بعده
وتقرر هذا بالحجة بوجهين احدهما ان الصحابة لم يكن احدهم منهم يفتي على ما سمع منه صلى الله عليه وآله وسلم مالم يسمع ولو كان هو معقول
النصوص لكان تعدية الحكم به وشمول المعنى كعدية الحكم باللفظ وشموله لجميع افراده وذلك لا يخص به زمان ودون زمان فلما قلنا لا يكون
القياس في زمن النص علم انه ليس بحجة الوجه الثاني ان تغلق النصوص بالصحابة كعدية ما نحن بعلمهم ووجوب اتباعها على الجميع واحد قالوا
لاننا على ثقة من صرح بتقليد الشارح الحكم بالوصف الذي يدل به القياسون وانه انما علق الحكم بالاسم بحيث يوجد بوجوده وبثبوت

الكلام
الكلام

ج

بيناته

بانتفاذه بل تعليق الحكم بالاسم تعليق بمناطيق الى العلم به طرأ وعكساً بخلاف تعليقه بالوصف الشبهى فانه خص من خسر وما كان
هكذا المزمع به الشريعة قالوا وان الاصل من العمل بالظنون لا فيما يتقن ان الشرح اوجب علينا العمل به للدلالة الدالة على تحريم اتباع الظن
فمعنا منع بقي من اتهم الظن فلا نذكره الا بيقين يوجب اتباعه قالوا وان تنافى الفرع والاصل يقتضى ان لا يثبت الفرع الا بما يثبت
به الاصل فان كان القياس حقا لزم توقف الفرع في ثبوته على النص لا على القول بالقياس من ادين الادلة على بطلان القياس قالوا وان
الحكم لا يخلو اما ان يتعلق بالاسم وحده او بالوصف المشترك وحده او بما فان تعلق بالاسم وحده او بما بطل القياس وان تعلق بالوصف
المشترك بينهما لم يضر امران عند وان احدهما الغاء الاسم الذى اعتبره الشارع فان الوصف اذا كان اعم منه وكان هو المستقل بالحكم كان
الاحض وهو الاسم عن غير التاثير الثاني انه اذا كان الاسم عن غير التاثير لم يكن جعل ما دل عليه اصلا لا سكت عنه اولى من العكس اذا التاثير
للموصف وحده بل يلزم ان لا يكون هناك فرع واصل بل تكون الصورتان فردين من افراد العموم المعنى كما يكون افراد العام لفظا كذا كذا
بعضها اصلا لبعض قالوا لا يربط ان البيان باللائظ العامة اعلى من البيان بالقياس فكيف يعدل الشارع مع حال حكمته عن البيان
الى البيان الاخرى قالوا وينال القياسون عن تجل القياس ايجاب في الشبهين اذا اشتبهما من كل وجه لمراد ان الشبهى من بعض الوجوه
وان اختلفا في بعضهما فان قال بالاول ترك قوله وادعى حكاية اذ ما من شئيين الا وبهما جامع وفارق وان قال بالثاني قيل له فله حكمته
للفرع بهذا حكم الاصل من اجل الوجه الذى خالفه فيه فان كانت تلك جهة وفارق دل على الاندفاع فلهذا جهة افتراق تدل على العقل
فليس الحاق صريح النزاع بموجب الوفاق اولى من الحاقه بموجب الافتراق قالوا لا ينفصه الاستدراك منه متى وقع الاتفاق في المعنى الذى
ثبت الحكم من اجله صديك الحكم والا فلا قيل له اذا كان في الاصل حرة اوصاف فتعينك ان هذا الوصف الذى من اجله شرع الحكم قول
بلا علم وقد عارضك فيه منازعوك فادعوا ان الحكم شرع لغير ما ذكرت مثاله ان الشارع لما نص على ربا الفضل في الاعيان المذكورة في
الحديث فقال قائل ان المعنى الذى حرم المتفاضل لاجله هو الكيل في المكيلات والوزن في الموزونات قال له منازعه بل هو كونه
مطعونا فقال اخر لا بل هو كونه مقتضا لشرع فقل اخر لا بل كونه يجرى فيها الزكاة فقال اخر لا بل كونه اجسا واحدا وكل فريق يزعم ان
الصواب ما ادعاه دون منازعه ويقدر فيما ادعاه الآخر لا ينفصه في قول منازعه الا وشبهها لمنازعه مثله او اكثر منه او دونه
فلو ظن آخرون فقالوا العلة كونه ما تشبهت الارض واجتج بان الله سبحانه امتن على عباده بما تشبهت لهم الارض وقال ياتى الذين امنوا
انفقوا من طبيبات ما كسبتهم وما اخرجنا لكم من الارض وقال ان من تمام النعمة فيه ان لا يبلغ بعضه متفاضلا لكان قولنا واحتجنا
من جنس قول الآخرين واحتجنا بهم وما هذا سبيله فكيف يكون من الرب سبيل **قالوا** وايضا فاذا كان النص في الاصل قد دل على
شبهين ثبوت الحكم فيه لفظا وتعديته الى ما في معناه بالعلة فاذا انتم الحكم في الاصل هل يبقى الحكم في الفرع او يزول فان قلتم يبقى
فهو محتمل وان قلتم يزول تناقضتم اذ من اصلكم ان نسخ بعض ما يقتضيه النص لا يوجب نسخ جميع ما يقتضيه كالعالم اذا نسخ بعض
افراد لم يوجب ذلك تخصيص غيره فاذا كان حكم الاصل قد دل على شبهتين فارتفع احدهما فما الموجب لارتفاع الثاني وان قلتم ثبت القياس
ويزعم بالقياس قيل انما انتم توجب وجود العلة الجماعية عندكم والعلة لم تزل بالنسخ وهي سبب ثبوتها واما السبب قائما فالسبب ان
ولولت العلة بالنسخ لا يمكن تصحيح قولكم فان قلتم نسخ حكم الاصل يقتضى نسخ كون العلة علة قيل هذه دعوى لا دليل عليها فان النص
اقتضى ثبوت حكم الاصل وكون وصف كذا علة مقتضى للتعدى على قولكم فما حكم ان متغايران فزول احدهما لا يستلزم زوال الآخر قالوا
ولو كان القياس من الدين لنقل النص عليه والله وسلكه لانه اذا امرتكم بامر او نهيتمكم عن شئ فقيسوا عليه ما كان مثله او شبهه
ويكون هذا اكثر شئ في كلامه وطرق الادلة عليه متنوعة لنشأ الحاجة اليه ولا سيما عند غلاة القياسيين الذين يقولون ان النصوص
لا تقي بعض معشار العبادات وعلى قول هذا الغالى المجافى عن النصوص فالحاجة الى القياس اعظم من الحاجة الى النصوص فهذا جاء

القياسيين

بطل الاصل

ج

القائفة

ج

وبالحظر ثلاثة فيلحق بالاباحة وقد قال الامام احمد في حق النعم في رواية احمد بن الحسين القياس ان يقاس الشيء على الشيء اذا كان مثله
 في كل احواله فاما اذا اشبهت في حاله وخالفه في حاله فادعت ان تقيس عليه فهو خطأ وقد خالفني بعض احواله وواقفه في بعضه فاذا
 كان مثله في كل احواله فما اقبلت به وادبرت به فليس في نفسي منه شيء وبهذا قال اكثر الحنفية ولما اتيه بالخنا بلة وقالت طائفة ان
 القياس العلة فقط وقالت فرقة بل لا تثبت الاية قياسا وانما عمل القياس في عمل القياس فقال جمهورهم بغيره في القياس
 والاحكام وقالت فرقة بل لا تثبت الاية قياسا وانما عمل القياس في عمل القياس فقال جمهورهم بغيره في القياس والاحكام وقالت فرقة بل لا تثبت
 والمحذور والاسباب وغيرها ومنع طائفة في ذلك واستثنت طائفة المحذور والمنكرات فقط واستثنت طائفة اخرى معها الاسباب وكل
 هؤلاء يفتهمون الى ثلاثة اقسام قياس اولى وقياس مثل وقياس ادنى ثم اضطررنا في تقديره على العموم او بالعكس على قولين واضطررنا في
 تقديره على خبر الاحاد الصحيح في جمهورهم قد مر الخبر وقال ابو الفرج القاض والبيروني البصري للمالكين هو مقدم على خبر الواحد ولا يمكنه ثم لا
 من القياس طر هذا القول البتة بل لا بد من تناقضهم واضطررنا في تقديره على الخبر المرسل وعلى قول الصحابي فتم من قديم القياس
 ومنهم من قد مر المرسل وقول الصحابي واكثرهم بل كلهم يقدمون هذا اقامة وهذا اقامة فهذه اقسامهم في التخصيص واما تناقضهم في
 التخصيص فنذكر منه طر فابعدنا بل على ما وراءه من قياسهم في المسئلة قياسا فنذكرهم في امثلة او ما هو اقوى منه او تركهم نظير
 ذلك القياس واقوى منه في مسئلة اخرى لاخرتين بينهما البتة فمن ذلك انهم اجازوا الوضوء بينين الدم وقاسوا في احوال القولين عليه
 سائر الابدان وفي القول الاخر لم يقسوا عليه فان كان هذا القياس حقا فقد تركوه وان كان باطلا فقد استعملوه ولم يقسوا عليه الخ
 ولا فرق بين ما وكيف كان بينين الدم بشرط طيبة وماء طهور لم يكن الخ عنبه طيبة وماء طهور لم يركبهم طيب وماء طهور ونقي الشئ
 والزبيب كذلك فان ادعوا الاجماع على عدم الوضوء بذلك فليس فيه اجماع فقد قال الحسن بن صالح بن حي وصحيد بن عبد الرحمن بن حنبل
 بالخلاف وان كان الاجماع كما ذكرتم فلهذا قسمتم المنع من الوجوه بالنبيذ على ما اجمعوا عليه من المنع من الوجوه بالخمر فان قلتم انتم اقتصروا على
 المنع لم تقصر عليه قيل لكم فلهذا سلكتم ذلك في جميعه بصرى واقتصروا على حالها الخاصة ولم تقيسوا عليها فان قلتم لان هذا خلاف القياس
 قيل لكم فقد صرحتم ان ما ثبت على خلاف القياس يعني القياس عليه ثم هذا يبطل اصل القياس فانه اذا اذور ود الشريعة بخلاف القياس
 علم ان القياس ليس من الحق والله عين الباطل فان الشريعة لا ترد بخلاف الحق اصلا ثم من ذا من ذكر ان خير الواحد اذا خالف الاصول لم
 يقبل وفي اي الاصول وجدتم ما يجوز لتطهير به خارج للمصرون والبرية ولا يجوز التطهير به داخلها فان قالوا اقتصروا في ذلك على موضع المنع
 قيل فلهذا اقتصروا به على خارج مكة فقط حيث جاء الحديث وكيف ساءكم قياس الغسل من الجنابة في ذلك على الوضوء وقياس الغسل
 على خارجهم وقياس الغلبة الطيبة والماء الطهور والجم الطيب والماء الطهور والدرس الطيب والماء الطهور على التمرة الطيبة والماء الطهور
 فقسمتم قياسا وتركتم مثله وما هو اولى منه فلهذا اقتصروا على مود الحديث ولا عدتم الى اشباهه وظائره ومن ذلك انكم قسمتم على خبر
 مروى بان طلبة الله كونه على ايدى النار فقسمتم على ذلك لان الله لا يوفى بآياته بل لا يطالب الله الناس الا بما في القلوب من الاستمالة وفيه الخبر وهو ان الله
 ظاهرة على الماء الذي لا في العذرة والدم والميتات وهذا من افسد القياس وتركتم قياسا احقر منه وهو قياسه على الماء المستعمل في غسل
 التطهير من عضو من محل الى محل فاني فرقت بين انتقاله من عضو التطهير الواحد الى عضو اخر وبين انتقاله الى عضو اخر المسلم وقد
 قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل المسلمين في قلوبهم واما جسدك مثل الجسد الواحد ولا يريب عنك كل عاقل ان قياس جسد المسلم على
 جسد اخيه احقر من قياسه على العذرة والجيف والميتات والدم ومن ذلك انكم قسمتم الماء الذي توفى به الرجل على العبد الذي اعتقه
 في كفارة والمال الذي اخرجه في زكاته وهذا من افسد القياس قد تركتم قياسا احقر من العقل والنظر منه وهو قياسه على الماء الذي قد
 به عبادة على الثوب الذي قد جعل فيه وعلى الحصى الذي رعى به الجار مرة عند من يجيئ منكم الذي بها ثانية وعلى الحجر الذي استجبر به مرة اذا

غسله اولين بجماسة ومن ذاك انكم قسمتم الماء الذي كوردت عليه الجماسة فلم تغير له لونا ولا طعما ولا ريحا على الماء التي غير الجماسة لونه او طعمه او ريحه وهذا من اربعة القياس عن الشرع والحس وتركة قياسا احسن منه وهو قياسه على الماء الذي كورد على الجماسة فقياس الورد على الورد مع استوائهما في الحس والحقيقة والادباف احسن من قياس ما ترطل ماء وقرفه شعرة كلب على ما ترطل جالطها مثلهما بولا وعلامة حتى غير ما من ذلك فتركة قياسه بتركة قياسه في الجماسة فلو تغيرت بين الماء العذب والمختل اذ وقع مثل رأس الامة من النول فنجسته الثاني ومن الاول تركه فحضر القياس فلم تنسب الجانبة الشرقة في كثير من غريب جماسة على الجانب الشمال واليمين وكل ذلك مما قد تجسس عندكم ما من مستوية وقاسوا باطن الانف على ظاهرة في غسل الجانبة فاجابوا الاستنشاك ولم يقيسوا عليه انما الذي امر رسول الله صلى الله عليه وسلم به بالاستنشاك ففرقوا بينهما واسقطوا الوجوب في غسل الامة وواجبوا في غيره والامر بغسل الثوب في الوضوء كالامر بغسل الميدين والجانبة سواء ومن ذاك انكم قسمتم النسيان على العمدة في الكلام في الصلوة وفي فعل الخوف عليه فاسيا وفيما يوجب المفردة من مخططات الاحرام كالطبخ واللباس والحلق والعميد وفي حمل الجماسة في الصلوة ثم فرقة بين النسيان والعمد في الساقط قبل تمام الصلوة وفي الاكل والشرب وفي ترك التسمية على الذبيحة وفي خيرة ذلك من الاحكام وقسمت الجاهل على الناس في عدة مسائل وفرقة بينهما في مسائل اخر ففرقة بينهما فيمن نسي ان يصائم فاكل او شرب لم يبطل صومه ولو جهل فظن وجود الليل فاكل او شرب فسد صوم مع ان الشريعة تعدن راجا كل كما تعدن الناسى او اعظم كما **عذر** النبي صلى الله عليه وآله وسلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة لم يجزها بوجوب الطائفة فلم يأمره بالعادة لما مضى وعذر الحاكم المستحقة بوجوب الصلوة والصوم عليها مع الاستحابة ولم يأمرها بالعادة ما مضى **عذر** عدى بن حاتم بأكاله في رمضان حين تبين له الشيطان الذي ان جعله تحت وساده ولم يأمره بالعادة **عذر** من اذن بجماله بوجوب الصلوة اذا عذر الماء فامره بالتيمم ولم يأمره بالعادة **عذر** الذين تمكروا في التراب كمكعت الدابة لما سمعوا في التيمم ولم يأمرهم بالعادة **عذر** معاوية بن الحكم بكلامه في الصلوة عامدا الجملة بالشرب **عذر** اهل قباء بصلاتهم الى بيت المقدس بعد نسيان استقبالهم بالناس ولم يأمرهم بالعادة **عذر** الصحابة والامة من ارتكب عمدا جاهلا بغيره فلم يجدوه **وفرقة بين قليل** الجماسة في الماء وقليلا في الشرب والبدن وطهارة الجمجمة شرط صحة الصلوة وترك الجمجمة صحيح القياس في مسئلة الكلب فطائفة لم تقس عليه غيره وطائفة قاست عليه الخنزير حلال دين غيره كالذئب الذي هو مثله او شربه وقياس الخنزير على الذئب احسن من قياسه على الكلب وطائفة قاست عليه البغل والحمار وقياسهما على الخيل التي هي قريبتهما في الذكر وامتنان الله سبحانه على عباده لما يركونها واتخاذها ربة وما اوسع الناس لها احسن من قياس البغل على الكلب فقد علم كل احد ان الشبه بين البغل والفرس اظهر واقوى من الشبه بينه وبين الكلب وقياس البغل والحمار على السنو بشدة صلاتهما والحاجة اليهما وشربهما من انية البيت احسن من قياسهما على الكلب وقسمت الخنازير والزنابير والعقارب والصرعات على الذباب في انها لا تجسس بالموت بعدم النفس السائلة لها وقلة الرطوبات والفضلات التي لا توجب التجسس فيها ونجس من نجس منكم العظام بالموت مع تعريضها من الرطوبات والفضلات جملة ومعلوم ان النفس السائلة التي في تلك الحيوانات المقيسة اعظم من النفس السائلة التي في العظام وفرقة بين ما شرب منه الصمغ والبشر والحجارة والعقارب الخنازير وسباكم الطير وما شرب منه سباكم الماشي من غير فرق بينهما قال ابو يوسف سألت ابا حنيفة عن الفرق في هذا بين سباكم الطيور وسباكم ذوات الاربع فقال اما في القياس فما سواء ولكني استحسن في هذا تركه صريح القياس في التسوية بين نسيان التمر والزبيب العسل والمخيط ولبين العنب وفرقة بين العنقا تالين ولا فرق بينهما البتة مع ان الصمغ من الصمغية قد سوت بين الجميع وفرقة بين من معه لنا اظهر ونجس فقلتم بريقها ويتيمم ولا يخفى فيها ولو كان معاشا ان كان ذلك يخفى فيها بالوضع بالما في نجس كاصلوة في الثوب النجس ثم قلتم ولو كان الانية فلا تخفى فرقة بين الاثنين والتلاته وفرقة بين متاثلين وهذا على اصحاب الرأي واما اصحاب الشافعي

ج

ولا يستهوا
الامر من ذلك

سألت

وقسم قيساً بعد من هذا فقلنا اذا قطع بسرقتهما ثم عاد سرقتهما لم يقطع بهما ثانياً وتركتهم القياس على ما اذا رتب بأسرة فخرهما ثم زنيا ثانية فان الحسد لا يسيط عنه ولو قد سرق فخر ثم قذفه ثانياً لم يسيط عنه الحسد **وقسم** نذ رصوم يوم العيد في الانقضاء وجوب الوفاء على نذ رصوم اليوم القابل له شرعاً وتركتهم القياس موجب السنة ولم تقيس على صوم يوم الحيز وكلما غير محل التصبر شرعاً فهو بمنزلة الليل وقسم وحصلته المختصن بالتحريم كشاربها في الفطر بالقياس ولم يجعل كشاربها في الحسد **وقاسوا** الكافر الزني المعاش على المسلم فقلته به ولم تقيس على الحرب في اسقاط القتي ومن المعلق قطعاً ان الشبهة الذي بين المعاهد والحرب اعظم من الشبهة الذي بين الكافر والمسلم والله سبحانه وتعالى قد سوى بين الكفار كلهم في ادخالهم نار جهنم وفي قطع المأكلة بينهم وبين المسلمين وفي عدم التوارث بينهم وبين المسلمين وفي منع قبول شهادتهم على المسلمين وغير ذلك وقطع المساواة بين المسلمين والكفار فذكرتكم عرض القياس وهو التوسيع بين قسوى الله بين دوسو بين ما قرره الله بينه **ومن الجيب** انك قسمتم التهم على الكافر في جريان القصاص بينهما في النشيط الطرف لم تقيس العبد الموثق على كافر في جريان القصاص بينهما في الاطراف فجعلتم حرية على الله الكافر في اطراف اعظم حرية وليد الموثق وكان نقص الموثق العبدية للمحرر عن الله انقصه عن كسر من نقص الكفر وقدر يقتل الرجل بالمرأة ثم ناقضتمهم فقلته لا يؤخذ طرفه بطرفها وقدر يقتل العبد بالعبد والاكنت قيمة احدهما مائة درهم وقيمة الاخر مائة الف درهم ثم ناقضتمهم فقلته لا يؤخذ طرفه بغيره الا ان تنسأوى قيمته وتركتكم عرض القياس فان الله سبحانه بالغ في التفاوت بين النفوس والاطراف في الفضل لمصلحة المكلفين ولعدم ضبط التساوي فالعبد ما اعتبر الله سبحانه من الحكمة والمصلحة واعتبرتها الله من التفاوت **وقسم** قوله ان كلمت فلا ناوا بايعته فامر ان طلق وعبدى حر على ما اذا قال ان اعطيتني العاقبانت طالق ثم عتق ذلك الى قوله والطلاق يلزمى لا اكلم فلا نا ثم كلمه ولم تقيس على قوله ان كلمت فلا نا فعلم صور سنة اوجح لا يثبت الله او فمالى صدقة وقدم هذا حتى لا تغلب المقصود فانك تركتم عرض القياس فان قوله الطلاق يلزمى لا اكلم فلا نا يعبر لا لتقليق وقد اجتمع الصحابة على ان قصد اليمين في العتق بمنع من وقوعه وحكى خير واحد اجماع الصحابة ايضا على ان الحالف بالطلاق لا يلزمه الطلاق اذا حنث ومن حكا ابو عبيد بن خرم وحكا ابو الشيم عبد العزيز بن ابراهيم بن احمد بن علي السجستاني المعروف بابن بزيرة في كتابه المسمى بمصالحم الانقياد في شرح كتاب الاحكام في باب ترجمته الباب الثالث في حكم اليمين بالطلاق او الشك فيه وقد قدمنا في كتاب الايمان اختلاف العلماء في اليمين بالطلاق والعتق والشرط وغير ذلك هل يلزمه ام لا فقال علي بن ابي طالب وشرحه وطائفة لا يلزمه من ذلك شيء ولا يقضه بالطلاق على من حنث به فحنث ولم يعرف لعلي كرم الله وجهه الحجة في ذلك مخالف من الصحابة قال وصح عن عطاء بن قيس قال لا مرأة انت طالق ان لم تزوج حليفك قال ان لم يزوج عليها حتى يموت او قوت فانها ميتة وان وهو قول الحكم بن عبيدة ثم حنث عن عطاء فبين حلف بطلاق امرأة لم يصبر بزيراً فمات احدهما او ماتا معاً فلا حنث عليهم بين ارقان وهذا امر صحيح فينازعين الطلاق لا يلزم ولا يطلو الزوجة بالحنث فيها ولو حنث قبل موته لم يتوارثا لحديث ثبت المتارث دل على انها نروجة عندك وكذلك عكرمة مولى ابن عباس ايضا عنده عين الطلاق لا يلزمه كذا ذكره عنه سعيد بن داود في نفسه في سورة النور عند قوله يا ايها الذين امنوا لا تتبعوا اخطوت الشيطان **ومن الجيب** انك قلته اذا قال ان شاء الله مريض فعلى صوم شهر او صدقة او حجة لزمه لانه قاصد للذنن رفاذ اقال ان كلمت فلا نا فعلى صورة او صدقة لم يلزمه لانه نذر الجحيم وغضب فهو يمين فيه كهاكة اليمين مجملته قصده لعدم الوقوع ما عاين ثلاثا اشياء لا يجاب ما التزم وجوب عليه ووقوعه وقدره لوقال ان فعلت كذا فعلى الطلاق وفعله لزمه ولم يمنع قصد الحلف من وقوعه وهو ينظر الحلال الى الله ومنع من وجوب قربات التي هي حسب شئ الى الله تعالى فتقصر على القياس المنقول عن الصحابة والتابعين باصح اسناد يكون ثم ناقضتم القياس من وجبه اخر فقلته اذا قال الطلاق يلزمى لا فعلن كذا ان شاء الله ثم لم يفعل لم يحنث لانه اخرجه عن اليمين وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حلف فقال ان شاء الله فاشاء فعل وان شاء ترك فجعلت يميناً ثم قلته يلزمه وقوع الطلاق لا نعتليق فليبين ثم ناقضتم من وجبه اخر فقلته لو قال الطلاق يلزمى لا اجامها سنة فهو مؤثر فيدخل في قوله تعالى الذين يؤمنون من نسائهم ترصعون ربعة

ان يتصرف لنفسه ولم يكله وهذا كان الشريك وكجا بعد قضاء المال والصرف وان كان متصرفا لنفسه فان تصرفه لا يختص به ثم ناقضتم
 هذا الفرق فقلتم لو قال برئى نفسك من الدين الذي عليك فانه لا يتغير بالجلوس يكون توكيلا مع انه تصرف مع نفسه ففرقتم بين طاعة
 نفسك وبرئى نفسك مما عليك من الدين وهو تصرف يوجب ضمانا ثانيا فتركتم محض القياس **وقالوا** من اقام مشهود زور على ان يذل
 طلق امرته تخمرك الحاكم بن لك فهي حلال لمن تزوجها من المشهود ولكن لك لو اقام مشهود زور على ان لا تزوجه بك ورضي نفسه للقاضي
 بن لك فهي له حلال ولكن لك لو شهد واعليه بانه اعتق جارية هذا ففرض القاضي بن لك فهي حلال لمن تزوجها من بين رضى طلق امره فتركوا
 محض القياس وقواص الشريعة ثم ناقضوا فقالوا لو شهد والى زورا بانه ذهب له مملوك كونه هذه او باعها منه لم يجل له وطئها بذلك
 ثم ناقضوا اعظم منها قضية فقالوا الوشء بانتهى تزوجها بعد انقضاء عدتها من المطلق وكانا كاذبين فافها لا تخلو حبسها على تزوجها اعظم
 من حبسها على عدتها فاحلوا في اعظم العصمتين وحرموا فادانها وحرمه النكاح اعظم من حرمة العدة **وقلتم** لا يجد الذي اذا
 زنى بالسلامة ولو كانت قرشية علوية او عبا سبية ولا سبب الله ورسوله وكتابه ودينه جهرية في اسواقنا ونجا معنا ولا يتخرب مساجد المسلمين
 ولو انها المساجد الثلاثة ولا ينقض عهده بذلك وهو معصوم المال والدم حتى اذا منع دينارا واحدا اماما عليه من الجزية فقال اعطيتكم
 انقض بذلك عهده وصل حاله وحده ثم ناقضتم من وجه آخر فقلتم لو سرق المسلم عشرة دراهم لقطعت يده ولو قذفه حد بقتل فده
فيا للقياس الفاسد الباطل المناقض للدين والعقل اللوجب هذه الاقوال التي يكفى في ردها تطبيق كيف استجاز للشيخ في نقله
 على السنن والاثر والله المستعان واجزتم شهادة الفاسقين والمخوفين في القذف والاعيين في النكاح ثم ناقضتم فقلتم لو شهد
 فيه عبدان صالحان عالمان يفتيان في الحلال والحرام لم يصح النكاح ولو تنقذ شهدا منهما فدمعتا انعقاده بشهادة من عد له الله عز وجل
 صلى الله عليه واله وسلم وعقدت بشهادة من شقه الله ورسوله ومنع من قبول شهادته وقلتم لو شهد شاهد على زيد انه غصب
 مالا او شيئا او قذف وشهدا اخر بانكر ذلك لم يقر النكاح ولم يقض عليه بشئ ولو شهد شاهد بانطلق امرأته او اعتق عبدا او باعه
 وشهدا اخر بانكر ذلك تمت الشهادة وقضى عليه وقلتم لو قال له بعتك هذا العبد بالكف فاذا هو جارية او بالعكس فالباع باطل فلو قال
 بعتك هذه البعثة بعشرة فاذا هي كبش او بالعكس فالبيع صحيح ثم فرقتم بان قلتم المقصود من الجارية والعبد مختلف والمقصود من البعثة
 والكبش متقارب وهو اللحم وهذا غير صحيح فان الدرو والنسل المقصود من الانثى لا يوجد في الذكر وعصب الفحل وضرب البعثة المقصود منه
 لا يوجد في الانثى ثم ناقضتم بانه من اقرضته من اقرضته بان قلتم لو قال بعتك هذا النعم فاذا هو شعير وهذه الآية فاذا هي شعير لم يصح البيع مع تقارب
 القصد **وقلتم** لو باعه ثوبا من ثوبين لم يصح البيع لعدم التبيين فلو كان ثلاثة اثواب فقال بعتك واحدا منها صح البيع **في الله**
 كيف ابطلت مع قلة الجمالة والغرم وصحتم مع زيادتهما اقوى فزيادة الثوب الثالث خففت الغرم ورفعت الجمالة وتفرقكم
 بان العقد على واحد من اثنين يرضى من الجمالة والغرم ولا قدر يكون احدهما مرتفعا والاخر دينا فيفيض الى التنازع والاختلاف فاذا
 كانت ثلاثة فالثلاثة تضمن الجميع الروى والوسط وكان قال بعتك اوسطها وذلك اقل غرم من بيع واحد من اثنين روى وجيز
 ذا امكن حمل كلام المتعاقدين على الصحة فهو اولى من الغائبة وهذا الفرق ما زاد المسئلة الاغرا وجعلته فان النزاع كان يكون في ثوبين
 فقط واما الان فصا ثلاثة واذا قال انما وقع العقد على الوسط قال الاخر بل على الادنى او على الاصل وقلتم لو اشترى جارية ثم اراد طبعها قبل
 الاستبراء لم يجز ولو طبعها واغرمها بان كانت بكر او كانت باعتهما امرأة معه في الدار بحيث يقض انهما غير مشغولة بالرحم او باعها وقد
 التزمت في المحضنة وخوذلك ثم قلتم لو طبعها السيد الباهرة ثم تزوجها منه الغن جازله وطبعها ورجعها مشغلة على ماء الوحي فتركتم محض
 والمصلحة وحكمة الشارع لفرق تمحييل لا يجوز شيئا وهو ان النكاح لما تم كان ذلك حكما بقران الرحم فاذا حكم بقران رحمها جازله وطبعها
فيقال يا لله العجب كيف يحكم بقران رحمها وهو حديث محمد بطبعها وهل هذا الا حكم باطل بحال المحس العقل والشرع

تقدّم بها
 لك كما في الأصلين
 انفسا الى منكرين بال
 ج
 وسيد كان فتاة من
 النجم والفا من شيا
 كزالي قال الجهر في النجيب
 نجل النجيب اقل في النجيب
 منه وحضه عليه بعض
 والاشقة غدا في النجيب
 والاراد من النجيب
 من النجيب

يكون

الواضح

نعم لو انكم قلتم لا يحل له تزويجهما حتى يستبرئوا ويحكم بغير ما رجعها لكان هذا فراقا صحيحا وكلاما متوجها يقال حينئذ لا معنى
 لاستبراء الرضيع فله ان يطأها عقيب العقدة فهذا احضر القياس بالله التوفيق **وقلت** من طاف اربعة اشواط من السبع فلم يركبها حتى
 يرجع الى اهله انه يجبره بدمه وصرحه اقامة الاكثر مقام الكل فخرجته عن محض القياس لان الزمان لا يدخل الدم في تركها وما
 اسره الشارح لا يكون المكلف متمتلا به حتى يأتي بحججه ولا يقوم اكثره مقام كله كما لا يقوم الاكثر مقام الكل في الصلوة والصيام والزكاة
 والوضوء وغسل الجنابة فهذا هو القياس الصحيح والمأمور ما لم يفعل ما امر به فالحطاب متوجه اليه بعد وهو في عهدة النبي صلى الله عليه وسلم
 لم يسلم المتوضئ بذلك لمعة في محل الفرض لم يصيبها الماء ولا اقام الاكثر مقام الكل والذي جاء به الشريعة هو المدين ان العادة
 لا هذا الميزان العادل وبالله التوفيق **وهتم** الادهان بالخل والزيت في الاحرام على الادهان بالمسك والعنبر في وجوب
 الغدقة وما بينهما ولم تقيسوا نبيي التمر على نبيي العنب مع قرب الاختلاف بينهما **وقلت** لو افطر في غار رمضان قلتر
 الكفارة ثم سافر لم تسقط عنه لان سفره قد يتخذ وسيلة وجيلة الى اسقاط ما اوجب الشرع فلا تسقط وهذا اختلاف ما اذا مرض
 او حاضت المرأة فان الكفارة تسقط لان الحيض للوض ليس من فعله ثم ناقضتم اعظم مناقضة فقلتم لو اخطأ اسقاط الزكاة عند
 اخر الحول فمالك ما له لو وجب لحظة فلما انقضى الحول استرد منها واعتذر لكم بالفرق بان هذا تخيل على ضمير الوجوب والاعتذار
 على اسقاط الواجب بعد ثبوته والفرق بينهما ظاهر اعتدالا يجوز شيئا فانه لا يجوز التخييل لاسقاط ما اوجبه الله ورسوله ولا يجوز التخييل
 لاسقاط احكامه بعد انقضاء اسبابها ولا تسقط بذلك واذا انعقد سبب الوجوب لم يكن للمكلف لاسقاطه بعد ذلك سبيل
 وسبب الوجوب هنا قائم وهو الخلق لمالك النصاب هو لم يجره عن الغنى بهذا التخييل ولا بدعة الله ولا رسوله ولا احد من خلقه ولا نفسه
 فقيد امسكتنا بهذا التخييل يستحق اخذ الزكاة ولا يجب عليه الزكاة هذا من انتم المخدع والمكر فكيف يروج على من يعلم خطأ الامور نصيبا
 الصدور وراين القياس الميزان والعدل الذي بعث الله به رسوله الى التخييل على الحرمان واسقاط الواجبات وكيف يتجرهم بحيلة المفسدة
 التي في القول الحق عن كونها مفسدة وكيف يقبلها مصلحة محضنة ومن المعلوم ان المفسد يزيد بالحيلة ولا ينزل وتقتضوا التصفية كيف تزل المفسدة العظيمة
 التي اقضت لعنة الله ورسوله للحلل والحلل اله بان شرطا ذلك قبل العقد ثم يعقد البنية ذلك الشرط ولا يشترطه في صلب العقد فاذا
 اخليا صلب العقد من التلفظ بشرطه حسب والله ورسوله والناس هم يعلمون ان العقد انما يعقد ذلك **فيا الله العجب** اكانت
 هذه اللعنة على مجرد ذكر الشرط في صلب العقد فاذا تقدم على العقد انقلب اللعنة رحمة ورفقا بها وهل لا اعتبار في العقود الحقيقية
 ومقاصدها وهل الا لفاظا المقصودة لغايتها قصد الوسائل فكيف يضاهك المقصود ويعدل عنه في عقد مسأ ولغيره من كل وجه
 لاجل تقديم لفظ او تاخير او ابداله بغيره والحقيقة واحدة هذا ما تفرقه عنه الشريعة الكاملة المشتملة على مصالح العباد في دنياهم
 ودنياهم واصحاب الجحيم تركوا محض القياس فان ما احتملوا عليه من العقوبة المحرمة مسأ ومن كل وجه طاق القصد الحقيقية والمفسدة
 والفارق امر صريح او لفظي لا تأثير له البتة فاي فرق بين ان يبيعه تسعة دراهم بشرة ولا شيء معها وبين ان يضم الى احد الفوائد
 خرقه تسأوى فلسا او عود حطب او اذن شاة وخو ذلك فبحان الله ما العجب حال هذه الضميمة الحقة التي لا تقصد كيف جاءت
 الى المفسدة التي اذن الله ورسوله بحرب من توسل اليها بعقدة الربا فالزلة ما وعحتها بالكلية بل قلبتها بمصلحة وجعلت حرب الله و
 رسوله سلة نار حتى كيف جاءت محل الربا المستعار للربا هو محل النكاح الى تلك المفسد العظيمة فكسفتها كسطا الجحيم عن العلم
 بل قلبها بمصلحة بادخال سلعة بين المرابين تعاقدا عليها بصورة ثم اعبدت الى ما كلفها وذلك ما افقه ابن عباس في الدين واعلمه
 بالقياس الميزان حيث سئل عما هو اوب من ذلك بكثير فقال دراهم بدرهم دخلت بينهما جريرة **فيا الله العجب** كيف
 اهتدت هذه الجريرة لقلب مفسدة الربا بمصلحة ولعنة اكله رحمة وتحرير اذنا واباحة ثم اين القياس والميزان في اباحة العينة

في هذا

ج

ق

سبعة

لا تعرض للمرابيين في السلعة فقلوا انما عرضها ما يعلم الله ورسوله وهما والخامسون من اخذ ما ترحاله وبذل مائة وعشرين من مؤجل ليس
لها عرض ومراء ذلك البتة فكيف يقول الشارح الحكيم اذا اردتم حل هذا فتحيوا عليه باحضار سلعة يشتريها اكل الربا بقن مؤجل في
ذمته ثم يبيعها للمرابي بقدر حاضر فيتبين ان على مائة مائة وعشرين والسلعة تحرف جاء معنى في غيره وهل هذا الاصل من محض القياس
وتفريق بين متماثلين في الحقيقة والقصد والمفسدة من كل وجه بل مفسدة الحيل الربوية اعظم من مفسدة الربا الخلق من الحيلة فالويل تأملوا
بحريم هذه الحيلة لكان محض القياس الميزان العادل يوجب عقوبتها وهذا عاقب الله سبحانه من احتال على استباحة ما حرّمه بما لم يعاقب به من
ارتكبه ذلك المحرم عاصيا فهذا من جنس الذنوب التي يتاب منها وذلك من جنس البرع التي يظن صاحبها ان من المحسنين وللقصود ذكر تناقض
اصحاب القياس الرأي فيه وانهم يفرقون بين المتماثلين ويجعون بين المختلفين كما فرقتهم بين مال وكل رجلين معاً في الطلاق فقلتم لاجلها
ان ينفرد بألقائه ولو وكلها معاً في الحكم لم يكن لاجلها ان ينفرد به وفرقتهم بين ما لا يحدث شيئا وهو لا يحكم كالبعير وليس لاجل الموكيلين التفرّد
به لانه اشرك بينهما في الرأي ولم يفرق بينهما لانهما واحداً واما الطلاق فليس المقصود منه المال وانما هو تنفيذ قوله وامتناع امره فهو كما لو اوصى بتبليغ
الرسالة وهذا فرق لا تأمله للبتة بل هو باطل فان احتياجه الطلاق ومعارضة الزوجة الى الرأي والخبرة والمشاورة مثل احتياجه الخلق
واعظم ولهذا امر الله سبحانه ببعث الحكيم معاً وليس لاجلها ان ينفرد بالطلاق معاً انهما وكيلان عند القياسيين والله تعالى جعلها حكيمين
ولم يجعل لاجلها الانفراد فما بال وكيلي الزوج لاجلها الانفراد وهل هذا الخروج عن محض القياس وموجب النص وقلتم لو قال امرأتك طلقه لنفسك
ثم نكحها في المجلس ثم طلقته نفسها وقهر الطلاق ولو قال ذلك لاجل خبره ثم غاها في المجلس ثم طلق لم يقع الطلاق في جرتين موجب القياس فرقتهم بان
قوله لها فليك وقوله لاجل خبره توكيل وقد تقدم بطلان هذا الفرق قريباً **وقلتم** لو وصى العبد غيره فالوصية باطالة وان اجاز
سيده ولو وصى عبد غيره فالوكالة جائز وان ردها السيد ولكن تكره بدون اذنه **وقلتم** اذا وصى بان يعتقه عبداً
بعينه فاعتقه الوارث اعتقه عبداً وقهر عن نفسه وقهر عن نفسه ولا عن الميت وقهرت بان تصرف الوارث
لحق الملك فتصرف وان خالف الموصي وتصرف الوصي نحو الوكالة فلا يصح فيها خالف الموصي وهذا فرق لا يصح فان تعيين الموصي بالتعق
في العبد قطع ملك الوارث له فهو كما لو وصى الى ابيعت معتقه سواء وانما ينتقل الى الوارث من التركة ما زاد على الدين والوصية اللازمة
وقلتم لو قال ثلث ما لفلان وفلان واحد اميت فالثلث كله للحي ولو قال بين فلان وفلان واحد اميت فثلثي نصفه وهذا الفرق
بين متماثلين لفظاً ومعنى وقصد واقتضاء الواو والمشرى كاقتراباً بين ولهذا استويا في الاقرار وفي استحقاق كل واحد منهما النصف لو كان
حيين **وقلتم** لو وصى له ثلث ماله وليس له من المال شيء ثم اكتسب مالا فالوصية لازمة في ثلثه ولو وصى له بثلث غيره ولا
غيره لم يكتسب غنما فالوصية باطالة فتركت محض القياس فرقتهم بقرينة لا تأثر له ولا يحصل منه عند التحقيق شيء والله المستعان وعليه
التكليف **فصل** وجهه بين ما فرق الله بينه من الاعضاء الطاهرة والاعضاء نجسة فنجست الماء الذي يلاقى هذه وهذه عند فم
الحديث وفرقتهم بين ما جمع الله بينه من الرضوء والتيمم فقلتم يجمع احدهما بلانية دون الاخر وجمعتم بين ما فرق الله بينهما من الشعو ولا
فنجستهم كليهما بالمرت **وفرقتهم** بين ما جمع الله بينهما من سبائك البهاائم فنجست منها الكلب والخنزير دون سائرهما وجمعتم
بين ما فرق الله بينه وهو الناسي والعامد والخطي والذاكر والعالم والحاحل فانه سبحانه فرقتهم في الاشياء فجمعتم بينهم في الحكم في كثير من
المواضع كمن صلى بالخامسة ناسياً او عامداً وكمن فعل المحلوف عليه ناسياً او عامداً فوسيط بينهما **وفرقتهم** بين ما جمع الله
بينه من الجاهل الناسي فوجبتم للقضاء على من اكل في رمضان جاهلاً لا يبقاؤه المنهاردون الناسي في غير ذلك من المسائل **وفرقتهم**
بين ما جمع الله بينه من عقود الاجارات كاستئجار الرجل لطي الحب بنصف كرمه من دقيق واستئجاره لطنه بنصف كرمه فنجتّم الاول دون
الثاني مع استوائهما من جميع الوجوه وفرقتهم بان العمل في الاول العوض الذي استأجره به ليس مستحقاً عليه وفي الثاني العمل مستحق عليه

مستحقا له وعليه وهذا فرق صورته لا تأثير له ولا تتخلق به جوده مفسدة قط لأفعالته ولا دبا ولا عزم ولا تبادر ولا هي ما يمنع صحة العقول
وأي عزنا ومفسدة أو مضرة للمتعاقدين في أن يدلغ إليه غزله ينجحه ثوبا بربعه وزيتونه يعصره زيتا بربعه وصبه يصبه بربعه وامتناع
مما هو مصلحة عضبة للمتعاقدين لأنهم مصلحتهم في كثير من المراضع الأبه فأنه ليس كل واحد يملك عوضا يستأجر به من يعمل لذك
والأجير يختار إلى جزء من ذلك والمستأجر يحتاج إلى العمل وقد تراضيا بذلك ولم يأت من الله ورسوله نص يمنع ولا قياس يحجر ولا علم
صاحب المصلحة مستبدة ولا مرسلة ففرقتم بين ما جعده الله بينه وجمعه بغير ما فرق الله بينه فقلتم لو اشترى عبدا ليصعده فخره لم يملك
ليقتل به مسلما وخو ذلك أن البيع صحيح وهو كما لو اشترى ليعتق به عدل الله ويحاهد به في سبيله أو اشترى عبدا لياكله كما فهم أسوأ
في الصحة وجمعهم بين ما فرق الله بينه فقلتم لو اشترى دارا ليقبضها كنيسة يعبد فيها الصليب لنداء لاله أو اشترى ليحكم بأمه تافضت اعظم منافضة فقلتم لو اشترى
ليختمها مسجدا لم يضر الجارة **وفرقتهم** بين ما جعده الله بينه فقلتم لو اشترى ليؤبر أبغلامه وكسوتهم بجزء من الله سبحانه لم يفرق بين ذلك وبين استئجار
بطعام مسعى في ثياب معينة وقد كان الصلابة يوجب أحدهم نفسه في السفر والغزو ويطعام بطنه ومركوبه وهم أفضأ الأمة **وفرقتهم**
بين ما جعده الله بينه من عقد بين متساويين من كل وجه وقد صرح للمتعاقدين في ما بالتراضي وعلم الله سبحانه تراضيهما والمخاضون فقلتم هذا
عقد باطل لا ينفذ الملك ولا الحل حتى يصيرها باللفظ بيعت واشتريت ولا يكفيهما أن يقول كل أحدهما أنا ناراض بهذا كل الرضى قد رتب
بعضا بعضا عن هذا مع كون هذا اللفظ ادل على الرضى الله يجعله الله سبحانه شرطا للحل من لفظة بيعت واشتريت فإنه لفظهم يرضونه ويبيعونه
اشتريت أنما يدل عليه بالضرورة وكذلك عقد النكاح وليس ذلك من العبادات التي تعبد الناس فيها بالافعال بل يقوم غيرهما مقامه كالإدانة
وقراءة الفاتحة في الصلوة والناظر للشهوات وتكبيره الأحرار وغيره ما يبل هذه العقوق تقع من البر والفاجر والمسلم والكافر ولم يتعبد الناس
فيها بالافعال معينة فلا فرق أصلا بين لفظ الانكاح والتزويج وبين كل لفظ يدل على معناها **وافضل** من ذلك اشتراط العتق
مع وقوع النكاح من العرب والعجم والترك والبربر ومن لا يعرف العربية والعجم انكر اشتراط العتق لفظ لا يدل على ما معناه البتة وإنما هو عند
بعضه صورت في الحق فأمره لا معقوفته فقد قدم العقد بعباطمق بتلفظه باللفظ الذي يعرفه ويفهم معناه ويبرز بين معناه ومثله
وهذا من ابطال القياس ولا يقتضيه القياس الا عند هذا الجمعه بغير ما فرق الله بينه ووفرقتهم بين ما جعده الله بينه **وبأزاء** هذا القياس
قياس من يجوز قراءة القرآن بالفارسية ويجوز انعقاد الصلوة بكل لفظ يدل على التعظيم كسبحان الله وجل الله والله العظيم وغيره عربيا
كان أو فارسيا ويجوز ابدال لفظ الشهاد بما يقوم مقامه وكل هذا من جنائيات الأراء والإقيسة والصواب اتباع اللفاظ للعبادات والوقوف
معها وأما العقوق والمعاملات فأنها ما يتبع مقاصدها والمراد بها بأي لفظ كان إذا لم يشرع الله ورسوله لنا التعبد باللفاظ معينة لا تتبدل
وجعتهوين ما فرق الله بينه من يلجأ النفقة والسكنى للبتنة وجعلتها كالزوجة **وفرقتهم** بين ما جعده الله ورسوله بينه من
ملازمة الرجعية المعنونة والمتوفى عنها زوجها ما شرطه حيث يقول تعالى لا خير جوه من يوفون ولا يخرجن من حيث أمر النبي صلى الله
والله وسلم المتوفى عنها أن تكلت في بيته ما تحب بيليه الكتاب أجله **وجعته** بين ما فرق الله بينه من بول الطفل والطفلة
الرضيعين فقلتم يغسلان **وفرقتهم** بين ما جعته السنة بينه من وجوب غسل قليل البول وكثيره **وفرقتهم** بين ما
جمع الله ورسوله بينهما من ترتيب أعضاء الوضوء وترتيب أركان الصلوة فأوجبهما الثاني دون الأول ولا فرق بينهما في المعنى ولا في النقل
والنبي صلى الله عليه وآله وسلم هو والباين عز الله سبحانه أمره وفيه لم يتوضأ قط إلا مرة واحدة في عمره كما لا يصح أن لا يصلي إلا مرة واحدة
إن العبادة المنكوسة ليست كالاستقامة ويمكن هذا الوضوء اسمه وهو أنه وضوء منكس فكيف يمكن عبادة **وجعته** بين ما فرق
الله بينه من إزالة النجاسة ورفع أحد ثوبيه بينهما في محبة كل منهما بغير نية **وفرقتهم** بين ما جعده الله بينه من الوضوء والتيمم
فأشترطه النية لأحد أو آخر وتفرقكم بأن الماء يطهر بطبعه فاستغنى عن النية بخلاف الغراب فإنه لا يصير مطهر إلا بالنية

ج

فرق صحيح بالنسبة الى ازالة الغفاسة فانه من يلها بطبعة واما دفع الحدث فانه ليس اغتساله بطبعة اذا حدث ليس جسا عاير فيه الماء بطبعة بخلاف الغفاسة وانما امره بالغفاسة فاذ لم تغارنه النية بقي على حاله فهذا هو القياس **وجمعة** بين ما فرق الله بينه فهو يتبين بين طيب المخلوقات وهو في الله اللوثر وبين بدن اخبث المخلوقات وهو صولة الكافر فيستدركها باللوثر ثم فرقه بين ما جمع الله بينه فقلته لو غسل المسلم ثم وقع ماء الوضوء في يده ولو غسل الكافر ثم وقع ماء وضوءه ثم ناقضت في الفرقان بان المسلم انما غسل ليصل عليه فظهر بالاعتناء بالاستحالة الصلوة عليه وهو بخلاف الكافر وهذا الفرق ينقض ما استدلوا من ان الغفاسة باللوثر غفاسة عينية فلا تزول بالاعتناء لان سببها قائم وهو اللوث وزوال الحكم بقاء سببه عمنه فاي القياسين هو المعتد به في هذه المسئلة **وفرقته** بين ما جمعت السنة وهو القياس بينهما فقلته لو طلعت عليه الشمس وقد صلى من الصبح ركعة بطلت صلوة ولو غربت عليه الشمس قد صلى من العصر كونه صحت صلوة والسنة الصحيحة الصريحة قد سوت بينهما وتفرقكم بان في الصبح خروج من وقت كامل الى غير وقت كامل ففسدت صلوة وفي العصر خروج من وقت كامل الى وقت كامل وهو وقت صلوة فأفرقا ولولا ذلك في هذا القياس لا تخالفه لصريح السنة لكفر في بطلان ذلك كيف وهو قياس فاسد نفسه فان الوقت الذي يخرج اليه في الموضعين ليس وقت الصلوة الاولى فهو ناقص بالنسبة اليها ولا ينفع كماله بالنسبة الى الصلوة التي هي بها **فان قيل** لكه خرم الى وقت غي في الصبح وهو وقت طلوع الشمس لم يخرجهم الى وقت غي في المغرب **قيل** هذا فرق فاسد لانه ليس بوقت غي عن هذه الصلوة التي هي فيها بل هو وقت امر بتمامها بنص صاحب الشرع حيث يقول فليتم صلاته وان كان وقت غي بالنسبة الى التطوع فظهر ان المميز للصحيح مع السنة الصحيحة وبالله التوفيق **وجمعة** بين ما فرق الله بينه فقلته المختلعة البائنة للقد قد ملكت نفسها لمختلها بالطلاق فهو يتبين بينهما وبين الرجعية في ذلك وقد فرق الله بينهما بان جعل هذه مفترقة لنفسها ما أكله تلك الرجعية وتلك زوجا حتى يقاتم فرقه بين ما جمع الله بينه فاوقعته عليهما بمرسل الطلاق دون معلقه وصريحه دون كتابته ومن للعلوم ان من ملكه الله احد الطلاقين ملكه الآخر ومن لم يملكه من الم يملكه هذا **وجمعة** بين ما فرق الله بينه فقلته من اكل الضب وقد اكل على ما ذكره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو ينظر قليل له احرام هو فقال لا ففسقوه على الاحشاء والفتور **وفرقته** بين ما جمعت السنة بينه من حرم الخيل التي اكلها الصحابة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع حرم الابل واذن الله تعالى فيها فجمعهم الله ورسوله بينهما في الحلال وفرق الله ورسوله بين الضب والحش في التحريم **وجمعة** بين ما فرق الله بينه من حرم الابل وخيولها حيث قال توضع من حرم الابل ولا تقوضوا من حرم الغنم فقلته لا يتوضا لان هذا اول ما فرق الله بين ما جمع الشريعة بينه فقلته في التي ان كان ملا الفم فهو حلال وان كان دون ذلك فليس حلال ولا يعرف في الشريعة شيء يكون كثيرا حل نادون قليلا **فاما** النوم فليس يحرم وانما هو مظنة وهو الكثير وفرقه بين ما جمع الله بينه فقلته لو قم على الامام في صلاة لم تبطل صلاته ولكن كره لان فتحه قراءة منه والقراءة خلف الامام مكرهه ثم قلته فلو فتح على قارئ غير امامه بطلت صلاته لا فتحه عليه مخاطبة له فابطلت الصلوة فقرقه بين مما اذن لان الفتح ان كان مخاطبة في حق غير الامام فهو مخاطبة في حقه وان لم يكن مخاطبة في حق الامام فليس مخاطبة في حق غيره ثم ناقضته من وجه اخر اعظم مناقضة فقلته ما نوى الفتح على غير الامام خرج عن كونه قارئ الكونه مخاطبا بالنسبة ولو نوى الربا الصريح والتحليل الصريح واسقاط الزكاة بالتعليك الذي التحريم حيلة لم يكن مرادها الاستسقاء للزكاة ولا محلا لهذه النية **فيا الله العجب** كيف انزلت نية الفتح والاحسان على القارئ واخرجه عن كونه قارئ الى كونه مخاطبا ولم تقرر نية الربا والتحليل مع اساءته بها وقصدت نفس محرم الله فحمله مرادها محلا وهل هذا الاخر وجع عن محض القياس جميع بين ما فرق الشارع بينهما وتفرق بين ما جمع بينهما وقلته لو اقتدى المسافر بالمفتر بعد خروج الوقت لا يجر اغتلاؤه ولو اقتدى المفتر بالمسافر

الفرق

ح

لجميع حلق حركات
الديب والحية ووال
ما يصعد من الطير والوحوش
ويستأثر الكائنات وما
اشبهه من المخلوقات
فانما هي من جنسها
وانما هو مظنة فان لم يكن مظنة

بعد خروج الوقت هم اقتداه وحذا الطريق بين متماثلين ولودهب ذاهب الى عكسه مكان من جنس قولكم سواء ولا يمكنه تحليل
 بنحو ما علمه به ووجهه الفرق بان من شرط صحة اقتداء المسافر بالمقيم ان ينتقل فرضه الى فرض امامه ويخرج الوقت استقر
 عليه استقراره لا يتغير بتغير حاله فبقى فرضه ركعتين فلو جوزه فانه اقتداه بالمقيم بعد خروج الوقت جوزه اقتداء من فرضه ركعتين
 بين فرضه اربع وهذا لا يصح كصلى الفجر اذا اقتدى بمصلى الظهر وليس كذلك للمقيم اذا اقتدى بالمسافر بعد خروج الوقت اذ ليس من
 شرط اقتداء المقيم بالمسافر ان ينتقل فرضه الى فرض امامه بل ليل على انه لو اقتدى به في الوقت لم ينتقل فرضه الى فرض امامه بخلاف
 للمسافر فانه لو اقتدى بالمقيم في الوقت انتقل فرضه الى فرض امامه ثم ناقضته وقتله اذا كان الامام مسافرا وخلفه مسافرا ومنه
 فاستخلف الامام مقيما فان فرض الامام لا ينتقل الى فرض امامه وهو فرض المقيمين مع ان الفرق في الاصل مدخل وذلك ان
 الصلاتين سواء في الاسم والحكم والموضع والوجوب وان اختلفا في كون الامام يصلى فاذا صلى الامام اربعاً وجب على المأمومين
 بصلاته كما لو كان في الوقت وخروج الوقت لا اثر له في ذلك فان الذي فرضه الله عليه في الوقت هو بعينه فرضه بعد الوقت وكما اذا كان
 قائماً او ناسياً فان وقت اليقظة والركوع هو الوقت الذي شرع الله له الصلوة فيه وعند السفر قائم وارتباط صلاته بصلاته الامام
 حاصل فاما الذي فرق بين الصلوتين مع اتحاد السبب الجامع وقيام الحكمة للحيثية للقصر والمصلحة المطلقة للاقتداء عند الاضطرار
وفرقتهم بين ما جمعت الشريعة بينهما وهو الحيض والنفس فجعلته اقل الحيض وحداً اما بثلاثة ايام او يومين وليلة او يوم
 ولم تحدد اقل النفاس ولا اجامه خارج من الفجر بمنه اشياء ويوجب اشياء وليسا اسمين شرعيين لم يعرفا الا بالشرعية بل هما من
 لغز يان مرد الشارح امته فيهما الى تعاريف النساء حيضاً ونفاساً قليلاً كان او كثيراً وقد ذكرتم هذا بعينه في النفاس فما التفت فرق
 بينه وبين الحيض ولم يأت عن الله ولا عن رسوله ولا عن الصحابة بخلاف اقل الحيض بخلاف اوله في القياس يقضي به **والعجب**
 انكم قلتم للرحم فيه الى الوجوه حيث لم يجدوا الشارح ثم ناقضتم فقلتم حواله يوم وليلة واما اصحاب الثلاثة فانما اعتدوا على حد
 نقه همة صحيحاً وهو غير صحيح بانقضاء اهل الحديث فهم اعذر من وجوه قال المفسرون بل فرقنا بينهما بالقياس الصحيح فان القياس علمنا
 ظاهراً يدل على خروجه من الرحم وهو تقدم الولد عليه فاستوى لقليله وكثيره ولوجوده الدال عليه وليس مع الحيض علم يدل على
 على خروجه من الرحم فاذا امتد منه صباراً امتداده علماً ودليلاً على انه حيض معتاد واذ لم يمتد لم يكن معناه ما يدل عليه انه حيض
 فصاركهم الرعاى ثم ناقضوا في هذا الفرق نفسه اي من ناقضه فقال اصحاب الثلاثة لو امتد يومين ونصف يوم دائماً لم يكن حيضاً
 حتى يمتد ثلاثة ايام وقال اصحاب اليوم لو امتد من غدوة الى العصر وانما لم يكن حيضاً حتى يمتد الى غروب الشمس فخرجوا بالقياس
 عن محض القياس وقتله اذا صلى جالساً ثم تشهد في حال القيام سهواً فلا يصح عليه وان قرأ في حال التشهد فعليه السجود وهذا فرق بين
 متساويين من كل وجه وقتله اذا افتتح الصلوة في السجود فظن انه قد سبقه الحدث فانصرف اليه حتى انما لم يسبقه الحدث وهو
 في السجود جائز له المضي على صلاته وكان ذلك لو ظن انه قد اتم صلاته ثم علم انه لم يركب ثم قلتم لو ظن ان على ثوبه نجاسة او انه لم يكن يتوضأ
 فانصرف اليه حتى انما لم يسبقه ثوبه ثم علم انه كان متوضئاً او طاهر الثوب لم يجز له البناء على صلوة به ففرقتهم بين ما لا فرق بينكم
 محض القياس فرقتم بانه ما ظن سبق الحدث فقد انصرف من صلاته انصرف استيناف لا انصرف رفض فانه لو تحقق ما ظنه جاز له
 المضي فلم يصرف فاصل التوضؤ من الصلوة فلم يمتنع البناء وكل ذلك لو ظن انه قد اتم صلاته فلو لم يصرف انصرف رفض واذا لم يقصد
 لم يصرف الصلوة مرفوضة كما لو سلم ساهياً وليس كذلك اذا ظن انه لم يتوضأ او على ثوبه نجاسة لانه انصرف منها انصرف رفض ونوى
 الرفض معاً فالانصراف فطلت كالرسالة عامداً وهذا الفرق غير محض تشييل هو فرق بين جمعت الشريعة بينهما فانه في الموضوعين انصرف
 انصرفا فاما ذواته او امورا به وهو معدود في الموضوعين بل هذا الفرق حقيق باقتضائهم ضد ما ذكرتم فانه اذا ظن انه لم يتوضأ

النفاس ج

حقيق

فانصرف ما سوي به وهو ما سوي بالله بتركه بخلاف ما اذا نظر انه قل انتم صلاته فانصرفا فيه مباح ما دون له فيه فكيف تصح الصلوة مع هذا
 الانصراف وتبطل بالانصراف لا لمؤثر به ثم انه ايضا في انصرافه ظن انه قد اتم صلاته فيصرف انصراف ترك حقيقة لا بد يغفل عنه انه قد
 فرغ منها فتركها وترك من قد اكملها ومن ظن انه عودت فانما تركها تركا قاصدا لتكثيرها ففي اولها الصحة وقلة لو قال لله على ان اصلي
 ركعتين وقال اخروا ناله على ان اصلي ركعتين لم يجز لاحد من ان يأتهم بصاحبه لانها اوضاعا تسببين وهون لكل واحد منهما ولا يوجب
 فرض خلف فرض آخر ثم ناقضتم فقلتم لو قال الاخروا ناله على ان اصلي الركعتين للمتبين اوجب على نفسك جازا لاحد من ان يأت
 بالآخر لانه اوجب على نفسه عين ما اوجب به الآخر على نفسه فصارتا كما لظهر الواحدة وهذا اليسر حتى شيئا فان سبب الوجوب مختلف
 كما في الصلوة الاولى سواء وهو ان ذكر كل واحد منهما على نفسه وليس الواجب على احدهما هو عين الواجب على الآخر بل هو مثله ولهذا
 لا يتأدى احد الواجبين بأداء الآخر ولا فرق بين المسألتين في ذلك البتة فان كل واحد يجب عليه كعتان نظير ما وجب على الآخر
 بذرة فالسبب مماثل والواجب مماثل والتعدد في الجاهلين سواء فالتفريق بينهما تفريق بين متماثلين وخروج عن محض القياس

فرقة بين ما جمع النص والميزان بينهما فقلنا اذا خلف بركان ضلبيه فيه المحسن ثم يجوز له صرفه الى اولاده والى نفسه اذا احتج الى به
 واذا وجب عليه عشر الخارج من الارض لم يكن له صرفه الى ولده ولا الى نفسه وكلهما واجب عليه اخراجا نحو الله وشكر النعمة بما
 انعم عليه من المال ولكن لما كان الرضا كمالا مجموعا لم يكن ثأره وكما به فعله والمؤنة فيه اليسر كان الواجب فيه اكثر وما كان
 الزهر فيه من المؤنة والكلفة والعمل اكثر مما في الركاز كان الواجب فيه نصفه وهو العشر فان اشتدت المؤنة بالسقي
 بالكلية حط الواجب الى نصفه وهو نصف العشر فان اشتدت المؤنة في المال غيرة بالتجارة والبيع والشراء كل وقت وحظفه
 وكره عزه ونقله خفف الى شطره وهو ربع العشر فهذا من كمال حكمة الشاكر في اعتدراك كثرة الواجب وقلة فكيف يجوز له ان يبطل
 الواجب الاكثر الذي هو اقل مؤنة وتعبا وكلفة لا لولادة ومتسكه لنفسه وقد اضغفه عليه الشارع اكثر من كل واجبة الزكاة
 وخروج الجميع واجبا واحدا نظرا واعتبارا فالتفريق بينهما تفريق بين ما جمعت الشريعة بينهما حيث قال النبي صلى الله عليه وآله في
 في الركاز الخمس وفي الرقة ربع العشر وقلة لو ادعى من لا يعرفه ما لا ضاب عنه سنين ثم عرفه فلا زكاة عليه لانه لا يقدر على ارجاعها
 منه فهو كالودفنه بمغارة فلهية ثم ناقضتم فقلتم لو ادعى من يعرفه نفسه سنين ثم عرفه ضلبيه زكاة تلك السنين المأخوذة كلها
 والمال خارج عن قبضته وتصرفه وهو غير قادر على ارجاعها في الصلواتين ولا فرق بين ما عرفه من حق في مسئلة للمغارة انه لو دفعه بغير
 منها ثم نسبه فلا زكاة عليه اذا عرف بعد ذلك ولا فرق في هذا بين المغارة وبين الموضع بوجه ثم ناقضتم من وجب اخروا فقلتم ودفعه
 في دارة وخفى عليه موضعه سنين ثم عرفه وجبت عليه الزكاة لما مضى **وقلتم** لو وجبت عليه اربع شياه فاخرج ثنتين سميتين
 لتساوى الامر بهما فليساك هذا انه لو وجب عليه عشرة افقزة برفا فخرج خمسة من برفه فتعفى يساوى قيمة العشر التي هي
 عليه جاز وطردة لو وجب عليه خمسة ابرق فخرج بغير يساوى قيمة الخمسة انه يجوز ولو وجب عليه صك في الفطرة فخرج ربعه
 يساوى الصك الذي لو اخرج ليقادى به الواجب انه يجوز فان طردتم هذا القياس فلا يخفى ما فيه من تغيير المقادير الشرعية والعقل
 عنها ولزم مع طرده في ان من وجب عليه عتق رقبة فاعتق عشرة رقبة تساوى قيمة رقبة غير هاجار ومن نذر الصدقة بمائة شاة
 فصدق بعشرين تساوى قيمة المائة جاز ثم ناقضتم فقلتم لو وجب عليه اضحية ثان فذبح واحدا سمينا يساوى وسطين لم يجز ثم فرقت
 بان قلتم المقصود في الاضحية الذبيح واراقة الدم واراقة دم واحدا لثقله مقام اراقة دميين والمقصود في الزكاة سد حاجة الفقير
 وهو يحصل بالاجرة اقل كما يحصل بالاكثر اذا كان دونه وهذا فرقان محم لك في الاضحية لم يعم وما ذكرناه من الصلوة فكيف
 ولا يعم في الاضحية فان المقصود في الزكاة امداد عديرة منها سد حاجة الفقير ومنها اقامة عبودية لله بفعل بفسط امر به ومنها تسكين

ليكنها

متماثل متماثل

ج

فمنه عليه في المال ومنها احوال المال وحفظه باخر ايام هذا المقدار منه ومنها المراساة بهذا المقدار لما علم الله فيه من مصلحة ربه
 للمال ومصالحه الاخذ ومنها التعبد بالوقوف عند حد ودالله وان لا ينقص منها ولا يغير وهذا المقاصد ان لم تكن اعظم من مقصود
 اراقة الدم في الاضحية فليست بدنة فكيف يجوز النافذها واعتبارها راقاة الدم ثم ان هذا الفرق يعكس عليكم من وجه آخر
 وهوان مقصود الشارع من اراقة دم الحيض والاضحية التقرب الى الله سبحانه باجل ما يقدر عليه من ذلك النوع واعلاه واعلاه ضما
 وانفسه عند اهله فانه لا يزال سبحانه له كما هو حالها وانتهى ائالة تقوى العبد منه ومحبتة له وايتارة بالتقرب اليه باحب
 الى العبد واتركه عند الله وانفسه لديه كما يتقرب المحب الى محبوبه بانفس ما يقدر عليه وافضله عنده ولهذا فطر الله العباد على ان يفرح
 الى محبوبه بافضل حربه يقدر عليها واجليا واعلاها كان احب لديه واجب اليه من تقرب اليه باللف واجل فرح من ذلك النوع
 وقد نبه سبحانه على هذا بقوله يا ايها الذين امنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم وما اخرضا لكم من الارض ولا يمتثلوا الخبيث منه تنفقوا
 وسلمت ياخذون الا ان تفضوا فيه واعلم ان الله غني جود وقال تعالى ولكن الذين امن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتب و
 النبيين واتى المال على حبه وقال ويطعمون الطعام على حبه وسئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن افضل الرقاب فقال اغلاها
 ثننا وانفسها عند اهلهما وتذكرهم بغير خبيثة فاعطى بها خبيثتين فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان ياخذها بها ويخرجها
 لا بل اخرها اياها فاعتبر في الاضحية غير المنزلة ودور ما يقوم مقامه وان كان اكثر منه فلان يعتبر في الزكاة نفس الواجب
 ما يقوم مقامه ولو كان اكثر منه اولى وحري وطرح قياسكم انزلو وجب عليه اربع شياه جياد فاخرج عشرة من ارضي الشياه و
 اخرها وقيمة من قيمة الاربع اوجب عليه اربع حقاك جياد فاخرج عشرة من ابن لبون من ارضي الابل واخرها انه يجزى فان منعتم
 ذلك فقتلتم القياس وان طرحتموه بقيمة الخبيث منه تنفقون وسلطتم رب المال على اخرهم رديه ومعاقبه عن حيله والبرج
 في القويم الى اجتماعه وفي هذا من مخالفة الكتاب والميزان ما فيه وفرقته بين ما جتمع الشارع بينه وجمعه بين ما فرق بينه
 اما الاول فقلته يصح صومه رمضان بنية من النهار قبل الزوال ولا يصح صوم الظهار وكفارة الوطى في رمضان وكفارة القتل
 الا بنية من الليل وقرئتم بينهما بان صوم رمضان لما كان معينا بالشرع اجزا بنية من النهار بخلاف صوم الكفارة وبنيت
 على ذلك ان لو قال الله على صوم يوم فضامه بنية قبل الزوال لم يجز له ولو قال الله على ان اصوم عند اقصاه بنية قبل الزوال جاز وهذا تفريق
 بين ما جتمع الشارع بينه من صوم الفرض واخرانه لاصحاه من لم يبيت منه من الليل وهذا في صوم الفرض واما النقل فصح عنه ان كان ينشئه بنية
 من النهار فسد بنية من النية من النهار وقد فرق الشارع بينهما وفرق بين بعض الصوم للفروض وبعض في اعتبار النية من
 الليل وقد سوى الشارع بينهما والفرق بالتعبير ومعه مديم التاثير فانه وان تعين لم يضر عبادة الا بالنية ولهذا الواسع عن الاعل
 والشرب من غير نية لم يكن صائما فاذا لم تقادرن للنسبة فتجيم اجزاء اليوم فقد خرج بعضه عن ان يكون عبادة فلم يرض ما امره
 وتعيينه لا يزيد وجوبه الا فاكيدا واقتضا فلو قيل ان للعين اولى بدو بوجوب النية من الليل من غير المعين لكان اصح في القياس من القياس
 الصحيح في التكليات بر السنة من الفرق بين الفرض والنقل فلا يلزم القرض الا بنية من الليل والنقل يلزم بنية من النهار لا يتساخم
 فيه مالا يسامخ في الفرض كما يجوز ان يصل النقل قاعدا او راكبا على دابته الى القبلة وغيرها وفي ذلك تكثر النقل وتيسر الدخول فيه
 والرجل لما كان غايلا بين الدخول فيه وعدمه وبغير بين الحرج منه واتمامه خاير بين التيسير والنية من النهار فهذا القياس
 موجب السنة والله المحمود وفرقته بين ما جتمع بينهما من جواز الصائم والمعتكف فقلته لوجامع في الصور ناسيا لم يفسد صومه ولو جامع
 للمعتكف ناسيا فسد اعتكافه وفرقته بينهما بان الجماع من عظومات الاعتكاف ولو لا ان يباح له الاكثار وليس من محظورات الصوم
 لانه يباح ليله وهذا فرق فاسجد لان الليل ليس محلا للصوم فلم يحرم فيه الجماع وهو محل الاعتكاف فحرم فيه الجماع فصار الصائم

ج

يسامخ

كليل المعتكف في ذلك ولا فرق بينهما وأما كجحد محظور في الوقتين ووزان ليل الصائم لليوم الذي يخرج فيه للمعتكف من اعتكافه فهذا هو
القياس الحضر وأجمع بين ما جعده الله بينه والتعريف بين ما فرق الله بينه وبالله التوفيق **وقلتم** لو دخل عرفة في طلب بعير لرجا
ولم ينو الوقوف اجزأه عن الوقوف ولود ارحل البيت في طلب في سقط منه ولم ينو الطواف لم يخرج منه وهذا يخرج عن محض القياس فرفع
نفيها فاسد فقلتم المقصود المحض بعرفه في هذا الوقت وقد حصل بخلاف الطواف فان المقصود العبادة ولا تحصل الا بالنية فيقال
للمقصود بعرفة العبادة ايضا فكلاهما ركن مأمور به ولم ينو المكلف امتثال الاصل في هذا ولا في هذا اذ لا الذي صح هذا وابطل هذا ولما
تلبه بعض القياسين بفساد هذا الفرق عدل الى فرق آخر فقال الوقوف ركن يقع في نفس الاحرام فنية الحج مشتملة عليه فلا ينقصر الحج
نية كاجزاء الصلوة من الركوع والجموع ينسحب عليها نية الصلوة واما الطواف فيقع خارج العبادة فلا تنقل عليه نية الاحرام فاختاروا
النية ونحن نقول لاحباب هذا الفرق قد نالوا الاول فاذن اقل فسادا وتناقضا من هذا فان الطواف والوقوف كلاهما جزء من اجزاء العبادة
فكيف تضمنت جزءا من اجزاء العبادة لهن الركن دون هذا وايضا فان طواف المعتمر يقع في الاحرام وايضا فطواف الزائرة يقع في نية
الاحرام فانه انما حل من احرامه قبله بخلاف الاول ناقضا والخلل انما حل موقف على الطواف وفرق بين ما جمعت السنة والقياس بينهما
فقلتم اذا احرم الصبي ثم بلغ فخرج احرامه قبل ان يقف بعرفة اجزأه عن حجة الاسلام واذا احرم العبد ثم عتق فخرج احرامه لم يخرج عن
حجة الاسلام والسنة قد سوت بينهما وكن القياس في احرامها قبل البلوغ والعتق صحيح وهو سبب لمثواب وقد صار من اهل وجوب الحج
قبل الوقوف بعرفة فاجزأها عن حجة الاسلام كما لو لم يوجد منها احرام قبل ذلك فان غاية ما وجد منها من الاحرام ان يكون وجوب
كعدمه في جود الاحرام السابق على العتق لم يضر شيئا بحيث يكون عدله انفع له من وجوه وتفرقة كسر بان احرام الصبي احرام مخلوق
وبالبلوغ يعدم ذلك فضع منه الاحرام عن حجة الاسلام واما العبد فاحرامه احرام عبادة لانه مكلف فضع احرامه موقفا فلا يتأثر بالاحرام
منه حتى يأتي بموجبه فرق فاسد فان الصبي مثاب على احرامه بالنسبة احرامه احرام عبادة وان كانت لا تستقط الفرض كاحرام العبد سواء
وفرقتهم بين ما جعده القياس الصحيح بينه فقلتم لو قال اخرجوا فلا حاجة فله ان يأخذ النفقة ويأكل بها ويشرب ولا يخرج ولو قال اخرجوا
عني لم يكن له ان يأخذ النفقة الا بشرط الحج **وفرقتهم** بان في المسئلة الاولى اخرج كلامه محرم الايباء بالنفقة له وكأنه اشار عليه
بالحج ولا حق للموصى في الحج الذي يأتي به فتحقق الوصية بالمال ولم تلزم الموصى له بما لا حق للموصى فيه واما في المسئلة الثانية فانما قصد
ان يعوه نفقته اليه بثبوت النفقة في الحج فان لم يحصل له غرضه لم تنفذ الوصية وهذا الفرق نفسه هو المبطل للفرق بين المسئلةين فانه
بتعين الحج قطع ما توهمة موه من دفع المال اليه يفعل به ما يريد وانما قصد اعانته على طاعة الله ليكون شريكه في الشاغل بالمال
وهذا بالمال ولهذا عين الحج مصرفا للوصية فلا يجوز الغاء ذلك وتكليفه من المال يصرفه في ملاذذ وشهواته هذا من افسد القياس وهو
فالا عطا فلانا الف الف ليعني بها مسجلا او سقاية او قنطرة لم يجز ان يأخذ الف ولا يفعل ما اوصى به كذا لك الحج سواء **وفرقتهم** بين ما
جمع محض القياس بينهما فقلتم اذا اشتري عبدا ثم قال له انت حرام من عتق عليه ولتزوجها ثم قال له انت طالق امس لم تنطق **وفرقتهم** بان
لما كان حراما امس اقتض حريم شرأته واسترقاقه اليوم واما الطلاق فكونها مطلقة امس لا يقتضي تحريم نكاحها اليوم وهذا فرق صريح
لا تأثير له البتة فان الحكم ان جاز تقديمه على سببه وقم العتق والطلاق في الصبيتين وان امتنع تقدمه في الموضوعين على سببه لم يقع
واحد منهما فاما بالاحرام وقدر دون الاخر فان قيل نحن لم نفرق بينهما في الاشياء وانما فرقنا بينهما في الاقرار والاختار فاذا اقر بان العبد
حر بالامس فقد بطل ان يكون عبدا اليوم فعتق باعترافه واذا اقر بانها طالق امس لم يلزم بطلان النكاح اليوم لحوال ان يكون للمطلق
الاول قد طلقت امس قبل الدخول فتزوج هو باليوم **قلنا** اذا كانت للمسئلة على هذا الوجه فلا بد ان تقول انك طالق امس من غير
اوسو ذلك فينبغيه حيث تدبر فاما اذا طلق فلا فرق بين العتق والطلاق **فان قيل** يمكن ان يطلقها بالامس ثم يتزوجها اليوم

الاحرام

فان قالوا انما

ج

بشواب

لو

صلى

قيل

هذه يمكن في الطلاق الذي لم يستوف اذ كان مقبوضه الاخير كما اذا قال انت طالق اس ثلاثا ولم يقبل من زوج كان قبلا
 ولا نواه فلا فرق اصلا بين ذلك وبين قوله للعبد انت حر اس فحين النقص قيل هو محض القياس وبالله التوفيق **وجمعتم** بين
 ما فرقتم السنة بينهما فقلنا يجب على الباشن الاحداد كما يجب على المتوفى عنها او الاحداد لم يكن من ذلك لاجل العدة وانما كان لاجل متى
 الزوج النسي يصل الله عليه وآله وسلم ونفي واثبت وحقق الاحاد بالمتوفى عنها زوجها فقلنا المبسوطة في وصف العدة وقدرها
 وسببها فان سببها الموت وان لم يكن الزوج دخل بها وسبب عدة الباشن الغراق وان كان الزوج حيا ثم فرقه بين ما جمعت السنة بينهما
 فقلنا ان كانت الزوجة ذمية او غير بالغة فلا احاد عليها والسنة تقضى التسوية كما يقتضيه القياس **وفرقتم** بين ما جمعت القيام
 المحض بينهما فقلنا لزوج المحرم صيد ان هو ميتة لا يصح الكله ولزوج المحلل صيد احرصا فليس بميتة واحله حلال وفرقتم بان
 الماتم في ذبح المحرم فيه فهو كذبح الجحش في الوثني فالذبح غير اهل وفي المسئلة الثانية الذابح اهل والمذبح محل للذبح اذ كان صائما
 وانما منع منه حرمة المكان الا ترى انه لو ذبح من المحرم حل ذبحه وهذا من افسد فرق وهو ما اقتضاه عكس الحكم اولى فان الماتم في الصيد
 احرص في نفس المذبح فهو كذبح ما لا يؤكل والماتم في ذبح المحرم في الفاسد فهو كذبح الغاصب قلنا لو ارسل عليه على صيد في الحل فطوى
 حتى ادخله المحرم فاصابه لم يضمنه ولو ارسل سمه على صيد في الحل فطوى اريد الرمي حتى قتل صيدا في الحرم ضمنه وكلاهما قول القائل
 عن فعله وفرقتم بان الرمي حصل بهما شر تدعى تسمى امتد السهم فهو محض ضله بخلاف مسئلة العكس فان الصيد فيه يضاق
 الى ضل العكس وهن الفرق لا يصح فان ارسال السهم والكلب كلاهما من فعله فالذي تولد منها تولد عن ضله وجريان السهم عن كل
 كلاهما هو السبب فيه ويكون الكلب له اختيارا والسهم لا اختيارا لفرق لا تأثر له اذ كان اختيار الكلب بسبب ارسال صاحبه له **وقلت**
 لو رهن ارضا من روصا او شجرة او مشرا دخل الزرع والثمر في الرهن ولو باعها لم يدخل الزرع والثمر في البيع وقدره بينهما بان الرهن متصل بغيره وانما
 الرهن بغيره بمنع محتمه الاشاعة فلو لم يدخل في الزرع والثمر لبطل بخلاف البيع فان اتصاله بغيره لا يطله اذا اشاعه كالتامين وهذا قياس
 في غائته الضعيف لان الاتصال هنا اتصال مجاورة لا اشاعة فهو كمن زرع في ظم فزقدماش في احد له ونحوه **وقلت** لو ادرك على هبة
 جارية رجل فزهبها له ملاكها فاعتقها الوهاب له فقد عتقها ولو باعها لم يبيع بيعه وهذا خروج عن محض القياس **وتفرقت**
 بان هذا اعتق صدر عن اكره والاكره لا يمنع صحة العتق وذلك بيم صدر عن اكره والاكره يمنع صحة البيع لا يصح لانه انما اكره على التملك
 ولو يمكن للمكره عرض في الاعتاق والتملك لم يبيع والعتق لو مكره عليه فلا ينفذ كالبيع سواء هل امر اكره تركه القياس في مسئلة الاكره
 على البيع والعتق فصحت العتق دون البيع وفرقتم بان العتق لا يدخله خيار ضمن مع الاكره وهذا فرق لا تأثر له وهو فاسد في نفسه فان
 الاقرار والشهادة والاسلام لا يدخلها خيار ولا يصح مع الاكره وانما امتنع عقود المكره من النقص لعدم الرضى الذي هو محجج العقد وهو
 مستقوى فيه عقودها كلها معاوضتها وتبرعاتها وعتقه وطلاقه ووضعه واقراره وهذا هو محض القياس الذي ان فان للمكره عمول على ما
 اكره عليه غير مختار له فاقى الله كافي ال النائم والناسي باعتبار بعضهما والفاء بعضهما بخروج عن محض القياس وبالله التوفيق **وقلت**
 لو وقع في الغدر العظم الذي اذا حرك احد طرفيه لم يتحرك الطرف الاخر فطرة دما وخضر او بول الدمي بخسه كله واذا وقع في ابار القنوت
 وكامصار البعير الروث والاحبات لا يتخسها ماله يأخذ وجب دمع الماء او ثلثه وقيل ان لا يخلو لعن شئ منه ومعلوم ان ذلك الماء اذا
 الى الطيب والطبارحة حسا وشرعا من هذا ومن العجب انكم نجستم الادهان والالبان والحل والمائعات باسرها بالقطرة من
 البول والدم وغفرتم عادن ربيع الثوب من الجاسة الخفيفة وعما دون ذلك من المغالطة وهتمة العفو عن ربيع الثوب على نحو
 من ربيع الرأس وجوب حق ربيع في الاخرى واين مسخر الراس من غسل الجاسة ولم تقيسوا الماء ولما تم على الثوب مع عدم ظهور ان الجاسة
 فيها البتة وظهور عيناها في الثوب ولا سيما عند محن حيث يعفو عن قدر ذراع في ذراع وعند ابي يوسف عن قدر شبر في شبر

فقلنا

من

ح

وبكل حال فلعنوا ما هو دون ذلك بكثير فالاسباب له اليه في الماء والماء الذي لا يظهر اثر النجاسة فيه بوجه بل يحيلها ويذهب
عنها وانزها الى اخرى **وجعلتم** بين ما فرق الشرع والحس بينهما ففهمتم المني الذي هو اصل الادمين على البول والغزق و
وفتم بين ما جرم الشرع والحس بينهما ففهمتم بين بعض الاشربة المسكرة وغيرهما مع استوائها في الاسكار فجعلتم بعضها نجسا
كالبول وبعضها طاهرا طيبا كاللبن والماء وقتلوا قوم في البئر بنجاسة نجس ماءها وطيبها فان نزه منها دلو فترش على حيطانها
نجست حيطانها وكلما نزع منها شيء نزع معها دلو فترش على حيطانها فنجست حيطانها فترش على حيطانها فترش على حيطانها
وثلاثون كان المزج والباقي كله نجسا والحيطان التي اصابتها الماء والطين الذي في قمار البئر حتى اذا نزع الدلو الاربعون ففهمتم
النجاسة كلها فظهر الطين والماء وحيطان البئر وظهر نفسه فهاى اى اكر من هذا الدلو ولا اعقل ولا اخبر **فصل** وقالوا لو
تزوجها على ان يخرج بها لرفع التسمية ووجب مهر المثل وقالوا هذه التسمية على ما اذا تزوجها على شيء لا يدري ما هو ثم قالت الشافعية
لوتزوج الكتابية على ان يعلمها القرآن جاز وقاسوه على جواز اسمائها كما اذا قاسوا بعد قياس وتركوا بعض القياس فانهم صرحوا
بان دلو الاستأجرها ليعلمها الى الحج جاز ونزلت الآية على العرف فكيف يحرم ان يكون مورد العقد اجمالا ولا يعلم ان يكون صدا قائم
ناقضتم ادين مناقضة فقلتم لوتزوجها على ان يخرج عبد ها الايق من مكان كذا او كذا صحيم من ان قد بقدر على رده وقد يحرقه عن الفل
الذي في هن الاصر اعظم من العرق الذي في حبلها الى الحج بكثير وقلتم لوتزوجها على ان يعلمها القرآن او بعضه صحيم وقد تقبل التعليم وقد
لا تقبل وقد يطاوعها نساها وقد يأبى عليها وقلتم لوتزوجها على مهر المثل تحت التسمية مع اختلاف الامتنان شأونها من كل وجه والشرع
وان اتفق شأونها في النسب فادرجا من شأونها في الصفات والحوال التي يقل المهر بسببها وبكثر الجهاالة التي في وجهها ودون
هذا بكثير **وقلتم** لوتزوجها على عبد مطلق صحيم ولها الوسط ومعلوم ان في الوسط من التفاوت ما فيه **وقلتم** لوتزوجها
على ان يشترى لها عبد من يد تحت التسمية مع انه غرظا هو اذ تسليم المهر هو قوف على امر غير مقدور له وهو رضى زيد ببيعة ففهم
من الخطر ما في رده عبد ها الايق وكلاهما اعظم خطرا من الحج **وقلتم** لوتزوجها على ان يرعى عنها مدة صحيم وليس جهالة حلالا
الى الحج باعظم من جهالة اوقات الرعى ومكانه على ان هذه المستئلة بعيدة من اصول احسن ونصوصه ولا تعرف منصوبة عند بل
على خلافها قال في رواية منها فحين تزوج على عبد من عبده جاز وان كانوا عشرة عبيد يعطى من اوسطهم فان نشأوا اقرع بينهم
قلت ويستقيم القرع في هذا اقل نعم **وقلتم** لو خالها على كفالة ولدها عشر سنين صحيم وان لم يترك قدر الطعام والادام والسكو
فبالله الجب اين جهالة هذا من جهالة حملها الى الحج **فصل** وقالت الشافعية له ان يجبر ابنته البالغة المفدية العا
بدن الله التي تفتق في الحلال والحرام على كاحها من هي اكبر الناس له واشد الناس عنه لفرقة بغير رضا حجة وعينت كفوا شاكبا
جبيلا دينيا فحبه وعين كفوا شيئا مشوها دميما كان العبرة بتعيلينه دونها فتركوا بعض القياس والمصلحة ومقتضوه النكاح من
الود والرحمة وحسن المعاشرة وقالوا الوارد ان يبيع لها حبلا او عودا بالك من مالها لم يعم الا برضاها وله ان يرقها مرة العمر عنده من
هي اكبر شيء فيه بغير رضاها قالوا وكما خرجتم عن بعض القياس خرجتم عن صريحة السنة فان رسول الله صلى الله عليه وآله
خير جاك من تزوجها ابوها وهي كارهة وخير اخره نبيا **ومن الجب** انكم قلتم لو تصرف في جبل من مالها على غير وجه
الحظ لها كان مرددا حتى اذا تصرف في بضعها على خلاف حظها كان لا نكاح ثم قلتم لو اخبر بحفظها منها وهذا يرد الحس فانها اعلم
بماليها وفقرتها وحظها من خب ان تعاشرة وتكون عشرة ته وتقلعتو ما رواه مسلم من حديث ابن عباس يرفعه الايم احق بنفسها من
وليها والبركر تستأذن في نفسها واذها صامتا وهو حجة عليه كد وتركتها ما في الصحيحين من حديث ابى هريرة يرفعه لا تنكح الايم حتى
تستأمر ولا البركر حتى تستأذن وفيها ايض من حديث عائشة قالت قلت يا رسول الله تستأمر من النساء في ابضاعهن قال نعم قلت فانه

لعل في العظم قد القوم
الافشون اى اجوابهم
ال دقتش للربيع
وقال قومون قد القوم
قد في اصلها الفل
والقراية

ج

مربى
النشأ عليه
الحجاب

فصل

تستأنن فتستحيي قال اذا صامها فافهم ان تتكبر بدون استيذانها وامر من لك واخبر انه هرش عه فاتفق على خلت امره وهيه
 وخبره وهو محض القياس للبدن **فصل** وقالت الحنابلة ولما خفية والحفية لا يصح بيع للفقائي ولما خفي والبائضان اللفظ
 ولم يجعلوا المعدوم تبعاً للموجود مع شدة الحاجة الى ذلك وجعلوا المعدوم ما لا مانع له الموجود في منافع التجارة للحاجة الى ذلك هذا
 مثله من كل وجه لا يستخلف كما تستخلف المناقص وما يقدر من عرض الخطر له فهو مشترك بينه وبين المناقص وقد جوزنا بيع القرض
 اذا بذل الصالح في واحدة منها ومعلوم ان بقية الاجزاء معدومتها في ابيعها تبعاً للموجود فان فرقوا بان هذه اجزاء متصلة وتلك
 اعيان منفصلة فهو فرق فاسد من وجهين احدهما ان هذا لا ينافي لبلينة الثاني ان الفرق التي بد اصابها ما يخرج انما استعد
 كالتقوت والتين فهو كالبطيخ والبائضان من كل وجه فالفرق خروج عن القياس المصلحة والزام ما لا يقدر عليه الا باعظم كلفة
 ومشقة وفيه مفسدة عظيمة يدها القياس فان اللفظة لا ضابط لها فانه يكون في المشقة الكبار والمصغروا بين ذلك فالتمسك
 من بد استنقصها كما والبائع يمنع من اخذ المصغر وبيع بينهما من التنازع والاختلاف والتشاحن ما لا تأتي به الشريعة فابن هذه
 المفسدة العظيمة التي هي منشأ النزاع التي من تأمل مقاصد الشريعة علم قصد الشارع لا بطاها واعدادها الى المفسدة اليسيرة التي
 في جعل ماله يوجد تبعاً لما وجه لما فيه من المصلحة وقد اعتبرها الشارع ولم يأت عنه حرف واحد نهى عن بيع المعدوم واما
 عن بيع الغرر والغرض هو هذا الشيء ولا يسمى هذا البيع غرراً لانه ولا عرفاً ولا شرعاً **فصل** وقالت الحنفية ولما اكبة والشارع
 اذا شرطت الزوجة ان لا يخرجهما الزوج من بلدها او دارها وان لا يلزجهما عليها ولا يشر في شرط باطل فتركوا محض القياس بل قيا
 الاول فانهم قالوا لو شرطت في المهر تأجيلاً او غير نقد المهر او زيادة على مهر المثل لزم الوفاء بالشرط فاي المقتضى الذي هو في الشرط
 الاول الى المقتضى الذي في هذا الشرط واين فوائده الى فوائده وكن لك من قال منهم لو شرط ان تكون جميلة شابة سوية فبانت عجيبة
 شرطاً بقيمة المنظر ان لا يفترح لاحد من اقبولت شرطه متى اذا فات درهم واحد من الصداق فلما الفسخ بفواته قبل الدخول فان استوفى
 المقتضى عليه ودخل بها وقضى وطهر منها ثم فأت الصداق جميعه ولم تقضر منه بحجة واحدة فلا يفسخها وقسم الشرط الذي خلت
 عليه على شرط ان لا يولد لها ولا ينفق عليها ولا يبطأها ولا ينفق على اولاده منها واخر ذلك مما هو من افسد القياس الذي فرقت الشريعة
 بين ما هو احق بالوفاء منه وبين ما لا يجزئ الوفاء به وجعلته بين ما فرق القياس الشرع بينهما احقهما بالاشرف وقد جعل النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم الوفاء بشروط النكاح التي يستعمل بها الزوج امرأته اولى من الوفاء بسائر الشروط على الاطلاق فجعلها
 انقضاء دون سائر الشروط واحقها بعدم الوفاء وجعل الوفاء بشرط الواقف الخالف لمقصود الشارع كتركه النكاح وكثرة الصلوات
 في المكان الذي شرط فيه الصلوة وان كان وحده الى جانبه المسجد الاعظم وجامعة المسلمين وقد اتفق الشارع على ان الشرط في النكاح
 الذي هو قرينة محضنة وطاعة فلا تتعين عنده بقعة عينه بالناذر للصلوة الا بالمساجد الثلاثة وقبل شرط الناذر في نذر بقية
 فالغاة الشارع لفضيلة غيره او مساواته له فكيف يكون شرط الواقف الذي غيره افضل منه واجب الى الله ورسوله لا يجرى له
 به وتعين الصلوة في مكان معين لم يرغب الشارع فيه ليس بقربة وماليس بقربة لا يجب الوفاء به في النذر ولا يصح اشتراطه في
 الوقت **فان قلت** الواقف لم يخرجه ماله الا على وجه تعين فلزم ان يتام ما عينه في الوقف من ذلك الوجه والناذر يقصد القرينة و
 القرب متساوية في المساجد غير الثلاثة فتعين بعضها لغو قيل فهد الفرق بعينه يوجب عليك الغاء ماله لا بقرينة من شروط
 الواقفين واعتبار ما فيه قرينة فان الواقف انما مقصوده بالوقت التقرب الى الله ففقر به بوقفه كقربه بنذر ان فان العاقل لا يبدل
 ماله الا لما فيه مصلحة عاجلة او اجلة والمر في حياته قد يبذل ماله في اغراضه مباحة كانت او غيرها وقد بين له فيما يقرب الى الله واما
 بعد مماته فاما بين له فيما يقرب الى الله ولو قيل له ان هذا المصروف لا يقرب الى الله عز وجل اذن غيره افضل واصل الى الله منه

منها ما

لله سبحانه وتعالى
 الشارح والمفسر
 له حكمه سبحانه وتعالى

ج

البيانات من القاموس
 يقال له في الحديث
 يمكن

واعظم اجر البلاء اليه والارباب ان العاقل اذا قيل له اذا بذلت مالك في مقابلة هذا الشرط حصل لك اجر واحد وان تركته حصل لك اجران فان خلتا وفي الاجر الزائد كفاية اقل له ان هذا الاجر فيه البتة فيقال اذا قيل له انما اختلفت في الشارح فذلك هو الله رسول الله وهذا اكثر شرط العزيمة مثلاً وترك النكاح فانه شرط التارك واجب او سنة افضل من صلوة النافلة وصومها او سنة دون الصلوة والصوم فكيف يلزم الوفاء بشرط ترك الواجب والسنن اتباعاً لشرط الواقف وترك شرط الله ورسوله الذي قضاه احق وشرطه اوثق **يوضحه** انه لو شرط في وقفه ان يكون على الاعنيكة دون الفقراء كان شرطاً باطلاً عند جمهور الفقهاء قال ابو المعالي الجويني هو امام الحرمين رضي الله عنه ومعظم اصحابنا يفتوا بالبطلان هذا امر ان وصف الفقراء وصف مباح وفعة من الله وصاحبه اذا كان شاكراً فهو افضل من الفقير مع صدقاً عندنا فكذا في الفقراء والصوفية فكيف يلغى هذا الشرط ويعم شرط الترهيب في الاسلام الذي ابطاله النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقوله لا رهبانية في الاسلام **يوضحه** ان من شرط التعرب فانما قصد ان تركه افضل واحب الى الله ففقد ان يتعبد بالموقوف عليه بتركه وهذا الذي قدراً النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعينه فقال من رغب عن سنتي فليس مني وكان قصد اولئك الصلابة هو قصد هؤلاء الواقفين بعينه سواء فانهم قصدوا ترقية انفسهم على العبادة وترك النكاح الذي يشغلهم ترقياً الى الله بتركه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما قال واخبر انه من رغب عن سنتي فليس مني وهذا في غاية الظهور فكيف يحل الاوامر بترك شيء قد اخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان من رغب عنه فليس منه هذا احتمال احتمال الشريعة بوجه في الصلوة **يوضحه** ان لا يستوعب الشريعة غيره عرض شرط الواقفين على كتاب الله سبحانه وعلى شرطه فمما وافق كتابه بشرطه فهو صحيح ومما خالفه كان شرطاً باطلاً مردوداً ولو كان مائة شرط وليس باعظم ممن رد حكم الحاكم اذا خالف حكم الله ورسوله ومن رد فتوى الملقى وقيل نص الله سبحانه على رد وصية الجائف في وصيته ولا ثم فيها مع ان الرصبة تصرف في غير قربته وهي اوسع من الوقف وقد حرم صاحب الشريعة بكل عمل ليس عليه امر في الشرط مردود بنص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا يحل لاحد ان يقبله ويعتد به ويصحح ثم كيف يجوزون الوفاء بالشرط التي انما اخبروا ان مالها لمن قام بها وان لم تكن قربته ولا للواقفين فيما غرض صحيح فأيقر بهم الى الله ولا يجوزون الوفاء بالشرط التي انما بذلت المرأة بضعها للزوج بشرط وفائه لها بما دلها فيها احم غرض ومقصود وهي احق من كل شرط يجب الوفاء به بنص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهل هذا الاخر يخرج عن مضمون القياس السنة **ثم من العجيب العجيب** قول من يقول ان شرط الوقف كنص الشارح هو مضمون ذلك الله من هذا القول ونعتذر عليه سبحانه مما جاء به فائله ولا تعدل بنصوص الشارح غيرها ابدان احسن الظن بقائل هذا القول حمل كلامه على انها كنصوص الشارح في الدلالة وتخصيص ما جاء بها وحمل مطلقها على مقيدها واعتبر مفهومها كما يعتبر منطوقها واما ان يكون كنصوصه في وجوب الاتيان وياتي ثم من اخل شيء منها فلا يظن ذلك بمن له نسبة الى العلم فاذا كان حكم الحاكم ليس بكنص الشارح بل مرة ما خالف حكم الله ورسوله من ذلك فشرط الوقف اذا كان كذلك كان اولي بالترك والابطال فقد ظهر تناقضهم في شرط الوقفين وشرط الزوجات وخروجهم عن مرجع القياس الصحيح والسنة وبالله التوفيق **يوضحه** ذلك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا قيل له من اهل حطين والعرب خطا وقال قلالة حتى على الله عونهم ذكرهم منهم الناصح يريد العفاف ومصحح هذا الشرط عكسوا مقصوده فقالوا لغطيعه ما دام غريباً فاذا تزوج لم يستحق شيئاً ولا يحل لنا ان نعينه لانه ترك القيام بشرط الوقف وان كان قد فعل ما هو واجب الى الله ورسوله فالوفاء بشرط الوقف للمنضم لترك الواجب او السنة المقدمة على فضل الصوم والصلوة لا يخل بحالته ومن خالفه كان عاصياً انما خالفه اذا خالف الاحاب الى الله ورسوله ولا رضى لكان باراً امتناً قائماً بالواجب عليه **يوضحه** بطلان هذا الشرط وامثال من شرط الخالفة لشرع الله ورسوله لكم قلنا كل شرط يخالف مقصود العقد فهو باطل حتى ابطالوا ذلك بشرطه او الزوجة او غيرها وابطلوا اشتراط المأثم مع الاتفاق بالبيع ملة معلومة وابطلوا اشتراط الحيوان فوق ثلاثة وابطلوا اشتراط نفع الباق في المبيع وخفيتك

لك التولية التوكيد
ولا فاعلم على الشئ

الحائض

ج

ولاماً

تأليف

صلواته على سيدنا محمد

بعض

من الشروط التي صحها النص والأثار عن الصحابة والقياس كما صح عن الخطاب وسعد بن ابى وقاص وعمر بن العاص ومعاوية بن ابي سفيان
 اشتراط المراءة دارها او ولدها او ان لا يزوج عليها وذلك السنة على ان الوفاء به احق من الوفاء بكل شرط كما صححت السنة اشتراط
 اشفاق البائع بالبيع من معلومة فابطلت ذلك وقلة يخالف مقتضى العقد وصحتم الشروط المخالفة بمقتضى عقد الوقت لعقد الوقف
 اذ هو عقد قرينة مقتضاه التقرب الى الله تعالى ولا ريب ان شرط ما يخالف القرينة يناقضه مناقضة صريحة فاذا اشترط عليه الصلوة في مكان
 لا يصل فيه الا هو وحده او واحد بعد واحد او اثنان فخروله عن الصلوة في المسجد الاعظم الذي يجتمع فيه جماعة المسلمين مع قلادة
 كثرة جماعته فيعده الى مكان اقل جماعة واشترض فضيلة واقل اجراً انما اشترط الواقف المخالف لمقتضى عقد الوقف خروج عن مقتضى
 وبالله التوفيق **يوحي** ان المسلمين يجمعون على ان عبادة في المسجد من الذكر والصلوة وقراءة القرآن افضل منها عند القبر فاذا ستم
 فعلها في بيوت الله سبحانه واوجبتم على الموقوف عليه فعلها بين المقابر ان اراد ان يتناول الوقف والا كان تناولها حراماً كقوله في الزيادة
 بترك الاحب الى الله الا نفع للعبد والعبد الى بعض المفضل والى الله عنده مع مخالفة مقتضى الشارح تفصيلاً وقصد الواقف اجمالاً
 انما يقصد الارضى لله والاحب اليه ولما كان فظنه ان هذا رضاه الله اشترطه فمن نظر الى مقصوده ومقصود الشارح وانظر نظرهما في
 لفظه سواء وافق رضى الله ورسوله ومقتضى في نفسه او لا ثم لا يمكنه ترك ذلك ابداً فان تركه لشرط ان يصلح وجهه حتى لا يخالف الناس بل
 يتفرع على الخلو والذكر او شرط ان لا يشتغل بالعلم والفقه ليتفرع على قراءة القرآن وصلوة الليل وصيام النهار واشترط على الفقهاء ان
 يجاهدوا في سبيل الله ولا يصوموا تطوعاً ولا يصلوا للتواصل وامثال ذلك فهل يمكنه تخصيص هذه الشروط وان ابطلت ففعل المصلح
 افضل من بعضها او ماله في اصل القرينة وفعل الصلوة في المسجد الاعظم العتيق الا كتر جماعة افضل وذكر الله وقراءة القرآن في الصحا
 افضل منه بين القبر فكيف تلزم من هذه الشروط المفضلة وبطلون ذلك فاهو انما قرين ما يصح من الشروط وما لا يصح ثم شرط البيت
 في المكان المرفوف ولم يشترط التعزب فاجتمعت له التزوير فظالمته الزوجة بجعلها من البيت والبقية بشرط الواقف منه فكيف تقصص به
 بينهما امر اذا اتقد من ما اوجبه الله ورسوله من البيت والشمس للزوجين وصداقة المرأة وحفظها واصل
 الايلاء المطلوب من التصالح امر اشترطه الواقف ويصلون شرطه احق والوفاء به لزماً امر تقصص به من النكاح والشارع والواقف لم يمتنع
 منه فالحق ان ميته عند اهله ان كان احب الى الله ورسوله جازله بل استحب ترك شرط الواقف لاجله ولو منع ضله ما يحمله ويرى
 من تناول الوقف فلا نص ولا قياس ولا مصلحة للواقف ولا للموقوف عليه ولا مرضاة الله ورسوله والمقصود بيان بعض ما في الرأى
 القياس من التقاض الاختلاف الذي يبين انه من عند غير الله لان مكان من عنده فانه يصدق بعضه بعضاً ولا يخالف بعضه بعضاً و
 بالله التوفيق **فصل** وقالت الخفية ولما كيد والثافيه ومتأخره والاحباب احمد انه لا قصاص في اللطمة والضربة وانما فيه التعزير وروى
 بعض المتأخرين في ذلك الاجماع وخبرنا عن بعض القياس من جيب النصوص واجماع الصحابة فان ضمان النفوس والاموال مبناه على
 العدل كما قال تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلاً وقال فمن اعتدى عديك فاعتد واعليه بمثل ما اعتدى عليك قال وان عاقبة
 فاقبوا امثل ما عوقبتم به فامر بالمماثلة في العقوبة والقصاص فيجب اعتبارها بحسب الامكان والامثل هو المماثل به هذا للنفوس
 المضروب قد اعتدى عليه فالواجب ان يفعل بالمعتدى عليه كما فعلت فان لم يكن كان الواجب ما هو الاقرب والامثل وسقطت الجز
 عنه العبد من المساواة من كل وجه ولا ريب ان لطمه بلطمة وضربه بضربه في محلهما باكالة التي لطمه بها او مثلهما اقرب الى المماثلة
 المماثل بها حساً وشرعاً من قهريرة بغير جنس اعتدى به وقسرة وصفته وهذا هو الذي رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فعله
 الراشدين وبعض القياس هو منصوص الامام احمد ومن خالفه في ذلك من اصحابه فقد خرج عن نص من هبه واصوله كما خرج عن بعض
 القياس الميزان قال ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني في كتاب المترجم له باب في القصاص من اللطمة والضربة حتى اميعيل

ج

الله
تعالى والمتأخرين

وقد يكون لظمة او ضربية بيضاء فحين حرارة السوط وينسب الى لين اليد وقد يزيد وينقص وفي العقوبة بحسب ما فعله بغير المبالغة بحسب المكان وهذا القرب الى العدل الذي امر الله به وانزل به الكتاب المبين فانه قصاص بمثل ذلك العضو في مثل الحبل المثل ضرب فيه بقدره وقد يساويه او يزيد قليلا او ينقص قليلا وذلك عقولا يدخل تحت التكليف كما لا يدخل تحت تكليف المساواة والكيل والوزن من كل وجه كما قال تعالى واوفوا العكيل والميزان بالقسط لا تكلف نفسا الا وسعها فامر بالعدل المقدر وعقاف من غير المقدر منه واما التعزير فانه لا يسي قصاصا فان لفظ القصاص يدل على المبالغة ومنه قص الاثر اذا اتبعه وقص الحديث اذا ذكر به على وجهه والمقاصاة سقوط احد الذنوبين بمثله جنسا وصفة واما هو تقويم الجنابة فهو قيمة بغير المثلي والعدل اليه كالعديل الى القيمة المتلف وهي ضرب له بغير تلك الآلة في غير ذلك الحبل وهي اما زائد واما ناقص ولا يكون مما تلا ولا قريبا من المثل فالاول اقرب الى القياس والثاني تقويم الجنابة بغير جنسها كعدل المتلف والمزاج ايضا فيه واقم اذا لم يوجد مثله من كل وجه كالحيوان والعقار والائنة والشباب وكثير من المعدومات والمذوات والذوات فاكثر القياسيين من اتباع الامة الاربعية قالوا الواجب في بدل المثل عند الاتلاف القيمة قالوا لان المثل في الجنس يتعذر ثم طردوا اصحاب الرأي قياسهم فقالوا وهذا الواجب في الصبي في المحرم والحرام اما يجب قيمته لا مثله كما لو كان مسلوكا ثم طردوا هذا القياس في القرض فقالوا لا يجوز قرض ذلك لان موجب القرض رد المثل وهذا المثل لا ومنهم من خسر عن مرجح هذا القياس في الصيد لئلا لالة الغران والسنة واما النجاسة فيضمن بمثله من النعم وهو مثل مقيم بحسب الامكان وان لم يكن مثالا من كل وجه وهذا قول الجمهور منهم مالك والشافعي واحمد وهو يحل من قرض الحيوان ايضا كما دلت عليه السنة الصحيحة وقد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في الصبي انه استسلف بكر او قضي جملا او باكيما وقال ان خياركم احسنكم قضاء ثم اختلفوا بعد ذلك فوجب قرض الحيوان هل يجب رد القيمة او المثل على قولين وهما في مذهب احمد وغيره والذي دلت عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والصيغة الصحيحة انه يجب رد المثل وهذا هو المنصوص عن احمد ثم اختلفوا في الغصبة الاتلاف على ثلاثة اقوال وهي مذهب احمد **احد**ها يضمن الجميع بالمثل بحسب الامكان **والثاني** يضمن الجميع بالقيمة **والثالث** ان الحيوان يضمن بالمثل وما عداه كالجواهر ونحوها بالقيمة واختلفوا في الجواهر هل يضمن بقيمتها او يعاد مثله على قولين وهما للشافعي والجمهور ما دلت عليه النصوص وهو مقتضى القياس الصحيح وما عداه فمنها قرض المنص والقياس ان الجميع يضمن بالمثل تقريرا وقد نص الله سبحانه على ذلك الصبي بمثله من النعم ومعلوم ان المبالغة بين بغير وجه اعظم من المبالغة بين النعماء والبعير وبين شاة وشاة اعظم منها بين شاة وشاة وقد رد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بدل البعير الذي اقترضه مثله ودر قيمته ودر عوض القصعة التي كسر بها بعض ازواجه بقصصتها فانظرها وقال اناؤا باناء وطعام بطعام فوسى بينهما في الضمان وهذا عين العدل وعرض القياس تاويل القرآن وقد نص الامام احمد على خلاف مسائل الشيخ بن منصور قال انتهى قلت لاحد قال سفين من كسر شيئا صحيحا فقيمته صحيحا فقال احمد ان كان يوجد مثله فمثله وان كان لا يوجد مثله فقيمته ونص عليه احمد في رواية اسمعيل بن سعيد فقال سألت احمد عن الرجل يكسر قصعة الرجل او عصاه او يثني ثوبا لرجل قال عليه المثل في العصا والقصعة والثوب فقلت انما ايت ان كان الشق قليلا فقال صاحب الثوب غير في ذلك قليلا كان او كثيرا وقال في رواية الشيخ بن منصور من كسر شيئا صحيحا فان كان يوجد مثله فمثله وان كان لا يوجد مثله فقيمته فاذا كسر المثل فاذا يبيح له ان كان خاتما وان كان دينارا اعطى دينار اخر مكانه قال انتهى كما قال قال في رواية موسى بن سعيد وعليه المثل في العصا والقصعة والقفية اذا كسر في الثوب ولا اقول في العبد والبراءة والحيوان وصاحب الثوب غير ان شاة شق الثوب وان شاة اخذ مثله واحترق في رواية ابنه عبد الله جديث انس فقال حميد عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان عند بعض نسائه فاسلت احدى امهات المؤمنين بقصعة فيها طعام ففترت بيدها فكسرت القصعة فاخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم الكسرتين فغم حلها

الى اخرى وجعل جميع فيها الطعامة ويقال غارت امرهم كلوا فاكلوا وحس الرسول حتى جثت قصبتها التي هرق بيتهما فدم النقصعة
الى الرسول وحس المكسورة في بيته والحديث في صحيح البخاري وعند الترمذي فيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم طعام طعموا وطعام
بائنا وقال حديث صحيح وعند ابى داود والنسائي فيه قالت عائشة فقلت يا رسول الله ما كنا نرى ما صنعت قال بئنا مثل بئنا وطعام مثل
وجد اهل من هبة الصحيح عنه عند ابن ابي موسى قال في ارشاده ومن استهلك للأذى ما لا يكال ولا يوزن فعليه مثله ان وجد وقبل
عليه قيمته وهو اختيار المحققين من اصحابه وقضى عثمان وابن مسعود على من استهلك لرجل قصداً ما يضره ان مثله وبالمثل قضى
شهرير والعمري وقال به قتادة وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي هو الحق وليس مع من اوجب القيمة نص ولا اجام ولا في ائمه مع ائمه
ولا اكبر من قوله صلى الله عليه وسلم من اعتق شركا له في عبد فكان له من المال ما يبلغ من العبد قوم عليه قيمة عدل لا وكسر ولا
شطط فاعطى شركاه حصصهم وعق العبد قالوا فوجب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ائلاف نصيب الشريك القيمة لا المثل فضا
على هذا اكل حيوان ثم عد بئنا الى كل غير مثلي قالوا لان القيمة اضبط واحصر بخلاف المثل قال الآخرون اما الحديث الصحيح على الرأس
العين ومثاله وطاحته ولو كان فيما دل عليه لا يفيك بل دل عليه ولا يريد به فلا ينبغي ان يحل عليه وهذا التضمين الذي يضمن ليس
من باب تضمين المتلفات بل هو من باب تلك مال الغير بقيمته فان نصيب الشريك يملك المعتقد ثم يعتق عليه فلا بد من تقدير دخوله
في ملكه ليعتق عليه ولا خلاف بين القائلين بالسرية في ذلك وكان الولاء له وان تنازعوا هل يبيح عقيب عتقه ولا يعتق حتى
تؤدى القيمة او يكون موقفاً فاذا أدى تبين انه عتق من حين العتق وهي في مذهب الشافعي والمشيروفي مذهبه ومذهب احمد القول
الاول وفي مذهب مالك القول الثاني وعلى هذا الخلاف يبيح ما لو اعتق الشريك نصيبه بعد عتق الاول فعلى القول الاول لا يعتق وعلى
القول الثاني يعتق عليه ويكون الولاء بينهما ويبيح على ذلك ايضا اذا قال احد الشريكين اذ اعتقت نصيبك فنيصير حر فعلى القول الاول
يصح هذا التعليق ويعتق نصيبه من مال المعتقد وعلى القول الثاني يصح التعليق ويعتق على المعتقد والمقصود ان التضمين هاهنا كالتضمين
الشفيع المثل اذا اخذ بالشفعة فانه ليس من باب ضمان الا تلاف ولكن من باب التقويم للدخول في الملك لكن الشفيع ادخل الشافعي في
في ملكه بالثمن باختياره والشريك المعتقد ادخل الشفيع في ملكه بالقيمة بغير اختياره فكلاهما تملك هذا بالثمن وهذا بالقيمة فذا اشترى
وضمان المتلف شيء قالوا وايضا فلو سلم له ضمان ائلاف لم يدل على ان العبد الكامل اذا التفت يضمن بالقيمة والفرق بينهما ان الشريك اذا
كان بينهما املا يقسم كالعبد والحيوان والجمهورية وخودك حتى كل واحد منهما في نصف القيمة فاذا التفت على الحياة جاز وان تنازعوا وتنازع
بيعت العين وقسم بينهما على قدر تملكهما كما يقسم المتلف فحقهما في المثل في عينه وفي المعتقد عند التنازع في قيمته فلو لا
ان حقه في القيمة بما اجبب الى البيم اذ اطلبه واذا ثبت ذلك فاذا التفت له نصف عبد فلو ضمنه بمثله لفات حقه من نصف القيمة
الواجب له شرعا عند طلب البيع والشريك انما حقه في نصف القيمة وحال التقاسم تقاسم بالقيمة فاذا التفت احدها نصيب شريك
ضمنه بالقيمة وعكسه المثل لو تقاسم تقاسم بالمثل فاذا التفت احدها نصيب شريكه ضمنه بالمثل فعلى القياس للذين الصحيح
طردا وعكسها الموافق للنصوص واذا اثار الصواب يتوهم مخالفه فلا بد له من احد امرين اما مخالفة السنة الصحيحة وان اثار الصواب ان طرد
قياسه واما التناقض البين ان لم يطرد **فصل** وعلى هذا الاصل تبين الحكمة المذكورة في كتاب الله عز وجل التي حكم فيها
النبيان الكريمان داود وسليمان صلى الله عليه وسلم انهما اذ حكما في الحرة التي خشت فيه غمر القوم واخرت هو البستان وقد روى
ان كان بستان عنب وهو المسمى بالكروم والنفس روى الغزير ليرى في كروم داود بقيمة المتلف فاعتبر الغمر فوجد باقى القيمة
من فيها الى صاحب الحرة اما لان لم يكن له حرة روم وقد ربيعها ادر ضواها وضى اولئك باخذها بل اعن القيمة واما سليمان
فقتضى بالضمأن على اصحاب الغزوان بضمنوا ذلك بالمثل بان يعر ولا البستان حتى يبيح كما كان ولم يضعم عليهم مغله من حين الا تلاف

للاشأن

له جمع فضيل

ج

القصة
عنه

بقتلت

ج

فخر

سرى

الحيث العود بل اعطى صاحب البستان ماشية اولئك لياخذوا من ثمارها بقدر مما ابستان فيستوفوا من ثماره عنهم نظير
 ما فاتهم من فواكه ثم حرروا قراعتهم الغائبين فوجد بها سوء وهذا هو العالم الذي خصه الله به واشفى عليه بأكراه وقد تنازع علماء
 المسلمين في مثل هذه القضية على اربعة اقسام **أحدها** موافقة الحكم السليم في ضمان النقص في المثل وهو الحق وهو احد
 القوانين في مذهب احمد ووجه المشافهة والمالكية والمشهور عندهم خلافه **والقول الثاني** موافقة في ضمان النقص دون
 التضمن بالمثل وهذا هو المشهور من مذهب مالك والشافعي واحمد **الثالث** موافقة في التضمن بالمثل دون النقص كما
 اذا رهاها صاحبها باختياره دون ما اذا تلفت ولم يشترجا وهو قول داود ومن وافقه **والقول الرابع** ان النقص لا يوجب الضمان
 جال وما وجب من ضمان الراعي بغير النقص فانه يضمن بالقيمة لا بالمثل وهذا مذهب ابى حنيفة وما حكيه في الله سليمان هو الاقرب الى
 العدل والقياس وقد حكيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان على اهل الحراطة حفظ ما بانهم اراوا ان ما افسدت الماشية لليل
 ضمان على اهلها فحق بحكمه ضمان النقص وصح بالنصوص السابقة والقياس الصحيح وجوب الضمان بالمثل وصح بتخص الكتاب الشاء
 على سليمان بتفصيل من الحكم فصح ان الصواب وبالله التوفيق ومن ذلك مماثلة في القصاص في الجنائيات الثلاث على النفوس
 الاموال والاعراض فلهذا ثلاث مسائل **الاولى** هل يفعل بالجاني كما يفصل بالجاني عليه فان كان الفعل محرما حتى الله كالزوط
 وتجريه كخمر لم يفعل به كاضل القفا وان كان ذلك كتحريقه بالنار والقاذي في الماء ورض رأسه بالحجر ومنعه الطعام والشراب حتى
 يموت فذلك والشافعي واحمد في احدى الروايات عنه يفعلون به كما فعل ولا فرق بين الجرح المزهق وقصده وابو حنيفة واحمد في رواية
 يقولان لا يقتل الا بالسيف في العنق خاصة واحمد في رواية ثالثة يقولان كان الجرح مرقعا ففعل به كما فعل والاقول بالسياسة في
 رواية رابعة يقول ان كان مرقعا او موجعا للفق بنفسه لو افرد فعل به كما فعل وان كان غير ذلك قتل بالسيف والكتاب لليزان مع
 القول الاول وبجنايات السنة فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رضى رأس اليهودي بين حجرين كما فعل بالجارية وليس هذا اقلا لتفضيه
 العهد لان ناقض العهد انما يقتل بالسيف في العنق وفي اثر مرفوع من حرقه قتله ومن غرقه غرقه وحديث لا تروا الا بالسيف قاله
 احمد ليس اسناده جيد والثابت عن العمامة انه يفعل به كما فعل فقد اتفق على ذلك للكتاب والسنة والقياس انما العصابة واسم
 القصاص يقتضيه لانه يستلزم للمماثلة **المسئلة الثانية** اختلف المال فان كان حاله حرمة كالحوان في العيب
 فليس له ان يتلف ماله كما اتلف ماله وان لم تكن له حرمة كالنوب يشقه والا نعيكم للمشهور انه ليس له ان يتلف عليه نظير
 ما اتلفه بل له القيمة او المثل كما تقدم والقياس يقتضي ان له ان يفعل بنظيره ما اتلفه عليه كما فعله الجاني به فيشق ثوبه كما شق
 ثوبه ويكسر عصاه كما كسر عصاه اذا كان مسلما وبين وهذا من العدل وليس مع من منعه نص لا قياس لا اجام فان هذا ليس بحرام
 حتى الله ولم يست حرمة المال العظيم من حرمة النفوس والاطراف واذا مكنته الشارح ان يتلف طرفه بطرفه فمكنته من اتلاف ماله في
 مقابلة ماله كيف هو ادلى واخرى وان حكمه القصاص من التشفي ودرك الغني لا يحصل الا بذلك ولا قد يكون له غرض في اذاه واكثر
 ثيابه ويعطيه قيمته ولا يشق ذلك عليه ككثرة ماله فيشفي نفسه منه بذلك ويبقى الجاني عليه بمعنائه وغيظه فكيف يتم اعطاؤه
 القيمة من شفاء غيظه ودرك ثأره وبه دقلبه واذا قدر الجاني من الذي اذا من حكمة هذه الشريعة الكمال الباهرة وقاسها بما في ذلك
 وقوله فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وقوله وجزاء سيئة سيئة مثله او قوله وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عاقبتم به يقضي
 حوازيك وقد صرح الفقهاء بحجوا حرار من روح الكفر وقطع اشجارهم اذا كانوا يفعلون ذلك بنا وهذا عين المسئلة وقد اقر الله سبحانه
 الصحابة على قطع نخل اليهود لما فيه من خزيهم وهذا يدل على ان دسما ان يجب خزي الجاني الظالم ويشترعوا اذا جاز خزيهم فمما قال
 لكونه تعدى على المسلمين في خيانتهم في شئ من الضميمة فلان يحرق ماله اذا حرق مال المسلم المعصوم او في اخرى اذا شرعت العصابة

في حق الله الذي مساحته به أكثر من استيفائه فلا يشترع في حق العبد الشحيح اولى واخرى وكان الله سبحانه شرع القصاص فيه كما للنفس
 عن العبد وان كان من المممكن ان يوجب الدية استدلوا لظلمة الجحيم عليه بالمال ولكن ما شرعها لكل واحدهم للعباد واشتغلوا بغيرها
 واحفظ النفوس الاطراف والاخرين كان في نفسه من الاخر من قتله او قطع طرفه قتله او قطع طرفه واعطى دينه والحكمة والرحمة والمصلحة
 تأتي ذلك وهذا بعينه موجه في العبد ان على المال فان قيل فهذه يختار بان يعطيه نظير ما اتلفه عليه قيل انما رضى الجحيم عليه بذلك
 فهو كما لو رضى بدينه طرفه فهو امر محض القياس به قال الاحمد ان احمد بن حنبل واهل بن يمية قال في رواية موصوفين سعيد وصاحبها
 الشئ يخبر ان شاء شق الثوب وان شاء اخذ مثله **المسئلة الثالثة** الجناية على العرض فان كان حراما في نفسه
 كالكذب عليه وقرضه وسب والديه فليس له ان يفعل به كما فعل به اتفاقا وانسبه في نفسه او سخر به او هزأ به او بال عليه
 او بصرى عليه او دأ عليه فله ان يفعل به ما فعل به مختريا للعدل ولكن ان اذ اكسعه او صفعه فله ان يستوفي منه نظير ما فعل به
 سواء وهذا الاقرب الى الكتاب والميزان واثار الصحابة من التعزير المخالف للجناية جنسا ونوعا وقد رآه وصفه وقد دلت السنة العجوة
 الصريحة على ذلك فلا عبرة بخلاف من خالف في صحيح البخاري ان شاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم ارسلن زينب بنت جحش الى رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم تحمله في شأن عائشة فانتدته فاعلظت وقالت ان نسألك ينشدك العدل في بنت ابن ابي قحافة فمعت
 صوتها حتى تناولت عائشة وهي قاعدة فمسيتها حتى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ينظر الى عائشة هل تكلم فتمكثت ترمح على
 حتى اسكتها قالت فظفر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى عائشة وقال ايها بنت ابوي كرو في الصبيان هذه القصة قالت عائشة فارسل
 امر اوجار النبي صلى الله عليه وآله وسلم زينب بنت جحش زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي التي كانت تساميني في المنزلة عند رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت الحديث وقالت ثم وقعت في فاستطالت على وانا ارقب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وارقب
 طرفه هل يأذن لي فيها قالت فلم تدرى زينب حتى عرفت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يكره ان انتصر فلما رقت به لم انتصمها حتى
 انقضت عليها قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتبسم انها ابنة ابي بكر وفي لفظ فيهم لم انتصمها ان انتصمها غلبة وقد حكم
 الله سبحانه عن يوسف الصديق انه قال لاخرة ان توشركا مكانا والله اعلم بما تصفون لما قالوا ان يسرق ففقد سرق اخ له من قبل
 فاسرها يوسف في نفسه ولم يبين لهم ذلك للمصلحة التي اقتضت كتمان الحال ومن تأمل الاحاديث رأى ذلك فيها كدبر اجدوا بالله التو
فصل قالوا وهذا اغيظ من فيض ووطرة من بحر من تناقض القياسيين الا رايتين وقولهم بالقياس وتوهم لما هو نظيره من
 كل وجه واولى منه وخروجهم في القياس عن موجب القياس اوجب لم مخالفة الدين والاثار كما تقدمت الاشارة الى بعض ذلك
 فلو جردنا القياسيين حديثا واحدا صحيحا صحيحا غير منسوخ قد خلفناه لرأى اوقياس او تقليد رجل ولان جرح والى ذلك سبيل فان
 كان مخالفة القياس دينا فقد اربناهم مخالفة صريحا ثم نحن اسعد الناس بخلافته منهم لاننا انما خالفناه للنصوص وان كان حقا
 فماذا بعد الحق الا الضلال فانظر الى هذين الجرحين اللذين قد تلاطمت اموالهما والحزبين اللذين قد ارتقع في معترك الحرب عجايبهما
 فمرك كل منهما جيشا من الحج لا تقوم له اكمال وتتضال له شجاعة الابطال واتى كل واحد منهما من الكتاب والسنة والاثار بما خضع
 له الرقاب وذلك الصعاب وانقاد له طبع كل عالم وفند حكمه كل حاكم وكان غاية قدوم الفاضل الخمر الراصف في العلم ان يفهم عنهما
 ما قاله ويحيط بهلما اصابه وفصله فليعرف الناظر في هذا المقام قدرة ولا يتعدى طوره وليعلم ان وراء سويقيته بحار طامية
 وفوق مرتبته في العلم مراتب فوق السهي عالمة فان من وثق من نفسه ان من فرسان هذا الميدان وحمله هؤلاء الاقران في مجلس
 مجلس الحكم بين الفريقين ويحكمه غير رضى الله ورسوله بين هذين الحزبين فان الذين كلفه الله وان الحكم الا الله ولا ينفع في هذا المقام
 فاصرة المذهب كيت وكيت وقطع بجهلهم من الاصحاب فحصل لنا في المسئلة كذا وكذا وجها وصح هذا القول خمسة عشر وجها الاخر

لك منعه كمنعه من
 قتله جرحه كقتله لا شديدا
 او هو من يملكه فله ان يغير
 او الصانع مولى او قابض

ج

سبعة وان علا نسب علمه قال نص عليه فانقطع الزمان ولو ذلك النص في قرن الاجام والله المستعان وعليه التكلان **فصل** في
 المتوسطين بين الفريقين قد ثبت ان الله سبحانه قد ازل الكتاب والميزان فكلما في الازال لخوان وفي معرفة الاحكام شقيقتان وكذا
 لا يتناقض الكتاب في نفسه فالميزان الصحيح لا يتناقض في نفسه ولا يتناقض الكتاب والميزان فلا تناقض ودلالة النصوص الصحيحة ولا
 دالة الاقضية الصحيحة ولا دالة النص الصحيح والقياس الصحيح بل كلها متصادفة متعاضدة متناصرة بعضها ببعض وببعضها
 بعضها البعض فلا يتناقض القياس الصحيح النص الصحيح ابدا ونصوص الشارح نوعان اخبارا واما خبر فكان اخبارا لا تخالف العقل الصحيح
 بل هي نوعان نوع يوافق ويشهد على ما يشهد به جملة او جملة وتقصيرا ونوع يخرج عن الاستقلال باذنه تفصيليه وان ادركه مرجح
 الجملة فيكون ادا مراه سبحانه نوعان يشهد به القياس والميزان ونوع لا يستقل بالمشاهدة به ولكن لا يخالفه وكان القسم الثالث في
 محال وهو ورودها بما مره العقل الصحيح فذلك الاوامر ليس فيها ما يخالف القياس والميزان الصحيح وهذا الجملة انما تفصل بعد تمديد
 فاحد تين عظيمتين احدهما ان الذكر الامري عيبا لجميع افعال المكلفين امر او خيرا واذنا وعقوبا كان الذكر القدري محيطا بجميع افعالهم
 وكتابته وقد ثابته وكتابته وقد رده جميع افعال عباده الواقعة تحت التكليف وغيرها وامره وخيه واباحته وعقوبه قراحا لجميع
 افعالهم التكليفية فلا يخرج فعل من افعالهم عن احكام الحكمين اما الكوني واما الشرعي الامري فقد بين الله سبحانه على لسان رسول بيانه
 وكلامه ورسوله جميع ما امر به وجميع ما نهى عنه وجميع ما احله وجميع ما حرّمه وجميع ما خافعه وبيّن ان يكون دينه كما لا يخفى في قوله تعالى
 اكملت لكم دينكم واتممت تكميل نعمتي ولكن قد يقصر فهم اكثر الناس عن فهم ما دل عليه النص من وعن وجه الدلالة ووجهه وقدر
 الامة في مراتب الفهم عن الله ورسوله لا يحصى الا الله ولو كانت الامة امر متساوية لتساوت اقدار العلماء في العلم وما خفى سبحانه سلفا
 بهم الحكم في المحرث وقد اثنى عليه وعلى داود بالعلم والحكمة وقد قال عمر بن موسى في كتابه اليه الفقه النعم في اقل اليك وقال الحق لا يفرق
 لله عبدا في كتابه وقال ابو سعيد كان ابو بكر اعلمنا به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ودعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعبدائه بن
 عباس ان يفقه في الدين ويعلم للتاويل والفرق بين الفقه والتاويل ان الفقه هو فهم المعنى اللاد والتاويل ادراك الحقيقة التي يحل
 اليه المعنى التي هي اخبرته واصلة وليس كل من فقه في الدين عرف التاويل ومعرفة التاويل يخفى به الراسخون في العلم وليس لزاد به
 تاويل التعريف وتبديل المعنى فان الراخين في العلم يعلمون بطلانه والله يعلم بطلانه **فصل** في الناس انفسهم في هذا الموضوع في
 ثلاث فرق فرقة قالت ان النصوص لا تحيط بالحكم والحوادث وغلبت بعض هؤلاء حتى قال ولا بعشر معشارها قالوا فالحاجة الى القواعد
 الحاجة الى النصوص ولهم الله ان هذا مقدار النصوص في فهمه علمه ومعرفة لا مقدارها في نفس الامر واجتهد القائل بان النصوص
 متناهية وحوادث العباد غير متناهية واحاطة المتناهي بغير المتناهي منتهى وهذا السجائر فاسد جد من وجوه **احدها** ان المتناهي
 افراده لا يتم ان يجعل اقوالا فيحكم لكل نوع منها بحد واحد فتدخل الافراد التي لا تتناهي تحت ذلك النوع **الثاني** ان انواع الافعال بل
 والاعراض كلها متناهية **الثالث** انه لو قدر عدم تنافيا فان افعال العباد الموجودة الى يوم القيمة متناهية وهذا كالحاصل ان
 نوعين نوعا مباحا وهو نبات العم والعمية ونبات الخال والحالة وما سوى ذلك حرام وكذلك يجعل ما ينقض الوضوء وضوءا وما سوى ذلك لا
 ينقضه وكذلك ما يفسد الصوم وما يوجب الغسل وما يوجب العدة وما يتم منه المحرم وما شال ذلك واذا كان ارباب المذاهب يضبطون
 مناجهم ويحرمونها جميعا محيط بما يحل ويحرم عندهم مع خصوص بيانهم فانه ورسوله المبعوث بجوامع الحكم اقدر على ذلك فانه صلى الله
 عليه وآله وسلم يأتي بالحكمة الجامعة وهي قاعدة عامة وتضمنية كلية تجزم انواعا وافرادا وتدل دلائل دالة طرود دالة كسرها
 كما سئل صلى الله عليه وآله وسلم عن انواع من الاثنية كالبتم والمزب وكان قد اوفى جوامع الحكم فقال كل مسكر حرام وكل عمل ليس
 امرنا فهو مرد وكل ترش جرم فقام ربا وكل شر طليس في كتاب الله فهو باطل وكل للسلم على المسلم حرام وماله وعرضه وكل

الصحيح

ج

أحق بآله من ولده والدة والناس اجمعين وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل معروف صدقة وسمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذه الآية جامعة فاذة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره ومن هذا قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا انما
 الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون فدخل في الخمر كل مسكر جامدا كان او مائعا من العنب
 او من غيره ودخل في الميسر كل اكل مال بالباطل وكل عمل محرم يوقع العداوة والبغضاء ويصد عن ذكر الله وعن الصلوة ودخل في قوله
 قد فرض الله لكم تحله ايما لكم كل عين منعقدة ودخل في قوله يسألونك ماذا احل لهم قل احل لكم الطيبات كل طيب من المطاعم المشا
 والملابس والفروج ودخل في قوله وشراة سيئة سيئة مثلها فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ولا تخرجوا من
 الجنايات وعقوباتها حتى اللطمة والضربة والسكعة كما فهم العصابة ودخل في قوله قل انما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن و
 الاثم والبغي بغير الحق وان تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وان تقولوا على الله مالا تعلمون حرم كل ما يحاشه ظاهرة وباطنة وكل ظلم
 وعدوان في مال او نفس او عرض وكل شر لا ياله وان دق في قول واعملوا ارادة بان يجعل الله عدلا لا يغير في اللفظ او القصد ولا اعتقاد
 وكل قول على الله لم يأت به نص عنه ولا عن رسوله في تحريم او تحليل او اجاب او اسقاط او خبر عنه باسم اوصفة نفيا اطلاقا او خبرا عن
 فعله فاقول عليه بلاحصم حرام في افعاله وصفاته رده بينه ودخل في قوله والحرور هم قوم اصلهم جرحهم بغير حق من القصاص منه وليس هذا
 اختصاصا بل هو مضمون من قول قصاص هو المماثلة ودخل في قوله وعلى الوارث مثل ذلك ويجب نفقة الطفل وكسفى ونفقة مرضعة
 على كل وارث قريب او بعيد ودخل في قوله من مثل الذي يلهم بالمرءة وعليها وان مرد ذلك الى ابيها فم
 الناس بينهم ويجعلونه معروفا لا منكرا والقرآن والسنة كفيلا من هذا اتم كفاة **فصل** الفرقة الثانية قابلت هذه الفرقة
 وقالت القياس كله باطل محرم في الدين ليس منه وانكر ولا قياس الجلى الظاهر حتى فرقا بين المثلثين من عموال الشارح لم يشتر
 شيئا حكمه اطلاقا ونفوذا لتعلقه وامره وجوزوا بل جزوا بما لا يفرق بين المثلثين ويقرن بين المختلفين في القضاء والشرع
 جعلوا كل مقدور فهو عدل والظلم عندهم هو المستنعم لذاته كالمجموع بين التقيضين وهذا وان كان قاله طائفة من اهل الكلام
 المنتسبين الى السنة في اثبات المقدار والقدرية والنفاة فقد اصابوا في اثبات القدر وتعلق الشبهة الالهية بافعال العباد
 الاختيارية لا بتعلق بذواتهم وصفاتهم واصباها في اثبات تناقض القدرية لنفاة ولكن ردا من الحق المعلوم بالعقل والظن والشرع
 ما سلطوا عليهم به خصوصهم وصدروا من بدعة بدعة وقابل الفاسد بالفاسد وكانوا خصمهم بمناقضة من الحق من اورد عليهم
 بيان تناقضهم ومخالفتهم الشرع والعقل **فصل** الفرقة الثالثة قهرت في الحكمة والتعليل والاسباب واقروا بالقياس كالمس
 الا شرعى واتباعه ومن قال بقول بعض الفقهاء واتبعوا الائمة وقالوا زعل الشرع انما هي مجرد امارات وعلامات كما قالوه في ترك
 الاسباب وقالوا ان الدعاء علامة محضة على حصول المطلوب لا انه سبب فيه والاعمال الصالحة والقبيرة علامات محضة ليس سببا
 في حصول الخير والشر وكذلك جميع ما وجد ومن الخلق والا موقفة باعضه ببعض قالوا احدهما دليل على الخير مقارن له اقترانا عا
 وليس بينهما ارتباط سببية ولا علة ولا حكمة ولاه فيه تاثير يوجب من الوجود وليس عند اكثر الناس غير اقول هؤلاء الفرق الثلاث
 وطالب الحق اذ اراد ما في هذه الاقوال من الفساد والتناقض ولا اضطراب منا قضية بعض البعض ومعارضة بعضه ببعض بقي في
 الحيرة فتارة يتخير الى فرقة منها له مالهاد عليه ما يحلها وتارة يتردد بين هذه الفرق يمينامرة وشكلا اخرى وتارة يلقي الحرب بينهما
 ويقف في النظارة وتسبب ذلك غطاء الطريقة المشاء والمذهب الوسط الذي هو في المذهب كالا سلام في الايدان وعليه سلف الامة و
 ائمتها والفقهاء المعتبرون من اثبات الحكم والاسباب والغايات المحمودة في خلقه سبحانه وامره واثبات لام التعليل باو السببية في
 القضاء والشرع كما دل عليه النص صريح العقل والظن والقياس عليه الكتاب والميزان ومن تأمل كلام سلف الامة واغتنم

اهل السنة راه ينكر قول الطائفتين المخرفتين عن الوسط فيذكر قول المعتزلة للكن بين بالقدر وقول المجسمة للتكرين للحكم والسبب والتميز
 فلا يرضون لانفسهم بقول القدرية المجسمة ولا بقول القدرية المجسمة نفاة الحكم والرحمة والتعليل وعامة البدع المحلقة في اصول
 الدين من قول هاتين الطائفتين المجسمة والقدرية المجسمة رؤس الجبرية واقمتهم انكروا حكمه الله ورحمته وان افروا بلفظ مجرود
 فارغ عن حقيقة الحكمة والرحمة والقدرية النفاء انكروا كمال قدرته ومشيتيه فاولئك اثبتوا نوعا من الملك بلا حيز وهو لا يثبتوا
 من احد بل الملك فانكروا اولئك عموم حيزه وانكروا هؤلاء عموم ملكه واثبت له الرسل واتباعهم عموم الملك وعموم الحيز كما اثبت لنفسه
 فله كمال الملك وكمال الحيز فلا يخرجهم عن كماله فعل عن قدرته ومشيتيه وملكه وله في كل ذلك حكمة وغاية مطلوبة يستحق عليها الحيز وهو
 عموم قدرته ومشيتيه وملكه على صراط مستقيم وهو حيز الذي يتصرف في ملكه به ولا جله والمقصود انهم كما انقسموا الى ثلاث فرق
 في هذا الاجل انقسموا في فرجه وهو القياس الى ثلاث فرق فرقة انكرته بالكلية وفرقة قالت به وانكرت الحكم والتعليل وللمناسبات
 الفرقان اخلت النصوص عن تناسلها جميع احكام المكلفين وانما احالت على القياس ثم قال غلاتهم احالت عليه اكثر الاحكام وقال
 متوسطهم بل احالت عليه كثير من الاحكام لا سبيل الى اثباتها الا به والصواب ولا بما عليه الفرق الثلاث وهوان النصوص محبطة
 باحكام الاحداث ولم يجلنا الله ولا رسوله على رأي ولا قياس بل قد بين الاحكام كلها والنصوص كافة وافية بهما والقياس الصحيح
 حق مطابق للنصوص فما دليلنا في الكتاب والميزان وقد خفف دلالته النص ولا يبلغ العالم فيعمل القياس ثم قد يظهر موافقة النص
 فيكون قياسا صحيحا وقد يظهر مخالفا له فيكون فاسدا وفي نفس الامر لا بد من موافقته او مخالفته ولكن عند المجتهد قد يخفف موافقته
 او مخالفته **فصل** وكل فرقة من حدة الفرق الثلاث سدا على انفسهم طريقا من طرق الحق فاغضطروا الى توسعة طريق اخر
 اكثر مما احتمله نفاة القياس ماسدا على نفوسهم باب التمثيل والتعليل واعتبار الحكم والمصالح وهو من الميزان والقياس الذي
 الله احتاجوا الى توسعة الظاهر والاستصحاب فخلوها فرق الحجة وسعوها اكثر مما يسعانه حيث فهموا من النص حكما اثبتوه ولها لوازم
 ومراءه وحيث لم يفهم منه نفوه وحملوا الاستصحاب واحسنوا في اعتنائهم بالنصوص ونصرها والمحافظة عليها وعدم تقديم غيرها عليها
 من رأي او قياس او تقليد واحسنوا في الاقيسة الباطلة وبيانهم تناقض اصلها في نفس القياس وتركيم له واخذهم بقياس تركم
 ما هو اول منه ولكن اخطاوا من اربعة اوجه احدها رد القياس الصحيح واسميا المنصوص على علته التي يجري النص عليها بغير التخصيص
 على التعيين باللفظ ولا يتوقف عاقل في ان قول النبي صلى الله عليه واله من قال لعن عبد الله حاد اخطى كثرة شره بالخمر لا تلغنه فانه
 يجب الله ورسوله بمنزلة قوله لا تلغنه اكل من يجب الله ورسوله وفي ان قوله ان الله ورسوله ينهيانكم عن لحم الخمر فانما رجس من
 قوله ينهيانكم عن كل رجس وفي ان قوله تعالى الا ان تكون ميتة او عما مسفرحا او لحم خنزير فان رجس في عن كل رجس وفي ان قوله
 في الهر ليس نجس انما من الطوافين عليكم والطوافات بمنزلة قوله كل ما هو من الطوافين عليكم والطوافات فانه ليس نجس
 ولا يستريب احد في ان من قال بغيره لا تاكل من هذا الطعام فانه مسموم ففي له عن كل طعام كذلك فاذا قال لا تشرب هذا الشراب
 فانه مسكوف في له عن كل مسكوف ولا تزوج هذه المرأة فانها فاجرة وامثال ذلك الخطا الثاني تقصيرهم في فهم النصوص فكروا من حكم
 دل عليه النص لم يفهموا دلالة عليه وسبب هذا الخطا حصرهم الدلالة في مجرد ظاهر اللفظ دون اعماده وتبيينه وما اشار به وعرفه عنه
 المخاطبين فكيف فهموا من قوله ولا تاكل لهم انا ضربا ولا سبأ ولا امانة غير لفظه انا فخصروا في فهم الكتاب كما قصر وافي اعتبار الميزان
 الخطا الثالث تحميل الاستصحاب فوق ما يستحقه وجزمهم بعوجبه لعدم علمهم بالنقل وليس عدم العلم علما بالعدم وقد تنازع الناس
 في الاستصحاب ونحن نذكر اقسامه ومرتباتها والاستصحاب استفعال من العضية وهي استدامة اثبات ما كان ثابتا او نفي ما كان
 منقيا وهو ثلاثة اقسام استصحاب البراءة الاصلية واستصحاب الوصف للثبوت للحكم الشرعي حتى يثبت خلافه واستصحاب الحكم الشرعي

مواقي

هؤلاء

الشم

في جعل الرابع فاما النوع الاول

فقد تنازع الناس فيه فقالت طائفة من الفقهاء والاصوليين انه يصلح للدفء لا للابقاء كما قال بعض
الحنفية ومعنى ذلك انه يصلح لان يدفع به من ادعى تغيير الحال لا لبقاء الامر على ما كان فان بقاءه على ما كان انما هو مستند الى موجب
الحكم لا الى عدم الغلبة له فاذا لم يجد له ايلا فافا ولا مثبتا امسكنا لا نشبت الحكم ولا نفيها بل نذر بالاستصحاب عوى من اثبت في
حال المنسك بالاستصحاب كحال المعترض المستدل فهو يمنع الدلالة حتى يثبت ما لا انه يقيم دليلا على نفي ما دما وهذا غير جال لما
فالمعارضون وللمعارضون فالتعريض كدلالة الدليل والمعارض ليس له دلالته ويقوم دليلا على نقيضه فذهب الاكثر من اهل الشافعية وخاصة
وخبرهم الى انه يصلح لبقاء الامر على ما كان عليه قالوا له انه اذا غلب على الظن انتفاء الناقل غلب على الظن بقاء الامر على ما كان عليه

ثم النوع الثاني استصحاب الوصف المثبت المحكوم حتى يثبت خلافه

وهو حجة كما استصحاب حكم الطهارة وحكم الحدث
واستصحاب بقاء النكاح وبقاء الملك وشغل الزمة بما تشغل به حتى يثبت خلاف ذلك وقد دل الشارع على تقليق المحكوم به في
قوله في الصبي وان وجدته غريبا فلا تأكله فانك لا تدري الماء قبله او بعده من قوله وان خالطه كلاب من غيرها فلا تأكل فانك انما
سميت على كلبك ولم تنس على غيره بما كان الاصل في الذبائح التحريم وشك هل رجل الشرط المبسوط او لا يبقى الصبي على اصله في التحريم ولما
كان الماء طاهرا فالاصل بقاءه على طهارته وعدم نهرها بالشك ولما كان الاصل بقاء الطهارة على طهارته لم يأمر بالوضوء مع الشك في الحدث
بل قال لا ينصرف حتى يسمع صوتا او يجد ريحا ولما كان الاصل بقاء الصلوة في ذمته امر الشاك ان يبني على اليقين ويطرح الشك ولا
يعارض هذا ارضه الشك المتيقن بقول الامة السوداء انها ارضعت الزوجين فان اصل الاضمار على التحريم وانما ابيحت الزوجة بظاهر
الحال مع كونها اجنبية وقد عارض هذا الظاهر ظاهرا مثله اداق من منه وهو الشهادة فاذا عارضنا قاطبا وبقي اصل التحريم كما عارض له

هذه الذي حكم به النبي صلى الله عليه واله وسلم وهو غير الصواب خض القياس بالله التوفيق ولم يتنازع الفقهاء في هذا النوع وانما
تنازعوا في بعض احكامه كجاء للمسئلة اصليين متعارضين مثاله ان ما لك من الرجل اذا شك هل احدث ام لا من الصلوة حتى يتوضأ
لاذيان كان الاصل بقاء الطهارة فان الاصل بقاء الصلوة في ذمته **فان قلتم** لا يخرج من الطهارة بالشك قال مالك لا ينظر في الصلوة
بالشك فيكون قد خرج منها بالشك **فان قلتم** يتيقن الحدث قد ارتفع بالوضوء فلا يعود بالشك قال منازعونهم ويقيم البراءة الاصلية
قد ارتفع بالوجوب فلا يعود بالشك قالوا والحديث الذي يحتجون به من الكبرجحة فانه منع المصلي بعد دخوله في الصلوة بالطمأنينة ان
يخرج منها بالشك فاین هذا من جبر الدخول فيها بالشك ومن ذلك لو شك هل طلق واحدة او ثلثا فان مالكا يلزمه بالثلاث لا بديقن
طلاقا وشك هل هو جائز بل اثر الرجعية ام لا وقال الجمهور في هذه المسئلة احر فان النكاح متيقن فلا يزول بالشك ولم يعارض
يقين النكاح الا بشك محض فلا يزول وليس هذا نظير الدخول في الصلوة بالطهارة التي شك في انتفاءها فان الاصل هناك شغل الذن
وقد وقع الشك في فراغها ولا يقال هناك الاصل المحرم بالطلاق وقد شككت في الحل فان التحريم قد زال بنكاح متيقن وقد حصل للشك

في ما به فيه فهو نظير ما دخل في الصلوة بوضوء متيقن ثم شك في من واله **فان قيل** هو متيقن بالطلاق شاك في الحل
بالرجعة فكان جانب التحريم اقوى **قيل** ليست الرجعية بحزمة وله ان يخلو بها ولها ان تترك له وتعرض له وله ان يطأها والوطء حرام

عند الجمهور وانما خالف في ذلك الشافعي وحده وهي زوجته في جميع الاحكام الا في القسم خاصة ولو سلم انها محرمة فتوكلتم انه منتهى التحريم
ان اردتم به التحريم المطلق فانه غير متيقن وان اردتم به مطلق التحريم لم يستلزم ان يكون بثلاث فان مطلق التحريم اهم من ان يكون بواحدة
او يكون بثلاث ولا يلزم من ثبوت الامر ثبوت الاخص وهذا في غاية الظهور **فصل** القسم الثالث استصحاب حكم الجمع في محل الالتزام
وقد اختلف فيه الفقهاء والاصوليين هل حجة على قولين **احدهما** انه حجة وهو قول المزني والصابري وابن شاذان وابن حامد وابن عبد الله
الرازي **والثاني** ليس بحجة وهو قول ابى حامد وابن الطيب الطبري والقاضي ابى يعلى وابن عقيل وابن الخطاب والحلواني وابن الرافعي

ج

الرجعية

الفترة

من

لزال

انتفاء

يحييه

يجوز

الج

منها

يكن

وجهه من بلاء ان الزجاء انما كان على الصفة التي كانت قبل محل الزجاء كالاجماع على حجة الصلوة قبل روية الماء في الصلوة فاما بعد الرؤية
 فلا اجماع للمسلمين هناك ما يستصحب فيه نعم دعوى الاجماع في محل الزجاء والاستصحاب انما يكون لا محذور ثابت فيستصحب ثبوت او لا محذور مستصحب
 فيستصحب نفية **قال الاولون** غاية ما ذكرتم ان الزجاء في محل الزجاء وهذا حق ونحن لم ندع الاجماع في محل الزجاء بل الاستصحاب
 حال الجمع عليه حتى يثبت ما نزيله **قال الآخرون** الحكم اذا كان انما ثبت بالاجماع وقد زال الاجماع زال الحكم بزوال دليله فلو ثبت
 الحكم بعد ذلك لثبت بغير دليل **قال للثبوتون** الحكم كان ثابتاً وطناباً بالاجماع بثبوته فالاجماع ليس هو صلة ثبوته ولا سبب
 ثبوته في نفس الامر حتى يلزم من زوال العلة زوال معلولها ومن زوال السبب زوال حكمه وانما الاجماع دليل عليه وهو نفس الامر مستند الى نفس
 او معنى نص ففن فعله ان الحكم المجمع عليه ثابت في نفس الامر والدليل لا ينعكس في الزمان من انتفاء الاجماع انتفاء الحكم بل يجوز ان يكون
 باقياً ويجوز ان يكون مستغنياً لكن الاصل بقاءه فان البقاء لا يفترق الى سبب حادث ولكن يفترق الى بقاء سبب ثبوتها واما الحكم الخالف
 فيستغنى الى ما نزيل الاول والى ما يحدث الثاني والى ما يفترق فكان ما يفترق اليه الحادث استغنى عما يفترق اليه الباقي فيكون البقاء اولى من
 التغير وهذا امثل استصحاب البراءة ومن لا يجوز الاستدلال به الا بعد معرفة المنزلة فلا يجوز الاستدلال به لمن لم يعرف الادلة الناقلة كالالا
 دليل من جنس استصحاب البراءة ومن لا يعرف الادلة الناقلة **وبالحكم** فالاستصحاب لا يجوز الاستدلال به الا اذا اعتقد انتفاء الناقل فان قطع
 المستدل با انتفاء الناقل قطع با انتفاء الحكم كما ينقطع بهاء شرعية تحتها صلى الله عليه واله وسلم وانما غير مستحقة
 وان ظن انتفاء الناقل او ظن انتفاء دلالة ظن انتفاء النقل وان كان الناقل معنى يؤثر او تبين له عدم مقتضائه تبين
 انتفاء النقل مثل روية الماء في الصلوة لا تقتضي الوضوء ولا فتم تحريمه كونه ناقضاً للوضوء لا يطمئن ببقاء الوضوء وهكذا كل من وقع الزمان
 في انتفاء ضيقه وجوب الغسل عليه فان الاصل بقاء طهارته كالزجاء في بطلان الوضوء بخروج الماء من غير السبيلين وبالكسوة
 النادر منها وبمس النساء بشهوة وغيرها وبكل ما مسته النار وغسل الميت وغير ذلك لا يمكنه اعتقاد استصحاب الحال فيه حتى يتيقن
 له بطلان ما يوجب الانتقال ولا يبقى شاك ان لم يتبين له حجة الناقل كالمواخبة فاسق بخبر فانه ما بقي بالتبني والتثبت لم يؤمر بشيء
 ولا يثبت كسبه فان كلمه ما يمكن منه وهو مخبر لا يستدل باستصحاب الحال كما كان يستدل به بدون خبره ولهذا جعل لوثا وشبهة
 واذا شهد بجهل الحال فانه هناك شك في حال الشاهد ويلزم منه الشك في حال المشهور به فاذا تبين كونه عادماً الدليل وعنده
 شهادة المجهول ينقص البراءة اعظم مما تنقص عند شهادة الفاسق فانه في الشاهد قد يكون دليلاً ولكن لا يعرف دلالة ولما شك
 فقد قلنا انه ليس بدليل لكن يمكن وجود المدلول عليه في هذه الصورة فان صدقه ممكن **فصل** وعائيل على ان استصحاب حكم
 الاجماع في محل النزاع حجة ان تبدل حال المحل المجمع على حكمه اولاً كتبدل زمانه ومكانه وشخصه وتبدل هذه الامور وتغيرها لا يمنع
 استصحاب ما ثبت له قبل التبدل فكل ذلك تبدل وصفه وحاله لا يمنع الاستصحاب حتى يقوم دليل على ان الشارع جعل ذلك الدليل
 المحادث ناقلاً للحكم مشتبهاً للضرورة كما جعل الدلائل ناقلاً للحكم غامسة الجواهر وتحليل الحكم ناقلاً للحكم يتغير بها وحدث الاحتداد
 حكم البراءة الاحكامية وحينئذ لا يبقى التمسك بالاستصحاب صحيحاً واما مجرد الزجاء فانه لا يوجب سقوط استصحاب حكم الاجماع و
 النزاع في روية الماء في الصلوة وحدث العيب عند المشتري واستبدال الامه لا يوجب رفع ما كان ثابتاً قبل ذلك من الاحكام فلا
 يقبل قول المعترض انه قد زال حكم الاستصحاب بالنزاع المحادث فان النزاع لا يرفع ما ثبت من الحكم فلا يمكن المعترض روجه الا
 ان يقدره دليل على ان ذلك الوصف المحادث جعله الشارع دليلاً على نقل الحكم وحينئذ فيكون معارفاً في الدليل لا قادراً في الاستصحاب
 فتامله فانه التحقيق في هذه المسئلة **فصل الخطأ الرابع** لهم اعتقادهم ان عقق المسلمين وشروطهم ومعاملاتهم كلها على البطلان

حتى يقوم دليل على الصحة فاذالم يقدم عندهم دليل على صحة شرط وعقد ومعاملة استصوبوا بطلانها فاحذروا بذلك كثير من
 معاملات الناس وعقودهم وشروطهم بلابرها من الله بناء على هذا الاصل وجمهور الفقهاء على خلافه وان الاصل في العقود والشروط
 الصحة الا ما بطله الشارع او نفي عنه وهذا القول هو الصحيح فان الحكم بطلانها حكم بالحق وهو التاثير ومعلوم انه لا حرام الا ما حرمه الله
 ورسوله ولا تأثير الا ما اشبه الله ورسوله به فاحمله كما لا ريب الا ما اوجبه الله ولا حرام الا ما حرمه الله ولا دين الا ما شرع الله
 في العبادات البطلان حتى يقوم دليل على امره والاصل في العقود والمعاملات الصحة حتى يقوم دليل على البطلان والتفريق
 بينهما ان الله سبحانه لا يعبد الا ما شرعه على السنة رسوله فان العبادات حتى على عبادة وحقه الذي احقه هو ورضى به وشرعه واما
 العقود والشروط والمعاملات فهي عفو حتى يحرمها وهذا نفي الله سبحانه على المشركين عاقبة هذين الاصلين وهو تحريم
 ما لم يحرمه والتقرب اليه بما لم يشركه وهو سبحانه لو سكت عن اباحة ذلك وعرضه لكان ذلك عفو لا يجزئ الحكم بتحريمه وبطلانها
 الحلال ما احله الله والحرام ما حرمه وما سكت عنه فهو عفو فكل شرط وعقد ومعاملة سكت عنها فانه لا يجزئ القول بتحريمها فانه
 عنها رحمة منه خير من نسيانها والكل فكيف وقد صرح النص بانها على الاباحة فيما لم يحرمها وقدر امر الله تعالى بالوفاء بالعقود والوفاء
 كلها فقال تعالى واوفوا بالعقود وقال يا ايها الذين امنوا اوفوا بالعقود وقال والذين هم لا آمنهم وعهدهم راعون قال تعالى والموفون
 بعهدهم اذا عاهدوا وقال تعالى يا ايها الذين امنوا لم تقولوا ما لا تفعلون كبر مقتا عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون وقال بلى من اوفى
 بعهدنا واتق فان الله يحب المتقين وقال ان الله يحب الخائنين وهذا كثير في القرآن وفي صحيح مسلم من حديث الانعمش عن عبد الله بن
 مرة عن مسروق عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اربع من كن فيه كان منافقا خالصا ومن كانت
 فيه خصلة منهن كان فيه خصلة من النفاق حتى يدبرها اذا حدث كذب واذا عاهد خلف واذا اخطأ خلف واذا اخطأه فرفعه من
 حديث سعيد بن المسيب عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من علامات المنافق ثلاث وان صدق وصار مزمارا من دونه
 اذا حدث كذب واذا عاهد غدر واذا وعد اخلف واذا ائتمن خان وفي الصحيحين من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 يرض كل رجل فادبر يوم القيمة بفتور عن ربه فيقال هذه غدر فلان بن فلان وقيل من حديث عتبة بن عامر عن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم ان احق الشروط ان توفوا بها ما استحل لثمة الفروج وفي سنن ابي داود عن ابي رافع قال بعثتني قریش الى رسول
 صلى الله عليه وآله وسلم فلما رأيت في قلبي الاسلام فقلت يا رسول الله والله اني لا ارجع اليهم ابدا فقال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم اني لا احبس بالعهود ولا احبس البرود ولكن ارجع اليهم فان كان في نفسك الذي في نفسك الا ان فارح قال قد
 ثم اتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاسلمت وفي صحيح مسلم عن حذيفة قال ما صنعت ان اشهد ببراءة الا اني خرجت انا وابي حنبل فاذ
 كفار قریش فقالوا الحكم تريدون شيئا فقلنا ما نريد ما نريد الا المدينة فاخذنا وما عهد الله وميثاقه لنصرفن الى المدينة والقتال
 معه فاتي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فابخرناه الخبر فقال انصرفنا فاق لهم بعد ذلك ونسبعتن الله عليهم وفي سنن ابي داود
 عن عبد الله بن عامر قال بعثتني ابي يونس ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قاصدا في بيتها فقلت تعال اعطيك فقال لما رسل
 صلى الله عليه وآله وسلم ما اردت ان تعطيه فقال اعطيه ثم فقال لما رسل الله صلى الله عليه وآله وسلم امانك لولم تعطيه
 شيئا كتبت عليك كذبة وفي صحيح البخاري من حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال الله عز وجل ثلاث اناضهم
 يوم القيمة رجل اعطى بي ثم غدر ورجل باه حرا فاكل ثمنه ورجل استاجر جيرا فاستوف منه ولم يعطه اجره وامر النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم عمر بن الخطاب ان يوفى بالندم الذي نذر في الجاهلية من اعتكاف ليلة عند المسجد الحرام وهذا كان عقد قبل الشرع
 وقال ابن وهب ثنا هشام بن سعد عن زيد بن اسلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال واتى المؤمن من ارجب قال ابن وهب

ج

انتهر

له حيل ومغفل
وبقال حيل كثير
سكن اتقريب

لكتب

محل

كحلل العوام فحق لاء العوام من شروط المعادين ما لم يبلغه الله ورسوله وقابلهم اخرون من القياسيين فاعتبروا من شروط الواقيين ما
 الفاء الله ورسوله وكلا القولين خطأ بل الصواب الفاء كل شرط خالف حكم الله واعتبار كل شرط لم يحرمه الله ولم ينعم منه وبالله
 التعاقب **فصل** واما اصحاب الرأي والقياس فمخالفين لما يعتنوا بالنصوص ولم يهتموا وافية بالاحكام ولا شاملة لها وخلافهم
 على انها لم تنف بعشر معشارها فوسعوا طرق الرأي والقياس وقالوا بقياس الشبه وعلقوا الاحكام بأوصاف لا يعلم ان الشارح خلقها
 بها واستنبطوا عللاً لا يعلم ان الشارح شرع الاحكام لاجلها ثم اضطروهم ذلك الى ان عارضوا بين كثير من النصوص والقياس فاضطروا
 فتارة يقدمون القياس وتارة يقدمون النص وتارة يفرقون بين النص المشهور وغير المشهور واضطروهم ذلك ايضا الى ان اعتقدوا في كثير
 من الاحكام انها شرعت على خلاف القياس فكان خطأهم من خمسة اوجه **احدها** ظنهم فصول النصوص عن بيان جميع الحوادث **الثاني**
 معارضة كثير من النصوص بالرأي والقياس **الثالث** اعتقادهم في كثير من الاحكام الشرعية انها على خلاف الميزان والقياس والميزان
 هو العدل فظنوا ان العدل خلاف ما جاءت به هذه الاحكام **الرابع** اعتبارهم عللاً وأوصافاً لم يعلموا اعتبار الشارح لها والعلل
 عللاً وأوصافاً فاعتبرها الشارح كما تقدم بيانه **الخامس** تناقضهم في نفس القياس كما تقدم ايضا ونحن نعتقد في هذا ثلاثة فصول
الفصل الاول في بيان شمول النصوص للاحكام والاعتناء بها عن الرأي والقياس **الفصل الثاني** في سقوط
 الرأي والاجتهاد والقياس وبطلانها مع وجود النص **الفصل الثالث** في بيان احكام الشرع كلها على وفق القياس الصحيح وليس
 فيما جاء به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم حكم يخالف الميزان والقياس الصحيح وهذه الفصول الثلاثة من اهم فصول الكتاب بما يتبين
 للعالم المنصف مقدار الشريعة وجلالاتها وهنبلتها وسعتها وقضائها وشرورها على جميع الشرائع وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 كما هو امر الرسالة الى كل مكلف فمرسلاته عامة في كل شيء من الدين اصوله وفروعه ودقيقه وجليله فكلما لا يخرج احد عن رسالته فكان ذلك
 لا يخرج حكم يحتاج اليه الامة عنها وعن بيان له ونحن نعلم اننا لو في هذه الفصول حقها ولا نقارب وانما اجتمع ما هو من فوائد كثيرة
 ولكن ننبه ادنى تبصير ونشير ادنى إشارة الى ما قلناه ابوابها ونفجر طرقها والله المستعان وعليه التكلان **الفصل الاول**
 في شمول النصوص واعتنائها عن القياس هذا يتوقف على بيان مقدمة وهي ان دلالة النصوص نوعان حقيقية واضافية فالحقيقة
 تابعة لقصد المتكلم وادارته وهذه الدلالة لا تختلف والاضافية تابعة لفهم السامع وادراكه وجوده وذكره وقبحته من غير
 ذهن ومعرفته لا لفظا وشرائطها وهذه الدلالة تختلف اختلافا متبايناً يجسب تباين السامعين في ذلك وقد كان ابو هريرة وعبد الله
 ابن عمر احفظ الصحابة للحديث وأكثرهم رواية له وكان الصديق وعمر وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت اقله منهم ما بل عبد الله بن عباس
 ايضا اقله منهم ما ومن عبد الله بن عمر وقد انكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم على عمر فنهضه اتيان البيت الحرام عام الحديبية فصرط اذ
 قوله انك ستأتيه وتطوف به فانه لا دلالة في هذا اللفظ على تعيين العام الذي يأتيه فيه وانكر على عدي بن حاتم فهمه من المحيط
 الابيض والمحيط الاسود نفس العقائين وانكر على من فهم من قوله لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من كبر شمول لفظه لحسن
 الثوب وحسن النعل واخبرهم انه بطراحتي وعطط الناس انكر على من فهم من قوله من لم يلق الله احب الله لقلبه ومن كره لقاء الله كره الله
 لقاءه انه كراهة الموت واخبرهم ان هذا لا يكاد اخضر وبشر بالعداب فانه حينئذ يكره لقاء الله والله يكره لقاءه وان المؤمن اذا حضر
 وبشر بكرامة الله احب لقاء الله واحب الله لقاءه وانكر على عائشة اذ فهمت من قوله تعالى فنوف يحاسب حساباً يسيراً معارضته لقوله
 صلى الله عليه وآله وسلم من نوقش الحساب حلب ويبق لها ان الحساب اليسير هو العرض اي حساب العرض لا حساب المناقشة وذكر
 على من فهم من قوله تعالى من يعمل سوءا يجزيه ان هذا الجزء انما هو في الآخرة وانه لا يسير احد من عمل السوء ويبق ان هذا الجزء قد
 يكون في الدنيا بالهم والحزن والمرض والنصب وغير ذلك من مصائبها وليس في اللفظ تعيين الجزاء بيوم القيمة وانكر على من فهم من

له وفي الحديث فنية
 مصنف حجة اصحابنا
 اي في تفسيره
 ما يدل عليه ما كان من
 وقال في باب القياس
 في جميع

ج

صوابه ولا لفظه
 في هوانه انما الله تعالى
 في باب الاول

درة

متر

بني

الح

منها

قوله تعالى الذين آمنوا ولم يلبسوا ايهاهم بظلم او ذنوب لهم الا من وهر من ذنوب انه ظلم لنفسه بالمعاصي وبين انه الشراء وذكر قول النبي
لا يبدى ان الشريك لظلمه عظيم مع ان سياق اللفظ عند اعطائه حقه من العمل بين ذلك فان الله سبحانه لو يقدل ولو يظهر انفسهم بل
قال ولو لم يلبسوا ايهاهم بظلمه وليس فتنش تنظيت به بدوا حاشته به من جميع جهلك ولا يغني الايمان ويحيط به ويلبسه الا الكفر
ومن حذر قوله تعالى بل من كسب سيئته واحاطت به خطيئته فاولئك اصحاب النار هم فيها خالدون فان الخطيئة لا تحيط بها المؤمنون بل
فان ايمانهم يمنعه من احاطة الخطيئة به ومع ان سياق قوله وكيف اخاف ما اشرككم ولا تخافون انكم اشركتم بالله ما لم ينزل به عليكم
سلطانا فاقم التريدين احق بالامن ان كنتوا تعلمون ثم حكوا الله العدل حكمه واصدقه ان من امن ولم يلبس ايمانه بظلمه فهو احق
بالامن والهدى قد دل على ان الظاهر الشرك ومساله عمر بن الخطاب عن الكلاله وراجعه فيما مر ان افعال بكفك ايتز الصبيغ ولعترف
عمر بانه خفي عليه فيها ورفها الصديق وقد خفي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن محرم المحرم الاهلية ففهم بعض الصحابة من خيه
ان منكني خاتم خمس وفهم بعضهم ان النبي لكونها كانت حمله للشوم وظهورهم وفهم بعضهم انه لكونها كانت حول الترية وفهم على بن ابي
طالب كرم الله وجهه في الجنة وكبار الصحابة ما قصده رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنبي وصرح بعلمه من كونه بارجا وفت
المرأة من قوله تعالى واتيتهم احرار من افناء ارجاء المغلاة في الصبر ان قد ذكرتم لعمرا فاعترف به وفهم ابن عباس من قوله تعالى على
وفهمه الا فالتون شهر اجمع قبله والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين ان المرأة قد قلد لسته اشهر ولو يفهمه عثمان ففهم جرم
امراة ولدت حتى ذكره به ابن عباس فاقرب ولم يفهم عمر من قوله امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا لا اله الا الله
منى دماؤهم واموالهم الا بحدية بائلي ما نفى التوبة حتى بين له الصديق فاقرب وفهم قد امة بن مطعون من قوله تعالى ليس على
الذين امنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طوعوا اذا ما اتقوا وامنوا برفع الجناح عن الجناح حتى بين له عمر انه لا يقتل ولا يقتل ولا يقتل ولا يقتل
لغيرهم المراد منها ذنوبهم انما ارفع الجناح عنهم فيما طوعوا متقين له فيه وذلك انما يكون باجتناب محرمه من اللطام فالأمة لا تستأمر
المحرم بوجه ما وقد فهم من فهم من قوله تعالى ولا تلتقوا بآبائكم الى التهلكة ان الناس الرجل في العبد حتى بين له ابن ابيوب انهم
ان حذر ليس من الاتقاء بيرة الى التهلكة بل هو من بيع الرجل نفسه ابتغاء مرضات الله وان الاتقاء بيرة الى التهلكة هو ترك
الجناد والاقبال على الدنيا وعارها وقال الصديق رضى الله عنه انما الناس اكلو ترقون حدة الآية وتضعونها على غير مواضع بالآيات
الذين امنوا عليهم انفسكم لا يضركم من قبل اذا اشد بيم وانى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الناس اذا ارادوا
للنصر فلو يغيروه او اشد ان يعرج الله بالقلب من خندة فاخذهم انهم يضعونها على غير مواضعها في فهم منها خلاف ما يريد
واشك على ابن عباس امر التربة الساكنة التي لو تركت ما فحيت عنه من اليهود حل عذبا او خيرا حتى بين له مولاة عكرمة وفهم
في الذخين دوت للعديين وهذا هو الحق لانه سبحانه قال عن الساكنين واذا قالت امة منهم لم تعطون قوما الله مهلككم ومنع
عزائبا شديدا فاخذهم انهم انكروا فاضلهم وغضبوا عليهم وان لم يواجمهم بالنبي فخر واجههم به من ادى الواجب عنهم فانهم
والنبي عن المنكر فرض كفاية فلما قلعه اولئك سقط عن الباقيين فلم يكونوا ظالمين بسكوتهم وايضا فانه سبحانه انما عذب الذين
نسوا ما ذكرناه وعترنا فاحض عنه وهذا لا يتناول الساكنين قطعاً فلما بين حكمة لابن عباس انهم لو بدخلوا في الظالمين المغان
كساد برة وفهم به وقد قال عمر بن الخطاب للصحابة ما تقولون في اذا جاء نصر الله والفتح السورة قالوا امر الله بنبيه اذا فقم عليه ان
يستغفر فقال لابن عباس ما تقول انت قال فراجل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعلمه اياه فقال ما اعلم منها ما
تعلم وهذا من ادق الفهم والطفه ولا يدركه كل احد فانه سبحانه لم يعلق الاستغفار بعلمه بل علقه بما يحذر به سبحانه من بيرة
فتحة على رسوله ودخل الناس في دينه وهذا ليس بسبب الاستغفار فعلم ان سبب الاستغفار غير وهو حضور الرجل الذي

من قد أمر بغيره الله على عبده توفيقه للتوبة النصوح والاستغفار وبين يديه ليلق ربه طاهراً مطهراً من كل ذنب فيترحم عليه
 مسروراً راضياً مرضياً عند ويدل عليه ايضاً فيجرح ربه واستغفره وهو صلى الله عليه وآله وسلم كمن يجر بحره دائماً ضلماً
 ان لما صلى يوم من ذلك التسبيح بعد الفجر ودخل الناس في الدين امرأته من ذلك المتقدم وذلك مقدمة بين يدي انتقاله الى
 الرفيق الاعلى وان قد بقيت عليه من عبودية التسبيح والاستغفار التي ترقية الى ذلك المقام رقية فأمرو بتوفيقه ما يدل عليه ايضاً
 انه سبحانه شرع التوبة والاستغفار في خواتيم الاعمال فشرعها في خاتمة الحج وقيام الليل وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذ لم
 من الصلوة استغفر ثلاثاً وشرع للمتوفى بعد كل وضوء ان يقول اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين فعلم ان
 التوبة مشروعة عقب الاعمال الصالحة فامر رسوله بالاستغفار عقيب توفيقته ما عليه من تبليغ الرسالة وللجهد في سبيل
 حين دخل الناس في دينه افواجاً فكان التبليغ عبادة قد اكملها واذا فشرع له الاستغفار عقيبها **والمقصود** تفات
 الناس في مراتب الفهم في النصوص وان منهم من يفهم من الآية حكماً او حكيم ومنهم من يفهم منها عشرة احكام او اكثر من ذلك و
 منهم من يقتصر في الفهم على مجرد اللفظ دون سياقه ودون ايمانه واشارته وتبيينه واعتباره واضح من هذا والطف صلى
 الله عليه وآله وسلم فيهم من اقتراه به قدر ما اذا ادى الى ذلك اللفظ مفردة فقد ابا بك عجيب من فهم القرآن لا يقتنبه لئلا يفتن
 من احل العلوم ان الذين قد لا يشعر بان ارتباط هذا بجزا او تعلقه به وهذا كما فهم ابن عباس من قوله وحمله وفصله ثلاثون شهراً
 مع قوله والوالدان يرضعن اولادهن حولين كاملين ان المرأة قد نالت ستة اشهر وكما فهم الصديق من آية الفرائض في اول السورة
 واخرها ان الكلالة من الاولاد واسقط الاخوة باجحد وقد ارشد النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ان هذا الفهم حيث نشأ
 عن الكلالة وراجعه السؤال فيما مر ان فقال بكيفيك آية الصيف وانما اشكل على فهم قوله قل الله يفتيك من الكلالة ان امرأته
 ليس له ولداً الآية فدل له النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ما يبين له المراد منها وهي الآية الاولى التي نزلت في الصيف فانه صرت فيها
 ولد الام في الكلالة السدر من كراهي ان الكلالة فيها من الاولاد ولا ولد وان حلا وعن ذكر عدة مسائل منها اختلف فيها السلف
 ومن بعدهم وقد بينت في النصوص وسائل قد اجمعت فيها بالقياس وقد بينتها النص اغنى فيها عن القياس **المسئلة الاولى**
 المشتركة الفرائض وقد دل القرآن على اختصاص ولد الام فيها بالثلاث بقوله تعالى وان كان رجل يوفى ثلث كلاله او امرأة وله اخ او اخت
 فلكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث وهو كمال ولد الام فلو ادخلنا معهم الابوين لم يكونوا شركاء في الثلث
 بل في احوالهم فيه فغيرهم فان قيل بل ولدا الابوين منهم الغاء لقراءة الاب قيل هذا وهم لان الله سبحانه قال في اول الآية ولما
 اوخت فلكل واحد منهما السدس ثم قال فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث فذكر حكم واحد وهو جماعة حكم يختص اليه
 منهم كما يختص به واحدهم وقال في ولدا الابوين ان امرأته هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك وهو يرثان كما يكره ولما كان
 كانت اثنتين فلها الثلثان مما ترك وان كانوا اخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين فذكر حكم ولد الاب والابوين واحدهم
 وجماعتهم وهو حكم يختص به جماعة كما يختص به واحدهم فلا يشتركون فيه غيرهم فكذا حكم ولد الام وهذا يدل على ان احل الصنفين
 غير الآخر فلا يشتركون احدهما الصنفين الآخر وهذا الصنف الثاني هو ولد الابوين او الاب بالاجماع والاول هو ولد الام بالاجماع كما فسرهم
 قراءة بعض الصحابة من ام وهي تفسير وزيادة ايضا والافضل معلوم من السياق وعبد اذكر سبحانه ولدا الام في آية الزوجين
 وهم اصحاب فرض مقد لا يخرجون عنه ولا حظ له احد منهم في التعصيب ولم يذكروا فيها احداً من العصبة بخلاف من ذكر في آية العمى من الآية
 قبلها فان لم يجنسهم حظاً في التعصيب ولهذا قال في آية الاخوة من الام والزوجين غير مضمين ولم يقل ذلك في آية العمى فان الانسان
 كتب لما يقصد ضم الزوج وولد الام لانهم ليسوا من عصبة بخلاف اولاده وابائهم فانه لا يعصرونهم في العادة فاذا كان النص قد اعطى

حيث نشأ

سنة

سنة

نزل

ولد الام الثلث لم يجر تنقيصهم منه واما ولد الابوين فم جلس اخروهم عصبية وقد قال الله صلى الله عليه وآله وسلم الحقوا الفرائض
 باهلها فما بقي فالاولى رجل ذكر وهذه المسئلة لم تبق الفرائض شيئا فلا شئ للعصبية بالنص اما قول القاسم هب ان اباها فكان
 حازا فنقول باطل حقا ومشروعا فان الاب لو كان حازا لكانت الام انا واما قيل يقدر وجوده كعدمه قيل هذا باطل فان الموجود لا
 يكون كالعدم واما بطلان شرعا فان الله سبحانه حكم في ولد الابوين بخلاف حكمه في ولد الام فان قيل الاب ان لم ينفعهم لم ينفعهم
 قيل بل قد ينفعهم فان ولد الام لو كان واحدا وولد الابوين مائة وفضل نصف سدس لفرد ولد الام بالسدس واشترك ولد
 الابوين في نصف السدس فلا قبله قوله ههنا ههنا اباها فكان حازا وهذا قدر منه الاب معدوما فخرجه عن القياس كما خرجهم عن
 النص واذا جاز ان ينقصهم الاب جاز ان يجرهم وايضا فالقرابة المتصلة الملتزمة من الذكر والانثى لا تعرف احكامها هذه فاصرة النسب
 في الفرائض وغيرها فالأخ من الابوين لا يحله كآخر من اب وام من امر فغطيته السدس فرضا بقراءة الام والباقي تقصيبا بقراءة الاب وقيل
 فقدر فرقة الحكم القرابيتين فقلتم في ابني عم احدهما اخ لا يعطى الاخر للام بقراءة الام السدس ويقاسم ابن العم بقراءة العم قيل نعم هذا قول
 الجمهور وهو الصواب وان كان شريحا ومن قال بقوله اعطى الجميع لابن العم الذي هو اخ لا مكالوكان ابن عم لابوين والفرق بينهما على قول الجمهور
 ان كليهما في بنى العم سواء واما الاخوة للام فمستقلة ليست مقترنة بابوة حتى تجعل كابن العم لابوين فهنا قرابة الام منفردة عن قرابة العم
 بخلاف قرابة الام في مسائلنا فانها مقترنة بقراءة الاب ومساكين ان عدم التشارك هو الصحيح انه لو كان فيهما اخوات لآب لفرض لهن الثلثا
 وصالت الفريضة فلو كان معهن اخوهن سقطن به ويسمى الاخ المشوم فلما كان بوجوده يصير عصبية صادرة عن تقاربه فينفعهن وتارة ينفعهن
 يجعل وجوده كعدمه في حال الضرر فكذلك قرابة الاب لما صار الاخوة بها عصبية صادرة عن تقاربه فينفعهم تارة وينفعهم اخرى وهذا شأن العصبية فان
 العصبية تارة تحوز المال وتارة تحوز اكثره وتارة تحوز اقله وتارة تحجب فمن اعطى العصبية مع استغراق الفروض للمال خرج عن قياس
 الرضوي وعن موجب النص فان قيل هذا المستحسن قيل لكنه استحسن بخالف الكتاب والميزان فاذا ظلم للاخوة من الام حيث يوجد ختم
 وبعطاء غيرهم وان كانوا يعقلون عن الميت وينفقون عليه لم يلزمهم من ذلك ان يشاركوا ومن لا يعقل ولا ينفق في ميراثه فعاقلة المرأة
 من اعمامها وبنى عمها واخوها يعقلون عنها وميراثها الزوجا وولدها كقاض بن لك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا يمتنع ان
 يعقل ولد الابوين ويكون الميراث لولد الام **المسئلة الثانية** العسر يتان والقرآن يدل على قول جمهور الصحابة فيها كهم
 عثمان وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت ان الام ثلث ما بقي بعد فرض الزوجين وههنا طريقتان **أحدهما** بيان عدم دلالة
 على عطاءها الثلث كاملا مع الزوجين وهذا الظاهر للطريقتين **والثاني** دلالة على عطاءها ثلث الباقي وهو ادق واختم من الاول
 اما الاول فان الله سبحانه انا اعطاها الثلث كاملا اذا انفرد الابوان بالميراث فان قوله سبحانه فان لم يكن له ولد وورثته ابواه فلام الثلث
 شرط ان في استحقاق الثلث عدم الولد وتقدمها ميراث **فان قيل** ليس في قوله وورثته ابواه ما يدل على انها تقدر اسمين اشه
قيل لو لم يكن يفرد هاشم طالما يمكن في قوله وورثته ابواه فائدة وكان تطويلا يغني عنه قوله فان لم يكن له ولد فلامه الثلث فلما
 قال ميراث ابواه علم ان استحقاق الام الثلث موقوف على امرين وهو سبحانه ذكر احوال الام كلها نصفا وإبراء فذكر ان لها السدس مع الام
 وان لها الثلث كاملا مع عدم الولد وتقدم الابوين بالميراث بقي لها حالة ثالثة وهي مع عدم الولد وعدم تقدم الابوين بالميراث وذلك لا يكون
 الا مع الزوج والزوجة فاما ان تقطع في هذه الحال الثلث كاملا فهو خلاف مفهوم القرآن واما ان تقطع السدس فالله سبحانه لم يجعله فيها
 الا في موضعين مع الولد مع الاخوة واذا امتنع هذا وهذا كان الباقي بعد فرض الزوجين هو المال الذي يستحقه الابوان ولا يشاركهما فيه
 مشارك فهو بمنزلة المال كله اذا لم يكن زوج ولا زوجة فاذا تقاسمها اثلاثا كان الواجب ان يتقاسمها الباقي بعد فرض الزوجين كذلك
فان قيل من ابن تائخذون حكمها اذا ورثته الام من دون الاب كالحج والعلم والاخر وابنه **قيل** اذا كان تائخذون الثلث

بين القرابيتين
يقول

فيها

ج

وتن

فما فوقها مع البيان بطريق الاولى وله ثلاثة احوال **احدها** اختصاصه بالاثنتين **الثانية** صلاحيته لما **الثالثة**
 اختصاصه بما زاد عليها وهذا الحال له عند اطلاقه واما عند تقييده فيجب ما قيد به وهو حقيقة في الموضوعين فان اللفظ يختلف
 دلالة بالاطلاق والتقييد وهو حقيقة في الاستعمالين فظهر ان فهم جمهور الصحابة احسن من فهم ابن عباس فيجب ان لا يفتروا
 ان فهمهم في العمريتين اتهم فيهما وقواعد الفرائض تشبه لقولهم فان اذا اجتمع ذكر وانثى في طبقة واحدة كالابن والبنت والمجدور
 الحجر والاب والام والآخر والاخت فلما ان يأخذ الذكر ضعف ما تأخذ الانثى او يساويها واما ان تأخذ الانثى ضعف الذكر فهذا خلاف ظاهر
 الفرائض التي اوجيها شرع الله وحكمته وقد عهد نالله سبحانه اعطى الاب ضعف ما اعطى الام اذا انفرد الابوان بميراث الولد ويساوي
 بينهما في وجود الولد ولو يفضلها عليه في موضع واحد كان جعل الباقي بينهما بعد نصيب احد الزوجين ان لا فاقه ذلك يقتضيه الكتاب
 والميزان فان ما يأخذ الزوج والزوجة من المال كانه ماخوذ بدين او وصية اذ قرابة بينهما ما يعا تأخذ الابوان يأخذن بالقرابة
 فصارهما المستقلين بميراث الولد بعد فرض الزوجين وهما في طبقة واحدة فقسم الباقي بينهما **انثا فان قيل** فهذه تساويان
 احدهما انكره لا اعطيتيها ثلث جميع المال في مسألة زوجة وايدين فان الزوجة اذا اخذت الربع واخذت هي الثلث كان الباقي للآل
 وهو اكثر من الذي اخذته فوجب حينئذ بالقاعدة واعطيتيها الثلث كاملا **والثاني** انكم هلا جعلتم لها ثلث الباقي
 اذا كان بدل الاب في المسئلتين **ج** **قيل** قد ذهب الى كل واحد من هذين المذهبين ذاهبون من السلف الطيب فذهب
 الأول محمد بن سيرين ومن وافقه والى الثاني عبد الله بن مسعود ولكن ابى ذلك جمهور الصحابة ولائمة بعدهم وقولهم اعني في الميراث
 واقرب الى دالة الكتاب فانها لو اعطيتيها الثلث كاملا بعد فرض الزوجة كما قد خرجنا عن قاعدة الفرائض وقياسها وعن دلائل الكتاب
 فان الاب حينئذ يأخذ ربعا وسدسا والام لا تساويه ولا تأخذ شطر وهي في طبقتها وهذا لم يشرعه الله قط ودلالة الكتاب لا تقتضيه
 واما في مسألة الجد فان الجد بعد منها وهو يجب بالآب فليس في طبقتها فلا يجزى عن شيء من حقه فلا يمكن ان نعطى ثلث الباقي ويفضل
 الجد عليها بمثل ما تأخذ فانها اقرب منه وليس في رجبها ولا يمكن ان نعطى السدس فكان رجبها الثلث كاملا وهذا ما فهمه الصحابة
 الله عنهم من النصوص بالا اعتبار الثلث في معنى الاصل او بالاعتبار الاولى او بالا اعتبار الثلث فيه الحاق القرع بأشبه الاصلين به او
 تنبيه اللفظ اذا اشارته ونحوه او بدلالة التركيب وهي ضم نص الى نص اخر وهي غير دالة الاقتران بل هي الطغف منها وادق و
 احسن كما تقدم فالقياس الحض والميزان الصحيح ان الام مع الاب كالبنات مع الابن والاخت مع الاخ كانهما ذكر وانثى من جنس واحد
 قد اعطى الله سبحانه الزوج ضعف ما اعطى الزوجة تفضيلا لجناب الذكورية وانما عدل عن هذا في ولدا لمرأتهم يدلون بالرحم
 المجدور ويدلون بغيرهم وهو الامر وليس لهم تقصيب بخلاف الزوجين والابوين والاولاد فانهم يدلون بأنفسهم وسائر العصبية يدلون
 بذكر كولد البنين وكالاخوة للابوين او لآب فاعطاء الذكر مثل حظ الانثيين معتبر فيمن يدل بنفسه او بعصبية واما من يدلي
 بالامومة كولد المرء فانه لا يفضل ذكرهم على انثاهم وكان الذكر كالانثى في الاخذ وليس الذكر كالانثى في باب الزوجية وكذا في باب الابوين
 ولا البنت ولا الاخوة فوضاها اعتبار الصغير والكتاب يدل عليه كما تقدم بيانه وقد تناظر ابن عباس زيد بن ثابت في العمريتين فقال
 ابن عباس اين في كتاب الله ثلث ما بقي فقال زيد وليس في كتاب الله اعطاءها الثلث كله مع الزوجين او كما قال بل كتاب الله يمنع
 اعطاءها الثلث مع احد الزوجين فانه لو اعطاها الثلث مع الزوج لقال فان يكن له ولد فلامه الثلث فكانت شقيقه مطلقا فافترس
 الثلث ببعض الاحوال علم انها لا تستحقه مطلقا ولو اعطيت مطلقا لكان قوله وورثته ابواؤه زيادة في اللفظ وتقصا في المعنى وكان ذكره
 مديم الفائدة ولا يمكن ان نعطى السدس لانه انما جعلها مع الولد والاخوة بدل القران على انها لا تعطى السدس مع احد الزوجين
 ولا تعطى الثلث وكان شعبة ما بقي بعد فرض الزوجين بين الابوين مثل شعبة اصل المال بينهما وليس بينهما شق اصلا لا في القياس

مخ

ج

و

ولا في المعنى فان قيل

فيل

فهو هذه دلالة خطائية لفظية او قياسية عضوية هي ذات وجهين فهي لفظية من جهة دلالة الخطاب ونظم بعضه الى بعض واعتبار بعضه ببعض وقياسية من جهة اعتبار المعنى والجمع بين التماثلين والفرق بين المختلفين واكثر دلالات النص من ذلك كما في قوله من اعتق شره في عبده وقوله ايا رجل ووجه متاحه بعينه عند رجل قد افلس فهو الحق به وقوله من باع شره في ارض او ربعه او حائط حيث يتناول الحراشيت وقوله ان الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات يخص الاناث في اللفظ اذ كن سبب النزول فنص عليهن بخصوصهن وهذا الصرح من فم من قال من اهل الظاهر المراد بالمحصنات الفرج المحصنات فان هذا لا يفهمه السامع من هذا اللفظ ولا من قوله فالتوهن اجورهن بالمعروف عصبة غير مسافحات ولا من قوله والمحصنات من النساء ولا من قوله ان الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات بل هذا من عرف الشارح حيث يعبر باللفظ الخاص عن المعنى العام وهذا غير باب القياس وهذا تأثر يكون في اللفظ الخاص صراحة في العرف عاماً كقوله لا يكون نقياً وما يمكن من قطمير ولا يظلمون فتسبيل وخوة وتأثير كونه قد علم بالنسبة من خطاب الشارح تعبير المعنى لكل ما كان مماثلاً للمذكور ان النعنيين في اللفظ لا يرد به التخصيص بل التثليل او الحاجة للخطاب الى تعيينه بالذكر او غير ذلك من الحكم

فصل المسئلة الثالثة

ميراث الاخوات مع البنات وانهم عصبة فان القرآن يدل عليه كما اوجبه السنة الصحيحة فان الله سبحانه قال يستفذك فللله يفتيك في الكلاله ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك وهو ميراثها ان لم يكن لها ولد وهذا دليل على ان الاخوات ترث النصف مع عدم الولد وانه ميراث المال كله مع عدم ولدها وذلك يقتضي ان الاخوة مع الولد لا يكون لها النصف مما تركه اذ لو كان كذلك لكان قوله ليس له ولد زيادة في اللفظ ونقصاً في المعنى وايها ما لعبر المراد دل على انها مع الولد لا ترث النصف والولد اما ذكره واما انثى فاما الذكر فانه يسقطها كما يسقط الاخ بطريق الاولى ودل قوله وهو ميراثها ان لم يكن لها ولد على ان الولد يسقطه كما يسقطها واما الانثى فتدول القرآن على انها انما تأخذ النصف ولا تمنع الاخ عن النصف الباقى اذا كانت بنت واهل بل دل القرآن مع السنة والاجماع ان الاخ يقوز بالنصف الباقي كما قال تعالى وكل جعلنا مولى ما ترك الوالدان والاقرهون وقال النبي صلى الله عليه واله وسلم استحقوا الفرائض باهلها فما بقى فلا في رجل ذكر وليس في القرآن ما ينفى ميراث الاخ مع انثى الولد بغیر جهة الفرض وانما صريحه ينفي ان يكون فريضة النصف مع الولد فبقى ههنا ثلاثة اشخاص اما ان يفرض لها اقل من النصف واما ان تحرم بالكلية واما ان تكون عصبة والاول محال اذ ليس للاخت فرض مقدّر غير النصف فلو فرضنا لها اقل منه لكان ذلك وضع شرع جديد في حق اما المحرمان واما التعصيب والمحرمات لا سبيل اليه واخاها فوجبة واحدة وهي اربع البنات فاذ لم يسقطها لكانت لم يسقطها هي ايضاً فاما لو سقطت بالبنات لم يسقط اخوها كل اقوى منها واوجب الميت وليس وايضاً ولو اسقطت البنات لكانت لا تسقطها مع اخيها فان اخاها لا يبردها قوة ولا يحصل لها نفع في موضع واحد بل لا يكون الا مضراً لها ضرراً نقصاً او ضرراً حرماناً كما اذا خلفت زوجاً واماً واخوين لأم واختاً اباً واهل فانها يفرض لها النصف مماثلان وان كان معها اخوها سقطت معاً ولا تنتفع به في الفرائض في موضع واحد ولو اسقطت البنات اذا انفردت لا تسقطها بطريق الاولى مع من يرضعها ولا يتقر بها وايضاً فان البنات اذا لم تسقط ابن الاخ وابن العم وابن عم الاب والجد وان بعد فان لا تسقط الاخ مع قرينها بطريق الاولى وايضاً فان قاعدة الفرائض لا تسقط الميراث بالقرين وتقدم الاقرب على الابعد وهذا عكس ذلك فانه يضمن تقدم الابعد على الذي بينه وبين الميت وسائط كثيرة على الاقرب الذي ليس بينه وبين الميت الا واسطة الاب وحده فكيف يرث ابن عم من الميت مثلاً مع البنات وبينه وبين الميت وسائط كثيرة وتحرم الاخوات القرينية التي ركضت معه في صلبه ورحم امه هذا من الحال للميت مع شرافاً فهذا من جهة الميزان وانه من جهة فم النص فان الله سبحانه قال في الاخ وهو ميراثها ان لم يكن لها ولد ولم يمنع ذلك ميراثها منها اذا كان الولد انثى فهذا قوله ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك لا ينفي ان ترث غير النصف مع انثى الولد وترث الباقي اذا كان نصفاً لان هذا غير

له جبر حاشا لله وكان اشجاراً وقاسماً

ج

اعطاها اياه فرضاً مع عدم الولد فنامله فانظروا رجلاً وايضاً فالاضمار ثلاثة امان يقال يفرض لها النصف مع البنت او يقال سقط
 معه بالكلية او يقال تأخذ ما فضل بعد فرض البنت او البنات والاولى مستع بالنصف القياس فان الله سبحانه انما فرض لها النصف
 مع عدم الولد فلا يجوز الغاء هذا الشرط فرض النصف لها مع وجوده والله سبحانه انما اعطاها النصف اذا كان الميت كلالاً لا ولده
 ولا ولد فاذا كان له ولد لم يكن الميت كلالاً ولا يفرض لها معه واما القياس فانه لو فرض لها النصف مع وجود البنت لنقص البنت
 عن النصف اذا حالت الفريضة كزوجة او زوجه وبنت واخوة واخوة لا يزاحمن الا ولا بد لا يفرض ولا تعصيب فان الاولاد اولي
 منهم ففعل فرض النصف وبطل سقوطها بما ذكرناه **فتعين** لقسم الثلث وهولان تكون عصبه لها ما بقي وهي اولى بهن سائر
 للعصبات الذين هم ابعد منها وبجواز اجازة السنة الصحيحة الصريحة التي قضى بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فوافي
 قضاه كتاب ربه والميزان الذي انزل به كتابه بذلك قضى الصحابة بعد ما كان مسعود ومعاذ بن جبل وغيرها **فان قيل**
 لكن خرجتم عن قوله صلى الله عليه وآله وسلم الحقوا الفرائض باهلها فما بقي فلاولى رجل ذكر فاذا اعطينا البنت فرضها وجب ان
 يعطى الباقي لابن الاخ او العم او ابنه دون الاخت فانه رجل ذكر فانه من هذا النص واعطيتوه الاثني فكمنا اسعدنا بالنسب
 وعلمنا به وبفضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث اعطى البنت النصف وبنت الابن السدس والباقي للاخت اذا لم يكن هناك
 اولى رجل ذكر فكانت الاخت عصبه وهذا توسط بين قولكم وبين قول من اسقط الاخت بالكلية وهذا مذهب الصحيحين وهو
 اختيار ابي حنيفة بن حزم وسقطها بالكلية مذهب بن عباس كما قال عبد الرزاق انبا معمر عن الزهري عن ابي سلمة قبل لابن عباس رجل
 ترك ابنته واخته لابيها وامه فقال لا بنته النصف ولا مه السدس وليس لاخوته شيء ما ترك وهو لعصبته فقال له السائل ان عمر
 بن عبد العزيز جعل للبنت النصف والاخت النصف فقال ابن عباس انما علم امر الله قال معمر فذكرت ذلك لابن طائش فقال لي اخبرني
 ابي انه سمع ابن عباس يقول قال الله عز وجل ان امرؤ هلك ليس له ولد وله ابنة فاعطها نصف ما ترك فقلتم انتم لها النصف وان كان
 له ولد وقال ابن ابي مليكة عن ابن عباس امر ليش كتاب الله ولا في قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسقطت وفي الناس كلهم
 ميراث الاخت مع البنت **فالجواب** ان نصوص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلها تقضي بصحة بعضها وبغيرها
 بجميعها ولا يترك له نص الا بنص اخر اسم له لا يترك بقيا س لا يرى ولا عمل اهل بلل ولا اجماع وتحال ان تجتمع الامة على خلاف نص
 الا ان يكون له نص اخر يخالفه فقول صلى الله عليه وآله وسلم فما ابقت الفرائض فلاولى رجل ذكر فامر قد خص منه قوله صلى الله عليه
 وآله وسلم حقول المرأة ثلاث مورثات عتيقها ولقيطها وولدها الذي لا عنت عليه اجمع الناس على انها عصبه عتيقها واختلاف في قولها
 عصبه لقيطها وولدها المنفى بالعان وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تفصل بين المتنزهين فاذا خضت منه هذه
 الصورة بالنصف بعضها اجمع عليه خضت منه هذه الصورة لما ذكرناه من الكلاله **فان قيل** قوله فلاولى رجل ذكر انما هو في الافراد
 الوارثين بالنسب وهذا لا تخصيص فيه **قيل** فانه تفقد من المعنى على الاخت مع البنت وليس من الاقارب في القهر للنسبين
 معاً وهو صلى الله عليه وآله وسلم قال فلاولى رجل ذكر فاذكر فاذكر بالذكورة ليعين ان العاصب بنفسه المذكور هو المذكورون الا ان يكون
 لم يرد بلفظ الرجل ما يتناول الذكر ولا انى كافي قوله من وجرت متاعه عند رجل قد افلس نحوه مما يرين كرفيه لفظ الرجل والحكم هو
 النوعين وهو نظير قول في حديث الصدقات فان يكون ذكر ليعين ان المراد المذكورون الا انى ولم يتعرض في الحديث للعاصب بغير
 فدل قضاءه الثابت عنه في اعطاء الاخت مع البنت وبنت الابن ما بقي ان الاخت عصبه بغيرها فلا تاتي بيننا وبين قوله فلاولى رجل
 ذكر بل هذا اذا لم يكن ثم عصبه بغيره بل كل العصبه عصبه بانفسهم فيكون اولاهم واقربهم الى الميت احقهم بالمال واما اذا اجتمع
 العصبان فقلنا حديث ابن مسعود الصحيح ان تعصيب الاخت اولى من تعصيب من هو ابعدها فانه اعطاها الباقي ولم يعطها

فانك

ج

نصف
 العصبه

الابن

بالتثنية

الثنتين

هو

ج

منفرة

الى ما فرقه وهو الثلثان فان قيل فاي فائدة في التقييد بقوله فوق اثنتين والحكمة لا يختص بما فوقهما **قيل** حسن قيل
 وقاليفه ومطابقة مضمرة لظاهره اوجب ذلك فانه سبحانه قال يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان كن نساء فوق اثنتين
 فلهن ثلث ما ترك فالصغير في كن مجموع بطابق الاولاد اي فان كان الاولاد نساء ذكر لفظ الاولاد وهو جمع وضيم كن وهو ضمير جمع ونساء
 هو اسم جمع فلم يكن بد من فوق اثنتين وفيه تكملة اخرى وهو انه سبحانه قد ذكر ميراث الواحدة نصفاً وميراث البنات ثلثين تنبيه على ان كل واحد
 في ذكر السدس الزائد على اثنتين دلالة على ان الفرض لا يزيد بزيادة تسع على اثنتين كما زاد بزيادة الواحدة على الاخرى وايضا فان ميراث
 الاثنتين قد علم من النص فلو قال فان كانتا اثنتين فلها الثلثان ما ترك فلم يتقدم اسم جمع ولا ضمير جمع يقتضي ان يقول فان كن تسعة
 فوق اثنتين وقد ذكر ميراث الواحدة وانه النصف فلم يكن بد من ذكر ميراث الاخنتين وانه الثلثان لثلاثيتيهم ان الاخرى اذا انضمت اليها
 اخذت نصفها الاخرى لشريركة بنات البنات وان كفرن في الثلثين على شريكه بين الاخوات وان كفرن في ذلك بطريق الاولى في البنات
 اقرب من الاخوات وليسقطن فرضهن فجاء ببيان سببانه في كل من الاليتين من احسن البيان فانه لما بين ميراث الاثنتين بما تقر بهين
 ميراث ما زاد عليهما في اية الاخوة والاخوات لما بين ميراث الاخوات والاختين لم يتجبر ان يبين ميراث ما زاد عليهما اذ قد علم بيان الزيادة
 على اثنتين في من هن اولى بالميراث من الاخوات ثم بين حكم اجتماع ذكرهم وانما فهم فاستوعب بيان جميع الاقسام **فصل**
المسألة الخامسة ميراث بنت الابن السدس مع البنت وسقوطها اذا استكمل البنات الثلثين ودلالة القرآن على هذا
 اخفى من سائر ما تقدم وبما نه انه تعالى قال يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك
 وقد علم ان الخطاب يتناول ولد البنين دون ولد البنات وان قوله اولادكم يتناول من ينتسب الى المهبت وهم ولادة وولد بنته انما يتناول
 على الترتيب فيدخل فيه ولد البنين عند عدم ولد الصلب فاذا لم يكن لابنت فلها النصف وبقي من نصيب البنات السدس فاذا كان ابن ابن
 اخن الباقى كله بالتعصيب للنصف فان كان معه اخواته شاركنه في الاستحقاق لاهن معه عصبية وهذا امر ما يدل على انه قوله فلاولى
 رجل ذكر لا يمنع ان تاخذ الاثنتى اذا كانت عصبية بغيرها ولهذا اخذت الاخ مت مع البنت الباقى بالتعصيب لا عا عصبية بها وان لم يكن
 البنت البنات ابن فقد كن بعد اخن الثلثين لولا البنت فاذا اخذت النصف فالسدس الباقى لا ما لم يكن من اخذه فيقرن به الاخرى
 انه اذا استكمل البنات الثلثين لم يكن لهن شئ ولولم يكن بنات اخن جميع الثلثين فاذا قدمت البنت عليهن بالنصف اخن ببقية
 الثلثين الذين كن يفرضن بهما جميعا لولا البنت وهذا حكم النبي صلى الله عليه وآله وسلم **قيل** فمن اين اعطيت بنات الثلث
 اذا استكمل البنات الثلثين وكان معهن اخوهن والنبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل الباقى لاولى رجل ذكر **قيل** قد تقدم بيان ذلك
 مستوفى وان هذا حكم كل عصبية مع وارث من جنسه في درجته كالاولاد والاخوة بخلاف الامهات وبني الاخوة فان **قيل**
 فكيف عصب ابن ابن الابن من فوقه وليس في درجته **قيل** اذا كان يعصب من هو في درجته مع انه انزل من فوقه لا يسقط تعصيب
 لمن هو فوقه واقر من منه الى المهبت بطريق الاولى فاذا كان الانزل لا يقوى هو على اسقاطه فكيف يقوى على اسقاطه الاعلى على ابن عبد الله
 مسعود لا يعصب بد من في درجته ولا من فوقه بل يخصه بالباقي ووجه قوله انها لا تترث مفرقة فلا تترث مع اخيهما كالحجوبة برق او كغير بخلاف
 ما اذا كانت وارثة كبنات وبنت ابن معها اخوها فانه يعصبها انقا قالها وارثه و قول المحمود لا يحتمل فانها وارثة في الجملة وهي من يستقبل التعصيب
 باخيها وهما انما سقط ميراثها بالفرض لا استكمال من فوقها الثلثين ولا يلزم من سقوط الميراث بالفرض سقوطها بالتعصيب مع قيام وجه
 وهو وجود الاخ واذا كان وجود الاخ يجعلها عصبية فيمنعها الميراث بالكلية ولو لا ذلك ودرث بالفرض وهو الاخر المشهور فالعدل يقتضي ان يعصب

عصبة فيوما اذا مرت فيه بالغرض وهو الاخ النافع فهذا عضو القياس والميزان وقد نهضه دلالة الكتاب عليه والفرع في الاخ
 الاب مع الاخوات والابوين كسبت الابن مع البنات والبنات سواء وبالله التوفيق **فصل المسئلة السادسة**
 ميراث الجد مع الاخوة والقران يدل لقول الصديق ومن معه من الصحابة كافي من سوي بن عباس بن الزبير واربعة عشر منهم رضى الله
 عنهم ووجه دلالة القران على هذا القول قوله تعالى يستفتونك قال الله يفتيكم في الكلاله ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخوات فالاخوة
 ما ترك وهو يرثان لم يكن لها ولد ذلك الى اخر الاية فلم يجعل للاخوة ميراثا الا في الكلاله وقد اختلف الناس في الكلاله والكتاب يدل على
 قول الصديق انها مسأله الولد والولد فانه سبحانه قال في ميراث ولد لامرؤ كان رجل يورث كلاله او امرأة وله اخ واخوات فكل
 واحد منها السدس نسوي باميراث الاخوة في الكلاله وان فرق بينهم في حصة الارث ومقدار وفاقا كان وجود الجد مع الاخوة ثلاثة اشكال
 في الكلاله بل يمنعهم من صدق التسم الكلاله على الميت او عليهم او على القرابة فكيف ادخل ولد لآب في الكلاله ولم يمنعهم وجوده صدق اسمها
 وهل هذا لا تقر بيقض بين ما جمع الله بينه **بوضحة** الوجه الثاني وهو ان ولد الولد يمنع الاخوة من الميراث ويخرج المسئلة عن
 كوها كلاله لدخوله في قوله ليس له ولد ونسبة اب الآب الى الميت كنسبة ولد ولدة اليه فكان الولد وان نزل يخرج المسئلة عن الكلاله
 فكل لك اب الآب وان حالوا لفرق بينهما البتة **بوضحة** الوجه الثالث ان نسبة الاخوة الى الجد كنسبة النعم الى الجد فان النعم
 بن الآب والنعم ابن الجد فاذا خلف عمه وابا جرم فهو كخلف اخاه وجدة سواء وقد اجمع المسلمون على تقديم اب الجد على العم فكذلك
 يجب تقديم الجد على العم وهذا من ابناء القياس ان لم يكن هذا قياسا جليا فليس في الدنيا قياس جلي **بوضحة** الوجه الرابع وهو ان
 نسبة ابن النعم الى النعم كنسبة اب الجد الى الجد فاذا قال الخ ان ارثت مع الجد كافي ابن اب الميت والجد ابن ابية فكذلك في القرب اليه سواء صابح
 ابن النعم مع اب الجد وقال ان ابنا ابن اب الميت فكيف حرمتموه في نعم ابى ابى ابية ودرجتا واحدة وكيف سمعتموه قول ابى مع الجد ولم
 تسمعتموه قول ابى الجد فان قيل ابوا الجد وان علا وليس ابن النعم اخا قيل فهذا وجه عليكم لا ند اذا كان ابوا الآب اباء
 الجد جدا فاما للاخوة ميراث مع الآب بحال **فان قلتم** حرض بجد اب الجد جد اب الآب اباء قيل هكذا فضلتم
 وفرقتم بين النعم اثنتين وتماقتن بينهما تنافض وجعلتم ابى ابى موضع واخرقتموه عن الابوة في موضع **بوضحة** الوجه الخامس
 ان نسبة الجد الى الآب في العمى اعمى كنسبة ابن الابن الى الابن في العمى الا اسفل فهذا ابوا بية وهذا ابن ابية فهذا ايدى الى الميت بالاب
 للميت وهذا يدى الى اليه بآبته فكما كان ابن الابن ابنا فكذلك يجب ان يكون ابوا الآب اباء فهذا اهل لا اعتبارا الصحيح من كل وجه وهذا معنى
 قول ابن عباس لا يفتى الله نريد يجعل ابن الابن ابنا ولا يجعل اب الآب اباء **بوضحة** الوجه السادس ان الله سبحانه سمى الجد ابنا في قوله
 ملة ابيكم ابراهيم وقوله كما اخبر ابوكم من الجنة وقوله انتم واباؤكم الا قد مون وقول يوسف واتبع ملة اباى ابراهيم واسمى
 ويعقوب وفي حديث المعراج هذا ابوك آدم وهذا ابوك ابراهيم وقال النبي صلى الله عليه واله وسلم لا يهود من ابوك قالوا فان قال الكهنة
 بل ابوكم قالان قالوا صدقت وسمى ابن الابن ابنا كما في قوله يا بنى آدم انما امرؤ اثنى اثنى اقول النبي صلى الله عليه واله وسلم لا يهود من ابوك قالوا فان قال الكهنة
 اباكم كان راميا والابوة والبنوة من الامور المتلازمة المنضايقة فمتى ثبوت احدهما بدون الآخر فثبتت ثبوت البنوة لان الابن لا يقع
 ثبوت الابوة لآب الآب **بوضحة** الوجه السابع وهو ان الجد لومات ورثة بنو بنية دون اخوته بانفاق الناس فهكذا الآب اذا مات
 يرثها بنو ابية دون اخوته وهذا معنى قول عمر بن الخطاب كيف يرثى اولا دعبد الله دون اخوتي ولا ارثهم دون اخوتي فهذا اهل القياس المجلي والميزان
 الصحيح الذي لا مغش فيه ولا تطيف **بوضحة** الوجه الثامن ان قاعدة الفرائض واصولها اذا كان قرابة المولى من الواسطة من
 جنس قرابة الواسطة كان اقوى مما اذا اختلف جنس القرابتين مثال ذلك ان الميت يدى اليه ابنة بقرابة البنوة وابوة يدى اليه بقرابة
 الابوة فاذا ادلى اليه واحد ببينة البنوة وان بعدت كان اقوى من يدى اليه ابنة بقرابة بنوة الابوة وان قربت فكانت قرابة ابوة الابوة

على قول

وارث

ج

اخترت

على وجه مغشيه وظلوه
 الى ضمن الواسطة

الترتيب

حسن

ج
قريبهم

توابعات

وان علت اقوى من قرابة سوة الاب وان قربت وقد ظهر اعتبار ذلك في تقديم جد الجدة وان جلا على ابن الاخ وان قرب وعلى العم لا
 القرابة التي يدل بها الجدة من جنس واحد وهي الابوة والقرابة التي يدل بها الاخوة من جنسين وهي نوة الابوة ولهذا اقدمت قرابة ابن
 على قرابة ابن الجدة لان قرابة بنوة اب وتلك قرابة بنوة اب اب فبين ابن ابى الاخ فيها ما يبين للميت جنس احد وهي الاخوة فيواسطتها
 وصل اليه بخلاف العم فلن بينه وبينه جنسين احدهما الابوة والثاني بنوفاً وعلى هذه القاعدة بناء باب العصبة **يوضحه الوجه**
 التاسع وهو كنبى اب ادنى وان بعد واعدن الميت يقدمون في التعصيب على بنى الاب الاصل وان كانوا اقرب الى الميت فابن ابن ابى الاخ
 يقدم على العم القريب ابن ابن ابن العم وان نزل يقدم على عم الاب وهذا ما يبين ان الجنس الواحد يقوم اقصاه مقام ادناه ويقدم الاقصر
 على من يقدم عليه الا دنى فيقدم ابن ابن الابن على من يقدم عليه الابن وابن ابن الاخ على من يقدم عليه الاخ وابن ابن العم على من يقدم
 عليه العم فمما بالاب الاب وحده خرج من هذه القاعدة ولم يقدم على من يقدم عليه الاب ويجل يظهر بطلان تمثيل الاخ والجد بالعم
 خرج منها عصمتان والنهر الذي خرج منه ساقيتان فان القرابة التي من جنس واحد اقوى من القرابة المركبة من جنسين وهذه القرابة
 البسيطة مقدرة على تلك المركبة بالتركيب والسنة والاجماع وانه اعتبار الصحيح فقياس القرابة على القرابة والا حكام الشرعية على مثلها
 اولى من قياس قرابة الامميين على الاشجار والاهتمام بالنسب في الاصل حكوا شرعي نحو قول ببل النهر الاصل الى الجدة بل هو الاصل
 واصل الشجرة اولى بغيرها من الفضل الاخرى في هذا صوة ونظيرة الذي يحتاج اليه وذلك اصله وحامله الذي يحتاج اليه واحتمل
 الشيء الى اصله اقوى من احتياجه الى نظيرة فاصله اولى بين نظيرة **يوضحه الوجه** العاشر ان هذا القياس لو كان صحيحاً لخرج
 طرده ولما انتقص فان طرده تقدم الاخوة على الجدة فلا اتفق المسلمون على بطلان طرده علوانه فاسد في نفسه **يوضحه الوجه**
 الحادى عشر ان الجدل يقوم مقام الاب في التعصيب في كل صورة من صورة ويقدم على كل عصبية يقدم عليه الاب فبما الذي اوجب استثناء
 الاخوة خاصة من هذه القاعدة **يوضحه الوجه** الثاني عشر ان كان للزوج سبباً مشتركاً في السبب الذي اشترك فيه هو الاخوة وهذا الجواب لم عند
 مسأله انهم لم في القرب رجب اعتبارها في بينهم واباثة لا شتر انهم في السبب الذي اشترك فيه هو الاخوة وهذا الجواب لم عند
يوضحه الوجه الثالث عشر وهو انه قد اتفق للناس على ان اخوة الاب والجد لان لهم قوايين **احدها** تقدمه عليه **والثاني**
 تورثه معه وللورثين لا يحصلونه كما هو مطلق بل منهم من يقاسم به الاخوة الى الثلث ومنهم من يقاسمهم به الى السدس فان نقصت الثلث
 عن ذلك اعطوا اياه فرضاً وادخلوا النقص عليهم او حرموا كزوجهم وامرؤهم فلو كان الاخ مساوياً للجد واولى منه كما ادعى الورثون
 القيلس مساواة في هذا السدس تقدم عليه علوان الجدة اقوى ويستند فتد اجتماع عصبتيان واحدهما اقوى من الاخرى تقدم عليه **يوضحه**
 لوجه الرابع عشر ان الورثين للأخوة لم يفرقوا في التورث فلو لا يدل عليه نص ولا إجماع ولا قياس مع تناقضهم واما المقدمون له على الاخوة فهم
 اسعد الناس بالنسب والاجماع والقياس وعدم تناقض فان عن الورثين من يرجم به الى الثلث ومنهم من يرجم به الى السدس وليس في الشريعة
 من يكون عصبية يقاسم عصبية نظيرة الى جدي ثم يفرض له بعد ذلك الجدة فلو حصلوا معهم عصبية مطلقاً ولا فرض مطلقاً ولا قدر من عصبية
 مطلقاً ولا ساء وروى بهم مطلقاً ثم فرضوا له ساءاً او ثلثاً بغير نص ولا إجماع ولا قياس ثم حسبوا عليه الاخوة من الاب ولم يعطوه شيئاً اذا كان
 هناك اخوة لابوين ثم جعلوا الزحمان معه عصبية الا في صورة واحدة فرضوا فيها الاثنتي عشرة ثم فرضوا فيها اربعة اهل بل وكذا عليه بالابطال فخرج
 واخذ ولما اصابه قصور بينه والذكر مثل حظ الانثيين ثم انا لوجه السدس اجابة من مسائل الجدة واخوة ولهم ميراثهم وادعوا
 يع بالعدل الى التعصيب وسئلوا عن الميت من له على الاخوة من هذا كله مع فرضهم بذلك لا الكفاية والسنة والقياس في حقهم في حرب قصد
يوضحه الوجه الخامس عشر ان الميت لم يختلف عليه احد من الصحابة في عصبته انه مقدم على الاخوة قال ابو بكر في عصبته في باب ميراث الجدة ثم
 وقال ابو بكر وابن عباس بن عمر بن الخطاب وقرأ ابن عباس يا بني آدم واتبع ملة ابي ابراهيم واسحق ويعقوب ولم يذكر ابن ابي ابراهيم

ابا بكر في زمانه واصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم متوافرون وقال ابن عباس يرفق ابن ابني دون اخوتي ولا يثارت انا ابن ابني ويكره عن
 عمر وعلى وابن مسعود وزيد بن ثابت اذ اويل مختلفة انتهى وقال عبد الرزاق ثناء بن جريج قال سمعت ابن ابي مليكة يحدث ان ابن الزبير
 كتب الى اهل العراق ان الذي قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو كنت مختاراً لأخيل حتى اتى الله سق الله لا تخزن ابابكر خيلاً كان يحمل
 الجمل اباً وقال الدارمي في صحيحه ثنا سالم بن ابراهيم ثنا وهيب ثنا ايوب عن ابن عباس قال جله الذي قال رسول الله صلى
 عليه وآله وسلم لو كنت مختاراً لأخيل لا أخيل ذه خيلاً ولكن اخوة الاسلام افضل يعني ابابكر جله اباً ثناء بن جريج عن يوسف عن اسرائيل عن
 ابي اسحق عن ابن بريدة قال لقيت مروان بن الحكم بالمدينة فقال يا ابن ابي موسى انا اخبر ان الجمل لا ينزل فيكم منزلة ابابكر وانت لا تنكر
 قال قلت لو كنت انت لم تنكر قال مروان فانا اشهد على عثمان بن عفان انه شهد على ابابكر انه جمل الجمل اباً اذ لم يكن دونه اب ثناء بن جريج عن
 ثناء اشعث عن عروة عن الحسن قال ان الجمل قد مضت فيه سنة وبن ابابكر جمل الجمل اباً ولكن للناس تحذير واو قال حماد بن سلمة ثنا هشام بن
 عروة عن عروة عن مروان قال قال لي عثمان بن عفان ان عمر قال لي في قد رأيت في الجمل اباً فان رأيت ان تتبعوا فاتبعوا فقال عثمان
 ان نبع رأيك فانه يرشد وان نبع رأي الشيخ قبلك فعدم ذوالرأي كان قال وكان ابوبكر يصحله اباً وللقولون للاخوة بعدهم عمر عثمان
 وعلى وزيد وابن مسعود فاما عمر فان اقراله اضطربت فيه وكان قد كتب كتاباً في ميراثه فلما طعن دعا به فحواه وقال الخشني عن محمد بن زياد
 عن محمد بن ابي عدي عن شعبة عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن السيب قال قال عمر جريج طعن لي بلعاض في الجمل شيئاً وقال وكيع
 عن ابي بشر عن سعيد بن جبير قال مات ابن ابي عمر بن الخطاب فدعا زيد بن ثابت فقال شعث ما كنت تشعك في اصله في اولى به
 منهم واما علي كرم الله وجهه فقال عبد الرزاق عن معمر بن ايوب عن سعيد بن جبير عن رجل من مراد قال سمعت علياً يقول من سرات
 بفقم جريج جهمز فليقتض بين الجمل والاخوة واما عثمان وابن مسعود فقال الباقى ثنا جهمز بن المنهال ثنا حماد بن سلمة اخبرنا علي بن
 ابي سنان عن طاؤس بن عثمان وعبد الله بن مسعود قالوا الجمل بمنزلة الاب فلهذا اقول للذين كما ترى قد اختلف في اثارهم معهم
 واضطربت في كيفية التورث وخالف دلالة الكتاب والسنة والقياس الصحيح بخلاف قول الصديق ومن معه **يوضحه** الوجه
 السادس عشر ان الناس اليوم قائلان قائل يقول ابوبكر وقائل يقول زيد ولكن قول الصديق هو الصواب قول زيد بخلافه فانه يتفق
 تعصيب الجمل للاخوات وهو تعصيب الرجل جنساً آخر ليسا من جنسه وهذا كاصل المدة الشرعية فما يعرف في الشريعة تعصيب الرجال للمساكين
 اذا كانوا من جنس احد كالبنتين والبنات والاخوة والاخوات ولا ينقص هذا بالاخوات مع البنات فان الرجال لم يعصبواهن وانما عصبهن البنات
 ولما كان تعصيب البنات اقوى كان الميراث لهن دون الاخوات بخلاف قول من عصب الاخوات بالجدة فانه عصبهن من جنس اخر اقوى تعصبها
 منهن وهذا لا يحسن به في الشريعة **المسألة يوضحه** الوجه السابع عشر ان الجمل الفخري واجتمعوا في التعصيب لكلوا اما من جنس احد
 او من جنسين وكلاهما باطل اما الاول فظاهر البطلان لوجهين **احدهما** اختلاف جهة التعصيب **والثاني** انهم لو كانوا
 من جنس واحد لاستوفوا في الميراث والحكمان كالاخوة والاعمام وبنيهم اذا انفردوا وهذا هو التعصيب المعقول في الشريعة واما الثاني
 فبطلاننا ظاهر اذ قاصرة الفرائض ان العصبية لا يعرفون في المسئلة الا اذا كانوا من جنس احد وليس للعصبية من جنسين يرثان
 مجتمعين قط بل هذا محال فان العصبية حكمه ان يأخذ ما بقى بعد الفروض فاذا كان هذا حكم هذا الجنس يجب ان يأخذ دون الآخر وكذلك
 الجنس الآخر فيضى احد الى حرمانها واشتركتا مستتم لا اختلاف الجنس هذا ظاهر **يوضحه** الوجه الثامن عشر ان الجمل
 في باب الشهادة وفي باب سقوط المقصاص ولب في باب المنع من دفع الزكاة اليه ولب في باب وجوب اعتاقه على ولد له ولب في باب سقوط
 القطع في القرعة ولب عند الشافعي في باب الاجبار في النكاح في باب الرجوع في العبة وفي باب العتق بالملك وفي باب الاجبار على الثقة وفي
 باب اسلام ابن ابنة قبيصة لا سلامه ولب عند الجميع في باب الميراث عند عدم الاب فرضاً وقسمياً وفي غير محل النزاع فلهذا اخرج عن

يشهد

الى علم

عن

ج

ج

عن

ابو له في باب الجحد والآخره وان اعتبرنا تلك الابواب فلا سر في ابنة في عمل الزناح ظاهر وان اجترينا باب للديرات فالأمر ظاهر والظاهر
يوضحه الوجه التاسع عشر ان الذين ورثوا الآخره معه انما ورثوه هم لها واة تعصبيه لتعصبيهم ثم نقضوا الاصل فقدموا تعصبيه
 على تعصبيه في باب التوكيد واستقروا بالآخره لقوة تعصبيهم عندهم ثم نقضوا ذلك ايضا فقدموا الجحد عليه في باب لاية التشكك من قبل
 تعصبيهم بتعصبيه وهذا غاية التناقض والخروج عن القياس لا ينص الا بجم **يوضحه** الوجه العشرون وهو قول النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم المحترق الفرائض باطن اثماني فلاولى رجل ذكر فاذا خلعت المرأة زوجها وامها واخاها وجدها فلان كان الخبيث اولى رجل ذكر فهو اولى
 بالباقي وان كانا يسوان في الأولوية وجبا مشتركا فيه فان الجحد اولى وحسن الحق الذي لا ريب فيه فهو اولى به واذا كان الجحد اولى رجل ذكر
 ان ينفر به بالباقي بالنص وهذا الوجه وحده كاف وبالله التوفيق وليس نقض هذه المسئلة بعينها بل ببيان دلالة النص والاكفاء به
 عداه وان القياس شاهد وتابع لا انه مستقل في اثبات حكم من الإحكام لو تدل عليه النصوص **ومن ذلك الاكفاء**
 بقول كل مسكر خمرة عن اثبات التعريم بالقياس في الاسم وفي الحكم كاضله من لم يحسن الاستدلال بالنص **ومن ذلك الاكفاء**
 قوله ولما سارق والسارق فاقطعوا ايدهما عن اثبات قطع النباش بالقياس باسماء اوصاف اذ السارق يعم في لغة العرب وعرف بشارع سارق
 ثياب الإحصاء والأموال **ومن ذلك الاكفاء** بقول قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم في كتابه لكل ما بين متعديا
 بهما المسمى من غير تخصيص لا ينص اولا بجم وقد بين ذلك سبحانه في قوله لا يؤاخذكم الله باللغو في إيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الإيمان
 فكأنما زرع اطعم عشرة مساكين فهذا صريح في ان كل عين منعقدة فهذا كفارة وقد ادخلت العمارة في هذا النص الحلف بالزناح واليمين
 والحلف بأحب القربا للمائة الى الله وهو العتق كما ثبت ذلك عن ستة منهم ولا يخالف لهم من أنفسهم وادخلت فيه الحلف باليمين
 الى الله وهو الطلاق كما ثبت ذلك عن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه في الجنة ولا يخالف له منهم قالوا يجب حاكم هذه النص على العمل
 بجمومه حتى يثبت اجماع الامة اجماعا متيقنا على خلافه فالامة لا تجتمع على خطأ البتة **ومن ذلك الاكفاء** بقول صلى
 الله عليه وآله وسلم من عمل لا ليس عليه امرنا فهو بد في ابطال كل عقد في الله ورسوله عنه وحرمة والله لعلو يعقد به نكاحا كان او لم
 او غير ما اذا ان تجتمع الامة اجماعا معلوما على ان بعض طغي في الله ورسوله عنه وحرمة من العتق صميم لا زمر معتد به غير مردود فهو اجماع
 على خطأ وبالله التوفيق **ومن ذلك الاكفاء** بقول الله تعالى وقد فصل لكم ما حرم عليكم مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 وما مسكت عنه فهو معاقب عنه فكل ما لم يبين الله ولا رسول صلى الله عليه وآله وسلم تحريمه من المأكل والمشرب والملاهي لم يمسك الله عليه السلام
 فلا يجوز تحريمها فان الله سبحانه قد فصل لنا ما حرم علينا فما كان من هذه الاشياء محرما فلا بد ان يكون تحريمه مفصلا وكما انه لا يجوز تحريم
 ما حرمه الله فكذلك لا يجوز تحريم ما حرم الله ولم يحرمه وبالله التوفيق **الفصل الثاني** في بيان انه ليس في شريعة محمد
 القياس ان ما يظن مخالفته للقياس فاحذر الامرين لا زمر فيه ولا بد اما ان يكون القياس فاسدا او يكون ذلك الحكم لم يثبت بالنص كونه من شرع
 وصالت شيئا قدس الله من حرمه بما يقم في كراهية كثير من الفقهاء من قولهم هذا خلاف القياس لما ثبت بالنص او قول العمارة او بعضهم وربما
 كان مجمعا عليه كقول طائفة الهواة او وقت فيه نجاسة خلاف القياس لتطهير النجاسة على خلاف القياس في موضوع من محرم لادليل والنظر في
 والسلم والاجازة والحوالة والكتابة والمضاربة والزراعة والمساواة والقرض وصحة عبود الاكل الناس والمضي في الحج الفاسد كل ذلك على خلاف
 القياس فهل فلان صواب ام لا فقال ليس في الشريعة ما يخالف القياس انا اذكر ما صحه من جوارح يخطه ولفظه وما فهم الله سبحانه في
 بين كراهية وحرمة تعليمه وحسن بيانه وتفهيمه ان اصل هذا ان تعلم ان لفظ القياس لفظ مجمل يدخل فيه القياس الصحيح والفاصل
 الصحيح من الخلل وحرمت به الشريعة وهو الجمع بين الامة الثلاثين والفرق بين المختلفين فاقول قياسي الطرح والثاني قياس للعكس هو من العدل
 الذي بعث الله به نبيه صلى الله عليه وآله وسلم فالقياس الصحيح مثل ان تكون العلة التي علن بها الحكم في الاصل موجودة في الفرع

كما يعلو في الأجارة والحجارة فهذا غلط من قاله وسبب غلطه ظنه ان هذه اجارة فاعطاه في فاسد ما عوض المثل كما يعطيه في البيع
 السعي وثمنا يبين غلط هذا القول ان العامل قد يعمل عشر سنين اداكثر فلو اعطى اجرة المثل اعطى اضعا رأس المال وهو في الصحيح
 يستحق الاجر آمن الربح ان كان هناك ربح فكيف يستحق في الفاسدة اضعا ما يستحقه في الصحيح وكذلك الذين ابطوا المزارعة والمساقاة
 ظنوا انها اجارة بعوض مجهول فابطلوها وبعضهم صحح فيها ما تدعى اليه الحاجة كالمساقاة على الشجر لعدم امكان اجارة الخراف والارض فان
 يمكن اجارة جوارها وجوزوا من المزارعة ما يكون تبعاً للمساقاة اما مطلقاً واما اذا كان البياض الثلث وهذا كله بناء على ان مقتضى الدليل بان
 المزارعة وانما اجزئت للحاجة ومن اعطى النظر حقة علم ان المزارعة تبعد عن الظلم والغرم من الاجارة باجرة مسماة مضمونة في الزرع والتمسك
 انما يقصد الانعام بالزرع الثابت في الارض فاذا الزرعة الاجرة مقصودة من الزرع قد يحصل وقلة يحصل كان في هذا حصول اصل المعاوضة
 على مقصود دون الاخر فاحدها غايه ولا بد والاخر متروك لدين للغزو والمغرم واما المزارعة فان حصل الزرع اشتراك فيه وان لم يحصل
 اشتراك في الحومان فلا يحصل احدهما يحصل مقصود دون الاخر فهذا اقرب الى العدل والتباعد عن الظلم والغرم من الاجارة والاصل في الغرم
 كلها انما هو العدل الذي يفتى به النبي صلى الله عليه وسلم انزلت به الكتب قال تعالى ولقد ارسلنا رسلنا بالبينات وانزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم
 الناس بالقسط والشاكر في عن الربا لما فيه من الظلم وعن الميسر لما فيه من الظلم والقرآن جاء بتحريم هذا وهذا او كلاهما كل المال ابا
 وما في عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المعاملات كبيع الغرم وبيع القر قبل بدو صلاحه وبيع السنين وبيع جبل الحبله وبيع الزانية
 والمعاولة وبيع الحصاة وبيع الملاقيح والمضامين ونحو ذلك هي اخلة اما في الربا واما في الميسر والاجارة بالاجرة المجهولة مثل ان يكون
 الدار كما يكتسب المكترى في حاقنة من المال هو الميسر اما المضاربة والمزارعة فليس فيها شئ من الميسر بل هي من اقوم العدل
 وهو ما يبين ان المزارعة التي يكون فيها البذر من العامل اولى بالبحر من المزارعة التي يكون فيها البذر من رب الارض لهذا كان
 صلى الله عليه وآله وسلم يزارعون على هذا الوجه وكذلك عامل النبي صلى الله عليه وآله وسلم اهل خيبر يشطرون منها من ثمر فروع
 على ان يعملوها من اموالهم والذين اشترطوا ان يكون البذر من رب الارض فاسوا ذلك على المضاربة فقالوا المضاربة فيها المالك
 من واحد والعمل من آخر فذلك المزارعة ينبغي ان يكون البذر فيها من مالك الارض هذا القياس مع انه مخالف للسنة الصحيحة
 والا قول الصحابة فهو من اشد القياس ان المال في المضاربة يرجع الى صاحبه ويقسمان الربح فحين انظروا الارض في المزارعة واما البذر
 الذي لا يعنى نظيره الى صاحبه بل يذهب كما يذهب نفع الارض فالحاجة بالنفع الذهاب اولى من الحاجة بالاصل الباقي فالعامل اذا
 اخبر البذر فذهب عمله وبذره ورب الارض يذهب نفع ارضه وبذر هذا كارض هذا فمن جعل البذر كالمال في المضاربة كان يبيع
 له ان يعيد مثل هذا البذر الى صاحبه كما قال مثل ذلك المضاربة فكيف ولو اشترط رب الارض على نظيره لم يجزى واذا كان **فصل**
 واما الحائلة فالذين قالوا انها خلاف القياس قالوا هي بيع دين بدين والقياس بآباه وهذا غلط من وجهين **احدهما** ان بيع الدين
 بالدين ليس فيه نضر عام ولا اجماع وانما وجه النهي عن بيع الكالى بالكالى والكالى هو اللؤلؤ الذي لم يقبض بالمؤخر الذي لم يقبض بالمال
 اسلم شيئا في شئ في الزمة وكلاهما مؤخر فهذا لا يجزى بالاتفاق وهو بيع كالى بكالى واما بيع الدين بالدين فينقسم الى بيع واجب بواجب
 كما ذكرنا وهو ممتنع وينقسم الى بيع ساقط بساقط وساقط بواجب وواجب بساقط وهذا فيه نزاع **قلت** الساقط بالساقط في صورة
 المقاصة والساقط بالواجب كالمواضع ديناً له في ذمته بدين اخر من غير جنسه فسقط الدين بالمبيع وجب حوضه وهي بيع الدين
 ممن هو في ذمته واما بيع الواجب بالساقط فكما لو اسلم اليه في كرحضة بعشرة دراهم في ذمته فقد وجب له عليه دين وسقط
 عنه له دين غيره وقد حكي الاجماع على امتناع هذا ولا يجزى فيه **قال شيخنا** واختار جواز وهو الصواب لا يجوز
 فيه وليس بيع كالى بكالى فيتناول النبي بلفظه ولا في معناه فيتناوله بسوم للعنة فان النهي عنه قد اشتغلت فيه الامم

حشد

ج

فائدة فانه لا يتجمل احد ما يأخذ فينتفع بتجديده وينتفع صاحب للخبر برجعه بل كلامه اشتغلت ذمته بغير فائدة واما ما عاده من
 الصور الثلاث فكل منهما غرض صحيح ومنفعة مطلوبة وذلك ظاهر في مسألة التقاض فان ذمته تأخر من اسرها وبراءة للذمة مطلوبة
 لها وللشاهد فاما في الصورتين الاخرتين فاحدهما يجعل براءة ذمته والآخر ينتفع بما يرضيه واذا جاز ان يشغل احد ذمته والآخر يحصل
 على الربح وذلك في بيع العيين بالدين جاز ان يفرغها من دين ويشغلها بغيره وانه يشغلها به ابتداء ما يقرض او يعضد فكذا كانت
 ذمته مشغولة بشئ فانتقلت من شئ الى شئ وليس مالك بيع كالي بكالي وان كان بيع دين بدين فلم يسه التناهي عن ذلك لا
 بلفظه ولا بمعنى لفظه بل قواعد الشرع تقتضي جواز ان الحوالة اقتضت نقل الدين وتحويله من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه فكذا هو
 المحيل للمحال من دينه بدين آخر في ذمته ثابت فاذا عاوضه من دينه على دين آخر ذمته لمكان اولى بالجواز وبالله التوفيق رجاء الى كلام
 شيخ الاسلام قال **الوجه الثاني** يعني مما بين ان الحوالة على وفق القياس ان الحوالة من جنس ابقاء الحق لا من جنس البيع فان احق
 الحق اذا استوفى من الدين ماله كان هذا استيفاء فاذا احاله على غيره كان قراستوفى ذلك الدين عن الدين الذي في ذمة المحيل ولهذا
 ذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحوالة في معرض الوفاء فقال في الحديث الصحيح **مطل الغنى ظلم** واذا اتهم احدكم على ما غلبتم فامر الدين
 بالوفاء ونهاه عن المطل وبين انه اذا مطل فامر الغريم بقبول الوفاء اذا اقبل على ما وهذا كقولنا فالتباكم بالمعروف واداء اليه باصانة
 امر المستحق ان يطالب بالمعروف وامر المؤمن ان يؤتي باحسان ووفاء الدين ليس هو البيع الخاص وان كان فيه شوب للمعاوضة و
 قد ظن بعض الفقهاء ان الوفاء انما يحصل باستيفاء الدين بسبب ان الغريم اذا قبض الوفاء صار في ذمة الدين مثله ثم ان يقاض
 ما عليه بماله وهذا الكلف انكره جمهور الفقهاء وقالوا بل نقيس المال الذي قبضه يحصل به الوفاء ولا حاجة ان يفرض في ذمة المستوفى
 ديناً واولئك قضد ولان يكون وفاء دين بدين مطلق وهذا الاحاجة اليه فان الدين من جنس المطلق والكلمة للمعين من جنس المعين فمن
 ثبت في ذمته دين مطلق كل ما يقصده منه هو الاعيان الموجودة واتى معين استوفاه حصل به للقسط من ذلك الدين المطلق **فصل**
 واما القرض فمن قال انه على خلاف القياس فشبّهته ان بيع وقبضه مع تأخر القبض وهذا غلط فان القرض من جنس التبرع بالمنافعة
 كالعارية ولهذا سماه النبي صلى الله عليه وآله وسلم منيحة فقال ومنيحة ذهب او منيحة ورق وهذا من باب الفرقان كما من باب المعاوضة
 فان باب المعاوضة يعطى كل منهما اصل المال على وجه لا يعطى اليه وباب القرض من جنس باب العارية والمنيحة وافقنا الظاهر ما يعطى فيه
 اصل المال لينتفع بما يستخلف منه ثم يعيده اليه بعينه ان امكن والا فظاهرة ومثله فائدة ينتفع بالمنافعة كما في عارية العار وتارة ينفقه
 ما يشبه ليشرب لبنها ثم يعيدها او شجرة ليأكل ثمرها ثم يعيدها وتسمى العرثية فانهم يقولون اعراه الشجر واعاره المتاع ومنعه المشاة وافقر
 الظاهر واقرضه الدرهم واللبن والغنم لها كان يستخلف شيئاً بعد شيء كان بمنزلة المنافعة ولهذا كان في الوقف يجري مجرى المنافعة وليس هذا
 من باب البيع في شئ بل هو من باب الارفاق والتبرع والصدقة وان كان المقرض قد ينتفع ايضاً بالقرض كما في مسألة السفينة ولهذا
 اكرها من كرها والصحيح انها لا تكرر لان المنفعة لا تنقص المقرض بل ينتفعان بها جميعاً **فصل** واما ازالة الخجاسة فمن قال انها على
 خلاف القياس فقول به من ابطال الاقوال واقصد ما وشبهته ان الماء اذا لاقى في نجاسة نجس بها ثم لاقى الثاني والثالث كذلك وهله جزاء
 النجس لا يزول بنجاسة وهذا غلط فانه يقال ظم قلنا ان القياس يقتضي ان الماء اذا لاقى في نجاسة نجس فان قلنا الحكم في بعض الصور كذلك
 قيل هذا ممنوع عند من يقول ان الماء لا ينجس الا بالتغير فان قيل فقياسه بالماء يتغير على ما يتغير قيل هذا من ابطال القياس حجة
 شرعية وليس جعل الامر الله مخالفة للقياس باولى من جعل نجس الماء مخالفاً للقياس بل يقال ان القياس يقتضي ان الماء اذا لاقى في نجاسة
 لا ينجس كما ان الماء اذا لاقى في نجاسة لا ينجس فقياسه من ذلك القياس ان نجاسة تزول بالماء حراً وشرطاً وذلك معلوم بالقرآن
 من الدين بالنص والاجماع واما تنجيس الماء بالملافة فليس من نزاع فكيف يجعل مخرج النزاع حجة على موانع الاجماع والقياس يقتضي موارد الملافة

انتفع
ابتداء

ثبوت

ج

والله

له

استثنى في الدليل

خلا عا طبيئا

و ت

ج

من طريق

الى موافق الجمع وايضا فالذي تقتضيه العقول ان الماء اذا لم تغريه النجاسة لا ينجس فانه باق على اصل خلقته وهو طيب فيدخل في
 قول له يحل لهم الطيبات ويحرم عليهم النجاسات وهذا هو القياس في المائعات جميعها اذا وقع فيها نجاسة فاستحال بحيث لم يظهر لها لون
 ولا طعم ولا ريح وقد تنازع الفقهاء هل القياس يقتضي نجاسة لانه ملافاة النجاسة الا ما استثناه الدليل القياس يقتضي انه لا ينجس اذا لم
 يتغير على قولين **والاول** قول اهل العراق **والثاني** قول اهل الحجاز وقضاه المحدث منهم من يخاص هذا ومنه من يخاص هذا وطول
 اهل الحجاز هو الصواب الذي تدل عليه الاصول والنصوص للعقول فان الله سبحانه اباح الطيبات وحرم النجاسات والطيب الخبيث ثبت في المحل
 باعتبار صفات قائمة به فادامت تلك الصفة فالمحكوم تابع لها فاذا زالت وخلفتها الصفة الاخرى زال الحكم وخلفه فهو لا يحكم القياس
 والمعقول فهذا الماء والطعام كان طبيئا لقيام الصفة للوجبة لطبيعه فاذا زالت تلك الصفة وخلفتها صفة الخبيث عاد خبيثا فاذا زالت
 صفة الخبيث عاد الى ما كان عليه وهذا كالعصا الطيب اذا تغير صهر خبيثا فاذا عاد الى الاصل عاد طبيئا والدليل على انه طيب بحسب الشرع اما
 صاهر خبيثا فاذا زال التغير عاد طبيئا والرجل المسلم اذا ارتد صار خبيثا فاذا عاد الى الاسلام عاد طبيئا والدليل على انه طيب بحسب الشرع اما
 المحس فالتن الخبيث لم يظهر له فيه اثر وجوه ما لا في لون ولا طعم ولا رائحة في حال صدق الشئق بدون المشتق منه واما الشرع فمن وجوه
احدها انه كان طبيئا قبل ملافاة ما يثريه والاصل فيه ما كان على ما كان تحريثا فبعد هذا يتضمن انواع الاستصحاب الثلاثة
 استصحاب براءة الزمة من الاشتم ينشأ وله شرعا او طبيئا او حجنا وملازمة استصحاب الحكم الثابت وهو الطهارة واستصحاب الحكم الجمع
 في محل النزاع **الثاني** انه لو شرب هذا الماء الذي قطرت فيه قطرة من خمر مثل رأس الذباب لم يجر نقا قاء ولو شرب به صبي وقد قطرت
 قطرة من لبن لم تنشر المحومة فلا وجه للحكم بنجاسته لامن كتاب ولا من سنة ولا قياس الذين قالوا ان الاصل نجاسة الماء بالملافاة
 تناقضوا الظاهر تناقض ولم يمكنهم طرح هذا الاصل فمنهم من استثنى مقدار القلتين على خلافهم فيها ومنهم من استثنى ما لا يمكن نزحه
 ومنهم من استثنى ما اذا حرك احد طرفيه لم يشترك الطرف الاخر ومنهم من استثنى الخمر خاصة وبقوا بين ملافاة الماء في الاثر الا اذا وقع
 على النجاسة وملافاة تماله اذا وردت عليه وبفروق **منها** انه واد على النجاسة فهو فاعل واذا وردت عليه فهو مفعول منفعل فواضع
ومنها انه اذا كان واردا فهو جار واجتماعه قرة **ومنها** انه اذا كان واردا فهو في محل التطهير وصا در في محل التطهير فله
 على وقرة **والصواب** ان مقتضى القياس ان الماء لا ينجس الا بالتغير لئلا يتغير في محل التطهير فهو نجس ايضا وهن في حال التغير
 لم يزلها واما خفضها ولا خضيل الازالة المطلوبة الا اذا كان غير متغير وهذا هو القياس في المائعات كلها ان يسير النجاسة اذا استحققت
 في الماء ولم يظهر لها فيه لون ولا طعم ولا رائحة فهو من الطيبات لامن النجاسات وقد خرج عن التبع صلى الله عليه وسلم انه قال الماء لا ينجس
 ووجه عنه انه قال ان الماء لا ينجس بها وانما ينجس في ان الماء لا ينجس بالملافاة ولا تسلبه طهي يته استغاله في ازالة الخمر ومن
 نجسه بالملافاة او سبب طهي يته بالاستعمال فدل عليه نجس فيجب والتبع صلى الله عليه وآله وسلم ثبت عنه في صحيح البخاري انه سئل عن
 فارة وقعت في يمين فقال القوها وما حولها وكلوه ولم يفصل بين ان يكون جامدا او مائعا قليلا او كثيرا فالجاء بطريق الاولى يكون
 هذا حكمه وحديث التفريق بين الجامد والمائع حديث معلول وهو غلط من مع من عدة ووجه بينهما البخاري في صحيحه والترمذي
 في جامعهم وغيرهما ويكنى ان الزهري هو الذي روى عنه مع حديث التفصيل قد روى عنه الناس كلهم خلاف ما رووه عنه مع سئل
 عن هذه المسئلة فاجابها بنفي ما حولها ويرى كل الباقي في الجامد المائع والليل والكثير واستدل بالحديث ففردة فقهاء وهذا استدلال
 وهذه رواية الائمة عنه فقد اتفق على ذلك النص والقياس لا يصحلم للناس سواء وما عداه من الاقوال فمتناقض لا يمكن صاحبه
 طرده كما تقدم فظهر ان مخالفة القياس في ما جاء به النص **فصل** وعلى هذا الاصل فظاهر ان الخمر بالاستحالة لا يحل
 وفق القياس فانما نجسة لو صف الخبيث فاذا زال المؤثر زال الوجوب وهذا الاصل الشريعة في مصايدها ومواردها بل واصل الثواب

في بيان الاستحالة

والذي

ج

احدنا

بنا

للشيطان

في

واعقاب وعلى هذا القياس العليم تعدية ذلك الى سائر النجاسات اذا استحققت وقد تبين النجس صلى الله عليه وآله وسلم بقوله المشركون
 موضع مجده ولم ينقل التراب وقد اخبر الله سبحانه عن اللبن انه يضرهم من بين فرت ودم وقد اجمع المسلمون على ان الدابة اذا علفت بالطين
 ثم حبست وعلفت بالطين اكلت حل لبنها ونحوها وكذلك الزرع والثمار اذا استقيت بالماء النجس ثم سقيت بالطين اكلت حل لثمنها وصفت
 وقيل له بالطيب وعكس هذا ان الطيب اذا استحال خبيثا صار نجسا كالماء والطعام اذا استحال نجسا وصلة اقترنت الاستحالة في انقلاب الطيب
 ولم تقترن في انقلاب الخبيث طيبا والله تعالى يضرهم الطيب من الخبيث والخبيث من الطيب ولا عبرة بالاصل بل بوصف الشيء في نفسه ومن المتع
 بقا حكم الخبيث وقد نال اسمه ووصفه والحكم تابع للاسم والوصف دائره وجوه او عدما فالنصوص المتناولة تحريم الميتة والدم
 لحم الخنزير والنجس لا يتناول الزرع والثمار والرماد والملمح والتراب والنخل لا لفظا ولا معنى ولا نصا ولا قياسا والمفروق بين استعماله الخمر وغير
 قالوا الخمر نجست بالاستحالة فظهرت بالاستحالة فيقال لهم وهكذا الدم والبول والعذرة انما نجست بالاستحالة فظهرت بالاستحالة فظهر
 ان القياس مع النصوص وانما مخالفة القياس في الاقوال التي تخالف النصوص **فصل** واما قولهم ان الوضوء من نحو الابل على خلاف
 القياس لانها لحم والحكم لا يتوصل منه فجوابه ان الشاهر فرق بين اللحمين كما فرق بين المكاين وكما فرق بين الراعيين رعاة الابل ورعاة الغنم
 فامر بالصلوة في مريض الغنم دون اعطان الابل وامر بالمسح من نحو الابل دون الغنم كما فرق بين الربا والمبيع والمذكي والميتة فالقياس
 الذي يتضمن الشبهة بين ما فرق الله بينه من ابطال القياس اشد وعين لا ننكر ان في الشريعة ما يخالف القياس الباطل هذا مع ان الفرق
 بينهما ثابت في نفس الامر كما فرق بين احواب الابل واحباب الغنم فقال الفخ والحيلاد في الفدادين اصاب الابل والسكينة في اصحاب الغنم
 وقد جاء ان على ذروة كل بعير شيطان وجاء انها جن خلقت من جن فيها قوة شيطانية والغاوى شبيهة بالمغتذى وبهذا احرم كل ذي
 ناب من السبكي ومثل من الطير لا نأد واب كادية فلا يختل اهرها بجعل في طبيعة المغتذى من العدوان ما يضره في دينه فاذا اغتدى من
 نحو الابل وفيها تلك القوة الشيطانية والشيطان خلق من نار والنار تطفأ بالماء هكذا جاء الحديث ونظيره الحديث الاخر ان الغضب من الشيطان
 فاذا غضب احكمه فليتوضأ فاذا قوض العبد من نحو الابل كان في وضوء ما يطفئ تلك القوة الشيطانية فتزول تلك المغصلة وهذا امرنا
 بالوضوء مما سميت النار اما ايجابا مانسوجا واما استحبابا فاخير منسوخ وهذا الثاني اظهر **وجوه منها** ان الشريعة لا يصح ان يصرح بالاعتدال
 اجمع بين الحديثين **ومنها** ان رواة احاديث الوضوء بعضهم متاخر الاسلام كابي هريرة **ومنها** ان المصنف الذي امر بالوضوء اعلم حاله
 منها هو اكشافها من القوة الداركية وهي مادة الشيطان التي خلق منها النار ونظف بالماء وهذا المعنى موجود فيها وقد ظهر اعتبار نظيره في
 الامس بالوضوء من الغضب **ومنها** ان اكثر ما سمع من ادعي النجس انه ثبت في احاديث صحيحة كثيرة انه صلى الله عليه وآله وسلم اكل مما
 مسست النار ولم يتوضأ وهذا ما يدل على عدم وجوب الوضوء لا على عدم استحبابه فلا تنافي بين امره وفعله وبالحكمة فالنجس انما يبصر بالية
 عند التنافي وتحقق التأخير وكلاهما منصف وقد يكون الوجه من مس الذكر ومس النساء من هذا الباب لما في ذلك من تحريك الشهوة
 فالامر بالوضوء منها على وفق القياس لما كانت القوة الشيطانية في نحو الابل لازمة كان الامر بالوضوء منها لا معارض له من فعل لا قول
 ولما كان في مسوس النار عارضة صح فيها الامر الترك ويدل على هذا انه فرق بينها وبين نحو الابل وبينها وبين الغنم
 في مواضع الصلوة فهي عن الصلوة في اعطان الابل واذن في الصلوة في مريض الغنم وهذا يدل على انه ليس لك لاجل الطهارة والنجاسة
 كما انه لما امر بالوضوء من نحو الابل دون نحو الغنم علم انه ليس لك نكوحا ما مسسته النار ولما كانت اعطان الابل ماوى الشيطان لم تكن
 مواضع للصلوة كالخشوش بخلاف مباركتها في السفر فان الصلوة فيها جائرة لان الشيطان هناك عارض طرد هذا المنع من الصلوة في
 الحما لا نه بيت الشيطان وفي الوضوء من نحو الخبيثة كل نحو السباع اذا ابيحت للضروعة روايتان والوضوء منها ابلغ من نحو الابل فاذا علق
 البعير لم يكن بدم تعديته ما لم يمنع منه مانع والله اعلم **فصل** واما الفطر بالحجامة فاما اعتقاد من قال انه على خلاف القياس

بسم الله الرحمن الرحيم

وذلك بناء على ان القياس في كل واحد لا يخرج وليس كما ظنوه بل الفطن بما يحض القياس من هذا النما يتبين بذلك فائدة وهي ان الشارع المحكي
شرع الصوم على اكل الرجوع واقومها بالعدل في امر فيه بقاية الاعتدال حتى يحق عن الوصال وامر بتجمل الفطر وتأخير السحى وجعل على العبد
وافضله صيامه اذا وفك من تأمر الاعتدال في الصوم وان لا يخل الانسان ما به قوامه كالطعام والتزاج ولا يخرج ما به قوامه كالنقى والامتنان
وفرق بين ما يمكن الاحتراز منه من ذلك وبين ما لا يمكن فله يفتقر بالاحتلام ولا بالنقى الذارع كما لا يفتقر بفرا الطحين وما يسبق من الماء الى الفطر
عند الوجع والغسل وجعل الحميم من انما للصوم دون البنية لتطول نهاده وكثرة خروج الدم وعدم التمكن من التطهير قبل وقتة بخلاف البنية
وفرق بين دم الحماة ودم الجرح فجعل الحماة من جنس النقي والاستثناء والحيم من خروج الدم من الجرح والبرق من جنس الاستثناء
الاحتلام وزج النقي فتناست الشريعة وتناعت قابلية وتقصيلها وظاهرها على وفق القياس الصحيح والميزان العادل والله اعلم
وما يظن انه على خلاف القياس باب التسميم قالوا انه على خلاف القياس من وجهين **احدهما** ان الذراب ملوث لا يبرأ ولا يمسح
ولا يطهر البدن كما لا يطهر الثوب **والثاني** انه شرع في عضوين من اعضاء الوضوء دون بقيةها وهذا يخرج عن القياس الصحيح ولعمري الله اعلم
خروج عن القياس الباطل المضاد للدين وهو على وفق القياس الصحيح فان الله سبحانه جعل من الماء كل شئ حقيقا وخلقه من التراب فلما كان الماء
والتراب فجعل منهما نشأتنا واوقا تناوجها تطهرنا وتعيدنا فالتراب اصل ما خلق منه الناس الماء حياة كل شئ وهما الاصل في الطبائع النقي
ركب الله عليهما هذا العالم وجعل قوامهما ما كان اصل ما يقيم به تطهير الاشياء من الاذناس الا قد اهو الماء في الاثر للعتاد فخرج العبد
الا في حال العدم وقعدت عرض او حجة وكان الفعل عنه الى شقيقه واخيه التراب اولى من غيره وان لوث ظاهرا فانه يطهر باطنه ثم يقى بطه
لباطن فيزيل دنس لظاهرا ويخففه وهذا امر يشهد به من له بصيرة فاحقق الاعمال وارتباط الظاهر بالباطن وتأثر كل منهما بالآخر وانفعاله
فمنه **فصل** واما كون في عضوين ففي غاية الموافقة للقياس المحكمة فان وضع التراب على الرؤوس مكره في العادات وانما يفعل عند
الصنائب والنواصب والرجلان محل ملابسة التراب في اغلب الاحوال وفي ترتيب الوجه من الخضوع والتعظيم لله والذل له والاكسار
لله ما هو من اجب العبادات اليه وانفها بالعبد ولذلك يستحب المساجد ان يترتب وجهه لله وان لا يقصد وقاية وجهه من التراب كما قال
عض الصحابة لمن رآه قد سجد وجعل بينه وبين التراب قاية فقال تريب وجهك وهذا المعنى لا يوجد في ترتيب الرجلين وايضا فهو اقل
ذلك القياس من وجوه اخرى وانه التسميم جعل في العضوين المضلولين وسقط عن العضوين المدسوسين فان الرجلين قدسهما
الحنف والراس في العامة فلا اخفف عن المغسولين بالمسح خفف عن المدسوسين بالعفو او مسح بالتراب لو يكن فيه تخفيف عنه بل
كان فيه انتقال من مسح بالماء الى مسح بالتراب فظهر ان الذي جاءت به الشريعة هو اعدل الامور اكملها وهو للميزان الصحيح واما كون
يتم الحجب كتميم الحدث فلما سقط مسح الرأس والرجلين بالتراب عن المحدث سقط مسح البدن كله بالتراب عنه بطريق الاولى اذن ذلك
من التشفة والحجج والعسر ما يتأخر رخصه التيميم ويخرج كبر الحواطات على الله في شبه اليها ثم اذا تمخض في التراب فالذي جاءت به
شريعة لا من يد في الحجب المحكمة والعدل عليه والله اعلم **فصل** واما السليق فمن ظن انه على خلاف القياس توهم وحواله تحت
ينبغي صلى الله عليه وآله وسلم لا يتبع ما ليس عندك فانه يبيع معدوم والقياس ينعم منه الصواب انه على وفق القياس فان بيع مضمون في الزنة
وصوف مقدور على تسليمه غالبا وهو كالمعاوضة على المتنازع في الاجرة وقد تقدم انه على وفق القياس قياس السليق على بيع العين المعقدة
حتى لا يدركا اقدر على تحصيلها ام لا والبائع والمشتري منها على غرض من افسد القياس صورة ومعنى وقد فطر الله العقلاء على الفرق بين
انسان ما لا يملكه ولا هو مقدور له وبين المسليق اليه في فعل مضمون في ذمته مقدور في العادة على تسليمه فالجمع بينهما كالمجمع بين المبيته
الذكي والربا والببيع واما قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يحكيمن بن خزام لا يتبع ما ليس عندك فعلى معنىين **احدهما**
يبيع عينا معينة وهي ليست عنده بل ملك للغير فيبيعها ثم يسعي في تحصيلها وتسليمها الى المشتري **والثاني** انه يريد بيع

ما لا يقدر على تسليبه وإن كان في الزمة وهذا تشبيه فليس عنده حكا ولا صفة فيكون قد باعته شيئا لا يرى هل يحصل له أو لا وهذا
 يتناول أمورا **أحدها** بيع عين معينة ليست عنده **الثاني** السلم الحال في الزمة إذا لم يكن عنده ما يوفيه **الثالث** السلم للمثل
 إذا لم يكن على ثقة من توفيقه عادة فأما إذا كان على ثقة من توفيقه عادة فليس من الديون وهو كالإتياع بشرط موجب في فرق بين كون
 الموضعين موجب في الزمة وبين الآخر فهذا بعض القياس المصلحة وقد قال تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا أنتم بايعتموه فاعلموا أنكم بايعتموه
 يوم التمثين والتمثين وهذا هو الذي فيه ترجح القرآن من القرآن عبد الله بن عباس فقال شهدنا زلفا للتمثين في الزمة حلال في كتاب الله
 وقرأ هذه الآية فثبت أن إباحة السلم على وفق القياس المصلحة وشرع على كل الوجوه وأصلها بشرط فيه قبض الثمن في الحال أو لا يحصل
 شغل الزمة بغير فائدة وبهذا استي سئل التسليم الثمن فإذا أخر الثمن دخل في حكم الكائي بالكلية بل هو نفسه وكثرة الخطأ ودخلت المعاملة
 في حد الغرر وكذلك منع الشارع أن يشترط فيه كونه من حائظ معين لأنه قد يختلف فيمنع التسليم والذين شرطوا أن يكون دائم الجنس
 منقطع قصد وإيه إباحته من الغرر وأما مكان التسليم لكونه ضيقا ما وسم الله وشرطوا ما لم يشترطه وشرعوا عوج القياس للمصلحة أما القياس فإنه
 أحد الموضعين فلم يشترط دوامه ووجوده كالتمثين وأما المصلحة فإن في اشتراط ذلك تعجيل مصالح الناس إذا احتاجوا التي لا يجالها شرع الله
 ورسوله السلم إلا ارتفاع من الجانبين هذا يرتفع بتعجيل الثمن وهذا يرتفع بجره من الثمن وهذا قد يكون في منقطع الجنس كما قد يكون في متصل
 فالذي جاء به الشريعة أكمل شيء واقومه بمصالح العباد **فصل** وأما الكتابة فمن قال هي على خلاف القياس قال هي بيع السيد له بماله
 وهذا غلط وإنما باع العبد نفسه بماله في ذمته والسيد لا يملك له في ذمة العبد وإنما حقه في بدنه فان السيق في ماله العبد لا في
 انسانيته وإنما يطالب العبد بما في ذمته بعد عتقه وحينئذ فلا مملك للسيد عليه وإذا عرف هذا فالتكاتب بيعه نفسه بماله في ذمته ثم
 إذا اشترى نفسه كان كسبه له ونفعه له وهو حادث على ملكه الذي استحققه بعد الكتابة ومن ثم حكمه الشارع أنما خفي العتق لو حين
 الأداء لأن السيد لم يرض بخبره من ملكه إلا بأن يسلم إليه العوض فلو لم يسلم له العوض وعجز العبد عنه كان له الرجوع في البيع فلو
 وقع العتق لم يمكن دفعه بعد ذلك فتصل السيد على الحرمان فراجع الشارع مصلحة السيد مصلحة العبد وشرع الكتابة على كل الوجوه ولهذا
 مطابقة للقياس الصحيح وهذا هو القياس في سائر المعاملات وجاءت السنة الصحيحة الصريحة التي لا معارض لها أن المشتري إذا عجز
 عن الثمن كان للبائع الرجوع في عين ماله وسواء حكم الحاكم أم لا والخبير صلى الله عليه وآله وسلم لم يشترط حكم الحاكم ولا انشأ عليه ولا دل عليه
 بوجه ما فلا وجه لاشتراطه وإنما المعنى الموجب للرجوع هو الفلوس الذي حال بين البائع وبين الثمن وهذا المعنى موجود دون حكم الحاكم
 فيجب ترتيب أثره عليه وهو بعض العدل وموجب القياس فإن المشتري لو اطمع على عيب في السلعة كان له الضيق بدون حكم الحاكم ومعلوم
 أن الاعتبار عيب في الزمة لو علم به البائع لم يضر بكون ماله في ذمة مفلس فهذا بعض القياس الموافق للفقهاء في مباحة العباد وبالله التوفيق
 وطرح هذا القياس عجز الزوج عن المصداق أو عجز عن الوطى أو عجز عن النفقة والكسوة وطرح عجز المرأة عن العوض في المخلع من الزوج أكثر
 وهذا هو الصواب بلا ريب فأنه لم يخرج البضيع عن ملكه إلا بشرط سلامة العوض وطرحه التصالح عن القصاص ذلك يحصل له ما يملك عليه
 فله القول بطلب القصاص فيز أموجب العدل ومقتضى قواعد الشريعة وأصولها ما ولى الله التوفيق **فصل** وأما الإجارة فالذين قالوا
 هي خلاف القياس قالوا ببيع معدوم لأن المناقض معدومة حين العقد ثم رأوا الكتاب قد دل على جواز إجارة الظن ولو رخص بقوله فإن أفسر
 لكم فأتوهن أجورهن قالوا إنها على خلاف القياس من وجهين **أحدهما** كونها إجارة **والثاني** أن الإجارة عقد على المناقض وهذه
 عقد على الأعيان **ومن العجب** أنه ليس في القرآن ذكر إجارة جائرة إلا هذه **وقالوا** هي خلاف القياس والحكم إنما يكون خلاف
 القياس إذا كان للنص قد جاء في موضع يشابهه بنقيض ذلك الحكم فيقال هذا خلاف قياس ذلك النص وليس في القرآن ولا في السنة ذكر ضاد
 إجارة شبه هذه الإجارة ومنشأ وهمهم ظنهم أن مورد عقد الإجارة لا يكون إلا منافق حتى أغرض قاعة بغيرها لأعيان قائم بنفسه ثم فسر

التمثين

الحاكم

صالحه

على خلاف

مواضع للشنا

خولاء فرقتين فقالت فرقة انما احتملنا ما على خلاف القياس لورود النص فلا يتعدى محله وقالت فرقة بل يخرج على ما موافق القياس و
هو كون المعقود عليه امر اشترط اللبس بل هو القام الصبي الذي يروى بوضعه في حجر للرضعة وغرض ذلك من المنافع التي هي مقدمات الرضا واللبس
يدخل تبعاً غير مقصود بالعقد ثم طردوا ذلك في مثل ماء البئر والعيون التي في الارض المستأجرة وقالوا تدخل ضمناً وتبعاً فكذا وقع الاجارة
على نفس العين والبئر ليسقى الزرع والبستان قالوا انما وردت الاجارة على مجرد ادلاء البئر واخراجها وتخلي عبور اجراء العين على ارضه
مباح وقلب احتقاني وجعل المقصود وسيلة والوسيلة مقصودة اذ من المعلوم ان هذه الاعمال السداهي وسيلة الى المقصود بعقد الاجارة
والا فليس بمعقودها ليست مقصودة ولا مقصود اتليها ولا قيمة لها اصلاً وانما هي كفتح الباب وكقوة الدابة لمن اكرى داراً او دابة ونحن نذكر على

هذين الاصليين الباطنين على اصل من جعل الاجارة على خلاف القياس وعلى اصل من جعل اجارة الظئر وغرضها على خلاف القياس **فقول**
وبالله التوفيق اما الاصل الاول فتعلم ان الاجارة بيع معروف وبيع المعروف باطل دليل مبني على مقدمتين جملة من غير مقتضى
قد اختلف في كل منهما بالخطأ بالصواب **فاما المقدمة الاولى** وهي كون الاجارة بيعاً ان اردتم به البيع الخاص الذي يكون المعقود
على الاعيان لا على المنافع فهو باطل وان اردتم به البيع العام الذي هو معاوضة اما على عين واما على منفعة **فالمقدمة الثانية**
باطلة فان بيع المعروف ينقسم الى بيع الاعيان وبيع المنافع ومن سلب بطلان بيع المعروف فانهما يسيله في الاعيان ولما كان لفظ البيع يقتض

هذا وهذان افتراض الفقه في الاجارة هل ينقسم لفظ البيع على وجهين **والتحقيق** ان المتعاقدين ان عرف المقصود انعقدت باي لفظ
من الالفاظ وعرف به المتعاقدان مقصودها وهذا حكم شامل لجميع العقوق فان الشارع لم يجعل الالفاظ المعقود حلاً بل ذكرها مطلقة فكلما انعقد
العقوق بما يدل عليها من الالفاظ الفارسية والرومية والتركمانية فانهما هما ما يدل عليها من الالفاظ العربية فاولى واحرى ولا فرق بين النكاح
وغيره وهذا قول جمهور العلماء كمالك وابي حنيفة وهو احد القولين في مذهب احمد **قال شيخنا** بل بنصوص احمد لا تدل الا على هذا القول

واما كون لا ينقسم الالفاظ الى النكاح والتزويج فانما هو قول ابن حامد القافض واتباعه واما قوله ما اصحاب احمد فلم يثبتوا احد منهم ذلك **وقول**
نص احمد على انما اذا قال انعقت امسى وجعل عتقها صداقاً انما ينقسم النكاح **قال بن عقيل** وهذا يدل على انه لا يختص النكاح
بلفظ واما ابن حامد فطرد اصله وقال لا ينقسم حتى يقول مع ذلك تزويجها واما القاضي فجعل هذا موضع استئسان خارجاً عن القياس فخرج النكاح

في هذه الصورة خاصة بدور لفظ النكاح والتزويج واصول الامام احمد ونصوصه يخالف هذا فان من اصوله ان العقود تنقسم بما يدل على
مقصودها من قول وفعل وكامري اختصاصها بالصبيغ ومن اصوله ان اكنائية مع دلالة الحال كالصريح كما قاله في الطلاق والقرض وغيرهما
والذين اشتروا لفظ النكاح والتزويج قالوا ما هما اكنائية فلا يثبت حكمها الا بانائية وهي امر يلحق لا اطلاع للشاهد عليه اذا شهدا انها
تقع على المسموع لا على المقصود والنيات وهذا انما يستقيم اذا كانت الفاظ الصريح والكنائية ثابتة بعرف الشارع وفي عرف المتعاقدين

والمقدمتان غير معلومتين **اما الاولى** فان الشارع استعمل لفظ التعليل في النكاح فقال ملكها بما بدأ معاً من القرآن
واعتق صفة وجعل عتقها صداقاً ولو لم يأت مع لفظ النكاح والتزويج واباح الله ورسوله النكاح وروى فيه الامامة الى ما تتعارفه النكاحيات
لفظ كان ومعلوم ان تفسير الالفاظ الى صريح وكنائية تفسير شرعي فان لم يقم عليه دليل شرعي كان باطلاً فانما هو الظابط لذلك **واما**

المقدمة الثانية فيكون اللفظ صريحاً او كنائياً امر يختلف باختلاف عرف المتكلم والمخاطب والزمان والمكان فكم من لفظ
صريح عند قوم وليس بصريح عند آخرين وفي مكان دون مكان وزمان دون زمان فلا يلزم من كونه صريحاً في خطاب الشارع ان يكون صريحاً
عند كل متكلم وهذا ظاهر **والمقصود** ان قول ان الاجارة نوع من البيع ان ارد به البيع الخاص فباطل وان ارد به البيع العام فصح
قوله ان هذا البيع لا يرد على معدوم ودعوى باطله فان الشارع جاز المعاوضة العامة على المعدوم فان قسم البيع المنافع على بيع
الاعيان فهذا قياس في غاية الفساد فان المنافع لا يمكن ان يعقد عليها في حال وجودها البتة بخلاف الاعيان وقدر فرق بينهما المحرر الشيخ

ج

نص

فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امر ان يتخذ العقد على الاعيان التي لم تخلق الى ان تخلق كما هي عن بيع السنين وحل الحبله والنمل قبل
 بد وصلاحه والحب حتى يشتد وفي عن الملاقيه والمضامين ونحو ذلك وهذا يمتنع مثله في المنافع فانه لا يمكن ان تباع الا في حال عدمها
فهذا امران احدهما يمكن ايراد العقد عليه في حال وجوده وحال عدمه ففيه للشارع عن بيعه حتى يوجد وجوز منه بيع ما لم
 يوجد تبعاً لما وجد اذا دعت الحاجة اليه وبين الحاجة لم يجوز **والثاني** ملا يمكن ايراد العقد عليه في حال عدمه كالمنافع فهذا جاز
 العقد عليه ولم يمنع منه **فان قلت** انا قيس احد النوعين على الآخر واجعل العلة غير كونه معدن مما قيل هذا قياس فاسد لا يتضمن
 التسوية بين المختلفين وقولك ان العلة مجزئة معدن ما دعوى بغير دليل بل دعوى باطلا فلا يجوز ان تكون العلة في الاصل كونه معدن
 يمكن تأخير بيعه الى زمن وجوده وعلى هذا التقدير فالعلة مقيدة بعدم خاص في انت تمين ان العلة في الاصل مجزئة كونه معدن فاختصاصك
 فاسد وهذا اكاف في بيان فساد بالمطالبة ونحن نبين بطلان في نفسه **فقول** ما ذكرناه صلة مطرقة وما ذكرته صلة منتقضة
 فانك اذا عللت بغير العدم ورج عليك النقض بالنافع كلها وبكثير من الاعيان واما علته بالانتقاص وايضا فالتقياس الحظي بقواعد الشرع
 واصولها ومناسبتها فنشهد هذه العلة فانها اذا كان له حال وجود وعدم كان في بيع حال العدم غاطرة وقمارا ومن لك على النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم للنع حيث قال ادبث ان منع الله الثمر فم يأخذ احدكم مال اخيه يدفعه ويحق واما ما ليس له الاحال واحص والغالب فيه
 السلامة فليس العقد عليه غاطرة ولا قمارا وان كان فيه غاطرة يسيرة فالحاجة اليه داعية اليه ومن اصول الشريعة ان اذا انغار
 المصلحة والمفسدة قدم ربحهما والغربانها في ما فيه من الضرر وما او باحدهما وفي المنع مما يجتنبون للية من البيع الضرر اعظم من ضرر
 الحاطرة فلا يزيل ادنى الضررين باعلاهما بل قاعدة الشريعة ضد ذلك وهو نفع اعلى الضررين باحتمال ادانها ولهذا لما عاهاهم عن المراجعة لما فيها
 من ربا او غاطرة اباحها لهم في العرايا الحاجة لان ضرر المنع من ذلك اشد من ضرر المراجعة ولما هو عليهم الميتة لما فيها من خبث التعتية
 اباحها لهم للضرورة ولما هو عليهم بالنظر الى الاجنبية اباحها منهم ما دعوا اليه الحاجة للظابط والمعامل الشاهد والطبيب **قلت**
 فهذا كله على خلاف القياس **قيل** ان اردت ان الفرع اختص بوصف يوجب الفرق بينه وبين الاصل فكل حكم استند اليه هذا الفرع
 العجيز فهو على خلاف القياس الفاسد وان اردت ان الاصل والفرع استويا في مقتضى والماتم واختلف حكمه ما قبل باصل فضع العليش السبعة
 منه مسئلة واحدة والشي اذا شابهه في وصف وفارقة في وصف كان اختلافهما في الحكم باعتبار الفارق مخالفا لاستواءهما باعتبار الوجه
 وهذا هو القياس الصحيح طرزا وعكسا وهو التسوية بين المتماثلين والفرق بين المختلفين واما التسوية بينهم في الحكم مع افتراقها فيما يقتضى
 الحكم او ينعى فهذا هو القياس الفاسد الذي جاء الشرع دائما باطلا كما ابطال قياس الربا على البيع وقياس الميتة على المذكي وقياس المسح
 عيسى عليه الصلوة والسلام على الاصنام وبين الفارق باذ عبد انعم عليه بعبودية ورسالته فكيف يعزبه بعبادة خيره له مع خيه
 عن ذلك وعدم رضاه به بخلاف الاصنام **فمن قال** ان الشريعة تأتي بخلاف القياس الذي هو من هذا الجنس فقد اصاب وهو
 كالحا واشتملها على العدل والمصلحة والحكمة ومن تسو بين الشبهتين لا شتر اكما في امور من الامور يلزمه ان يتسوى بين كل موجودين لا شتر لهما
 في معنى الوجود وهذا من اعظم الغلط والقياس الفاسد الذي كذمه السلف وقالوا اول من قاس البليس وما عبت الشمس القهر الا بالمقاييس وهو
 القياس الذي اعترف اهل النار بطلانه حيث قالوا فانه ان كنا في ضلال مبين اذ نسويكم برب العالمين فضع الله اهله بقوله ثم الذين
 كفروا بربهم يعدلون اي يقيسونه على غيرهم ويسوون بينه وبين غيرهم في الاهلية والعبودية وكل بدعة ومقالة فاسدة في اديان الرسل فاصحابها
 من القياس الفاسد في انكوت المحجبة من صفات الرب واقواله وعلوه على خلقه واستواءه على عرشه وكلامه وتجليه لعباده ومزجه في
 الدار الاخرة الامن القياس الفاسد وما انكرت القدرية عموم قدرته ومشيئته وجلت في ملكه ملا يشد انه يشاء ملا يكون الا بالقيا القياس
 وما خيلت الرافضة وما ادوا خبر الخلق وكفر واصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم وسبواهم الا بالقياس الفاسد ما انكرت الزنادقة والارثية

وعلى القياس

استند

حذر

الج

وجب

معاد الأجسام وانتشاق السموات وطى الدنيا وقالت تقدم العالم الا بالقياس الفاسد وما فسد مما فسد من امر العالم ونحوه من الاثر فيكم
 الفاسد واول ذنب عصي الله به القياس وهو الكسر على ادم وفريته من صاحب هذا القياس كجور فاضل شتر الدنيا والاخرة جميعين هذا
 القياس الفاسد هذه جملة لا ينربها الا من له اطلاع على الواجب والواقع وله فقه في الشرع والقدر **فصل في اما المقدمة الثانية**
 وهي ان بيع المعدل لا يجزى فالكلام عليه بآمن وجدين **احدهما** منع صحة هذه المقدمة اذ ليس في كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا في
 عليهما ولا في كلام احد من الصحابة ان بيع المعدل لا يجزى ولا يلفظ عام ولا يفتى عام وانما في السنة النبوية عن بيع بعض الاشياء التي
 هي معدومة تخلفها النبي عن بيع بعض الاشياء الموجودة فليست العلة في المنع لا العلم ولا الوجوه بل الذي وردت به السنة النبوية عن بيع
 الغر وهو ما لا يقدر على تسليمه سواء كان موجودا او معدوما كبيع العبد الا بالقبول والبيعير الشارء وان كان موجودا اذ موجب البيع تسليم
 المبيع فاذا كان البائع عاجزا عن تسليمه فهو غر وعاطرة وقمار فانه لا يباع الا بقبول وان امكن المشتري تسليمه كان قد قبل البائع وان لم
 يمكنه ذلك قد قبل البائع وهكذا المعدل الذي هو غر في نفسه لا يباع الا بالقبول والبيعير الشارء وان كان موجودا اذ موجب البيع تسليم
 ولاصفته وهذا من الميسر الذي حرم الله ورسوله ونظير هذا في الاجارة ان يكره ان لا يقدر على تسليمه بأسوأ كانت موجودة او معدومة
 وكذلك في النكاح اذ انزعت امه لا يملكها وابنة لم تولد له وكذلك ما شرع عقود المعاوضات بخلاف الوصية فانها تدبر على محض فلا غر في تعلمها
 بالموجود والمعدوم وما يقدر على تسليمه اليه وما لا يقدر وطرحه الهبة اذ لا غر في ذلك وقد صرح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 هبة المناع للجھول في قوله لصاحب الشتر حين اخذها من الغنم وسأله ان يهبها له فقال اما ما كان لي ولبيني عبد المطلب فقولك
الوجه الثاني ان تقول بل الشرع صحيح بيع المعدل في بعض المواضع فانما اجاز بيع الشتر بعد بدو صلاحه والمحجب بعد اشتداد
 ومعلوم ان العقد انما يدر على المبيع والمعدل الذي لم يخلق بعد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم في بيعه قبل بدو صلاحه والباية
 بدو الصلاح ومعلوم ان هذا اشتراء قبل الصلاح بشرط القطع كالحجر مجاز فانه انفي عن بيعه اذ كان قصدا للتبقيع الى الصلاح ومن جوز
 بيعه قبل الصلاح وجعه بشرط القطع او مطلقا وجعل موجب العقد القطع وحرم بيعه بشرط التبقيع او مطلقا لم يكن عنده لظهور الصلاح
 فائدة ولم يكن فرق بين ما خفي عنه من ذلك وما اذن فيه فانه يقول موجب العقد التسليم في الحال فلا يصح بشرط تأخير سواء بدا صلاحه
 او لم يبدأ **والصواب** قول الجمهور الذي دل عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والقياس الصحيح **وقوله** ان موجب
 التسليم في الحال **جوابه** ان موجب العقد امان يكون ما وجبه الشارع بالعقد او ما وجبه المتعاقدان انما يسوغ لهما ان يبيعه وكذا
 منتهى هذه الدعوى فلا الشارع اوجب ان يكون كل مبيع مستحق به التسليم عقيب العقد ولا العاقدان التزموا ذلك بل تأخر ويقعدان العقدة
 على هذا الوجه وتأخر يشترط ان التأخير امان في الثمن واما في المثل وقد يكون للبائع غرض صحيح ومصصلحة في تأخير التسليم للمبيع كما كان
 لحاجر رضي الله عنه غرض صحيح في تأخير تسليمه بغيره الى المدينة فكيف يمنع الشارع ما فيه مصلحة له ولا ضرر على الاخر فيها اذ قد رضي
 بما كان رضي النبي صلى الله عليه وآله وسلم على جابر بتأخير تسليمه للبيعة لولم تزد السنة بخلافه حتى يقتضيه جواره ويجوز لكل البائع
 ان يستثنى من منفعة المبيع ماله فيه غرض صحيح كما اذا باع عفا وراستثنى سكانه مرة او دابة واستثنى ظهرها ولا يختص ذلك بالبيع بل
 لو هبه واستثنى نفقه مرة او اعطى عبدا واستثنى خرمته مرة او وقف عينا واستثنى ثمنها لنفسه مدة حياتها وكتب امة واستثنى
 وطبها مدة الكتاب ونحوه وهذا كله منصوص احد وبعض اصحاب يقول اذ استثنى منفعة المبيع فلا بد ان يسلم العين الى المشتري ثم
 يأخذها ليستثنى المنفعة بناء على هذا الاصل **الحق** قد تبين فسادوه وان كان لا بد من استثنى في العقد فليس عقيب العقد عن هذا الاصل
 قالوا انه لا تنجز الاجارة الا على مدة تلي العقد وعلى هذا انما اذا باع العين المؤجرة فمنهم من ابطال البيع كون المنفعة لا تدخل في
 البيع فلا يحصل التسليم ومنهم من قال هذا استثنى بالشرع بخلاف المستثنى بالشرط وقد اتفق الاثمة على صحة بيع الامة بالشرط

لا يملكه غيره
 لا يملكه غيره
 لا يملكه غيره

كانت

وان كان منفعة البضع للزوج ولم تدخل في البيع وانفقوا على جواز تأخير التسليم اذا كان العرف يقتضيه كما اذا باكم غنزاله فيه متاع كثير لا ينقل في يوم ولا ايام فلا يجب عليه جمع وداب البهل ونقله في ساعة واحدة بل قالوا لو استثنى بالعرف فقال وعدا من اقرى الله عليكم فان المستثنى بالشروط اقرى من المستثنى بالعرف كما انه اوسع من المستثنى بالشرع فانه ثبت بالشروط ما لا يثبت بالشرع كما ان الشرط بالنداء اوسع من الواجب بالشرع وايضا فحق كره ان موجب العقد استحقاق للتسليم عقبيه اعتقوا ان هذا موجب العقد المطلق واسم المبيع العقد فان اردتم الاول فصح وان اردتم الثاني فممنوع فان مطلق العقد ينقسم الى المطلق والمقيد وموجب العقد المقيد ما قيده كره ان موجب العقد المقيد بتأجيل الثمن وتبقي خيار الشرط والرهن والضمين هرما قيد به وان كان موجب عند اطلاق ذلك فموجب العقد المطلق شيء وموجب العقد للمقيد شيء والقبض في الاعيان والمنافع كالقبض في الدين والنسيه صلى الله عليه وآله وسلم جوف بيع الثمرة بعد بدو الصلاح مستحقة الا بقاء الى كمال الصلاح ولم يجعل موجب العقد القبض في الحال بل القبض المعتاد عند انتهاء صلاحها ودخل في اذن فيه بيع ما هو معد لم يخلق بعد وقبض ذلك بمنزلة قبض العين للوجوه وهو قبض ببيع التصرف في اصح فتقولين وان كان قبضا لا يوجب انتقال الضمان بل اذا تلف المبيع قبل قبضه المعتاد كان من ضمان البائع كما هو مذهب اهل المدينة واهل الحديث اهل البيت واهل سنته وهو مذهب الشافعي قطعاً فانه علق النقل به على صحة الحديث وقد صح صحة لا يرب فيها من غير الطريق التي توقف الشافعي فلا يشترط ان يقال من مذهب عدم وضع الجواهر وقد قال ان صح الحديث قلت به مرواه من طريق توقف في صحتها ولم تبلغ الطريق الاخرى التي لا صلة فيها ولا مطعن فيها وليس مع المنازع دليل شرعي يدل على ان كل قبض يجوز التصرف ينقل الضمان وما يجوز التصرف لا ينقل الضمان فقبض العين للوجوه يعني التصرف ولا ينقل الضمان وقبض العين المستأمة والمستعارة والمخصوصة يوجب الضمان ولا يجوز التصرف **فصل** ومن هذا الباب بيع المتقاضي والمبايع والمبادي فان من بيعه الا نقطة لفظة قال لا نمنع ومضى كبيع الثمرة قبل ثمنها ومن جوزه كاهل المدينة وبعض اصحاب احمد فتولهم اصح فانه لا يمكن بيعه الا على هذا الوجه لا يميز اللفظة المبيعة من غيرها ولا تقوم للصحة ببيعها كذا لو كلف الناس به لكان اشق شئ عليهم واعطاه ضرراً او الشريعة لا تأتي به وقد تقدم ان ما لا يبيع الا على وجه واحد لا يبيى الشارع عن بيعه وانما في الشارع عن بيع التمار قبل بدو الصلاح لا مكان تأخير بيعها الى وقت بدو الصلاح ونظير ما في عنده واذن فيه تسوية للمقاضي اذا بدو الصلاح فيها ودخل الاجزاء والاعيان التي لم تخلق بعد كدخول الاجزاء التمار وما يتلاق في الشجر منها ولا فرق بينهما **فصل** وينبوا على هذا الاصل الذي لم يدل عليه دليل شرعي بل دل على خلافه وهو بيع المعدوم بطلان ضمان الحائض والبساتين وقالوا هو بيع الثمر قبل ظهوره او قبل بدو صلاحه ثم منهم من حكي الاجماع على بطلانه وليس مع المانع من كذا ظنهم فلا النص بفساده ولا معناه ولم يجز الاجماع على بطلانه فلا نص مع المانعين ولا فيما سوا الاجماع وخبر يمين انعقاد هذه الامور الثلاثة اما الاجماع فقد صرح عن عمر بن الخطاب انه ضمن حديفة اسيد بن حنيفة ثلاث سنين وتسلف الضمان فحضى به ديناً كان على اسيد وهذا بمنزلة من الضميمة ولم يذكره منهم رجل واحد ومن جعل مثل هذا الجاهلاً فقد اجمع الصحابة على جواز ذلك واقل درجاته ان يكون قول صحابي بل قول الخليفة الراشد ولم يذكره منهم منكر وهذا حجة عند جمهور العلماء وقد جرح بعض اصحاب احمد ضمان البساتين مع الارض للوجوه اذ لا يمكن افراد احدها عن الاخرى اخذ ابن عقيل وجوز بعضهم ضمان الاشجار مطلقاً مع الارض وبدونها اختار شيخنا وافرقة فيه مصنفات في مذهب احمد ثلاثة اقوال وجوز ما لا خلاف في بيع الارض في قدر الثلث **قال شيخنا** والصواب ما فعله عمر رضي الله عنه فان الفرق بين البيع والضمان هو الفرق بين البيع (الاجارة) والنسيه صلى الله عليه وآله وسلم ففي بيع الحب حتى يشتد ولم ينه عن اجارة الارض للزراعة مع ان المستاجر مقصوده الحب بعينه فحده الارض ويحرقها ويسقيها وهو نظير مستاجر البستان ليحرق شجرة ويسقيه ويقوم عليه الحب نظير الشجر والشجر نظير الارض العمل نظير العمل فما الذي حرم هذا واصل هذا وهذا اجالات المشتري فانه يشتري ثمراً وعلى البائع مؤنة الحدمة والسقي والقيام والشجرة فهو

ج

الاصول

التميز

بمركبة الذي يتفرق الحب وعلى البائع مؤنة الزرع والقيام عليه فقد ظهر انتقاء القياس النص كما ظهر انتقاء الاجماع بل القياس اعم من
 الجوزين كما معهم الاجماع القديم **فان قيل** فالتمراعيان وعدا الاجارة انما يكون على المنافع **قيل** الاعيان هنا حصلت
 بعلمه في الاصل المستاجر كما يحصل الحب بعلمه في الارض المستجرة **فان قيل** الفرق ان الحب حصل من بذرة والتمر حصل من
 شجرة **قيل** لا اترطد الفرق في الشرع بل قد الغاه للشام في المساقاة والمزارعة فتش بينهما والمساق يستحق جزأ من الثمرة الناشئة
 من اصل المالك والمزارع يستحق جزأ من الزرع الثابت في ارض المالك وان كان البذر رمنه كما ثبت بالسنة الصحيحة المصرية واجام الفقهاء
 فاذ لم يقر هذا الفرق في المساقاة والمزارعة التي يكون الثمرة فيها مشتركة لم يقر في الاجارة بطريق الاولى لان اجارة الارض لم تختلف فيها
 كالاختلاف في المزارعة فاذ كانت اجارة تبا عندكم اجرة من المزارعة فاجارة الشجر اولى بالجزء من المساقاة عليها فيجزأ بعض القياس
 عمل الصحابة ومصلحة الامة وبالله التوفيق والذين منعوا ذلك وحرموا توصلا الى حوزة بالحيلة الباطلة شرعا وعقلا فانهم يبررون
 الارض وليست مقصودة له البتة وليسا فوزه على الشجر من الجزر على جزء مساقاة غير مقصودة واجارة غير مقصودة فحوزا لم يقصد
 مقصودا وما قصد غير مقصود وحازوا في المساقاة اعظم عاباة وذلك حرام باطل في الوقف ويشان المولى عليه من يتيم او سفية او غير
 وهما باتهم اياه في اجارة الارض لا تسوغ لهم عاباة المستاجر في المساقاة ولا يسوغ اشتراط احد العقدين في الاخر بل كل عقد
 مستقل بحكمه فان هذا من فعل امير المؤمنين وفقهه وابن القياس من القياس والفقه من الفقه فبينها في الصحة بعد ما بين
 للمشرقين **فصل** فهذا الكلام على المذاهب الاولى وهو كون الاجارة على خلاف القياس فبما منهم على هذا الاصل الفاسد هو ان المستحق بعقد الاجارة
 الاجارة التي اذن الله فيها في كتاب وهي اجارة الظئر على خلاف القياس فبما منهم على هذا الاصل الفاسد هو ان المستحق بعقد الاجارة
 الماهو المنافع الا اعيان وهذا الاصل لا يدل عليه كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا قياس صحيح بل الذي دلت عليه الاصول ان
 الاعيان التي تحدث شيئا فشيئا مع بقاء اصلها حكمها حكم المنافع كالثمر في الشجر واللبن في الحيوان والماء في البئر ولهذا استوفى الفقهاء
 في الوقف فان الوقف تحبس الاصل وتسبيل الفائدة فكما يجوز ان تكون فائدة الوقف منفعة كالسكنى وان تكون ثمرة وان تكون لبيت
 كوقف للمأثمة لان انتقاء بلبسها وكذلك في باب التبرعات كالعارية لمن ينتفع بالمنافع ثم يرددها والعريضة لمن يأكل ثمر الشجرة ثم يرد
 والمنفعة لمن يشرب لبن الشاة ثم يرددها والقرض لمن ينتفع بالدرهم ثم يرددها القاشم مقام عينها فكذلك في الاجارة تارة بتركيب
 العين والمنفعة التي ليست احبنا وقارة للعين التي تحدث شيئا بعد شيء مع بقاء الاصل كلبن الظئر ونفع البئر فان هذه الاعيان
 لما كانت تحدث شيئا بعد شيء مع بقاء الاصل كانت كالمنفعة والمسوخ الاجارة هو ما بينهما من القدر المشترك وهو وحده المقصود بال عقد
 شيئا فشيئا سواء كان الحادث عينا او منفعة او كون جازما او معنوقا كما بالجمود الاقل في الجواز والمنع مع اشتراكهما في المقترض الجواز بل
 هذا النوع من الاعيان الحادثة شيئا فشيئا احق بالجواز فان الاجسام اتمل من صفاتها وطوره هذا القياس جواز اجارة الحيوان غير الاذى
 لرضاعه فلي الحجة تدعوا اليه كما تدعوا اليه في الظئر من الاذمين بطعامها وكسوتها ويجوز استئجار الظئر من البهاشم بعلمه ولو للرضاع
 اذا عارض على لبسها فهو موعان **احدها** ان يشتري اللبن مرة ويكون العلف والحزرة على البائع فهذا بيع عرض **والثاني**
 ان يسلمها ويكون علفها وخدمتها عليها ونسبها له مدة الاجارة فهذا اجارة وهو كضمان البستان سواء كان للظئر فان اللبن يستحق
 شيئا فشيئا مع بقاء الاصل فهو كاستئجار العين ليست بها ارضه وقد نص مالك على جواز اجارة الحيوان مدة للبنة ثم من اصابها
 من جوزه ذلك تنبأ لنصه ومنهم من منعه ومنهم من شرط فيه شروطا ضيقا بما مورخ النص لم يدل عليها نصه والصواب الجواز
 وهو موجب القياس الحضر والجوزون اسعد بالنص من المانعين وبالله التوفيق **فصل** ومن هذا الباب قول القائل حمل
 العاقلة الدية عن الجاني على خلاف القياس فلهذا لا تحمل العمد ولا العبد ولا على الصبي ولا الاعراف ولا ما دون الثلث ولا تحمل

ح

للبهائم

جناية الاموال ولو كانت على وفق القياس لمحت ذلك كله **والجواب** ان يقال لا ريب ان من اتلف مضموناً كان ضمانه عليه ولا نور

واذرة ونور اخرى ولا تؤخذ نفس بجزيرة غير هاء ولا بجزيرة شرج الله سبحانه وجزاؤه وحمل العاقلة الدية غير منافع لشئ من هذا كما

سند بينه والناس متنازعون في العقل هل تحمله العاقلة ابتداء او تحمله على قولين كما تنازعوا في صدقة الفطر التي يجب اداؤها عن الغير

كالزوجة والولد هل يجب ابتداء او تحمله على قولين وكما ينبغي ما لو اخرجها من تحت نفسه بغير اذن التحمل بها **فمن** قال هي واجبة

على الغير تحملاً قال يخفى في هذه الصلوة ومن قال هي واجبة عليه ابتداء قال لا يخفى بل هي كاداء الزكاة عن الغير وكذلك القتال اذ لم يكن له

عاقلة هل يجب الدية في دمة القتال او لا على قولين بناء على هذا الاصل والعقل فارق غيره من الحقوق في اسباب اقتضاها اختصاصها

بذلك ودية المقتول مال كثير والعاقلة انسان تحمل الخطا ولا تحمل العمد بالافتقار ولا تشبه على الصحيح والخطأ يعذر فيه الانسان فايجاب الدية

في ماله فيه ضرر عظيم عليه من غير ذنب تهمه واهل دم المقتول من غير ضمان بالكيفية فيه اضرار باؤداة وورثته فلا بد من ايجاب بدل

فكان من عأس الشريعة وقيامها بمصالح العباد ان اوجب بدله على من عليه مولاة القتال ونظرته فواجب عليهم اعانته على ذلك وهذا

كايجاب النفقات على الاقارب وكسوتهم وكنى اسكنهم اعفا فهم اذا طلبوا النكاح وكايجاب فكذلك الاسير من بدل العتق فان هذا السير بالدية

التي لم يعمد سبب وجوبها ولا وجبت باختيار واستحقاقها كالتفرض في البيع وليست قبلية فالقاتل في الغالب يقتل على جهله وهذا بخلاف العمد

فان الجاني ظالم مستحق للعقوبة ليس اهل ان يحمل عنده بدل القتل وبخلاف شبه العمد لانه قاصد للمجناية متعمد لها فهو اشتم منه بخلاف

بدل المتلف من الاموال فانه قبل في الغالب لا يكاد المتلف يعجز عن حمله وثمان النفوس غير ثمان الاموال ولهذا لم يحل العاقلة ما دون الثلث

عند الامام احمد ومالك لقتلته واحتمال الجاني تحمله وعند ابي حنيفة لا تحل ما دون اقل المقدار كارش الموضوعة وتحمله ما فوقه وعند الشافعي

تحل القليل والكثير طرد القياس ظاهر بهذا كوخا لا تحمل العبد فانه سلعة من السلع ومال من الاموال فلو حلت بدله لمحت بدل الحيوان للثأر

واما الصلح والاعتراف فعارض هذه الحكمة فيها معنى اخر وهو ان المدعى والمدعى عليه قد يتواطأ على الاقرار بالجناية ويشتركان فيما تحمله

العاقلة ويتصالحان على تعريض العاقلة فلا يبرى اقراره ولا صلحه فلا يبرى اقراره في حق العاقلة ولا يقبل قوله فيما يجب عليها من الغرامة و

هذا هو القياس الصحيح فان الصلح والاعتراف يتضمن اقراره ودعواه على العاقلة بموجب المال عليهما فلا يقبل ذلك في حقه ويقبل بالنسبة

الى المعترف كغرامة فدين ان ايجاب الدية على العاقلة من جنس ما واجبه الشارع من الاحسان الى المحتاجين كبناء السبيل والفقراء و

المساكين وهذا من تمام الحكمة التي بها قيام مصلحة العالم فان الله سبحانه قد خلقه الى غنى وفقير ولا تم مصالحهم الا بسخرية الفقير في

سبحانه في فضول الموال الاغنياء ما ليس خلة الفقراء وحرور الربا الذي يضر بالاحتياج فكان امره بالصبرته ونهيته عن الربا اخبرين شقيقتين

وهذا جمع الله بينهما في قوله فيحق الله الربا ويرى الصدقات وقوله وما آتيتهم من ربا ليرى في اموال الناس فلا يرى عند الله ما آتيتهم من

زكاة نريدون وجه الله فاولئك هم المضعفون وذكر سبحانه احكام الناس في الاموال في اخر سورة البقرة وعلى ثلاثة عدل وظلم وفضل

فالعدل البيه والظلم الربا والفضل الصدقة فمنهم المتصرفين وذكر في ايتهم وذم الربا بين وذكر حقهم وابهم البيه والربا الى اجل صفة

والمقصود ان حمل الدية من جنس اوجه من الحقوق لبعض العباد على بعض كحق المملوك والزوجة والاكثر الضيف ليست من

باب عقوبة الانسان بجناية غيره فهذه لون وذلك لون والله للوفيق **فضل** ومما قيل فيه انه على خلاف القياس حديث المصراة قالوا

وهو يئلف القياس من وجه **منها** انه تضمن رد البيع بلا عيب لا خلف في صفة **ومنها** ان الحراج بالضان فاللبن الذي يوجد عند

ومثل ذلك يستحق

عليهم

ج

فيها

عليهم

سببا

كما ان غيره اصل بنفسه واصل الشرح لا يضرب بعضهم ببعض كما في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ان يضرب كتاب الله
بعضه ببعض بل يجب اتباعها كلها لا يترك كل منها على اصله وموضعها فأما كلها من عند الله الذي اتقن شرعه وخلقه وما اعد
ففيها الخطأ الصريح **فاسمعوا الآن** حرم الاصول الفاسدة التي يعترض بها على النصوص الصحيحة أما قولكم كما تقدمت الراس
غير عيب ولا فوات صفة فاين في اصول الشريعة المتلفاة عن صاحب الشرع ما يدل على انحصار الرد بحديث الاخيرين وتكفيها هذه المطابقة
ان تجد وعلى اقامة الدليل على المحذور سببلا **ثم نقول** بل اصول الشريعة توجب الرد بغير ما ذكرتم وهو الرد بالمتدليس والعش فاذهرو
والخلف في الصفة من باب واحد بل الرد بالمتدليس اولى من الرد بالعيب فان البائم يظهر صفة المبيع تارة بقوله وتارة بفعله فاذا اظهر المبيع
انه على صفة فبان بخلافها كان قد غشه ودلس عليه فكان له الخيار بين الامساك والغنم ولولو رأت الشريعة بذلك لكان هو محض القياس
وموجب العدل فان المشتري انما يدل ماله في البيع بناء على الصفة التي اظهرها له البائم ولو اعلنا على خلافها لم يكن له فيها ما يدل
فالزامه للبيع مع التدليس والعش من اعظم الظلم الذي تنزله الشريعة عنه وقد ثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم الخيار للركبان
اذا تلقوا الاشارة منهم قبل ان يهبطوا للسوق ويعلموا الشعر وليس فيها عيب ولا خلف في صفة ولكن فيه نوع من التدليس غش **فصل**
واما في حكم الخراج بالظن فان كان قد روى بخديث المصراة اصح منه باتفاق اهل الحديث طائفة فكيف يعارض
به مع انه لا تناقض بينهما اجماع الله فان الخراج اسم للغلة مثل كسب العبد وابجرة الربة وخفي ذلك واما الولد والدين فلا يبيح خراجا و
خاتمة ما في الباب قياسه عليه بجائزهما من الفوائد وهون افضل القياس فان الكسب الحادث والغلة لم يكن موجودا حال البيع
واما حدث بعد القبض واما الدين فانه كان موجودا حال العقد فهو جزء من المعقوف عليه والشارع لم يجعل الصاع عوضا عن الدين
الحادث وانما هو عوض عن الدين الموجود وقت العقد في الصريح ففهم انه هو بعض الغلة والقياس اما تضمينه بغير جنسه ففي غاية الظلم
فان لا يمكن تضمينه بمثله البتة فان الدين في الصريح محفوظ غير معرض للفساد فاذا احل صاعا عرضه كحضه وهما له فلو ضمن الدين الله
كان في الصريح بلبن مخلوب في الزناء كان ظلمًا تنزه الشريعة عنه **وايضاً** فان الدين الحادث بعد العقد اختلط بالدين الموجود
وقت العقد فلم يعرف مقداره حتى يوجب نظيره على المشتري وقد يكون اقل منه او اكثر فيضطر الى الويلان اقل الاقسام ان تقبل المساواة
وايضاً فلو وكلناه الى تقديرهما او تقدير احدهما لكثير النزاع وانحصارها بينهما فنقص للشارع احكام صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله
للزنا وقد مر محذور لا يتعد يانه قطعاً للخصومة وفضل للمنازعة وكان تقديره بالتميز اقرب الاشياء الى اللين فاندقوت اهل المدينة كما كانت
في تالهم وهو مكمل كما ان الدين مكمل فكلاهما مطعم ومقتات مكمل **وايضاً** فكلاهما يقتاتان به بلا ضئعة ولا علاج بخلاف الخطئة
والشعر والارز فاقرب الاجناس التي كانوا يقتاتون بها الى اللين **فان قيل** فانه فوجيئون صاع التمر في كل مكان سواء كان
قوتاً لهم او لم يكن **قيل** هذا من مسائل النزاع وموارد الاجتهاد فمن الناس من يوجب ذلك ومنهم من يوجب في كل بلد صاعاً من
قوتهم ونظيره تبيينه صلى الله عليه وآله وسلم الامتناف الخمسة في زكاة الفطر وان كل بلد يخرجون من قوتهم مقدار الصاع وهذا
ارجح واقرب الى قواعد الشرع وان لا يكلف من قوتهم السمك مثلاً والارز والارز والارز الى التمر وليس هذا باول تخصيص قاصر الدليل عليه
بالله التوفيق **فصل** من ذلك نطن بعضهم ان امره صلى الله عليه وآله وسلم من صلى قد اخلف الصنف بالاعادة على خلاف القياس
فان الامام والمرأة فدين وصلاتها الصحيحة وهذا من افضل القياس وابطله فان الامام ليس في حقه التقدم وان يكون وحده ولما لم
يسن في حقه الاصطفاً فقياس احدهما على الآخر من افضل القياس الفرق بينهما ان الامام انما اجل ليوثهم به وقشاهد افعاله وانتقاله
فاذا كان قد امهم حصل مقصود الامامة فاذا كان في الصنف لم يشاهده الا من يليه ولهذا اجازت السنة بالمقدم ولو كانوا ثلاثاً لم يحاطة
على التصديق بالايامه واما المرأة فان السنة وقوفها فذلة اذ لم يكن هناك امرأة تقف معها لانها منهية عن مصافحة الرجال فوقوفها للشرع

ج

نكف

بعض الناس

ان تكون خلف الصف ذقة وموقف الرجل المشرع ان يكون في الصف قتياس احدها على الاخر من ابطال القياس وافسده وهو قياس الشرع
 على الشرع فان قيل فلو كان معها امرأة ووقفت وحدها صحت صلاحها قيل هذا غير مسلم بل اذا كان صف النساء فحكم المرأة
 بالنسبة اليه في كونها ذقة كحكم الرجل بالنسبة الى صف الرجل لكن موقف المرأة وحدها خلف صف الرجال يدل على شيئين احدهما
 ان الرجل اذا لم يجد خلف الصف من يقوم معه وتقدر عليه الرجل في الصف ووقف معه ذرة صلاته للحاجة وهذا هو القياس المحض
 فان واجبت الصلوة تسقط بالحجز عنها الثاني وهو طرد هذا القياس اذا لم يمكنه ان يصل مع الجماعة الاقدام كما ما لم يوصل قد امره بتحم
 صلاته وكلاهما وجه في مذهب احمد وهما **اختيار شيخنا** رحمه الله وبالحجالة فليست للمصافة واجب من غيرها فلا سقط ما هو واجب
 منها بعد رضى اولى بالسقوط ومن فاضل الشرح الكلية انه لا واجب مع تحجز الاحرام مع ضرورة **فصل** ومن ذلك قول بعضهم ان الحديث
 الصحيح هو قوله الرهن مركوب ومخلوب وعلى الذي يركب ويحلب النفقة على خلاف القياس فانه يجوز لغير المالك ان يركب الدابة ويحلبها
 وضمنه ذلك بالنفقة لا بالقيمة فهو مخالف للقياس من وجهين **والصواب** ما دل عليه الحديث وقواعد الشريعة واصلها لا
 تقتضى سواء فان الرهن اذا كان حيوانا عتق في نفسه بحق الله سبحانه وكذا في حق المالك وللمرتهن حق الوثيقة وقرع شرع
 سبحانه الرهن مقبوضا بين المرتهن فاذا كان بيده فله يركبه ولم يحلبه ذهب نفقه باطلا وان مكن صاحبه من ركوبه خرج عن يد وثيقة
 وان كلف صاحبه كل وقت ان يأتي ياخذ لبنه شق عليه غاية المشقة ولا سيما مع بعد المسافة ولان كلف المرتهن بيع الملبى وحفظه
 للرهن شق عليه فكان مقتضى العدل والقياس ومصلحة الراهن والمرتهن والحيوان ان يستوفى المرتهن منفعة الركوب والمخلوب يرضى
 عنها بالنفقة ففي هذا جمع بين المصلحتين وتوفير المحتين فان نفقة الحيوان واجبة على صاحبه والمرتهن اذا انفق عليه ادى عنه واجبا
 وله فيه حتى فله ان يرضع به له ومنفعة الركوب والمخلوب يتحتم ان يكونا بطلا فاخرها خيرا من ان يهدر على صاحبه باطلا ويلزم بعض الناس
 المرتهن **وان قيل** للمرتهن لا يرجع لك كان في اضار به ولم تنه نفسه بالنفقة على الحيوان فكان ما جاءت به الشريعة هو النافق
 التي ما فزها في العدل والحيطة والمصلحة شئ يختار **فان قيل** ففي هذا ان من ادى عن غيره واجبا فانه يرجع به له وهذا خلاف
 القياس فانه الزام له بالمرتهن ومعاوضة لم يرض بها **قيل** وهذا ايضا غرض القياس والعدل والمصلحة وموجب الكتاب وذهب له
 المدينة وفقهاء الحديث اهل بلده واهل سنته فلا وادى عليه دينه او انفق على من تلزمه نفقته او افتداء من الاسير ولم ينو التبرع فله
 الرجوع وبعض اصحاب احمد فرق بين قضائه الدين ونفقة القريب فجاء الرجوع في الدين دون نفقة القريب عمالا لا بما لا تصير ديننا **قال شيخنا**
 والصواب التسوية بين الجعيم والمحققين من اصحابه سواء بينهم ولو افتاد من الاسير كان له مطالبته بالفتاء وليس ذلك دينا عليه والقرآن
 يدل على هذا القول فان الله تعالى قال فان ارضعتم نحر فأتوهن اجورهن فامر بآيتاء الاجر بنحر ولا يشرط طعق ولا اذن الرب
 وكان ذلك قوله والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف فواجب ذلك
 عليه ولم يشترط طعق ولا اذن وانما نفقة الحيوان واجبة على مالكه والمستاجر والمرتهن له فيه حق فاذا انفق عليه النفقة الواجبة على ربه كان
 الحق بالرجوع من الاتفاق على ولده فان قال الراهن انما اذن لك في النفقة قال هي واجبة عليك وانا استحق ان اطالبك بها كحفظ المرتهن و
 المستاجر فاذا ارضى المنفق بان يعتاض بنفقة الرهن وكانت نظير النفقة كان قد احسن الى صاحبه وذلك خير من ان يات به لنفسه فكان
 القياس يقتضيه وطرد هذا القياس ان المودع والشريك والوكيل اذا انفق على الحيوان واعتاض عن النفقة بالركوب والمخلوب جاز ذلك
 كما مر **فصل** وما قيل للنون بعد الاحاديث عن القياس حديث الحسن عن قبيصة بن حريث عن سلمة بن الحقيق ان رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم قضى في رجل وقعه على جارية امرأتان كان استكرهها في حرة وصليته لسيدتها مثلها وان كانت طارعة
 فهي له وعليه لسيدتها مثلها وفي رواية اخرى وان كانت طارعة فهي ومثلها من ماله لسيدتها رواه اهل السنن وضعفه بعضهم

المالك

يُعلم تنبيه

قبل استناده وهو حديث حسن يثبت بما هو دونه في القدر ولكن لا شك له اقل مواضع تضعيفه معلين في سنده **قال شيخ الاسلام**
 وحديث الحديث يستقيم على القياس مع ثلاثة اصول صحيحة كل منها قول طائفة من الفقهاء **احدها** ان من غير مال غير صحيح
 فوت مقصوده عليه فله ان يضمه بمثلته وهذا هو التصرف في المعصوب بما ازال اسمه فيه ثلاثة اقوال في مذهب احمد وغيره **احدها**
 انه باق على ملك صاحبه وعلى الغائب ضمان النقص ولا شيء عليه في الزيادة كقول الشافعي **والثاني** يمكنه الغائب بذلك ويضمنه
 لصاحبه كقول ابن حنيفة **والثالث** يخير المالك بين اخذه وقضيه النقص وبين المطالبة بالبدل وهذا هو القول الاقوال واقوالها
 فان قوت صفاتها العنوية مثل ان ينسب صناعتها او يصف غرضها او يفسد عقله او عينه فحينئذ يبطل خبر المالك فيه بين تعميم النقص
 وبين المطالبة بالبدل ولو قطع ذنب بغلة القاضى ضمن مالك يضمها بالبدل ويملكها التعد ومقصودها على المالك في العادة وغير
 للمالك **فصل الاصل الثاني** ان جميع المتلفات تضمن بالجنس بحسب الامكان مع مراعاة القيمة حتى الحيوان فانما اذا
 اقترضه رد مثله كما اقترض النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكرة او ركة خيرا منه وكون ذلك المهر ويضمن ولو لم يملكه كما قضت به الصحابة
 وهذا هو القولين في مذهب احمد وغيره وقصة داود وسليمان عليهما السلام من هذا الباب فان الماشية كانت قد اتلفت حوت الغنم
 فقصي بالغنم لا صاحب الحوت كان ضمنهم ذلك بالقيمة ولم يكن لهم مال الا الغنم فاعطاهم النعم بالقيمة واما سليمان فحكم بان احصوا ما
 يقومون على الحوت حتى يعثر كما كان ضمنهم اياه بالمثل واعطاهم الماشية يأخذون منفعتها عوضا عن المنفعة التي فانت من غلة الحوت
 ان يعثر ويملك ان في الزهرى لعمر بن عبد العزيز فيمن اتلف له شجر فقال الزهرى يفرسه حتى يعثر كما كان وقال ربيعة وابو الزناد عليه
 القيمة فغلغ الزهرى القول فيهما وقول الزهرى وحكم سليمان هو موجب الادلة فان الواجب ضمان المتلف بالمثل بحسب الامكان كما قالوا
 وجزاء سبيته سبته مثلها وقال من اعتدى على عكر فاعتد واعليه بمثل ما اعتدى عليه وقال والحرمات قصاص وقال وروى غيره
 فاقوا بمثل ما عوقبتم به وان كان مثل الحيوان والا لينة والثياب من كل وجه متعدد فقد رد الامر بين شيئين **الضمان** بالدرهم
 المتلفة للمثل في الجنس والصفة والمقصود والانتفاع وان سارت المضمل في المالمية **والضمان** بالمثل بحسب الامكان المستكمل للمتلف
 في الجنس والصفة والمالمية والمقصود والانتفاع ولا مريب ان هذا الاقرب الى النصوص والقياس العدل في نظره ما ثبت بالسنة واتفق العلماء
 من القصاص والظلمة والضرية وهو منصوص احمد في رواية اسمعيل بن سعيد وقد تقدم تقرير ذلك واذا كانت المتلفة من كل وجه
 متعددة حتى في الماكيل والوزن فيما كان اقرب الى المتلفة فموا الى بالصواب ولا مريب ان الجنس الى الجنس اقرب مماثلة من الجنس
 الى القيمة فهذا هو القياس وموجب النصوص وبالله التوفيق **الاصل الثالث** ان من مثل بعد عتق عليه وهذا
 مذهب فقهاء الحديث وقد جازت بذلك آثار مرفوعة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه كعمر بن الخطاب وغيره وهذا
 موافق لهذه الاصول الثلاثة الثابتة بلا دلة للموافقة للقياس العادل فاذا طوعته الجارية فقد انسدها على سيدتها فانها مع الطور
 تنقص قيمتها اذ تصير زانية ولا تكن سيدتها من استخداها حتى الخدمة لغيرها فمها وطعمها في السيد واستشراف السيد اليها
 وتنشأ على سيدتها فلا تطعمها كما كانت تطعمها قبل ذلك والجاني اذا تصرف في المال بما ينقص قيمته كان لصاحبه المطالبة بالمثل
 فقصه الشارع لسيدتها بالمثل ومكته الجارية اذا لا يجمع لها بين العوض والمعوض وايضا فلورضيت سيدتها ان تنفي الجارية على مكته
 وقصره ما نقص من قيمتها كان لها ذلك فاذا لم ترض وعلمت ان الامنة قد فسدت قيمتها ولم تنفع بخدمتها كما كانت قبل ذلك كان من
 احسن القضاء ان يفرم السيد مثلها ويملكها فان قيل فاطردوا هذا القياس وقولوا ان الضمان اذا نفي جارية قوم حتى انسدها
 عليهم ان لهم القيمة او يطالبون بهد لها قيل نعم هذا موجب القياس ان لم يكن بين الصوتين فرق مؤثر وان كان بينهما فرق فليقل
 الاحاق فان كان هذا الذي في وطني الزوج جارية امرأتها بالنسبة اليها اعظم من الانسداد الذي في وطني الزوج وبالحجة **فجواب** هذا

فيها
ج
مكتوب

جواب مركب الا نصح فيه ولا اجماع **فصل**

واما اذا استكرهها فان هذا من باب المشقة فان الاكراه على الوطئ مشقة فان الوطئ يجري مجرى

الجنابة ولهذا لا يخلو عن عقاب وعقوبة ولا يجري مجرى منفعة الخلة في ما صارت له بافسادها على سيدتها واجب عليه مثلها كما في المطاوعة واعتقها عليه لكونه مثلها **قال شيخنا** ولو استكرهه غيره على الفاحشة عتق عليه

وعدمها بمثلها الا ان يفرق بين امة امرأة وبين غيرها فان كان بينهما فرق شرعي والا فموجب القياس التوسيع واما قوله تعالى ولا تكرر هوا فتبناكم على البغاة ان اردن تخصصنا لتبغوا عرض الحيوة الدنيا ومن يكرههن فان الله من بعد اكرامهن غفر لهن جميع فلهذا عفى عن اكرامهن على كسب المال بالبغاة كما قيل ان عبد الله بن ابي راس للمنافقين كان له اما ما يكرههن على البغاة وليس هذا استكرهاها لامة على ان يبرئها هو فان هذا بمنزلة التمثيل بها وذلك الزام لها بان تذهب هي فتنق مع الله يمكن ان يقال العتق بالمشقة لم يكن مشروعا عند نزول الآية ثم

شرح بعد ذلك **قال شيخنا** والحكماء على هذا الحديث من ادق الامور فان كان ثابتا فهذا الذي ظهر في توجيهه وان لم يكن ثابتا فلا

يجتاز الى الحكم عليه **قال** وما عرفت حديثا صحيحا الا ويمكن تخرجه على الاصول الثابتة **قال** وقد برت ما يمكن من ادلة الشرع

وصاريت قياسا صحيحا يخالف حديثا صحيحا كان المعقول الصحيح لا يخالف النقل الصحيح بل متى رأيت قياسا يخالف اثر فلا بد من ضعفه حكما لكن التمييز بين صحيح القياس فاسد ما يخفى كثير منه على افضل العلماء فضلا عن هودونهم فان ادراك الصفة المؤثرة في الاحكام على وجهها ومعرفة للعاني التي طلعت بها الاحكام من الشرف العلوم فمنه الجليل الذي يعرف اكثر الناس منه الدقيق الذي لا يعرف الا الخواص

فلهذا صارت اقيسة كثير من العلماء تجري مخالفة للنصوص من جهة القياس الصحيح وعمل يخفى على كثير من الناس ما في النصوص من الكمال الدقيقة التي تدل على الاحكام انتهى **فان قيل** فبب النكاح فخره ذلك على القياس فانصنعون بسقوط الحد عنه وقد وطئ فرجا

الملك له فيه ولا شبهة ملك **قيل** الحديث لم يتعرض بنفي ولا اثبات وانما ادل على العنان وكيفية **فان قيل** فكيف يخرجون حديث

المنان بن بشير في ذلك انها ان كانت احلها له جلد ما تدرج له وان لم تكن احلها له رجم بالحجارة على القياس **قيل** هو بخلافه ولو

لقياس مطابق لاصول الشريعة وقواعد ما فان احلها له شبهة كافية في سقوط الحد عنه ولكن لما لم يلزمها الا حلال كان النكاح محرما

عليه وكانت المائدة تقرير له وعقوبة على الزنا فبب حرام عليه وكان احلال الزوجة له وطئها شبهة دارت له **فان قيل** فكيف يخرجون

التعزير بالمائدة على القياس **قيل** هذا من اسهل الامور فان التعزير لا يتقدر بقدر معلوم بل هو بحسب الجريمة في جنسها

وصفتها وكبرها وصغرها وعمر من الخطأ قد شيع تقريره في النكاح فانه جازي للرأس ثلاثة بالنفي وتارة بزيادة الريعين سواء على الحد الذي

خبره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وابوبكر فانه يتجوز حانوت الخمر وكذا في تعزير الغال فاجاءت السنة بخبري متاعه تعزير

مانع الصدقة باخذها واخذ شرطه معها وتعزير كاتم الضلالة الملتزمة باضعاف التعزير عليه وكان لك عقوبة سارق ما لا قطع فيه بضعف

عليه التعزير وكذلك قاتل الذي عمى اضعف عليه عمر عثمان وبته وذهب اليه احمد وغيره **فان قيل** فما انصنعون بقول النبي صلى

الله عليه وآله وسلم لا يضرب فوق عشرة اسواط الا في حد من حدود الله **قيل** نتلقاه بالقبول والسمع والطاعة ولا منافاة بينه وبين شيخ

ما ذكرنا فان الحد في سائر الشارح اعم منه في اصطلاح الفقهاء فانهم يربون بالحد وعقوبات الجنابات للحدود بالشرع خاصة والحد في

سائر الشارح اعم من ذلك فانه يراد به هذه العقوبة تارة ويراد بنفس الجنابة تارة فقول تعالى تلك حدود الله فلا تقربوها وقوله تلك حدود

الله فلا تقتربوها فالاول حد والحرام والثاني حد والحلال وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الله حد حد ودا فلا تقتربوها وفي حديث

النواس بن سمعان الذي تقدم في اول الكتاب والسور ان حد والله ويراد به تعزير حد جنس العقوبة وان لم تكن مقدرة ففقد الله صلى الله عليه وآله

آله وسلم لا يضرب فوق عشرة اسواط الا في حد من حدود الله ويراد به الجنابة التي هي حق لله **فان قيل** تكون العشرة فيما دونها اذا كان

قيل في ضرب الرجل امرأته وعبده وولده واجيره للتأديب وضوؤه فانه لا يجوز ان يربى على عشرة اسواط

ذلك

ج

بالحد

فصل

فهذا الحسن ما خرج عليه الحديث وبالله التوفيق
 الحج ولعمري فعلى من شرع فيه ما وان كان متطوعا بالدخول باتفاق الاثمة ومن تنازعوا فيما سواها من التطوعات هل يلزم بالشرع
 ام لا فخذ وجب عليه بالاحرام ان يمضي فيه الاحسين يتحلل ووجب عليه الامساك عن الوطى فاذا وطى فيه لم يسقط طيبه ما وجب عليه من
 اتناهم النسك فيكون ارتكابه محرمه الله عليه سببا لاسقاط الواجب عليه ونظير هذا الصائم اذا افطرمه لم يسقط عنه طعمه ما وجب عليه
 من اتناهم الامساك ولا يقال له قد بطل صومك فان شئت ان تاكل فكل بل يجب عليه المضى فيه وقضاؤه لان الصائم له حد يحرم وهو
 غروب الشمس **فان قيل** فلا طهر ثم ذلك في الصلوة اذا انقضت فمضى فيها ثم يعيد ها **قيل** من هم هنا ظن من ظن ان
 المضى في الحج التماسا على خلاف القياس والفرق بينهما ان الحج له وقت محدد وهو يوم عرفه كالحائض ما وقت محدد وهو الغروب الحج يمكن
 محضه كما يمكن احلال المحرم قبل وصوله اليه كما لا يمكن فطر الصائم قبل وصوله الى وقت الفطر فلا يمكن فعله ولا فعل الحج ثانياني وقد خلا
 الصلوة فانه يمكن فعله ثانياني وفيها وسر الفرقان وقت الصيام والحج يقدر فعله لا يسع غيره ووقت الصلوة اوسع منها فليس غيرا فيمكن تكرار
 فعلها اذا اضرت في انشاء الوقت ولا يمكن تكرار الصيام والحج اذا اضرت الا في وقت اخر نظير الوقت الذي اضرت فيه والله اعلم **فصل**
 واما من اكل في صومه ناسيا فمن قال عدم فطره ومضيه في صومه على خلاف القياس ظن انه من باب ترك المامون ناسيا والقياس انه
 يلزمه الاثنيان بما تركه كالأول حدث وشي حتى صلى والذين قالوا بل هو على وفق القياس حجتهما اقوى لان قاعدة الشريعة ان من فعل عطلا
 ناسيا فلا تلام عليه كما دل عليه قوله تعالى ربنا لا تق اخذنا ان نسينا او اخطانا وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم استحباب هذا القول
 وقال قد ضللت واذا ثبت ان غيرنا ثم فله يفعل في صومه محرما فلم يبطل صومه وهذا بعض القياس فان العبادة انما تبطل بفعل محظور
 وترك ما مود وطرح هذا القياس ان من تكلم في صلاته ناسيا لم تبطل صلاته وطرحه ايضا ان من جامع في احرامه او صيامه ناسيا لم يبطل
 صيامه ولا احرامه وكذلك من تطيب او لبس او غطى رأسه او حلق رأسه او قلظ ظفره ناسيا فلا فدية عليه بخلاف الصيد فانه من باب
 المتلذذات فهو كيرة الفتيل واما اللباس الطيب فمن باب الترفه وكذلك الحلق والتقليم ليس من باب التلاذذ فانه لا قيمة له في الشرع
 ولا في العرف وطرح هذا القياس ان من فعل المحلوف عليه ناسيا لم يحنث سواء حلف بالله او بالطلاق او بالعناق او غيره لك لان القاعة ان
 فعل النهي عنه ناسيا لم يحنث عاصيا ولا حنث في الايمان كالعصبة في الايمان فلا يعدها نكاحا من فعل المحلوف عليه ناسيا وطرح هذا البيهقان من
 باشر الخجاسة في الصلوة ناسيا لم تبطل صلاته بخلاف من ترك شيئا من فروض الصلوة ناسيا او ترك الغسل من الجنابة او الوضوء او الركعة
 او شيئا من فروض الحج ناسيا فانه يلزمه الاثنيان به لانه لم يؤد ما أمر به فهو في وقت عمدة الامر وسر الفرق ان من فعل المحظور ناسيا يجعل معصية
 كعدمه ونسيان ترك المامون لا يكون عذرا في سقوطه كما كان فعل المحظور ناسيا عذرا في سقوطه الا شتم عن فاسده **فان قيل** هذا الفرق
 حجة عليه كما لان ترك المفطرات في الصوم من باب المأمورات وهذا يشترط فيه النية ولو كان فعل المفطر من باب المحظور لم يجز ان ينكسر
 سائر المحظورات **قيل** لا ريب ان النية في الصوم شرط ولو لاها لما كان عبادة ولا تنيب عليه لان الثواب لا يكون الا بالنية فكانت النية
 شرطا في كون هذا الترك عبادة ولا يحنث في ذلك بالصوم بل كل ترك لا يكون عبادة ولا تنيب عليه الا بالنية ومع ذلك فلو فعله ناسيا
 لم يأتشم به فاذا نوى تركها لله ثم فعلها ناسيا لم يقح نسيانه في اجرة بل ينشأ على قصص تركها لله ولا يأتشم بفعلها ناسيا وكن ذلك الصوم ايضا
 فان فعل الناس غير مضاف اليه كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من اكل وشرب ناسيا فليبر صومه فانما اطعمه الله وسقاه فاضاف
 فعله ناسيا الى الله كونه لم يردده ولم ينعمه وما يكون مضافا الى الله لم يدر خلو تحت قدرة العبد فلم يكلف به فانه انما يكلف بفعله كما لا يفعل فيه
 ففعل الناس كفعل الناس والصغير وكذا لو احتمل الصائم في منامه او ذرعه القوي في الليقة لم يضر ولو استدرج في ان افطره
 فلو كان ما يوجد بغير قصد كما يوجد بقصد لا فطر هذا وهذا **فان قيل** فانهتم منظر من المحظور كمن اكل فطره ليلان فانه

نسيان

ثانية

ج

كترك

قتل

هذا نزاع معروف بين السلف والخلف والذين فرقوا بينهما قالوا تغفل الخطأ يمكن التحمل لاصح بخلاف الناس ونقل عن بعض السلف
 انه يظفر في مسئلة الغروب دون مسئلة الطلوع كما لو استمر الشك **قال شيخنا** وسجته من قال لا يظفر في الجميع سوى دلالة الكتاب
 والسنة على قولهم اظهر فان الله سبحانه سوى بين الخطأ والنسيان في عدم المثل اخذة لان فضل محظورات الجحيم يستوفى فيه الخطأ والنسيان
 كل واحد منهما غير قاصد للخطأ وقد ثبت في الصحيحين انهم اظفروا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم طلعت الشمس ولم
 يثبت في الحديث انهم امروا بالقضاء ولكن هشام بن عروة سئل عن ذلك فقال لا بد من قضاء وابو عروة اعلم منه وكان يقول القضاء
 عليهم وثبت في الصحيحين ان بعض الصحابة اكلوا حتى ظهر لهم الخطأ الاسود من الابيض ولم يأمر احد منهم بقضاء وكانوا محضين وتبع عن
 ابن الخطاب انه اظفر ثم تبين النهار فقال لا تقضي لانكم تتجافون لاشم وروى عنه انه قال تقضي واسناد الاول ائتم وحسن عنه انه قال
 الخطب يسير فتأخذ ذلك من تناوله على انه اراد حجة امر القضاء ولا لفظ لا يدل على ذلك **قال شيخنا** وبالمجمل فذهب القول الثاني
 اثرًا ونظرًا واشبهه بدلالة الكتاب السنة والقياس **قلت** له فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم صرح على رجل يتحتم فقال اظفر المحاجم
 والمجهم ولم يكن ذلك الملمين بان المحاجة تقطر ولم يبلغها قبل ذلك قوله اظفر المحاجم والمجهم ولعل المسألة انما اشترع ذلك اليوم **فاجابني**
 بما مضى ان الحديث اقتضى ان ذلك الفعل مظهر وهذا كما لو رأى انسانا يأكل او يشرب فقال اظفر الاكل والشرب فهذه اية بيان السبب
 للقضي للفظ ولا تعرض فيه للمانع وقد علم ان النسيان ما خرج من الفطر بدليل خارج فكذلك الخطأ والجهل والله اعلم **فصل** وما ظن
 على خلاف القياس ما حكم به المصلحة الراشدون في امرأة المفقوق فانه قد ثبت عن عشرين الخطاب ان رجل امرته اربع سنين وامرها
 ان تزوج فتدوم المفقوق بعد ذلك فخيرها عشرين امراة وبين مهرها فذهب الامام احمد الى ذلك وقال ما أدري من ذهب الى غير ذلك
 اي شئ يذهب وقال ابو داود في مسأله سمعت احمد وثيل له في نفسك شئ من المفقوق فقال ما في نفسي منه شئ هذه خمسة من اصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امروها ان تزوجن قال احمد هذا من ضيق علم الرجل ان لا يتكلم في امرأة المفقوق **وقد قال بعض**
 المتأخرين من اصحاب احمد ان مذهب عمر في المفقوق بخلاف القياس والقياس انها زوجة القادر بكل حال الا ان نقول الفرقة تنبذ ظاهرا
 وباطنا فتكون زوجه الثاني بكل حال وطلا قول بعض المتأخرين لعمر في ذلك فقالوا الوجه كما حكى بقول عمر في ذلك لنقض حكمه لبعده
 القياس **وطائفة شالفة** اخذت ببعض قول عمر تركوا بعضه فقالوا اذا تزوجت ودخل بها الثاني في زوجته ولا تنزع الى
 الاول وان لم يدخل بها ردت الى الاول **قال شيخنا** من خالف عمر لم يجد الى ما اهدى اليه عمر ولم يكن له من الخيرة والقياس
 الصحيح مثل خبر عمر هذا انما يتبين باصل وهو وقت العترة اذا تصرف الرجل في حق الغيب بغير اذنه هل يقع تصرفه من وراءه او موقوف
 على اجازته على قولين مشهورين ايتان عن احمد **احد** انما تنفذ على الاجازة وهو مذهب ابي حنيفة ومالك **والثاني** انما لا تنفذ هو الله
 تعالى الشافعي وهذا في النكح والبيع **والثاني** وهو ان المقتصر اذا كان معذور في العمل فله ان الاستيناف وان كان بحاجة الى التصرف
 العقد على الجواز بالانواع عنده وان كان الاستيناف اظلم تنكح الى التصرف فيها بالانواع فالاول مثل من عذر في امواله او في احواله كالنقص في النكاح ونحوها فاذا تنكح
 عليه مفرقة اموال ويشتر منها فان مذهب ابي حنيفة ومالك واحمد يتصرف في ما عنيهم فان ظهر له بعد ذلك كانوا اخيرا بين
 الامضاء وبين المضمين وهذا ما جاءت به السنة في القطة فان الملتصقا حلزها بعد التعريف ويتصرف فيها ثم ان جاء صاحبها كان غفيرا
 بين امضاء تصرفه وبين المطالبة بما فهو تصرف موقوف لما تعذر الاستيناف ودعت الحاجة الى التصرف وكذلك اللوصى ما زاد
 على الثلث وصبيته موقوفة على الاجازة عند الاكثرين انما يتصرفون بعد الموت فالفقهاء المتطعن خبره ان قيل امرأة تقول ان يعمل خادمة
 بقيت لا ايتها ولا ذات تزوج الى ان تبقى من القواعد او تمت والشرعية لا تأتي مثل هذا فلما اُجتمعت اربع سنين ولم يكشف خبره حكمه
 ظاهر فان **قتل** يسوغ للامام ان يفرق بينهما للحاجة فاما ذلك بعد اعتقاد من تروا فلا يعلم حيا انه لم يكن مفقوقا وهذا

يقين

ج

ب

يشيرون

ثبت
لأمام

كما سماع التصرف في الاموال التي تعدن مخرقة اصحابها فاذا قدم الرجل نبيته ان كان حينئذ اظهر صاحب المال والامام قد تصرف في زوجه بالتفريق فيبقى هذا التفريق موقرا على اجازته فان شاء اجاز ما فعله الامام وان شاء رده واذا اجازته صار كالتمزيق للمادون فيه ولو اذلا ان يفرق بينهما ففقرت في الغرض بل يريب وحينئذ يكون نكاح الثاني صحيحا وان لم يجز ما فعله الامام كان التفريق باطلا فكانت باقية على نكاحه فتكون زوجه فكان القادم محيرا بين اجاز ما فعله الامام ورده واذا اجاز فقد اخرج البضع عن ملكه وخروج البضع عن ملك الزوج متقوم عند اكثر من كمالك والشافعي واحد في النص الروايتين والشافعي يقول هو مضمون بمهر المثل وللازارع بينهم فيها اذا شهد شاهدان انه طلق امرأته ثم رجعا عن الشهادة ففيل لا شئ عليهم ما بناء على ان خروج البضع من ملك الزوج ليس بمتقوم وهذا قول ابي حنيفة والشافعي والروايتين اختارهما متأخروا صاحبنا لفاضة ابي يعلى واتباعه **وقيل** عليهم ما مهر المثل وهو قول الشافعي وهو وجه في مذهب احمد **وقيل** عليهم ما للمسمى وهو مذهب مالك وهو اشهر في نص اهل قد رض على ذلك فيما اذا افسد نكاح امرأته بهر ضائع ان يرجع بالمسمى الكتاب وللمسألة يكون على هذا القول فان الله تعالى قال واسألوا ما انفقتم وليسألوا ما انفقوا ذلكم حكم الله يحكم بينكم والله حليم حكيم وان فأنكم شئ من ارجعكم الى الكفار فعاقبتم فالاول الذين ذهبوا ارجعهم مثل ما انفقوا وهذا هو المسمى دون مهر المثل وكذلك امر النبي صلى الله عليه واله وسلم نزع المختلعة ان يأخذ ما اعطاها دون مهر المثل وهو سبحانه انما يأمر في المعاديات المطلقة بالعدل فحكم امير المؤمنين في المنقودة يستحق على هذا الاصل والقول بوقف العقب عند الحاجة متفق عليه بين الصحابة ثبت ذلك عندهم في قضايا متعددة ولم يعلموا احد منهم انكر ذلك مثل قضية ابن مسعود في نقد قته عن سيد الجارية التي ابتاعها بالثمن الذي كان عليه في الزمة لما تعذرت عليه ففرق وكسود الغال لمال المغلول من الغنمية لما تعذر رقبته بين الجيش وافر الرضا ويره على ذلك وتصوبيه له وخالف ذلك من القضايا ما لم ينعقد القول بوقف العقب مطلقا هو الاظهر في الحجة وهو قول الجمهور وليس في ذلك ضرر لاصلها بل هو اصلاح بلا انفساد فان الرجل قد يشرع لغيره او يبيع له او يستأجر له ثم يشاوره فان رضي والامام يحصل له ما يشاءه ولكن في تزويج وليته ونحو ذلك وامام مع الحاجة فانفق به لا بد منه فمسألة المنقودة هي ما يوقف فيها التفريق الامام على اذن الزوج اذا جاز كما يقف تصرف الملقط على اذن المالك اذا جاز والقول بحد اظهر الى الزوج بخروج بضع امرأته عن ملكه ولكن تنازعوا في المهر الذي يرجع به هل هو ما اعطاها حرا وما اعطى الثاني وفيه روايتان عن احمد **احد** ما يرجع بما مهرها الثاني لانها هي التي اخذته **والصواب** انما ما يرجع بما مهرها هو فانه الذي يستحقه وامام المهر الثاني اصلهما الثاني فلا حق له فيه واذا ضمن الثاني للاول المهر فدل يرجع به عليها فيه هو روايتان عن احمد **احد** ما يرجع لا نها هي التي اخذته وهو الثاني قد اعطاها المهر الذي عليه فلا ضمن مهرين بخلاف المرأة فانها كلما اختارت فراق الزوج الاول ونكاح الثاني فليها ان تترك المهر لان الفرق مجازات من جهةها **والثانية** لا يرجع لان المرأة تسحق المهر بما استحل من فرجها والاول يستحق المهر بخروج البضع عن ملكه فكان على الثاني وهذا لما ثور عن عمر في مسئلة المنقودة وهو عند طائفة من الفقهاء من ابعد الاقوال عن القياس حتى قال بعض الامم لم يلزم به حاكم نقض حكمه وهو مع هذا الصلح الا قول واجراها في القياس وكل قول قيل سواه فهو خطأ فمن قال انها تعاد الى الاول بكل حال او تكون مع الثاني بكل حال فكل القولين خطأ اذ كيف تعاد الى الاول وهو لا يختارها ولا يريد لها وقد فرق بينه وبينها بقرينة ساقا في الشرع واجاز ذلك التفريق فانه وان تبين الامام ان الاصل بخلاف ما اعتقده فالتحق في ذلك للزوج فاذا اجاز ما فعله الامام زال الحذور واما كونها زوجة الثاني بكل حال مع ظهور زوجا وتبين ان الاصل بخلاف ما فعله الامام فهو خطأ ايضا فانه مسلم لم يفرق امرأته وانما فرق بينهما بالسبب ظاهرا لم يكن كذلك وهو يطلب امرأته فكيف يحال بينه وبينها وهو لو طلب ماله او بدل له ماله فكيف لا تروا ليه امرأته واهله اعز عليه من ماله **وان قيل** حتى الثاني تعلق بها **وقيل** حقه سابق على الثاني وقد ظهر انتقاض السبب الذي استحق الثاني ان تكون زوجته له واما اللوجب للمرأة حق الثاني دون الاول **والصواب** ما قضى به امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهذا تعجب احمد من خالفه فاذا ظهر جهة

تصرفه

الح

يقتض
من

من

ما قال الصبيحة رضي الله عنهم اوصوا به في هذه المشكلات التي خالفتم فيها مثل ابي حنيفة ومالك والشافعي فلان يكون الصواب معهم
 فيما وافقهم هؤلاء بطريق الاول قال **بشيئين** وقد تأملت من هذا الباب ما شاء الله فرأيت الصبيحة اقله واعلمها واعتبر
 هذا بمسائل الامان والندور والعتق وغير ذلك ومسائل تعليق الطلاق بالشروط والمفول فيها عن الصبيحة هو احول الاقوال عليه
 يدل الكتاب والسنة والقياس والحجج وكل قول سوى ذلك فيخالف للنصوص مناقض للقياس وكذلك في مسائل غير هذه مثل مسئلة
 ابن الملا عن مسئلة ميراث الرهن وما شاء الله من المسائل لم اجزأ احوال الاقوال فيها الاقوال الصبيحية والى سماعي هذه ما علمت قولاً قاله
 الصبيحة ولم يحتفلوا فيه الا كان القياس مصلحاً للعلم **بشيئين** القياس وفاسده من اجل العلوم وانما يعرف ذلك من كان خبيراً باسرار الله
 ومقاصده وما اشتملت عليه شريعة الاسلام من الحاسن التي تقفوق التعداد وما تضمنته من مصلح العباد في المعاش والمعاد وما فيها
 من الحكمة البالغة والنعمة السابغة والعدل التام والله اعلم انتهى **فصل** وما اشكل على كثير من الفقهاء من قضايا الصبيحة وجملوه
 من البعد الاشياء عن القياس مسئلة التزاحم وسقوط المذاحمين في البراءة ومسئلة الرؤية واصحابها ان قوما من اهل اليمن حفر اربعة
 للاسد فاجتمع الناس على اسمها فربى فيها واحد فحزب ثانياً فحزب ثانياً فحزب الثالث رابعاً فقتلهم الاسد فرفع ذلك الى امير المؤمنين
 علي كرم الله وجهه في الجنة وهو على اليمن فحضر الاول برهم الدية والثاني بثلثها والثالث بتصفها والرابع بكاملها وقال اجل الدين علي من حضر رأس
 البئر فرفع ذلك الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال هو كما قال روى سعيد بن مسعود في سننه ثاب ابو عوانة وابو الاحوص عن سماك بن حرب
 عن جش الصنعلي عن علي فقال ابو الخطاب وغيره ذهب احمد الى هذا قوله في غلاة ائمتنا **والصواب** ان مقتضى القياس في العدل
 وهذا يتبين باصل وهو ان الجنائيات اذا حصلت من فعل مضمون وهو سقط ما يقابل للموت واعتبر ما يقابل للموت في كماله قتل عبداً مشتركاً
 بينه وبين غيره او ائلف مالا مشتركاً او حيواناً سقط ما يقابل لغيره وجب عليه ما يقابل حتى يشركه وكذلك لو اشترك انسان في ائلاف مال
 احدهما او قتل عبداً او حيواناً سقط عن المشارك ما يقابل فعله ويجب على الاخر من الضمان بقسطه وكذلك لو اشترك هو واجنب في قتل
 نفسه كان على الاجنب نصف الضمان وكذلك لوري ثلاثة ابناء لم ينفق فاصاب الحجر احدهم فقتله فالصحيح ان ما قابل فعل المقتول ساقط بحجبه
 ثلث الدية على عاقلة الاخرين هذا مذهب الشافعي واختيار صاحب المغني والقاضي ابى يعلى في الجرد وهو الذي نقى به علي عليه السلام في
 مسئلة القاهرة والواقعة قال الشيخ وذلك ان ثلاث جوارح من فركبت احداهن على عنق اخرى ففجرت بالثلاثة المركبة ففقدت
 فسقطت المركبة فوقضت او كسر عنقها فماتت فرفع ذلك الى علي عليه السلام ففرض بالدية اثلاثاً على كل واحد من الغي الثلث الذي قابل
 فعل الواقعة لانها اعانت على قتل نفسها واذا ثبت ذلك اذ لم ماتوا بسقوط بعضهم فرق بعض كان الاول قد هلك بسبب مركب من اربعة
 اشياء سقطت وسقوط الثاني والثالث والرابع وسقوط الثلاثة فوقع من فعله وجانيته على نفسه فسقط ما يقابل فعله وهو ثلاثة ارباع الدية
 وبقي الربع الاخر لم يتول من فعله وانما فرق من التزام فلو جردوا ما الثاني فلان هلاكه كان من ثلاثة اشياء جذب من قبله له وجن
 هو الثلث والرابع فسقط ما يقابل جن به وهو ثلث الدية واعتبر ما لا يصنع له فيه وهو الثلث الباقي واما الثالث فخصه بثلثه بشيئين
 جذب من قبله له وجن به هو الرابع فسقط فعله دون السبب الاخر فكان لورثته النصف واما الرابع فليس منه فعل البتة وانما هو جرد
 محض فكان لورثته كمال الدية وقضى برأى عواقل الذين حضروا البئر فادفعهم وتراحمهم فان قيل على هذا سوالان احدهما
 انكم لم توجبوا على عاقلة الجاذب شيئاً مع انهما اشروا وجبتم على عاقلة من حضر البئر ولم يباشروا هذا خلاف القياس **الثاني** ان هذا
 هو انه يتأني لكم فيما اذا ماتوا بسقوط بعضهم على بعض فكيف يتأني لكم في مسئلة الزبية وانما ما تقابل لاسد فهو كالحاجد ابو اخضر في
 في البئر قيل هذا ان سوالان قريان **والجواب الاول** ان الجاذب لم يباشر الزبية وانما ما تقابل لاسد فهو كالحاجد ابو اخضر في
 بالترام فكان تسببهم اقوى من تسبب الجاذب لا سيما الى الجن بدهم كمال التي انسان انساناً على الخرف ففضه عنه لثلاثاً يقتله فمات ذلماً قاتل

لا يرد في الصبيحة

ج

انما نفس العبد في

هو الملقى واما السؤال الثاني فاجابه ان المباشرة للثبوت كالامس والذات لم يمكن الاحالة عليه النقي فعمل

وصار الحكم للسبب ففي مسألة الزبية ليس للرابع فعل البتة وانما هو مغفول به محض فله كمال الدرية والثالث فاعل ومغفول فاعلم

ما يقابل فعله واعتبر فعل الغير به فكان قسطة نصف الدرية والثاني كذلك الا انه جاذب لواحد وللجذب جاذب لاخر فكذا العمل

عليه من تأثير الغير فيه ثلث السبب وهو جذب الاول له فله ثلث الدرية واما الاول فتلاثة ارباع السبب من فعله وهو سطر

الثلاثة الذين سقطوا بعد به مباشرة وسببا ورهبا من وقوعه بترانيم الحاضرين فكان حظه ربع الدرية وهذا على من تحيل عاقلة القتل

ما يقابل فعله ويكون لورثته وهذا هو خلاف القياس لان الدرية شرعت مواساة وجبرا فاذا كان للرجل هو القاتل بنفسه او مشاركا في قتله

لم يكن فعله بنفسه مضمونا كالمقطع طرف نفسه او انكف مال نفسه ففقد على عليه السلام اقرب الى القياس من هذا بكتير وهو اولى ايضا

من ان يحيل فعل المقتول على عواقب الاخرين كما قاله ابو الخطاب في مسئلة التفتيق انه يلحق فعل المقتول في نفسه وجذب دية الجاني

على عاقلة الاخرين بضعفين وهذا البعد عن القياس ما قبل اوله في جعل القاتل والراغب جناية الانسان على نفسه ولو علمتها العاقلة كانت عاقلة او لم تعلمها ولا العاقلة

بجاء القياس فاقصوا ما يقتضيه بايم المؤمنين رضي الله وهو ايضا احسن من تحيل دية الرابع لعاقلة الثالث فتحيل دية الثالث لعاقلة الثاني فتحيل دية الثاني لعاقلة الاول

الاول بالكلية فان هذا القول وان كان له حظ من القياس فان الاول لم يحل اصل وهو الجاني على الثاني فدبرته على ما قلته

والثاني على الثالث والثالث على الرابع والرابع لم يحل على اجد في المتن عليه فهد اقد يوههم انه في ظاهر القياس احسن من قضاء امر المؤمنين

وهذا اذهب اليه كثير من الفقهاء من اصحاب احمد وغيرهم الا ان ما يقتضيه على تقدير الحاضر والحال والواقع من اجتماعهم لهم فمواظبهم الى

يحل الدرية من عواقب الهاكمين واقرب الى العدل من ان يجرم عليهم بين هلاك اولياهم وحل دياتهم فتفتت ما عت عليهم المصيبة

ويكفر من حيث ينبغي جرمهم ومخاض الشريعة تأتي ذلك وقد جعل الله سبحانه لكل مصاب حضا من الجبر وهذا الصل شرع على العاقلة للدرية

جبر المصداق واعالة له وايضا فالتأني والثالث كما هي عليه عليهم فما جاز ان يان على انفسهم وعلى من جاز باد فحصل حالهم كلهم بفعل بعضهم

ببعض فالقي ما يقابل فعل كل واحد بنفسه واعتبر جناية الغير عليه وهو ايضا احسن من تحيل دية الرابع لعواقب الثلاثة ودية الثالث

لعاقلة الثاني والاول ودية الثاني لعاقلة الاول خاصة وان كان له ايضا حظ من قياس تذييل سبب السبب من ذلة السبب قد اشرك

في هذا الرابع الثلاثة الذين قبله وفي هلاك الثالث الاثنان وانفرد بجلائك الثاني الاول ولكن قول على عليه السلام ادق وافقه **فصل**

وما يظن انه يخالف القياس ما رواه على بن رياح النخعي ان رجلا كان يرقى اعمى فوق قاع في بئر في البصير وقهره الاعى فوقع فقتله فقطع عمر النخعي

رضي الله عنه بعقل البصير على الاعى فكان الاعى يدور في الموسم وينشد يا ايها الناس لقيت منكرا به هل يعقل الاعى البصير عمر النخعي

خراصا كلاما تكسرا به وقد اختلف للناس في هذه المسئلة فذهب الى قضاء عمر هذا عبد الله بن الزبير وشريح وبراهيم النخعي اشكروا

واستحقوا وحل وقال بعض الفقهاء القياس انه ليس على الاعى ضمان البصير كونه الذي قاده الى المكان الذي وقع فيه وكان سبب وقوعه عليه

عقل

ولقد

فتضاعف

ج

نيل

فصل وما اشكل على جمهور الفقهاء وظنوه في غاية البعد عن القياس المحكم الذي حكم به علي بن ابي طالب

كرم الله وجهه في الجنة في الجماعة الذين وقعوا على امرأة في طهر واحد ثم تنازعوا الولد فاقرع بينهم فيه وعين نذكر هذه الحكومة و
 نبيين مطابقا للقياس فذكر ابو اذود والنسائي من حديث عبد الله بن الحنبل عن ابن ارقم قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فجاء رجل من اهل اليمن فقال ان ثلاثة نفر من اهل اليمن اتوا علينا فخصمون اليه في ولد قد وقعوا على امرأة في طهر واحد فقال
 لاثنين طيبا بالولد لهذا فقلبا ثم قال لاثنين طيبا بالولد لهذا فقلبا فقال انتم شركاء متشاكسون
 الى مقعر بينهم فمن قرع ظله الولد وعليه لصاحبه ثلثا الدية فاقرع بينهم فجعل له من قرع له فضحك رسول الله صلى الله عليه وآله ولم
 حتى برت اضراسه او نواجذه وفي اسناده يحيى بن عبد الله الكندي الاصح ولا يخرج حديثه لكن رواه ابو اذود والنسائي باسناد كلهم
 ثقات الى عبد خير عن زيد بن ارقم قال اتي على بثلاثة وهو باليمن وقعوا على امرأة في طهر واحد فقال لاثنين انقران هذا قال لا يجزيك
 جهنما فجعل كلما سأل اثنين قال لا فاقرع بينهم فالتحق الولد بالذي صارت له القرعة وجعل عليه ثلثا الدية فذكر ذلك للنبي صلى الله
 عليه وآله وسلم فضحك حتى برت نواجذه وقد اعل هذا الحديث باذنه روى عن عبد خير باسناد يزيد بن ارقم فيكون عرسا قال النسائي
 وهذا اصواب قلت وهذا ليس بجلة ولا يوجب ادسا للحديث فان عبد خير سمع من علي وهو صاحب القصة فهب ان زيد بن ارقم لا
 ذكر له في المتن فمن اين ينجي الارسال وبعد فقد **اختلف** الفقهاء في حكم هذا الحديث فذهب الى القول به اسحق بن راهويج وقال
 هو السنة في دعوى الولد وكان الشافعي يقول به في القديم **واما الامام احمد** فمثل عنه فترجم عليه حديث القافة وقال حديث
 القافة احب الي **وههنا امران احدهما** ادخل الولد في النسب **والثاني** فترجم من خرجت له القرعة ثلثي دية ولده
 لصاحبه وكل منهما بعيد عن القياس فلذلك قالوا هذا من ابعد شي عن القياس فيقال القرعة قد تستعمل عند فقدان مخرج سواها
 مزينة او اقرا او قافة وليس يبعد تعيين السبق بالقرعة في هذا الحال اذ هي غاية المقدور وعليه من اسباب ترجيح الدعوى
 ولها دخول في دعوى الاملاك المرسلة التي لا تثبت بقرينة ولا اصابة فدخلها في النسب الذي يثبت بغير المشبهة المحضة المستند الى
 قول القافة اولى واحرى **واما امر الدية** فمشكل جدا فان هذا ليس بتقيل يوجب الدية وانما هو تقوية نسب محزوج القرعة له
 فيمكن ان يقال وعلى كل واحد صاحب الولد له فقد فوته كل واحد منهم على صاحبه بوطيه ولكن لا يتحقق من كان له الولد منهم فلما اشر
 القرعة لاحد منهم صار مفسقا لنسبه عن صاحبه فاجرى ذلك مجرى اطلاق الولد ونزل الثلاثة منزلة اب واحد مخصصه لثلاثة
 ثلث الدية اذ قد عاد الولد فيغير لكل من صاحبه ما يخصه وهو ثلث الدية **وجه اخر** احسن من هذا لما اختلفوا عليه
 بوطيه وبحقوق الولد به وجب عليه ضمان قيمته وقيمة اولد شرعا وهي دية ثلثا قيمته وهي ثلث الدية وصار هذا كمن
 ائلف عبدا بينه وبين شريك له فانه يجب عليه ثلثا القيمة لشريكه فان اطلاق الولد كالحمل عليه بحكم القرعة كاتلاف الرقيق الذي
 بينهم ولظن هذا التضمين الصواب المعز ورجحية الامامة لما نأت رقيم على السيد بجرمتهم وكانوا يصعدان يكونوا ارقاء له وهذا المظن
 ما يكون من القياس وادقه لا يقتضي اليه الا انهم امر الراشدين في العدة وقرظ طائفة ان هذا ايضا على خلاف القياس ليس كاطلاقه بل هو
 محض الفقه فان الولد تابع للام في الحرية والرق وطول ولد الحرة من امه الغير مرقق وولد العبد من الحرة **قال الامام احمد**
 اذا تزوج الحرة الاممة رقيق نصفه واذا تزوج العبد بالحرة عتق نفسه فولد الاممة المزوجة كذا المغير كانوا يصعدان يكونوا ارقاء
 لسيدها ولكن لما دخل الزوج على حرة المرأة دخل على ان يكون اولاده احرارا والولد يتبع اعتقاد الوطى فنفذ ولد احرارا وقد فوته
 على السيد وليس مراعاة احد هاهنا بل من مراعاة الاخر ولا تقويت حق احد هاهنا بل من حق صاحبه فحفظ الصواب والتحقيق ومراعاة
 الجانبيين فحكموا بحرية الاولاد وان كانت امهم مرققة لان الزوج اذا دخل على حرة اولاده ولو توهم رقيم لم يدخل على ذلك ولم

زيد بن

الجل

في الحديث

ج

مثل تقريب

منهم

الحق

وقول الزواحي وفقهاء الشراعية واسلم من للتناقض فان السابي قد صار احق به وقد انقطعت تبعيته لا بوج ولم يبق لها عليه حكم
 فلا فرق بين كونها في دار الحرب وبين كونها اسيرين في ايدي المسلمين بل انقطع تبعيته لها في حال اسيرهم وقتلهم اواذ لا رها واستحقاقا
 قتلها اولى من انقطاعها حال قوة شوكتها وخوف معرفتها فذا الذي يسوغ له الكفر بالله والشك به وابواه اسيران في ايدي المسلمين
 ومنع من ذلك وابواه في دار الحرب وهل هذا الا تناقض محض وايضا فيقال لهم ان سبي الابوان ثم قتلهم قبل سبيهم الطفل على كفره عندكم
 او تحكمون باسلامه فمن قولكم انه يستمر على كفره كما لو ما نافي قال واي كتاب او سنة او قياس او صفة معتبرة فرقت مؤثرين ان
 يقتل في حال الحرب او بعد الاسر السبي وهل يكون الغنى الذي حكم باسلامه لاجله اذ اسير وحده ان لا يسبأهم انتم قتلهم بعد ذلك حال
 هذا الا يفرق بين المقتولين **وايضا** فهل يقتلون وجود الطفل والا يوين في ملك سابع واصدا ويكون معهم في جلة العسكر فان اعتبر
 الاول طول بقاءه بالدليل على ذلك وان اعتبرتم الثاني فمن العلوم انقطاع تبعيته لها واستيلاها عليها واخصاصها بسبب وجودها
 بحيث لا يمكن منه ومن تربيته وحضانتها واختصاصها به لا تزل وهو كوجودها في دار الحرب سواء **وايضا** فان الطفل مالم
 يستقل بنفسه ولم يكن بد من جعله تابعا لغيره وقد دار الامر بين ان يجعل تابعا لما له وسأليه ومن هو احق الناس به وبين ان
 يجعل تابعا لابويه ولا حتى لما فيه بوجه ولا ريب ان الاول اولى **وايضا** فان ولاية الابوين قد زالت بالكلية وقد انقطع الميراث
 وولاية النكاح وسائر الولايات فمأ بال ولاية الدين الباطل باقية وحرها **وقد نص الامام احمد** على منع اهل الذمة
 ان يشترطوا رقيقا من سبي المسلمين وكتب بذلك عمر بن الخطاب الى الامصار واشتهر ولم ينكره منكر فوجاه من الصحابة وان اذع
 فيه بعض الائمة وماذا ذلك الا ان في تمليكك للكافر ولقله عن يد المسلم قطعا لما كان يصدره من مشادة معالو الاسلام وسما على القرآن
 فرما دعاه ذلك الى اختياره فلو كان تابعا لابويه على دينهم لم ينعموا من شره وبالله التوفيق **فان قيل** فيلزمكم على هذا انه لو مات
 الابوان ان تحكموا باسلام الطفل لا نقطاع تبعيته للابوين وكاسيا **وهو** مسلم باصل الفطرة وقد زال معارض الاسلام
 وهو عقود الابوين وتنصيرها **قيل قد نص** على ذلك الامام احمد في رواية جماعة من اصحابه ورايهم بقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم ما من مولود الا يولد على الفطرة فابواه يهودونه وينصره او يمجسانه فاذا لم يكن له ابوان فهو على اصل الفطرة فيكون مسلما **فان**
قيل فهل تطردون هذا فيما لو انقطع نسبه عن الاب مثل كونه ولدا او صغيا بلعان **قيل** نعم لوجود المقتضى لا سلاما بالفطرة
 وعدم المانع وهو وجود الابوين ولكن الراجح في الدليل قول الجرحى وانه لا يحكم باسلامه بن لك وهو الرواية الثانية عنه **اختارها**
شيخ الاسلام وعلى هذا فالفرق بين هذه المسئلة ومسئلة المسبي ان المسبي قد انقطعت تبعيته لمن هو على
 دينه وصار تابعا لسأبيه المسلم بخلاف من مات ابواه واحدها فانه تابع لا قاريه او وصى ابيه فان انقطعت تبعيته لا بويه
 فلم تنقطع لمن يقوم مقامهما من اقاربه او اوصيائه والنبى صلى الله عليه وآله وسلم اخبر ان عقود الابوين وتنصيرها بناء على
 الغالب وهذا المفهوم له وجهين **احدهما** انه مفهوما لقب **الثاني** انه خرج عن الغالب وما يدل على ذلك العمل المستمر
 من عموم الصحابة والى اليوم بمقتضى اهل الذمة وتركهم الاطفال ولم يتعرض احد من الائمة ولا اهل الاصل لاطفالهم ولم يقرولوا هرة
 مسلمون ومثل هذا الجهل الصحابة والتابعين وائمة المسلمين **فان قيل** فهل تطردون هذا الاصل في جلة تبع المالك فتقولون
 اذا اشترى المسلم طفلا كافرا يكون مسلما تبعا له او تتناقضون ففرقون بينه وبين السابي وصورة المسئلة فيما اذا زوي الذي حمله
 الكافر من امته فجاءت بولد او تزوج المحرمه بامة فاولدها ثم باع السيد هذا الولد لمسلم **قيل** نعم تطرده وتحكم باسلامه
قال شيخنا قدس الله روحه ولكن جملة المذهب انه باق على كفره كما لو سبي مع ابويه واولى والتصحيح
 فتقول شيخنا لان تبعيته للابوين قد زالت وانقطعت المولاة والميراث والحضانت بين الطفل والابوين وصار المالك

مرثلا

لشرا

ج

حق به وهو تابع له فلا يفرغ عنه بحكمه فكيف يفرغ عنه في دينه وهذا طمح الحكم بسلامته في مسئلة السبا وبالله التوفيق **فصل**
 فهذه نبذة يسيرة تطلعك على ما وراءها من انه ليس في الشريعة شيء يخالف القياس ولا في المنقول عن الصحابة الذين لا يعلم لهم فيه
 بخلاف وان القياس الصحيح دائر مع اوامرها ونواهيها وجوداً ووعداً فكان المعقول الصحيح دائر مع اخبارها وجوداً ووعداً فلم يجز بغيره ولا
 رسوله بما يناقض صريح العقل ولم يشرع ما يناقض للدين والعدل **ولنفاء الحكم والتعليل والقياس ههنا سؤال انتهى**
 وهوان الشريعة قد فرقت بين المتماثلين وجمعت بين المختلفين فان الشارع فرض الغسل من المني وابطل الصوم بانزاله عمداً وهو طاهر
 دون البول والمذي وهو نجس واوجب غسل الثوب من بول الصبية والنخيم من بول الصبي مع تساويهما ونقض الشطرنج من صلوة المني
 الرباعية والبقى الثلاثة والثمانية على حالها واوجب قضاء الصوم على المحتاض دون الصلوة مع ان الصلوة اولى بالمحافظة عليها او نحو
 النظر الى العجى الشوهاى القبيحة المنظر اذا كانت حرة وجوزها الى الامة الشابة الباردة الجال وقطع سارق ثلاثة دراهم دون مختلس الف
 دينار او منتههم باواصيصها ثم جعل دينها خمس مائة دينار فقطعها في ربه دينار وجعل دينها هذا القدر الكبير واوجب حد الفرية على
 من قتل غنم بالزنا دون من قتل به بالكفر وهو شرك منه واكتفى في القتل بشاهدين دون الزنا والقتل اكبر من الزنا وجعل اذنا المحر
 الفاسق دون العبد العفيف الصالح وفرق في العدة بين الموت والطلاق مع استواء حال الزوج فيهما وجعل عدة الحرة ثلاث حيضات سبيل
 الامة بجحضة والمقصود العلم ببدلية الرحم وحرمة المطلقة ثلاثاً على الزوج المطلق ثم اباحها له اذا تزوجت بغيره وحالها وانما يقع
 واحدة واوجب غسل غير الموضع الذي خرجت منه الرجم ولم يوجب غسله ولم يعتبر بقية القتلى ونحوه قبل القدر عليه واعتبر
 قوة الحارب قبل القدر عليه وقبل شهادة العبد والمملوك عليه بان نصرته الله عليه والله وسلم قال كذا وكذا ولم يقبل شهادته على احد
 الناس انه قال كذا وكذا واوجب الصداقة في السواثم واسقطها عن العوامل وجعل حرة القبيحة الشوهاى مختصم الرجل والامة الباردة
 الجبال لا تحضنه ونقض الوضوء من سائر الاعضاء ودون من العذرة والدم واوجب الحد في القطر الواحدة من الخمر ولم
 يوجبها بالارطال الكثيرة من الدم والبول وقصر عدد المنكوحات على اربع واطلق ملك اليمين من غير حصر وابطح للرجل ان يتزوج اربعاً
 ولم يجز للمرأة الا احدى او اجمع وجود الشهوة وقوة الداعي من الحائضين وجوز للرجل الاستمتاع بامرأته بالوطئ غداً ولم يجز للمرأة ان تستمتع بغيره الا بالوطئ ولا يجوز
 للمطلقة الثالثة والثانية في تحريمها على المطلق بالثالثة دون الثانية وفرق بين لحم الابل ولحم البقر والغنم والجواميس من غير حافا والوضوء
 من لحم الابل وحده وفرق بين الكلب الاسوق والابيض في قطع الصلوة بمرور الاسوق وحده وفرق بين الرجم الحار حرة من الدرر فاوجب بها
 الوضوء وبين الجشوة الحار حرة من الحلق فلم يوجب الوضوء واوجب الزكوة في خمس من الابل واسقطها عن عدة الاراف من الخيل واوجب
 الذهب والتجارة ربع العشر وفي الزروع والتجار العشر ونصفه وفي المعدن الخمس واوجب في ابل نصاب من الابل من غير حدها وفي ابل
 نصاب من البقر والغنم من جسده وقطع يده السارق لكن نهى الله المعصية فاذهب العضو الذي تعدى به على الناس ولم يقطع للسان الذي
 يقتضيه المحصنات الغافلات ولا الفرج الذي يركب به الخمر واوجب على الرقيق نصف حد الحر من ان حاجته الى الزجر عن المحارم كحاجة الحر وجعل
 للقاذف اسقاط الحق بالعان في الزوجة دون الاجنبية وكلاهما قد احتج به العار وجوز للمسافر المتروك في سفره رخصة العقر والقطر
 دون المقيم للجهنم الذي هو في اية المشقة في سببه واوجب على كل من نذر به طاعة او نفاهاً ما يجوز لمن حلف على فعلها ان يتركها ويكفر بعينه
 وكلاهما قد اقره الله وحرر الذئب والقرع وماله ناب من السباع وابطح الضم على قولها ناب تكسر به وجعل شهادة خزيمة بن
 ثابت وحده بتهمة تدين وغيره من الصحابة افضل منه وشهادته بشاهد وحده لا يبرء ولا يبرأ في التضيعة بالعناق وقال ابن جرير
 عن احد بعدائه وفرق بين صلوة الليل والنهار في السر والجمهور ثم شرع الجهم في بعض صلوة النهار كالجمعة والعيدين وورث ابن ابن العم
 وان بعدت مرجته دون الخالة التي هي شقيقة الامم وحرمت اخن مال الغيرة لا بطبيعة من نفسه وسلطه على اخن عقاره واضم بالشفعة

الكثير

ج

عامة

بشاهدين
بشهادة

شهر الشفعة فيما يمكن التنازل من خسر الشركة بقسمته دون ما لا يمكن قسمته كالبحرمة والحيوان وهو اولى بشفعة وخم من
اول يوم من شوال وفرض صورة اخري من رمضان مع تساوى اليومين وتحرر على الانسان تكاح بنت اخيه واخته واباح له كل شيء ينشأ
واخت امه وحمل العاقلة ضمان جنايته الخطأ على النفس دون الجناية على الاموال وتحرر وطى الحائض لاذى الدم واباح وطى المستحاضة مع
وجوه الاذى ومنع بيع من حنطة مد وحنطة وجوز بيع من حنطة تبصاهم فاكتر من الشعير فخر ربها الفضل في الجنس الواحد من الحسنين
ومنع المرأة من الاصل ادى اليها وابنها فارق ثلاثة ايام ووجب عليها ان تحل على الزوج وهو اجنبى اربعة اشهر وعشرا وسوى بين الرجل
والمرأة في العبادات البدنية والمالية كالوضوء والغسل والصلوة والصوم والزكوة والحج وفي العقوبات كالحدود ثم جعلها على النصف من
"يجل في الدية والشهادة والميراث والعقوبة وحسن بعض الازمنة على بعض وبعض الامكنة على بعض محضات مع تساوىها فجل ليلة
القدر خير من الف شهر وجعل رمضان سيد الشهور ويوم الجمعة سيد الايام ويوم العرفة ويوم النحر وايمر منى افضل الايام وجعل
بين البيت افضل بقاع الارض قالوا واذا كانت الشريعة تدجأت بالتمييز بين الاماثل والجم بين المختلفات كما جمعت بين
الخطأ والعهد في ضمان الاموال وفي قتل الصيد جمعت بين العاقل والمجنون والطفل البالغ في وجوب الزكوة وجمعت بين الهرة والغائز
في طمارة كل منهما وجمعت بين الميتة ذبيحة للجحش في التحريم وبين ما مات من الصيد اذ وجه الحرم في ذلك وبين الماء والتراب في
التطهير بطى القياس فان مبداه على هذين الحرفين وهما اصل قياس الطرد وقياس العكس **والاجواب** ان يقال لان جمى الوطن
وحيت ائوف الصا والله ورسوله لنصرو دينه وما بعث به رسوله وان يحزب الحق ان لا نأخذهم في الله لومة لائم وان لا يتخير الى الفتنة
معينة وان ينصر والله ورسوله بكل قول حتى قاله من قاله ولا يكونوا من الذين يقبلون ما قاله طائفتهم وفريقهم كانوا من كان دين
ما قاله منازعهم وغير طائفتهم كانوا ما كان فلهذه طريقة اهل العصبية وحجة اهل الجاهلية ولعمري انه ان صاحب هذه الطريقة لمضن
لما لا يمان اخطأ وغير عروج ان اصحاب هذه حال لا يرضى بها من نعم نفسه وهوى بل يشده والله الموفق **جواب هذا السؤال**
من طريقين يعمل ومفصل **اما الجمل** فهو ان اذكرتم من الصور واضعافها واضعاف اضعافها فهو من ابي الدلالة على عظم هذه
الشريعة وجلالها وجليلها على وفق العقول السليمة والفظر المستقيمة حيث فرقت بين احكام هذه الصور المذكورة لا فراقها في الصفات
التي اقتضت افتراقها في الاحكام ولو ساءت بينهما في الاحكام لم توجه السؤال وصعب الانفصال وقال القائل قد سادت بين المختلفات و
قرنت الشئ الى غير شبيهه في الحكم وما امتازت صورة من تلك الصور بحكمها دون الصلوة الاخرى الا ليعنى قار بها واجب انقصها بها بذلك
الحكم ولا اشركت صورتان في حكم الا لا شتر كما في المعنى المقتضى لذلك الحكم ولا يضر افتراقها في غير كالا ينعف اشرار المختلفين في
صفة لا يوجب الحكم فالاعتبار في الجمع والفرق انما هو بالمعاني التي لا حيلها شرعت تلك الاحكام وجودا وعدما وقد **اختلف** اجوبة
الاصوليين عن هذا السؤال بحسب افهامهم ومعرفةهم باسرار الشريعة **فاجاب** ابن الخطيب عنه بان قال غالب احكام الشرع
معللة برعاية المصالح المعلومة والمخاض انما يبق خلال ذلك في صور قليلة جدا او ورود الصورة النادرة على خلاف الغالب لا يقدم في
حصول الظن كان النعيم الربط اذ لا يطر نادرا لا يقدر في نزول المطر منه **وهذا**
جواب ابى الحسن البصري بعينه **واجاب** عنه ابو الحسن الامدى بان التفرقة بين الصور المذكورة في الاحكام امك للمصالح
ما وقع جامعها او لمعاضد له في الاصل او في الفرع واما الجمع بين المختلفات فانما كان لا شتر كما في معنى جامع ماله للتعليل الاختصاص
كل صورة لعلها صالحة للتعليل فانه لا مانع عند اختلاف الصور وان اختلف نوع الحكم ان يعدل بجليل مختلفة **واجاب** عن ابوبكر
الرازى الحنفى بان قال لا معنى لهذا السؤال فانما نقل بموجب القياس من حيث اشتبهت المسائل في صورها واعيانها واسماؤها ولا وجبنا
الفئة بينهما من حيث اختلفت في الصور والاعيان والاحكام والمناجيب القياس بالمعاني التي جعلت امارات الحكم وبها اسباب للموجبة

الرقم

تساويها

دين الله

ج

بينهما

في المسائل

هو

ما غرر لزنا

ج

فقد تراجعا في مواضعها ثم لا يزال بخلتها منها ولا تقاها من وجع اخر غيرهما مثال ذلك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحرم القاضل في البر بالبر من جهة الكيل وفي الذهب بالذهب من جهة الوزن استدل للنابة على ان الزيادة المحظورة معتبرة من جهة الكيل او الوزن مع الجنس فثبت وجع اوجها فثبت القاضل وان اختلفت المبيقات من وجع اخر كالحص وهو مكيل فحكمه حكم البر من حيث كونه مكيفا وان خالفه من وجع اخر كالرصاص فهو من وجع فحكمه حكم الذهب في خريم القاضل وان خالفه في اوصاف اخر فثبت عقل الخ الذي به تعلق الحكم وجعل علامة له وجب اعتباره حيث وجد كالحرم ما غرر الزناه وحكمه بالغاء الفارة وما حمله لما ماتت في السمن فقلنا عموم المعنى كحل زان وعموم العلة بكل مانع جاور النجاسة الا ان للعلة نارة يكون جلبا ظاهرا ونارة يكون خفيا فامتنع استدلاله بالذلة التي نصيها الله عليه **واجاب** عنه القاضي ابو يعلى بان قال العقل نهايتم ان يجتمع بين الشيئين المختلفين من حيث يختلفان في الصفات النفسية كالسواد والبياض وان يفرق بين المثليين فيما تشابهت في صفات النفس كالسودين والبياضين وما يجري مجرى ذلك امامنا عد ذلك فانه لا يمتنع ان يجتمع بين المختلفين في الحكم الواحد الا ترى ان السواد والبياض قد اجتمعا في مناة الفاتحة وما يجري مجراها من الالوان فان القعود في الموضع قد يكون حسا اذا كان فيه فقم كضره فيه وقد يكون قبيحا اذا كان فيه ضر من غير فقم به في عليه وان كان القعود في ذلك الموضع متيقنا وقد يكون القعود في مكانين مجتمعين في الحسن بان يكون في كل منهما فقم كضره فيه ولو كانا مختلفين على ان ذلك في كد صحة القياس ذلك ان للثانين في العقلات انما وجب تشابه حكمهما لان كل واحد منهما قد يساوي للآخر فيما لا جمل قد جرد الحكم اما لان السوادين او لعللة اوجبت ذلك كالسودين وهكذا القول في المختلفين وعلى هذه الطريقة بعينه ما يجري القياس كما اننا حكم للفرع بحكم الاصل اذا اشار كفي علة الحكم كما ان الله تعالى انما نص على حكم واحد في الشيئين اذا استدركا فيما اوجب الحكم فثبتما فقد بان بن لك صحة ما ذكرناه **واجاب** عنه القاضي عبد الوهاب المالكى بان قال دعواكم بان هذه الصور التي اختلفت احكامها مماثلة في نفسها ادعوا والامثلة لا تشهد بها الا ترى اننا لا يمتنع ان يتفق الصوم والصلوة في امتناع اداءهما من المحاض ويقترقان في وجع القضاء والمتاثر في العقلات لا يوجب التساوي في الاحكام الشرعية **وايض** هذا يوجب منع القياس في العقلات **وايض** فان القضا جاز على العلة المنصوص عليها مع وجع العلة الذي ذكره هذا وجوب النظر **وخبر** عن الله وتوفيقه فقد كل مسألة منها اجواب ففضل هو السلك الثاني الذي وعدنا به **اما المسئلة الاولى** وهي اجاب الشارح صلى الله عليه وآله وسلم الغسل من المني دون البول فهذا من اعظم محاسن الشريعة وما اشتملت عليه من الرحمة والحكمة والصحة فان المني يخرج من جميع البدن وخطا سواه الله سبحانه سائلة لا تدبيل من جميع البدن واما البول فانهما في فضلة الطعام والشراب المستحيلة في المعدة والمثانة فتأثر المني من جوارحه اعظم من تأثر جوارحه البول وايضا فان الاغتسال من خروج المني من الفرج شئ للبدن والقلب والروح بل جميع الاوضاع القائمة بالبدن فانها تنفق بالاغتسال والغسل يختلف عليه ما خلل منه بخروج المني وهذا امر يعرف بالحس ايضا فان المجنابة توجب تنظرا وكسلا والغسل يحدث له نشاطا وحننة ولهذا قال ابو داود لما اغتسل من المجنابة كانها القيت عن جبل وبالحكمة فهذا المراد وكل ذي جين سليله وفطرة حيوية ويعول الاغتسال من المجنابة يجري مجرى للمصالح التي تلحق بالضروريات للبدن والقلب والروح مع ما خردته المجنابة من بعد القلب والروح عن الامراض الطيبة فاذا اغتسل زال ذلك البعد ولهذا قال غير واحد من الصحابة ان العبد اذا نام عرجت روحه فان كان طاهرا اذن لها بالسجود وان كان جبنا لم يوقن لها وخطا امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم المجنب اذا نام ان يتوضأ وقد صرح افاضل الاطباء بان الاغتسال بعد الجماع يبيح الى البدن قوته ويختلف عليه ما خلل منه وانه من انفع شئ للبدن ولروح وركه مضر وكيف شهادة العقل والفطرة بحسنه وبالله التوفيق على ان الشارح لو شرع الاغتسال من البول لكان في ذلك اعظم حرج ومشقة على الامة تمنع حكمة الله ورحمته واحسانا الى خلقه **فصل** واما غسل النوب من بول الصبية ونضجه من بول الصبي اذا لم يطعما فثبت للفقهاء فيه ثلاثة اقوال **احدها** انهما يغسلان جميعا

والثاني بنفحان والثالث التفرقة وهو الذي جاءت به السنة وهذا من محاسن الشريعة وتمازج حكمته ومصلحته بالفرق

بين الصبي والصبيبة من ثلاثة اوجه **أحدها** كثرة حل الرجال والنساء للذكر فتم التلويح ببوله فينق عليه غسله **والثاني** ان بوله لا ينزل في مكان واحد بل ينزل متفرقا ههنا وههنا فيشتق غسل ما أصابه كله بخلاف بول الأنثى **الثالث** ان بول الانثى اجنب وانق من بول الذكر وسببه حرارة الذكر ورطوبة الانثى فالحجارة تخفف من نقي البول وتذيب منها ما يحصل مع الرطوبة وهذا معان مؤثره بحسن اعتبارها في الفرق **فصل** وأما لفصه الشطرنج من صلوة المسافر الرباعية دون الثلاثية والثلاثية فمخفية

لا يحصل

المناسبة لأن الرباعية تحتل الحزف لطولها بخلاف الثلاثية فلوحذف شطرها لا يحذف بها وطولت حكمه الوتر الذي شرع خاتمة العمل وأما الثلاثية فلا يمكن شطرها وحذف ثلثها بمخل وحذف ثلثها يخرجها عن حكمه شرعا وتزافاتها شرعت ثلاثا لتكون تر التمام كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم للغرب وتر النهار وواصلوه الليل **فصل** وأما إيجاب الصوم على الخاضع ون الصالح

فمن تمار محاسن الشريعة وحكمته وأدعها بمصالح المكلفين فان الحيض لما كان منافيا للعبادة لم يشرع فيه فعلها وكان في صلاحها أيام الطهر ما يعينها عن صلوة أيام الحيض فيحصل لها مصلحة الصلوة في زمن الطهر لتكررها كل يوم بخلاف الصوم فأسر لا يتكرر هو شهر واحد في العام فلو سقط عنها فعله لم يجز لم يكن لها سبيل الى تدارك نظيره وفاتت عليه مصلحة وجب عليه أن يصوم

أيام الحيض

شهر في طهرها لتحصل مصلحة الصوم التي هي من تمار رحمة الله بعبده وإحسانه اليه بشرعه وبالله التوفيق **فصل** وأما الحريم المنظر الى العجز الحرة الشوهاء القيحة واباحتها الى الأمة الباردة الجمال فكذب على الشارع فإين حرم الله هذا والله سبحانه إنما قال قل للمؤمنين ابصارهم ولم يطلع الله ورسوله إلا بعين النظر الى الأمة الباردة الجمال واذا اختل الفتنة بالنظر

الى الأمة حرم عليه بلزيب وانما أنشأت الشبهة ان الشارع شرع الحواثر ان يستترن وجوههن عن الاجانب وأما الأمة فلم يوجب عليهن ذلك لكن هذا في اماء الاستحالة والابتذال وأما اماء الشرى اللاتي جرت العادة بصوغن وتجهن فلا ين أبهر الله ورسوله

هن ان يكشفن وجوههن في الاسواق والطرقات ويجامع الناس اذن الرجال في التمتع بالنظر اليهن فهذا غلط محض على الشريعة وأما هذا الغلط ان بعض الفقهاء سمع قولهم ان الحرة كلها عورة الا وجهها وكفيها وعورة الأمة ما لا يظهر غالبيا كالبطن والظهر والساق فظن ان ما ظهر غالبيا حكم حكم وجه الرجل وهذا انها في الصلوة لا في النظر فان العورة عورتان عورة في الصلوة وعورة في النظر فالعورة

لها ان تغسل فكشفت الوجه والكفين وليس لها ان تخرج في الاسواق ويجامع الناس كذلك والله اعلم **فصل** وأما قطع يد السارق في ثلاثة دراهم وترك قطع الخنثى والمنتهب والغاصب فمن تمار حكمه الشارع ايضا فان السارق لا يمكن الاحتراز منه فانه يبقب الدية ويحتك الحربة ويكسر القفل ولا يمكن صاحب المتاع الاحتراز بأكفر من ذلك فلو لم يشرع قطعه لسرق الناس بعضهم بعضا وعظم الضرر و

اشدت الخسرة بالسارق بخلاف المنتهب والخنثى فان المنتهب هو الذي يأخذ المال جهره برأى من الناس فيمكنهم ان يأخذوا وعلى يد به ويخلصوا حتى لا يلزموا ويشهد الله عند الحاكم وأما الخنثى فانه إنما يأخذ المال على حين غفلة من ماله وكفه وغيره فلا يخلص من نوعه

تفرط يمكن به الخنثى من احترازه والا فمع كمال الحفظ والتيقظ لا يمكنه الاحتراز فليس كالسارق بل هو بالخاص اشبه وايضا فالخنثى انما يأخذ المال من غير حر مثله غالبيا فانه الذي يغفلك ويحتلس متاعك في حال غفلة عنك وعظمتك عن حفظه وهذا يمكن الاحتراز منه غالبيا فهو كالمنتهب وأما الغاصب فالأمر فيه ظاهر وهو ان يعدم القطع من المنتهب ولكن يسوغ كف عن ذلك

بالضرب والنكال والسجن الطويل والعقوبة باخذ المال كما ساقى فان قيل فقد وردت السنة بقطع جاحل العارية وغايبه اذ خائن والمعيير سلطه على قبض ماله والاحتراز منه يمكن بان لا يدفع اليه المال فبطل ما ذكرتم من الفرق **قيل** لعمر الله لقد حرم الحروب بان امرأه كانت تستعير المتاع ويخونه فامر بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقطعت يدها فاختلف الفقهاء في سبب القطع هل كان

ج

سرقتهما

الحققتها وعرفها الراوى بصفتها بان المذكور سبب القطع كما يقول الشافعي وابو حنيفة ومالك او كان السبب المذكور هو سبب القطع كما يقول احمد ومن وافقه **وخن في هذا** المقام لا تقتصر على سبب معين البتة فان كان الصغير قول المجنون انفع السؤال وان كان الصغير هو القول الآخر فوافقته للقياس والحكمة والمصلحة ظاهر جدا فان العاريتين من مصلحة بني آدم التي لا بد لهم بها ولا غنى لهم عنها وهي رغبة عند حاجة المستعير وضروية اليها اما بآخرة او محبا واولا فيمكن المعدل كل وقت ان يشهد على العاريتين ولا يمكن الاحتراز بمنع العاريتين شرعا وعادة وعرفا ولا فرق في المعنى بين من توصل اليه متاع غيره بالسرقة وبين من توصل اليه بالعارية وجهاد هذا والاختلاف جليح الزديعة فان صاحب المتاع فوط حيث ائتمنه **فصل** واما قطع اليد في ربيع دينار وجعل ديتهما خسرانة دينار فمن اعظم المصالح والحكمة فانه احتياط في الموضوعين للاموال والاضرار فقطع ما في ربيع دينار وحفظا للاموال وجعل ديتهما خسرانة مائة دينار وحفظا لها وصيانة وقد اورد بعض الزنادقة هذا السؤال وضمنه بيتين فقال هـ

مشتين

النار

مشتين

يد بخمس مئة من عتيجي وديت	ما بالها قطعت في ربيع دينار
تناقض مالنا الا السكوت لله	ولست جدير به ولا نأمن العثار

فاجاب بعض الفقهاء بانها كانت ثمانية لما كانت امانة فلهذا كانت هانت وضمنه الناظم قوله هـ

يد بخمس مئة من عتيجي وديت	لكنها قطعت في ربيع دينار
حماية الدم اغلاها وارخصها	صيانة المال فانظر حكمة الباطل

وهو ان الشافعي رحمه الله اجاب بقوله هـ

هناك مظلومة غالت بغيرتها	وههنا ظلمت هانت على البارئ
--------------------------	----------------------------

واجاب شمس الدين الكندي بقوله هـ

قتل للمعري عارايت ما عكار	جمل الفضة وهو من ثوب التفر عكاري
لا تقدر حن زناد الشعر عن حكم	شعائر الشرع لم تقدر بها شعاري
فقيمة اليد نصف الالف من ذهب	فان قيديت فلا تسعري بيد دينار

لصاحبها ما لم يبق
ج
كذلك في القاموس

فصل واما اختصاص القطع بجن القدر فلا له لا بد من مقدار يجعل ضابطا لوجوب القطع اذ لا يمكن ان يقال يقطع بسرقة

فلس اوجبة حنطة او قرة ولا تأتي الشريعة بهذا وتزوجه حكمة الله ورحمته واحسانه عن ذلك فلا بد من ضابط وكان ثلثة دراهم اول مراتب الجمع وهي مقدار ربيع دينار وقال ابراهيم الفقي وغيره من التابعين كانوا لا يقطعون في الشيء النافذ فان عادة الناس للتشاح في الشيء الحقيق اموالهم اذ لا يلحقهم ضرر بفقدته وفي التقدير ثلثة دراهم حكمة ظاهرة فانهما كفاية المقتصد في بيوتهم له ومن عونه غالبا وقوت اليوم للرجل واهله له خطر عند غالب الناس وفي الاثر المعروف من اصبح منافي سر به معاقب بدله عنده قوت يومه

فكانت احوزت له الدنيا جزا فبها **فصل** واما ايجاب حد الفرية على من قذف غيره بالزنا دون الكفر ففي غاية المناسبة فان القاذف غيره بالزنا لا سبيل للناس الى العلم بكنهه فبجعل حد الفرية تكذيبا له وتزييفا لعرض المقدوف وقطيعة لاشان هذه الفاحشة فالتزج به من يربها مسلما واما من روي غيره بالكفر فان شاهد حال المسلم واطلاق المسلمين عليها كاف في تكذيبه ولا يلحقه من العار كذبه عليه في ذلك ما يلحقه بكنهه عليه في الرعي بالفاحشة ولا سيما ان كان المقدوف امرأة فان العار والمعرفة التي تلحقها بقذفه بين اهلها وتشعب ظنون الناس كونهم بين مصدق وكذب لا يلحقه مثله بالرعي بالكفر **فصل** واما اكتفاؤه في القتل بشاهد دون الزنا ففي غاية الحكمة والمصلحة فان الشارع احتاط للعصا من الدماء واحتاط لمح الزنا فلم يقبل في القتل الا اربعة نساء

قهرته

في كتابه

وتواشبه العادون وتجبروا على القتل ولما الزنا فانه بالغ في ستره كما قد رآه الله ستره فاجتمع على ستره شرع الله وقد رده فلم يقبل فيه
 الا اربعة يصغون الفعل وصفت مشاحنة ينتفي معها الاحتمال وكذلك في الاقرار لم يكف باقل من اربع مرات حرصاً على سترها
 قدر الله ستره وذكر اظهاره وتكلم به وقواعد من يجب اشاعته في المؤمنين بالعذاب الابل في الدنيا والاخرة **فصل** واما
 حلاله فاذن المحرور والعبد مفتقر بغير شرعه بين ما فرق الله بينهما بتدبره فاجل الله سبحانه العبد كالحرم من كل وجه لا قدر ولا
 شرفاً وقد ضرب الله سبحانه لعباده الامثال التي اخبر فيها بالتفاوت بين الحر والعبد وانهم لا يرضون ان تساويهم عبيد هم في ارضهم
 فان الله سبحانه فضل بعض خلقه على بعض وفضل الاحرار على العبيد في الملك والسبأ به ولقد رة على المتصرف وجعل العبد مملوكاً والحر
 مالكاً لا يستوى للمالك والمملوك واما التسوية بينهما في احكام الثواب والعقاب فذلك موجب العدل والاحسان فانه يوم الجزاء
 لا يبقى هناك عبد وحر ولا مالك ومملوك **فصل** واما تفرقه في العدة بين الموت والطلاق وعدة الحرة وعدة الامة وبين
 الاستبراء والعدة مع ان المقصود العلم ببراءة الرحم في ذلك كله فهذا انما يتبين وجهه اذا عرفت الحكمة التي لاجلها شرعت العدة
 وعرفت اجناس العدة وانواعها **فاما المقام الاول** ففي شرع العدة عدة حكم **منها** العلم ببراءة الرحم وان لا يجتمع
 ماء الوطئين فاكثرت في رحم واحد فتتلاط الانساب وتفسد وفي ذلك من الفساد ما تمنعه الشريعة والحكمة **ومنها** تعظيم خطر
 لهذا العقد ورفع قدره واظهار شرفه **ومنها** تطويل زمان الرجعة للمطلق اذ لعله ان يندبر ويغيب فيصادف زماناً يتمكن فيه
 من الرجعة **ومنها** فضالة حق الزوج واظهار تأثير قدره في النزع من التزين والتجمل ولذلك شرع الاحداد عليه اكثر من الاحدا
 على الولد والولد **ومنها** الاحتياج لحق الزوج ومصالحه الزوجية وحق الولد والقيام بحق الله الذي اوجبه في العدة اربعة حقوق
 وقد اقام الشارع الموت مقام الدخول في استيفاء المعقود عليه فان النكاح مدة العسر ولهذا القيم مقام الدخول في تمثيل الصداق
 وفي تحرير الرتبة عند جماعة من الصحابة ومن بعدهم كما هو مذهب زيد بن ثابت واحمد في احدى الروايتين عنه فليس للمقتضى
 من العدة مجرد براءة الرحم بل ذلك من بعض مقامها وحكمها **المقام الثاني** في اجناسها وهي اربعة في كتاب الله وخامس
 بنسبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم **الجنس الاول** ام باب العدة واولات الاحل اهلها ان يصنع حملها **الثاني**
 والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجاً يترصن بالفسه من اربعة اشهر عشر **الثالث** والمطلقات يترصن بانفسهن
 ثلاثة قروء **الرابع** واللاذي ينكح من الحوض من نسائك ان ارتبتم فعدن ثلثة اشهر **الخامس** قول النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرأ بحيضة **ومقدم** هذه الاجناس المحاكم عليها كلها وضع الحمل فاذا وجب الحكم
 له ولا التفات الى خبره وقد كان بين السلف نزاع في المتى في عمن انما ترصن بعد الاجل ثم حصل الاتفاق على انقضاءها بوضع الحمل
 واما عدة الوفاة فتجب بالموت سواء دخل بها او لم يدخل كما دل عليه عموم القرآن والسنة الصحيحة واتفاق امر الناس فان الموت لما كان
 انتهاء العقد وانقضاءه استقرت به الاحكام من التوارث واستحقاق المهر وليس المقصود بالعدة ههنا مجرد استبراء الرحم كما ظنه بعض الفقهاء
 لوجوبها قبل الدخول والحصول الاستبراء بحيضة واحدة ولا استواء الصغيرة والافيسة وذوات القربى فلما كان الامر كذلك
قالت طائفة هي تعبد بحض لا يعقل معناه وهذا باطل لوجوه **منها** انه ليس في الشريعة حكم واحد الاوله مفعلة وحكمة
 يعقله من عقله ويحكي على من خفي عليه **ومنها** ان العدة ليست من باب العبادات المحضة فانها تجب في حق الصغيرة والكبيرة
 والعاقلة والمجنونة والمسلمة والذمية ولا تفتقر الى نية **ومنها** ان رعاية حق الزوجين والولد والزوج الثاني ظاهر في بانها ضرورة
 ان يقال هي تحريم لانقضاء النكاح لما اكمل ولهذا اجب فيها رعاية حق الزوج وحرمة له الا ترى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان من
 احرامه وحرمة تصوقه تحريم نساؤه بعد ولما كانت نساؤه في الدنيا من نساؤه في الاخرة قطعاً لم يحل لاحد ان يتزوج من بعده

حد

العدة

ج

جند

بخلاف غيره فان هذا ليس معلوماً في حقه فلو حرمت المرأة على غيره لتضررت ضرراً عظيماً بغير نفع معلوم ولكن لو تأملت على الاولاد
 كانت عموداً على ذلك وقد كانوا في الجاهلية يبالغون في احترام حق الزوج وتعظيم حريم هذا العقد غاية المبالغة من ترخيص مسرة
 في شر ثايلها وحش بيتها تخفف الله عنهم ذلك بشريعتة التي جعلها رحمة وحكمة ومصيرية ونعمة بل هي من اجل نعمه عليهم على الاطلاق
 فله الحمد كما هو اهله وكانت اربعة اشهر وعشر اعل وفق الحكمة والمصلحة اذ لا بد من مدة مضروبة لها واولى المدرك لذلك المدرك التي يعلم
 فيها وجود الولد وعدمه فانه يكون اربعين يوماً للطفة ثم اربعين علقه ثم اربعين مضغة فهذه اربعة اشهر ثم ينتج فيه الروح في الطور
 الرابع فقد ربعه ايام لتظهر حياته بالحركة ان كان ثم حمل **فصل** واماعة الطلاق فلا يمكن تعليلها بذلك لانها انما تجب بعد المسيس
 بالاتفاق ولا بدولة الرجم لا يحصل جبيضة كالاستبراء وان كان برأه الرحم بعض مقاصدها ولا يقال هي تعبد لما تقدم وانما يتبين حكمها
 اذا عرفت ما فيها من الحق ففهي حق الله وهو امتثال امره وطلب مرضاته وحق المزوج المطلق وهو اتساق من الزوجة له بحق الزوجة وهو
 هو استحقاقها للنفقة والسكنى ما دامت في العدة وحق الولد هو الاحتياط في ثبوت نسبه وان لا يختلط بغيره وحق للزوج الثاني
 وهو ان لا يسه مائة درهم غيره ورهب الشارع على كل واحد من هذه الحقوق ما يناسبه من الاحكام فرتب على رعايته حقه ولزوم المنزل
 وانما لا يخرج ولا يخرج من القربان ومنصوص امام اهل الحديث وامام اهل الرأي ورهب على حق المطلق فكيفه من الرجعة ما دامت
 في العدة وعلى حرمها استحقاق النفقة والسكنى وعلى حق الولد ثبوت نسبه المحاق له بايمه دون غيره وعلى حق الزوج الثاني دخول على
 بصيرة ودرهم برئ غير مشغول بولد لغيره فكان في جعلها ثلاثة قروء رعايته هذه الحقوق وتكليفها وقد دل القربان على ان العدة حق للزوج
 عليها بقوله يا ايها الذين امنوا اذا كنتم المؤمنات ثم ظلمتموهن من قبل ان تقسوهن فالحكم عليهن عتقهن وانهن افواه اربل على العدة
 للرجل على المرأة بعد المسيس وقال تعالى ويعلمن ان حق بردهن في ذلك ان اردوا منه الا حاكما فجعل الزوج حق بردها في العدة فاذا كانت العدة
 ثلاثة قروء او ثلاثة اشهر طالت مدة التربص لينظر في امرها هل يسكنها بمعروف او يسرحها باحسان كما جعل الله سبحانه للمولى تربص اربعة
 اشهر لينظر في امره هل يقبض او يطلق وكما جعل مدة تسير الحكماء اربعة اشهر لينظر في امرهم ويختاروا لانفسهم فان قيل هذه العدة
 باطلة فان المختلفة والمفسوخ نكاحا بسبب من الاسباب والمطلقة ثلاثا والموطوءة بشبهة والمزني بها تعتد بثلاثة افرار ولا رجعة هنا
 فقد وجد الحكم بدون علته وهذا يبطل كونها علة **قيل** شرط النقض ان يكون الحكم في صورة ثابتة بانص او اجماع وما كونه في بعض
 العلماء فلا يكفي في النقض به وقد اختلف الناس في عدة المختلفة فذهب الشيخ واجه في اصح الروايتين عنه دليل انها تعتد بجبيضة واحدة
 وهو مذهب عثمان بن عفان وعبد الله بن عباس وقد حكى اجماع الصحابة ولا يعلم لما عتلف وقد دلت عليه سنة رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم الصحيحة دلالة صريحة وعنده من خالفها انها لم تبلغه اذ لم يصح عنده اجماع الا على خلاف صحيحها فهذا القول هو
 الراجح في الاثر والنظر اما رجحانه اثر فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمراً من المختلفة فطان تعتد بثلاث حيض بل قد روى
 اهل السنن عنه من حديث الربيع بنت معوذ ان ثابت بن قيس ضرب امرأته فكسر يدها وهي حبيطة بنت عبد الله بن ابي قاتبة
 اخوها يشتكى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فادرس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى ثابت فقال خذ الذي لها عليه
 وخذ سبيلها قال نعم فامرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تربص حيضة واحدة وتلحق باهلها وذكر ابو اود والنسائي من
 حديث ابن عباس ان امرأة ثابت بن قيس اختلعت من زوجها فامرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان تعتد بجبيضة قال الترمذي
 الصحيح انها تعتد بجبيضة وهذه الاحاديث لها طرق يصدق بعضها ببعضها واصل الحديث بعلمين **احد** هو ارساله **والثاني** ان الصحيح
 فيه امرت بحد الفاعل والعلتان غير مؤثرتين فانه قد روى من وجوه متصلة ولا تعارض بين امرت وامرها رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم اذ من الحال ان يكون الامر لها بذلك غير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حياته واذا كان الحديث قد روى بلفظ

ج

للمسكين

يحل ولفظ صريح يقصر المحتمل ويبينه فكيف يجعل المحتمل معاصراً للفسر بل مقدماً عليه ثم يحكى في ذلك قاضى احدى ابدى رسول الله
 الله عليه وآله وسلم قال ابو جعفر النخاس في كتاب الناسخ والمنسوخ هو اجماع من الصحابة واما اقتضاء النظر له فان المصلحة لم يبق
 لزوجهما عليها عدة وقد ملكت نفسها واصحاباً اخرين بعضها فلها ان تزوج بعد برأه زوجها فصارا عدة في حقها بعد برأه الزوج وقيل انما الشريعة
 جاءت في هذا النوع مجبضة واحدة كما جاءت في ذلك في المسبية والمملوكة بعقد معاودة اقرارهما والمهاجرة من دار الحرب ولا ريب انما
 جاءت بثلاثة اقرار في الرجعية والمصلحة فرع من هذه الاصلين فينبغي الحاقها بأشبهها بما فطرنا فاذا هي بذوات الحيضة
 اشبه ومساكين حكم الشريعة في ذلك ان الشارع قدم النساء الى ثلاثة اقسام **أحدها** المفارقة قبل الدخول فلا عدة عليها ولا
 رجعة لزوجهما فيها **الثاني** المفارقة بعد الدخول اذا كان لزوجهما عليها رجعة فجل عنها ثلاثة قروء ولم يذكر سبحانه عدة العدة بثلاثة
 قروء الا في هذا القسم كما هو مصرح به في القرآن في قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن ان يكمنن بما خلق
 الله في ارحامهن ان كن يؤمن بالله واليوم الآخر ويعولن ان حق بردهن في ذلك وكذا في صورة الطلاق المذكور الاعتداد بالاشهر الثلاثة
 في حق من اذا بلغت اجلها خذ زوجها بين امساك بمعرفه او مفارقة فتأ باحسان وهي الرجعية قطعاً فلم يذكر الا قروء ولها في حق بائن
 البتة **القسم الثالث** من بات عن زوجهما واللفظ حقه عنها بسبب او هجرة ادخله فجل عنها حيضة بالاعتداد ولم يجعلها
 ثلاثاً اذ لرجعة للزوج وهذا في غايه الظهور المناسبة واما الزانية والموطوءة بشبهة فتوجب الدليل ان لها تسبيرةً بحيضة فقط ونقض
 عليه احد في الزانية واختاره **شريحنا** في الموطوءة بشبهة وهو الواجب وقياسهما على المطلقة الرجعية من بعد القياس من افسد
 فان قيل فبأن هذا اقدم من ذكرهم من الصواب فانه لا يسلم معكم في المطلقة ثلاثاً فان اجماع منعقل على اعتدادها بثلاثة
 قروء مع الشقاق عن زوجهما من الرجعة والقصد مجود اسند برآه رجعهما **قيل** نعم هذا سؤال وارد وجوابه من وجهين احدهما انه قد اختلف
 في حدتها هل هي بثلاثة قروء او بقروء واحد فالجمهور بل الذي لا يعرف الناس سواها انها ثلاثة قروء وعلى هذا فيكون وجهه ان الطلقة
 الثالثة لما كانت من جنس الاولين اعطيت حكمها ليكون باب الطلاق كله باباً واحداً فلا يختلف حكمه والشارع اذا علق الحكم
 بوجهه لمصلحة عامة لم يكن مخالف تلك المصلحة والحكمة في بعض الصواب ما نفع من ترتب الحكم بل هذه قاعدة الشريعة وقصرها في
 مصادرها ومواردها **الوجه الثاني** ان الشارع حرمها عليه حتى تنكح زوجاً غيره عقوبة له ولعن المحلل والمحلل لهما فاضتهما بما
 قصده الله سبحانه من عقوبته وكان من قام هذه العقوبة ان طول مدة تحريمها عليه فكان ذلك ابلغ فيما قصده الشارع من العقوبة
 فانه اذا علم انها لا تحل له حتى تغتسل بثلاثة قروء ثم يزوجهما اخر نكاح مرغبة مقصود لتخفيف موجب للعدة وبفارقها وقت من
 فراقه ثلاثة قروء اخر طال عليه الانتظار وعمل صبره فامسك عن الطلاق الثلاث وهذا واقم على وفق الحكمة والمصلحة والرجح
 فكان الترتيب بثلاثة قروء في الرجعة نظر للزوج ومراعاة للمصلحة لما روي في الثالثة المحرمة لها عليه وهما كان تربصها عقوبة له
 وزجراً لما وقع الطلاق المحرم لما احل الله له واكدت هذه العقوبة تحريمها عليه الا بعد زوج واصابة وتربص ثلث **وقيل** بل عدتها
 حيضة واحدة وهي اختيار ابى الحسين بن اللبان فان كان مسبوقةً بالايجام **فالصواب** اتباع الاجماع وان لا يلتفت الى قوله و
 ان لم يكن في المسئلة اجماع فقوله تعالى ظاهر والله اعلم فان قيل فقد جاءت السنة بان الخيرة تغتسل ثلاث حيض كما رواه ابن ماجه
 من حديث عائشة قالت امرت بريرة ان تغتسل ثلاث حيض قيل ما اصرح من حديث لو ثبت ولكنه حديث منكراً باسناد مشهور وكيف يكون
 عند ام المؤمنين هذا الحديث وهي تقول لا اقرار الا بها فان علم الحديث وجب القول به ولم يسم مخالفته ويكون حكمه حكم المطلقة
 ثلاثاً في اعتدادها بثلاثة قروء ولا رجعة لزوجهما عليها فان الشارع خص بعض الاعيان والافعال والازمان والاماكن
 ببعض الاحكام وان لم يظهر لنا موجب التخصيص فكيف وهو ظاهر في مسئلة الخيرة **فاذا جعلت عدتها حيضة واحدة لم تدب**

ج

بكت

الى التزوج بعد هاكوايس منها زوجها فاذا جعلت ثلاث حيض طال زمن انتظارها وحسبها عن الازواج ونعلما تنكر زوجها فيها او
ترغب في رجته ونزول ما عندها من الوحشة ولو قيل ان اعتداد المختلعة بثلاث حيض لهذا المعنى بعينه لكان حسنا على وفق حكمة
الشراخ ولكن هذا مفقود في المسبية والمهاجرة والزانية والموطوءة بشبهة **فان قيل** فب ان هذا كله قد سلم وكيف نسلم
لكم في الأيسة والصغيرة التي لا يوطأ مثلها **قيل** هذا انما يرد على من جعل حلة العدة مجردا عن المصالح فقط ولهذا الجواب عن هذا
السؤال بان العدة ههنا شرعت تعبدًا على اعتدائها غير معقول للمعنى واما من جعل هذا بعض مقاصد العدة وانها مقاصد اخر من تكميل
شان هذا العقد واحترامه واطمار خطره وشره فجعل لهم حريم بعد انقطاعه يموت او فرقة فلا فرق في ذلك بين الأيسة وغيرها
ولا بين الصغيرة والكبيرة مع ان المعنى الذي طولت له العدة في الحائض في الرجعية والمطلقة ثلاثا موجود بعينه في حق الأيسة
والصغيرة وكان مقتضى الحكمة التي تضمنت النظر في مصالحة الزوج في الطلاق الرجعي وعقوبة زجره في الطلاق المحرم التسوية بين
النساء في ذلك وهذا ظاهر جرحا وبالله التوفيق **فصل** واما تحريم المرأة على الزوج بعد الطلاق الثلاث وابطاحها له بعد نكاحها للثاني
فلا يعرف حكمته الا من له معرفة بأسرار الشريعة وما اشتملت عليه من المحكم والمصالح الكلية فتقول وبالله التوفيق لما كان اباة زوج
المرأة للرجل بعد تحريمه عليه ومنعه منه من اعظم نعم الله عليه واحسانه اليه كان جديرا بشكر هذه النعمة وصراعاتها والفتاير
بحقوقها وعدم تعرضها للزوال وتنوع الشرائع في ذلك بحسب المصالح التي علمها الله في كل زمان ولكل امر في اوقات شرعية التواء
بابطاحها له بعد الطلاق ما لم تزوج فاذا تزوجت حرمت عليه ولم يبق له سبيل اليها وفي ذلك من الحكمة والمصلحة ما لا يفهم فان الزوج
اذا علم انه اذا طلق المرأة وصار امرها بيد ها وان لها ان تنكح غيره وانها اذا نكحت غيره حرمت عليه ابدا كان تمسكه بها اشتد حذر
من مفارقتها اعظم وشرعية التواء جاءت بحسب الامة للموسوية فيها من الشدة والاصر ما يناسب حالها ثم جاءت شريعة
الانجيل بالمنع من الطلاق بعد التزوج البتة فاذا تزوج بها مرة فليس له ان يطلقها ثم جاءت الشريعة الكاملة الفاضلة المحمدية التي
من اكل شريعة نزلت من السماء على الاطلاق واجلها وافضلها واعلاها واقومها بمصالح العباد في المعاش والمعاد باحسن من ذلك
كله واجملها وادفقه للعقل والمصلحة فان الله سبحانه اكل لهذه الامة دينها واتم عليها نعمته وابعث لها من الطيبات ما لم يبعث
لامر غيره فانها للرجل ان ينكح من اطاب النساء اربعا وان يسرى من الامة بما شاء وليس السرى في شريعة اخرى غيرها ثم
اكمل لعبده شرعه واتم عليه نعمته بان ملكه ان يفارق امراته ويكئن غيرها اذ لعل الاولى لا تصح له ولا تفاقه فلو جعلها غدا في غنى
وقيد في رجله وامر على ظهره وشرم له فراقها على اكل الوجوه لها وله بان يفارقها واحدة ثم تترجس ثلاثة قروء والغالب انها في ثلاثة
اشهر فلن تأقت نفسها اليها وكان له فيها رغبة وضرب مقلب القلوب قلبه الى حجبها وجد السبيل الى ردها ممكنا والباب مفتوحا
فراحم حبيبته واستقبل امره وعاد الى دبر ما خرجته يد الغضب ونزعات الشيطان منها ثم يقيم من غلبات الطهارة ونزعات الشيطان
من المعادة فحكم من ذلك ايضا مرة ثانية ولعلها ان تدور من مارة الطلاق وخرب البيت ما يمنعها من معاودة ما يقضيه ويند في
هو من الم فراقها ما يمنع من الشرع الى الطلاق فاذا جاءت الثالثة جاء ما لا مرد له من امر الله فليل له قد اندفعت حاجتك بالموء الاولى
والثانية ولم يبق لك عليها بعد الثالثة سبيل فاذا علم ان الثالثة فراق بينه وبينها وانها الفاضلية امسكت عن ايقاعها فانه اذا علم
انها بعد الثالثة لا تحل له الا بعد ثلاثة قروء وتزوج راحتي نكاحها وامسأها وان الاول لا سبيل له اليها حتى يدخل بها الله
دخولا كاملا يذوق فيه كل واحد منها عسيلة صالحة بحيث يمنعها ذلك من تعجيل الفراق ثم يفارقها بعوت او طلاق او خلع ثم
تعتد من ذلك عدة كاملة تبين له حينئذ باسء هذا الطلاق الذي هو من الغض الحلال الى الله وعلم كل واحد منهما انه لا
سبيل له الى العنى بعد الثالثة لا باختياره ولا باختيارها واكد هذا المقصود بان لعن الزوج الثاني اذ لم ينكح نكاح رغبة يقصد فيه

الامساك بل ينكح نكاح خليل ولعن الزوج الاول اذا ردها بهذا النكاح بل ينكحها الثاني كما نكحها الاول ويطلقها كما طلقها الاول وجنبتا فتباح
للأول كما تباح لغيره من الاخوان وانت اذا اذنت بين هذا وبين الشريعتين المنسوختين وازنت بينه وبين الشرع بعة للبلد للبيعة
ما لعن الله ورسله فاعلم تبين لك عظمة هذه الشريعة وجلالها وهي منتهى ما على سائر الشرائع وانما جاءت على اكل الوجع وانتهى بها
احسنها وانفعها للخلق وان الشريعتين المنسوختين خير من الشريعة المبدلة فان الله سبحانه شرعها في وقت ولم يشرع المبدلة اصلا
وهذه الدقائق ونحوها مما يختص الله سبحانه به من يشاء فمن وصل اليها فليحمد الله ومن لم يصل اليها فليست له الحجة المحكية
واعلم العالمين وليعلم ان شريعته فوق عقول العقلاء وفوق فطر الاولياء

وقل للعيون الزور انفتحت	الى الشمس واستغفر ظلام الدنيا
وسامح ولا تنكر عليها وخلصها	وان انكرت حقا قتل خلأ اليها

خير

عاب التفقه قوم لا عقول لهم	وما عليه اذا ما به من ضرر
ما ضر شمس الضحى والشمس طالعة	ان لا يرى ضوعها من الميض البصر

فصل واما انما به لغسل الوضوء التي لم تخرج منها الريح واستطاعه غسل للوضع الذي خرجت منه فبما اوقفه الحكمة و
ما اشده مطابقة للمفطرة فان حاصل السؤال لم كان الوضوء في هذه الظاهرة دون باطن المقعدة مع ان باطن المقعدة اولى بالوضوء
من الوجه واليدين والرجلين وهذا سؤال معكوس من قلب منكوس فان من محاسن الشريعة ان كان الوضوء في الاعضاء الظاهرة
المكتشفة وكان احتجابها امامها ومقدورها في الذكر الفعل وهو الوجه الذي نظافته ووضوئته عنوان على نظافة القلب بعد البذل
وهما آية البطش والنناول والاخذ فيها احق الاعضاء بالنظافة والازالة بعد الوجه ولما كان الرأس جهم الحواس واعلى البدن الشرف
كان احق بالنظافة لكن لو شرع غسله في الوضوء لظلمت المشقة واشتدت الهيلة فشرع جميعه واقامة مقام غسله تخفيفا وحرم
كما اقامه على الخفين مقام غسل الرجلين ولعل قائل يقول وما يجزئ من الرأس والرجلين من الغسل والنظافة ولم يعلم هذا القائل
ان اساس العنصر بالماء امتثالاً لامر الله وطاعة له وتعبيراً عن شرف نظافته وطهارته فلا يوقر غسله بالماء والسدر دون هذه
النية والتحاكي في هذا الى الذوق السليم الطبع المستقيم كان معك الوجه بالتراب امتثالاً للأمر وطاعة وعبودية تكسية وضاعة
ونظافة ويحجة تنبذ وعلى صفاته للناظرين ولما كانت الرجلان تمس الارض غالباً وتباشر من الاذناس مما لا تباشره بقية الاعضاء
كانت احق بالغسل ويؤفق للفهم عن الله ورسوله من اجزا بمسحها من غير حائل فربما وجه اختصار هذه الاعضاء بالوضوء من
بين سائرهما من حيث المحسوس واما من حيث المعنى فهذه الاعضاء هي آلات الافعال التي يباشر بها العبد ما يريد فعله وما يعجزه الله
سبحانه ويطاع ما لا يد بتطش والرجل تمشي والعين تنظر الاذن تسمع واللسان يتكلم فكان في غسل هذه الاعضاء امتثالاً لامر الله
واقامة لعبوديته ما يقتضيه ازالة ما شتمها من دون العصبية ووضوحها وقد اشار صاحب الشرح صلوات الله وسلامته على اله الى هذا المعنى
بعينه حيث قال في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم في صحيحه عن عمرو بن عبسة قال قلت يا رسول الله حدثني عن الوضوء قال ما مسك
من رجل يقرب وضوءه فيمضمض ويستنشق فينثره لاخرت خطايا وجهه من اطراف سميت من الماء ثم يفضل يديه الى المرفقين
لاخرت خطايا يديه من انا مله مع الماء ثم يمس رأسه لاخرت خطايا رأسه من اطراف شعره مع الماء ثم يفضل قدميه الى الكعبين
لاخرت خطايا رجليه من انا مله مع الماء فان هو قام فضلى فخر الله واشى عليه وحجته بالذي هو اهل اهل وفرغ قلبه لله الا
انصرف من خطيئته كهيئة يوم ولدته امه وفي صحيح مسلم ايضا عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا قوض العبد المسلم

ج

يحدث

خرجت

الاول من غسل وجهه خرج من وجهه كل خطيئة نظرا له بابعينه مع الماء ادمع اخر قطر الماء فاذا غسل يده خرج من يده كل خطيئة كان
 بطشها يداياه مع الماء ادمع اخر قطر الماء فاذا غسل رجليه خرجت كل خطيئة مشتها برجليه مع الماء ادمع اخر قطر الماء حتى يخرج نقياً من
 الذنوب وفي مسند الامام احمد عن عقبة بن عامر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول رجلان من امتي يقوم أحدهما من
 الليل يعالج نفسه الى الطهور وجليه عقل فيتوضأ فاذا وضأ يديه اغتسل عقدة واذا وضأ وجهه اغتسل عقدة واذا مسح رأسه اغتسل
 عقدة واذا وضأ رجليه اغتسل عقدة فيقول الرب عز وجل للذي وراء الحجاب انظر الى عبدي هذا يعالج نفسه ما سألني عبدي هذا انظر
 وفيه ابصر عن ابي امامة بر فنه ايماء رجل قام الى وضوءه يريد الصلوة ثم غسل كفيه نزلت خطيئته من كفيه مع اول قطرة فاذا انقضى وضوءه
 واستنشق واستند فزنت خطيئته من سائر وضوءه وشفتيه مع اول قطرة فاذا غسل وجهه نزلت خطيئته من سمعه ودهنه ومع اول
 قطرة فاذا غسل يديه الى المرفقين ورجليه الى الكعبين سلم من كل ذنب هو له ومن كل خطيئة كهيئته يوم ولدته أمه فاذا قام الى
 الصلوة رفع الله يدها برحمة وان قد ندم سائماً وفيه ان مقصود المضمضة كمقصود غسل الوجه واليدين سواء وان حاجته السائل
 الشفتين الى الغسل كحاجة بقية الاعضاء فمن انكس قلباً واخذ فطره واطل قياساً من يقول ان غسل باطن المقعدة اولى من
 غسل هذه الاعضاء وان الشارح فرق بين المتماثلين ههنا الى ما في غسل هذه الاعضاء المقارن لنية التعبد لله من الشراء القلب
 وقوته والشرايع الصدر وفتح الششق نشاط الاعضاء فتميزت عن سائر الاعضاء بما اوجب غسلها دون غيرها وبالله التوفيق
فصل واما اعتبار قربة الحارب قبل القدرة عليه دون غيره فيقال اين في خصوص الشارع هذا الترتيب بل نصه على اعتبار قربة الحارب
 قبل القدرة عليه اما من باب التنبيه على اعتبار قربة غير بطريق الاولى فانها اذا دقت توبة عنه حذر به مع ضررها وتعدى فلا بد من التوبة ما دون حارب
 بطريق الاخرى وقال الله تعالى الذين كفروا ان ينتموا لغيرهم ما قد سلف وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم التائب من الذنب كمن لا ذنب والله
 تعالى جل الخلود وعقوبة لا ريب ابجرأثم ورافع العقوبة عن التائب شرعاً وقد رآه فليبحث في شرع الله ولا في قدره عقوبة تائب البتة
 وفي الصحيحين من حديث انس قال كنت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في غزاة رجل فقال يا رسول الله اني اصببت حدثاً فاقه على قال
 ولم يسأله عنه فخرت الصلوة فضلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فليباقر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم الصلوة فامر اليه الرجل
 فاحادق له قال اليس قد صليت مغناً قال نعم قال فان الله عز وجل قد غفر لك ذنبك فلهذا المأجدة تائباً بنفسه من خير ان يطلب غفر
 الله له ولم يقيم عليه الحد الذي اعترف به وهو احد القولين في المسئلة وهو احد الروايتين عن احمد وهو الصواب فان قيل
 فاعجزاه تائباً والغامد يهتد تائباً واقام عليها الحد قيل لا ريب انما حجة التائبين ولا ريب ان الحد اقيم عليه ما بينهما استحقاق
 القول الاخر وسألت شيخنا عن ذلك **فاجاب** بما مضى بان الحد مطهر وان التائب مطهر وهما اختار التطهير بالحد
 عن التطهير بغير التوبة وايضا لان التطهير بالحد فاجبرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى ذلك ورشد الى اختيار التطهير بالتوبة على
 التطهير بالحد فقال في حق ما عجزه لا تركه يتوب فيتوب الله عليه ولو تعين الحد بعد التوبة لما جاز تركه بل لا صامغني بين ان يترك
 كما قال لصاحب الحد الذي اعترف به اذهب فقد غفر الله لك وبين ان يقيم كما افاضه على ما عجز والغامد يهتد لما اختار اقامته وايضا لا التطهير
 به ولذا لم يرد هذا النبي صلى الله عليه وآله وسلم وايمان الا اقامته عليها وهذا السلك وسط بين مسلك من يقول لا يجوز اقامته
 بعد التوبة البتة وبين مسلك من يقول لا اثر للتوبة في اسقاطه البتة واذا تأملت السنة ما يتبادر الى الاصل هذا القول الوسط
 والله اعلم **فصل** واما قوله قبل شهادة العبد عليه صلى الله عليه وآله وسلم بالذوق لم يأنه قال كذا وكذا ولم يقبل شهادته على واحد
 من الناس يأنه قال كذا وكذا فافهم السؤال ان روايت العبد مقبولة دون شهادته **والجواب** انه لا يلزم الشارع قبل فقيه معين
 ولا من ذهب معين وهذا المقام لا يتصرف فيه الا الله ورسوله فقط وهذا السؤال كذب على الشارع فان لم يأت عنه حرف واحداً

هذا

نحو

عندنا

قال لا تقبوا شهادة العبد بل روها ولو كان عالماً مفتياً فقهياً من اولياء الله ومن اصدق الناس لهجة بل الذي دل عليه كتاب الله
وسنة رسوله واجماع الصحابة والميزان العادل قبول شهادة العبد فيما يقبل فيه شهادة الحر فانه من رجال المؤمنين فيدخل في
قوله تعالى واستشهدوا لشهيد من رجالكم كما دخل في قوله ما كان محمداً ابا احد من رجالكم وهو عدل بالنص والجماع ويدخل
في قوله تعالى واستشهدوا وادوى عدل منكم كما دخل في قوله صلى الله عليه وآله وسلم يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ويدخل في قوله
واقبلوا الشهادة لله وفي قوله ولا تكتموا الشهادة وفي قوله يا ايها الذين امنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله الا انكم داخل في جميع ما
فيها من الاوصاف ويدخل في قوله صلى الله عليه وآله وسلم فان شهدوا عدل فصبوا ووافطروا وقال ابن مالك ما علمت احداً رد شهادة
العبد رواه الامام احمد عنه وهذا الصريح من غالب الاجماع التي يدعيها المتأخرون فالشهادة على الشارح بانها بطلان شهادة العبد ورد حاشياً
بلا علم ولم يأمر الله بحج شهادة صادق ابداً وانما امر بالتثبت في شهادة الفاسق **فصل** واما ايجاب الشارح للصداقة في السائمة
واسقاطها عن العوامل فقد اختلف في هذه المسئلة للاختلاف في الحديث الوارد فيها وفي الباب حديثان **احدهما** حديث عمرو بن
شعيب عن ابيه عن جده يرفعه ليس في الابل العوامل صدقة رواه الدارقطني من حديث غالب بن عبد الله عن عمر بن
صلى بن ابي طالب عن مرفوعه ليس في البقر العوامل شيء رواه ابو داود ثنا النخعي ثنا ابي اسحق عن عاصم بن ضمره وعن الحارث عن
قال زهير احسبه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس على العوامل شيء قال ابو داود وروى حديث النخعي شعبة وسفيان وغيرهما عن
ابن اسحق عن عاصم عن علي بن مرفوعه ورواه نعيم بن حماد ثنا ابو بكر بن عياش عن ابي اسحق عن عاصم بن ضمره عن علي بن مرفوعه ليس في
الابل العوامل ولا في البقر العوامل صدقة ورواه الدارقطني من حديث صقر بن حبيب سمعت ابا رجاء عن ابن عباس عن علي بن مرفوعه
قال ابن حبان ليس هو من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانما يعرف باسناد منقطع نقله الصقر عن ابي رجاء وهو يأتى
بالمقولات وروى من حديث جابر وابن عباس مرفوعاً وموقوفاً والموقوف اشبه **وبعد** فالعلماء في المسئلة قولان فقال مالك
في الموطأ النواضح والبقر السواني وبقر الحريث اني ارى ان يؤخذ من ذلك كله الزكوة اذا جبت فيه الصدقة قال ابن عبد البر وهذا قول
الليث بن سعد ولا اعلم احداً قال به من فقهائنا الا مصابرينهما وقال الثوري وابو حنيفة واحبابهم الشافعي واحبابهم والاوزاعي وابو ثور
واحمد وابو عبيد واسحق وداود لا تزكوة في البقر العوامل ولا الابل العوامل وانما الزكوة في السائمة منها وروى قولهم ذلك عن جعفر بن
الصلابة منهم على وجابر ومعاذ بن جبل وكتب عمر بن عبد العزيز انه ليس في البقر العوامل صدقة وتحتة هؤلاء مع الاثر للنظر فان ما كان
لدال معد النفع صاحب به ككتاب بن لته وعبيد خدمته وداره التي يسكنها وابنته التي يركبها وكتبه التي ينفع بها وينفع غيره فليس
فيها زكوة وهذا لم يكن في حلي المرأة التي تلبسه وتغيره زكوة فطر هذا انه لا زكوة في بقر حريث وابله التي تعمل فيها بالارواب وغيره فهذا بعض
القياس كانه موجب المنصوص والفرق بينهما وبين السائمة ظاهر فان هذه مصروفة عن جهة التما إلى العمل في كاشيات والعبيد والدار
والله تعالى اعلم **فصل** واما قول وجعل الحرة القبيحة الشوهاء فخص الرجل والامة بالامرعة الحرة لا بالخصومة فتعبر سوش عن معنى
صحيح فان حكمة الشارح اقتضت وجوب حر الزنا على من حكمت عليه بجمعة الله بالحلل فينقلها إلى الحرام ولهذا لم يوجب كمال الحر على من لم
يحصن واعتبر للاحصان اكمل احواله وهوان يترجم بالحرمة للزنا من عيب الناس في مثلها دون الامة التي لم يلزم الله تكريمها (الاعتدال في زكوة) فالتعذر
بها ليست كاملة ودون الشكر الذي هو في الرتبة دون الشكاح فان الامة ولو كانت ما عسى ان تكون لا تبلغ رتبة الزوجة لاشرفاً ولا عرقاً
ولا عادة بل قد جعل الله لكل منها رتبة والامة لا تترادف الزوجة ولهذا كان له ان يملك من لايجوز له نكاحه ولا تقيم عليه في ملكها
فانتهى بحري في الابدال والامتنان والاستحسان جرى دأبه في غلامه بخلاف الحر اذ كان من عاين الشهادة ان اعتبرت في حال التمتع
على من يجب عليه الحضانة يكون قد عقد على حرة ودخل بها اذ بذلك يقتضى كمال وطهر ويعطى شهوراً حتى لا يضمنها ما ضمنها هذا هو الاصل

له وفي نسخة عبد الله
والله اعلم بحقيقة الحال

ج

في نسخة
فقطه

الشرعية الجلية

ومنشأ الحكمة ولا يعتبر ذلك في كل فرد فرد من افراد المحصنين ولا يضر بخلقه في كثير من المواضع اذ شأن الشرائع الكلية ان تراعى لارادة العامة المتعبدية ولا ينقصها تخلف الحكم في افراد الصور كما هذا شأن الخلق فهو موجب حكمه الله في خلقه وامر في فضائه وشرعه بالشرع التوفيق **فصل** واما قوله ونقض الموضوع بمس الذكر دون سائر الاصناف وروى مس العذرة والبول فلا ريب ان قد صرح النبي صلى الله عليه وآله وسلم الامر بالموضوع من مس الذكر وروى عنه خلافه وانفسد عنه فقال للمائل هل خال لامبعة منك وقد قيل ان هذا الحديث لم يعم وقيل بل هو منسوخ وقيل بل هو محمول على عدم الوجوب وحديث الاموال على الاستحباب فلهذا قلنا ان الناس في ذلك وسؤال السائل يبين على صحة حديث الامر بالموضوع وانما للوجوب **ومس** بنجيبه على هذا التقدير **فقول** هذا من كمال الشريعة وتام محاسنها فان مس الذكر مذكور بالوطي وهي في مظنة الانتشار غالباً وانتشار الصدام عن المس مظنة غروب المنكح ويشعر به فاقمت هذه المظنة مقام الحقيقة لحفاثتها وكثرة وجودها كما اقيم النوم مقام الحدث وكما اقيم لمس المرأة شهوة مقام الحدث وايضاً فان مس الذكر يوجب انتشار حرارة الشهوة وتوارثها في البدن والوضوء يطفي تلك الحرارة وهذا مشاهد بالبحر لم يكن الوضوء من مسه لكونه نجساً ولا لكونه مجرى النجاسة حتى يورث السؤال من العذرة والبول ودعواه بمساواة مس الذكر للاف من كذب الرجال وابطال القياس وبالله التوفيق **فصل** واما قوله اوجب الحذر في القطرة الواحدة من الخمر دون الرحال الكثيرة من البول فهذا ايضا من كمال الشريعة ومطابقتها للعقول والفطر وقوامها بالمصلحة فانما جعل الله سبحانه في طباع الخلق النفرة عنه ومجانبة اكتنفي بذلك عن الواضع عنه بالحد لان الواضع الطبعي كالحق في المنع منه واما ما يشترق تقاضى الطباع له فانه غلظ العقوبة عليه بحسب شدة تقاضى الطبع وسد الذريعة اليه من قرب وبعد وجعل ما حوله حرم وضع من قربانه ولهذا اعاقب في الزنا بأشنع العقوبات وفي السرقة بأبائن اليد وفي الخمر بقسم الجمل يرضى بالأسوط ومنع قليل الخمر وان كان لا يسكر اذ قليله دافع الى كثيره ولهذا كان من ابله من يبيد التمر المسكر القدر الذي لا يشكر خارك جاعن محض القياس والحكمة وموجب الضموص وايضا في المفسدة التي في شرب الخمر والضمر الضمير والمتعدى اضعاف الضرر والمفسدة التي في شرب البول واكل القاذورات فان ضررها محض بمن اولها **فصل** واما قوله ونقض عدد المنكوحات على اربع واباح ملك اليمين بغير خمر فهذا من تمام نعمته وكمال شريعته في موافقتها للحكمة والرحمة والمصلحة فإذ النكاح سريرة للولي وقضاء الوطئ من الناس من يطلب عليه سلطان هذه الشهوة فلا تدفع حاجته بواحدة فاطلق له ثانية وثالثة ورابعة وكان هذا العدد موافقاً لعد وطبائعه واركأه وعده فهو لسنته ولوجوهه للبرادة بعد ضرورة ثلاث عنها الثلاث اول مراتب النكاح وقد علق الشارع بهما عدة احكام وخص للمهاجر ان يقيم بعد قضاء نسكته بمكة ثلاثاً واباح للمساقر ان يحبس على خفيه ثلاثاً ويجعل حد الضيافة المسجدة وللوجبة ثلاثاً واباح للمرأة ان تحذر على غير زوجها ثلاثاً فخرج الضرورة بان جعل غاية انقطاع نكاحها عنها ثلاثاً ثم يعود فهل احض الرحمة والحكمة والمصلحة واما الامانة فلما كن بمنزلة سائر الاموال من الخيل والعبيد وغيرهم لا يمكن قصر للمالك على اربعة منهم او غيرها من العدد معناه فكالمالك في حكمة الله ورحمته ان يقصر السيد على اربعة عبيد واربعة دواب ثياب وخوها فليس في حكمة ان يقصره على اربعة اماء وايضاً فلما زوجته حتى على الزوج اقتضاها عقد النكاح يجب على الزوج القيام به فان شأركا غيرها وجب عليه العدل بينهما فقصر الزنا وجب على عدل يكون العدل فيه اقرب مما زاد عليه ومع هذا فلا يستطيعون العدل ولو حرصوا عليه ولا حق لامانة عليه في ذلك ولهذا لا يجب لمن قسمه ولهذا قال تعالى فان خفتم الا تعدوا او افواحدة او ملكات مما يملك والله اعلم **فصل** واما قوله وانما يباح للرجل ان يتزوج بأربع زوجات ولم يباح للمرأة ان تتزوج بأكثر من زوج واحد فذلك من كمال حكمة الرب تعالى واحسانه ورحمته بخلقه وعنايته بمصالحهم ويتعالى سبحانه عن خلاف ذلك ويأمره شرعه ان يأتي بغير هذا ولو ايم للمرأة ان تكون عند زوجين فاكثر لفساد العالم وضاعت الاحكام وقيل لا زواج بعضهم بعضهم والبليدة واشتدت الفتن

تأويل
له دفعه كضم كنهه
فانهم حلفوا والواحد
الطبع والواحد والواحد
ج
جميع ما يقع من غير
المانع من عاقبه
تعالى سبحانه

والله اعلم

خواتمه

كسر

ولم يوجد سندها

ج قد ثبت

مناجاة

وقامت سوق الحرب على ساق وكيف يستقيم حال امرأة فيها شرارة متشاكسون وكيف يستقيم حال الشرارة فيها فبحسب الشريعة بما كانت به
من خلاف هذا من اعظم الأدلة على حكمة الشارع ورحمته وعنايته خلقه **فان قيل** فكيف روى جانب الرجل واطلق له انهم
طرفة ويقضى وطء وينقل من واحدة الى واحدة بحسب شهوته وحاجته ودعاى المرأة داعية وشهواتها شهوة **فيل** لما كانت المرأة
من مآذنها ان تكون غنية من وراء اخذ وروحى في كثر بينهما وكان مزاجها بارد من مزاج الرجل وحركتها الظاهرة والباطنة اقل من حركته
وكان الرجل قرا على من القوة والحركة التي هي سلطان الشهوة اكثر مما اعطيت المرأة وبلى بالمرء قبل به اطلق له من عدة المنكحات فلم يطلو
للمرأة وهذا ما خص الله به الرجال وفضلهم به على النساء كما فضلهم عليهم بالرسالة والنبوة والخلافة والملك والامارة ولا يتركوا للحكماء
وعزائم ان جعل الرجال قوامين على النساء ساعين في مصالحهن بن أبون في اسباب معيشتهم ويركبون الاخطار ويجوبون العقار
ويقرضون انفسهم لكل بلية ومحنة في مصالكن الزوجات والرب تعالى شكروا جليل فشكر لهم ذلك وخبرهم بان مكدهم ما لم يكن به الرجال
وانت اذا قابست بين نعب الرجال وشقاقتهم وكدهم ونصبهم في مصالكن النساء وبين ما ابتلى به النساء من الغيرة وجدت حظ الرجال من
شغل ذلك التعب والنصب والدأب اكثر من حظ النساء من شغل الغيرة فهذا من كمال عدل الله وحكمته ورحمته فله الخلق كما هو اهله
واما قول القائل ان شهوة المرأة تزيد على شهوة الرجل فليس كما قال والشهوة منبعا للحركة واين حرارة الانثى من حرارة
الذكر ولكن المرأة لغراؤها وبطلانها وعدم معاناتها لما يستغياها عن امر يتوثرها وقضاء وطرها بغیرها سلطان الشهوة ويستولى عليها
ولا يجبر عنها ما يعارضه بل يصار دون قلبا فارغا ونفسا خالية فيتمكن منها كل التمكن فيظن النظار ان شهواتها اضعاف شهوة الرجل
وليس كذلك وما يدرى على هذا ان الرجل اذا جامع امرأته امكنه ان يجامع غيره في الحال وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يطوف
على نسائه في الليلة الواحدة وطاف سليما ان على تسعين امرأة في ليلة ومعلوم ان له عند كل امرأة شهوة وحرارة باعثة على الطوى والمرأة
اذا قضى الرجل وطء فارت شهواتها وانكسرت نفسها ولم تغلب قضاءها من غيره في ذلك الحين فتطابقت حكمة العدل والشرع والحاق
والامر والله الخ **فصل** واما قوله بان الرجل ان يستقيم من امته بملك اليمين بالطوى وغيره ولم يملك للمرأة ان تستمتع من عبها
لا بطوى ولا غيره فهذا ايضا من كمال هذه الشريعة وحكمتها فان السيد قاهر لمسلوكه حاكم عليه ماله له والزوج قاهر لزوج حاكم عليها
وهي تحت سلطانه وحكمته تشبه الاسير هذا انهم العبد من نكاح سيدته للتنا في بين كونه مملوكا وبعلاها وبين كونها سيدته وموطوءة
هذا امر مشهور بالعقول فجاءه وشريعة احكام الحاكمين منزهة عن ان تأخذ به **فصل** واما قوله وفرق بين الطلقات فجل
بعضها محرما للرجعة وبعضها غير محرر فقد تقدم من بيان حكمه ذلك ومصلحته ما فيه كفاية **فصل** واما قوله وفرق بين نكاح الابل
وغيره من النكاح في الوضوء فقد تقدم في الفصل الذي قبل هذا جواب هذا السؤال والله على وفق الحكمة ورحمة المصلحة **فصل**
واما قوله فرق بين الكلب الاسود وغيره في قطع الصلوة فهذا سؤال اورد وعبد الله بن الصامت على ابن ذر واورد ابنه على النبي صلى
الله عليه وآله وسلم واجاب عنه بالفرق البين فقال الكلب الاسود شيطان وهذا ان اريد به ان الشيطان يظهر في صورة الكلب كثر
كثيرا كما هو الواقع فظاهر وليس بمستنكر ان يكون مرور الله بين يدي المصلي قطع الصلوة ويكون مرور قد جعل تلك الصلوة بغضه
الى الله مكروهة له فيؤثر المصلي بان يستأنفها وان كان المراد به ان الكلب الاسود شيطان الكلاب فان كل جنس من اجناس الحيوانات
فيها شياطين وهي ما حاتمها وقدره كان شياطين الانس عتاتهم وعتمدهم والابل شياطين الانعام وعلى ذروة كل بعير شيطان فيكون
مرورهم بالنوع من الكلاب وهم من اخذها وشراها بمعضة لتلك الصلوة الى الله تعالى فيجب على المصلي ان يستأنفها وكيف يسبغ عدان
يقطع مرور العروق بين الانسان وبين وليه حكمه ما جاء به الله قطعها كما قطعها كلمة من كلامه لا دهميين او قهقهة او ريم او القى على الغير
جاسسة او نومة الشيطان فيها وفي الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ان شيطانا نزلت على البارحة ليقطع على

فرقت

ان

ج

نعم

صلاحي وبأجملة فللشارع في احكام العبادات اسرار لا تقتدى العقول الى ادراكها على وجه التفصيل وان ادركتها جملة **فصل** ولما
 قوله وافرقت بين الربح الخارج من الدبر وبين الجشوة فادرج الموضوع من هذه دون هذه فهذا ايضا من محاسن هذه الشريعة وكلها
 كما فرقت بين البلغم الخارج من الفم وبين العذرة في ذلك ومن سقى بين الريح والجشوة فهو كمن سوى بين البلغم والعذرة والجشوة من
 جنس العطاس الذي هو ريح مختبس في الدماغ ثم يطلب لها منفذا فتخرج من الحياشيم فحدث العطاس وكذلك الجشوة من ريح مختبس
 فوق المعدة فتطلب الصبغ بخلاف الريح التي تختبس تحت المعدة ومن سوى بين الجشوة والضربة في الوصف والحكم فهو فاسل العقل
 والمحس **فصل** واما قوله اوجب الزكاة في خمس من الابل واسقطها عن الالف من الخيل فلم ير الله انه اوجب الزكاة في هذا الجنس
 دون هذا كما في سنن ابى داود من حديث عاصم بن ضمرة عن علي كرم الله وجهه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عفوت
 عن الخيل والريق فها تواد صدقة الرقة من كل اربعين درهما درهم وليس في تسعين ومائة شيء فاذا بلغت مائتين فمئة خمسة دراهم
 ورواه سفيان عن ابى اسحق عن الحارث عن علي وقال بقية حديثي ابو معاذ الانصاري عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابى
 هريرة رفعه عفوت لكم عن صدقة الجبهة والكسعة والخسة قال بقية الجبهة الخيل والكسعة البغال والحبر والخسة للربيات
 في البيوت وفي كتاب عمر بن حزم لاصدقة في الجبهة والكسعة والحبر والجبهة الخيل وفي الصحيحين من حديث
 ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة والفرق بين الخيل والابل بان الخيل
 تزداد يوما تزداد الابل فان الابل تزداد للدر والنسل والاكل وحمل الاثقال والمتاجر والانتقال عليها من بلد الى بلد واما الخيل فاما خلقت
 للكر والف والطلب والهرب واقامة الدين وجماد اعدائه وللشارع فصدرك اكد في اقتنائها وحفظها والقيام عليها وترغب النفس من
 في ذلك بكل طريق ولهذا عفى عن اخذ الصدقة منها ليكون ذلك اربح فيما يحبه الله ورسوله من اقتنائها ورباطها وقد قال تعالى
 واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل فرباط الخيل من جنس آلات السلام والحرب فلو كان عند الرجل منها ما عساه ان يكون
 ولم يكن للتجارة لم يكن عليه فيه زكاة بخلاف ما اعد للنفقة فان الرجل اذا ملك منه نصيبا ففيه الزكاة وقد اشار النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم الى هذا بعينه في قوله قد عفوت لكم عن صدقة الخيل والريق فها تواد صدقة الرقة افلا تراه كيف فرقت بين ما اعد للاعتكاف
 وما اعد لاعلاء كلمة الله ونصرو دينه وجماد اعدائه فهو من جنس السيوف والرماح والسهام واسقاط الزكاة في هذا الجنس من محاسن الشريعة
 وكلها **فصل** واما قوله اوجب في الذهب والفضة والتجارة ربع العشر وفي الزرع والتجارة نصف العشر والعشر في المعدن الخمس فهذا
 ايضا من كمال الشريعة ومراعاتها للمصالح فان الشارع اوجب الزكاة مواساة للفقراء وطهرة للمال وعبودية للرب وتقربا اليه بخراجه محبوب العبد
 له وايضا مراضاة ثم فرضها على كل الحرة وانفعها للمساكين وارفقها بالارباب الا اموال ولم يفرضها في كل مال بل فرضها في الاموال التي تختل
 المواساة ويكثر فيه الربح والدر والنسل ولم يفرضها فيما يحتاج العبد اليه من ماله ولا غنله عنه كعبده واما من ماله من ماله واما من ماله من ماله
 ثيابا بصلاحه بل فرضها في اربعة اجناس من المال الماشي والزرع والثمار والذهب والفضة وعروض التجارة فان هذه اكثر اموال الناس
 الدائرة بينهم وعامة تصرفهم فيها وهي التي تختل للمواساة دون ما اسقط الزكاة فيه ثم قسم كل جنس من هذا الاجناس بحسب حاله واعداد
 الثمنا الى ما فيه الزكاة والى مالا زكاة فيه فقسم الماشي الى قسمين سائمة تروى بغير كلفة ولا مشقة ولا خسارة فالغنى فيها كاملة والمدة بها
 وافرعة والكلفة فيها يسيرة والثمنا فيها كثير فخص هذا النوع بالزكاة والى معلوفة بالثمن او معاملتها في مصالحها بما في دولابهم وحرفهم وحمل
 حمل امتعتهم فلم يجعل في ذلك زكاة لكلفة المعلوفة وحاجة للمساكين الى العواصم فهي كشيء بهم وعبيدهم واما ثمنهم وامتعتهم وقسم الزرع
 والثمار الى قسمين قسم حرجي يسرى السائمة من جبهة الانعام في سقيه من ماء السماء بغير كلفة ولا مشقة فوجب فيه العشر وقسم بقى
 بكلفة ومشقة ولكن كلفته دون كلفة المعلوفة بكثير اذ تلك تحتاج الى العلف كل يوم فكان مرتبة السائمة والمعلوفة فلم يوجب فيه

تركوه ما شرب بنفسه ولم يمسقط تركوه جملة واحدة فواجب فيه نصف العشر ثم قسم الذهب والفضة الى قسمين **احد** ما هو معد
 للتمضية والتجارة به والتكسب ففيه الزكوة كالنقد والسيبائك ونحوها والى ما هو معد للانتفاع دون الربح والتجارة كحلية للمرأة والا
 السلاح التي يجوز استعمال مثلها فلا زكوة فيه ثم قسم العروض الى قسمين قسم من التجارة ففيه الزكوة وقسم من المقتنية والاستعمال
 فهو مصرف عن جهة التملك فلا زكوة فيه ثم لما كان حصول التملك والربح بالتجارة من اشق الاشياء وأكثرها معاناة وعملها خفيا بان جعل فيها
 ربع العشر ولما كان الربح والتملك بالزرع والتجارة التي تسقى بالكلفة اقل كلفة والعمل ايسر ولا يكون في كل السنة جعله ضعيفا وهو نصف
 العشر ولما كان التعب والعمل فيما يشرب بنفسه اقل والمثمنة ايسر جعله ضعف ذلك وهو العشر واكتفى فيه بزكوة عامة خاصة فلو اقام
 بعد ذلك عدة احوال غير التجارة لم يكن فيه زكوة لانه قد انقطع مأذونه وزيادته بخلاف الماشية وبخلاف ما لو اورد للتجارة فانه غرضه التملك
 ثم لما كان الركا زما لا يجوز ان يحصى ولا يكتفى به في كل سنة فاجب فيه ضعف ذلك وهو الخمس
 فانظر الى تناسب هذه الشريعة الكاملة التي يشر العقول حسناتها وكملها وشهدت الفطر بحكمتها وان لم يطرق العالم شريعة افضل منها
 ولو اجتمعت عقول العقلاء وفطر الانبياء واقرحت شيئا يكون احسن مقدر لم يصل اقتراحها الى ما جاءت به وبما لم يكن كل حال يحتمل
 الموازنة قد والشارع لما يحتمل الموازنة نصبا مقدرة لاجب الزكوة في اقل منها ثم لما كانت تلك النصب تنقسم الى ما لا يحجب الموازنة ببعضه
 اوجب الزكوة منها والى ما يحجب الموازنة ببعضه فجعل الواجب من غيره كادون الخمس والعشرين من الاصل ثم لما كانت الموازنة لا تحجب
 كل يوم ولا كل شهر لا فيها ان يحجب بالارباب الاموال جعلها كل عام مرة كما جعل الصيام كذلك ولما كانت الصلوة لا يشق فعلها كل يوم فظهر
 كل يوم وليلة ولما كان الحج يشق تكرره وجوبه كل عام جعله وظيفة الغنم واذا تأمل العاقل مقدار ما اوجب المزارع في الزكوة مما لا يصير للحرج
 ففقهه وينفع الفقير اخذته رآه قد راعى فيه حال صاحب المال وجانبه حتى الرعايته ونفع الاخذ به وقصده الى كل جنس من اجناس الاموال
 فادب الزكوة في اعلاها واشرفه فادب زكوة العين في الذهب والورق دون الحديد والبرصا والخاس ونحوها وادب زكوة السائمة
 في الابل والبقر والغنم دون الخيل والبعال والحبر دون ما يميل اقتناؤه كالصبيوع على اختلاف انواعها ودون الطير كله وادب زكوة الخراج
 من الارض في اشرفه وهو الحبوب والتجارة دون البقول والواكاه والمقاني واللباطح والاوراق وغيره يخاف غلبتها ما اوجب فيه الزكوة عن مال
 فيه في جنسه ووصفه ونفعه وشدة الحاجة اليه وكثرة وجوده وانه جارى مجرى الاموال لما عداه من اجناس الاموال بحيث لو فقده
 لا ضرر فقده بالناس وقطع عليهم كثير من مصارحهم بخلاف ما لم يوجب فيه الزكوة فانه جارى مجرى الفضلات والتبذات التي لو فقدت
 لم يعظم الضرر بفقدانها وكذلك راعى في المستحقين لها امرين ههنا **احدهما** حاجة الاخذ **والثاني** نفعه فجعل المستحقين لها
 نوعين نوعا يأخذ حاجته ونوعا يأخذ لمنفعه وحرص على من عداها **فصل** واما قوله وقطع يد السارق التي باشر بها الجناية
 ولم يقطع فرج الزاني وقد باشر بها الجناية ولا لسان الغافز وقد باشر به القذف **فجوابه** ان هذا من ادل الدلائل على ان هذه الشريعة
 منزلة من عند احكم الحاكمين وراحم الراحمين ونحن نذكر فضلا نافعاً في الحدود ومقاديرها وكما لفتها على اسبابها واقتضاء كل جنسية
 لما رتب عليها دون غيرها لانه ليس وراء ذلك للعقول اقتراح ونزاع اسئلة لم يورد ها هذا السائل وتقصص عنها بحول الله وقدره احسن القصص
 والله المستعان وعليه التكلان ان الله جل ثناؤه وتقدست اسماؤه لما خلق العباد وخلق الموت والحياة وجعل ما على الارض زينة لها ليلبسوا
 عبادهم ويختبرهم ايهم احسن عملا لم يكن في حكمته بل من تعبدية اسباب الابتلاء في انفسهم وخارجا عنها فجعل في انفسهم العقول الصالحة
 والاسماء والابصار والارادات والشهوات والقوى والطبائع والحجب والبغض والميل والنفوذ والاخلاق المتضادة المتقضية لافراد اقتضاء
 السبب مسببه والتي في الخارج اسباب التي تطلب النفوس جعلها فتناضت فيه وتكرو حوصلا فقد وضعها ثم اكد اسباب هذا التنازع
 بان وكل بها قراء من الارواح الشريرة الظالمة الخبيثة وقرناء من الارواح الخيرة العادلة الطيبة وجعل دواعي القلب وميوله مازدة

يشره اكل

الاشد ج

ترتيبها

بأن

لنرى

أبينها فإني إلى داعي الخيرة وإلى داعي الشرقة يستقر الابتداء في دار الامتحان وتظهر حكمة الشراب والعقاب في دار الجزاء وكلهم من الحق الذي خلق الله السموات والارض به ومن اجله وهما مقتضى ملك الرب وحسن فلا بد ان يظهر ملكه وحسن فيهما كما خلق السموات والارض وما بينهما وأوجب ذلك في حكمته ورحمته وعده له جوائز على نفسه ان ارسل رسلا وانزل كتبه وشرع شرائعه ليعلم ما اقتضته حكمته في خلقه وامره وانما مرسوق الجهاد لما حصل من المعاداة والمناقرة بين هذا الاخلاق والاعمال والادوات كما حصل بين من قامت به فلم يكن من حصول مقتضى الطبائع البشرية وما فارغوا من الاسباب من التنافس والتحاسد والانتفاذ لدواعي الشهوة والغضب وتعدى ما حذره والتعصير عن كثير مما تقيد به وسهل ذلك عليهم ما اغفلوا عن احوالهم والمصيبة مع الاعراض عن مصايرها وايتارها ما يتجمل من يسير اللذة في دنياها على ما تسأجله من عظيم اللذة في اخرها ونزلها على الحاضرة المشاهدة وتجاهل ما في الآخرة للوعود وذلك موجب ما جعلت عليه من جعلها وظلما فاقصت اسماء الرب المحسنى وصفاته العلية وحكمته البالغة ونعمته البالغة ورحمته الشاملة وبعده الواسع لن لا يضرب عن عباد الذكر صفحا وان لا يتركهم سدى ولا يخليهم وداعي انفسهم وطبائعهم بل ركب في فطرتهم وعقولهم معرفة الخير والشر والنافع والضار والالم واللذة ومترغوا اسبابا ولم يكن يحجز ذلك حتى عرفهم به فمضوا على سبيلهم وطمعوا فيهم بان افتر على صدقهم من الادلة والبراهين ما يزين مع لهم عليه حجة ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حيى عن بينة وان الله لسميع عليم وصرف لحوط الوعد والعيد والتعذيب والترهيب وضرب لهم الرمثال وانزال عنهم كل شكال في مكيدهم من القيام ما امرهم به وترك ما نهاهم عنه غاية التمكن واعانهم عليه بكل سبب وسلطان على قلوبهم حتى لا يجرهم الى افعال العواقب على المباهلة ورفض اليسير الثاني من اللذة عن العظم الباقى منها وارشدهم الى التفكير والتدبر وايتارها ما تقتضى به عقولهم وخلالهم من حزين الامرين واكمل لهم دينهم واتم عليهم نعمته بما اوصله اليهم على السنة فرسلهم من اسباب العقوبة والمشقة والبشارة والندارة والرجبة والرجبة وتحقيق ذلك بالتعجيل لبعضه في دار الجنة ليكون علما وامارة للتحقيق ما اخره عنهم في دار الجزاء والمشقة وكون العاجل منكر بالاجل والتقليل المنتظم بالكثير المتصل والمخاض للنفات مؤذنا بالاعقاب للرائم فتبارك الله رب العالمين واحكم الحاكمين واحم الراحمين وسبح الله وتعالى عما يشركون به من لم يقدر حق قدره من انكسر اسماءه وصفاته وامره ونهيته ووعده ووعيدته وظن به عن سوء فاداه ظنه فاصبح من الخاسرين فكان من بعض حكمته سبحانه ورحمته ان يشرع العقوبات في الجنايات الواقعة بين الناس بعضهم على بعض في النفوس والايدي والاعراض والاموال كالقتل والجورم والعزف والسرقة فاعلم سبحانه وجوه الجزاء والادب عن هذه الجنايات غاية الاحكام وشرعها على اكل الوجوه للتصديقة لمصلحة الردع والترجيح عدم الجوارح لما يستحقه الجاني من الردع فام يجر في الكذب قطع اللسان والقتل ولا في الزنا الحصى ولا في السرقة اعدام النفس وانما شرع لهم في ذلك ما هو موجب اسمائه وصفاته من حكمته ورحمته ولطفه واحسانه وحسن له لتزول النوائب وتقطع الاطام من التظالم والعدوان ويقنع كل انسان بما اتاه ماله من خالقه فلا يطمع في استلاب غيره حقه ومعلوم ان طرد الجنايات الاربع مراتب متباينة في القلة والكثرة ودرجات متفاوتة في الضرب وخفة كفاوت سائر المعاصي في الكبر والصغر وما بين ذلك ومن المعلوم ان المنظر المحرم لا يصح المحاربة في العقوبة يعقوب مرتكب الناحشة ولا الخدشة بالعقوبة بالضربة بالسيف ولا الشتم الخفيف بالقذف بالزانة والقذف في الانساب ولا سرقة اللقمة والفساد بسرقة المال الخطير العظيم فلما تفاوتت مراتب الجنايات لم يكن بد من تفاوت مراتب العقوبات وكان من المعلوم ان الناس لو كانوا يعاقبون في معرفة ذلك وترتيب كل عقوبة على ما يناسبها من الجناية جنسا ووصفا وقد راء الذنب بهم لا لكل مذهب وشعبت بهم الطرق كل شعب ولغظ الاختلاف واشتد الخطب فكما امر الراحمين واحكم الحاكمين مؤذنة ذلك وانزال عنهم كلفته وتولى حكمتهم وعلمهم تقديره ونجا وقد راى على كل جناية ما يناسبها من العقوبة ويوليها من النكال ثم بلغ من سعة رحمته وجوده ان جعل تلك العقوبات

ج

شعر
الجزء

عن

الجزء

فهم

الدين

العظيم

يبطش

ج

شفعة

يقابل

كفارات لاهلها وطهر قزيل عنهم واخذوا الجنائيات اذ اقدموا عليه لاسيما اذا كان منه بر بعد ما التوبة النصوح والالتوبة فترجمهم
بهذه العقوبات انواعا من الرحمة في الدنيا والاخرة وجعل هذه العقوبات دائمة على ستة اصول قتل وقطع وجلد ونفي وتغريم مال
وتعزير بما القتل فجعله اعظم الجنائيات كما تجزأية على الانفس فكانت عقوبته من جنس كالجناية على الرب بالظن في الزنا
عنه وهذه الجناية اولى بالقتل وكف عدوان الجنائي عليه من كل عقوبة اذ يقاؤه بين اظهر عبادة مفسدة لهم لا خير يرجى في بقاءه
ولا مصلحة فاذا حبس شره وامسك لسانه وكف اذاه والتمرد للذل والصغار وجريان احكام الله وسو له عليه اداء الجزية لم يكره
بقائه بين اظهر المسامين ضرر عليهم والدين بلاغ ومتاع الى حين وجعله ايضا عقوبة الجناية على الفروج المحرمة لما فيها من المضاسد العظيمة
واختلاط الانساب والفساد العام واما القطع فجعله عقوبة مثله عدلا وعقوبة السارق فكانت عقوبته ابلغ وادع من
عقوبته بالجلد ولم تبلغ جنائياته حد العقوبة بالقتل فكانت اليق العقوبات بآبانه العضو الذي يجعله وسيلة الى اذى الناس
واخذ اموالهم لما كان ضررا للحارب اشد من ضرر السارق وعدوانه اعظم ضم الى قطع يده قطع رجله ليكف عنه وشرويه البطر
بها ورجله التي سعى بها وشعر ان يكون ذلك من خلاف ذلك لئلا يفوت عليه منفعة الشئ يكمل فكف ضرره وعدوانه ورحمه بالقطع
له بدل من شق ورجلا من شق فاما الجلد فجعله عقوبة الجناية على الاعراض وعلى العقول وعلى الابضاع ولم تبلغ هذه الجنائيات
مبلغا يوجب القتل ولا اباته طرف الا الجنائية على الابضاع فان مفسدة مما قد انتهضت سببا لاشتمال القتل ولكن عارضها في اليكر
شد الى احيى وعدا المعوض فانتفض ذلك المعارض سببا لاسقاط القتل لم يكن الجلد حدا كافي في الزجر فحافظ بالنفي والتعزير بلندق
من الم الغربة ومفارقة الوطن ومجانبة الاهل والخطا ما ينزجره عن المعاودة واما الجنائية على العقول بالسكرك فكانت مفسدة
الاعتدائى السكران غالبا وهذه الميجر السكر في اول الاسلام كحرمات الفواحش الظاهرة اعدان في كل ملة وعلى السالكين كانت
عقوبة هذه الجنائية غير مقدرة من المشاعر بل ضرب فيها بالايدي في النعال واطراف الثياب الجريد وضربا اربعين فلما استخف الناس
بامرها وتتابعوا في ارتكابها عظم الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضى الله عنه الذي امرنا باتباع سنته وسنته من سنة رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم فجعله ثمانين بالسوط ونفى فيها وحق الرأس وهذا كله من افقه السنة فان النبي صلى الله عليه وآله عليه
واله وسلم امر بقتل الشارب في المرة الرابعة ولم ينسخ ذلك ولم يجعله حدا لا بد منه فهو عقوبة ترجع الى اجتهاد الامام في المصلحة
في زيادة اربعين الحق اسهل من القتل **فصل** واما تعزير المبال وهو العقوبة المالية فشرعها في مواضع منها تحريق
متاع الغال من الغنمة ومنها حرمان سهمه ومنها اضعاف الغرم على سارق الثمار المعلقة ومنها اضعافه على كاتم الفضالة
الملتقطة ومنها اخذ شطر مال مانع الزكوة ومنها غرمه صلى الله عليه وآله وسلم على تحريق دور من لا يصلى في الجماعة
لو كانا منعه من انفاذه مانع علي بن كون الذرية والنساء فيها فينتكس العقوبة الى غير الجنائي وذلك لا يجوز كما لا يجوز عقوبة الحامل
ومنها عقوبة من اساء على الامير في الغزو ويحرم ان سلب القليل لمن قتله حيث شفع فيه هذا المسئ واما امير باعطاء فخر المشفوع
له عقوبة للشاظر الامر وهذا الجنس من العقوبات نوعان نوع مضبوط ونوع غير مضبوط والمضبوط ما قابل المتلف
اما الحق الله سبحانه كاتلاف الصيد في الاحرام او الحق الاذى كاتلاف مال له وقد نبه الله سبحانه على ان تقمين الصيد متضمن
للعقوبة بقوله ليدوق وبال امره ومنه مقابلة الجنائي بنقيض قصده من الحرمان لعقوبة القاتل لمورثه جرمه من ميراثه وعقوبة الذبح
اذا قتل سيده بطلان تدبيره وعقوبة الموصل به بطلان وصيته ومن هذا الباب عقوبة الزوجة الناشرة بسقوط نفقتها
وكسوتها واما النوع الثاني غير القدر فهدى الذي بين خله اجتهاد الائمة بحسب المصالح ولذلك لم يأت فيه الشريعة بامر عام
وقد لا يرا فيه ولا ينقص كالحمد وهذا اختلف الفقهاء فيه هل حكمه منسوخ او ثابت والصواب انه يختلف باختلاف المصالح

الشباب

قل الكفارة

تأخر

فيها

افطم

يجوز

نزول

ويرجع فيه الى اجتماع الاممة في كل زمان ومكان بحسب المصلحة اذ لا دليل على المنع وقد ضل الخلفاء الراشدون ومن بعدهم من الاممة **واما التعزير** ففي كل معصية لاحد فيها ولا كفارة فان المعاصي ثلاثة انواع نوع فيه الحد ولا كفارة فيه ونوع فيه الكفارة ولا حد فيه ونوع لاحد فيه ولا كفارة **فالاول** كالسرقة والشرب والزنا والقذف **والثاني** كالوطي في غدار ومضار والوطي في الاحرام **والثالث** كوطي الاممة المشتركة بينه وبين غيره وقبله الاجنبية والخلوة بها ودخول الحمام بغير ميتر واكل الميتة والدم ولحم الخنزير ونحو ذلك **فاما النوع الاول** فالحد فيه معن عن التعزير **واما الثاني** فدل يجب مع الكفارة فيه تعزير او لا على قولين واما في مذهب احمد **واما الثالث** ففيه التعزير قول واحد لكن هل هو كالححد لا يجوز الا لامة تركه او هو راجع الى اجتماع الامامة في اقامته وتركه كما يرجع الى اجتماعه في قدره على قولين للعلماء **الثاني قول الشافعي الاول** قول الجمهور وما كان من المعاصي محرما بالجنس كالظلم والفواحش فان الشارع لم يشرع له كفارة ولهذا لا كفارة في الزنا وشرب الخمر وقذف الحصانات والفسخ وطرد هذا انه لا كفارة في قتل العمد ولا في اليمين الغنم كما يقول له احمد وابو حنيفة ومن وافقهما وليس ذلك تخفيفا عن تركها بل لان الكفا لا تعمل في هذا الجنس من المعاصي وانما عملها فيما كان مباحا في الاصل وحرم لعارض كالوطي في الصيام والاحرام وطرد هذا وهو الصحيح وجوب الكفارة في وطى الحائض وهو موجب القياس لولم تأت الشريعة به فكيف وقد جاءت به صراحة وموقوفة وعكس هذا الوطى في الداء ولا كفارة فيه ولا يصح قياسه على الوطى في الحيض لان هذا الجنس لم يجر قط ولا يعمل فيه الكفارة ولو وجبت فيه الكفارة لوجب في الزنا والوطى بطريق الاولى فهذه قاعدة الشارع في الكفارات وهي في غاية المطابقة للحكمة والمصلحة **فصل** وكان من تمام حكمته ورحمته ان لم يأخذ الجناة بغير حجة كالمريد فيهم في الاخرة الا بعد اقامة الحجة عليهم وجعل الحجة التي يأخذهم بها امانة منهم وهي الاقرار او ما يقوم مقامه من اقرار الحال وهو بالغ واصدق من اقرار اللسان فان من قامت عليه شواهد الحال بالجنسية كراهة الخمر وقبها وجعل من لا يدرى لها ولا سيد ووجود المسروق في دار السارق وتحت ثيابها الى بالعقوبة من قامت عليه شهادة اخباره عن نفسه التي تحتل الصدق والكذب وهذا امتنع عليه بين الصحابة وان نازع فيه بعض الفقهاء واما ان تكون الحجة من خارج عنهم وهي البيينة واشترط فيها العدالة وعدم التهمة فلا احسن في العقول والفطن من ذلك ولو طلب منها الاقرار لم تقدر احسن من ذلك الا اذ وقع منه المصلحة **فان قيل** كيف تدعون ان هذه العقوبات لاصفة بالعقول وموافقة للمصالح وانتم تقولون انه لا شيء بعد لكفر بالله اقطع ولا اقبح من سفك الدماء فكيف تدعون عن سفك الدم بسفكه وهل مثال ذلك الا ان الزنا تجاسة بفتح الجيم ثم لو كان ذلك مستحسنا لكان اولي ان يجزى ق توب من خرق ثوب غيره وان يذبح حيوان من ذبح حيوان غيره وان يخرجه من خرب دار غيره وان يجوز لمن شتم ان يشتم شامته وما الفرق في صريح العقل بين هذا وبين قتل من قتل غيره او قطع من قطعه اذا كان اراقة الدم الا قل مفسدة وقطع الطرق كذلك فكيف زالت تلك المفسدة بالزنا الثاني وقطع الطرف الثاني وهل هذا الا مضاعفة المفسدة وتكثيرها ولو كانت المفسدة الاولى تزول بهذه المفسدة الثانية كان فيه ما فيه اذ كيف تزال مفسدة بمفسدة نظيرها من كل وجه فكيف والاولى لا سبيل الى ازالتهما وتقرر بذلك بما ذكرناه من عدم ازالة مفسدة خرق الثياب وذبح المواشي وخراب الدور وقطع الاشجار بمثلهما ثم كيف حسن ان يعاقب السارق بقطع يده التي اكتسب بها السرقة ولم تحسن عقوبة الزاني بقطع فرجه الذي اكتسب الزنا والقاذوف بقطع لسانه الذي اكتسب به القذف ولا المزور على الامة والمسلمين بقطع اناصله التي اكتسب بها التزوير ولا الناقص على ما لا يحل له بقطع عينه التي اكتسب بها الحرام فاعلم ان الامر في هذه العقوبات جنسا وقد رآوسبيل ليس بقياس وانما هو محض المشية والله التصرف في خلقه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد **فالجواب** وبالله التوفيق والتأييد من طريقين حمل ومفصل **اما** **الحمل** فهو ان من شرع هذه العقوبات ورثها على اسبابها جنسا وقد رآفهم عالم الغيب الشهادة واحكم الحاكمين واعلم العالمين

ومن احاط بكل شئ علماً وعلم ما كان وما يكون وما لم يكن لو كان كيف كان يكون واحاط علمه بجميع المصالح فقيها وجليها وخفيها واطرها
ما يمكن اطلاع البشر عليه ولا يمكنهم وليست هذه التصديقات والتقديرات خارجة عن وجه الحكمة والغايات المحمودة كان القصصا
والتقديرات الواقعة في خلقه كذلك فهذا في خلقه وذلك في امره ومصدرها جميعاً عن كمال علمه وحكمته ووضع كل شئ في موضعه
الذي لا يليق به سواه ولا يتقاضى الاياه كما وضع قرة البصر والنور للباصر في العين وقرة السمع في الاذن وقرة الشم في الانف وقرة
المنطق في اللسان والشفقتين وقرة البطش في اليد وقرة المشي في الرجل وخص كل حيوان وغیره بما يليق به ويمسح به من اعطاه من
اعضائه وحياته وصفاته وقدره فتشمل اتقانه واحكامه بكل ما شمله خلقه كما قال تعالى صنع الله الذي اتقن كل شئ واذا كان سبحانه
قد اتقن خلقه غاية الاتقان واحكمه غاية الاحكام فلان يكون امره في غاية الاتقان والاحكام والى واحرى ومن لم يعرف ذلك مقتضاه
لم يسعه ان ينكره محجراً ولا يكون جهله بحكمة الله في خلقه وامره واتقانه كذلك وصدره عن محض العلم والحكمة مسوغاً له الكثرة
في نفس الامر سبحانه الله ما اعظم ظلم الانسان وجهله فانه لو اعتض على اى صاحب صناعة كانت من تقصير عنه معرفته وادراكه
على ذلك وسأله عما اختصت به صناعته من الاسباب والالات والافعال والمقادير وكيف كان كل شئ من ذلك على الوجه الذي
هو عليه لا اكبر ولا اصغر ولا على شكل غير ذلك يستحق منه ويحز به وعجب من يخفى عقله وقلة معرفته هذا ما هيئته بمشاركته له
في صناعته ووصوله فيها الى ما وصل اليه والزيادة عليه والاستدراك عليه فيها هذا امر ان صاحب تلك الصناعة غير مدفع عن
الجزء والقصوى وعدم الاحاطة والمجهل بل ذلك عنده عتيد حاضر ثم لا يسعه الا التسليم له والاعتراف بحكمته وقرانه بجهله وعجزه
عما وصل اليه من ذلك فهذا وسعه ذلك جميع احكام الحكامين والعلوم العالمين ومن اتقن كل شئ فاحكمه واقوه على وفق الحكمة والعلو
وقد كان هذا الوجه وحده كافياً في دفع كل شبهة وجواب كل سؤال وهذا غير الطريق التي سلمكم بانهاة الحكم والتعليل ولكن هم هذا
فتتصدى للجواب المفصل بحسب الاستعداد وما يناسب علومنا الناقصة وافيا من الجأمة وعفونا الضعيفة وعبارتنا
القاصرة فنقول وبالله التوفيق اما قولهم كيف تردون عن شفاك الدم بسفكه وان ذلك كان له النجاسة بالنجاسة
سؤال في غاية الوهن والفساد واول ما يقال لسائله هل ترى دم المفسدين والنجاسة عن فسادهم وجناياهم وكيف عن انهم مستحقون
في العقول موافقاً لمصالح العباد ولا تراهم كذلك فلن قال لا اراهم كذلك كفانا من نتجوابه باقراره على نفسه بخالفه طوائف جميع بني
ادم على اختلاف ملاتهم ودياناتهم ولولا عقوبة الجناة والمفسدين لاهلك الناس بعضهم بعضاً وفسد نظام العالم
وصارت حال الدواب والانعام والوحوش احسن من حال بني ادم وان قال بل لا تتم المصلحة الا بذلك قيل الله من المعلق ان عقوبة
الجناة والمفسدين لا تتم الا بهم يردوهم ويجعل الجنائي نكالا وعظة لمن يريد ان يفعل مثل فعله وعند هذا فلا بد من افشاء شئ منه
بحسب جرميته في الكبر والصغر الفلانة والكثرة ومن المعلوم من آية العقول ان التسوية في العقوبات مع تفاوت الجرائم غير مستحسن
بل منافع الحكمة والمصلحة فانه ان ساق بينهم في ادنى العقوبات لم يحصل مصلحة الزجر وان ساق بينها في اعظمها كان خلاف
الرحمة والحكمة اذ لا يليق ان يقتل بالنظر والقبلة ويقطع بשר الحبة والدينار وكذلك التفاوت بين العقوبات مع استواء الجرائم
فيهم في النظر والعقول وكلاهما نابا بحكمة الرب تعالى وعدله واحسانه الى خلقه فاقوم العقوبة تارة بانلاف النفس اذا انتهت الجناية
في عظمها الى غاية القبح بالجنابة على النفس والدين والجنابة التي ضررها عام فالمفسدة التي في هذه العقوبة خاصة والمصلحة الخاصة
بها اضعاف اضعاف تلك المفسدة كما قال تعالى ولكم في القصاص جوع يا ولى الالباب لتعلموا انكم تتقون فلو لا القصاص لفسد العالم وهدم
الناس بعضهم بعضاً ابتداء واستيفاء فكان في القصاص دفع المفسدة الشرى على الدماء بالجنابة وبالاستيفاء وقد قالت العرب جاهليتها
القتل انقى للقتل وبسفك الدماء تخفف الدماء فلم تغسل النجاسة بالنجاسة بل بالجنابة نجاسة والقصاص طهره واذالم يكن بد من عونت

الحكم

لذلك
انظر

لنفسه

ج

علاقته

بعبارة

بسرقة

التي

أبلاه

من

لما قلت ومضت القليل فقول الجاني
بعض الناس في القصة
التي جرى فيها
سبيل الدار والدار
ج
غلام من الجاني
ياك الذي في جاني
اشد المصير
عليك الدنيا
سبيلك الى الدنيا
فلو انك اهلها
منها في من جاني
ودعوب

و

ومن استحق القتل فموت به بالسيف انفع له في عاجلته واجلته والموت به اسرع الموت وان ارجاها واقلاها لما فموت به مصلية له
ولا ولياء القليل ولعموم الناس جرى ذلك مجرى اتلاف الحيوان بذبحه المصلحة الا وهي فان حسن وان كان في ذبحه ضررا للجاني
فالمصلحة المرتبة على ذبحه اضعا فاضعا فمفسدة اتلافه ثم هذا السؤال الفاسد يظهر فسادا وبطلانه بالموت الذي ختم الله
على عباده وسأوى فيه بين جميعهم ولو لاهلنا العيش ولا وسعهم الارزاق ولضائق عليهم المساكين والاسواق والظرفات
وفي مفارقة البغيض من الذلة والراحة ما في مواسلة المحبيب والموت مفضل للمحي والموت مريح لكل مسلم من ضاحك خج
من دار الابد والامتحان باب للدخول في دار الحيوان هـ

جزى الله عنا الموت خيرا فانه	ابريأ من كل بر واعطف
يجعل تخليص النفوس من الآفة	ويدني الى الدار التي هي اشرف

فكرم الله سبحانه على عباده الاعمى والموت في الموت من نعمة لا تحصى فكيف اذا كان فيه طهرة للمقتول وحياة للنوع الانساني وتشف
للمظلوم وعدل بين القاتل والمقتول فسيان من تنزهت شريعته عن خلاف ما شرعها عليه من اقتراح العقول الفاسدة والارذال الظالم
الحائرة واما قوله لو كان ذلك مستحسنا في العقول لاستحسن في تحريق ثوبه وتخريب داره وذبح حيوانه مقابلته بنسبته
فالجواب عن هذا ان مفسدة تلك الجنايات تتدفع بتغريمه نظير ما اتلفه عليه فان المثل يسد مسد المثل من كل وجه فتصير
المقابلة مفسدة متحصنة كما ليس له ان يقتل ابنه او غلامه مقابلته لقتله هو ابنه او غلامه فان هذا شرع الظالمين المعتدين
الذي تنزه عنه شريعة احكم الحاكمين على ان للمقابلة في اتلاف المال بمثل فعله مساغا في الاجتهاد وقد ذهب اليه بعض
اهل العلم كما تقدم الاشارة اليه في عقوبة الكفار في افساد اموالهم اذا كانوا يفعلون ذلك بنا او كان يغتصبهم هذا بخلاف قتل
عبدا اذا قتل عبدا او قتل فرسه او عقر فرسه فان ذلك ظلم لا يغير مستحق ولكن السنة اقتضت التضمن بالمثل لا اتلاف النظير كما عزم
النبي صلى الله عليه واله وسلم احدى زوجتيه التي كسرت اناء صاحبته اناء بدله وقال اناء باناء ولا يربك هذا اقل فسادا واصلم
للجنتين لان المتلف ماله اذا اخذ نظيره صار كمن لم يفت عليه شيء وانتقم بما اخذه عوض ماله فاذا فكنا من اتلافه كان زيادة
في اضاعة المال وما يرد من التشفي واذا اذقة الجاني المر الاتلاف فاصل بالغرر غالبا ولا التفات الى الصور النادرة التي لا تبصر
الجاني فيها بالغرر ولا شك ان هذا البق بالعقل والبلغ في الصلاح ووافق الحكمة وايضا فانه لو شرع القصاص في الاموال جازما
للجاني لبقى جانب المجنى عليه غير مراعى بل يبقى متالما متورا غير مجبور والشرعية انما جاءت بمجر هذا وجرع هذا فان قيل
فخير والمجنى عليه بين ان يغرم الجاني او يتلف عليه ما اتلفه هو كما خيرة تنوء في الجناية على طرفه وخيرة ثم اولياء القليل من اتلاف
الجاني النظير وبين اخذ الدية قيل لا مصلحة في ذلك للجاني ولا للمجنى عليه ولا لسائر الناس انما هو زيادة فساد لا مصلحة
فيه عجز التشفي ويكفي تغريمه وتغريمه في التشفي والفرق بين الاموال والدماء في ذلك ظاهر فان الجناية على النفوس
والاعضاء تدخل من الغيظ والحق والعداوة على المجنى عليه او لولائه ما لا تدخله جنابة المال ويدخل عليهم من الغضاضة
والعار واحقاد الضيم والحمية والتحق لاختار ما لا يجبره المال ابد احتى ان اولاده واهلهم ليعتروا بذلك ولا ولياء
القتيل من القصد في القصاص واذا اذقة الجاني واوليائه ما اذا اذقة المجنى عليه واوليائه ما ليس من حرق ثوبه او عقر فرسه المجنى
عليه هو واوليائه فان لم يورث الجاني واوليائه ويجرعون من الالم والغيظ ما يجرع الاول لم يكن عدلا وقد كانت العزم
في جاهليتها تعيب على من يلخذ الدية ويرضى بما من ذلك تارة وشفي غيظه كقول قائلهم يحجون من اخذ الدية من الابل هـ

وان الذي اصبحتموا تحلبونه	دمع غير ان اللون ليس بانشر
---------------------------	----------------------------

وقال جرير يعير من اخذ الدية فاشترى بها خلاصه

	الا بئلم بنجر ابن وهيب	بان التمر حلو في الشتاء	
--	------------------------	-------------------------	--

وقال اخره

اذا صب ما في الوط ب فاعل يانه	دم الشيخ فاشرب من م الشيخ ادعاه		
-------------------------------	---------------------------------	--	--

وقال اخره

حليان مختلف شكلنا	اريد العلالة ويبغي السمن		
اريد دما بنى مالك	ورأى للعليل بياض اللبن		

وهذا وان كانت الشريعة قد ابطلته وجاءت بما هو خير منه واصح في المعاش والمعاد ومن تخيير الاولياء بين ادراك الثأر وتبديل
 التثقي وبين اخذ الدية فان القصد بان العرب لم تكن تغير من اخذ بدل ماله ولم تعد ضمعا ولا عجزا المبته بخلاف من اخذ بدل
 دم وليه فما سوى الله بين الامرين في طبعه ولا عقل ولا شرع ولا انسان قد يخرق ثوبه عند الغيظ ويذبح ما شئبه ويتلف مال
 فلا يحقه في ذلك من المشقة والغيظ والازدراء به ما يلحق من قتل نفسه او جرحه او قلم عينه **فصل** واما معاوية السأري
 بقطع يده وترك معاوية الزاني بقطع فرجه ففي غاية الحكمة والمصلحة وليس في حكمة الله ومصلحته خلقه وعنايته ورحمته بهم ان يتلف
 على كل جان كل عضو عمار به فيشرع قلم عين من نظر الى المحرم وقطع اذن من استمع اليه ولسان من تكلم به ويد من لطم غيره على انا
 واخفاها في هذا من الاسراف والتجاوز في العقوبة وقلة مرايتها واسماء الرب المحسنى وصفاته العليا وافعاله الحميدة تأتي ذلك وليس
 مقتضى الشأر بحق الامن من المعاودة ليس الا ولواريد هذا كان قتل صاحب الجريمة فقط وانما للمقصود النهر والنكال والعقوبة على
 الجريمة وان يكون الى كف عدو انه اقرب وان يعتبر به غيره وان يحدث له ما يردقه من الام نوبة نصوحا وان يذكر ذلك بقتل
 الاخر الى غير ذلك من الحكم والمصالح ثم ان في حد السرقة معنى اخر وهو ان السرقة انما تقع من فاعلها سرا كما يقتضيه اسمها ووطن الثوب
 فلان ينظر الى فلان مسارقة اذا كان ينظر اليه نظرا خفيا لا يريد ان يفتن له والعاز على السرقة تخفف كاتم خائف ان يشعر بكانه
 فيؤخذ به ثم هو مستعد للعرب والمخاض بنفسه اذا اخذ الشئ واليدان للانسان كالجناحين للطائر في اعانته على الطيران لهذا
 يقال وصلت جناح فلان اذا رايته يسير منفردا فانضممت اليه لتصغيره فتوجب السارق بقطع اليد قصبا بجناحه ولتم يدا لاخذ
 ان عاود السرقة فاذا فعل به هذا في اقل مرة بقي مقصود احد الجناحين ضعيف العبد ولم يقطع في الثانية رجله فيزداد ضعفا في
 عدوه فلا يكاد يفوت الطالب ثم تقطع يده الاخرى في الثالثة ورجله الاخرى في الرابعة فيبقى كالحمار على وريجه واما الزاني
 فانه يذبح ويجمع بدنه والكل يذبح بقتله شهوة يعم البدن والغالب من فعله وقوعه براضى المرء بها فهو غير خائف مما يذبح السارق من الطلب
 فتوجب ما يعم بدنه من الجمل مرة والقتل بالجأرة مرة ولما كان الزنا من امهات الجرائم وكبائر المعاصي لما فيه من اخلاط الانساب الذي
 يبطل معه التعارف والناصر على احياء الدين وفي هذا هلاك الحشر والنسل فتشاكل في معانيه او في اكثرها القتل الذي فيه هلاك ذلك
 فخرج عنه بالقصاص ليدفع عن مثل ضله من يعم به فيخرج ذلك لبراءة الدنيا وصالح العالم الموصل الى إقامة العبادات الموصلة الى
 نعيم الاخرة ثم ان للزاني حالتين **احل هما** ان يكون محصنا قد تزوج فعلم ما يقع به من العفاف عن الفروج المحرمة و
 استغنى به عنها واخره بنفسه عن التعرض لحد الزنا فالعذر من جميع الوجوه في غنط ذلك الى موافقة الحرام **والثانية** ان يكون
 بكر لم يعلم ما علم المحصن ولا عمل ما عمل محصن من العذر بعضا لوجوب له التخفيف فحقن دمه وجر بياض وجهه بدنه با على انواع الجمل
 مرد ما عن المعاودة للاستمتاع بالحرام وبغناؤه على القتم بما رزقه الله من الحلال وهذا في غاية الحكمة والمصلحة جامع للتخفيف في موضع

لن يذبح

ذيل

الحمد

والتعديلات في موضعها وابن هذا من قطع لسان الشاتم والقاذب وما فيه من الاسراف والعدوان ثم ان قطع فم الزاني فيه من تعديلات للبلل وقطعه عكس مقصود الرب تعالى من تكثير الذرية ورضيتم فيها جعل لحم من اذواجم وفيه من المفاسد اضعاف ما يتجر فيه من مصلحة النجس وفيه اختلاص جميع البدن من العقوبة وقل حصلت جرعة الزنا بجميع اجزائه فكان من العدل ان تنعم العقوبة ثم انه غير مخصوص في غير حق المرأة وكلاهما ذلك فلا بد ان يستويا في العقوبة فكان شرع الله سبحانه اكل من اقترح المقتربين وتأمل كيف جاء اكلات النفس في مقابلة اكبر الكبائر واعظمها ضررا واشدها ضادا للعالم وهي الكفر والعصاة والطاغوت والقتل وزنا المحصن اذا تأمل العاقل ضاد الوجود رآه من هذه الجحائم الثلاث وهذه هي الثلاث التي احبب النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعبد الله ابن مسعود بها حيث قال له يا رسول الله اى الذنب اعظم قل ان تجعل لله ندا وهو خلقك قال قلت ثم اى قال ان تقتل ولدا خفية ان يطعم معك قال قلت ثم اى قال ان تزاني بجليلة جارك فانزل الله عز وجل والذين لا يدعون مع الله الها الاخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يزنون الآية ثم لما كان سرقة الاموال تلي ذلك في الضرر وهو دون جعل عقوبته قطع الطرف ثم لما كان القذف في سرقة المال في المفسدة جعل عقوبته دون ذلك وهو الجمل ثم لما كان شرب المسكر اقل مفسدة من ذلك جعل حده دون حد هذه الجنايات كلها ثم لما كانت مفاسد الجرائم بعد متفاوتة غير منضبطة في الشدة والضعف والقلة والكثرة وهي ما بين النظر الى الخلقة والمعاينة جعلت عقوبتها عاراجا الى اجتهد الامة وولاية الامور بحسب المصلحة في كل زمان ومكان وبحسب ارباب الجرائم في انفسهم فمن سقى بين الناس في ذلك وياخذ الزمينة والامكنة والادوال لم يفقه حكم الشرع واختلف عليه اقول الحق وسيرة الخلفاء الراشدين وتكثير من النصوص ورأى عمر قد زاد في حد الخمر على اربعين والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لما جلد اربعين وعزى بامرهم لم يعز بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانفذ على الناس اشياء عفا عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم والى ما يظن ذلك تعارضا وتناقضا وانما اتى من قصود علمه وفهمه وبالله التوفيق **فصل** واما قوله وجعل حد الدقيق على النصف من حد الحر وحاجته الى الزجر واحدة فالرب ان الشارح فرق بين الحر والعبد في احكام وسقوى بينهما في احكام فسق بينهما في الايمان والاسلام ووجوب العبادات البدنية كالطهارة والصلوة والصوم لاستحقاقهما في سببهما وافرقت بينهما في العبادات المالية كالزكاة والتكفير بالمال لا فترقا في سببهما واما الحد ودفعه كان وقوع المعصية من الحر اقبح من وقوعها من العبد من جهة كمال نفع الله تعالى عليه في الحرية وان جعله مأكلا لملوكا ولم يجعله تحت قهر غيره وتصرف فيه من جهة تملكه باسباب القدرة من الاستغناء عن المعصية بما عوفى الله عنها من المباحات فقابل النعمة التامة بضدها واستعمل القدرة في المعصية فاستحق من العقوبة اكثر مما يستحقه من هواخض منه رتبة والقص منزلة فان الرجل كلما كانت نعمة الله عليه اتم كانت عقوبته اذا ارتكب الجرائم اتم ولهذا قال تعالى في حق من اثم نعمته عليهم من النساء يا نساء النبي من يات منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين فكان ذلك على الله يسيرا ومن يقنت معن لله ورسوله وتعمل صالحا لوفى اجرها مرتين واعتدنا لها رزقا كريما وهذا على وفق قضاي العقل ومستحسناتها فان العبد كلما كانت نعمة الله عليه يبين له ان تكون طاعته اكل وشكر له اتم ومعصيته له اقبح وهذه العقوبة تابعة لنعم المعصية ولهذا كان اشتر الناس على ابايهم القيمة عالم لا يفع الله بعهاء فان نعمة الله عليه بالعلم اعظم من نعمته على الجاهل وصدور المعصية منه اقبح من صدور من الجاهل ولا يستحق عند الملوك والروساء من عصاهم من خواصهم وحشمتهم ومن هو قريب منهم ومن عصاهم من الاطراف والبعدها فجعل حد العبد اخف من حد الحر جعلا بين حكمة الرجوع وحكمة نقصه ولهذا كان على النصف منه في النكاح والطلاق والعدة اظها من الشرف الحرية وخطرها واعطاء اكل مرتبة حقها من الامور اعطاها حقها من القدر ولا تنقص هذه الحكمة باعطاء العبد الاخرة اجرين بل هذا اعطى الحكمة فان العبد عليه في الدنيا حقان حق لله وحق لسيد فاعطى باذنه قيامه بكل حق اجرا فالتفت

من

الاموال

ج

حكمه الشرع والقدر والجزاء والحمل لله رب العالمين **فصل**

الاجنبية وكلاهما قد ائتمرا العاد فهذه من اعظم محاسن الشريعة فان قاذف الضحية مستغن عن قذفها لا حاجة له اليه البتة فان زناها لا يضره شيئا لا يفسد عليه فراسه ولا يعلق عليه اولادها من غير وقذفها احد وان محض واذا لمحضنة غافلة موثمة فترتب عليه المحذور كله وعقوبة زناها من العار والمسبة واهساد الفرائش والحاق ولد غير به وانصرف قلبها عنه الى غير فهو محتاج الى قذفها ونفى النسب الفاسد عنه وتخلصه من المسبة والعار لكونه تزوج بنى فاجرة ولا يمكن اقامته البينة على زناها في الغالب وهي لا تقر به وقول الزوج عليها غير مقبول فلم يبق سقوتها خلفها باغلا للايمان وتأكيد هادى عاد على نفسه باللعن دعاها على نفسها باللعن فان كان اذ بين ثم يفتخر بينهما اذ لا يمكن احدهما ان يصنف الاخر اذ كان هذا احسن حكمه بفصل بينهما في الدنيا وليس بعدل اعدله ولا حكم ولا اصل ولوجعت عقول العالمين لم يفتدوا اليه فتبارك من آيات ربنا بيتة ووحيد ابنته وحكمته وعلمه في شرعه وخلقه **فصل** واما قوله وجوز للناس في سفرهم رخصة الفطر والقصر ودون المقيم للحج الذي هو غاية المشقة فلا ريب ان الفطر والقصر يختص بالمسافر ولا يفطر المقيم الا مريض وهذا من كمال حكمه الشارح فان السفر في نفسه قطعة من العذاب وهو في نفسه مشقة وجهد ولو كان المسافر من ارض الناس فافر في مشقة وجهد بحسبه فكان من رحمة الله بعباده وبره بهم ان خفف عنهم شطر الصلوة واكتفى منهم بالشطر وخفف عنهم اداء فرض الصوم في السفر واكتفى منهم باداؤه في المحضر كما شرع مثل ذلك في حق المريض والحائض فلم يفوت عنهم مصلحة العبادة باسقاطها في السفر جملة ولم يلزمهم بها في السفر كما لم يلزمهم في المحضر فاما الاقامة فلا موجب لاسقاط بعض الواجب فيها ولا تاخيرها وما يعرض فيها من المشقة والشغل فامر لا يضبط ولا يخصر فلو جوزه لكل مشغول وكل مشغوق عليه الترخص ضام الواجب واضحل بالكلية وان جوز للبعض دون البعض لم يضبط فانه لا يصف يضبط ما تجوز معه الرخصة وما لا تجوز بخلاف السفر على ان المشقة قد علق بها من التخفيف ما يناسبها فان كانت مشقة مرض والمريض جازر معها الفطر والصلوة فاعد او على جنب وذلك نظير قصر العود وان كانت مشقة تعب فمصلح الدين والاشرة منوطة بالتعب والراحة لمن لا تعب له بل على قدر التعب تكون الراحة فتناسبت الشريعة في احكامها ومصلحتها بحمد الله وميثمه **فصل** واما قوله واجب على من نذر لله طاعة الوفاء بها وجوز لمن حلف عليها ان يتركها ويكفر بيمينه وكلاهما قد ائتمرا فعلها الله **فهذا السؤال** يوم دعى على وجهين **احدهما** ان يحلف ليفعلها ان يحلف بالله يقول والله لا صوم من الاثنين والخميس ولا تصدق كما يقول الله عز وجل ان فعل ذلك **والثاني** ان يحلف بها كما يقول ان كلمت فلانا فله على صوم سنة وصدقة الف فان اورد على الوجه **الاول** **جوابه** ان الملتزم الطاعة لله لا يخرج من التزامه الله عن اربعة اقسام **احدها** التزامه بيمين مجردة **الثاني** التزامه بنذر محذور **الثالث** التزامه بيمين مؤكدة بنذر **الرابع** التزامه بنذر مؤكدة **فالاول** هو قوله والله لا تصدق **والثاني** هو قوله والله لا تصدق **والثالث** هو قوله ان شفى الله مريضى ففعل صدقة كذا **والرابع** هو قوله ان شفى الله مريضى فوالله لا تصدق وهذا اقول تعالى ومنهم من عاهد الله لئن ااتانا من فضله لنصدقن ولنكونن من الصالحين فهذا ائتمرا مؤكدة بيمين وان لم يقل فيه والله اذ ليس ذلك من شرط النذر بل اذا قال ان سلمني الله تصدقت او لا تصدق فهو وعد وعد الله عليه ان يفي ولا دخل في قوله فاعقبتهم نفاقا في قلوبهم الى يوم يلقى الله ما خلفوا الله ما وعدوه وما كانوا يكرهون فوعدهم العبد رب بنذر يجب عليه ان يفي له به فانه جعله جزاء وشكر الله على نعمته عليه فحرم عقوق المعاضات لا عقود التبرعات وهو اولى بالزوم من ان يقول ابتداء لله على كذا فان هذا التزام منه لنفسه ان يفعل ذلك والاول لتعلق بشرط وقد وجب فعل المشرط وطعن في التزامه له بوعده فان الالتزام فاعقبتهم بصريح اليجاب وتارة يكون بالوعد تارة يكون بالشكر وعد في الجهد والمجهر والالتزام بالوعد

ينشئ

عليهم

ج

أكثر من الالتزام بالشروط وأكد من الالتزام بصريح الإيجاب فان الله سبحانه وضمن خالف ما التزمه له بالوعد وعاقبه بالتفاني في قلبه ومدح من وفاء بما نذر له وأمر باتمام ما شرع فيه له من الحج والعمرة فجاء الالتزام بالوعد أكد الأقسام الثلاثة وأخلافه يعقب المتناق في القلب وأما إذا حلف بمبدأ مجردة ليفعل كذا فهذا يخص منه نفسه وحث على فعله باليمين وليس إيجاباً عليه ما فان اليمين لا تلزم شيئاً ولا تحرمه ولكن الحالف عقد اليمين بالله ليفعله فإباح الله سبحانه حل ما عقده بالكفارة ولهذا سماها الله حيلة فانها تحل عقد اليمين وليست رافعة لاشتم الحث كما يتوجه بعض الفقهاء فان الحث قد يكون واجباً وقد يكون مستحباً فيجوز به امر الإيجاب أو استحباب وإن كان مباحاً فالشائع لا يخرج سبب الأثم وإنما شرعه الله حلاً لعقد اليمين كما شرع الله الاستثناء مانعاً من عقدها فظهر الفرق بين ما التزمه وبين ما التزم بالله **فالأول** ليس فيه إلا الوفاء **والثاني** يخير فيه بين الوفاء وبين الكفارة حيث يسوغ ذلك وسر هذا ان ما التزمه أكد ما التزم به فان الأول متعلق بألهيته والثاني بربوبيته **فالأول** من احكام اياك تغيب **والثاني** من احكام اياك تستعين وياك تغيب قسم الله في هاتين الكنتيتين وياك تستعين قسم العبد كما في الحديث الصحيح الاثني هذه بينه وبين عبدی فصفين وعجز المجزئ الجواب عن ايراد هذا السؤال على الوجه الثاني وان ما نذر لله من هذه الطاعات يجب الوفاء به وما أحس بحجز اليمين بخير بين الوفاء به وبين التكفير لان الأول متعلق بألهيته والثاني بربوبيته فوجب الوفاء بالقسم الأول وخير الحالف في القسم الثاني وهذا من اسرار الشريعة وكألفا وعظما وبزهد ذلك وضوحاً ان الحالف بالالتزام هذه الواجبات قصده ان لا تكون ولكراهته للزومها حلف بها فقصده ان لا يكون الشرط فيها كراهية الجزاء ولذا لا يسهل نذر الجاهل والغضب فلم يلزمه الشارع به اذا كان غير مريد ولا متقرب به الى الله فلم يعقده الله وانما عقده به فهو عين عصية فالخاتمة بنذر القربة له بغير شبهة وقطعه عن الاحتاق بنظيره وعذره من الحنطة بنذر القربة بشبهه به في اللفظ والصورة ولكن المحققون له باليمين افقه وادعى لجانب المعاني وقد اتفق الناس على انه لو قال ان فعلت كذا فانا يهودي او نصراني فحنت انه لا يكفر بذلك ان فصل الجوز فصل اليمين من الكفر وبهذا وغيره اجتهت **شيخ الاسلام ابن تيمية** على ان الحلف بالطلاق والعناق كندم الجاهل والغضب وكالحلف بقوله ان فعلت كذا فانا يهودي او نصراني وكالحلف بجمع الصحابة في العتق وحكاه غيره اجماعاً لهم في الحلف بالطلاق على انه لا يلزم قال لانه قد جمع عن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه في الجنة ولا يعرف له في الصحابة مخالف ذكر ابن بري في شرح احكام عبد الحق الاشعبي فاجتهد خصومه في الزعم عليه بكل ممكن وكان حاصل ما رده وابه قوله اربعة اشياء **أحدها** وهو عورة القوم انه خلاف مرسوم السلطان **الثاني** انه خلاف الاعتدال اربعة **الثالث** انه خلاف القياس على الشرط والجزاء المقصود من كقول الله ان ابرأيتني فانت طالق ففعلت **الرابع** ان العمل قد استمر على خلاف هذا القول فلا يلتفت اليه فقص حججهم واقام مخي من ثلاثين دليلاً على صحة هذا القول ووقف في المسئلة قريباً من الف ورقة ثم مضى لسبيله راجعاً من الله اجراً واواريين وهو ومنار عود يوم القيمة عند ربهم يتحصون **فضل** وأما قولهم وحرر كل ذي ناب من السباع وأباح الضبيع ولها ناب فلا ريب انه حرر كل ذي ناب من السباع وان كان بعض العلماء حفي عليه بخبره فقال بمبالغ عملة وأما الضبيع فرؤى عنه فيما حديث صححه كثير من اهل العلم بالحديث في قوله اليه وجعلوه خصماً لعموم احاديث التحريم كما خصت العربيا لاحاديث المرائنة وطائفة لم تصحح وحرر الضبيع لانها من جملة ذات الانياب وقالوا وقد تواترت الآثار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالنبى عن اكل كل ذي ناب من السباع وصحت صحته لا مطعن فيها من حديث علي وابن عباس ابى هريرة وابى ثعلبة **الحنفية** قالوا وما احديث الضبيع فتقر به عبد الرحمن ابن ابي عمارة واحديث تحريم ذات الانياب كلها مخالفة قالوا لفظ الحديث يحتمل معنيين **أحدها** ان يكون جابر

البر

ج

رفع الاكل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان يكون انما رفع اليه كوفها صيدا فقط ولا يلزم من كوفها صيدا جواز اكلها
 فظن جابر ان كوفها صيدا يدل على اكلها فافتي به من قوله ورفع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما سمعه من كوفها
 صيدا ونحن نذكر لفظ الحديث النبئين ما ذكرناه فرفى الترمذي في جامعه من حديث عبيد بن عمير الليثي عن
 عبد الرحمن بن ابي عمار قال قلت لجابر بن عبد الله اكل الضبع قال نعم قلت اصيد هي قال نعم قلت اسمعت لك
 من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال نعم قال الترمذي سالت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال هو
 صحيح وهذا يحتل ان المرفوع منه هو كوفها صيدا ويدل على ذلك ان جبرين حازم قال عن عبيد بن عمير عن ابن
 ابي عمار عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه سئل عن الضبع فقال هي صيد وفيها كبش قالوا وكذلك
 حديث ابراهيم الصائغ عن عطية عن جابر يرفعه الضبع صيدا فاذا اصابه المحرم فيه جزء كبش من ويؤكل قال الحاكم
 حديث صحيح وقوله ويؤكل يحتل الوقت والرفع واذا احتل ذلك لم يارض به الاحاديث الصحيحة الصريحة التي
 تبليغ مبلغ التواتر في التحريم قالوا ولو كان حديث جابر صحيحا في الاباحة لكان فزا واحاديث تحريم ذات الانياب
 مستفيضة متعددة ادعى الطحاوي وغيره فواترها فلا يقدح حديث جابر عليها قالوا والضبع من اخبث الحيوان واشهر
 وهو مغري باكل لحوم الناس ونهش قبور الاموات واخر اجسامهم اكلهم وياكل كل الجيف وكيسر بنابه قالوا والله سبني قد حرم
 علينا الجبابا وحرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات الانياب والضبع لا يخرج عن هذا او هذا اقلوا
 غاية حديث جابر يدل على انها صيد يفدي في الاحرام ولا يلزم من ذلك اكلها وقد قال بكر بن محمد سئل ابو عبد الله
 يعني الامام احمد عن محرم قتل نعلها فقال عليه الجزاء هي صيد ولكن لا يؤكل وقال جعفر بن محمد سمعت ابا عبد الله سئل
 عن الثعلب فقال الثعلب سبع فقد نصح لي انه سبع وانه يفدي في الاحرام ولما جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 في الضبع كبشا ظنا جابر انه يؤكل فافتي به **والذين صححوا الحديث** جعلوه مختصا لمؤخر يردى الناب من غير فرق
 بينهما حتى قالوا ويجزى لكل ذي ناب من السباع الا الضبع وهذا لا يقع مثله في الشريعة ان يخص من مثله على مثل من
 كل وجه من غير فرق بينهما **وبالحمد لله** الى ساقى هذه ما رايت في الشريعة مسئلة واحدة كذلك اعني شريعة التزليل
 شريعة التأويل ومن تأمل الفاظه صلى الله عليه وآله وسلم الكريمة تبين له اندفاع هذه السؤال فانه انما حرم ما اشتمل على اوصاف
 ان يكون له ناب ان يكون من السباع العادية بطبعها كالاسد والدب والفر والفهد وما الضبع فانما فيها احوال لوصفين وهو كونها
 ذات ناب وليست من السباع العادية ولا ريب ان السباع اخض من ذوات الانياب والسبع انما حرم لما فيه من القوة السبعية التي
 تورث المعتدى بها شبهها فان الغاذي شبيه بالمعتدى ولا ريب ان القوة السبعية التي في الدب والاسد والفر والفهد ليست
 في الضبع حتى تجب التسوية بينهما في التحريم ولا تعدل الضبع من السباع لغة ولا عرفا والله اعلم **فصل** وما قوله وجعل شهادة
 خزيمة بن ثابت بشهادتين دون غيره من هو افضل منه فلا ريب ان هذا من خصائصه ولو شهد عند صلى الله عليه وآله وسلم وعند غيره
 كان بمنزلة شهادتين اثنتين وهذا التخصيص لما كان لمخصص قضاؤه وهو ما دبره دون من حضر من الصحابة الى شهادة لرسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ولما قد ايم الاخرابي وكان فرض على كل من سمع هذه القصة ان يشهد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد بايع الاخرابي
 ذلك من لوازم الايمان والشهادة بتصديقه صلى الله عليه وآله وسلم وهذا مستقر عند كل مسلم وكن خزيمة فقطن لا دخل
 هذه القضية المعنية تحت عموم الشهادة لصدقه في كل ما يخبر به فلا فرق بين ما يخبر به عن الله وبين ما يخبر به
 عن غيره في صدقه في هذا وهذا ولا يتم الايمان الا بتصديقه في هذا وهذا اقلنا فقطن خزيمة دون من حضر

الكل

ج

فيه

سقا هذين اثنين

القصة

للمطابقة للعقول والفطر ومصالح العباد ومن هنا يعلم ان التحليل لا سقاط الشفعة مناقض لهذا المعنى الذى قصد الشارع ومضاده
ثم اختلف افهام العلماء في الضرر الذى قصد الشارع رفعه بالشفعة فقالت طائفة هو الضرر اللاحق
 بالقسمة لان كل واحد من الشريكين اذا طالب شريكه بالقسمة كان عليه في ذلك من المؤنة والكلفة والغرامة والضيق في مراعى
 المنزل ما هو معلوم فانه قبل القسمة ربما اتفق بالدار والارض كلها وبأى موضع شاء منها فاذا وقت الحد وصارت به الدار وقصر على موضع
 منها وفى ذلك من الضرر عليه ما لا يخفى به فمكده الشارع بحكمته ورحمته من رفع هذه المضرة عن نفسه بان يكون احدى بالمبيع من
 الاجنبى الذى يريد الدخول عليه وحرم الشارع على الشريك ان يبيع نصيبه حتى يؤذن شريكه فان باع ولم يؤذنه فهو احدى بانه اذن
 فى البيع وقال لا غرض لى فيه لم يكن له الطلب بعد المبيع هذا مقتضى حكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا معارض له بوجه
 وهو الصواب المقطوع به وهذه طريقة من يرى انه لا شفعة الا فيما يقبل القسمة **وقالت طائفة اخرى** انما اشترعت الشفعة
 لدفع الضرر الى احدى الشريكين فاذا كانا شريكين فى عين من الاعيان بامرث او هبة او وصية او ابتداء ونحو ذلك لم يكن رفع ضرر احدهما
 بأولى من رفع ضرر الاخر فاذا باع نصيبه كان شريكه احدى به من الاجنبى اذ فى ذلك ان الله ضرره مع عدم ضرر صاحبه فانه يصل الى
 من الثمن ويصل هذا الى استبداده بالمبيع فيزول الضرر عنه اجمعا وهذا مذهب من يرى الشفعة فى الحيوان والنبات والشجر
 الجواهر والادور الصغار التى لا يمكن قسمتها وهذا قول اهل مكة واهل الظاهر ونص عليه الامام احمد فى رواية حنبل قال قيل لاحد
 فالحيون دابة تكون بين رحلين واحوارا وما كان من غنى لك قال هذا اكلم او كذا لان خليط الشريك احدى به بالثمن وهذا لا يمكن
 قسمته فاذا عرض له على شريكه والا باعه بعد ذلك وقال اسمعيل بن سعد سالت احمد عن الرجل يعرض على شريكه عقارا بدينه وبينه
 او خلا فقال الشريك لا اريد فباع ثم طلب الشفعة بعد قال له الشفعة فى ذلك واجبة لهذا القول بعد ثبوت جابر الصريح ففى رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة فى كل ماله يقسم وهذا يقتضى المنقول والعقار وفى كتاب التراب عن يحيى بن اده عن زهير عن
 ابن الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كان له شرك فى مخل او ربيعة فليس له ان يبيع حتى يؤذن شريكه
 فان رضى اخذ وان كرم ترك وهذا الاسناد على شرط مسلم وفى الترمذى من حديث عبد العزيز بن رفيع عن ابن ابي مليكة عن ابن عباس
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الشريك شقيق والشفعة فى كل شئ تفرد به ابو حمزة السكرى عن عبد العزيز بن عبد الله الاسن
 ورواه ابو القعوص سلام بن سليمان عن عبد العزيز بن كرام بن عباس ولفظه قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة
 فى كل شئ الارض والدار والحجارة والمخادمة وكان لك روافه ابو بكر بن عياش واسرائيل بن يونس عن عبد العزيز بن مسروق هذا
 الحديث على ان ابا حمزة السكرى ثقة اجمعه به صاحب الصريح وان قلنا الزيادة من الثقة مقبولة فرفع الحديث اذا صححتم والافقائية ان يكون
 مرسلا وقد عضد له الآثار المرفوعة والقياس المحلى وقد روى ابو جعفر الطائى عن محمد بن خزيمة عن يوسف بن عدى عن عبيد الله بن
 ادريس عن ابن جبرية عن عطاء عن جابر قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة فى كل شئ ورواه هذا الحديث
 ثقات وهذا غريب بهذا الاسناد قالوا لان الضرر بالشركة فيما لم يقسموا به من الضرر بالعقار الذى يقبل القسمة فاذا كان الشارع
 مريدا لدفع الضرر الى احدى الشريكين فبالرفع قالوا ولو كانت الاحاديث مختصة بالعقار والعروض المنقصة فانبات الشفعة فيها
 تنبيه على ثبوتها فيما لا يقبل القسمة **قال الاخرون** الاصل عدم انتزاع الانسان مال غيره الا برضاه ولكن ترك ذلك فى الارض
 والعقار لثبوت هذا النص فيه واما الاثار المنقضة لثبوتها فى المنقول فضعيفة معلولة وقوله فى الحديث الصحيح فاذا وقت الحد
 وصرفت الطرق فلا شفعة بين على اختصاصها بذلك وقول جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الشفعة فى كل شئ فى ارض
 او ريع او حائط يقتضيه احصاءه فى ذلك قالوا وقد قال عثمان بن عفان لا شفعة فى بئر ولا مغل والارض ينظم كل شفعة والمغل النخل

ج
الحق ذلك الثمن

ج

عن ابن جبرية عن عطاء عن جابر قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة فى كل شئ ورواه هذا الحديث
 ثقات وهذا غريب بهذا الاسناد قالوا لان الضرر بالشركة فيما لم يقسموا به من الضرر بالعقار الذى يقبل القسمة فاذا كان الشارع
 مريدا لدفع الضرر الى احدى الشريكين فبالرفع قالوا ولو كانت الاحاديث مختصة بالعقار والعروض المنقصة فانبات الشفعة فيها
 تنبيه على ثبوتها فيما لا يقبل القسمة **قال الاخرون** الاصل عدم انتزاع الانسان مال غيره الا برضاه ولكن ترك ذلك فى الارض
 والعقار لثبوت هذا النص فيه واما الاثار المنقضة لثبوتها فى المنقول فضعيفة معلولة وقوله فى الحديث الصحيح فاذا وقت الحد
 وصرفت الطرق فلا شفعة بين على اختصاصها بذلك وقول جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الشفعة فى كل شئ فى ارض
 او ريع او حائط يقتضيه احصاءه فى ذلك قالوا وقد قال عثمان بن عفان لا شفعة فى بئر ولا مغل والارض ينظم كل شفعة والمغل النخل

صلوات الله
على سيدنا محمد
وآله الطيبين
الطاهرين
السلام

ج

بوزن الغرم المعالم والمحدود وقال احمد ما اصح من حديث قالوا والفرق بين المتقول وغيره ان الضر في غير المتقول يتأبد
بتأبده وفي المتقول لا يتأبد فهو ضرار ضار فهو كالكييل والموزون قالوا والضر في العقار كغيره جدا فانه يحتاج الشريك الى احداث
المرافق وتغيير الابنية وتضييق الواسع وتخريب العام وسوء الجوار وغير ذلك مما يختص بالعقار فان ضر الشريك في العبد الجوار
والسيف من هذه الضر قال **المتبتون** للشفعة انما كان الاصل عدم انتزاع ملك الانسان منه الا برضاه لما فيه من الظلم
له والاضرار به فاما ما لم يتضمن ظلم ولا اضرارا بل مصلحة له باعطائه الثمن لشريكه فضر الشريك عنه فليس الاصل عدم
بل هو مقتضى اصول الشريعة فان اصول الشريعة توجب المعاوضة للحاجة والمصلحة الواجبة وان لم يرض صاحب المال و
ترك معاوضته فهذه الشريكه مع كونه قاصدا للبيع ظلم منه واضرار بشريكه فلا يمكنه الشارع منه بل من **تأمل** مصادر
الشريعة وموارد هاتين له ان الشارع لا يمكن هذه الشريك من نقل نصيبه الى غير شريكه وان يلحق به الضرر مثل ما كان عليه
او ازيد منه مع انه لا مصلحة له في ذلك واما الاثار فقد جاءت بهذه او هذا ولو قدر عدم صفته بالشفعة في المتقول فيى لم ترفع
ذلك بل ثبتت عليه كما ذكرنا واما تأبده الضرر وعدمه ففرق فاسد فان من المتقول ما يكون تأبده ككتاب العقار كالجوهرة والسيف
والكتاب والبئر وان لم يتأبد ضرره مدعى لدهر فقد يطول ضرره كالعبد والحجارة ولولوى ضرره مدعى فان الشارع صريح بان
الضرر بكل طريق ولو قصرت مدته واما تقريركم بكثرة الضرر في العقار وقلته في المتقول فلعسر والله ان الضرر في العقار كغيره من تلك
الاجزاء ولكن رفعه بالقسمة واما الضرر في المتقول فانه يمكن رفعه بقسمته على ان هذا امنته بفضا بالارض الواسعة التي
ليس فيها شيء مما ذكرته **فصل** وقالت طائفة ثالثة بالضرر الذي قصد الشارع رفعه هو ضرر سوء الجوار والشركة في العقار
فلا ريب فان الجار قد يسيى الجوار غالبا وكثيرا فيعطل الجوار ويقيم العتال ويمنع الضوء ويشرب على البوابة ويطلق على العترة ويؤذى
جاره بانواع الاذى ولا يامن جاره بوائده وهذا امر يشهد به الواقع وايضا فان الجار له من الحرمة والحش والنقام ما جعله الله في كتابه وصي
به جبريل رسول الله صلى الله عليه واله وسلم غاية الوصية وعلى النبي صلى الله عليه واله وسلم الا ان ياعان بالله واليوم الآخر ياكرامه وقال الامام احمد
الجيران ثلاثة جاره حق وهو الذي لا يجنبى له حق الجوار وجاره حقان وهو المسلم لا يجنبى له حق الجوار وحق الاسلام وجاره
ثلاثة حقوق وهو المسلم القريب له حق الجوار وحق الاسلام وحق القرابة ومثل هذا اولو يرد في الشريك فادنى المراتب مساواة به فيما بين
به الضرر لاسيما وان الحكم بالشفعة ثبت في الشركة لانضا لها الى ضرر الجاورة فانها اذا اقتسمت الجاورة قالوا ولحن اختصت بالعقار دون
المتقولات اذا التقولت لا تثنى فيها الجاورة فاذا ثبت في الشركة في العقار لانضا لها الى الجاورة فحققة الجاورة اولى بالثبوت فيها قالوا
وهذا معقول النصوص لولم يرد بالثبوت فيها فكيف وقد صرح بالثبوت فيها بالثبوت للشريك ففي صحيح البخاري
من حديث عمر بن الشريك قال جاء السورين مخزومة فوضع يده على منكبي فانطلقت معه الى سعد بن ابى وقاص فقال يوراني
الا تأمر هذا ان يشترى منى بيتي الذي في داره فقال لا ازيد على اربع مائة مئة فقال قد اعطيت خمس مائة فقد اذنته ولولا انى
سمعت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يقول الجار حق يصقب ما عبتك وروى عمر بن الشريك ايضا عن ابيه الشريد بن سويلم الثقفي قال
قلت يا رسول الله ارض ليس لاحد فيها قسم ولا شريك الا الجوار قال الجار حق يسقبه اخيه القريب في الشئ وان ما حقه استأذنه صحيح
قال البخاري هو اصح من رواية عمرو بن ابى رافع يعني التقدم وقال ايضا كلا محمد بن بشير عندي صحيح وعن الحسن بن سمرق قال قال رسول الله صلى
عليه واله وسلم جار الدار راحى بالدار رواه ابو داود والنسائي والترمذي وقال حديث حسن صحيح انتهى وقد صح ما صح
من سمرق ورواية هذه الامم لم تزل الا ممة تعمل بالكتب قد بما وجدنا واجمع الصابة على العمل بالكتب ولكن لنا خلفاء
بعدهم ولا يسمعنا الناس في العلم لا يلى الكتب فان لم يعمل بما فيها تعطلت الشريعة وقد كان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم

يكتب كتبه الى الافاق والنواحي فيعمل بها من قبل اليه ولا يقول هذا كتاب وكذا ذلك خلفاؤه بعده والناس الى اليوم فخر السنن
 بهذا الخيال الباهر الفاسد من البطل الباطل والمخبط الخون والكتائب لا يخون وروى قتادة عن ابن ان رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم قال جالدا راحق بالدار رواه ابن ماجه من طريق عيسى بن يونس عن سعيد عن قتادة وكلهم ائمة ثقات وروى اهل
 السنن الادبعة من حديث ميران الكوفي عبد الملك بن ابى سليمان الغزوي عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم الجار راحق بشفعة جاره ينظر بها وان كان فائبا اذا كان طريقهما واحدا واهل الحديث صحيح فلا يروى فان
قيل قد قال الترمذي تكلم شعبة في عبد الملك من اجل هذا الحديث وقال وكيع عنده لولان عبد الملك روى حديث اخر مشل
 حديث الشفعة لطرح حديثه وكذلك قال يحيى القطان وقال احمد هو حديث منكر وقال يحيى بن معين هو حديث لم يحدث
 الا عبد الملك فانكر الناس عليه ولكنه ثقة صدوق **الحجواب** ان عبد الملك حافظ ثقة صدوق ولم يتعرض له احد يصرح بالنسبة
 واثنى عليه ائمة زمانه ومن بعدهم وانما انكر عليه من انكر هذا الحديث ظنا منهم انه مخالف لرواية الزهري عن ابى سلمة عن جابر
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الشفعة فيا لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ولا يحتج بمخالفة الغرض
 لمثل الزهري وقد صرح هذا عن جابر من رواية الزهري عن ابى سلمة عنده ومن رواه ابن جرير عن ابى الزبير عنده ومن حديث يحيى
 ابن ابي كثير عن ابى سلمة عنه مخالفا لفهم الغزوي وهذا شاهد ائمة بالكراهية ولم يقدر موه على هؤلاء قال هذان يحيى الشافعي
 سألت احمد بن حنبل عن حديث عبد الملك هذا فقال قد انكره شعبة فقلت لاني شئ انكره فقال حديث الزهري عن ابى سلمة
 عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلاف ما قال عبد الملك عن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسكتين ان شاء الله ان حديث عبد الملك عن جابر لا ينافي حديث ابى سلمة عنه بل مفهومه يوافق منطوقه وسائرنا
 جابر يصدر عنهم ما بعضنا وروى جرير بن عبد الحميد عن منصور عن الحكم عن علي وعبد الله قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم بالشفعة المجرى وهذا وان كان منقطعاً فان الشورى رواه عن منصور عن الحكم عن من سمع علياً وعبد الله فهو يصح
 للاسناد به وان لم يكن عليه وحده الاعتماد وفي سنن ابن ماجه من حديث شريك القاضي عن سالم عن عكرمة عن ابن عباس
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان له ارض واراد بيعها فليعرضها على جاره ورجال هذا الاسناد صحيحهم في الصحيحين
 في سنن الشافعي من حديث ابى الزبير عن جابر قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة للجوارحه عن الفضل بن
 موسى الشيباني عن الحسين بن واقد عن ابى الزبير وهو على شرط مسلم وقال شعيب بن ايوب الصريفي في ثواب الامامة عن
 سعيد بن ابى عمرو ثنا قتادة عن سليمان البشير عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان له جار
 حائط او شريك فلا يبيعه حتى يعرضه عليه وهؤلاء ثقات كلهم وملة هذا الحديث ما ذكره الترمذي قال سمعت محمداً بن ابي
 يقول سليمان البشير فقال انه في حياة جابر بن عبد الله قل ولم يسمع منه قتادة ولا ابو بشر قال ويقال اننا جدت قتادة عن
 صحيفة سليمان البشير وكان له كتاب عن جابر بن عبد الله **قلت** وغاية هذا ان يكون كتابا والاخر عن الكتب
 حجة وقال محمد بن عمران بن ابى ليلى عن ابيه عن ثني بن ابى ليلى عن محمد بن عبد الرحمن عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم قال الجار راحق بسقبة ما كان وقال ابن ابى شيبعة ثنا وكيع عن هشام بن المغيرة الثقفي قال سمعت الشعبي يقول قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم الشفيع اول من الجار والجار اول من الجنب ولسانده الى الشعبي صحيح قالوا لان حق الصبي وهو الجار
 اسبق من حق الدخيل وكل معترف بثبوت الشفعة للشريك فمنه في حق الجار فان الناس يتفاوتون في الجوارقة فاحتمل
 ويتأذى بعضهم ببعض ويقع بينهم من العداوة ما هو معروف والشفعة رتبة لك واثم متأبد ولا يندفع ذلك الا برضاء الجار ان شاء

بالتردد

ج

اسامة

من بعض

أقر الخليل على جملته له وإن شاء انتزع الملك بمنشه واستقر من مؤنة الجاورة ومفسدتها إذا كان الجار يخاف الناذي بالجوار على وجه اللزوم كان كالشريك يخاف الناذي بشريكه على وجه اللزوم قالوا فلا يرد علينا المستأجر مع الملك فإن منفعة الجاورة لا تنأى عادة وايضا فملكنا بالثبات ملك منفعة ولا لزوم بين ملك الجار وبين منفعة الجاورة بخلاف مسئلتنا فإن الضرر بسبب اتصال الملك بالملك كما أنه في الشركة حاصل بسبب اتصال الملك بالملك فوجب بحكمه عناية الشارع ورعايته لمصلحة العباد وإزالة الضرر كما جئنا على وجه لا يغير للبائس وقد اتكن من هنا فيبعد القول به فهذا انظر بقول هؤلاء نعمنا وقينا **قال البطون** لشفعة الجوار لا تضرب سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبعضها ببعض قد ثبت في صحيح البخاري من حديث الزهري عن أبي سلمة عن جابر قال إنما حصل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الشفعة في كل ما لم يقسم فإذا وقت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة في صحيح مسلم من حديث أبي الزبير عن جابر قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة في كل شركة لم تقسم بربعة أو حائط ولا يخل الزبيدي حتى يذن شريكه فإن شاء اخذ وإن شاء ترك فإن باع ولم يؤذن فهو حق قال الشافعي ثنا سعيد بن منصور ثنا ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقت الحدود فلا شفعة وفي سنن أبي داود بأسناد صحيح من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا شتمت الأرض وحدت فلا شفعة فيها وفي الموطأ من حديث ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة فيما لم يقسم فإذا صرفت الطرق ووقعت الحدود فلا شفعة وقال سعيد بن منصور ثنا اسمعيل بن زكريا عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عوف بن عبد الله عن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال إذا صرفت الحدود وعرفت الناسح ودهم فلا شفعة بينهم وقال أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عثمان بن عفان إذا وقعت الحدود وفي الأرض فلا شفعة فيها وهذا قول ابن عباس قالوا ولا ريب أن الضرر اللاحق بالشركة هو ما ترجبه من التراحم في المرافق والسقوف والاحداث والتغيير ولا قضاء إلا الشفاعة الموجب لنقص قيمة ملكه عليه قالوا وقد فرق الله بين الشريك والجار شرعا وقد رافق الشريك حقوقا لا توجد في الجار فإن الملك في الشراكة مختلط وفي الجوار متميز وكل من الشريكين على صاحبه مطالبة شرعية ومنع شرعي أما المطالبة في القسمة وأما المنع فمن التصرف فلما كانت الشركة محللا للطلب ومحلا للتمتع كانت محللا للاستحقاق بخلاف الجوار فلما جاز الحاق الجار بالشريك بينهما من الاختلاف واللمعة التي وجبت به الشفعة رافع مؤنة المتقاسمة وهي مؤنة كثرية والشريك لما باع حصته من غير شريك فهذا الخليل قد عرضه مؤنة عظيمة فمكنه الشارع من التخلص منها بأن انتزع الشفيع على وجه لا يضرب بالباطم ولا بالمشتري ولم يمكنه الشارع من الانتزاع قبل البيع لأن شريكه مثله ومساو له في الدرجة فلا يستحق عليه شيئا إلا ولصاحبه مثل ذلك الحق عليه فإذا باع صار المشتري خديرا والشريك أصيبا فخرج جانبه ونبت له الاستحقاق قالوا وكان الشارع يقصد رفع الضرر عن الجار فهو أيضا يقصد رفع الضرر عن المشتري ولا يزيل ضرر الجار بأدخال الضرر على المشتري فإنه يختار إلى دار يسكنها هو وعياله فإذا سلب الجار حتى يخرجها وانتزع دار منه اضربه اضربا يبيننا وبين دار اشتراها وله جار فحالها معه هكذا أو نطلبه دارا لا جار لها كما لمعذر عليه أو كما لمعسر فكان من قام حكمه الشارع أن اسقط الشفعة بتوقيع الحدود وتصريف الطرق فلا يضرب للناس بعضهم بعضا ويتعين على من أراد شراء دارها جار أن يتم له مقصوده وهذا بخلاف الشريك وإن المشتري لا يمكنه الانتفاع بالحصة التي اشتراها والشريك يمكنه ذلك بأنضما ما إلى ملكه فليس على المشتري ضرر في انتزاعها منه واعتائه ما اشتراها به وقالوا حينئذ فمعين جمل الحديث شفعة الجوار **صل ما** لتحليله أحاديث شفعة الشركة فيكون لفظ الجار فيها مراد به الشريك ووجه هذا الإطلاق **المعنى** والاستعمال **لما المعنى** فإن كل جزء من ملك الشريك تجاور ملك صاحبه فما جاران حقيقة وأما الاستعمال

ج

فانما اخلطان متجاوران واذا سميت الرقعة جارة كما قال الاعشى اجارتنا بيني فانك طالقة في شتمية الشريك جارة الاولى
 اخرى وقال احمد بن مالك كنت بين جارين لي مثل هذا لم يحتل الا اثبات الشفعة فاما ان كان المراد بالحق فيها حق الجار على جاره
 فلا حجة فيها على اثبات الشفعة وايضا فانه انما اثبت له على البائع حق العرض عليه اذ اراد البيع فاين ثبوت حق الانتزاع من
 المشتري ولا يلزم من ثبوت هذا الحق ثبوت حق الانتزاع فهذا مستقيم اقدار الطائفتين في هذه المسئلة **والصواب**
 القول الوسط الجامع بين الادلة الذي لا يحتل سواء وهو قول البصريين وغيرهم من فضلاء الحديث ان كان بين الجارين حق مشترك
 من حقوق الاملاك من طريق او مائة او نحو ذلك ثبتت الشفعة وان لم يكن بينهما حق مشترك البتة بل كان كل واحد منهما متميزا
 ملكه وحقوق ملكه فلا شفعة وهذا الذي نص عليه احمد في رواية ابى طالب فانه سأل عن الشفعة لمن هي فقال اذا كانا كل واحد منهما
 واحدا فاذا صرفت الطريق وعرفت الحدود فلا شفعة وهو قول ابن عمر بن عبد العزيز وقول القاضي بين سوار بن عبيد الله بن عبيد الله
 ابن الحسن الغضائري وقال احمد في رواية ابن مسنيش اهل البصرة يقولون اذا كان الطريق واحدا كان بينهما الشفعة مثل دارنا
 هذه على معنى حديث جابر الذي جردته عبد الملك انتهى **فاهل الكوفة** يشبهون شفعة الجوار مع تميز الطريق والحقوق
واهل الكوفة يسقطونها مالم لا يشترط في الطريق والحقوق **واهل البصرة** يوافقون اهل المدينة اذا صرفت الطريق
 ولم يكن هناك اشارات في حق من حقوق الاملاك ويوافقون اهل الكوفة اذا اشترك الجاران في حق من حقوق الاملاك كالطريق وغيرها
وهذه اهل الصواب وهو اعدل الاقوال وهو اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية وحديث جابر الذي انكره من انكره على
 عبد الملك صريح فانه قال الجار حق شفعته يلتزم به وان كان غائبا اذا كان طريقها واحدا فاثبت الشفعة بالجوار ومع اتحاد الطريق
 ونفاها به مع اختلاف الطريق بقوله فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة فمفهوم حديث عبد الملك هو تعيينه منطوق
 حديث ابى سلمة فاحدهما يصدق الاخر ويؤيد بعضه لا يعارضه ويناقضه وجاهر روى اللفظين فالذي دل عليه حديث ابى سلمة
 عنه من اسقاط الشفعة عند تصرف الطريق وتعيين الحدود وهو بعينه الذي دل عليه حديث عبد الملك عن عطاة عنه
 بمفهومه الذي دل عليه حديث عبد الملك بمنطوقه هو الذي دل عليه سائر احاديث جابر بمفهومها فتوافقت السنن بحمد الله
 واتفقت وزال عنها ما يظن بها من التعارض وحديث ابى رافع الذي رواه البخاري يدل على مثل ما دل عليه حديث عبد الملك
 فانه دل على الاخذ بالجوار حالة الشراكة في الطريق فان البعيتين كان في نفس واحد الطريق واحد **والقياس**
الصحيح يقتضي هذا القول فان الاشتراك في حقوق الملك شفعية الاشتراك في الملك والضمير المحاصل به كالضمير المحاصل بالشراكة
 في الملك اذا قرب اليه ورفعه مصلحة الشريك من غير مضرة على البائع ولا على المشتري فالعنه الذي وجبت له شفعة الخلطة
 في الملك موجود في الخلطة في حق هذه المذهب او وسط المذاهب واجمعها للدلالة واقر بها الى العدل عليه يحمل الاختلاف عن
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا شفعة فنيما اذا وقعت الحدود وصرفت الطرق وحيث انتمت فنيما اذا لم تصرف الطرق فانه قد روي عنه
 هذا وهذا وكذلك ما روي عن علي كرم الله وجهه فانه قال اذا حرت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ومن تأمل احاديث
 شفعة الجار راها صريحة في ذلك وتبين له بطلان حملها على الشريك وعلى حق الجوار غير الشفعة وبالله التوفيق **فان قيل**
 بقي عليك ان في حديث جابر وبلى هريق فاذا وقعت الحدود فلا شفعة فاسقط الشفعة بمجرد وقوع الحدود وعند ارباب هذا
 القول فاحصل الاشتراك في الطريق فالشفعة ثابتة وان وقعت الحدود وهذا خلاف الحديث **فالجواب** من وجهين
احدهما ان من الرواة من اختصر احد اللفظين ومنهم من جرد الحديث فذكرهما ولا يكون اسقاط من اسقط احد اللفظين
 سلا الحكم اللفظ الآخر **الثاني** ان تصرف الطريق داخل في وقوع الحدود فان الطريق اذا كانت مشتركة لم تكن الحدود وكلها

واقعة بل بعضها حاصل وبعضها منتفٍ فوقع الحن ود من كل وجه يستلزم ويتضمن تصرف الطريق لله اعلم **فصل** اما قوله وحرم صوم اول يوم من شوال وفرض صوم اخر يوم من رمضان تساوياً فيهما فالمقدمة الاولى صحيحة والثانية كاذبة فليس اليومان متساويين وان اشتهر كافي طلوع الشمس وغروبها فهذا يوم من شهر الصيام الذي فرضه الله على عباده وهذا يوم من عبادهم وسرورهم الذي جعله الله تعالى شكران صومهم واتهامه فم فيه اضيا فله سبحانه والجواد الكريم يحب من ضيقه ان يقبل قراه ويكره ان يمتنع من قبول ضيائه بصوم او غير ويكره للضيف ان يصوم الا باذن صاحب المنزل من اعظم محاسن الشريعة فرض صوم اخر يوم من رمضان فانه اتمام لما امر الله به وخاتم العمل وفرض صوم اول يوم من شوال فانه يوم يكون التسلسل اضيا فربهم تبارك وتعالى وهم في شكران نعمته عليهم فاي شئ ابلغ واحسن من هذا الايجاب المحرم

فصل واما قوله وحرم عليه نكاح بنت اخيه واخته واباح له نكاح بنت اخي اميه واخت امه وهما سواء فالمقدمة الاولى صادقة والثانية كاذبة فليس سواء في نفس الامر ولا في العرف ولا في العقول ولا في الشريعة وقد فرق الله سبحانه بين القريب والبعيد شرعاً وقدراً وعقلاً وفطرةً ولتساوت القرابة لم يكن فرق بين البنت وبنت الخالة وبنت العمّة وهذا من افضل الامور والقرابة البعيدة بمنزلة الاجانب فليس من الحكمة والمصلحة ان تعطى حكم القرابة القريبة وهذا ما فطر الله عليه العقلاء واختلفت شرعه في ذلك فهو ما يجوز سية تتضمن التسوية بين البنت والام وبناات النكاح والحالات في نكاح الجميع واما حرم عظيم على العباد في تحريم نكاح بنات اعمامهم وعماتهم واخوالهم وخالاتهم فان الناس ولا سيما العرب اكثرهم ينوع بعضهم لبعض اما بنو عم ابيه او قاصيه فلو منعوا من ذلك لكان عليهم فيه حرج عظيم وضيق فكان ما جاء به الشريعة احسن الاصل والاضيق بالاعتقوال السليمة والفطر المستقيمة والحمد لله رب العلمين **فصل** واما قوله وحمل العاقلة جناية الخطأ في النفوس والاعمال

قد تقدم ان هذا من محاسن الشريعة وذكرنا الفرق بين الاموال والنفوس فما غنى عن اعادته **فصل** واما قوله وحرم على الجاني الاستحاضة مساً ولا اذى الحيض كذبت المقدمة ولما اريد انه نوع اخر من الاذى لم يكن التفريق بينهما تقريفاً بين المتساويين وبطل سؤاله على كلا التقديرين ومن حكمة الشارع تفريقه بينهما فان اذى الحيض اعظم وادوم واضر من اذى الاستحاضة ودوم الاستحاضة عرق وهو في الفرج بمنزلة الرعاف في الانف وخروجه مضر وانقطاعه دليل على الصحة ودوم الحيض عكس ذلك ولا يستوى للدمان حقيقة ولا عرفاً ولا حكماً ولا سبباً فمن كمال الشريعة تفريقها بين الدمين في الحكم كما افرقنا في الحقيقة وبالله التوفيق

فصل واما قوله وحرم بيع من خطاة بعد حنّة وجنم بيعه بغير شعير فهذا من محاسن الشريعة التي لا يهتدى اليها الا بالوعقول الوافرة ونحن نشير الى حكمة ذلك اشارة بحسب عقولنا الضعيفة وعبارتنا القاصرة وشرح الرب تعالى وحكمته فوق عقولنا وعبارتنا فنقول الربان عان جلي وخفي فالحل حرم ما فيه من الضرر العظيم **والخفي** حرم لانه ذريعة الى الجلب فحرم الاول قصداً وتخريماً الثاني وسيلة فاما الجلب فربا النسبة وهو الذي كانوا يفعلون في الجاهلية مثل ان يؤخر دينه ويزيده في المال وكلما اخذه زاد في المال حتى تصير لما تشعده الا ما مؤلفه وفي الغالب لا يفعل ذلك الا مقدم محتاج فاذا رأى المستحق يواخر مطالبته ويصبر عليه بزيادة بدل الخالة تكلف بذلها ليقضي من امر المطالبة والحبس ويدافع من وقت الى وقت فيشتت ضرره وتعظم مصيبتة ويعلم الدين حتى يستغرق جميع موجوده فايدى المال على المحتاج من غير نفع يحصل له ويزيد مال المرابي من غير نفع يحصل منه لاخيه فياكل مال اخيه بالباطل ويحصل اخوه على غاية الضرر فمن رحمة الله الرحيم وحكمته واحسانه الى خلقه ان حرم الربا ولعن اكله ومؤكله وكاتبه وشاهديه واذن من لم يجد محرماً وحرب رسولاً ولم يحج مثل هذا الوعيد في كبره غير

والدنا نريد مثل ان يعطى صحاحاً ويأخذ مكسرة او خفاً ويأخذ اكثر منها لمصارت مجزاً او جرد ذلك الى الربا النسبية فيها ولا بد فالاثمان
لا يقصد لاعيانها بل يقصد التوصل بها الى السلم فاذا اصارت في انفسهم سلعاً لتقصدها لاعيانها فشدوا للناس وهذا معنى معقول مختص
بالشعرا لا يتعدى الى سائر اللوزونات **فصل** واما الاصناف الاربعة المطبوعة في حاجة الناس اليها اعظم من حاجتهم الى غيرها
لانها اقوات العالم وما يصلح لمن رعاية مصالح العبادان منعوا من بيع بعضها ببعض الى اجل سواء اتحد الجنس او اختلف وضعا
من بيع بعضها ببعض حالاً متفاضلاً وان اختلفت صفاتها وجوز لهم التفاضل فيها مع اختلاف اجناسها **وسر ذلك** والله اعلم
انه لو جوز بيع بعضها ببعض سائر يفعل ذلك احد الا اذا بيعه وحينئذ تسمع نفسه ببيعها حالة لطبعة في الربح فيعز الطعام على الخبز
ويشتد ضرره وعامة اهل الارض ليس عندهم درهم ولا دينار لا سيما اهل القود والبلاد وانما يتناقلون الطعام بالطعام فكانت
رحمة الشارع بهم وحكمته ان منعهم من ربا النساء فيما كان منعهم من ربا النساء في الاثمان اذ لو جوز لهم النساء فيما بالرخا امان تقضي
اما ان تربي فيصير الصالح لو اخذ قفراً فاكثيرة فقطعوا عن النساء ثم ظهروا عن بيعها متفاضلاً بين ايديهم اذ تجزهم حلاوة الربح فقطعوا
الكسب الى التجارة فيها نساء وهو عز المفسدة وهذا بخلاف الجنس المتباينين فان حقائقها واصفاتها متما ومقاصدها مختلفة ففي
الزامهم المساواة في بيعها اضربهم ولا يفعلونه وفي تجزئ النساء بينا خريجة الى امان تقضي واما ان تربي فكان من تمام رعاية
مصالحهم ان قصرهم على بيعها بين ايديهم شأوا فاضلحت لهم مصلحة المبادلة وان دعت عنهم مفسدة امان تقضي واما ان تربي
وهذا بخلاف ما اذا بيعت بالدرهم واخبرها من الموزونات نساء فان الحاجة داعية الى ذلك فلو منعوا منه لاختارهم لامتنع
السلم الذي هو من مصالحهم فيهم محتاجون اليه اكثر من غيره والشريعة لا تأني بهذا وليس بهم حاجة في بيع هذه الاصناف بعضها
ببعض نساء وفي خريجة قريبة الى مفسدة الربا فايهم لم في جميع ذلك ما تدعو اليه حاجتهم وليس بدريجة الى مفسدة راحة ومنعوا
صالحاً تدعو الحاجة اليه ويتدبره غالباً الى مفسدة راحة **في سر ذلك** ان من عنده صنف من هذه الاصناف وهو
محتاج الى الصنف الاخر فانه يحتاج الى بيعه بالدرهم ليشترى الصنف الاخر كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم بيع الحنظل بالدرهم
ثم اشترى بالدرهم جنيناً او تبعه بذلك الصنف نفسه بما يساوي وعلى كلا التقديرين يحتاج الى بيعه حالاً بخلاف ما اذا ماكن من
النساء فانه حينئذ يبيعه بفضل ويحتاج ان يشتري الصنف الاخر بفصيل لان صاحب ذلك الصنف يربي عليه كما اربي هو على غيره
فينشأ من النساء فقر بكل واحد منهما والنساء هاهنا في صنفين وفي النوع الاول في صنف واحد وكلها منشأ الضرر والفساد واذا
تاملت ما حرم فيه النساء رأيت اهما صنفين واحداً او صنفين مقصودهما واحد او متقارب كالدرهم والدينار والبر والشعير والتمر
والزبيب واذا تاملت المقاصد لم يجرم النساء كالبر والنياب والحديد والزيت **في سر ذلك** انه لو مكن من بيعه خطية بين
كان ذلك تجارة حاضرة فطلب النفوس التجارة للثخرة للذة الكسب وحلاوة منعوا من ذلك حتى منعوا من التفرق قبل القبض
اتماً لهذه الحكمة ورعاية لهذه المصلحة فان المتعاقدين قد تعاقدوا على التحول والعادة جارية بصبر احدهما على الاخر وكما يفعل الربا
الحيل بطلقون العقد وقد توافقوا على امر اخر كما يطلقون عقد النكاح وقد تقفوا على التقليل ويطلقون بيع الساعة الى اجل وقد اتفقوا
على ان يبعدها اليه بدون ذلك الثمن فلو جاز لهم التفرق قبل القبض لاطلقوا البيع حالاً واخره الطالب لاجل الربح فيقعوا في نفس
الحذر وسر المسئلة انهم منعوا من التجارة في الاثمان بحسبها لان ذلك يفسد عليهم مقصود الاثمان ومنعوا من التجارة في النقود
بحسبها لان ذلك يفسد عليهم مقصود النقود وهذا المعنى بعينه موجود في بيع التبر والعين لان التبر ليس فيه صنعة يقصده
لاجلها فهو بمنزلة الدرهم التي تقصد الشارع ان لا يتفاضل بينهما ولهذا قال تبراها وعينها سواء فظهرت حكمة تحريم ربا النساء في
الجنس والجنسين وربي الفضل في الجنس الواحد وان تحريم هذا تحريم المقاصد وتحريم الاخر تحريم الوسائل وسر الذرائع ولهذا

في ربا اهل البلاد
والاخرية اذ قال الله تعالى
فيها نوس

ج

لم يخرج شي من ربانية **فصل** واما ربنا الفضل فايح منه ما تدعو اليه الحاجة كالعرايا فانما حرر سد الذريعة اختصها بحر
 تحريم المقاصد وعلى هذا فالمصنوع والحلية ان كانت صياغته محرمه كالآنية حرم بيعه بجنسه وغير جنسه وبيع هذا هو
 الذي انكره عبادة على معوقين فانه يتضمن مقابلة الصياغة المحومة بالاثمان **وهذا** لا يجوز كالات المداخي واما ان كانت
 الصياغة مباحة كخاتم الفضة وحلية النساء وما يخرج من حلية السلام وغيرها فالعاقلة لا يبيع هذه بوزنها من جنسها فانه
 سفسه واضاعة للصيغة والشائع احكام من ان يلزم الامتة بذلك فالشريعة لا تأتى به ولا تأتى بالمنع من بيع ذلك وشراءه لحاجة
 الناس اليه فلم يبق الا ان يقال لا يجوز بيعها بجنسها البتة بل يبيعها بجنس آخر في هذا من الحرج والعسر والمشقة ما تنفيه الشريعة
 فان اكثر الناس ليس عندهم ذهب يشترون به ما يحتاجون اليه من ذلك والباقي لا يبيع ببيعه بوزن وشعير وثياب وتكليف
 الاستصناع لكل من احتاج اليه اما متعذرا ومتعسر المحيل باطلا في الشرع وقبحه الشارع بيع الرطب بالتمر يشبه الرطب
 واين هذا من الحاجة الى بيع المصنوع الذي تدعو الحاجة الى بيعه وشراءه فلم يبق الا جازا ببيع كاتبا السلع فلم يخرج ببيعه
 بالدراهم فسدت مصالح الناس والنصوص الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس فيها ما هو جرم في المنع وغايتها
 ان تكون عامة او مطلقة ولا تذكر تخصيص العام وتقييد المطلق بالقياس المحلى وهي بمنزلة نصوص وجوب الزكاة في الذهب
 والفضة والكج هو يقولون لم تدخل في ذلك الحلية ولا سيما فان لفظ النصوص في الموضعين قد ذكرنا تأخره بلفظ الداهم و
 الدناير كقوله الدراهم بالدناير والدناير بالدناير وفي الزكاة قوله في الرقة ربع العشر والرقة هي الورق وهي الدراهم المضمومة
 ونارة بلفظ الذهب والفضة فان حمل المطلق على المقيد كان خيرا عن الربا في التقدين وليجا بالزكاة فيها ولا يقتضى ذلك لفظ
 الحكم عن جملة ما عداها بل فيه تفضيل فجب الزكاة ويحرم الربا في بعض صنفه لا في كلها وفي هذا توفيق الدلة حقها وليس فيه
 مخالفة للدليل بشئ منها **يوضحه** ان الحلية المباحة صارت في الصنعة المباحة من جنس الثياب والسلامة من جنس
 الاثمان ولهذا لم تجب فيها الزكاة فلا يخرجها من الاثمان كما لا يخرجها من الاثمان وبيان ان الاثمان وبيان ان الاثمان وان كانت من غير جنسها
 فان هذه بالصناعة قد خرجت عن مقصود الاثمان واعدت للتجارة فلا تخدور في بيعها بجنسها ولا يدخلها امانا ان نقضى واما
 ان تربي الاكام يدخل في سائر السلم اذ بيعت بالثمن المؤجل ولا ريب ان هذا قد يقع فيها لكن لو سئل عن الناس ذلك لسألهم
 باب الدين وتضمنوا بذلك غاية الضرر **يوضحه** ان الناس على عهد نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم كانوا يبيعون الحلية
 وكان النساء يلبسها وكن يتصدقن بهما في الاعياد وغيرها ومن المعلوم بالضرورة ان كان يعطيها الخاويج ويعلمونهم ببيعها
 ومعلوم قطعها لا تبايع بوزنها فانه سفسه ومعلوم ان مثل الحلقة والخاتم والفتحة لا تساق دينارا ولم يكن عندهم فلو سئلوا
 بها وهو كانوا اتقى الله وافقه في دينه واعلم بمقاصد رسوله من ان يرتكبوا المحيل ويعلمها الناس **يوضحه** انه لا يعرف عن
 احد من الصحابة انه رعى ان تبايع الحلي الا بغير جنسه او بوزنه والمنقول عنهم انما هو في الصرف **يوضحه** ان حرم ربنا الفضل
 انما كان سد الذريعة كما تقدم بيانها وما حرر سد الذريعة ايم للصحة الرجحة كما ايجبت العرايا من ربا الفضل كما ايجبت ذوات
 الاسباب من الصلوة بعد الفجر والعصر وكما ايجب النظر المحاطب والمشاهد والطيب والعامل من جملة النظر المحرم وكذلك تحريم
 الذهب والحديد على الرجال حرر لسد ذريعة التشبيه بالنساء الملعون فاحله وايح منه ما تدعو اليه الحاجة وكذلك ينبغي
 ان يباح بيع الحلية المصنوعة صياغة مباحة باكثر من وزنها لان الحاجة تدعو الى ذلك وتحريم التفاضل انما كان سدا
 للذريعة **فهذا** احضر القياس ومقتضى اصول الشرع ولا تتم مصلحة الناس الا باحوال المحيل والحيل باطلا في الشرع
 وغايتها في ذلك فضل الزيادة في مقابلة الصياغة المباحة المتقومة بالاثمان في العصبوب وغيرها واذا كان ارباب المحيل

الشيء الذي قد
منه مع بعض
منه كان اصلا
قال في المنته
فادري مع
حذف شطره
فالوا للمنازل

يجوزون بيع عشرة بخمسة عشر في خرقه تشاوي فلما يقولون الخمسة في مقابلة الخرقه فكيف ينكر بيع الحلية بوزنها
وزيادة تشاوي الضياعه وكيف تأتي الشريعة الكاملة الفاضلة التي بهرت العقول حكمه وعدل لا ورحمة وجلالة بالهذه هذا وتحرير
ذاك وهل هذا الاكسر المعقول والفطر والمصلحة والذي يقضى منه العجب مبالغتهم في ربا الفضل اعظم مبالغه حتى
منعوا بيع رطل زيت برطل زيت وحرمو بيع الكست بالسهم وبيع الشا بالحنطة وبيع الخنل بالزبيب فخذ ذلك و
حرمو بيع مئة حنطة ودرهم معد ودرهم وجرأ وبرا النسيه وفنوا الخيل عليه كل باب فتارة بالعينة وتارة بالحلل وتارة
بالشرط المتقدم المتواط عليه ثم يطلقون العقد من غير اشتراط وقد علم الله والكرام الكاتبون والتعاقدان ومن حضرانه فقد
ربا بمقصوده وروحه بيع خمسة عشر مؤجلة بفقره نقد البس الا ودخل لساعة كخر وجهها حرف جاء لعنى في غيره فلا فعلوا
هم هنا كما في مسئلة من عجرة ودرهم معد ودرهم معد والواقده يجعل وسيلة الى ربا الفضل بان يكون
المد في احد الجانبين يساوي بعض مد في الجانب الاخر فيتم التفاضل **في الله العجب** كيف حرمت هذه الزيادة
الى ربا الفضل وبجيت تلك الدلائل القريبة الموصلة الى ربا النسيه بحثا خالصا واين مفسدة بيع الحلية بجنسها ومقابلة الصيغة
بجنسها من الثمن الى مفسدة التحيل الربوية التي هي اساس كل مفسدة واصل كل بلية **واذا حصل الحق غليل**
المتعصب الجاهل ماشاء وبالله التوفيق **فان قيل** الصفا لا تقابل بالزيادة ولو قوبلت بها الجار بيع الفضة الجيدة باكثر
منها من الردية وبيع الفخر الجيد بازيد منه من الردي ولما ابطال لشارع ذلك علم انه منم من مقابلة الصفات بالزيادة **قيل**
الفرق بين الصنعة التي هي اثر فعل الادعي وتقابل بالاثمان ويستحق عليها الاجرة وبين الصفة التي هي مخلوقة لله لا اثر
للعبد فيها ولا هي من صنعه فالشارع بحكمته وعدله منم من مقابلة هذه الصفة بزيادة اذ ذلك يقضى الى نقض ما شرعه
من المنع من التفاضل فان التفاوت في هذه الاجناس ظاهر العاقل لا يبيع جنسا بجنسه الا لما هو بينهما من التفاوت فان كانا
مشاويين من كل وجه لم يفعل ذلك فلو جوز لهما مقابلة الصفات بالزيادة لم يحرم عليهم ربا الفضل وهذه الجملات الصيغة
التي جوز لهما المعاوضة عليها معه **يوضي** ان المعاوضة اذا جازت على هذه الصيغة مفعلة جازت عليها مضمومة الى غير
اصلها وجوهرها اذ لا فرق بينهما في ذلك **يوضي** ان الشارع لا يقول لصاحب هذه الصيغة بيع هذا المصوغ بوزنه واشتر
صياغتك ولا يقول له لا تعمل هذه الصناعة واتركها ولا تقول له تخيل على بيع المصوغ باكثر من وزنه بانواع **قيل** قط
لا تبعه الا بغير جنسه ولم يحرم على حد ان يبيع شيئا من الاشياء بجنسه **فان قيل** فب ان هذا اقل سلم كرم في المصوغ فكيف
يسلم كرم في الدرهم والدنانير المضاربة اذا بيعت بالسياتك مقاصلا وتكون الزيادة في مقابلة صياغة الضرب **قيل** هذا سؤال
تقوى واد **جوابه** ان السكة لا يحقوم فيه الصياغة للمصلحة العامة المقصودة منها فان السلطان يضربها للمصلحة المتأمل لعامة فان
كان الضارب يضربها باجرة فان القصد بها ان يكون معيارا للناس لا يتجزون فيها كما تقدم والسكة فيها غير مقابلة بالزيادة في العرف
ولو قوبلت بالزيادة فنددت العامة وانتقضت المصلحة التي ضربت لاجلها واحتجت الى التوفير
بغيرها ولهذا اقام الدرهم مقام الدرهم من كل وجه واذا اخذ الرجل الدرهم ورد نظيرها وليس المصوغ كذلك الا ترى ان
الرجل يأخذ مائة خفافا ويرد خمسين ثقلا بوزنها ولا يابى ذلك الاخذ ولا القابض ولا يرى احد هاهنا قد خسر شيئا وهذا
بخلاف المصوغ والنبي صلى الله عليه وآله وسلم وخلفاؤه لم يضربوا درهما واحدا واول من ضربها في
الاسلام عبد الملك بن مروان وانما كانوا يتعاملون بضرب لكفار **فان قيل** يلزمك على هذا ان تجوزوا بيعهم وروم
باصولها متفاضلا فجوز ابيع الحنطة بالخبز متفاضلا والزيت بالزيتون والسهم بالشير **قيل** هذا سؤال واد **جوابه** ان التحريم

صنعه
ج
الصناعة
الصناعة
الصناعة
الصناعة

انما ثبت بغير اذعان او تكون الصورة الحرمه بالقياس مساويه من كل وجه للنصوص على تحريمها والتلافة منقضية في فردم الاجزاء
مع اصولها وقد تقدم ان غير الاصناف الاربعة لا يقوم مقامها ولا يساويها في الحاقها بها واما الاصناف الاربعة فظهر بان خرج عن كون
قوتلم يكن من الربى يات وان كانت قوتها كان جنسا قائما بنفسه وحرور بيعه بجنسه الذي هو مثله متفاضلا كالدرق بالدرق
والحن بالحن ولم يخرج من بيعه بجنس اخر وان كان جنسها واحدا لا يخرج من المصم بالشيوخ ولا الهريسية بالخيز فان هذه الصناعة
لها قيمة فلا تقسيم على صاحبها ولم يخرج من بيعها باصولها كالثوب ولا سنة ولا اجزاء ولا قياس ولا حرام الا ما حرم الله كما ان اعبادة الا
ما شرعها الله وتحرير الحلال كتحليل الحرام **فان قيل** فهذا ينتقض عليكم بيع اللحم بالحيوان فانكم ان منعتموه نقضتم قولكم
وان جوزتموه خالفتم النص وان كان النص قد منع من بيع اللحم بالحيوان فهو دليل على المنع من بيع الحن بالدر والوزيت بالزيتون و
كل ربوي باصوله **قيل** الكلام في هذا الحديث في مقامين **احدهما** في محتمه **والثاني** في معناه اما الاول فهو حديث
لا يعم موصولا واما هو صحيح مرسل فليس لم يخرج بالمرسل لم يرد عليه ومن روى قول المرسل مطلقا او مراسيل سعيد بن المسيب فهو
حديثه عنه قال ابو عمر لا علم حديث النبي عن بيع اللحم بالحيوان متصلا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من وجوه ثابتة واحسن
اسانيد مرسل سعيد بن المسيب كما ذكره مالك في موطأه وقد اختلف الفقهاء في القول بهذا الحديث والعمل به والمراد منه وكان
مالك يقول معنى الحديث تحريم التفاضل في الجنس الواحد جواز بيعه وهو عنده من باب المزاينة والغرض القائل لا يبيح
هل في الحيوان مثل اللحم الذي اعطى واقل او اكثر وبيع اللحم بالحم لا يجوز متفاضلا فكان بيع الحيوان باللحم كبيع اللحم الغيب في حله
بلحم اذا كان من جنس واحد قال واذا اختلف الجنسان فلا خلاف عن مالك واصحابه انه جاز حينئذ بيع اللحم بالحيوان **واما**
اهل الكوفة كابي حنيفة واصحابه فلا يخذلون بهذا الحديث ويجوزون بيع اللحم بالحيوان **واما احمد** فيمنع ببيع حيوان
من جنسه ولا يمنع ببيع غيره جنسه وان منع بعض اصحابه **واما الشافعي** فيمنع ببيع جنسه وبغير جنسه وروى الشافعي
عن ابن عباس ان جزوا غرخت على عهد ابي بكر الصديق فسميت على عشرة اجزاء فقال رجل اعطوني جزء منها بشاء فقال ابو بكر
لا يصلم هذا **قال الشافعي** ولست اعلم الا بي بكر في ذلك مخالفا من الصحابة **والصواب** في هذا الحديث ان ثبت ان
المراد به اذا كان الحيوان مقصود اللحم كشاة يقصد لحمها فقتل بكم فقتل بكم كقتل بكم كقتل بكم من جنس واحد واللحم قوت موزون
فيدخله ربا الفضل **واما اذا كان** الحيوان غير مقصود اللحم كما اذا كان خنزير مأكول او مأكولا لا يقصد لحمه كالغرس بقاء بلحم ال
فهذا لا يخرج من بيعه بل يبقى اذا كان الحيوان مأكولا لا يقصد لحمه وهو من غير جنس اللحم فهذا يشبه المزاينة بين الجنسين كببيع صبرة بغير صبرة
زبيب واكثر الفقهاء لا يمنعون من ذلك اذ غاية التفاضل بين الجنسين والتفاضل المحقق جائز بينهما فكيف بالمظنون **واحد**
في احدى الروايتين عنه بمنع ذلك لا لاجل التفاضل ولكن لاجل المزاينة وشبه القار وعلى هذا فيمنع بيع اللحم بجنس من غير جنسه
والله اعلم **فصل** واما قوله ومنع المرأة من الاضداد على انها واكثرها فوق ثلاث ووجبه على زوجها اربعة اشهر وعشر ادهو بعينه
فقال هذا من تمام عا سن هذه الشريعة وحكمته اورعها بانه لم يملك العباد على اكمل الوجوه فان الاضداد على الميت من تعظيم مصيبتة
الموت التي كان اهل الجاهلية يبالغون فيها اعظم مبالغة ويضيقون الى ذلك شتى الجيوب ولطم الحود وحلق الشهور والاعاء والتوا
والشهور وتملك المرأة سنة في اصبغ بيت وواحدة لا تمتس طيبا ولا نذرا ولا تغتسل الى غير ذلك مما هو مخط على الرب تعالى واقر
فانطلق الله سبحانه برحمته وراحمه شبه الجاهلية وابل لنا بها الصبر والحس والاسترجاع الذي هو انقم المصائب في عاجلته واجلت
ولما كانت مصيبتة الموت لا بد ان تخلف للمصاب من الجرح والالام والحزن ما يتقاضاه الطباء سمح لها الحكيم الخبير في اليسار من
ذلك وهو ثلاثة ايام مخط بها نوح راحة وتقضى بها وطرا من الحزن كما مرض المهاجران فيموت بركة بعد قضاء نسكه ثلاثا وما زاد

ج

فيكون

على الثلاث ففسدت له راحة فنعيم منه خلافت مفسدة الثلاث فانها مرجحة مغنوة بمصلحتها فان نظام النفوس عن ملوحتها
بالكلية من اشق الامور عليها فاعطيت بعض الشئ ليسهل عليها ترك الباقي فان النفس اذا احزنت بعض مرادها قنعت به فاذا
سئلت ترك الباقي كانت اجابتها اليه اقرب من اجابتها لو حرمتها بالكلية **ومن تأمل** اسرار الشريعة وتدبر حكمها وتدبر نظامها
على صفاتها وامورها وفوائدها بايادها المنظرة فثابتة فاذا حرروا عليهم شئ اعرضوا عنه بما هو خير لهم منه والنفق واباح لهم منه فاندرو
حاجتهم اليه ليسهل عليهم تركه كما حرروا عليهم بيع الرطب بالتمر واباح لهم منه العرايا وحرروا عليهم النظر الى الاجنبية واباح لهم من
نظر الحاطب والمعاصل والطبيب وحرروا عليهم اكل المال بالمغالبات الباطلة كالزرد والشطرنج وغيرها واباح لهم اكله بالمغالبات النافعة
كالمسابقة والنضال وحرروا عليهم لباس الحرير واباح لهم منه اليسير الذي تدعو الحاجة اليه وحرروا عليهم كسب المال بربا النسيئة و
اباح لهم كسبه بالسلف وحرروا عليهم في الصيام وعلى نسائهم وعوضهم عن ذلك بان اباح لهم ليلاً فسهل عليهم تركه بالنهار وحرروا عليهم
الزنا وعوضهم باخذ ثائية وثلاثة ورابعة ومن الامثلة ما شاء وسهل عليهم تركه غايه التسهيل وحرروا عليهم الاستقسام بالقرآن
وعوضهم عنه بالاستخارة ودعائها **ويأجل** ما بينهما وحرروا عليهم كل ما اقر بهما واباح لهم منه بنات العم والعمة والخال والحالة
وحرروا عليهم وعلى الحائض وسخروا لهم في مباشرتها وان يصنعوا بها كل شئ الا الوطى فسهل عليهم تركه غاية التسهيل وحرروا عليهم الكذب
واباح لهم المعاريض التي لا يجتنب من عرفها الى الكذب معها البتة وانشأ الى هذا صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان في المعاريض مثلاً
عن الكذب وحرروا عليهم الخيالة بالقول والفعل واباحوا لهم في الحرب لما فيها من المصلحة الرجحة الموافقة لمقتضى الجهاد وحرروا
عليهم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير وعوضهم عن ذلك سائر انواع الجوش والطير على اختلاف اجناسها والواغ على اختلاف
فناحرهم عليهم خبيثاً ولا ضار الا اباح لهم طيباً بازاله انفع لهم منه ولا امرهم بما لا واعاؤهم عليه فوسعتهم رحمة ووسعهم تكليف
والمقصود انه اباح للنساء لضعف عقولهن وقلة صبرهن الاحداد على موتاهن ثلاثة ايام ولما الاحداد على الزوج فانه تابع للعدو
وهو من مقتضياتها ومكملاتها فان المرأة اغتاضت الى الزين والتجمل والتعطر للقبول الى زوجها وقد رها نفسها ويحسن ما بينهما من
العشرة فاذا مات الزوج واعتدت منه وهي لم تنصل الى زوج اخر فاقضى تمام حق الاول وتأكيد المنع من الثاني قبل بلوغ الكتاب
اجله ان تمنع مما تصنعه النساء لان زواجهن مع ما في ذلك من سبل الذريعة الى طمعها في الرجال وطمعهم فيها بالزينة والخصنايات المقلب
فاذا بلغ الكتاب اجله صارت محتاجة الى ما يرغب في كلهما فايخير لهما من ذلك ما يباح لهما من الزوج فلا شئ ابغى في الحسن من هذا
المنع والاباحة ولو اقرحت عقول العالمين لم تقترح شئ احسن منه **فضل** واما قوله وسوى بين الرجل والمرأة في العبادات
البدنية والمحل ودفعها على النصف منه في الريبة والشهادة والميراث والعقيقة فحسن ايضا من كمال عشرين جنة وحكمها واطمئنانها فان
مصلحة العبادات البدنية ومصلحة العقوبات الرجال والنساء مشتركون فيها وصاحبة احد الصنفين اليها كحاجة الصنف الاخر فاليق
التفريق بينهما **فهم** فرقت بينهما في البق للمواضع بالتفريق وهي الجمعة والجماعة فخصن جوارها بالرجال دون النساء لانهن ليس من
اهل البروز ومخاطبة الرجال وكذلك فرق بينهما في عبادة الجهاد التي ليس الاناث من اهلها وسوت بينهما في وجوب الحج لاحتياج
النوعين الى مصلحته وفي وجوب الزكاة والصيام والطهارة واما الشهادة فانها جعلت للمرأة فيها على النصف من الرجل بحكمة اشار
اليها العزيز الحكيم في كتابه وهي ان المرأة ضعيفة العقل قليلة الضبط لما حفظه وقد فضل الله الرجال على النساء في العقول والعلم
والحفظ والتميز فلا تقوم المرأة في ذلك مقام الرجل وفي منع قبول شهادتها بالكلية اضافة لكتابتها من المحقوق وفضيلتها فكان
من احسن الامور والصقها بالعقول ان ضم اليها في قبول الشهادة نظيرها لتذكرها اذا نسيت فقوم شهادة المراتين مقام شهادة الرجل
ويقع من العلم والنظر الغالب بشهادتهما ما يقع بشهادة الرجل الواحد **واما الدية** فلما كانت المرأة انقص من الرجل والرجل

انفع منها دستور الاشياء المراتبة من المناصب الدينية والولايات وحفظ الثغور والجهاد وعما قرأه الارض وعمل الصنائع التي لا تدرى مصالح
العالم اربابها والذين عن الدنيا والدين لم يكن قيمتها مع ذلك متساوية وهي الدنية فان دية الحر جارية بحري قيمة العبد وغیره من الاموال
فاقتضت حكمة الشارع ان جعل قيمتها على النصف من قيمته لتفاوت بينهما **فان قيل** لكم نفعتم هذا لجعلته دية لها سواء فيما
دون الثلث **قيل** لا ريب ان السنة وردت بذلك كما رواه النسائي من حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله
صلی الله علیه وآله وسلم عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغه الثالث من دينها وقال سعيد بن المسيب ان ذلك السنة وان خالف فيه
ابو حنيفة والثاقي والليث الثوري وجماعة وقالوا هي النصف في القليل والكثير ولكن السنة والفرق فيما دون الثلث وما زاد عليه
بان ما دونه قليل فخرجت مصيبة المرأة فيه مساواة لها للرجل ولهذا استوى الجنين الذكر والانثى في الدية لقلة دية وهى الغرة
فازل ما دون الثلث منزلة الجنين **واما الميراث** فحكمة التفضيل فيه ظاهرة فان الذكر احوى الى المال من الانثى لان الرجل
قوامون على النساء والذكر انفع للميت في حياته من الانثى وقد اشار سبحانه وتعالى الى ذلك بقوله بعد ان فرض الفرائض وفاوت بين
مقاديرها اباؤكم وابناؤكم لا تدرون ايهم اقرب لكم نفقا واذا كان الذكر انفع من الانثى واحسن كان احق بالتفضيل **فان قيل**
فهذا يقتضى بولد الذكر **قيل** بل طرأ هذه التسوية بين ولد الام وولد الذكر وهو وانما هو فانهم انما يرون بالرحم الجرم فالقرابة التي يرون
بها قرابة انثى فقط وهم فيها سواء فلا معنى لتفضيل ذكرهم على انثاهم بخلاف قرابة الاب **واما الحقيقة** فامر التفضيل فيها
تابع لشرف الذكر وما ميزه الله به على الانثى ولما كانت النعمة به على الوالد اتم والسرور والفرحة به اكمل كان الشكران عليه اكثر فانه كلما
كثر النعمة كان شكرها اكثر والله **فصل** واماقوله وحض بعض الامثلة والامثلة وفضل بعضها على بعض مع تساويها في
المقدمة الاولى صادقة والثانية كاذبة وما فضل بعضها على بعض الاختصاص قامت بها اقتضت التخصيص وما خص سبحانه
شيئا لا يخصص ولكنه قد يكون ظاهرا وقد يكون خفيا واشتراك الامثلة والامثلة في معنى الزمان والمكان كاشتراك الحيوان
في معنى الحيوانية والانسان في معنى الانسانية بل وسائر الاجناس في المعنى الذي بهما وذلك لا يوجب استواء هاتين النعمتين
تشارك في امور كثيرة والمتفقات تتباين في امور كثيرة والله سبحانه اعلم واحكم واعلم من ان يفضل مثلا على مثل من كل وجه بلا صفة
تقتضى ترجيح هذا مستحيل وخلفه وامر كما انه سبحانه لا يفرق بين المتماثلين من كل وجه فحكمته وعدله تاتى هذا وهذا وقد روي
سبحانه نفسه عن يظن بذلك وانكر عليه زعمه الباطل وجعله حكما منكرا ولو جاز عليه ما يقول هؤلاء لبطلت حججه وادلته فان
مبناها على ان حكم الشيء حكم مثله وعلى ان لا يسوى بين المختلفين فلا يجعل الا برار كالنجار ولا المؤمنين كالخمار ولا من اطاعه
كمن عصاه ولا العالم كالجاهل وعلى هذا مبني الجزء فهو حكمه الكرمي والدنيوي وجزاؤه الذي هو ثوابه وعقابه وبن لك حصل القيتا
ولا حيلة ضربت الامثال وقصبت علينا اخبار الانبياء وامهم ويكفي في بطلان هذا المذهب المتروك الذي هو من افرد هذا
العالم ان يضمن مساواة ذات جبريل لذات ابيدئ وذات الانبياء لذات اعدائهم ومكان الميت الغنيق بمكان الخشوش وبهوت
الشايطين والله لا فرق بين هذه الذات في الحقيقة وانما خصت به هذه الذات بما خصت به بخبر المشية المرحمة مثلا على مثل بلا
موجب بل قالوا ذلك في جميع الاجسام وانما سمتا ثلثة فحسم المسك عندهم مساو ويحسم البول والعذرة وانما امتار عنده بصفتي
عرضية وجسم النمل عندهم مساو لجسم النار في الحقيقة وهذا ما خرجوا به عن صيرهم المعقول وكابر وافية المحس خالفهم فيه جمهور
المفلة من اهل الملل والخل وما سوى الله دين جسم السماء وجسم الارض ولا بين جسم النار وجسم الماء ولا بين جسم الهواء وجسم
الحجر وليس مع المنازعين في ذلك الا الاشتراك في امر عام وهو قبول الانقسام وقيام الابعاد الثلاثة والامثلة المحسنة وخوذلك
فلا يوجب التشابه فضلا عن التماثل وبالله التوفيق **فصل** واماقوله ان الشريعة جمعت بين المختلفات كما جمعت بين المتماثلات

ليتها

لج

في بعض النسخ

متن

والعمل في ضمان الاموال فغير منكر في العقول والفطر والشرائع والمعادات اشتركت المتعلقات في حكم واحد باعتبار ان اشتراكها في سبب ذلك الحكم فانه لا مانع من اشتراكها في امر يكون علة الحكم من الاحكام بل هذا هو الواقع على الخطأ والهدى اشتراك في الاثر لان الذي هو علة للضمان وان اختلف في علة الاثم وربط الضمان بالاثم من باب ربط الاحكام باسبابها وهو مختص بالعمل الذي لا يتم المصلحة الا به كما اوجب على القاتل خطاوية القتل ولذا لا يعتمد التكليف فيضمن الصبي والجنون والمجانم اتفق من الاموال وهذا من الشرائع العامة التي لا تدور مصالح الامة الا بها فلو لم يضمن اجنات ايدئهم لا تلف بعضهم اموال بعضهم وادعى الخطأ وعدم القصد وهذا اختلاف احكام الاثم والعقوبات فانها تابعة للمخالف وكسب العبد ومعصيته فخرقت الشريعة فيها بين العامد والخطي وكذلك الدر والبحث في الايمان فاذ نظير الطاعة والعصيان في الامر والنهي فيفترق الحال فيه بين العامد والخطي واما جمع ما بين المكلف وغيره في الزكوة فهذه مسئلة نزاع واجتهاد وليس عن صاحب الشرح نص بالتسوية والاعتدال والذين سوف يبينها راو ذلك من حقوق الاموال التي جعلها الله سبحانه للاموال سببا في شوقها وحق الفقراء في نفس هذا المال سواء كان مالكم مكلفا او غير مكلف كما جعل في ماله حق الاتفاق على ماله وريقه واقربه فكذا ان جعل في ماله حق الفقراء والمساكين واما جمع ما بين الهرة والغارة في الطهارة فهل احدى واى تفاوت في ذلك وكان السائل راي ان العداوة التي بينهما توجب اختلافهما في الحكم كالعداوة التي بين الشاة والذئب وهذا جعل منه فان هذا امر لا يتعلق له بطهارة ولا نجاسة ولا حل ولا حرمه والذي جاء به الشريعة من ذلك في غاية الحكمة والمصلحة فانها لو جاءت بنجاستها لكان في اعظم حرج ومشقة على الامة لكثرة طوافها على الناس لئلا يذوقوا على فخر شههم وتياهم واطاعتهم كما اشار اليه صلى الله عليه واله بقوله في الهرة ما ليست شجر انما الطوافين عليكم والطوافات **فصل** واما جمع ما بين الميتة وذبيحة غير الكتابي في التحريم بين ميتة الصيد وذبيحة للتحريم فاي تفاوت في ذلك وكان السائل راي ان الدر لما احتقن في الميتة كان سببا للتحريم باوما ذبحه للحر او الكافر غير الكتابي لم يحتقن دمه فلا وجب تحريمه وهذا غلط وجعل فان علة التحريم لو اختصرت في احتقان الدر لكان للسؤال وجه فاما اذا تعددت علل التحريم لم يلزم من انتفاء بعضها انتفاء الحكم اذا خلفه علة اخرى وهذا امر مطرد في الاسباب والعلل العقلية فما الذي تنكر منه في الشرع **فان قيل** ليس قد سوت الشريعة بينهما في كونها ميتة وقدر اختلافها في سبب الموت فضمنت جمع ما بين مختلفين وتفرقها بين متماثلين فان الذئب واحد صورة وحشا وحقيقة فجعلت بعض صورته محررا للحيوان عن كونه ميتة وبعض صورته موجبا لكونه ميتة من غير فرق **قيل** الشريعة لم تسق بينهما في اسم الميتة لغة وانما سوت بينهما في الاسم الشرعي فصا اسم الميتة في الشرع اعظم منه في اللغة والشارع يتصرف في الاسماء اللغوية بالنقل تارة وبالتعظيم تارة وبالتخصيص تارة وهكذا يفعل اهل العرف فهذا ليس بمنكر شرعا ولا عرفا واما الجمع بينهما في التحريم فلان الله سبحانه حرر عليهما الجنائز والنجس الوجوب للتحريم قد يظهر لنا وقد يخفى فما كان ظاهرا لم ينصب عليه الشارع علامة تحريره وصفه وما كان خفيا نصب عليه علامة تدل على نجسته فاحتقان الدر في الميتة سبب ظاهر واما ذبيحة الجحشي والمردق وتارك التسمية ومن اهل بدر يجهت نعيه الله ففسح فيجته تهو لاء اكسبت المذبح خبثا اوجب تحريمه ولا يكران يكون ذكر اسم الدر والكر الكذب والجن على الذبيحة يكسبها نجسا وذكر اسم الله وحده يكسبها طيبا الا من قل نصيبه من حقائق العلم والارحام وذوق الشهية وقبح جعل الله سبحانه ما لم يذكر اسم الله عليه من الذبائح فسقا وهو نجس ولا ريب ان ذكر اسم الله على الذبيحة يطيبها ويطرد النجاسة عن الذابح والمذبح فاذا اخل بذكر اسمه لا بس الشيطان الذابح والمذبح فاثر ذلك خبثا في الحيوان والشيطان يجري في جوارحه الدم من الحيوان والدم مركبة وخاملة وهو اخبث النجاسات فاذا ذكر الذابح اسم الله خرج الشيطان مع الدر وطابت الذبيحة فلا دم يذكر

نحو ذئب الميتة
ليست
انجست

اسم الله لم يخرج الخبث ولما اذا ذكر اسم حده من الشياطين والارواح فان ذلك يكسب الزينة خبثاً آخر **فصل** في النجاسة
 بحري حصى التباد وخطا بقرن الله سبحانه بينهم كقول له فضل لربك واخر وقوله قل ان صلاتي ونسبي ومحامي ومعاي لله رب
 العالمين وقال تعالى والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير فاذا ذكروا اسم الله عليهم باصوات فاذا وجبت جوبها فكلوا مما والهم
 القائم والمعركة ذلك سخرها لكم بعدكم تشكرون لن ينال الله محرمها ولا دماؤها ولكن يناله التقى منكم فاحذر انه انما يفرها من يذكر
 اسمه عليها وانه انما يناله التقوى وهو التقرب اليه بها وذكر اسمه عليها فاذا لم يذكر اسمه عليها كان عنونها من اكلاها وكانت مكرهه لله
 فاكسنتها كراهيته لها خبثاً لم يذكر عليها اسمه او ذكر عليها اسم غيره وصف الخبث فكانت بمنزلة الميتة واذا كان هذا في متروك التسمية
 وما ذكر عليه اسم غير الله فذا وجه حده من المشرك به الذي هو من اخبث البرية اولى بالتحريم فان فعل الذل والمهر وقصد وجبته لا يمكن
 يوش في المذبح كما ان خبث الذل والمهر وقصد يوش في المرأة للمكحلة وهذا امور انما يصديق بها من اشرق فيه نور الشريعة و
 ضياؤها وباشرف قلبه بشأته حكمها وما اشتملت عليه من المصالح في القلوب والابدان وتلقاها صافية من مشكاة النبوة واحكم
 العقد بينها وبين الاسماء والصفات التي لم يطس نوحاً قتها ظلمة التأويل والتحريف **فصل** واما جمعها بين الملة والذات في
 الظاهر فله ما احسنه من جمع والطفه والصقه بالقول السليمة والفطر المستقيمة وقد عقد الله سبحانه الاخاء بين الماء والنار
 قدراً واشرفاً فجمعها الله عز وجل وخلق منها ادم وفي ربه فكان ابي بن اثنين لابيونا واولادها وجعل منها حيوة كل حيوان واخر منها
 افراط الدواب والناس والانعام وكانا هم الاشياء وجوداً واسما لها تباؤا وكان تعفير الوجه في القرباب لله من احب الاشياء اليه
 ولما كان عقد هذه الخلق بينهما قدراً احكم عقداً واقره كان عقد الخلق بينهما اشرفاً احسن عقداً واحسنه فله الجمع رب السموات ورب
 الارض رب العالمين وله الكبرياء في السموات والارض وهو العزيز الحكيم **فصل** فهذا ما يتعلق بقول امير المؤمنين رضي الله
 عنه واعرف الاشياء والنظام وفي لفظ اعرف الامثال ثم اعرف في امري الى اجمالى الله واشهرها بالحق **فصل** في جمعها الى شرحها في كتابه
 ثم قال واياك والغضب والقلق والفرح والتأذي بالناس التذكر عند الخصومة او اخصوه وشك ابو عبيد فان القضية في موطن الحق
 مما يوجب الله به الاجر يحسن به الذم **هذا الكلام** يتضمن امرين احدهما التحذير مما يحل بين الحاكم وبين حال معرفته بالحق
 وتحريم قصده لانه فانه يكون خيراً لا قسمه الثلاثة الا باجتهام هذين الامرين فيه والغضب والقلق والعجز مضادها فان الغضب غول
 العقل يغتاله كما يغتاله الخبث ولهذا اخي النبي صلى الله عليه وآله وسلم بن يقضى القاضي بين اثنين وهو غضبان والغضب نوع من
 الغلق والاختلاف الذي يخلق على صاحبه باب حسن التصور والقصد وقد نص ابن علي في ذلك في رواية حنبل وترجم عليه ابو بكر
 في كتابه الشافي وراى السلف وعقد له باباً فقال في كتاب الزاد باب النية في الطلاق والاختلاف قال ابو عبد الله في رواية حنبل
 عن عائشة سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا طلاق ولا عتاق في اخلاق فهذا الغضب واوصى بعض العلماء لولي
 امر فقال اياك والخلق والفرح فان صاحب الخلق لا يقدم عليه حق وصاحب الفرح لا يصبر على حق **والامر الثاني** التحريض على
 تنفيذ الحق والصبر عليه وجعل الرضى بتنفيذه في موضع الغضب والصبر في موضع القلق والفرح والتخلي به واحتساب ثوابه في
 موضع التأذي فان هذا اول ذلك الداء الذي هو من لوازم الطبيعة البشرية وضعها فما لم يصادف هذا الداء فلا سبيل الى زواله فلا
 مع ما في التنكر للخصوم من اضعاف نفوسهم وكسر قلوبهم واخراس السنتهم عن التكلم في حشيدة معرة التنكر ولا سيما ان يمكن
 لاحد الخصمين دون الاخر ان ذلك الداء العضال **وهو** ان فان القضية في موطن الحق مما يوجب الله به الاجر ويحسن به الذم
 هذا عبودية الحكماء وولاية الامر التي تراوهم ولله سبحانه على كل احد عبودية بحسب مرتبته سوى العبودية العامة التي سوى
 بين عباده فيها فضل العالم من عبوديته نشر السنة والعلوم الذي بعث الله به رسوله ليس على الجاهل وعليه من عبوديته الصابر

مفوضاً اليه برأى من الجول والقوة الابية فله من الخلد لان وضعف النعمة بحسب ما قام به من ذلك ولكنه المستثناة ان يخرج يد الحق
 في امر الله لا يقو له شيء البتة وصاحبه مؤيد منصور وفوق التعلية نصر الاعداء **قال الامام احمد** شأنا انما لشعبه عن
 واقد بن محمد بن زيد عن ابن ابي مليكة عن القاسم بن عمار عن عائشة قالت من استخط الناس برضاة الله عز وجل كفاه الله الناس
 من اذى الناس بخط الله وكال الله الناس والعبد اذا عزم على فعل امر فعليه ان يعلم ان لا اهل هو طاعة الله ام لا فان لم يكن طاعة
 فلا يفعله الا ان يكون مباحاً يستعين به على الطاعة وجهننا يصير طاعة فاذا بان له انه طاعة فلا يقدر عليه حتى ينظر هل هو
 عليه ام لا فان لم يكن معاك عليه فلا يقدر عليه فيذل نفسه وان كان معاك عليه بقي عليه نظر اخر وهو ان يأتيه من بابه فان
 اتاه من غير بابه اضاعه او فرط فيه او افسد منه شيئاً فهذه الامور الثلاثة اصل سعادة العبد وفلاحه وهي معنى قول العبد
 اياك نعبد واياك نستعين اهدنا الصراط المستقيم فاسعد الخلق اهل العبادة والاستعانة والهداية الى المطلوب واشقا هم
 من عدم الامور الثلاثة ومنهم من يكون له نصيب من اياك نعبد ونصيبه من اياك نستعين معدوم وضعيف فخذ الخذلان
 حين يخرجون ومنهم من يكون نصيبه من اياك نستعين قوياً ونصيبه من اياك نعبد ضعيفاً وضعيفاً فخذ الخذلان نفوذ وشايط
 وقوة ولكن لا عاقبة له بل عاقبة اسوأ عاقبة ومنهم من يكون نصيب من اياك نعبد واياك نستعين ولكن نصيبه من الهداية
 الى المقصود ضعيف جداً كالكثير من الصناد والزهاد الذين قل علمهم بحقائق ما بعث الله به رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فخذ
 وبين الحق وقول عمر رضي الله عنه فمن خلعت نيته في الحق ولو على نفسه اشارة الى انه لا يكتفي قيامه في الحق الله اذا كان
 على غيره حتى يكون اول قائم به على نفسه فيحسب ان يقبل قيامه به على غيره والا فكيف يقبل الحق من اهل القيام به على نفسه **وخطب**
 عمر بن الخطاب يوماً وعليه ثوبان فقال ايها الناس لا تشبهون فقال سلمان لا تشبه فقال عمر ولم يا ابا عبد الله قال انك قمت عينا
 ثوباً ثوباً عليك ثوباً فقال لا تجل يا عبد الله فلم يجبه احد فقال يا عبد الله بن عمر فقال لبيك يا امير المؤمنين فقال نشدتك
 الله التوب الذي اتررت به اهو ثوبك قال اللهم نعم فقال سلمان اما الان فقل لهم **فصل** واما قوله ومن تزين بالكيس
 فيه شأنه الله لما كان المتزين بالكيس فيه ضد المخلص فانه يظهم للناس امراً وهو في الباطن بخلافه حامله الله بنقيض قصده
 فان المعاقبة بنقيض القصود ثابتة شرعاً وقدرها او لما كان المخلص يعجل له من ثواب اخلاصه الخلاوة والمحبة والمهابة في قلوب
 الناس عجل للمتزين بالكيس فيه من عقوبته ان شأنه الله بين الناس لانه شأن باطنه عند الله وهذا موجب اسماء الرب المحسنة
 وصفاته العليا وحكمته في قضائه وشرعه هذا وما كان من تزين للناس بالكيس فيه من الخشوع والدين والنسك والعلم وغير ذلك
 قد نصيب نفسه لوان هذه الاشياء ومقتضياتها فلا بد ان تطلب منه فاذا لم توجد عنده افتخر فيشبهه ذلك من حيث ظن انك
 من بينه وايضاً فانه يخشى عن الناس ما اظهره خلافه فاطهر الله من عيبه بالناس ما اخفاه عنهم جزاء له من جنس محله وكان بعض
 الصواب يقول اعوذ بالله من خشوع النفاق قالوا وما خشوع النفاق قال ان ترى الجسد خاشعاً والقلب غير خاشع و أساس النفاق
 واصله هو الذين للناس بالكيس في الباطن من الايمان فعلم ان هاتين الكلمتين من كلام امير المؤمنين مشقة من كلام
 النبوة وهما من النعم الكرام واشفاء للسقام **فصل** وقوله فان الله لا يقبل من العباد الا ما كان خالصاً ولا عمل اربعة واحدا
 مقبول وثلاثة مردودة **فالمقبول** ما كان لله خالصاً وللسنة موافقاً **والمرجود** ما فقد منه الوصفان او احدهما
 وذلك ان العمل المقبول هو ما احبه الله ورضيه وهو سعيه انما يجب ما امر به وما عمل لوجهه وما عدا ذلك من الاعمال فانه لا يجزى
 بل قيمته او قيمته اهلها قال تعالى الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم ايكم احسن عملاً قال الفضيل بن عياض هو خالص العمل فواضح
 فسئل عن معنى ذلك فقال ان العمل اذا كان خالصاً ولم يكن صواباً لم يقبل واذا كان صواباً ولم يكن خالصاً لم يقبل حتى يكون خالصاً

صواباً فالخاص ان يكون لله والصواب ان يكون على السنة ثم قرأ قوله فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه احداً فان قيل فقد بان بهذا ان العمل لغیر الله مردود غير مقبول والعمل لله وحده مقبول فحق فهم احر وهو ان يعمل العمل لله ولغيره فلا يكون لله محضاً ولا للناس محضاً فما حكم هذا القسم هل يبطل العمل كله ام يبطل ما كان لغیر الله ويصح ما كان لله

قيل هذا القسم تحت النوع ثلاثة احدها ان يكون الباعث الاول على العمل هو الاخلاص ثم يعرض له الدنيا وادارة غيره الله في اقامته فهذا المعول فيه على الباعث الاول ما لم ينشأ به ارادة جازمة لغیر الله فيكون حكمه حكم قطع النية في اثناء العبادة وتكثيرها حتى قطع ترك استصحاب حكمها **الثاني** فكس هذا وهو ان يكون الباعث الاول لغیر الله ثم يعرض له قلب النية لله فهذا لا يستحب له

بما مضى من العمل يستحب له من حين قلب نيته ثم ان كانت العبادة لا يعبر عنها الا بصحة اولها وجهت الاعادة كالصلاة والالحاح كمن احر لغیر الله ثم قلب نيته لله عند الوقوف والطواف **الثالث** ان يبتدئ بما يريد الله به الله والناس فيريد اداء فريضة والحج والشكر من الناس وهذا كمن يصلي بالاجرة فهو لو لم يأخذ بالاجرة صلى ولكنه يصلي لله والاجرة ولكن يحج ليقسط الفرض عنه يقال فلان حج او يعطي الزكوة كذلك فهذا لا قبل منه العمل وان كانت النية شرطا في سقوط الفرض وجبت عليه الاعادة فان حقيقة الخلا

التي هي شرط في صحة العمل والثواب عليه لم توجد والحكم المعاق بالشرط عدم عند عدمه فان الاخلاص هو شرط في قصد طاعة للعبق ولم يقر الا هذا واذا كان هذا هو المأمور به فلم يأت به بقي في عهد الامر وقد دلت السنة الصريحة على ذلك كما في قوله صلى الله عليه وآله واسلم يقول الله عز وجل يوم القيمة انا اغني الشركاء عن الشرك فمن عمل عملاً اشرك فيه غدرى فهو كله للذي اشرك به وهذا هو معنى قوله تعالى فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه احداً **فصل** وقوله فباظنك ثواب

حسد الله في عاجل رزقه وخزان رحمة يريده تعظيم جزاء الخاص انه رزق عاجل اما القلب او اللبدن اولهما ورحمة من خزانة في خزانته فان الله سبحانه يجزى العبد على ما عمل من خير الدنيا ولا بد ثم في الآخرة بوضعه اجره كما قال تعالى واما لقون اجرهم يوم القيمة فما يحصل في الدنيا من الجزاء على الاعمال الصالحة ليس جزءاً قوية وان كان نوع آخر كما قال تعالى عن امرهم والثناء اجر في الدنيا وان في الآخرة من الصالحين وهذا نظير قوله تعالى والثناء في الدنيا حسنة وان في الآخرة لمن الصالحين فاحذر لسيادة

انه في خيلته اجره في الدنيا من النعم التي انعم بها عليه في نفسه وقلبه وولده وماله وحياته الطيبة ولكن ليس ذلك اجره في الآخرة وقد دل القرآن في غيره موضع على ان لكل من عمل خيراً اجران عمله في الدنيا ويكمل اجره في الآخرة كقوله تعالى الذين احسنوا في الدنيا حسنة ولداً في الآخرة خيرا ولنعم دار المتقين وفي الآية اخرى والذين هاجر واوفوا بالله من بعد ما ظلموا لنعمونهم في الدنيا حسنة ولا اجر الآخرة اكبر لو كانوا يعلمون وقال في هذه السورة من عمل صالحاً من ذكراً وانثى وهو مؤمن فلنجيبه حياة طيبة

ولنجبر بنهم اجرهم باحسن ما كانوا يعملون وقال فيها عن خيلته والثناء في الدنيا حسنة وان في الآخرة لمن الصالحين فقد تكبر هذا المعنى في هذه السورة دون غيرها في اربعة مواضع لسر بهيم فانها سورة النعم التي عده الله سبحانه فيها اصول النعم وفروعها فعرف عباده ان لهم عنده في الآخرة من النعم اضعاف هذه ما لا يدرك تقاوته وان هذه من بعض نعمه العاجلة عليهم والهمم الى اخر زادهم الى هذه النعم نعمة اخرى ثم في الآخرة بوضعه اجرهم اجور اجمعهم تمام التوبة وقال تعالى وان استغفروا ربكم فربهم يوفقهم متاعاً حسناً الى اجل مسمى ويؤت كل ذي فضل فضله فلماذا قال امير المؤمنين فباظنك ثواب عند الله في عاجل رزقه وخزان رحمة

والسلام فضل بعض ما يتعلق بكتاب امير المؤمنين رضي الله عنه من الحكمة والقوائد والحمد لله رب العالمين

ذكر تحريم الافتاء في دين الله بغير علم

وذكر الاجماع على ذلك قد تقدم قوله تعالى وان تقولوا على الله ما لا تعلمون وان ذلك ينزل القول على الله بغير علم في اسم الله

فتش

لله

ج

يا ابا عبد الله فلو لم يقل قال كنت انتحي فقال ابن عباس لمولاه عكرمة اذهب فافتت الناس وانا لك عون فمن سالت عما يعيب فافهم
ومن سالك عما يبعثه فلا تقته فانك تطهر عن نفسك ثلثي مؤنة الناس وكان ايوب اذا سأل السائل قال له احد فان اعاد السؤال
كما سألته عنه اول اجابة والاخرى يجية وهذا من فهمه وفطنته رحمه الله **وفي** ذلك فرائد عديدة **ومنها** ان المستقل قد يكون
وبينا ما يفهم السؤال **ومنها** ان السائل لم يعلم اهل فيها امر لا يتغير بالحكم فاذا اعادها ريبا بينه له **ومنها** ان المستقل قد يكون
ذا هلا عن السؤال اولا ثم يحضر ذهنه بعد ذلك **ومنها** انه ربما بان له تعنت السائل انه وضع المسئلة فاذا اعاد السؤال وراه فيه
ونقص فهمها ظهر له ان المسئلة لا حقيقة لها وانما من الاخطا او غير الواقعات التي لا يجب الجواب عنها فان الجواب بالظن انما
يجوز عند الضرورة فاذا وقعت المسئلة صارت حال ضرورة فيكون التوفيق الى الصواب قريب والله اعلم **ذكر** تفصيل القول في
التقليد وانقسامه الى ما يحرم القول فيه والافتاء به والى ما يجب المصير اليه والى ما يسوغ من خيره **فاما النوع الاول**
فهو ثلاثة انواع احدها الاعراض عما انزل الله وعدم الالتفات اليه الكفاء بتقليد الابرار الثاني تقليد من لا يعلم المقلد انه اهل ان يتخذ
بقوله الثالث التقليد بعد قيام الحجة وظهور الدليل على خلاف قول المقلد والفرق بين هذا وبين النوع الاول ان الاول قلد قبل تكملة
من العلم والحجة وهذا قلد بعد ظهور الحجة له فهو اولى بالذم ومصيبة الله ورسوله وقد ذكر الله سبحانه هذه الانواع الثلاثة من
التقليد في غير موضع من كتابه كافي قوله تعالى واذا قيل لهم اتبعوا ما انزل الله قالوا بل نتبع ما وجدنا على ابائنا ولو كان ابائهم
لا يعقلون شيئا ولا يهتدون وقال تعالى وكذلك ما ارسلنا من قبلك من نبي الا قال متروضا انا واولادنا على امية وانا نحن
ا ناهيهم مقتدون قل ولو جئتمكم باحدى ما وجدتم عليه اباءكم وقالوا قل بل هم قوم خصمون واذا قيل لهم تعالوا الى ما انزل الله والى الرسول قالوا حسبي
ما وجدنا عليه اباء فانه في القرآن كثير من فيه من اعرض عن ما انزل الله وقع بتقليد الابرار **فان قيل** انما ذم من قلد الابرار
واباءه الذين لا يعقلون شيئا ولا يهتدون ولم يذم من قلد العلماء المهتدين بل قد امر بسؤال اهل الذكر ثم اهل
العلم وذلك تقليد لهم فقال تعالوا فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لاتعلمون وهذا امر من لا يعلم بتقليد من يعلم **فالجواب** انه سبحانه
ذم من اعرض عما انزل الله الى تقليد الابرار وهذا القدر من التقليد هو ما اتفق السلف والائمة الاربعة على ذمه وخطيئه واما التقليد من
بذل جسده في اتباع ما انزل الله وخطي عليه بعضه فقلد فيه من هو اعلم منه فهذا المحرم غير مذموم وما جرم غيرنا من كاسالى بابه
عند ذكر التقليد الواجب الساخر ان شاء الله وقال تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم والتقليد ليس بعلم بل اتفاق اهل العلم كاسياق وقال
تعالى قل انما احرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والا شتم والبغي بغير الحق وان شئركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وان تقولوا على الله
ما لا نقول وقال تعالى اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولئك فامروا باتباع المنزل خاصة والمقلد ليس له علم ان
هذا هو المنزل وان كان قد تبين له الدلالة في خلاف قول من قلده فقد علم ان تقليده في خلاف اتباعه لغير المنزل وقال تعالى فان
تنازعتم في شئ فمن رده الى الله والرسول ان كنتم تعلمون بالله واليوم الآخر ذلك خير واحسن تاويلا فانه ناسا ساء من الناس لم يفرع
وغيره رسوله وهذا يبطل التقليد وقال تعالى امر حسبكم ان ترضوا بالحكمة وما يعلم الله الذين جاهاذوا منكم ولم يتخذوا من دين الله
رسوله ولا المؤمنين وليجة ولا وليجة اعظم من جعل رجلا بعينه مختارا على كلام الله وكلام رسوله وكلام سائر الامة يقدمه على كلام
كله ويعرض كتاب الله وصحة رسوله واجماع الامة على قوله فما وافقه منها قبله وما افقته لقوله وما خالفه منها لم يلف في رده في ذلك
وجوه التحيل فان لم تكن هذه وليجة فلا تدرى ما وليجة وقال تعالى يوم نقبل وجوههم في النار فيقولون يا ليتنا اطعنا الله واطعنا الرسول و
قالوا ربنا انا اطعنا سادتنا وكرهنا فاصولنا السبيل وهذا نص في بطلان التقليد **فان قيل** انما فيه ذم من قلد من هو اهل السبيل
اما من هراه السبيل فاين ذم الله تقليده **قيل** جواب هذا السؤال في نفس السؤال فانه لا يكون العبد مهتديا بحجة يذم ما انزل الله

عن عبيد الله عن السائب بن يزيد بن اخت مرائه سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول ان حديثي شر الحديث ان كراهي شر الحديث
فانكم قد حدثتم الناس حتى قيل قال فلان وقال فلان ويزك كتاب الله من كان منكم قائماً فليقيم بكتاب الله ولا يجلس فخذوا
عمر لا فضل قرن على وجه الارض فكيف لو ادمرك ما اصبحنا فيه من ترك كتاب الله وسنة رسوله واقوال الصحابة لقول فلان و
فلان والله المستعان قال ابو عمر وقال علي بن ابي طالب كرم الله وجهه في المجنة لكييل بن زبابة الضبي وهو حديث مشهور عند اهل
العلم يستغنى عن الاسناد لشهرته عندهم لا لكييل ان هذه القلوب اوعية بخبرها وعاها الخبر والناس ثلاثة فاعلم رائي وتعلم
على سبيل نجاة وهجر غمك انك كل ناعق يميلون مع كل صائح لم يستضيئوا بنور العلم ولم يلجوا الى ركن وثيق ثم قال اه انهم
علما واشابيرة الى صدره لو اصبحت له حيلة بلى قد اصبحت لتناغيهم مامون يستعمل الالة الدين للدين والدين يستظهر بحج الله على كتابه
ونبهم على معاصيه او حاصل حتى لا يصير له في احيائه بنقد المثل في قلبه باول عارض من شبهة لا بد من ان الحق ان قال
اخطأ وان اخطأ لم يدبر مشغوف بما لا يدري حقيقته فهو فتنة لمن فتن به وان من الخير كله من عرفه الله دينه وكفى بالمرء حملاً
ان لا يعرف دينه **وذكر** ابو عمر عن ابي الجحتر عن علي قال يا كرم ولا استنك بالرجال وان الرجل يعمل بعمل اهل الجنة ثم
ينقلب لعلم الله فيه فيعمل بعمل اهل النار وان الرجل يعمل بعمل اهل النار فينقلب لعلم الله فيه فيعمل بعمل
اهل الجنة فيموت وهو من اهل الجنة فان كنت لا يد فاعلم ان في الاموات بالاحياء وقال ابن مسعود لا يقلدن احكم دينه رجلاً ان
امن امن وان كفر كفر فانه لا اسوة في الشر **قال** ابو عمر وثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يذهب العلماء ثم يخذل
الناس رؤساً جفلاً يسألون فيفتون بغير علم فيضلون ويضلون قال ابو عمر وهذا كله نفى للتقليد وابطال له لمن فهمه وهذا
لرشد ثم ذكر من طريق يونس بن عبد الاعلى ثنا سفيان بن عيينة قال اضبط ربعة مقنعاً رأسه وكفى فضيلاً ما يبكيك فقال
ربنا ظاهر وشهوة خفية والناس عند علماءهم كالصبيان في امامهم ما ينوهم عنده انتمها وما امرهم به انتمها وقال عبد الله بن
المعتمر كافر ق بين هجمة تنقاد واسنان يفتل ثم ساق من حديث جامع بن وهب اخبرني سعيد بن ابي ايوب عن بكر بن عبد الله
عن عمر وابن ابي نعيم عن مسلم بن يسار عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قال على ما اقل فليتبوا
مقعد من النار ومن استشار احياه فاشأ عليه بغير شدة فقد خانته ومن افتقر بفتياً بغير ثبوت فامنا انهم على من افتاءه وقد تقدم
هذا الحديث من رواية ابي داود **وفيه دليل** على تحريم الافتاء بالتقليد فانه افتاء بخير ثبت فان الشبهة التي ثبتت
بها الحكم بالتفريق للناس كما قال ابو عمر وقد احتج جماعة من الفقهاء واهل النظر على من اجاز التقليد بنظرية عقلية بجدان نقد
فاحسن ما رايت قول المشرك وانا اوردته قال يقال لمن حكم بالتقليد هل لك من حجة فيما حكمت به فان قال نعم بطل التقليد لان
الحجة او حجت ذلك عند لا التقليد وان قال حكمت به بخير حجة قيل له فلم ارقط الدماء ولجحت الفروج واتلفت الاموال قد
حرم الله ذلك الا حجة قال الله عز وجل هل عندكم من سلطان بهذا ان قال انا اعلم اني قد اصبحت وان لم اعرف
الحجة لا في قدرت كثيراً من العلماء وهو لا يقول الا حجة خفيت على قيل له اذا جازت تقليد معلمك لا فلا يقول الا حجة خفيت عليك
فتقليد معلمك اولاً لا فلا يقول الا حجة خفيت على معلمك كما لم يقل الا حجة خفيت عليك فان قال نعم ترك تقليد معلمه الى تقليد
معلم معلمه وكذا لك من هو اعلى حتى ينتهي الامر الى اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان ابي ذلك نقض قوله وقيل له
كيف يجوز تقليد من هو اصغر واقل علماً ولا يجوز تقليد من هو اكبر واكثر علماً وهذا تناقض فان قال لان معلمه وان كان اصغر فقد
جمع علمه هو فوقه الى علمه فهو باصر ما اخذ واعلم ما قيل له وكذا لك من تعلم من معلمك فقد جمع علم معلمك وعلم من فوقه
الى علمه فيلزمك تقليد من ترك تقليد معلمك وكذا لك انت اولى ان تقلد نفسك من معلمك لانك جمعت علم معلمك وعلم من

الدين والحق والبيان
والبيان من الحق والبيان
من الحق والبيان من الحق

قال عبد الله بن ابي
يونس بن عبد الاعلى

الشر

فرقه الى طليق فان قلده جمل الاصغر ومن يحدث من صفار العلماء اولى بالتقليد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك صاحب عنده يلزمه تقليد التابع والتابع من دونه في قياس قوله والا اهل الا في هذا وكفى بقول يوق الى هذا انما قصدا فسادا قال ابو عمر قال اهل العلوم والنظر في العلم النبوي وادراك العلوم على ما هو به فمن بان له الفقه فقد علم قالوا والمقلد لا علم له لم يخلفوا في ذلك ومن ههنا والله اصحوا قال البخاري

عرف العالمون فضلك بالعلم	وقال الجمل بالتقليد
واري الناس جميعا على فضل	لهم من بين سنيي ومسوخ

وقال ابو عبد الله بن خازم من اراء النصارى المالكى التقليد معناه في الشرع الرجوع الى قول الاجتهاد لثقله وذلك ممنوع منه في الشريعة والاتباع ما ثبت عليه حجة **وقال** في موضع اخر من كتابه كل من اتبع قوله من غير ان يجب عليك قبوله لم يزل يوجب ذلك فانت مقلده والتقليد في دين الله غير صحيح وكل من اوجب الدليل عليك اتباعه قوله فانت متبوعه والاتباع في الدين مسوغ والتقليد ممنوع **قال** وذكر محمد بن حارث في اخباره عن محمد بن سعيد عنه قال كان مالك وعبد العزيز بن ابي سلمة ومحمد بن ابراهيم بن دينار وغيرهم يختلفون الى ابن هرم بن تكان اذا ساء له مالك وعبد العزيز اجابهما واذا ساء له ابن دينار ودونهم لم يجهم فتمرض له ابن دينار يوما فقال له يا ابا بكر لم تستحل مني ما لا يحل لك فقال له يا ابن اخي وماذا لك قال يسالك مالك وعبد العزيز فجميعها واسالك انا ودونى فلا يجيبنا فقال اوقف ذلك يا ابن اخي في قلبك قال نعم قال اني قد كبرت سني وقصير انا اخاف ان يكون خاطئي في عقل مثل الذي خاطئي في بدن ومالك وعبد العزيز عالمان فقيم بان اذا سمعنا مني حقا قبلناه وان سمعنا خطأ تركناه وانت ودونك ما جبتكم به قبلتموه قال ابن حارث هذا والله الدين الكامل والعقل الراجح لا كن يأتي بالحد بان يزل ان يزل قوله من القلوب منزلة القرآن **قال** ابو عمر **يقال** من قال بالتقليد لم قلت به وخالف السلف في ذلك فانه لم يقلدوا فان قال قلدت لان كتاب الله لا علم لي بتاويله وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احضرها الذي قلده فدر علم ذلك فقلدت من هو اعلم مني **قيل** اما السلف اذا اجمعوا على شيء من تاويل الكتاب او حكاية عن سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واجتمع رأيهم على شيء فهو الحق لا شك فيه ولكن قد اختلفوا فيما قلدت فيه بعضهم دون بعض فاستحل في تقليد بعضهم دون بعض وكلهم عالم ولعل الذي رغب عن قوله اعلم من الذي ذهب الى من هبه **فان قال** قلده لان اعلم انه صواب **قيل** له علمت ذلك بدليل من كتاب الله او سنة او اجماع **فان قال** نعم ابطال التقليد وطول بما رواه من الدليل **وان قال** قلده لانه اعلم مني **قيل** له فقلد كل من هو اعلم منك فانك بخلاف ذلك خلقا كثيرا ولا يخص من قلده اذ عليك فيه انه اعلم منك **فان قال** قلده لانه اعلم الناس **قيل** له فانه اذا اعلم من الصحابة وكفى بقول مثل هذا **فان قال** انا قلد بعض الصحابة **قيل** له فاجتهد في ترك من لم تقلد منهم ولعل من ترك قوله منهم افضل من احزمت بقوله على ان القول لا يصح لفضل قائله وانما يصح بدلالة الدليل عليه وقد ذكر ابن مزين عن عيسى بن دينار قال عن النعمان بن مالك قال ليس كل ما قاله رجل قولنا وان كان له فضل بغير رواية لقول الله عز وجل الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه **فان قال** قصر وقلة على علمي على التقليد **قيل** اما من قلد فيما يزل به من احكام شرعية عالما يتفق له على علمه فيصدر ذلك عما يجتهد فيه ولا لانه قد ادى ما عليه وادى ما لزمه فيما نزل به بحججه ولا بد له من تقليد عالمه فيما جملته كالحكم المسلمين ان المكلف يقلد من يتوخى في القبلة لانه لا يقدر على اكثر من ذلك ولكن من كانت ههنا حاله هل يجزى له الفتيا في شرايع دين الله فيعمل غيره على اربعة الفروع واراقة الدماء واسترقاق الرقاب وازالة الاملاك وبصيرها الى غير من كانت في يد غيره

ج

ابن القسطن

ب

صحته فلا قام له الدليل عليه وهو مقرر ان قائله يخطئ ويصيب وان مخالفه في ذلك ربما كان المصيب فيما خالفه فيه فان له انما يقتضيه
 لمن جعل الأصل والمعنى محظوظا الفروغ لونه ان يجزئ العامة وكفى بوجها جهلا فمرة للقرآن قال الله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم وقال
 اتقوا الله على الله مالا تخفون **وقال** اجمع العلماء على ان ماله يتقين فليس يعلم وانما هو ظن والظن لا يغني عن الحق شيئا
مؤذكي حديث ابن عباس من اخفى بفتيا وهو يعي عنها كان انتم باعليه موقفا ومرفوعا قال وهب عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم يا كرم والظن فان الظن اكذب الحديث **قال** واخلاف بين ائمة الامصار في فساد التقليد **مؤذكي** من طريق ابن
 وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب اخبرني ابو عثمان ابن مسنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان العلم يد أغربيا
 وسبعون غريبا كما بدأ فطوبى للغرباء ومن طريق كثير بن عبد الله عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الاسلام
 بدأ غريبا وسيعود غريبا كما بدأ فطوبى للغرباء قيل له يا رسول الله وما الغرباء قال الذين يحمون سنتي ويعلمون بحب الله وكان يقال العلماء
 غرباء **مؤذكي** اكثر الجهال **مؤذكي** عن مالك عن زيد بن اسلم في قوله نرفع درجات من نشاء قال بالعلم وقال ابن عباس في قول الله تعالى
 يرفع الله الذين امنوا وامنوا منكم والذين امنوا وامنوا منكم والذين امنوا وامنوا منكم والذين امنوا وامنوا منكم والذين امنوا وامنوا منكم
 وروى هشام بن سعد عن زيد بن اسلم في قوله ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض قال بالعلم واذا كان المقلد ليس من العلماء
 بالثقاق العلماء لم يدخل في شيء من هذه النصوص وبالله التوفيق **فصل** في وقوف ائمة الاربعة عن تقليد هم ودموا من اخذوا من
 بغير حجة فقال الشافعي مثل الذي يطلب العلم بلا حجة كمثل صاحب ليل يحمل حزمة حطب وفيه افعى تلدغه وهو لا يدرك ذكره البيهقي
 وقال اسمعيل بن عيسى الرضي في اول مختصره اختصرت هذا من علم الشافعي ومن معنى قوله لا قرابة على من اراده مع اعلاميه عليه
 عن تقليد وتقليد غيره لم ينظر فيه لريته ومخاطب نفسه وقال ابو داود قلت لاحد الاوزاعي هو ائمة من مالكا قال لا تقلدنيك احدا
 من هؤلاء ما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه فخر به ثم التابعين بعد الرجل فيه **مؤذكي** فرق احمد بين التقليد
 والاتباع فقال ابو داود سمعته يقول الاتباع ان بينهم الرجل ما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن اصحابه ثم هو ثم من بعده
 التابعين **مؤذكي** وقال ايضا لا تقلدني ولا تقلد مالك ولا الثوري ولا الاوزاعي وخذ من حيث اخذوا وقال من قلة فتة الرجل ان يقلد
 دينه الرجل وقال بشر بن الوليد قال ابو يوسف لا يعمل لاحد ان يقول مقالنا حتى يجعل من ابن قلنا وقد صرح مالك بان من ترك
 قول عمر بن الخطاب لعمر ابراهيم النخعي انه يستتاب فكيف بمن ترك قول الله ورسوله لقول من هودون ابراهيم او مثله وقال جعفر
 العرماني حدثني احمد بن ابراهيم الدورقي حدثني الربيع بن جليل قال قلت لمالك بن انس يا ابا عبد الله ان عندنا قوما وضعوا كتبنا
 يقول احدهم ثنا فلان عن فلان عن عمر بن الخطاب بكذا وكذا وفلان عن ابراهيم بكذا ويأخذ بقول ابراهيم قال مالك ويحرم عندهم
 قول عمر قلت انما هي رواية كاحم عندهم قول ابراهيم فقال مالك هؤلاء يستتابون **فصل** في عقد مجلس مناظرة بين المقلد و
 بين صاحب حجة منقاد للحق حيث كان **قال** لم يقلل من معاشرة المقلدين من متثلون قول الله تعالى فليسا لواله اهل الذكر
 ان كتمتم لا تقلدون قاموسا من لا علم له ان يسأل من هو اعلم منه وهذا نص قولنا **وقال** امرشاد النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم من لا يعلم الى سؤال من يعلم فقال في حديث صاحب الشجيرة الاسالوا اذ لم يعلموا انما شفاء الحق السؤال **وقال**
 ابو العفيف الذي نزل في امرأة مستنجدة واني سألت اهل العلم فاخبروني انما على نبي جرد مائة وفقر يب عام وان على امرأة هذا
 الرحيم فلم يكره تقليد من هو اعلم منه وهذا عالم الامر من عمر قد قلد ابا بكر فروى شعبة عن عاصم الاحول عن الشعبي
 ان ابا بكر قال في الكلالة افضى فيها فان يكن صوابا فمن الله وان يكن خطأ فني ومن الشيطان والله منه بر هو ما
 دون الولد والوالد فقال عمر بن الخطاب اني لا استحي من الله ان يخالف ابا بكر **مؤذكي** عنه انه قال له رأيتنا لرايتك تبع

فذا كان المقلد
بالثقاق العلماء

ج

أمر أنك فاصم النبي صلى الله عليه وآله وسلم يفرقها وتقليد ما فيها خبرته به من ذلك **وقد** صرح الإمام جواز التقليد فقال
 حصص بن غياث سمعت سفيان يقول إذا رايت الرجل يعمل العمل الذي قد اختلف فيه وانت ترى تحريمه فلا تنهه وقال محمد بن الحسن
 بجواز التقليد من هو أعلم منه ولا يجوز له تقليد من هو مثله وقد صرح الشافعي بالتقليد فقال في الضميمة بعين قلته تقليد العرف
 في مسئلة بيع الحيوان بالبركة من العيوب قلته تقليد العثمان وقال في مسئلة الجرم مع الأخوة أنه يقاسمهم ثم قال وإنما قلت بقول
 مزبد وعنه قلنا أكثر الفرائض وقد قال في موضع آخر من كتاب الجريد قلته تقليد العطاء وهذا الوجه في رحمة الله قال في مسائل
 الأباطيل مع فيها التقليد من تقدمه من التابعين فيها وهذا ما لك لا يخرج عن عمل أهل المدينة ويصرح في مؤطا به بأنه أدرك العمل
 على هذا وهو الذي عليه أهل العلم ببلداننا ويقول في غير موضع ما رايت أحداً اقتدى به بفعله ولا وجعنا ذلك من كلامه لطال وقد
 قال الشافعي في الصحابة رأيهم لنا خير من رأينا لأنفسنا ونحن نقول ونصدق أن رأي الشافعي والأئمة معه لنا خير من رأينا
 لأنفسنا وقد جعل الله سبحانه في فطر العباد تقليد المتعلمين للاستاذين والمعلمين ولا تقوم مصالحة الحق إلا بهذا وذلك العلم
 في كل علم وصيانة وقد فاءت الله سبحانه بين قوى الأذهان كما فارت بين قوى الأبدان فلا يحسن في حكمته وعدله
 رحمة أن يفرض على جميع خلقه معرفة الحق بدليله والجواب عن معارضة في جميع مسائل الدين دقيقتها وجليها ولو كان
 كذلك لساوت اقدام الخلائق في كونهم علماء بل جعل سبحانه هذا عالماً وهذا متعلماً وهذا امتعياً للعالم مؤقراً به منزلة
 الإمام مع الإمام والتابع مع المتبوع ولين حرم الله تعالى على الجاهل أن يكون متبعاً للعالم مؤقراً به مقلداً له يسير سيرة
 وينزل بنزوله وقد علم الله سبحانه أن الحوادث والنوازل كل وقت نازلة بالخلق فهل فرض على كل منهم فرض عين
 يأخذ حكمه نازلة من الأدلة الشرعية بشرطها ولو ازمها وهل في ذلك في إمكان أحد فضلاً عن كونه مشرعاً وهو كالأصحاء
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتح البلاد وكان الحديث العهد بالاسلام يسألهم فيفتونه ولا يقولون له عليك أن
 نطلب معرفة الحق في هذه الفتوى بالدليل ولا يعرف ذلك عن أحد منهم البتة وهل التقليد إلا من لوازم التكليف في لوازم
 العوج فهو من لوازم الشرع والقدر والمنكوز له مضطرون إليه ولا بد من ذلك فيما تقدم بيان من الحكام وغيرها ونقول لمن
 احتج على بطلان كل حجة أثرية ذكرتها فانت مقلد لمقلدنا وروايتها إذا لم يقدم دليل قطعي على صدقهم فليس بينك إلا تقليد
 الراوي وليس بين الحاكم التقليد الشاهد ولكن ذلك ليس بين العامي التقليد العام فما الذي سوغ لك تقليد الراوي الشاهد
 ومنعنا من تقليد العالم وهذا اسم به أدنه ما رواه وهذا عقل بقلبه ما سمعه فادى هذا اسم به وأدى هذا معقول وفرض على
 هذا تأدية ما سمعه وعلى هذا تأدية ما عقله وعلى من لم يبلغ منزلتها القبول منها ثم يقال للمتابعين من التقليد انتم منفعتم
 بخشية وقوع المقلد في الخطأ بأن يكون من قلة عظيمة في فتواه ثم أوجبتم عليه النظر والاستدلال في طلب الحق ولا ريب
 أن صوابه في تقليد العالم أقرب من صوابه في اجتهاده هو نفسه وهذا كمن أراد شري سلعاً لا خيرة له بها فأنزله إذا قلنا
 بتلك السلعة خيراً مما أمينا ناصحاً كان صوابه وحصول غرضه أقرب من اجتهاده لنفسه وهذا متفق عليه بين العقلاء
قال أصحاب الحجة عجباً لكم معاشر المقلدين الشاهدين على انفسهم مع شهادة أهل العلم بأنهم ليسوا من أهله ولا معزود
 في معرفة أهله كيف ابطالتم من هبكم بنفسكم ليلكم فيها المقلد وما للاستدلال وابن منصب المقلد من منصب المستدل
 وهل ما ذكرتم من الأدلة الاثبات استعرتوها من أصحاب الحجة فيجعلونها بمنزلة الناس ولكنكم في ذلك متشبهين بأهل
 نطق ناطقين من العلم بما شهدتم على انفسكم انكم لم تفتوه وذلك ثوب من رزق يسقوه ومنصب لسقم من أهله عصبته
 فأخبرنا أهل صريتم إلى التقليد لدليل فادكم اليه وبرهان دكم عليه فلزمكم من الاستدلال أقرب منزل ولكنكم بمن التقليد

فنه

قلنا

عن

بعض من امسككم سبيله اتفاقا ونحوه من غير دليل وليس الى خروجكم عن احد هذين القسمين وسبيل ولا ما كان
فيه بفساد مذهب التقليد حاكم والرجوع الى مذهب الحق منه الارض ونحن ان خاطبناكم بلسان الحق قد علمنا من اهل حق السبيل
وان خاطبناكم بحكم التقليد فلا معنى لما اقتنع من الدليل والحب ان كل طائفة من الطوائف وكل ائمة من الائمة تدعى بها
على حق حاشي فركة التقليد فانهم الذين عن ذلك ولو ادعوه لكانوا مبطلين فانهم شاهدون على انفسهم بانهم لم يعتقدوا ذلك
الا قول الدليل قادم اليه وبرهان دلهم عليه وانما سبيلهم محض التقليد والمقلد لا يعرف الحق من الباطل ولا الحق من العاطل
واجب من هذا ان ائمتهم نعوهم عن تقليدهم قصصهم وخالفهم وقالوا نحن على مذهبهم وقد دانوا بخلافهم في اصل الدين
الذي يتبع عليه فانهم يتبعوا على الحق وعن التقليد واوصوهم اذا ظهر الدليل ان يتركوا قولهم ويتبعوا في الحقهم وذلك كله
وقالوا نحن من اتباعهم تلك امانتهم واما اتباعهم الامن سلك سبيلهم واقتنى آثارهم في اصولهم وفروعهم **واعجب** من
انهم مصرعون في كتبهم بطلان التقليد ونحوه وانه لايجل القول به في دين الله ولو اشترط الامام على الحاكم ان يحكم قولهم
لم يسمع شرطه ولا في بيته ومنهم من يحجج التولية وابطل الشرط وكذا لك المفتي يحرم عليه الاقتداء بما لا يعلم صحته بافتاق الناس للقاء
لا علم له بصحة القول وفساده اذ طريق ذلك مسدودة عليه ثم كل منهم يعرف من نفسه انه مقلد متبوع لا بائع قوله وبذلك
له كل ما خالفه من كتاب او سنة او قول صاحب او قول من هو اعلم من متبوعه وانظروا هذا من اعجب العجائب **وايض** فانما
نسلم بالضرورة انه لم يكن في عصر الصحابة رجل واحد اتخذ رجلا منهم بقلده في جميع احواله فلم يقطعه منها شيئا واسقطوا قول غير
فلم يأخذ منها شيئا **ومعهم** بالضرورة ان هذا لم يكن في التابعين ولا تابعي التابعين فليكن بنا المقلدون من رجل واحد سلك
سبيلهم الوجيزة في القرون الفضيلة على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم **واما حدثت هذه البدعة**
في القرن الرابع المذموم على لسانه صلى الله عليه وآله وسلم فالمقلدون المتبوعين في جميع ما قالوا يبيحون به الفروع
والدماء والافعال وغيره منها ولا يدرون اذ لك صواب ام خطأ على خطر عظيم ولهم بين يدي الله موقف شديد يعلم فيه من قال
على الله ما لا يعلم انه لم يكن على شيء **وايض** فنقول بكل من قلده واحد من الناس دون غيره ما الذي يحسن صاحبك
ان يكون اولى بالتقليد من غيره **فان** قال انه اعلم اهل عصره وبرها فضله على من قبله مع جرمه الباطل انه لم يحجج بعبه اعلم
فيل له وما يدري انك لست من اهل العلم بشهادتك على نفسك انه اعلم الامة في وقته فان هذا انما يعرفه من عرف المذاهب
وادلتها وراجحها وصريحها فما للاعتراف وقد الدراهم وهذا ايضا باب اخر من القول على الله بالا علم **ويقال له تانيا** فامرك
الصدوق وعمر بن الخطاب وعثمان وعلي وابن مسعود وابي بن كعب ومعاذ بن جبل وعائشة وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم اعلم
من صاحبك بلا شك فهلا قلدهم ومركته بل سعيد بن المسيب والشعبى وعطاء وطاوس واما الههم اعلم وافضل بلا شك فلم
تركت تقليد الاعلم الا افضل الاجم لا دوات الخير والعلم والدين درخت عن افراده ومذاهبه الى من هو دونه **فان قال** ان
صاحبى ومن قلده اعلم به معنى فتقليدى له اوجب على مخالفة قوله لقول من قلده لان وفور صفة دينه بمنعه من مخالفة من
هو فوقه واعلم منه الا الدليل صبار اليه هو اقل من قول كل واحد من هؤلاء **فيل** ومن اين علمت ان الدليل الذي صار اليه
صاحبك الذي زعمت انت انه صاحبك اولى من الدليل الذي صار اليه من هو اعلم منه وخير منه وهو بظهوره وقولان معطفا
لا يكونان صوابا بل أحدهما هو الصواب ومعلوم ان ظفر الاعلم الا افضل بالصواب اقرب من ظفر من هو دونه **فان قلت**
علمت ذلك بالدليل فبهذا اذا فقدنا نقلت عن منصب التقليد الى منصب الاستدلال وابطلت التقليد ثم **يقال لك تانيا**
هذا لا يفعل شيئا البتة فيما اختلف فيه فان من قلده ومن قلده عارك قد اختلفا وصار من قلده عارك الى مخالفة الى بحر

وعمره وعلی وابن عباس اوعاثة وغيرهم دون من قلده فلما لمحت نفسك وهذيت لرسولك وقلت هذا عالمان كبيران ومع احدهما من ذكر من الصحابة فهو اولى بتقليدي اياه **ويقال لمرابعاً** امام بامام ويسلم قول الصحابي فيكون ادلى بالتقليد **ويقال خامساً** اذا جازان يظفر من قلده يعلم خفي على عمر بن الخطاب وعلى بن ابي طالب وعبد الله بن مسعود ودونهم فاق واحد فاجوزان يظفر نظيره ومن بعده يعلم خفي عليه هو فان النسبة بين من قلده وبين نظيره ومن بعده اقرب بكثير من النسبة بين من قلده وبين الصحابة والخفاء على من قلده اقرب من الخفاء على الصحابة **ويقال سادساً** اذا سوغت لنفسك مخالفة الافضل لا تعلم لقول المفضل فلما سوغت لها مخالفة المفضل لمن هو اعلم منه وهل كان ذلك ينبغي والاعكس ما ارتكبت **ويقال سابعاً** هل انت في تقليد امامك واباحة الفروج والدماء والاموال ونقله كعمد هي بيده الى غيره موافق لامر الله او رسوله او اجام امته او قول احد من الصحابة **فان قال** نعم قال ما يعلم الله ورسوله وجميع العلماء بطلانه وان قال لا فقد كذا ما موثته وشهد على نفسه بشهادة الله ورسوله واهل العلم عليه **ويقال ثامناً** تقليدك لمتبوعك محرم عليك تقليده فانه هناك عن ذلك وقال لا يحل لك ان تقول بقوله حتى تعلم من اين قاله وفيما عن تقليد وتقليد غيره من العلماء فان كنت مفضل الله في جميع مذهبه فهذا من مذهبه فلما اتبعته فيه **ويقال تاسعاً** هل انت على بصيرة في ان من قلده اولى بالصواب من سائر من رغب عن قوله من الاولين والآخرين ام لست على بصيرة فان قال انا على بصيرة قال ما يعلم بطلانه وان قال لست على بصيرة وهو الحق قيل له فيما حذرنا عنك بين يدي الله حين لا ينفعك من قلده بحسنة واحدة ولا يصلح عنك سيئة واحدة اذا حكمت وافتييت بين خلقه بما لست على بصيرة منه هل هو صواب ام خطأ **ويقال عاشراً** هل تدعى عصمة متبوعك او تجوز عليه الخطأ والاول لا سبيل اليه بل يقر بطلانه فتعين الثاني واذا اجترأت عليه فكيف تخلل وضرم وتزج وتريق الدماء وتبيج الفروج وتنتقل الاموال وتضرب الايشار بقول من انت مقر بحول كونه مخطئاً **ويقال حادى عشر** هل تقول اذا افتييت وحكمت بقول من قلده ان هذا هو دين الله الذي ارسل به رسوله وانزل به كتابه وشرعه لعباده ولادين له سواه او تقول ان دين الله الذي شرعه لعباده خلافة او تقول لا ادري ولا بد لك من قولك هذه الاقوال ولا سبيل لك الى الاول قطعاً فان الله الذي لا دين له سواه ولا تسوغ مخالفته واقل درجات مخالفة ان يكون من الاثمين والثاني لا تدعيه فليس لك ملجأ الا الثالث **فيما لله العجب** كيف تستبهم الفروج والدماء والاموال والحقوق وتخلل وضرم بامر احسن احواله وافضلها لا ادري

فان كنت لا تدري فقلك مصيبة	وان كنت تدري فالمصيبة اعظم
----------------------------	----------------------------

ويقال ثاني عشر على اي شئ كان الناس قبل ان يولد فلان وفلان الذين قلدهم وجعلتم اموالهم بمثابة نصوص لشماهم وليستكم اقصدتم على ذلك بل جعلتموها اولى بالاتباع من نصوص الشماهم افكان الناس قبل وجودها على هدى او على ضلالة فلا بد من ان تقر بابائهم كانوا على هدى فيقال لهم فما الذي كانوا عليه غير اتباع القرآن والسنة والا فقل وتقدم قول الله ورسوله انتم انما الصواب على ما بينا لظواهرها والحق اليها دون قول فلان او رأي فلان واذا كان هذا هو الهدى فماذا اجعل الحق الا الضلال فاني توكدون **فان قالت** كل فرقة من المقلدين وكذا لك يقولون صاحبنا هو الذي ثبت على ما مضى عليه السلف واقضي منها بهم وسلك سبيلهم **قيل لهم** فمن سواه من الامة هل شارك صاحبكم في ذلك او انفرد صاحبكم بالاتباع وحده من عداه فلا بد من واحد من الاثنين فان قالوا بالثاني فهم اضل سبيلاً من الانعام وان قالوا بالاول فيقال فكيف وقد قبل قول صاحبكم كله ورد قول من هو مثله او اعلم منه كله فلا يرد لهذا قول ولا يقبل لهذا قول حتى كان الصواب وقف على صاحبكم والخطأ وقف على من خالفه ولهذا اقم موكلون

ج

أول العريضة فيكون في كل حصة شاة **وخالفوه** في اثني عشر موضعاً منه ثم **أحجوا** الحديث عمر بن حنظلة ما زاد على ما في غيره
ولا شئ فيه حتى يبلغ أربعين فيكون فيه أربعين **وخالفوا** الحديث بعينه في نصف فيه في أكثر من خمسة عشر موضعاً **وأحجوا**
على أن الخيار لا يكون أكثر من ثلاثة أيام حديث المصراة **وهذه** من إحدى الجائبات فانهم من أشد الناس الكذابة ولا يقبلون به
فإن كان خطأ وجب اتهامه وإن لم يكن صحيحاً لم يجز إلا الصحيح به في نقلها الثالث مع الذين ليس في الحديث تعرض للخيار بشرط فالذي أريد
بالحديث ودل عليه خالفوه والذي أحجوا عليه به لم يدل عليه **وأحجوا** لهذه المسئلة أيضاً بخبر جئات بن منقذ الذي كان
يغيب في البيع بخلاف النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخيار ثلاثة أيام **وخالفوا** الخبر كذا فلم يثبتوا الخيار بالغين ولو كان
بشأن عشر مثلاً ما بئله فيه وسواء قال المشركي لأخلاقه أو لم يقل وسواء غاب قبله أو كثيراً الخيار كذا في ذلك كله **وأحجوا**
في إيجاب الكفارة على من أخطأ في هذا رمضان بأن في بعض الفاظ الحديث أن رجلاً أخطأ فأمرو النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يكفر
ثم **وخالفوا** هذا اللفظ بعينه فقالوا إن استنفد دقيقاً أو بلم يحسبنا أو أهلياً أو طيباً أخطأ كذا في عليه **وأحجوا** على ما
القصاء على من تعبد التي جردت أبي هريرة ثم **وخالفوا** الحديث بعينه فقالوا إن تقياً أقل من ملائكة فلا قضاء عليه **وأحجوا**
على محمد بن مسافر العظم والقصر بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجزى لمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة ثلاثة أيام ولا
مع زوج أو ذي عور وهذا مع أنه لا دليل فيه البتة على ما ادعى **وقد خالفوه** نفسه فقالوا يجوز للمرأة أن تسافر مسيرة ثلاثة أيام ولا
السفر مع غير زوج وعمر **وأحجوا** على حتم العور من تقطيع وجهه جدي بن عباس في الذي وقصته ناقته وهو عور فقال النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لا تجوز رأسه ولا وجهه فأنه يبعث يوم القيمة مليباً **وهذه** من الجب فانهم يقولون إذا ماتت العور
جاءت تقطيعاً رأسه ووجهه وقد بطل حرامه **وأحجوا** على إيجاب الجنازة على من قتل صيداً في الأحرار حديث جابر أنه أتى بأخي
وأخيه على قاتلها وأسند ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم **وخالفوا** الحديث بعينه فقالوا لا يجزى أصلاً
وأحجوا فمن وجبت عليه ابنة مخاض فليقطع ثلثي ابنه لغير فداوى ابنة مخاض أو حاملاً يساويها بالذبح في حديث ابن الصبح
وفيه من وجبت عليه ابنة مخاض ليست عنده وعند ابنة لبن فأنه يؤخذ منه ويرفع عليه السكبي ثنتين أو عشرين درهماً **وهذه**
من الجب فانهم لا يقولون بمادل عليه الحديث من تعبد ذلك ويستدلون على ما يدل عليه بوجوه ولا يرد به **وأحجوا** على إسقاط الجنازة
في دار الحرب إذا ضل المسلم أسيراً بالحديث لا تقطع إلا يدي في الغزو وفي لفظ في السفر ولم يقولوا بالحديث فان عندهم لا أثر للسفر
ولا للغزو في ذلك **وأحجوا** في إيجاب الأضحية بحديث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالأضحية وإن يطعم منها الجوارف تسائل
فقالوا لا يجب أن يطعم منها تجار ولا سائل **وأحجوا** في إباحة ما ذبح غاصباً وسارقاً بالخبر الذي فيه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عليه وآله وسلم دعى إلى الطعام مع رهط من أصحابه فلما أخذ لقة قال في أجرح شاة أخذت فغير جرح فقالت المرأة يا رسول الله أأخذ
من امرأة فلان بغير علم زوجي فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تقسم الأسائر **وقد خالفوا** هذا الحديث فقالوا لا يذبح
الغاصب حلال ولم يحرم على المسلمين **وأحجوا** بقوله صلى الله عليه وآله وسلم جرح العروا جوارف في إسقاط الصلوات جوارف
المرأش **وخالفوا** أي مادل عليه وأريد به فقالوا من ركب دابة أو قاذوا أو ساقها فهو يضرب من لمعضت يديها ولا ضمان عليه في الثقت
برجالها **وأحجوا** على تأخير القود للحين الذي بالحديث للشعور أن رجلاً طعن أخفى تركبته بقرن فطلب الفقي فقال له رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى يدركاني فأفاده قبل أن يدرك الحديث **وخالفوه** في القضاء من الطاعة **فقالوا** لا يقتصر منها
وأحجوا على إسقاط الحرج عن الزاني بأمة أو أم ولد بقوله صلى الله عليه وآله وسلم أنت وطالك لا يكره **وخالفوه**
فيما دل عليه فقالوا ليس الأب من مال ابنه شئ البتة ولم ينجح له من مال ابنه عوداً إلى فافرقه وأوجبوا أحبة في دينه وصنفوا الله

ج

واحتجوا على ان الامام يكره ان يقول المنيبر قد تمت الصلوة حديث بلال انه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 لا ينبغي بآمين ويقول في هريرة لمروان ان اتيت بآمين ثم خالفوا الخبر اذا كانوا من زمام ولا الله صرحوا **واحتجوا**
 على وجوب مسح راسه بالبرص في ثوبه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح برصه بآمينته وسمته ثم خالفوا
 فيما دل عليه فقالوا لا يجوز المسح على العمامة ولا اثر للمسح عليها البتة فان الفرض سقط بالآمينية والمسح على العمامة غير واجب ولا
 مستحب عندهم **واحتجوا** انهم في استحباب مسابقة الامام بقوله صلى الله عليه وآله وسلم انه اجعل الامام ملى ثم به قالوا
 الا يتم به يقتضي ان يفضل مثل فعله سواء فيهم **وخالفوا** الحديث فيقول عليه فان فيه فاذا كبر وكبروا واذا ركعوا ركعوا واذا
 قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد واذا صلى جائلا فصلوا اجلوسا **واحتجوا** على ان الفاحشة لا تنعير في الصلوة
 بحديث الحسن في صلواته حيث قال له اقرأ ما تيسر معك من القرآن **وخالفوا** فيما دل عليه صريحا في قوله ثم اركع حتى تطمئن
 راكعا ثم ارفع حتى تعتدل قائما ثم افسح حتى تطمئن ساجدا وقوله ارجع فصل فان لم تفعل فقلوا من ترك الظن ائذنه فخرصا
 وليس الامر بهما فخرصا لانهما مع ان الامر بهما وبالقرأة سواء في الحديث **واحتجوا** على استقاط جلسية الاستراحة بحديث ابن حميد
 حيث لم يذكرها فيه **وخالفوا** في نفس مادل عليه من رفع اليدين عند الركوع والرفع منه **واحتجوا** على استقاط فرض
 الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والسلام في الصلوة بحديث ابن مسعود فاذا قلت ذلك فقد تمت صلواتك ثم خالفوا
 في نفس مادل عليه فقالوا صلاة تامة قال ذلك اوله بقوله **واحتجوا** على جواز الكلام والعام على المنبر يوم الجمعة بقوله صلى
 الله عليه وآله وسلم لا اخل اصيلت يا فلان قبل ان تجلس قال لا قال ختم فاركع ركعتين **وخالفوا** في نفس مادل عليه فقالوا
 من دخل والامام يخطب جلس ولم يصلي **واحتجوا** على كراهية رفع اليدين في الصلوة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم وبالله
 ما ارفع ايديهم كانوا اذ ناب خيل شمس ثم خالفوا في نفس مادل عليه فان فيه انا كيف احركم ان يسلموا على اخيه من عن يمينه شماله
 السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله فقالوا لا يحتاج الى ذلك وبكيفية غيره من كل منافع للصلوة **واحتجوا** على
 استحلاف الامام اذا احدث بالحجر الصيبر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج وابو بكر يصلي بالناس فآخرا ابو بكر وتقدم
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم فمضى بالناس **ثم خالفوا** في نفس مادل عليه فقالوا من فعل مثل ذلك بطلت صلاته وبطلوا اصله
 من فعله مثل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وابو بكر من حضر الصلاة فاجتبا بالحديث فيما يدل عليه وبطلوا العمل به في نفس مادل
 عليه **واحتجوا** لقولهم ان الامام اذا صلى على المأمومين خلفه قياما بالخبر الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ان يخرج فوجا ابا بكر يصلي بالناس قائما فتقدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجلس يصلي بالناس آخرا ابو بكر **ثم خالفوا** الحديث
 في نفس مادل عليه وقالوا ان آخرا الامام لا يصح وتقدم الاخر بطلت صلوة الامامين وصلوة جمع المأمومين **واحتجوا** على بطلان
 صوم من اكل يطأه ليل اذ كان بها لا يقول صلى الله عليه وآله وسلم ان لا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن امر مكنون **ثم**
خالفوا الحديث في نفس مادل عليه فقالوا لا يجوز الاذان للغير بالليل الا في رمضان ولا في غيره **ثم خالفوا** من وجبه اخر فان في
 نفس الحديث وكان ابن امر مكنون رجلا اعى لا يؤذن حتى يقال له أصبحت أصبحت وعندهم من اكل في ذلك الوقت بطل صومه
واحتجوا على المنع من استقبال القبلة واستدبارها بالغا لاط يقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول
 ولا تستدبروها **وخالفوا** الحديث نفسه وجوزوا الاستقبال واستدبارها بالبول **واحتجوا** على شرط الصوم في الاعتكاف
 بالحديث الصحيح عن عمر انه نذر في الجاهلية ان يعتكف ليلة في المسجد احرام فامره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يعتكف
 وهم لا يقولون بالحديث فان عندهم ان نذر الكافر لا يعتكف ولا يلزم الوفاء به بعد الاسلام **واحتجوا** على الروج حديث نحو الزكاة

ج

قتل جعفر ثم خالفوا الحديث نفسه فقالوا لا يصح تعليق الولاية بالشروط ونحن نشهد بالله ان هذه الولاية من اصح ولاية على وجه الارض وانها اصح من كل ولاياتهم من اولها الى آخرها **وَأَحْتَجُّ** على تضمنين المتلف ما اتلفه وبمالك هو ما اتلفه بقية القصعة التي كسرتوا حتى امهات المؤمنين فهدى النبي صلى الله عليه وآله وسلم على صاحبه القصعة نظيرها **ثم خالفوا** جعلاً فقالوا انما يضمن بالدرهم والدرناير ولا يضمن بالمثل **وَأَحْتَجُّ** على ذلك ايضاً بخبر الشاة التي ذهبت بغير اذن صاحبها وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجرها على صاحبها **ثم خالفوا** صريحاً فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجرها على صاحبها بل مرها طامعاً منها **وَأَحْتَجُّ** في سقوط القطع بسرة الفواكه وما يسرع اليه الفساد بخبر لا قطع في شهر ولا اكثر **ثم خالفوا** الحديث نفسه في عدة مواضع اخرها ان فيه فاذا اوداه الى الجرح فيه القطع وعندهم لا قطع فيه اذ اوداه الى الجرح اول يومه الثاني انه قال اذا بلغ ثمن الجرح في الصبح ان ثمن الجرح كان ثلاثة دراهم وعندهم لا يقطع في هذا القدر الثالث انه قال وليس الجرح حرراً فلو سرق منه ثمر يابساً ولم يكن هناك حافظ لم يقطع **وَأَحْتَجُّ** في مسئلة الابن باق به الرجل ان له اربعين درهماً خبر فيه ان من جاء بالبق من خاسره كحمر فله عشرة دراهم ودينار **وَأَخْلَفُوا** جعراً فادعوا اربعين **وَأَحْتَجُّ** على خاسر الشفعة على الفوق بحديث ابن السبياني الشفعة تحل للعقال ولا شفعة لصغير ولا لغائب ومن مثل به من حر **فَخَالَفُوا** جميع ذلك الا قوله الشفعة تحل للعقال **وَأَحْتَجُّ** على امتناع الفوق بين الاب والابن والسيد والعبد بخديث لا يقاد والد بولده ولا سيد بجعبه **وَأَخْلَفُوا** الحديث نفسه فان قامه من مثل جعبه فهو حر **وَأَحْتَجُّ** على ان الولد يلحق بصاحب الفرائض دون الزاني بخديث ابن وليدة زمعة وفيه الولد للفراش **ثم خالفوا** الحديث نفسه صريحاً فقالوا الامة لا تكون فراسخاً وانما كان هذا الفضادة في امية ومن العجب انهم قالوا اذا عقد على امه وابنته واخته ووطئها لم يورث البشيرة ومما رت فراسخاً بعد العقد الباطل المحرم ولده وسريته التي يطأها ليلاً ونهاراً ليست فراسخاً ومن العجائب انهم **أَحْتَجُّوا** على جواز صوم رمضان بنبية ينسبها من النمار قبل الزوال بخديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يدخل عليها فيقول هل من غدا فيقول لا فيقول فاني صائم ثم قالوا لو فعل ذلك في صوم المتطوع لم يصح صومه والحديث انما هو في التطوع نفسه **وَأَحْتَجُّ** على المنع من بيع المديونية بقاؤه في شقة فيه سلب الحرية وفي بيعه ابطال لذلك واجبا عن بيع الله صلى الله عليه وآله وسلم المديونية قديماً خدامته **ثم قالوا** لا يجوز بيع خدمة المديونية **وَأَحْتَجُّ** على ايجاب الشفعة في الاراضي والا يخفى امر التاوية لها بقوله قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة في كل شرك في ربيعة او حائط **ثم خالفوا** الحديث نفسه فان فيه ولا يجل له ان يبيع حتى يؤذن شركه فان باع ولم يؤذن فهو باع **ثم خالفوا** لعل ان يبيع قبل ذنبه ويحل له ان يتخيل لا سقاط الشفعة وان باع بعد اذن شركه فهو باع ايضاً بالشفعة ولا اثر للاستينان ولا لعدمه **وَأَحْتَجُّ** على المنع من بيع الزيت بالزيتون الا بعد العلم بان ما في الزيتون من الزيت اقل من الزيت المنزى بالزيت الذي فيه النبي عن بيع اللحم بالحيوان **ثم خالفوا** نفسه فقالوا يجوز بيع اللحم بالحيوان من نوعه وغير نوعه **وَأَحْتَجُّ** على ان عطية المريض الخنزير كالوصية لا تنفذ الا في الثلث بخديث عمران بن حصين ان رجلاً اعتق ستة عوامين عندني لا مال له سواهم فخرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثاً اجزاء واقربهم بينهم فاعتق اثنين واربع اربعة **ثم خالفوا** في موضعين فقالوا لا يقرع بينهم البينة ويقتضون كل واحد سدسه **وهذه** اكثر جعراً **وَأَخْلَفُوا** ان التقليد حكم عليه من ذلك وقادهم اليه فخرهم ولو حكمتم الدليل على التقليد لم يقتضوا في مثل هذا فان هذه الاحاديث ان كانت حقا وجب الاتيان بها والاخذ بما فيها وان لم تكن صحيحة لم يؤخذ بشي مما فيها فاما ان تصح ويؤخذ بها فاما وافق قول المتأخرين

ج

وتضعها وتروا اذا خالفت قوله او غفل فهذا من اعظم الخطا والتناقض **فان قلتم** عارضنا خلفاءه منها ما هو اقوى منه ولم يعارضه
ما وافقناه منها ما يوجب العدول عنه واطراحه **قيل** لا تخلو هذه الاحاديث وامثالها ان تكون منسوخة وحكيمة فان كانت منسوخة
يخبر منسوخ البتة وان كانت حكيمة لم يخبر بخلافه شيء منها البتة **فان قيل** هي منسوخة فيما خالفنا فيها وبه حكمة فيما وافقنا فيها
هذا امر انه ظاهر البطلان يتضمن لما لا يلزم عليه به قائل ما لا دليل عليه فاقبل ما جئنا به معارضاً لقلب قليله هذه الدخيلة عليها
سواء كانت دعواه من جنس دعواه ولم يكن بينها فرق ولا فرق وكلامهم مع ما لا يمكنه اثباته **فالواجب** اتباع سلك رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وحكمه بما والتحاكم اليها حتى يقع الدليل القاطع على صحة المنسوخ منها او ينجم الامة على العمل بخلاف شيء منها
وحال الثاني محال قطعاً فان الامة والله المحكم يحكم على ترك العمل بسنة واحدة الاسنة ظاهرة النصير معلومة للامة باسمها وتسمى بغير
العمل بالناهي دون المنسوخ واما ان يترك السنن لقول احد من الناس فلا كائن من كان وبالله التوفيق **الوجه العشرون**
ان فرقة التقليد قد ارتكبت مخالفة امر الله وامر رسوله وهدى اصحابه واحوال ائمتهم وسلكوا ضد طريق اهل العلم اما امر الله
فانه امر بوما تنازع فيه المسلمون اليه والى رسوله والمقدون قالوا انما نمرده الى من قلناه **واما** امر رسوله فانه صلى الله عليه
آله وسلم امر بعدل الاختلاف بالخذ بسنة وسنة خلفائه الراشدين المهديين وامر ان يتسك بها ويعص عليها بالوفاة وقال
للمقلدون بل عند الاختلاف تنسبك بقول من قلناه ونقدمه على كل معاده **واما** هدى الصواب فمن العلوم ما يظن انه
لم يكن فيهم شخص واحد يقدر رجلاً واحد في جميع اقواله ومخالف من عداه من الصواب بحيث لا يرد من اقواله شيئاً ولا يعقل من قوله
شيئاً **وهذا** من اعظم البدع وافقر الحوادث **واما** مخالفتهم لائمتهم فان الامة تفواع تقليدهم وحجروا منه كما تقدم ذكر
بعض ذلك عنهم **واما** سلوكهم ضد طريق اهل العلم فان طريقهم طلب اقوال العلماء وضبطها والنظر فيها وعرضها على القرآن الكريم
الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واقوال خلفائه الراشدين فما وافق ذلك منهم فقبول ودوافقه وقبول ما وافقوا به
وما خالف ذلك منها لم يلتفت اليه ومردوه وعالم يبين لهم كان عندهم من مسائل الاجتهاد التي غايتها ان تكون سائغة الاتباع لا اجتهاد
الاتباع من غير ان يلزموا بها احكاماً لا يقولوا انها الحق دون ما خالفها هذه طريقة اهل العلم سلفاً وخلفاً **واما** هؤلاء المخالف حكيموا النظر في
وقبولوا وضاموا الدين فربما كتب الله وسنة رسوله واقوال خلفائه واخرجوا عن حقهم على اقوال من قلدهم وافقها منها ما قالوا النافق
انقادوا له من عشرين وما خالف اقوال متبوعهم منها قالوا اجتهاد الخصم بكذا وكذا ولم يقبلوه ولم يدنووا به واحتملوا بعضاً من حقهم ما جادل
يمكن ونظروا لها وجه الخيل التي تروى حتى اذا كانت موافقة لمذاهبيهم وكانت تلك الوجوه بعيدة بما فاقته فيها شئ من اهل منازعتهم
وانكروا عليه ردها بتلك الوجوه بعيدة بما فاقته فيها شئ من اهل منازعتهم وبمثل هذا ومن له جهة تهوى الى الله ومرضاته ونصر الحق الذي بعث به
رسوله اين كان ومنهم من كان لا يرضى لنفسه بمثل هذا المسلك الوخيم والخلق الذي يميز **الوجه الحادي والعشرون**
ان الله سبحانه قد اذن للذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً كل حزب بما لديهم فرحون وهذه هم اهل التقليد باعيانهم بخلاف اهل العلم فانهم
وان استخلفوا لم يفرقوا دينهم ولم يكونوا شيعاً بل شيعته واحدة متفقة على طلب الحق واثباته عند ظهوره وتقدمه على كل ما سواه فهم
طائفة واحدة قد اتفقت مقاصدهم وطريقهم واحد والقصد واحد والمقصد واحد وبالعكس مقاصدهم شتى وطريقهم مختلفة
فليسوا مع الامة في القصد ولا في الطريق **الوجه الثاني والعشرون** ان الله سبحانه قد اذن للذين قطعوا امرهم بدينهم وتركوا
كل حزب بما لديهم فرحون والذين اكتب المصنفة التي رغبوا بها عن كتاب الله وما بعث الله به رسوله فقال تعالى يا ايها الرسل كلوا من
الطيبات واعملوا الصالحات اني بالعلمون عليهم وان هذه امتكم امة واحدة واذا تركوها فالتقوا فقطعوا امرهم بدينهم وتركوا كل حزب بما لديهم فرحون
فان قيل الرسل بما امرهم الله ان يأكلوا من الطيبات وان يعملوا الصالحات وان يعبدوه وحده وان لا يعبدوا غير الله

فضمت الرسل واتباعهم على ذلك هم ثلثين لا مر الله قائلين لحدثه حتى نشأت خلوف قطعوا صرهم بينهم نربا كل حزب بما لديهم فرح
فمن تدبر هذه الآيات ونزلها على الواقع تبين له حقيقة الحال وعلم من رأى كبرهين هو والله المستعان **الوجه الثالث والعشرون**
ان الله سبحانه قال ولتكن منكروامة يدعون الى الخيرون ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر واوئلتك هم المفلحون فحق هؤلاء بالخلافة
دون من عداهم والداعون الى الخير هم الداعون الى كتاب الله وسنة رسوله الداعين الى راي فلان ولان **الوجه الرابع**
والعشرون ان الله سبحانه ذكر من اذا دعى الى الله ورسوله اعرض ورضى بالحق الى غيرة وهذا شأن اهل التقليد قال تعالى
واذا قيل لهم تعالوا الى ما انزل الله وإلى الرسول رايت المنافقين يصعدون عنك صدودا فكل من اعرض عن الداعي الى ما انزل الله
ورسوله الى غيرة فله نصيب من هذا الذم فاستكثر ومستقل **الوجه الخامس والعشرون** ان يقال لفرقة التقليد دين
الله عندكم واحد وهو في القول وضد فربما هو الاقوال المتضادة التي يناقض بعضها بعضا ويطلب بعضها بعضا كلها دين الله
فان قالوا بل هذه الاقوال المتضادة المتعارضة التي يناقض بعضها بعضا كلها دين الله **خروجي** عن نصوص اشتمت فان جميعهم
ان الحق في واحد من الاقوال كما ان القبلة في جهة من الجهات وخروجي عن نصوص القرآن والسنة والمعقول الصريح وجعلوا دين الله
تابع لاراء الرجال **وان قالوا** الصواب الذي لا صواب غيره ان دين الله واحد وهو ما انزل الله به كتابه وارسله برسالة انبياء
لعبادة كما ان نبيه واحد وقبلته واحدة فمن وافقه فهو المصيب وله اجران ومن اخطاه فله اجر واحد على اجتهاده لا على خطاه
قيل لهم فالواجب اذا طلب الحق وبلل الاجتهاد في الوصول اليه بحسب الامكان لان الله سبحانه اوجب على الخلق تقواه بحسب استطاعته
وتقواه فكل ما امر به وترك ما نهى عنه فلا بد ان يعرف العبد ما امر به ليفعله وما نهى عنه ليجتنبه وما امر به ليعمله وما نهى عنه ليجتنبه
الا يوسع اجتهاد وطلب ونحو الحق فاذا لم يأت بذلك فهو في عهدة الامر ويلقى الله ولما يقض امره **الوجه السادس والعشرون**
ان دعوة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم عامة لمن كان في عصره ومن يأتي بعده الى يوم القيمة والواجب على من بعد الصبي انه هو
الواجب عليهم بعينه وان تنوعت صفاته وكيفية بانه باختلاف الاحوال ومن المعلوم بالاضطرار ان الصبياته لم يكونوا يعرضون عليهم
منه صلى الله عليه وآله وسلم على اقوال علماءهم بل لم يكن لعلمائهم قول غير قوله ولو يكن احد منهم يتوقف في قبول ما سمعه منه على
موافقة موافق او راي ذي راي اصلا وكان هذا هو الواجب الذي لا يتم الايمان الا به وهو بعينه الواجب علينا وعلى سائر المكلفين
الى يوم القيمة ومعلوم ان هذا الواجب لم ينسخ بعد موته ولا هو مختص بالصبياته فمن خرج عن ذلك فقد خرج عن نصرة اوجه الله ورسوله
الوجه السابع والعشرون ان اقوال العلماء وادائهم لا تنضبط ولا تقتصر ولم تضمن لها العصمة الا اذا التقوا ولم
يختلفوا فلا يكون اتفاقهم الاختلاف في الحال ان يجيئنا الله ورسوله على ما لا ينضبط ولا ينحصر ولم تضمن لنا عصمته من الخطأ ولم يقم لنا
دليلا على ان احد القائلين اولى بان ناخذ قوله كله من الاخر بل يترك قول هذا آكله ويؤخذ قول هذا كله حال ان يشهد الله اوجه
به الا اذا كان احد القائلين رسولا والاخر كاذبا على الله فالفرض حينئذ لا يعتمد هؤلاء المقلدون مع متبوعهم ومخالفهم **الوجه**
الثامن والعشرون ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال بلاء الاسلام غريبا وسيجود غريبا كما بلاء واخبار العلم
يقول فلا بد من وقوع ما اخبر به الصادق ومعلوم ان كتب المقلدين قد طبقت شرقا وغربا ولم تكن في وقت قط اكثر منها في
هذا الوقت ونحن نراها كل عام في اديار وكثرة والمقلدون يحفظون منها ما يمكن حفظه بجزء وشهرتها في الناس خلافا للغير بل هي
المعروف الذي لا يعرفون غيره فلو كانت هي العلم لكانت بعث الله به رسوله لكان الدين كل وقت في ظهور زيادة العلم في شهرة و
ظهور وهو خلاف ما اخبر به الصادق **الوجه التاسع والعشرون** ان الاختلاف كثير في كتب المقلدين واقوالهم وما
كان من عند الله فلا اختلاف فيه بل هو حق يصدر في بعضه بعضا ويشهد بعضه لبعض قال تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدنا فيه

وهذا هو الواجب على كل احد ان يسأل اهل العلم بالذكر الذي ازيل على رسوله لخبر به فاذا خبروه به لم يبعه غير اتباعه هذا
كان شأن ائمة اهل العلم لم يكن لهم مقدم معين يتبعون في كل ما قال فكان عبد الله بن عباس يسأل الصحابة عما قاله رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم او فعله او سنده لا يسألهم عن غير ذلك وكان ذلك الصحابة كانوا يسألون امهات المؤمنين خصوصاً
عائشة عن فعل رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله وسلم في بيته وكان ذلك التابعون كانوا يسألون الصحابة عن شأن نبينهم فقط
وكان ذلك ائمة الفقه كما قال الشافعي لا يجد ابداً عبد الله انت اهل العلم بالحديث حتى فاذا احسن الحديث فاعلم حتى اذهب اليه شامياً
كان او كوفي او بصري او لم يكن احدهم اهل العلم فقط يسأل عن رأي رجل بعينه ومذهبه فياخذ به وحده ويخالفه ما سواه **الكتاب الثالث**
في النسخ والاشارة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انا ارشد المستفتين كما يحب الشيعة بالسؤال عن حكمه وسنته
فقال قتلوه قتله الله فاما عليه وسلم انا ارشد المستفتين كما يحب الشيعة بالسؤال عن حكمه وسنته
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على فعله فهو حرام وذلك احد ادلة التحريم كما يحب المقلدون هم اكرامهم عليهم وآله
الموفق وكذلك سأل ابي الصديق الذي زنا بامرأة مستحبة لاهل العلم فانهم لما اخبروه بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
في البكر الزاني اقرع على ذلك ولم ينكره فلو لم يكن ثم سواهم عن رأيهم وهذا هو الوجه **السادس** **في الثلاثون**
قولهم ان عمر قال في الكلالة ان لا يستقي من الله ان اخالف ابا بكر وهذا تقليد منه له في ابيه من خمسة اوجه **احدها**
انهم اختصروا الحديث وحذفوا منه ما يبطل استدلالهم حتى ذكره تمامه قال شعبة عن عاصم الاحول عن الشعبي عن ابي بكر
قال في الكلالة اقصي فيها رأي فان يكن صواباً فمن الله وان يكن خطأ فمنه ومن الشيطان والله منه برأي هو ادون الولد
والوالد فقال عمر بن الخطاب اني لا استقي من الله ان اخالف ابا بكر فاستقي عمر من مخالفة ابي بكر في اعترافه بخلافه عليه انه
ليس كراهه كله صواباً ما صواباً عليه الخطأ ويدل على ذلك ان عمر بن الخطاب اقرع لصلوة انه لم يقض في الكلالة بشئ وقد
اعترف انه لم يفهمها **الوجه الثاني** ان خلاف عمر في بكرة الله من ان يذكر كما خالفه في نية اهل الردة فسيبهم ابو بكر
خالفه عمر وبلغ خلافه الى ان خرج من حراث الى اهل من الارض ولدت اسيداً حائضاً ونقض حكمه حتى جعلوه غيلة الخنفية ام حجة
على فابن هذا من فعل المقلدين بمتبعهم وخالفوه في ارض العنقة فقيمها ابو بكر وظهرها عمر خالفه في المفاضلة في العطاء فقام
ابو بكر للسوية وراى عمر المفاضلة ومن ذلك مخالفة له في الاستخلاف وحصره بذلك فقال ان استخلف فقد استخلف ابو بكر وان لم
استخلف فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يستخلف قال ابن عمر فوالله ما هو الا ان ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فعلت ان لا يعجل امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم احد الا وان غير مستخلف فكذا يفعل اهل العلم حين تتعارض عندهم سنة
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقول غيره لا يعجلون بالسنة شيئاً سواها لا كما يصرح به المقلدون صراحاً وخلافه في الجاه
والاخوة معلوم ايضاً **الثالث** انه لو قد تقليد عمر في بكرة الله لم يكن في ذلك مستلزم لمقلد من هو بعد الصحابة
والتابعين من لا يدان في الصحابة ولا يقاس بهم فان كان كما زعمتموكم اسوة بعمر فقلدوا ابا بكر واتوا تقليد غيره والله ورسوله
وجميع عباده يهدونكم على هذا التقليد كما لا يخفى ونكم على تقليد غير ابي بكر **الرابع** ان المقلدين لا يقتصر لهم يستحيي اهل السنة
من غير انهم يخالفون ابا بكر وعمر ولا يستحيون من ذلك لقول من قلده من الائمة بل قد صرح بعض غلاتهم في بعض كتبه الصالحة
انه لا يخفى تقليد ابي بكر وعمر ويحب تقليد الشافعي في الله العلي الذي اوجب تقليد الشافعي ثم يحكم تقليد ابي بكر وعمر ومن شهد الله شهادة
نسأل عنها يوم نلقاه انه اذا حرم عن الخلفيتين الراشدين اللذين راى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتباعهما والاقتداء بهما
قول واطبق اهل الارض على خلافه لم تلفت الى احد منهم ولا يحل الله ان عاقبنا ما ابتلى به من حرم تقليد ما اوجب تقليد متبوعه

من الامة وبالحجة فلو صح تقليد عمر لابي بكر لم يكن في ذلك راحة لمنقليد من ابي بكر الله ولا رسوله بتقليد ولا يجعله عينا على كتاب سنة النبي
 ولا هو جعل نفسه كذلك **الخامس** ان غاية هذا ان يكون عمر قد قبل بابكر في مسئلة واحدة فضل في هذا دليل على جواز اتخاذ رجل للبيعة
 بماله منصوص الشارع لا يلتفت الى قول من سواه بل لا الى نصوص الشارع الا اذا وافقت قوله فيها والله هو الذي اجعلت الامة على اية
 محرم في دين الله ولم يظفر في الامة الا بعد الفراض القرون الفاضلة **الوجه السابع والثلاثون** فلو لم ير عمر قال
 لابي بكر رأينا الرأيت تبع والظاهر ان الخليفة بعد اسم الناس يقولون كلمة كخفي العاقل فاقصر من الحديث على هذه الكلمة واكتفى بها
 الحديث من اعظم الاشياء ابطا لقوله **ففي صحيح البخاري** عن طارق بن شهاب قال جاء وفد من اسد وخططان الى ابي بكر
 يسألون الصلح فخيرهم بين الحرب المجلية والسلام الخيرية فقالوا هذه المجلية قد عرفناها هذا المجزية قال نزع منكم الحلفة والكراخ ونغفر
 ما اصبنا الكرو وتروون لنا ما اصبتم منا وتدون لنا قتلانا وتكون قتلاكم في النار وتكون اقواما تتبعون اذ ناب الابل حتى يرى الله خليفة
 رسول الله المهاجرين امر ايعز وذكوبه فغرض بوبكر ما قال على القوم فقام عمر بن الخطاب فقال قد رايت رأيا سئلا عليك اما ما ذكرت
 من الحرب المجلية والسلام الخيرية فنعم ما ذكرت وما ذكرت من ان نخذل ما اصبنا منكم وتروون ما اصبتم منا فعم ما ذكرت واما ما ذكرت
 من ان تدون من قتلانا وتكون قتلاكم في النار فان قلت فتتلت على امر الله اجور ما على الله ليس لها دنيا فتتابع القوم على ما
 قال عمر فهذا هو الحديث الذي في بعض النسخ قد رايت رأينا ورأيت الرأيت تبع فأي مستراح في هذه الطريقة التقليد **الوجه الثامن**
والثلاثون فلو لم ير عمر قال ياخذ بقول عمر بخلاف ابن مسعود لعمر الله من ان يتكلم في الامة ولا مكان يوافق
 كما يوافق العالم العالم وحتى لو اخذ بقول تقليد العصر فانهما ذلك في خوارق مسائل فخرها وكان من حاله وكان عمر له المؤمنين وامامها
 حتى خيماته مسئلة **ههنا** ان ابن مسعود صح عنه ان امر الولد يتفق من نصيب ولديها **وههنا** انه كان يطبق في الصلوة الى زوات
 وعمر كان يضع يديه على ركبتيه **وههنا** ان ابن مسعود كان يقول في الحرامى بين وعمر يقول طلقة واحدة **وههنا** ان ابن
 مسعود كان يحرر نكاح الزانية على الزاني ابدا وعمر كان يتقربها ويبيحها **والاخر** **وههنا** ان ابن مسعود كان يرى بيع الامة طلاقا
 وعمر يقول لا نطلق بذل الى قضيا كثيرة **والحجب** ان المحجبين بعد الزمرون تقليد ابن مسعود ولا تقليد عمر وتقليد مالك والي
 حنيفة والشافعي احب اليهم واتر عندهم تركبت ينسب الى ابن مسعود تقليد الرجال وهو يقول لقد صلح صحاب رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم افي اعلمهم بكتاب الله ولو اعلموا ان احدا اعلم مني لرحلت اليه قال شقيق فجلس في حلقة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم فها سمعت احدا يرف ذلك وكان يقول والله لا اله الا هو ما من كتاب الله سورة الا انا اعلم حيث نزلت وما من آية الا انا اعلم فيما
 انزلت ولو اعلموا ان احدا اعلم بكتاب الله مني مبلغه الابل تركبت اليه وقال ابو موسى الاشعرى كذا حينما ومات ابن مسعود وانه الامن اهل بيت النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم من كثرة دخولهم ولزومهم له وقال ابو موسى البجلي وقد قام عبد الله بن مسعود دما احسن رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ترك بعده اعلموا انزل الله من خزانة القاسم فقال ابو موسى لقد كان يشهد اذا ما غلبنا ونوفى له اذا جئنا وكتب عمر الى
 اهل الكوفة اني بعثت اليكم عمرا اميرا وعبد الله معلما ووزيرا وها من الخيرة من اصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم من اهل بدر
 خن وانهم اواقتل اياهم فاني اترككم بعبد الله على قبضه وقهر عمر عن ابن عمر انه استفتى ابن مسعود في البسة واخذ يقول ولم يكن ذلك تقليدا له
 بل لما سمع قوله فيما بين له انه الصواب فهذا هو الذي كان ياخذ به الصحابة من اقول بعضهم بعضا وقد صح عن ابن مسعود انه قال اعلموا ان
 متعلما ولا تكون من امعة فاحم الامعة وهو المقلد من زمرة العلماء والمتعلمين وهو كما قال رضى الله عنه فانه لا مع العلماء ولا مع المتعلمين
 للعلم والحجة كما هو معروف ظاهر لمن تأمله **الوجه التاسع والثلاثون قولهم** ان عبد الله كان يدع قوله يقول
 عمر يا موسى كان يدع قوله يقول علي وزيد يدع قوله يقول ابي بن كعب **فجوابه** انه لم يكن يوافقون ما يعرفون من السنة تقليدا

ج

عن قول ابو موسى

لهؤلاء الثلاثة كما يفعله فرقة التقليد بل من تأمل سير القوم رأى انهم كانوا اذا ظهرت لهم السنة لم يكونوا يرون القول بل كانوا
 كائنات من كان وكان ابن عمر يدين قول عمر اذا ظهرت له السنة وابن عباس ينكر على من يعارض ما بلغه من السنة بقوله قال ابو بكر
 وعمر ويقولون شك ان تزل على كبحر من السماء اقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقتلوا ابن عمر وبنو بكر وعمر فرحم الله
 ابن عباس ورضي عنه فرأى لو شاء هل خلفنا هؤلاء الذين اذا قيل لهم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا قال فلان فلان
 لمن لا يداني الصحابة ولا فرق بينا من قريب وانما كانوا يدينون قولهم لا يقولون قولهم ويقولون هؤلاء فيكون الدليل
 معهم فيرجعون اليهم ويدعون قولهم كما يفعل اهل العالم الذين هم اوجب اليهم مما سواه وهذا عكس طريقة فرقة التقليد من كل
 وجه وهذا هو الجواب عن قول مسروق ما كنت ارجو ان يقول ابن مسعود لقول احد من الناس **الوجه الرابع** قولهم ان
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قد سن لكم معاد فاتبعوه فنجبنا لمحبته بهذا على تقليد الرجال في دين الله وهل صاروا سنة معاذ سنة
 الا يقول صلى الله عليه وآله وسلم فاتبعوه كما صار الاذان سنة يقول صلى الله عليه وآله وسلم واقرروا وشرعوا لا يخرج المنام فان
قيل فما معنى الحديث **قيل** معناه ان معاد افضل فلا يجعله الله كسنة وانما صار سنة لنا حين امره النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم لا لان معاد افضل فقط وقد مر عن معاذ انه قال كيف تصنعون بثلاث دنيا تقطعون اعناقكم ومنزلت عالم وجبال منافع
 بالقران ان قاما العالم فان اهتدي فلا تقلدوا دينكم وان افتتن فلا تقطعوا منه اياكم فان المؤمن يفتن ثم يتوب واما القران
 فان لم صار كسائر الطرق لا يخفى على احد فما علمته منه فلا تسألوا عنه احدا وصار تعلموه فكلوه الى حاله واما الدنيا فمن جعل الله
 غناه في قلبه فقد افهم من لا فليست بنا فتنة دنياه قصدهم رضي الله عنه بل هي عن التقليد في كل شئ وامر بالتباعد ظاهر القران
 وان لا يبالى ممن خالف فيه وامر بالتوقف فيما اشكل وهذا كله خلاف طريقة المقلدين وبالله التوفيق **الوجه الحادي**
الرابعون قولهم ان الله سبحانه امر بطاعة اولي الامر وهم العلماء وطاعتهم تقليد هم فيما يفتنون به **جوابه** ان اولي الامر
 قد قيل هم الامراء وقيل هم العلماء وهما روايتان عن الائمة واجد التحقيق ان الآية تتناول الطائفتين وطاعتهم من طاعة الرسول كمن
 يخضع على المقلدين انهم يطاعون في طاعة الله اذا امروا بما امر الله ورسوله فكان العلماء مهملين لامر الرسول والامراء منفذين له
 فحينئذ يجب طاعتهم تبعاً لطاعة الله ورسوله فابن في الآية تقديم اراء الرجال على سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وايقار
 التقليد عليها **الوجه الثاني والرابعون** ان هذه الآية من اكبر الحجج عليهم واعظمها ابطلا للتقليد وذلك من مجموع
احدها الامر بطاعة الله التي هي امثال امر واجتماعه **الثاني** طاعة رسوله ولا يكون العبد مطيعاً لله ورسوله حتى يكون
 حاكماً بامر الله ورسوله ومن اقر على نفسه بانه ليس من اهل العلم باوامر الله ورسوله وانما هو مقلد فيها لاهل العلم لم يكن
 لتحقيق طاعة الله ورسوله **الثالث** ان اولي الامر قد نفوا عن تقليد هم كما هو ذلك عن معاذ بن جبل وعبد الله بن مسعود
 وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وغيرهم من الصحابة وذكرناه نضاً عن الائمة الاربعة وغيرهم حينئذ خطا عتقهم في ذلك ان
 كانت واجبة بطل التقليد وان لم تكن واجبة بطل الاستدلال **الرابع** انه سبحانه قال في الآية انفسهم با فان تنازعتم في شئ فردوه
 الى الله والرسول ان كنتم تومنون بالله واليوم الآخر وهذا صريح في ابطال التقليد والمنع من رد المتنازع فيه الى رأى او قول من قبله
فان قيل فما طاعتهم المختصة بهم اذ لو كانوا انما يطاعون في غير اختصاصهم به عن الله ورسوله كانت الطاعة لله ورسوله لا لهم
قيل وهذا هو الحق وطاعتهم انما هي تبعاً لاستقلال ولوذا فربها بطاعة الرسول ولو بعد العامل وافرد طاعة الرسول و
 اعدا العامل لاتباعهم انما انما يطاع تبعاً كاطاع اولي الامر تبعاً وليس كذلك بل طاعته واجبة استقلالاً لا كان ما امر به في
 عنه في القران اوليكن **الوجه الثالث والرابعون** قولهم ان الله سبحانه وتعالى اثنى على السابقين الاولين

من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان وتقليد لهم هو اتباعهم باحسان فما اصدق المقدمه الاولى وما اكذب الثانيه
بل الاية من اعظم الادلة مردا على فرقة التقليد فان اتباعهم هو سلوك سبيلهم وصناعتهم وقد هذا عن التقليد وكون الرجل
امعة واخذوا منه ليس من اهل البصيرة ولا يمكن فيهم الله المحجل رجل واحد على مذهب هؤلاء المقلدين وقد اعادهم الله وعادهم
بما يتقبل من مريد النصوص لآراء الرجال وتقليد ما هذا ضد متابعتهم وهو نفس عن الفقه فالتابع لهم باحسان حقهم اولو العلم
والصالحين الذين لا يقدمون على كتاب الله وسنة رسوله رأيا ولا قياسا ولا معقولا ولا قول احد من العالمين ولا يجعلون مذهب احد عيانا
على القرآن والسنة فتكلموا باتباعهم حقنا الله منهم بفضلهم ورحمته يرفعه **الوجه الرابع والاربعون** ان اتباعهم
لو كانوا هم المقلدين الذين هم مقرون على انفسهم وجميع اهل العلم انهم ليسوا من اولو العلم كان سادات العلماء الدائرون مع الحق تليسا
من اتباعهم والحق ان سعد باتباعهم منهم وهذا عين الحال بل من خالف احدا منهم الحق وهو المتبع له دون من اخذ قوله بخلاف
حقه وهكذا القول في اتباع الائمة رضي الله عنهم معاذ الله ان يكونوا هم المقلدين لهم الذين يزلون اراهم ملوكا المنصوص بل يكونون
لها النصوص فيكونوا ليسوا من اتباعهم وانما اتباعهم من كان على طريقتهم واقفقت منها بهم **الوجه الخامس** انكر بعض المقلدين على شيخ
الاسلام في تدرسيه بل سة ابن الحنبل وهي وقف على الحنابلة والمعتزل ليس منهم فقال انما اتناوله ما اتناوله منها على معرفتي به
احد على تقليدك له ومن الحال ان يكون هؤلاء المتأخرون على مذهب الائمة دون اصحابهم الذين لم يكنوا يقدونهم فاتباع الناس
لما لا ينبغي وهب وطبقته من يحكم الحق ويقاد للدليل ابن كان وكذلك ابو يوسف فغير انبه لا في حليقة من المقلدين له مع كثرة
حقا لفته قاله وكذلك الجناح وسلوله وابو اذو والاثرية وهذه الطبقة من اصحابنا اهل السنة له من المقلدين الخضر المنسبين اليه على
هذا فالوقف على اتباع الائمة اهل الحق والعلم احمى بمن المقلدين في نفس الامر **الوجه السادس** **الاربعون**
قوله كيف في حق التقليد الحديث المشهور اصحابنا والخير بايمهم اقتديتم اهتديتم **الوجه السابع** من جهة احمد بن حنبل ان هذا الحديث قد
روى عن طريق الاعمش عن ابي سفيان عن جابر ومن حديث سعيد بن المسيب عن ابن عمر عن طريق حمزة الجعفي عن نافع عن ابن
عمر ثبتت شئ منها قال ابن عبد البر في المحرمين ابراهيم بن سعيد ان ابا عبد الله بن مفرج حدثهم ثنا محمد بن ابيوب الصموني قال
قال لنا ابا عبد الله قال ما امرنا من غير الله عليه وآله وسلم ايضا كالخير بايمهم اقتديتم اهتديتم فقلنا الكلام لا يصح عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم **الثاني** ان يقال لهؤلاء المقلدين فكيف استخرجتم ترك تقليد الخوارج التي يفتدي بها وقد كنتم من هو وكنتم بماتب
كثيرة فكان تقليد ما لك والشافعي وابي حنيفة واحدا عندكم من تقليد ابي بكر بن عمر وعثمان وعلى فنادل عليا الحديث خالفتم في
صريحنا واستدلتم على تقليد من لم يتعرض له بوجه **الثالث** ان هذا يوجب عليكم تقليد من ورث الجهد مع الحق منهم ومن اسقط
الاخرة بدمعنا وتقليد من قال الحكم بين ومن قال هو طلاق وتقليد من حرم النكاح بين الاثنين **الوجه الثامن** ومن ابا حنيفة
من جوز للصائم اكل البرد ومن منهم من تقليد من قال تقتل المتوفى عنها باقعة الاجلين ومن قال يوضع الحمل وتقليد من قال يحرق
الحرم استدامة الطيب وتقليد من اباحه وتقليد من جنى بيع الدرع بالدرهمين وتقليد من حرمه وتقليد من اوجب الغسل من الاحمال
وتقليد من اسقطه وتقليد من ورث ذوى الارحام ومن اسقطهم وتقليد من راي التحريم برضاع الكبير ومن لم يره وتقليد من منع
تيمم الحنبل ومن اوجبه وتقليد من راي الطلاق الثلاث واحدا ومن رآه ثلاثا وتقليد من اوجب ضمير الحق الى العمرة ومن منهم من تقليد
من اباح نحو الحرام هليلة ومن منهم من تقليد من راي النكاح من الزكوة ومن لم يره وتقليد من راي بيع الامة طلاقها ومن لم يره
وتقليد من وقف المولى عند الرجل ومن لم يوقفه واضعاف اضعاف ذلك مما اختلف فيه اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه الرضا
فان سوغتم هذا فلا تجتنبوا القول على قول ومذهب على مذهب بل جعلوا الرجل مخيرا في الاخذ بأي قول شاء من اقوالهم لا تتركوا

على من خالف مذاهبكم واتبع قول احدكم وان لم تسعوا فانتم اول مبطل لهذا الحديث وخالف له وقائل يضد مقتضاه وهذا امس الا
 انكناك لكم منه **الرابع** ان اقتداء بهم هو اتباع القرآن والسنة والقول من كل من دعا اليها منهم فالأقتداء بهم يجوز وعليكم
 التقليد ويوجب الاستدلال وحكيمة الدليل كما كان عليه القوم رضي الله عنهم وحينئذ فالحديث من اقوى الحجج عليكم وبالله التوفيق
الوجه السادس والرابعون قوله قال عبد الله بن مسعود من كان مستمنا منكم فليستن بمن قد مات اولئك
 اصحاب محمد فهذا من اكبر الحجج عليكم من وجوه فانه نفي عن الاستئناس بالاحياء وانتم تغفلون والاموات الثاني انه عين للمستن
 بهم فانهم خير الخلق وابراة واعلمهم وهم الصحابة رضي الله عنهم وانتم معاشر المقلدين لا ترون تقليدكم ولا الاستئناس بهم وانما
 ترون تقليد فلان وفلان من هود ونهم بكثير الثالث ان الاستئناس بهم هو الاقتداء بهم وهو ياتي بالمقتدى بمن مثل ما اتوا به ويفعل
 كما فعلوا وهذا يبطل قبول قول احد بغير حجة كما كان الصحابة عليه الرابع ان ابن مسعود قد صرح عن النبي عن التقليد وان لا يكون
 الرجل معه لا بصيرة له فلو ان الاستئناس عنده غير التقليد **الوجه السابع والرابعون** قوله قد صرح عن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم انه قال عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى وقال اقتدوا بالذين من بعدي فهذا من
 اكبر حججكم عليكم في بطلان ما انتم عليه من التقليد فانه خلاف سنتهم ومن المعلوم بالضرورة ان احدا منهم لم يكن يدع السنة
 اذا ظهرت لقول غيره كائنا من كان ولم يكن له معها قول البتة وطريقة فرقة التقليد خلاف ذلك يؤخه **الوجه الثامن و**
الرابعون انه صلى الله عليه وآله وسلم قرن سنتهم بسنته في وجوب الاتباع والاخذ بسنتهم ليس تقليد لهم بل اتباعا
 لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان الاخذ بالاذان لم يكن تقليدا لمن رآه في المنام والاخذ بقضاء ما فات المسبوق من صلاته
 بعد سلام الامام لم يكن تقليدا للمعاذ بل اتباعا لمن امرنا بالاخذ بذلك فاين التقليد الذي انتم عليه من هذا يؤخه **الوجه**
التاسع والرابعون انكم اول مخالف لهذهين الحديثين فانكم لا ترون الاخذ بسنتهم ولا الاقتداء بهم واجبا وليس
 قولهم عندكم حجة وقد صرح بعض علمائكم بانه لا يجوز تقليدكم ويجب تقليد الشافعي فمن الجائز احتجاجكم بشئ انتم اشد الناس
 خلافا له وبالله التوفيق يؤخه **الوجه الخمسون** ان الحديث بجملة حجة عليكم من كل وجه فانه امر عند كثرة
 الاختلاف بسنته وسنة خلفائه وامرتهم انتم اي فلان ومنه فلان الثاني انه صدر من محدثات الامور واخبار كل حق
 بدعة وكل بدعة ضلالة ومن المعلوم بالاضطرار ان ما انتم عليه من التقليد الذي تركه له كتاب الله وسنة رسوله ويعرض القرآن
 والسنة عليه ويجعل معيارا حليها من اعظم المحدثات له والبدع التي برأها الله سبحانه القرون التي فضلتها وخيرها على غير هادياتكم
 فها سنة الخلفاء الراشدين واحدهم للامة فهو حجة لا يجوز العادل عنها فاين هذا من قول فرقة التقليد ليست سنتهم حجة
 ولا يجوز تقليدكم فيها يؤخه **الوجه الحادي والخمسون** انه صلى الله عليه وآله وسلم قال في نفس هذا الحديث
 فانه من بعث منكم بعدي فسير اختلاف كثيرا وهذا ذم للمختلفين ونقد من سلوك سبيلهم وانما اكثر الاختلاف وتفاقم
 امر بسبب التقليد واهله الذين فرقوا الدين وصيروا اهله شيئا كل فرقة تنصرت متبوعا وتعدوا اليها وقد من خلفاء والامراء
 العمل بقولهم حتى كانوا صالة اخرى سواهم يدعون ويكذبون في الردي عليهم ويقولون كتبهم وكتبنا واثمنا ومنهم ومنهم
 ومنهم هذا والسير واحد والقرآن واحد والدين واحد والرب واحد فالواجب على الجميع ان ينقادوا الى كلمة سواء بينهم كلهم ان
 لا يطيعوا الا الرسول ولا يجعلوا معه من يكون اقواله كنصوصه ولا يخفى بعضهم بعضا اربابا فلما تفقت كتبهم على ذلك وانقاد كل
 واحد منهم لمن دعا الى الله ورسوله وخالفوا كلهم الى السنة واتوا بالصحابة لقل الاختلاف وان لم يعد من الارض لهذا
 خيل اقل الناس اختلافا اهل السنة والحديث فليس على وجه الاضطرار لغة اكثر اتفاقا وقل اختلافا منهم لما ينزل على هذا الاصل وكلما

كانت الفارقة عن الحديث البعد كان اختلافهم في انفسهم اشد واكثر فان من رط الحق مرج عليه امره واختلط عليه والنسب عليه وجه الصواب فليدبر اين يذهب كما قال تعالى بل كذبوا بالحق لما جاءهم وهم في امرهم اعمى

الوجه الثاني في التحسين فكم كان عمر كتب الى شريح ان اقتض باقى كتابه فان لم يكن في كتاب الله فيما في سنة رسول الله فان لم يكن في سنة رسول الله فيما اقتض به الصالحون فهذا من اظهر الحجج عليكم على بطلان التقليد فانه امره ان يقدم الحكم بالكتاب على كل ما سواه فان لم يجد في الكتاب وجده في السنة لم يلتفت الى غيرها فان لم يجد في السنة فقتض بما يقتض به الصحابة ونحن نناضل الله من قوة التقليد هل هم كذلك او قريبا من ذلك وهل اذا نزلت بهم نازلته حدث احد منهم نفسه ان ياخذ حكمها من كتاب الله ثم يبدلها فان لم يجد في كتاب الله اخذها من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان لم يجد في السنة افق فيها بما افق به الله يشهد عليهم ومثلكه وهم شاهدين على انفسهم بانهم انما ياخذون حكمها من قول من قلده وان استبان لهم في الكتاب او السنة او اقوال الصحابة خلاف ذلك لم يلتفتوا اليه ولم ياخذوا بشئ منه الا يقول من قلده فكتاب عمر من ابطال الاشياء واكثر نقولهم وهذا كان سيد السلف المستقيم وصديهم القويم فلما انتهت الثوبة الى المتأخرين ساووا عكس هذا السير وقالوا اذا نزلت النازل بالملفقى او الحاكم فعليه ان ينظر او لا هل فيها اختلاف ام لا فان لم يكن فيها اختلاف لم ينظر في كتاب ولا في سنة بل يفتى ويقضى فيها بالاجماع وان كان فيها اختلاف اجتهد في اقرب الاقوال الى الدليل فافتى به وحكم به وهذا خلاف ما دل عليه حديث معاذ وكتاب عمر واقوال الصحابة والذى دل عليه الكتاب والسنة واقوال الصحابة اولى فانه مقدور ما موقف فان علم المجتهد بما دل عليه القرآن والسنة اسهل عليه بكثير من علمه باقتناع الناس في شرق الارض وغربها على الحكم وهذا ان لم يكن متعذرا فهو اصعب شئ واشقاه الا فيه من لوازم الاسلام فكيف يجهلنا الله ومرسوله على ما لا وصول لنا اليه وبقره الحجة على كتابه وسنة رسوله اللذين هدا ناهما وييسرها لنا وجعل لنا الى معرفتها طريقا سهولة التناول من قرب ثم ما يدبره فاعلم الناس اختلافوا وهولاء يعلم وليس عدم العلم بالزام علما جعله فكيف يقدم من عدم العلم على اصل العلم كله ثم كيف ييسر الله ترك الحق المتصور الى امر لا علم له به وغايته ان يكون صوره ما يحسن امر الله ان يكون مستوكفا فيه ثم كما متساويا او ارجح انهم يستقيم هذا على رأي من يقول القراض عصر المجيعين شرط في حصة الاجماع فماله يتقارض عصرهم فلمن شاء في زمينهم ان يحل لهم قضا هذا السلوك لا يمكنه ان يحججه بالاجماع حتى يعلم ان العصر انقض فليس له ان يتشأ فيه مخالف لاهله وهل حال الله الامه والافعال بكتابه وسنة رسوله على ما لا سبيل لهم اليه ولا اطلاع له فرادهم عليه وترك احالته على ما هو بين اظهر حجة عليهم باقية الى اخر الامر مما يكون من الاهتراء به ومعرفة الحق منه وهذا من اجل الحال وحسن نشأت هذه الطريقة تولد عنها معارضة الضيق بالاجماع المجهول والفتنة باب دعوة وماسرهم لم يعرفوا من المقلدين اذا اخرجهم عليه بالقرآن والسنة قال هذا خلاف الاجماع وهذا هو الذي انكره ائمة الاسلام وعابوا من كل ناحية على من ارتكبه وكذبوا من ادعاه **وقال** الامام احمد في رواية ابنه عبد الله من ادعى الاجماع فهو كاذب لعل الناس اختلفوا هذه دعوى بشر المريسي والاصم ولكن لا يقول لعل الناس اختلفوا او لم يبلغه وقال في رواية المروزي كيف يجوز للرجل ان يقول اجمعوا اذا سمعهم يقولون اجمعوا فانهم لم يقولوا اني لم اعلم مخالفا كان وقال في رواية ابى طالب هذا كذب ما علمه ان الناس مجمعون ولكن يقول ما علمه فيه اختلافا فهو احسن من قول اجماع الناس وقال في رواية ابى الحارث لا يبيح لاحد ان يدعى الاجماع لعل الناس اختلفوا ولم يضر ائمة الاسلام على تقديم الكتاب على السنة والسنة على الاجماع وجعل الاجماع في المرتبة الثالثة **قال** الشافعي رحمه الله كتاب الله سنة رسول الله واتفاق الائمة وقال في كتاب اختلافه مع مالك والعلامة طبعات الاولى الكتاب والسنة الثانية ثم الاجماع فيما ليس كتابا ولا سنة الثالثة ان يقول الصحابي فلا يعلم له مخالف من الصحابة

لا بد ان يشبهه عليه بعض فاجاء به وكل من اشتبه عليه شئ وجب عليه ان يحكمه الى من هو اعلم منه فان اثنين له صارعان مثل
والا وكله اليه ولو تكلف ما لا علم له به فهذا هو الواجب علينا في كتابنا وسنة نبينا واقرارنا وصوابه وقد جعل الله سبحانه
فوق كل ذي علم عليم فمن شئ له بعض الحق فكله الى من هو اعلم منه فقد اصاب في شئ في هذا من الاعراض عن القرآن
السنن وانما الصواب واتخاذ رجل بعينه معيا على ذلك وترك الموضوع لقوله وعرضنا عليه وقول كل ما افقه به ورد كل ما
خالفه وهذا لا ترفنسه من اكابرنا على بطلان التقليد ان اوله ما استبان لك فاعمل به وما اشبهه عليك فكله الى عالمه ونحن
نناشدكم الله اذا استبان لك السنة هل تكون قول من قلد قومه لها وتعملون بها وتفوتون او تفقدون بموجبها امر تركوه
وتقدرون عنها الى قوله وتقولون هو اعلم بها فاني رضى الله عنه مع سائر الصحابة على هذه الوصية وهي مبطله للتقليد قطعا
وبالله التوفيق ثم يقول هلا وكلتم ما اشبهه عليكم من المسائل الى عالمها من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ هم
اعلم الامة وافضلها ثم تركتموا وعدلتم عنها فان كان من قلدهم من يוכל ذلك اليه فالصواب احق ان يוכל ذلك اليهم
الوجه السادس والخمسون قولكم كان الصحابة يفتون ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى بين اظهرهم وهذا
تقليد للمستفتين لهم **في جوابه** ان قوام انما كانت تبليغا عن الله ورسوله وكانوا بمنزلة الخبيرين فقط لم يكن قوام
تقليد الراي فلان وفلان خالف الموضوع فم لم يكنوا يفتون في فتواهم ولا يفتون بغير الموضوع ولم تكن المستفتين
لهم نعمت الا على ما يبلغونهم اياه عن نبينهم فيقولون امر بكذا او فعل كذا ونحو عن كذا اهكذا كانت قوام هي جهة على المستفتين
كما هي جهة عليهم ولا فرق بينهم وبين المستفتين لهم في ذلك الا في الواسطة بينهم وبين الرسول وعندهما والله ورسوله وسائر
اهل العلم يعلمون انهم وان مستفتيهم لم يعلموا الا بما علموا عن نبينهم وشاهدوه وسمعوه منه هو لا بواسطة وهو لا بغير واسطة
ولم يكن فيهم من يأخذ قول واحد من الامة يخلل ما حله ويحرم ما حرمه ويستبهم ما اباحه وقد انكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم
على من افق بغير السنة منهم كما انكر على ابي السنايل وكذبوا وانكروا على من افق بغيرهم الزاني البكر وانكروا على من افق باغتسال الجريح
حتى مات وانكروا على من افق بغير علمكم ينفي بما لا يعلم صحته واخبر انتم المستفتي عليه فافتاء الصحابة في حياته نوعان
احدهما كان يبلغه ويقدم عليه فهو حجة باقران لا يجرد افتاءهم الثاني ما كانوا يفتون به مبلغين له عن نبينهم فم فيه مرواة
لا مقلد ولا مقلدون **الوجه السابع والخمسون قولكم وقد قال تعالى** فلولا نفر من كل فرقة منهم
طائفة لنتفقه هو في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم فاعجبوا اليهم فاقبوا ذلك تقليد لهم **جوابه** من جاز
احصها ان الله سبحانه انما اوجب عليهم قبول ما انذروهم به من الوحي الذي ينزل في غيبته عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
والله وسلم في الجهاد فابن في هذا حجة لفرقة التقليد على تقديم اراء الرجال على الوحي **الثاني** ان الآية حجة عليهم ظاهرة
فانه سبحانه نوع عبوديتهم وقيامهم بامرة الى عبيد احدها نقير الجهاد والثاني التقفي في الدين وجعل قيام الدين بحرين
الفرقيين وهم الامراء والعلماء اهل الجهاد واهل العلم فالنافون يجاهدون عن القاعدين والقاعدين يحفظون العلم والناظر
فاذا رجوا من نقيرهم استدركوا ما فاتهم من العلم يا خبايا من سمع من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهذا الناس
في الآية قولان احدهما ان المعنى في كل فرقة طائفة تتفقه وتدبر القاعدة فيكون المعنى في طلب العلم وقد اقول الشافعي
وجاء من المفسرين واحتمل به على قول خبر الواحد لان الطائفة لا يجب ان يكون عدد التواتر والثاني ان المعنى فلولا نفر من كل
فرقة طائفة يجاهد لتفقه القاعدة وتدبر النافرة للجهاد اذا رجوا اليهم ويحجروا بهم ما نزل بعدهم من الوحي وهذا قول اكثر
وهو الصحيح لان النفي انما هو الخروج للجهاد كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم واذا استنفرتم فانفر واو ايضا فان المؤمنين

بما في الاصل

ج

عام في المقيمين مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم والغائبين عنه والمقيمين مرادون ولا بد فانهم سادات المؤمنين فكيف
لا يتناولهم اللفظ وعلى قول اولئك يكون المؤمنون خاصاً بالغائبين عنه فقط والمعنى وما كان المؤمنون لينفروا اليه
كلهم فلو انفروا اليه من كل شرة منهم طائفة وهذا خلاف ظاهر لفظ المؤمنين واخراج اللفظ الشير عن مفهومه في القرآن
والسنة وعلى كلا القولين فليس الآية ما يقتضي صحة القول بالتقليد المذموم بل هي حجة على فسادة وبطلانه فان الزيادة
انما يقوم بالحجة فمن لم تقم عليه الحجة لم يكن قد انذر كما ان النذر من اقام الحجة فمن لم يأت بالحجة فليس بنذر فانما
ذلك تقليد اقليل الشأن في الاسماء ونحن لا ننكر التقليد بل المانع من مآشئهم وانما ننكر نصب رجل معين يجعل قوله
عياً على القرآن والسنة فما وافق قوله منها قبل وما خالفه لم يقبل ويقبل قوله بغير حجة وهم قول نظرية او اعلم منه
الحجة معه فهذه الذي انكرناه وكل عالم على وجه الارض يعلن بانكاره ودماره **الوجه الثامن و**
الخمسون قوله ان ابن الزبير سئل عن الجحد والخرقة فقال اما الله قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
لو كنت متخذاً من اهل الارض خليلاً لا تخنن ته خلباً لزيد اباً بكر رضى الله عنه فانه انزلها اباً **فاي شيء** في هذا
يدل على التقليد بوجه من الوجوه وقد تقدم من الأدلة الشافية التي لا مطمع في رفعها ما يدل على ان قول الصديق في
الجحد اصح الاقوال على الاطلاق وابن الزبير لم يخبر بذلك تقليداً بل اضاف المذهب الى الصديق لينبه على جلاله قائله وان
الابقاس غيره بدلا يشبه قوله بغير حجة ويترك الحجة من القرآن والسنة لقوله فابن الزبير وخيره من الصحابة كانوا اتقى الله وحجج الله
وبيناته احب اليهم من ان يتركوا حال اراء الرجال ولقول حدكائنا من كان وقول ابن الزبير ان الصديق انزلها اباً متضمن للحكم والدليل
مما **الوجه التاسع والخمسون** قوله وقد امر الله بقبول شهادة الشاهد وذلك تقليده **فالولم يكن في ذلك** التقليد
ظهير الاستدلال فكيف به بطلاناً وهل قبلنا قول الشاهد الابنص كتاب ربنا سنة نبينا واجماع الامة على قبول قوله فان الله
سبحانه نصب حجة يحكم بها كما يحكم بالافراد وكذلك قول المقر ايضا حجة شرعية وقوله تقليده كما سميتم قبول شهادة الشاهد
تقليداً فسمو ما شئتم فان الله سبحانه امرنا بالحكم بذلك وجعله دليلاً على الحكم بالحكماء والشهادة والاقرار منقاداً لامر الله و
رسوله ولو تركنا تقليد الشاهد لم يلزم به حكمنا وقد كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقضي بالشاهد وبالأفراد وذلك حكم بنفس
ما انزل الله لا بالتقليد فالاستدلال بذلك على التقليد المتضمن للاعراض عن الكتاب والسنة واقوال الصحابة وتقدير
أراء الرجال عليها وتقدير قول الرجل على من هو اعلم منه واطراح قول من عداه جملة من باب قلب الحقائق وانتكاس العقول
والافهام وبالجمل فحين اذا قبلنا قول الشاهد لم يقبله لمجرد كونه شهد به بل لان الله سبحانه امرنا بقبول قوله فانتم معاشر التقليد
اذا قبلتم قول من قلدهم لمجرد كونه قاله اولان الله امركم بقبول قوله وطرح قول من سواه **الوجه الستون** قوله
وقد جاءت الشريعة بقبول قول القائف والشاخص والقاسم المقوم والحكامين بالمثل في جزاء الصديق وذلك لتقليد **عقل القائل**
به انه تقليد لبعض الحكماء في قبول اقوالهم او تقليد لهم فيما يخبرون به فان عنيتهم الاول فربوا باطل وان عنيتهم الثاني فليس فيه
ما تستر وحوث اليه من التقليد الذي قام الدليل على بطلانه وقبول قول هؤلاء من باب قبول خبر الخبر والشاهد لا من باب قبول
الفتيا في الدين من غير قيام دليل على صحتها بل لمجرد احسان الظن بقائلها مع تجوز الخطأ عليه فابن قول الاخبار والله هاد
ولا قاسر بل التقليد في الفتوى والخبر بهذه الامور يخرج عن امر حصى طريق العلم به ادراكه بالحواس والمشاعر الظاهرة والباطنة
وقد امر الله سبحانه بقبول خبر الخبر به اذا كان ظاهر الصدق والعدالة وطرح هذا ونظيره وقبول خبر الخبر عن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم بان قال او فعل او قول او خبر الخبر عن اخبر عنه بن ذلك **هل هو جرح** فهذا حق لا ينزاع فيه احد اما تقليد الرجل

فيما يخبر به عن ظنه فليس فيه أكثر من العلم بأن ذلك ظنه واجتهاده فتقليد ناله في ذلك بمنزلة تقليد ناله فيما يخبر به عن
 رؤيته وسامعه وأمره فإين في هذا ما يوجب علينا أو يسوغ لنا أن نتلقى بذلك أو نحكم به وندين الله ونقول هذا هو الحق وما
 خالفه باطل ونتركه لنصوص القرآن والسنة وأثار الصحابة وأقوال من عداه من جميع أهل العلم ومن هذا الباب تقليد
 الأعمى في القبلة ودخول الوقت لغيره وقد كان ابن أم مكتوم لا يؤذن حتى يقلد غيره في طلوع الفجر ويقال له أصبحت أصبحت
 وكذلك تقليد الناس للمؤذن في دخول الوقت وتقليد من في المطبوعة لمن يصله بأوقات الصلوة والفطرو والصوم وما شال
 ذلك ومن ذلك التقليد في قبول الترجمة والرسالة والتعريف والتعديبل والمجروح كل هذا من باب الاختيار التي أمر الله بقبول
 المخبر بها إذا كان عدلاً صادقاً وقد اتهم الناس على قبول خبر الواحد في الهدية وأدخال الزوجة على زوجها وقبول خبر المرأة دمية
 كانت أو مسلمة في انقطاع دمه حريضها بوقتة وجواز وطها وانكاحها بذلك وليس هذا التقليد في الفتيا والحكم وإذا كان تقليد
 لها فالله سبحانه يشهد لنا أن نقبل قولها ونقلد ما فيه ولم يشترع لنا أن نتلقى أحكامه عن غير رسول فضلاً عن أن نترك سنة
 رسوله لقول واحد من أهل العلم ونقدم قوله على قول من عداه من الأمة التي وجه الحادي والستون **فلا**
 واجمعوا على جواز شراء الميمان والأطعمة والشياب وغيرها من غير سوال حلتها اكتفاء بتقليد أربابها جواباً له أن هذا ليس
 بتقليد في حكم من أحكم الله ورسوله من غير دليل بل هو اكتفاء بقبول قول الذابح والبائع وهو اقتداء واتباع لأمر الله و
 رسوله حتى لو كان الذابح والبائع يهوداً أو نصرانيات أو فاجراً اكتفينا بقوله في ذلك ولم نسأله عن أسباب الحل كما قالت عائشة
 رضي الله عنها يا رسول الله أني سأيتونا باليمان لاندري أذكره واسم الله عليها أم لا فقال سموا أتم وكلوا فهل يسوع لكم تقليد
 الكفار والفساق في الدين كانتقلدوهم في الذابح والأطعمة فدعوا هذه الاحتجاجات الباطلة وأدخلوا مضيقاً في الأدلة التي
 بين الحق والباطل لنعتقد معكم فقد العلم للأمة على حكمهم كتاب الله وسنة رسوله والتحاكم إليها وترك أقوال الرجال لهما
 أن تدورهم الحق حيث كان ولا تخيير إلى شخص معين غير الرسول نقبل قوله كله ونرد قول من خالفه كله ولا فاشهدوا بأننا أول
 منكر لهذه الطريقة وراغب عنها دأب إلى خلافاً والله المستعان **الوجه الثاني والستون** في قولهم لو كلف الناس كلهم
 الاجتهاد وإن يكونوا علماء ضاعت مصالح العباد ونقطت الصنائع ولتناجر وهذا لا سبيل إليه شرعاً وقد **أجبت** إليه
 من وجه أحسنها أن من رحمه الله سبحانه بنا وأمرنا أنه لم يكلفنا بالتقليد فلو كلفنا به لضاعت أمورنا وفسدت مصالحنا
 لم تكن ندري من نقبل من المفتين والعقلاء وهم عدد فوق المثين ولا يدري عدوم في الحقيقة إلا الله فان المسلمين قد
 ملأوا الأرض شرراً وغروراً وجنونا وشمالاً وانتشر الإسلام بحجج الله وفضله وبلغ مبلغه الليل فلو كلفنا بالتقليد لوقضت أعظم
 العنت والفساد وكلفنا بتحليل الشئ وحريمه وإيجاب الشئ وإسقاطه معاً ان كلفنا بتقليد كل عالم وإن كلفنا بتقليد الأعمى
 فالأعلم فمعرفة ما دل عليه القرآن والسنة من الأحكام أسهل بكثير كثير من معرفة الأعمى الذي اجتمعت فيه شروط
 التقليد ومعرفة ذلك مشقة على العالم إلا أن فضل من المقلد الذي هو كالأعمى وإن كلفنا بتقليد البعض وكان جعل
 ذلك إلى تشهيدنا واختيارنا صار دين الله تبعاً لآراء دنا واختيارنا وشهواتنا وهو غير المحال فلا بد أن يكون ذلك مزاجاً إلى الأمر
 الله باتباع قوله وتلقى الدين من بين يديه وذلك محمد بن عبد الله بن عبد المطلب رسول الله وأمينه على وجهه ويحجته على خلقه
 ولم يجعل الله هذا المنصب لسواه بعده أبداً **الثاني** أن بالنظر والاستدلال صلاح الأمور لا ضياعها وبأهاله وتقليد من يخفى
 ويصيب أضاعتها وضادها كما الواقع شاهد به **الثالث** أن كل واحد منا ما مورى بان يصد والرسول فيما أخبر به وبطبعه فيما
 أمر بذلك لا يكون إلا بعد معرفة امره وخبره ولم يوجب الله سبحانه من ذلك على الأمة إلا ما فيه حفظ دينها وديانها وأصلها

عن ابن مسعود

الأنار
له مجمع

صالح

مشقة

في معاشها ومعادها وباهمال ذلك تضييع مصالحها وتفسد امورها فخراب العالم الاب الجليل ولا عار في الابل العلم واذا اظهر العلم في بلد او حلة قل الشر في اهلها واذا اضمح العلم هناك ظهر الشر والفساد ومن لم يعرف هذا فهو من لم يجعل الله له نورا قال الامام احمد لولا العلم كان الناس كالهياكل وقال الناس اوجه الى العلم منهم الى الطعام والشراب لان الطعام والشراب يحتاج اليه في اليوم مرتين او ثلاثا والعلم يحتاج اليه في كل وقت الرابع ان الواجب على كل عبد ان يعرف ما يخصه من الاحكام ولا يطعم ان يعرف ما لا تدعو الحاجة الى معرفته وليس في ذلك اضاعة مصالح الخلق ولا تعطيل لمعاشهم فقد كان الصحابة رضي الله عنهم قائلين بمصالحهم ومعاشهم وعارة حروثهم والقيام على مواشيهم والضرب في الارض لمتابجرهم والصفق بالاسواق وهم اهل العلماء الذين لا يثق في العلم غيرهم الخافس ان العلم النافع هو الذي جاء به الرسول دون مقدمات الاذهان مسائل الخرص والالغاز وذلك بحمد الله تعالى ايسر شئ على النفوس تحصيله وحفظه وفهمه فانه كتاب الله الذي يسر للذكر كقوله تعالى ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر قال البخاري في صحيحه قال مطر الوراق هل من طالب علم فيعان عليه ولم يقل فتضييع عليه مصالحة وتعتل عليه معايشه وسنة رسوله وهي بحمد الله تعالى مضبوطة بحقيقة اصول الاحكام التي تشرعها فهو خمس ما تروى حديث وقرنها وتفاصيلها نحو اربعة الاف واما الذي هو في غاية الصعوبة والمشقة مقدمات الاذهان واغلوها المسائل والفروع والاصول التي ما انزل الله بها من سلطان التي كل ما لها في غنى وزيادة وتوليد والدين كل ماله في غنى وتقصا والله المستعان الوجه الثالث والستون قولكم قد اجتمع الناس على تقليد الرسول من يهدي اليه زوجته ليلة الدخول وعلى تقليد الامي في القبلة والوقت وتقليد الفخزين وتقليد الائمة في الطهارة وقراءة الفاتحة وتقليد الروضة في النظام دما ووطمها وتزويجها حتى ابل ما تقدم ان استدلنا بذكره من باب المشايخ وليس هذا من التقليد المذموم بل على لسان السلف والخلف في شئ وشئ لم نرجع الى اقوال هؤلاء لكونهم اخبروا بما بل لان الله ورسوله امر يقبل قولهم وجعله دليلا على ترتيب الاحكام فاخبارهم بمنزلة الشهادة والاقراء في هذا اما يسوغ التقليد في احكام الدين والاعراض عن القرآن والسنة ونصب رجل بعينه ميزانا على كتاب الله وسنة رسوله الوجه الرابع والستون قولكم امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعقبة بن الحارث ان يقلد المرأة التي اخبرته بانها ارضعته وزوجته فيما للده التجب فانه لا تقلدونها في ذلك ولو كانت إحدى امهات المؤمنين ولا تأخذون بحد الحديث وتكونه تقليد من قلدهم دينكم واتى شئ في هذا مما يدل على التقليد في دين الله وهل هذا الا بمنزلة قبول خبر الخبير عن امر حتى يخبر به وبمنزلة قبول المشاهد وهل كان مفارقة عقبة لها تقليدا لتلك الامة او اتباع الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث امر بفرافقة من بركة التقليد انكم لا تأمرونه بفرافقة وتقولون هي مزيجتك حلال وطيبا وما نحن فمن حقوق الدليل علمنا اننا من وقت له هذه الواقعة بمثل ما امر به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعقبة بن عامر سواء ولا نترك الحديث تقليد احد الوجه الخامس والستون قولكم قد صرح الائمة بجواز التقليد كما قال سفيان اذا رايت الرجل يعمل العمل وانت ترى غيره فلا تتبعه وقال محمد بن الحسن ينجي للعالم تقليد من هو اعلم منه ولا ينجي له تقليد مثله وقال الشافعي في غير موضع قلته تقليد العم قلته تقليد العثمان وقلته تقليد لطاء جدي ابله من وجوه احملها انكم ان ادعيتم ان جميع العلماء صرحوا بجواز التقليد فنحن على باطلا فقد ذكرنا من كلام الصحابة والتابعين وائمة الاسلام في ذم التقليد واهله والنهي عنه ما فيه كفاية وكانوا يسمون المقلد الامعة ومحبب دينه كما قال ابن مسعود الامعة الذي يحقب دينه الرجل وكانوا يسمونه الامعي الذي لا بصيرة له ويسمى المقلد بن اتباع كل ناسق يميلون مع كل صانع لم يستضيئوا بنور العلم ولم يلجأوا الى ذكر وثيق كما قال فيهم امير المؤمنين علي بن ابي طالب كره الله وجهه فحجته

وكما سماه الشافعي حاطب ليل ونحو عن تقليده وتقليد غيره فجزاه الله عن الاسلام خيرا لقد نصح الله ورسوله والمسلمين ودعا الى كتاب
 الله وسنة رسوله وامر بالتابعهما دون قوله وامر بان تعرض احواله عليهما فيقبل منهما ما وافقهما ويرى ما خالفهما فحق لنا مثل المقدار
 هل حفظوا في ذلك وصديقه واطاعوه امره صوم وخالفوه وان اذعيتهم ان من العلماء من جرح التقليد فكان ما رأيت الثاني ان شكا
 الذين حكيتهم عنهم انهم جرحوا التقليد لمن هو اعلم منهم هو من اعظم الناس رغبة عن التقليد واتباعا للحجة وعخالفة لمن هو
 اعلم منهم فانهم مقررون ان ابا حنيفة اعلم من جرحه بن الحسن ومن ابي يوسف وخلافهما له معروف وقد عجز عن ابي يوسف انه قال
 الرجل لا حد ان يقول مقالتنا حتى يعلم من اين قلنا **الثاني** انكم منكم ان يكون من قلدهم من الائمة مقلدا لغيره اشد
 الانكار وقدمهم وتقدمهم في قول الشافعي قلته تقليدا العشر وقلته تقليدا العثمان وقلته تقليدا العطاء واضطر بقبح في حل كلامه
 على موافقة الاجتهاد اشد الاضطراب وادعيتهم انه لم يقلد زيدا في الفرائض وانما اجتهد فوافق اجتهاده اجتهاده وقبح الخطا على الخط
 حتى وافق اجتهاده في مسائل المعادة حتى في الاكدرية وجاء الاجتهاد واحد والقارة بالقدة فكيف نصبته مقلدا له هنا ولكن هذا
 التناقض جاء من بركة التقليد ولو اتبعه العلم من حيث هو واقتدى به بالدليل وجعلته الحجة اما لما ماتا قضيتهم هذا التناقض
 واعطيتهم كل ذي حق حقه **الثالث** ان هذا من اكبر الحجج عليكم فان الشافعي قد صرح بتقليد عمر وعثمان وعطاء مع كونه من
 ائمة المجتهدين وانتم مع اقراركم بانكم من المقلدين لا ترون تقليد واحد من هؤلاء بل اذا قال الشافعي وقال عمر وعثمان وابن
 مسعود فضلا عن سعيد بن المسيب وعطاء والحسن تركتم تقليد هؤلاء وقدمتم الشافعي وهذا عين التناقض غفلة عن من
 حيث زعمتم انكم قلدهم فانه قد قدمتم الشافعي فقلده وامن قلده الشافعي فان قلدهم بل قلدهم فاما قلدهم فيه الشافعي قيل له
 يكن ذلك تقليدا منكم بل تقليدا له والاولو جاء عنهم خلاف قوله لم تلتفتوا الى احد منهم **الرابع** ان من ذكرتم من
 الائمة لم يقلدوا وتقليدكم ولا سوغوه البتة بل غاية ما نقل عنهم من التقليد في مسائل يسيرة لم يظفروا فيها بنص عن الله و
 رسوله ولم يجدوا فيه بأسا سوى قول من هو اعلم منهم فتقدموه وهذا فعل اهل العلم وهو الواجب فان التقليد انما يباح للمضطر
 لما من عدل عن الكتاب والسنة واقرال الصحابة وعن معرفة الحق بالدليل مع تمكنه منه الى التقليد فهو كمن عدل الى الميتة
 مع قدرته على المدى فان الاصل ان لا يقبل قول الغير الا بدليل الا عند الضرورة فجعلتم انتم حال الضرورة راس اموالكم
الوجه السادس الستون قولكم قال الشافعي رأى الصحابة لنا خيرا من رأينا لانفسنا ونحن نقول وفصل وراى
 الشافعي والائمة لنا خيرا من رأينا لانفسنا **جوابه** من وجوه **احدها** انكم اول مخالف لقوله ولا ترون رأيهم لكم خيرا من
 رأي الائمة لانفسهم بل تقولون رأى الائمة لانفسهم خيرا لنا من رأى الصحابة لنا فاذا جاءت الغتيا عن ابي وعمر وعثمان وعلى
 وسادات الصحابة وجاءت الغتيا عن الشافعي وابي حنيفة ومالك تركتم ما جاء عن الصحابة واخذتم بما افق به الائمة فهذا كان
 رأى الصحابة لكم خيرا من رأى الائمة لكم لو نصحتهم انفسكم **الثاني** ان هذا لا يوجب صحة تقليد من سوى الصحابة لما خصهم الله به
 من العلم والفرم والفضل والفقه عن الله ورسوله وشاهد والوحي والتلقي عن الرسول بلا واسطة ونزول الوحي بلغتهم
 وهي غضة محضة لم تكتب ومر اجتهادهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما اشكل عليهم من القرآن والسنة حتى يحل لهم
 فمن له هذه المنزلة بعدهم ومن شاركهم في هذه المنزلة حتى يقلدوا يقلدون فضلا عن وجوب تقليد وسقوط تقليد من اوجبه
 كما صرح به علامتهم وقاله ان بين علم الصحابة وعلومهم من الفضل كما بينتم فيهم ذلك **قال الشافعي** في الرسالة القدرية
 بعد ان ذكرهم وذكرهم تعظيمهم وفضيلتهم وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وامر استدرت به علمه وراؤهم لنا احمد
 واولى بنا من رأينا قال الشافعي وقد اتى الله على الصحابة في القرآن والتوراة والانجيل وسبق لهم من الفضل على لسان نبيهم

ما ليس لاحد بعد هم قفي الصيحين من حديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خير الناس قفي
 ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يحيى قومه فيسحق شهادة احدهم عيسته وميسته شهادة ته وفي الصيحين من حديث
 ابي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسبوا اصحابي فلو ان احدكم انفق مثل احدى ذهباما بلغ
 مد احدهم ولا تضيقه وقال ابن مسعود ان الله نظر في قلوب عباده فوجد قلب محمد خير قلوب العباد ثم نظر في قلوب
 الناس بعدة فرائى قلوب اصحابه خير قلوب العباد فاخترهم لصحبته وجعلهم انصار دينه ووزراء نبيه فمأسرة
 المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن وما سأروه قبيحا فهو عند الله قبيح وقد امرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 باتباع سنة خلفاء الراشدين وبالاقتداء بالخلفتين وقال ابو سعيد كان ابو بكر وعلمنا رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم وشهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالعلم والدين مسعود بالعلم وودع ابن عباس بان يفقهه الله في الدين و
 بعلمه التاويل وضمه اليه حرة وقال اللهم علمه الحكمة وتاول عمر في المنام القدر الذي شرب منه حتى راي الوحي يخرج
 من تحت اظفاره واودله بالعلم واخبر ان القوم ان اطاعوا بابا بكر وعمر يرشدوا واخبر انه لو كان بعد نبى لكان عمر واخبر
 ان الله جعل الحق على لسانه وقلبه وقال رضيبت لكم ما رضى لكم ابن ام عبد يعنى عبد الله بن مسعود وفضائلهم و
 مناقبهم وما خصهم الله بهن العلم والفضل اكثر من ان يدكر فهل يستوفى تقليد هؤلاء وتقليد من بعدهم من لا يلزمهم
 ولا يقار بهم الثالث انه لم يختلف المسلمون انه ليس قول من قلد تنوع حجة واكثر العلماء بل الذى نص عليه من قلد
 ان اقوال الصحابة حجة يجب اتباعها ويخرج منها كما سياتى حكاية الفاظ الائمة في ذلك وابلغهم فيه الشافعي ونبى انه
 لم يختلف مذهبه ان قول الصحابي حجة وندكر بوضوحه في الجريد على ذلك ان شاء الله وان من حكى عنه قولين في ذلك
 فانما حكى ذلك بلازم قوله لا بصر حجة واذا كان قول الصحابي حجة فقبول قوله حجة واجب متعين وقول قول من سواه احسن
 احواله ان يكون سائفا فقياس احد القائلين على الآخر من اشد القياس ابطاله الوجه السابع والستون
 قولكم وقد جعل الله سبحانه في فطر العباد تقليد المتعلمين للعلمين والاستاذين في جميع الصنائع والعلوم الى اخره
 فحقا بانه ان هذا الحق لا ينكره عاقل ولكن كيف يستلزم ذلك صحة التقليد في دين الله وقبول قول المتبع بغير
 حجة توجب قبول قوله وتقديم قوله على قول من هو اعلم منه وترك الحججة لقوله وتراى اقوال اهل العلم جميعا من السلف و
 المتخلف لقوله فهل جعل الله ذلك في فطر احد من العالمين ثم يقال بل الذى فطر الله عليه عبادة طلب الحججة والدليل
 ان ثبت لقول المدعى فدكر سبحانه في فطر الناس انهم لا يقبلون قول من لم يقدم الدليل على صحة قوله ولا جاز لك اقام
 الله سبحانه البراهين القاطعة والحجج الساطعة واكدلة الظاهرة والايات الباهرة على صدق رسوله اقامة الحججة و
 للمعذرة هذا وهم اصدق خلقه واعلمهم ولهم واكملهم فاقوا بالايات والحجج والبراهين مع اعتراف اممهم لهم
 اصدق الناس فكيف يقبل قول من ادعاهم بغير حجة توجب قبول قوله والله تعالى انما اوجب قبول قولهم بعد قيام الحججة
 وظهور الايات المستلزمة لصحة دعواهم لما جعل في فطر عباده من الانقياد للحجة وقبول صاحبها وهذا امر مشترك
 بين جميع اهل الارض مؤمنهم وكافرهم ومبرهم وفاجرهم الانقياد للحجة وتعظيم صاحبها وان خالفوه عنادا وبغيا فلفوا
 اغراضهم بالاقتياد ولقد احسن القائل

وجهه فهو الحق ليس هو
 كما نسي التوثيق من هو مطلق

ابن وجه قول الحق في قلبه
 سيونش سرشد وينيى نفاصرة

فقطرة الله وشرعه من اكبر على فرقة التقليد الوجه الثامن والستون قولكم ان الله سبحانه
فاوت بين ذوي الازهان كما فاوت بين قري الا بد ان فلا يليق بحكمته وعدله ان يعرض على كل احد معرفة الحق
بدليله في كل مسألة الى اخره **فتبين** لا تنكر ذلك ولا تدعي ان الله فرض على جميع خلقه معرفة الحق بدليله في كل
مسألة من مسائل الدين دولة وجملة قائما انكم ناما انكم الاثمة ومن تقدمهم من الصحابة والتابعين وما حدث
في الاسلام بعد انقضاء القرون الفاضلة في القرن الرابع المذموم على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
نصب رجل واحد وجعل فتاويه بمنزلة نصوص الشاكر بل يقدمها عليه ويقدم قوله على اقول من بعد رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم من جميع علماء ائمة وآكفاء بتقليد عن تلقى الاحكام من كتاب الله وسنة رسوله واقول **فتبين**
وان يضم الى ذلك انه لا يقول ان الامام في كتاب الله وسنة رسوله وهذا مع تضمنه للشهادة بما لا يعلم الشاهد والقول لا
علم والاخبار عن خالفه وان كان ائمة من الله غير مصيب لكن كتاب السنة ومتبوعه هو المصيب او يقول كلاهما مصيب
للكتاب والسنة وقد تناقضت اقول هما فيجعل اداة الكتاب السنة متعارضة متناقضة والله ورسوله يحكم بالشريعة
وضد في وقت واحد وبذلك تبطل الامراء الرجال وليس له في نفس الامر حكم معين فهو اما ان يسلك هذا المسلك او يخالفه
خالف متبوعه ولا بد له من واحد من الامرين وهذا من مكرمة التقليد عليه اذا عرف هذا **فتبين** انما قلنا ونقول ان الله تعالى
اوجب على العباد ان يتقوا بحسب استطاعتهم واصل المتقوى معرفة من تبقى ثم العمل به فالواجب على كل عبد ان يبذل
جهده في معرفة ما يتقيه فاما امره الله به وذا عنه ثم ياتر طاعة الله ورسوله وما يخاف عليه فهو فيه اسوة امثاله من علماء
الرسول فكل احد سواه قد يخفى بعض ما يجنبه ولم يخبر به ذلك عن كونه من اهل العلم لم يكلفه الله ما لا يطيق من معرفة الحق
والتباعد قال بوعمر وليس احد بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا وقد خفي عليه بعض امره فاذا اوجب الله سبحانه
على كل احد ما استطاعه وبلغه قراءه من معرفة الحق وعدله فيما خفي عليه منه فاحطاه او قل فيه غيره كان ذلك
مقتضى حكمته وعدله ورحمته بخلاف ما لو فرض على العباد تقليد من شاؤوا من العلماء وان يختار كل منهم رجلا ينصبه
معبدا على وجهه ويعرض عن اخذ الاحكام واقتباسها من مشكاة الرحي فان هذا ايضا في حكمته ورحمته واحسانه ويؤد
الى ضياع دينه وهجر كتابه وسنة رسوله كما وقع فيه من وقع وبالله التوفيق **الوجه التاسع والستون** قولكم
انكم في تقليدكم بمنزلة المأموم مع الامام والمتبوع مع التابع فالركب خلف الدليل **جوابه** انا والله حولنا ندرك
وليكن الشأن في الامام والدليل والمتبوع الذي فرض الله على الخلق ان تاتوا به وتلقوه وتسير خلفه واتسم سبحانه
بعزته ان العباد لو اتقوا من كل طريق او استغنى من كل باب لم يفتح لهم حتى يدخلوا خلفه فهذا العلم الله هو امام الخلق
ودليلهم وقال لهم حقوا ولا تجعل الله منصب الامام بعدة الا لمن دعا اليه ودل عليه وامر الناس ان يقتدوا به ويأتوا به
ويسبروا خلفه وان لا ينصبوا انفسهم متبوعا ولا اماما ولا دليلا غيره بل يكون العلماء مع الناس منزلة ائمة الصلوة مع
المصلين كل واحد يصلي طاعة لله وامتناء لامره وهم في الجماعة متعاونون متساعدون بمنزلة الوالد مع الدليل كلامهم في
طاعة الله وامتناء لامره لا ان المأموم يصلي لاجل كون الامام يصلي بل هو يصلي صلى امامه او لا بخلاف المقلد فانه انما
ذهب الى قول متبوعه لانه قاله لا ان الرسول قاله ولو كان كذلك لدارع الرسول بين كان ولو يكن مقلدا فاحتجاجهم بما
الصلوة ودليل الحجة من اظهر الحجج عليهم يوضحه **الوجه السابعون** ان الامام قد علم ان هذه الصلوة التي
فرضها الله سبحانه على عباده واداء امامه في وجوبها سواء وان هذا البيت هو الذي فرض الله حجه على كل من استطاع

اليه سبيلا وانه هو والدليل في هذا الفرض سواء ففى لم يخرج تقليد الدليل ولم يصل تقليد الامام وقد استأجر النبي صلى الله عليه واله وسلم دليلا يد له على طريق المدينة لما هاجر الهجرة التي فرضها الله عليه وصلى خلف عبد الرحمن بن عوف مأمورا والعالم يصل خلف مثله ومن هو وانه بل خلف من ليس بعالم وليس من تقليده في شئ يوضحه الوجه الحادى

السبعون ان المأمور يأتى بمثل ما يأتى به الامام سواء والركب يأتون بمثل ما يأتى به الدليل ولو لم يفعلوا ذلك لما كان هذا متبعاً فالمتبع للامة هو الذى يأتى بمثل ما اتوا به سواء من معرفة الدليل وتقدير الحجج وتحكيمها حيث كانت ومع من كانت فحين يكون متبعاً لهم وامامهم اعراض عن الاصل الذى قامت عليه امامتهم ويسلك غير سبيلهم ثم يدعى الله موتهم بهم فذلك اما نبيهم ويقال لهم ها توابها تكم ان كنتم ضد قين **الوجه الثانى والسبعون** قولكم ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فتحوا البلاد وكان الناس حينئذ عهده بالاسلام وكان يفتونهم ولم يقولوا لاحد منهم عليك ان تطلب معرفة الحق في هذه الفتوى بالدليل **جوابه** انهم لم يفتوهم بأرائهم وانما بلغوهم ما قاله نبيهم وفعله وامره فكان ما افترضهم به هو الحكم وهو الحجج وقالوا لهم هذا امر من نبينا اليكنا وهو عهدنا اليكم فكان يلجئهم به هو نفس الدليل وهو الحكم فان كلام رسول الله صلى الله عليه واله وسلم هو الحكم وهو دليل الحكم وكذا ذلك القرآن فكان الناس اذ ذلك انما يحرصون على معرفة ما قاله نبيهم وفعله وامره وانما تبليغهم الصحابة ذلك قايين هذا امن زمان انما يحرص الناس فيه على ما قاله الآخر فالآخر وكما تاخر الرجل اخذ واكلامه وهجره والوكادوا يهرون كلام من فرقه حتى تجد اتباع الامة اشد الناس هجراً لكلامهم واهل كل عصر انما يقضون ويفتون بقول الاذن فالاذنى اليهم وكلما بعد العهد ازداد كلام المتقدم هجراً ورغبة عنه حتى ان كتبه لا تكاد تجز عنهم منها شيئاً بحسب تقدم زمانه ولكن اين قال اصحاب رسول الله صلى الله عليه واله وسلم للتابعين لينصب كل منكم لنفسه رجلاً يعتاره ويقلده دينه ولا يلتفت الى غيره ولا يلتقى الاحكام من الكتاب والسنة بل من تقليد الرجال فاذا اجاءكم عن الله ورسوله شئ وعن من نصبتموه اماماً تغفلون عنه فخذوا بقرآنكم

عن الله ورسوله فوالله لو كشف الغطاء لكم وحقت الحقائق لرأيتم نفوسكم وطريقكم مع الصحابة كما قال الاول

ونزلت بالبيداء بعد منزل

نزلوا به في قبائل هاشم

وكما قال الثانی

اشتان بين مشرق ومغرب

سأرت مشرقة وسرت مغرباً

وكما قال الثالث

عمر لك الله كيف يلتقيان

ايها المنكر الثريا سهيلاً

وسهيل اذا استقل بهما في

هي شامية اذا ما استقلت

الوجه الثالث والسبعون قولكم ان التقليد من لوازم الشرع والقدر والمنكرين اليه ولا بد كما تقدم بياناً له من الاحكام **جوابه** ان التقليد المنكر المذموم ليس من لوازم الشرع وان كان من لوازم القدر بل بطلانه فساد من لوازم الشرع كما عرف بهذه الوجوه التي ذكرناها واضحا فمنها وانما الذي من لوازم الشرع المتابعة وهذه المسائل التي ذكرتم انها من لوازم الشرع ليست تقليداً وانما هي متابعة وامثال الاخر فان ايتم الامتية تقليداً فالقيد بهن الاعتبار حق وهو من الشرع ولا يلزم من ذلك ان يكون التقليد الذي وقع النزاع فيه من الشرع ولا من لوازمه وانما بطلانه من لوازمه يوضحه الوجه

الرابع والستون ان ما كان من لوازم الشرع فبطلان ضده من لوازم الشرع فلو كان التقليد الذي وقع فيه النزاع

من لوازم الشرع كان بطلان الاستدلال وانباء الحججة في موضع التقليد من لوازم الشرع فان ثبوت احد النقيضين يقتضي
انتفاء الآخر وصحة احد الضدين يوجب بطلان الآخر **فان قيل** دليلا فقول لو كان التقليد من الدين لم يحضر العدول عنه
الى الاجتهاد والاستدلال لانه يتضمن بطلانه **فان قيل** كلاهما من الدين واحدهما اكل من الآخر فهو العدول عن المقتضى
الى الفاضل **قيل** اذا كان قد انسد باب الاجتهاد عندكم وقطعت طريقه وصار الفرض هو التقليد فالعدول عنه الى فائدة
سد بابه وقطعت طريقه يكون عندكم معصية وفاعله اثر وفي هذا من قطع طريق العلم ابطال حجج الله وبياناته وظلوا في
من قائم لله بحجة ما يبطل هذا القول ويدحضه وقد ضمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه لا تزال طائفة من امتي على الحق
لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى تقوم الساعة وهؤلاء هم اولو العلم والمعرفة بما بعث الله به رسوله فانهم على بصيرة
وبينة بخلاف الاعشى الذي قد شهد على نفسه بانه ليس من اولي العلم والمصداق والمقصود ان الذي هو من لوازم الشرع فالتمس
والاقتداء بقديم النصوص على ازالة الرجال وتحكيم الكتاب والسنة في كل ما تنازع فيه العلماء واما الزهد في النصوص والاستغناء
عنها بالراء الرجال ونقلها عنهم والاكثار على من جعل كتاب الله وسنة رسوله واقتوال الصحابة نصب عينيه وعرض اقوال العلماء
عليها ولم يخرج من دون الله ولا من رسول ولا المؤمنين وليجة فبطلانه من لوازم الشرع ولا يتم الدين الا بالاكثار وابطاله فساد لون
والاتباع لون والله الموفق **الوجه الخامس في السبعون** قوله كل حجة اثرية ارجحت بها بطلان التقليد فاتهم
مقلدون لحجة باور فاتهم وليس بيد العالم الا تقليد الراوي ولا بيد الحاكم الا تقليد الشاهد ولا بيد العاقل الا تقليد العالم **الوجه**
السادس في السبعون ما تقدم مراد من ان هذا الذي سمي مقولة تقليدا هو اتباع امر الله ورسوله ولو كان هذا تقليدا لكان لكل عالم على
وجه الارض بدل الصحابة مقلدا بل كان الصحابة الذين اخذوا عن نظر ائمة مقلدين ومثل هذا الاستدلال لا يصدر راجعا
من مشايخ او ملبس يقصد لبس الحق بالباطل والمقلد يجهله اخذ نوعا صحيحا من انواع التقليد واستدل به على النوع الباطل
منه لوجه القدر المشترك وغفل عن القدر الفارق وهذا هو القياس الباطل المتفق على دمه وهو اخوه التقليد الباطل
كلاهما في البطلان سواء واذا جعل الله سبحانه خبر الصادق حجة وشهادة العدل حجة لم يكن متبع الحججة مقلدا اذا قيل انه
مقلد الحججة فغيره لا بهذا التقليد واهله وهل ندندن الاحوال والله المستعان **الوجه السادس في السبعون**
قوله انتم منعتهم من التقليد خشية وقوع المقلد في الخطأ بان يكون من قلة الخطأ في فقاء انه اوجبتم عليه النظر الاستدلال
في طلب الحق ولا ريب ان صوابه في تقليد ما لم هو اعلم منه اقرب من اجتهاده هول نفسه كمن اراد شري سلعة لا خير له بها فانه
اذا قلدها لم يملك السلعة خيرا ايها امينا ناهيا كان صوابه وحصول غرضه اقرب من اجتهاده لنفسه **جوابه** من جوده احسن
انما منعنا التقليد طاعة لله ورسوله والله ورسوله منع منه وذم اهله في كتابه وامر بتحكيمه وتحكيم رسوله ورد ما تنازعت فيه
الامة اليه والى رسوله واخبار ان الحكم له وحده وفي ان يتخذ من دونه ودون رسوله وليجة وامر ان يعتصم بكتابه
منه ان يتخذ من دونه اولياء واربا بايجل من استخفهم ما اخلوه ويحرم ما حرموه وجعل من لا علم له بما انزله على رسوله بمنزلة
الانعام وامر بطاعة اولي الامر اذا كانت طاعتهم طاعة لرسوله بان يكونوا متبعين لامرهم بخبرين به واقسم بنفسه سبحانه ان لا
نؤمن حتى نحكم الرسول خاصة فيما افجر بيننا لا نحكم غيره ثم لا يخفى في انفسنا خراجا مساحميا كما يجيزه المقلدون اذا جاز حكمه
خلاف قول من قلده وان سلم حكمه تسليما كما يسلم المقلدين لا نقول من قلده بل تسليما اعظم من تسليمهم واكمل الله المستعان
وذم من حاكم الى غير الرسول وهذا كما انه ثابت في حياته فهو ثابت بعد موته فلو كان حجتا بين اظهرنا وحكامنا الى غيره فكما من اهل
الذم والوعيد فسنته وما جاء به من الهدى ودين الحق لم يمت وان فقد من بين الامة شخصية الكريم فلم يفقد من بيننا سنته

ودعوته وهدية والعلم والايمان بحمد الله مكانهما من ابتهاجا وجدنا وقد ضمن الله سبحانه حفظ الذكر الذي انزل على رسوله
 فلا يزال محفوظا بحفظ الله محميا بحمايته لتقوم حجة الله على عباده قرنا بعد قرن اذ كان نبيهم اخر الانبياء ولا نبي بعده فكان حفظه
 لدينه وما انزل على رسوله مغنيا عن رسول اخر بعد خاتم الرسل والذي اوجبه الله سبحانه وفرضه على الصلابة من تلقى العلم
 والهدى من القرآن والسنة دون غيرها هو بعينه واجب على من بعدهم وهو حكيم لم ينس ولا يتطرق اليه النسخ حتى ينسخ الله
 العالم ويطوى الدنيا وقد ذكر الله تعالى من اذ ادعى الى ما انزله ولي رسوله صدق واعرض وحقرة ان تصيبه مصيبة باعراجه
 عن ذلك في قلبه ودينه ودنياه وخزائن من خالف عن امره واتبع غيره ان تصيبه فتنة او يصيبه عذاب اليمر والفتنة وقليلا
 والعذاب الاليم في بدنه وروحه وهما متلازمان فمن فتن في قلبه باعراجه عما جاء به وحفظه له الى غيره اصيب بالعدا
 الاليم ولا بد واخبر سبحانه انه اذا قضى امر على لسان رسوله لم يكن لاحد من المؤمنين ان يختار من امره غير ما قضاه فلا
 خيرة بعد قطبائه المؤمنين البتة **وشحن نسأل المقلدين** هل يمكن ان يخفى قضاء الله ورسوله على من قد تقوى دينكم
 في كثير من المواضع **املا فان قالوا لا يمكن** ان يخفى عليه ذلك انزل لوم فوق منزلة ابي بكر وعمر وعثمان وعلى والصلابة كلهم
 فليس احد منهم الا وقد خفى عليه بعض ما قضى الله ورسوله به **فهذه الصلابة** يقى اعلم الامامة به خفي عليه مديات الجدة
 حتى اعلمه به محمد بن مسلمة والمغيرة بن شعبة وخفي عليه ان الشهد لاديت له حتى اعلمه به عمر فرجع الى قوله **وشحن على**
 بهم الجنب فقال لو بقى شهر لم يصل حتى يغتسل وخفي عليه دية الاصابع ففضى في الابهام والتي تليها بنحو عشرين حتى اخبرنا
 في كتاب عمر بن حنوف ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى فيها بعشر عشر فترك قوله ورجع اليه وخفي عليه شأن الاستيلاء
 حتى اخبره به ابي موسى وابو سعيد الخدري وخفي عليه قهرت المرأة من دية نروجا حتى كتب اليه الضحاک بن سفيان الكلابي
 وهو اعرا في من اهل البادية ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امر ان يورث امرأة شميم الضبابي من دية نروجا وخفي عليه
 حكم امراض المرأة حتى سأل عنه فرجده عند المغيرة بن شعبة وخفي عليه امر الجوس في الجزيته حتى اخبره عبد الرحمن بن
 عوف ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اخذها من جوس هجر وخفي عليه سقوط طواف الداع عن الحائض فكان
 مردهن حتى يطهرن ثم يطفن حتى بلغه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلاف ذلك فخرجهم عن قوله وخفي عليه التسوية
 بين دية الاصابع وكان يفاضل بينها حتى بلغته السنة في التسوية فرجع اليها وخفي عليه شأن متعة الحج وكان ينهى عنها حتى خفي
 على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امر بها فترك قوله وامر بها وخفي عليه جواز التسمية باسماء الانبياء فنهى عن حجة اخبره به
 طلحة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانه ابا حمزة فامسك ولم يمد على النوى هذا وابو موسى وعمر بن مسلمة وابو ايوب من شهر
 الصلابة ولكن لم يبرأ به الله عنه امره يدين يديه حتى عنه وكما خفي عليه قوله تعالى انك ميت وانهم ميتون وقوله
 وما حمل الا رسولا قد خلدت من قبله الرسل اقران مات او قتل انقلب ترك على اعقابكم حتى قال والله كافي ما سمعتهما قط قبل
 وقتي هذا وكما خفي عليه حكم الزيادة في المهمل على مهور ازواجه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبناته حتى ذكر تلك المرأة بقوله
 تعالى واتيتهم احداهن قطعا فلا تاخذن وامنه شيئا فقال كل احد افقه من عمر حتى النساء وكما خفي عليه امر الجحد والكلالة و
 بعض ابواب الربا فمضى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان عهد اليهم فيها عهدا وكما خفي عليه يوم الحديبية ان وعد
 الله لنبيه واصحابه بدخول مكة مطلق لا يتعين لذناب العام حتى بينه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم وكما خفي عليه جواز
 استدانة الطيب اللحم ونظيبه بعد النحر وقبل طواف الافاضة وقد صححت السنة بذلك وكما خفي عليه امر القدر وم على محل
 الطاعون والفرار منه حتى اخبر بان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا سمعتم به بارحوا فلا تدخلوها واذا وقع واتم

بأمرهم فلا يخرجوا منها فإزاهم هذا وهو أعلم الأمة بعد الصديق على الإطلاق وهو كما قال ابن مسعود لو وضع علمي عن يميني
كفة ميزان وجعل علم أهل الأرض في كفة لرحمهم علمي قال الأعمش فذكرت ذلك لأبراهيم النخعي فقال والله اني لا حسب عزمي
بتسعة اعشار العلم **وحفي على عثمان بن عفان** اقل مدة الحمل حتى ذكره ابن عباس بقوله تعالى وحمله وفصاله
ثلاثون شهرا مع قوله والوالدان يرضعن اولادهن حولين كاملين فخرج الى ذلك **وحفي على ابي موسى** الا شعره يورث
بلت اكله من لبن البنت السدس حتى ذكره ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورثها ذلك **وحفي على ابن عباس** تخم
لحم الحمر الا هلية حتى ذكره ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حرما يوم خيبر **وحفي على ابن مسعود** حكم المفوضة
وتروى اليه فيها شهر افانها هم يرايهم بلغه النص بمثل ما افق **وهذا باب** لو تتبعناه بحجة سفر كبير فسنال حينئذ فرة
التقليد هل يجوز ان يخفى على من قلده تمويه بعض شات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما خفي ذلك على سادات الاممة اولا فان
قالوا لا يخفى عليه وقد خفي على الصياغة مع قرب عهدهم **بل غوا في الغلو** مبلغ مدعى العصمة في الائمة وان قالوا بل يجوز ان يخفى
عليهم وهو الواقع وهم مراب في الخفاء في الغلة والكثرة قلنا نحن نناشدكم الله الذي هو عند لسان كل قائل وقلبه اذ انضم
الله ورسوله امر اخفى على من قلده تمويه هل تبقى لكم الخيرة بين قبول قوله وخرجه ان ينقطع خبركم وتوجبون العمل بما قضاه الله ورسوله
عينا لا يميز سواه قاعد والهدى السؤال جوابا والجواب صوابا فان السؤال واقع والجواب كاذم والمقصود ان هذا هو الذي ينبغي ان
التقليد فابن معكم حجة واحدة تقطع العذر وتسوق لكم ما ارضيتموه لا تنفسكم من التقليد **الوجه الثاني** ان قولكم صواب
المقلد في تقليده لمن هو اعلم منه اقرب من صوابه في اجتهاده دعوى باطلة فانه اذا قلده من قد خالفه غيره من هو نظيره واعلم
منه لم يد على صواب هو من تقليده او على خطأ بل هو كما قال الشافعي حاطب ليل اما ان يقترب به عودا وافعي قلده واما
اذا بدل اجتهاده في معرفة الحق فانه بين امرين اما ان يظفر به فله اجران واما ان يخطئه فله اجر فهو مصيب للاجر ولا بد
بخلاف المقلد المتعصب فانه ان اصاب لم يوجر وان اخطأ لم يسلم من الاثم فابن صواب الاعمى من صواب البصير الباذل جهل
الوجه الثالث انه انما يكون اقرب الى الصواب اذا عرف ان الصواب ميم من قلده دون غيره وحينئذ فلا يكون مقلدا
له بل متبعا للحجة واما اذ لم يعرف ذلك البتة فمن اين لكم انه اقرب الى الصواب من باذل جده ومستغفر وسعه في طلب الحق
الوجه الرابع ان اقرب الى الصواب عند تنازع العلماء من امثال امر الله فله ما تنازعوا فيه الى القران والسنة واما من
ما تنازعوا فيه قول متبوعه دون غيره فكيف يكون اقرب الى الصواب **الوجه الخامس** ان المثال الذي مثلتموه من كبار
العلماء عليكم فان من اراد شري سعة او سلوك طريقة حين اختلف عليه اثنان او اكثر وكل منهم يامر بخلاف ما يامر به الآخر
فانه لا يقدر على تقليد واحد منهم بل يبقى مترددا طالبا للصواب من اقوالهم فلو اقدم على قبول قول احد هم مع مساواة الآخر له في
المعرفة والنصيحة والديانة او كونه فوقه في ذلك على خاطرا من موافا ولو كان اصاب قد جعل الله في فطرته عقلا في مثل هذا
ان يتوقف احد هم ويطلب ترجيح قول المختلفين عليه من خارج حتى يستبين له الصواب ولم يجعل في فطرهم الجهم على قبول قول
واحد واطراح قول من عدا **الوجه السابع والسبعون** ان نقول لطائفة المقلدين هل يشقون تقليد كل عالم من
السلف والخلف او تقليد بعضهم دون بعض فان سؤلتهم تقليد الجميع كان سؤيخكم لتقليد من انتميتهم الى مذهبه كسؤيخكم
لتقليد غيره سواء فكيف صارت اقوال هذا العالم حبا لكم تقتون وتقتضون بها وقد سؤيختم من تقليد هذا اما سؤيختم من تقليد
الآخر فكيف صارت هذا صاحب مذهبكم دون هذا وكيف استجرتهم ان تردوا اقوال هذا او تقلدوا اقوال هذا وكلاهما عالم يستوعب اتباعه فان
كانت اقواله من الدين فكيف سألتمكم وضع الدين وان لم تكن اقواله من الدين فكيف سؤيختم تقليده وهذا الاجاب لكم عنه

يقضه الوجه الثامن والسبعون ان من قلده تنوع اذا روى عنه قولان وروايتان سوغتم العمل بهما وقلتم
 جهم بد له قولان فيسوغ لنا الاخذ بحد او هذا او كان القولان جميعاً من جهم كقولنا جعلتم قول نظيره من المجتهد بن بمانلة قوله
 الآخر وجعلتم القولين جميعاً من جهم لكونهم ورثها كان قول نظيره ومن هو اعلم منه ابراهيم من قوله الآخر واقرب الى الكتاب
 والسنة بوجه الوجه التاسع والسبعون انكم معاشر المقلدين اذا قال بعض اصحابكم من قلده تنوع قولاً خلافاً
 قول المتبوع واخرجه على قوله جعلتموه وجهاً وفضيتم وافتيتم به والنص بمقتضاه فاذا قال الامام الذي هو نظيره متبوعكم
 او فوزه قولاً يخالفه لم تلتفتوا اليه ولم تعدوا شيئاً ومعلوم ان واحداً من الائمة الذين هم نظير متبوعكم اجل من جميع اصحابه
 من اولهم الى اخرهم فقد روى السواء التقادير ان يكون قوله بممانلة وجه في مذهبه كما في الله العجب صامون ائقي واحكم يقول
 واحد من مشايخ المذهب ائقي بالقبول من ائقي بقول الخلفاء الراشدين وابن مسعود وابن عباس وابي بن كعب وابي الدرداء
 ومعاذ بن جبل وهذا من بركة التقليد عليكم وتماثل ذلك الوجه الثمانون انكم ان رستم الفخلف من هذه الخلطة وقلتم
 بل يسوغ تقليد بعضهم دون بعض وقال كل فرقة منكم يسوغ واجب تقليد من قلدها دون غيره من الائمة الذين هم
 مثله او اعلم منه كان اقل ما في ذلك معارضة قولكم يقول الفرقة الاخرى في ضرب هذه الاقوال بعضها ببعض ثم يقال
 ما الذي جعل متبوعكم اولى بالتقليد من متبوع الفرقة الاخرى في كتاب او بآية سنة وهل تقطعت الامة امرها بيننا وبيننا
 وصار كل حزب بما لديهم فرحون الابهة السبب فكل طائفة تدعو الى متبوعها وتتأى عن غيره وتنهى عنه وذلك مفضل الى
 التفريق بين الامة وجعل دين الله تابعاً للشمى والاعراض وعرضة للاضطراب في الاختلاف وهذا كله يدل على ان التقليد
 ليس من عند الله للاختلاف الكبير الذي فيه ويكفي في فساد هذا المذهب تناقض اصحابه ومعارضة اقوالهم بعضهم
 ببعض ولو لم يكن فيه من الشناعة الا انها بهم تقليد صاحبهم وتخريمهم تقليد الواحد من اكابر الصحابة كما صرحوا به في كتبهم
 الوجه الحادي والثمانون ان المقلدين حكموا على الله قدره واشراً بالحكم الباطل جهاراً الخالف لما اخبره رسول الله
 فاخلوا الارض من القائلين لله بحجة وقالوا لم يبق في الارض من الاصحهار المتقدمة فقالت طائفة ليس لاحد ان يختار
 بعد ابي حنيفة وابي يوسف وخرين الهذيل ومحمد بن الحسن والحسن بن زياد اللؤلؤي وهذا قول كثير من الحنفية وقال
 بكر بن العلاء القشيري المالكى ليس لاحد ان يختار بعد المائتين من الحجة وقال اخرون ليس لاحد ان يختار بعد الاوزاعي
 وصفيان الثوري وكريم بن الجراح وعبد الله بن المبارك وقالت طائفة ليس لاحد ان يختار بعد الشافعي واختلف المقلدين
 من اتباعه فيمن يؤخذ بقوله من للتسبيح اليه ويكون له وجريفي ويحكم به من ليس كذلك وجعلوهم ثلاث مراتب طائفة
 اصحاب جوه كابن بشرير والقتال وابي حامد وطائفة اصحاب احتمالات لا اصحاب جوه كابن المعالي وطائفة ليسوا اصحاب
 وجوه ولا احتمالات كابن حامد وغيره واختلفوا متى اسد باب الاجتهاد على اقوال كثيرة ما انزل الله بها من سلطان وعند
 هؤلاء ان الارض قد خلت من قائم لله بحجة ولم يبق فيها من يتكلم بالعلم ولم يحل لاحد بعد ان ينظر في كتاب الله لاستئنة
 رسوله لاخذ الاحكام منها ولا يقضى بغيرها حتى يعرضه على قول مقلده ومتبوعه فان وافقه حكمه وافق به ولا
 رده ولم يقبله وهذه اقوال كاترى قد بلغت من الفساد والبطالان والتناقض والقول على الله بلا علم والباطل بحجة والرهبة
 في كتابه وسنة رسوله وتبلى الاحكام من مابلهما وايابى الله الا ان يتم نوره ويصدق قول رسوله ان لا تخلوا الارض من
 قائم لله بحجة ولكن تزال طائفة من ائمة على محض الحق الذي بعثه به وانه لا يزال يبعث على رأس كل مائة سنة لئذ
 الامة من يجد دليلاً دينها ويكفي في فساد هذه الاقوال ان يقال لا ربا بها فاذا لم يكن لاحد ان يختار بعد من ذكرتم فمن ابن

وقم تكبر اختيار تقليد هم دون غيرهم وكيف حرمتم على الرجل ان يختار ما يرضيه اليه استمهاده من القول الموافق
لكتاب الله وسنة رسوله واجتمعوا لنفسكم اختيار قول من قلتموه واوجبتم على الامة تقليده وحرمتم تقليد من
سواه ورجعتم على تقليد من سواه فذا الذي سوغ لكم هذا الاختيار الذي لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا
قياس فلا قول صاحب وحرمتم اختيارها عليه الدليل من الكتاب والسنة والاقوال الصحابة ويقال لكم فاذا كان يجوز الاختيار
بعد المائتين عندك ولا عند غيرك فمن اين يسامك وانت لم تقولوا لا بعد المائتين بنحو ستين سنة ان يختار قول مالك في
من هو افضل منه من الصحابة والتابعين او من هو مثله من فقهاء الاصبهار ومن تبعه بعد وصوب هذا القول ان اشهد
ابن الماجشون ومطرف بن عبد الله واصبغ بن الفرج وفضيل بن سعيد واحمد بن المعدل ومن في طبقتهم من الفقهاء كان
لهم ان يختاروا الى انبلاخ ذي الحجة من سنة مائتين فلما استهل هلال الحرام من سنة احدى ومائتين وقامت النفس من
تلك الليلة حرو عليهم في الوقت بلا مهلة ما كان مطلقا لهم من الاختيار فيقال للآخرين اليس من المصائب وعجائب الدنيا
مخيرة لكم الاختيار والتمهيد والقول في دين الله بالرائي والقياس لمن ذكرتم من ائمتكم ثم لا تجيزون الاختيار والاجتهاد كما
الاسلام واعلم الامة بكتاب الله وسنة رسوله واقوال الصحابة وفتاواهم كما حدث بن حنبل والشافعي واسحق بن راهوية
محمد بن اسمعيل البخاري وداود بن علي ونظرتم على سعة عليهم بالسنة ووقفتم على الصحيح منها والسقيم وفترتم في معرفة
اقوال الصحابة والتابعين ودقة نظرهم ولطف استخراجهم للدلائل ومن قال منهم بالقياس فقياسه من اقرب القياس الى
الصواب وابتعد عن الفساد واقر به الى الضموم مع شدة ورعهم وما نعمهم الله من حجة المؤمنين لهم وتعظيم المسلمين
علماءهم وعامتهم لهم فان اجمعت كل فريق منهم بترجيح متبوعة بوجوه التراجيح في نقد زمان او زهد او ورع او لقاء
شيوخهم وائمة لهم يلزم من بعده او كثرة اتباع لم يكونوا الغيرة امكن الفريق الاخر ان يبدوا والمتبوعين من الترجيح بذلك او
غيره ما هو مثل هذا او فوقه وامن خيره هؤلاء كلهم ان يقولوا الامم جميعا نفوذ قولكم هذا ان لم يأنفوا من التناقض يوجب
عليكم ان تقولوا قول متبوعكم لقول من هو اقدم منه من الصحابة والتابعين واعلموا ورع وانهدوا كثرة اتباعا واجل قائم
اتباع ابن عباس بن زيد بن ثابت ومعاذ بن جبل بل ابناء عمر وعلي من ائمة المتأخرين في الكثرة والجلالة
وهذا ابوهريرة قال البخاري حمل العلم عنه ثمان مائة رجل ما بين صاحب تابع وهذا زيد بن ثابت من جملة اصحاب عبد الله
ابن عباس بن زيد بن ثابت واتباعهم مثل السعيد بن الشخير ومسروق وعلقمة والاسود وشريك وآين في اتباعهم مثل نافع وسالم والشمس وعروة وخارجة
ابن زيد وسليمان بن يسار والي بكر بن عبد الرحمن فذا الذي جعل الائمة بالاتباعهم اسعد من هؤلاء بالاتباعهم ولكن اولئك
واتباعهم على قدر عصرهم فظفهم وجلالاتهم وكبرهم منهم المتأخرين من الائمة بالاتباعهم وقالوا بلسان قالهم وحالهم هؤلاء كذا
عليها السنان من زعمهم كذا صرحوا وشهدوا على انفسهم فان اقدمهم تنافسوا عن تلقى العلم من القرآن والسنة وقالوا السنان
اهلنا لنلك لا نقصص الكتاب السنة ولكن ليجرنا نحن وقصصونا فاكفينا بمن هو اعلم بما منا فقال لهم فام تذكرون على
اقتدى بهما وحكمهما وحكمهما اليهما وعرض اقول العلماء عليهم فذا وافقها قبله وما خالفها مرده فذهب انكم لم تصالوا والى هذا
العنف قد فلو تذكرون على من وصل اليه وذاق حلاوته وكيف تجتهد الواسع من فضل الله الذي ليس يسمع قول العالمين ولا
اقتراحاتهم وهم وان كانوا في عصرهم ونشأوا معكم بينكم وبينهم نسب اقرب فالله بين على من يشاء من عباده وقد انكر الله
على من رد النبوة بان الله صرحوا عن عظماء القرى من رؤسائهم واعطاهم لمن ليس كذلك بقولهم يشمون رحمة ربك

نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحيرة الدنيا ورفعا بعضهم فوق بعض درجات ليختل بعضهم بعضا **وقال** الله عز وجل ربك خير مما يجمعون وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل امتي كالمطر لا يدرى اوله خير ام آخره وقد اخبر الله سبحانه عن السابقين بانهم ثلثة من الاولين وقليل من الآخرين واخبر سبحانه انه بعث في الامم رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وان كانوا من قبل لفي ضلال مبين قال واخبرينهم لما يلحقوا بهم وهو العزيز الحكيم ثم اخبر ان ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم **وقد اطلق الكلام في القياس التقليد وذكرنا** من ما حدثنا من احوالهم وما لهم وعليهم من المنقول والمعقول ما لا يحصى الناظر في كتاب من كتب القوم من اولها الاخر ولا يظفر به في غير هذا الكتاب ابن اودك بحول الله وقوته ومعونته وفخه فله الحمد والمدة وما كان فيه من صواب فمن الله هو المات به وما كان فيه من خطأ فمنى ومن الشيطان وليس الله ورسوله ودينه في شيء منه وبالله التوفيق **فصل** في تحريم الاقضاء والحكم في دين الله بما يخالف النصوص وسقوط الاجتهاد والتقليد عند ظهور النص وذكر اجماع العلماء على ذلك **قال** الله تعالى وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل اهلا ومبينا **وقال** تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقدر موازين ديني ابدي الله ورسوله وانفق الله ان الله سميع عليم **وقال** تعالى انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم ان يقولوا سمعنا واطعنا واولئك هم المفلحون **وقال** تعالى انا انزلنا البك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما اراك الله ولا تكن الخاثنين **وقال** اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء قليلا ما تذكرون **وقال** تعالى وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلك وصاياكم به لعلكم تتقون **وقال** تعالى ان الحكم الا لله يقص الحق وهو خير الفاصلين **وقال** تعالى له غيب السموات والارض ابصره واسمعه ما لم يره من دونه من ولي لا يشرك في حكمه احدا **وقال** تعالى ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الظالمون ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون فاكرهنا التاكيد وكبر هذا التقرير في موضع واحد اعظم مفسدة الحكم بغير ما انزله وعموم مضرة وبليدة الامة به **وقال** قل انما امرى ربى الطواغيت ما ظهرونها وما باطن ولا شئم والبعثى بغير الحق وان تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وان تقولوا على الله ما لا تعلمون وانكر تعالى على من حاجه في دينه ما ليس له به علم فقال ها انتم هو لاء حاجتكم فيما لكم به علم فلم تحاجن في ما ليس لكم به علم والله يعلم وانتم لا تعلمون **وهي** ان يقول احد هذا حلال وهذا حرام لما لم يحرمه الله ورسوله نصا واخبارا فاعل ذلك مفتر على الله الكذب فقال ولا تقولوا لما نضيف السننكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب ان الذي يفترون على الله الكذب لا يفلحون متاع قليل ولهم عذاب اليم والآيات في هذا المعنى كثيرة واما السنة ففي الصحيحين من حديث ابن عباس ان هلال بن امية قذف امرأته بشريك بن سماعة عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر حديث العائش في قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابرصها فان جاءت به على النعت المكره فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا ما مضى من جاءته به كذا او كذا فهو لهلال بن امية فجاءت به على النعت المكره فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولها شان يريد الله ورسوله اعلم بكتاب الله قوله وتبين رؤسها العذاب ان تشهد اربع شهادات بالله وتريد بالشان والله اعلم انه كان يحسها المشاهدة ولها للرجل الذي رميت به ولكن كتاب الله فضل الحكومة واسقط كل قول ورأه ولم يبق للاجتهاد بعدة موقفة **وقال** الشافعي اخبرنا سفيان بن عيينة عن عبيد الله بن يزيد عن ابيه قال ارسل عمر بن الخطاب الى شيم من زهرة كان يسكن دارنا فن هبت معه الى عمر فساله عن ولاد من ولاد انا حلية فقال اما الفرائض فلان اما النطق

ففلان فقال عمر جد قت ولكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالفرش قال الشافعي اخبرني من لا اتمهم
عن ابن ابي ذئب قال اخبرني محمد بن خفاف قال ابتعت غلاماً فاستعملته ثم ظهرت منه على عيب فخاصمت فيه الى عمر
عبد العزيز فقضى لي برة وقضى علي برد غلبه فالتب عروة فاخبرته فقال اروح اليه العشية فاخبره ان عاتشة
اخبرتني ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى في مثل هذا ان يخرج بالضمآن فجلت الى عمر فاخبرته بما اخبرني
به عروة عن عاتشة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال عمر فما ايسر هذا على من قضى قضية اللهم انك تعلم اني
لم ارد فيه الا الحق فبلغتني فيه سنة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فارد فضلي عمر افند سنة رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فراح اليه عروة فقضى ان اخذ الخراج من الذي قضى به علي له قال الشافعي واخبرني من لا اتمهم من اهل
المدينة عن ابن ابي ذئب قال قضى سعد بن ابراهيم على رجل بقضية برأى ربيعة بن ابي عبد الرحمن فاخبرته عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم بخلاف ما قضى به فقال سعد لربيعة هذا ابن ابي ذئب وهو عندي ثقة يخبرني عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم بخلاف ما قضيت به فقال له ربيعة قد اجتهدت ومضى حكمك فقال سعد واخبرني ان سعد بن ام سعد
وارد قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بل رد قضاء سعد بن ام سعد وافند قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم فدعاه سعد بكتاب القضية فشقه وقضى للمقضى عليه فيؤحشنا المقلدون ثم اوحش الله منهم وقال ابو النضر هاشم
ابن القاسم حدثنا محمد بن اسد عن عبدة بن ابي لبابة عن هشام بن يحيى الخزرجي ان رجلاً من ثقيف اتى عمر بن الخطاب
فسأله عن امرأة حاضت وقد كانت زارت البيت يوم النحر الهان تنفر فقال عمر لا فقال له الثقفاني براسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم اثنائي في مثل هذه المرأة بغير ما احدثت به فقام اليه عمر فيضرب بالدرقة ويقول لم تستطعتني في شيء قد افتى فيه
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورواه ابو داود بنحوه وقال ابو بكر بن ابي شيبة ثنا صالح بن عبد الله ثنا سفيان
ابن عاصم عن عتاب بن منصور قال قال عمر بن عبد العزيز لا رأي لاحد مع سنة سنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وقال الشافعي اجتمع الناس على ان من استبان له سنة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن له ان يدعها لقول
احد من الناس ثم قال ابو داود الحديث فاضربوا بقولي الحائط **وصححه** عن النبي قال اذا رويت عن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم حديثاً ولم اخذ به فاعلم ان عقلي قد ذهب **وصححه** عنه انه قال لا قول لاحد مع سنة رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وقال اسرايل عن ابي اسحق عن سعد بن اياس عن ابن مسعود ان رجلاً سأل عن رجل
تزوج امرأة فرأى امها فاجتنبه فطلق امرأته ليتزوج امها فقال لا بأس فتزوجها الرجل وكان عبد الله على بيت المال
فكان يبيع تجارة بيت المال يعطي الكندي ويأخذ القليل حتى قدم المدينة فسأل اصحاب حجر صلى الله عليه وآله وسلم فقال
لا يحل لهذا الرجل هذه المرأة ولا تصلي الفضة الا وزنا بون فلما قدم عبد الله اطلق الى الرجل فلم يجد له وجداً فمروا فقال
ان الذي افتيت به صابحكم لا يحل واتى الصيارفة فقال يا معشر الصيارفة ان الذي كنت ابا بكم لا يحل لا تحل الفضة
الا وزنا بون **وفي صحيح مسلم** من حديث الليث عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار ان ابا هريرة و ابن عباس و
ابا سلة بن اكراد في المتوفى عنها الحامل تضجع عند وفاة زوجها فقال ابن عباس نعتنا اخر الا جليل فقال ابو سلمة نحل حين
تضجع فقال ابو هريرة وانا مع ابن اخي فارسلوا الى أم سلمة فقالت قد وضعت سبعة بعد وفاة زوجها ليسير فامرهم رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تزوج وقد تقدم من ذكر جمع عمر رضي الله عنه وابي موسى ابن عباس عن اجتهادهم الى
السنة ما فيه كفاية وقال شداد بن حكيم عن زفر بن الهذيل انما أنا خذل بالرائي ما لم تجز الاثر فاذا جاء الاثر تركنا الراي اخذنا

بالاثرو قال محمد بن اسحق بن خزيمة الملقب بامام الاثمة لا يقل لاحد من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صح الخبر عنه وقد كان
امام الاثمة ابن خزيمة رحمه الله تعالى له اصحاب ينقلون مذهبه ولم يكن مقلدا بل اماما مستقلا كما ذكر البيهقي في مدخله عن بعض
ابن محمد العنبري قال طبقات اصحاب الحديث حسنة المالكية والشافعية والحنبلية والرهوية والخزيمية اصحاب ابن خزيمة
وقال الشافعي اذا حدث الثقة عن الثقة الى ان ينتهي الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو ثابت ولا يترك لرسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم حديث ابرأ الا حديث وجد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اخر بخالفه وقال في كتاب اختلافه
مع مالك ما كان الكتاب والسنة موجودين فالحد مر على من سمعها مقطوع الا باتيانها وقال الشافعي قال فائل دلي على ان عمر
عمل شيئا ثم صار الى عيينة بن حبان بنو قلت له حدثنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب ان عمر كان يقول لدية للعاقلة ولا تترك
المرأة من دينة زوجها حتى اخبره الضحاك بن سفيان ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كتب اليه ان يورث امرأة الضحائي
من دينة فرحم اليه عمر واخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن طاووس ان عمر قال اذكر الله امرأته من النبي صلى الله عليه وآله وسلم
في الجنين شيئا فقله حل بن مالك بن النابغة فقال كنت بين جارييتين لي فضربت احدهما الاخرى بمسطح فالتقت جنيينا ميتا فقتلى فيه
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بغرة فقال عمر لولم نسمع فيه هذا الكذب فينا فيه بغير هذا القول ان كذنا لقتلى فيه برأينا فترك
اجتهاده رضى الله عنه للنقض وهذا هو الحق الى اجيب على كل مسلم اذا اجتهد الرأي انما يباح للمضطر كما تباع له الميتة والله
عند الضرورة ومن اضطر بغير باع ولا عار فلا اثم عليه ان الله غفور رحيم وكذلك القياس انما يصار اليه عند الضرورة
قال الامام احمد سألت الشافعي عن القياس فقال عند الضرورة ذكره البيهقي في مدخله وكان زيد بن ثابت لا يمر على اثم
ان تنفر حتى تطوف طواف الراحمة وتناظر في ذلك هو عبد الله بن عباس فقال له ابن عباس انما افسل فلانة الا نصارى هل اهل
بن لك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرحم زيد يضحك ويقول ما اراك الا قد صدقت ذكره البخاري في صحيحه بخبره وقال بن
عمر كنا غابرا ولا نرى بذلك باسا حتى نرجم رافع ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فحق عنها فتركناها من اجل ذلك وقال عمر
ابن دينار عن سالم بن عبد الله ان عمر بن الخطاب غي عن الطيب قبل زيارة البيت وبعد الجمرة فقالت عائشة طيبت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم ويدي الحرامه قبل ان يحرمه وحمله قبل ان يطوف بالبيت وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى
قال الشافعي فتروك سالو قول جده لروايتها قلت لا كما يصنع فرقة التقليد وقال الاصم انا الربيع بن سليمان لنعطيتك حلة تغنيك
ان شاء الله لا تنزع لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثا ابرأ الا ان يأتي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خلافه فتعمل
بما قلت لك في الاحاديث اذا اختلفت قال الاصم وسمعت الربيع يقول سمعت الشافعي يقول اذا وجدتم في كتابي خلاف سنة
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقولوا بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ودعوا ما قلت وقال ابو محمد الجارودي
سمعت الربيع يقول سمعت الشافعي يقول اذا وجدتم سنة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بخلاف قولي بخزوا بالسنة ودعوا
قولي فاني اقول بها وقال احمد بن حنبل بن عيسى بن ما هان الزهري سمعت الربيع يقول سمعت الشافعي يقول كل مسألة تكلمت
فيها صح الخبر فيها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند اهل النقل بخلاف ما قلت فان اراجح عنها في حياتي وبعد موتي وقال
حرملة بن يحيى قال الشافعي ما قلت وقد كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد قال بخلاف قولي مما يصح في حديث النبي صلى الله عليه
آله وسلم اولي لا تقلدني وقال الحاكم سمعت الاصم يقول سمعت الربيع يقول سمعت الشافعي يقول وروى حديثا فقال له رجل تأخذ
بهذا يا ابا عبد الله فقال حتى رويت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثا صحيحا فلم اخذ به فاشهدكم ان عقلي قد ذهب
واشار بيده الى رؤسهم وقال الصحيح سأل رجل الشافعي عن مسألة فافتاها وقال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم كذا فقال الرجل

انقول بهذا اقال ارأيت في وسطى زمانا الزانى خرجت من الكنيسة اقول قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونقول بل نقول بهذا
 يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا اقول به **وقال** الحاكم انبأني ابو عمرو السالك مشافهة ان اباسعيد اخضا صرح
 قال سمعت الربيع بن سليمان يقول سمعت الشافعي يقول وسأله رجل عن مسئلة فقال روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 انه قال كذا وكذا فقال له السائل يا ابا عبد الله انقول بهذا فارعد الشافعي واصغر وحال لونه وقال ويحك اي ارض تظن واي سماء
 تظن اذ اريت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئا فلم اقل به نعم على الرأس العيينين نعم على الرأس والعينين **قال** سمعت
 الشافعي يقول ما من احد الا تزهد عليه سنة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتعرب عنه فها قلت من قول اذا ضلعت من اجل
 فيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خلاف ما قلت فالقول ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو قولي جعل
 يردد هذا الكلام **وقال** الربيع قال الشافعي لم اسمع احدا نسبته عامة او نسب نفسه الى علم يخالف في ان فرض الله اتباع امر
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والتسليم لحكمه فان الله لم يجعل لاحد بعد الا اتباعه وانه لا يلزم قول رجل قال لا كتاب الله
 او سنة رسوله وان ما سواه ما تبع لهما وان فرض الله علينا وعلى من بعدنا وقبلنا في قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 واجبا لا يختلف فيه الفرض وواجب قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا فرقة ساصف قولها ان شاء الله
 قال الشافعي ثم تفرق اهل الكلام في تثبيت خبر الواحد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تقر فامتبأنا وتقر عن بعضهم
 نسبته العامة الى الفقه تفرقنا في بعضهم فيه اكثر من التقليد او التحقيق من النظر والغفلة والا استعجال بالرياسة **وقال**
 عبد الله بن احمد قال ابي قال لنا الشافعي اذا سمع لكم الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقولوا لي حتى اذهب اليه **وقال**
 الامام احمد كان احسن اصوال الشافعي عندي انه كان اذا سمع الخبر لم يكن عنده قال به وتركه **وقال** الربيع قال الشافعي لا
 نترك الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بان لا يدخله القياس من موضع للقياس لموقع السنة **وقال** الربيع **وقد**
 روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بابي هو وامي انه قضى في بروع بنت واشق ونكحت بغير مهر فمات زوجها فقضى لها
 بمهر نسائها وقضى لها بالميراث فان كان ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها الى الامور بنا ولا حجة في قول احد من النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم ولا في قياس ولا في شيء الا طاعة الله بالتسليم له وان كانت لا تثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 والله وسلم لم يكن لاحد ان يثبت عنه ما لم يثبت ولم احفظه من وجه ثبت مثله هو مرة عن معقل بن يسار ومرة عن معقل
 ابن سنان ومرة عن بعض اشجع لا يثبت **وقال** الربيع سألت الشافعي عن رفع الايدي في الصلوة فقال يرفع المصلي يديه اذا
 افتتح الصلوة حن ومنكبويه واذا اراد ان يركع واذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ولا يفعل ذلك في السجود **قلت** لربنا الحجارة
 في ذلك فقال انبأنا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل قولنا قال الربيع فقلت فانا نقول
 يرفع في الابتداء ثم لا يعود قال الشافعي انا مالك عن نافع ان ابن عمر كان اذا افتتح الصلوة رفع يديه حن ومنكبويه واذا رفع رأسه
 من الركوع رفعهما كذلك قال الشافعي وهو يعنى ما تكايرى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان اذا افتتح الصلوة رفع يديه
 حن ومنكبويه واذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ثم خالفه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وابن عمر فقلتم لا يرفع يديه
 الا في ابتداء الصلوة وقد روينا عنهما انها رفعها في الابتداء وعند الرفع من الركوع ايضا لعلم ان يترك فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم وابن عمر لرأى نفسه او فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لرأى ابن عمر ثم القياس على قول ابن عمر ثم ياتي موضع اخر يصيب
 فيه فيترك على ابن عمر ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكيف لم يفته بعض هذا عن بعض ارايت اذا اجاز لك ان يروى عن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم ان يرفع يديه في مرتين او ثلاث وعن ابن عمر فيه اثنتين اناخذ بواحدة ونترك بواحدة يجوز لغيره ترك ذلك

اخذ به واخذ الذي ترك او يحكي لغيره ترك ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت له فلن صا حبا قال فاعضه
 الرض قال معناه تعظيم الله واتباع لسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومعنى الرض في الأولى معنى الرض الذي خالفتم فيه النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع ثم خالفتم فيه روايتكم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وابن عمر معا **ويروى** ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث عشرة رجلا او اربعة عشر رجلا وروى عن اصحاب
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغير واحد ومن تركه فقد ترك السنة **قلت** وهذا الصريح من الشافعي بان تركه رفع اليد
 عند الركوع والرض منه تارك السنة وتقص احد على ذلك ايضا في احدي الروايتين عنه **وقال** الربيع سألت الشافعي عن الطبيب
 قبل الاحرام بما يقتضي رجه بعد الاحرام وبعد روى الجهر والحلاق وقبل الافاضة فقال جائز واجبة ولا اكرهه للثبوت السنة
 فيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والاختار عن غير واحد من الصحابة فقلت وما بحثت فيه فذكر الاخبار فيه والا قاس
 ثم قال انا ابن عيينة عن عمر بن دينار عن سالم قال قال عثمان بن رضى الجمره فدخل له ما حرم عليه الا النساء والطيب قال سالم
 وقالت عائشة طيب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيدي وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احق ان نتبع
قال الشافعي وهكذا ينبغي ان يكون الصالحون واهل العلم فاما ما يذهبون اليه من ترك السنة وغيرها وترك ذلك غير
 شئ بل لرائى انفسكم فالعلم اذ اليكم تاتون منه ما شئتم وتدعون ما شئتم وقال في الكتاب القديم رواية النخعي عن
 سبيع المدبر في جواب من قال له ان بعض اصحابك قد قال خلاف هذا **قال** الشافعي فقلت له من تبع سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 عليه وآله وسلم وافقته ومن خلط فتركها خالفته ما حجبني الذي لا افارق الاثر الثابت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وان بعد والذي افارق من لم يقل بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان قرب **وقال** في خطبة كتابه باطل
 الاستحسان الحمد لله على جميع نعمه ما هو اهله وكما ينبغي له والشهدان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمد عبده ورسوله
 بعثه بكتاب عز لا ياتي الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد فهدى بكتابه ثم على لسان رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ثم انعم عليه واقام الحجة على خلقه لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وقال وزلنا عليك الكتاب
 تنبيها لكل شئ وهدى رحمة وقال وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم فقرض عليهم اتباع ما نزل اليهم من رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم لهم فقال وما كان طعن ولا مؤصنة اذ افضى الله ورسوله امر ان تكون لهم اخيرة فمن امر
 ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضللا كبيرا فاعلم ان معصيته في ترك امر او امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يعص
 لهم الا اتباعه وكذلك قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولكن جعلناه نورا هدى به من نشاء من عباده وان ترك
 لهدى الى صراط مستقيم صراط الله مع ما علم الله نبيه ثم فرض اتباع كتابه فقال فاستمسك بالذي اوحى اليك وقال و
 ان احكم بينكم بما انزل الله لا تتبع اهواءهم واعلمهم انه اكمل لهم دينهم فقال عز وجل اليوم اكملت لكم دينكم واتممت
 نعمتي ورضيت لكم الاسلام دينا الى ان قال ثم من علمهم بما اناهم من العلم فامروهم بالاقتضا وعليه وان لا يقولوا غير
 الا ما علمهم فقال لنبيته وكذلك اوجيئا اليك ثم حاكم امرنا ما كنت تدرك ما الكتاب ولا الايمان وقال لنبيته قل
 ما كنت بدع من الرسل وما ادرى ما يفعل بكم ولا تقولن لشيئ انى فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله
 ثم انزل على نبيته ان اغفر له ما تقدم من ذنبه وما تاخر يعنى والله اعلم ما تقدم من ذنبه قبل الوحى وما تاخر قبل ان يعصمه
 فلا يذنب فعلم ما يفعل به من رضاه عنه وان اول شافعي ومشفع يوم القيامة وسيد الخلق وقال لنبيته ولا تنفق فاليوم
 لك بدع علم وجاءه صلى الله عليه وآله وسلم رجل في امرأة رجل مرها بالزنا فقال له يرجع فادعى الله اليه آية اللعان

فلا عن بينهم وقال قل لا يعلم من في السموات الا الله وقال ان الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الارحام الاية وقال لنبيه يسألونك عن الساعة ايان مرساها فيم انت من ذكرها فحجب عن نبيه علم الساعة وكان من عدا ملائكة الله المقربين وانبياءه المصطفين من عباد الله اقصى علمنا من ملائكته وانبيائه والله عز وجل فرض على خلقه طاعة نبيه ولم يجعل لهم من الامر شيئا **وقد صنف** الامام احمد رضى الله عنه كتابا في طاعة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم رده فيه على من استخبر بظاهر القرآن في معارضة سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وترك الاحتجاج بهم باقتال فاشتهر خطبته ان الله جل ثناؤه وتقدست اسماؤه بعث محمدا بالحق وبين الحق ليطهره على الدين كله ولو كره المشركون وانزل عليه كتاب الهدى والنور لمن اتبعه وجعل رسوله الدال على ما اراد من ظاهره وباطنه وخاصه وعامه وناسخه ومنسوخه وما قضيه له الكتاب فكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو المعبر عن كتاب الله الدال على معانيه شاهده في ذلك اصحابه الذين ارتضاهم الله لنبيه واصطفاهم له ونقلوا ذلك عنه فكانوا هم اعلم الناس برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبما اراد الله من كتابه بمشا عدايتهم ما قصده الكتاب فكانوا هم المعبرين عن ذلك بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال جابر بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين اظهرنا عليه ينزل القرآن وهو يعرف تأويله وما عمل به من شئ علمنا به ثم ساق الايات التي اخرج على طاعة الرسول فقال قل تناؤة في اول آل عمران وانتقوا النار التي اعدت للكافرين واطيعوا الله والرسول لعلكم ترحموا وقال قل اطيعوا الله والرسول فان تولوا فان الله لا يحب الكافرين وقال في النساء فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما وقال ومن يطع الله والرسول فاولئك مع الذين انعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن اولئك رفيقا وقال وارسلناك للناس رسولا وكفى بالله شهيدا ومن يطع الرسول فقراطع الله ومن تولي فمأواجا لعلهم يحفظوا وقال يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول كنتم توعدون بالله واليوم الآخر ذلك خير واحسن تأويلا وقال ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الانهارخالدين فيها وذلك الفوز العظيم ومن يعص الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الانهار فيما هو فيها ذلك الفوز العظيم وقال انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما اراة الله ولا تكن لثنتين ضميمين وقال في المائدة واطيعوا الله واطيعوا الرسول واحذروا فان توليتم فاعلموا انما على رسونا البلاغ المبين وقال بسألوك عن الانفال قل الانفال لله والرسول فانفقوا الله واصلحوا ذات بينكم واطيعوا الله ورسوله ان كنتم مؤمنين وقال يا ايها الذين امنوا اسجدوا لله واسجدوا للرسول اذ دعاكم لما يحيلكم واعلموا ان الله يحول بين المعز وقلبه والله اليه ترجعون وقال واطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا وان الله مع الصابرين وقال لنا كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم ان يقولوا سمعنا واطعنا واولئك هم المفلحون ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقاه فاولئك هم الفائزون وقال واقبوا الصلوة واتوا الزكوة واطيعوا الله واطيعوا الرسول لعلكم ترحموا وقال قل اطيعوا الله واطيعوا الرسول فان تولوا فانما على عليه ما حمل وعليكم ما حملتم وان تطيعوا فقدن واوما على الرسول الا البلاغ المبين وقال لا تجعلوا دماء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذا فيخز الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب اليم وقال انما المؤمنون الذين امنوا بالله ورسوله واذ كانوا مع على امر جاهل لم يذهبوا حتى يستأذنه ان الذين يستأذنه اولئك الذين يقرئهم الله ورسوله فاذا استأذنتهم لبعض شانهن فاذن لمن شئت منهم واستغفر لهم الله ان الله غفور رحيم وقال يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديا يصلحكم لكم اعداءكم ويغفر لكم الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما وقال وما كان

للمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل خطا لا مبيها
وقال لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيرا وقال يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله
واطيعوا الرسول ولا تبطلوا اعمالكم وقال يا ايها الذين امنوا لا تقدر موا دين يدى الله ورسوله واتقوا الله ان الله سميع عليم
فكان المحسن يقول لاني بحوا قبل ذبحه يا ايها الذين امنوا لا ترفعوا اصواتكم فوق صوت النيب ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم
لبعض ان يتخطا اعمالكم وانتم لا تشعرون ان الذين يخضون اصواتهم عند رسول الله اولئك الذين امتحن الله قلوبهم للتقوى
لهم مغفرة واجر عظيم ان الذين ينادونك من وراء الحجرات اكثرهم لا يعقلون ولو انهم صبروا حتى تخرج اليهم لكان خيرا لهم
الله غفور رحيم وقال ومن يطع الله ورسوله يدخله جنت جبري من تحتها الانهار ومن يتول بغير الله شيئا فانه لا يقبل الله
اذا هوى ما ضل صا حرككم وما غوى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى صله شديد القوى وقال وما انا الا رسول قد خلت
من قبله المراسي فانتهوا واتقوا الله ان الله شديد العقاب وقال اطيعوا الله واطيعوا الرسول فان تولى منكم فاما على رسولنا الباطل المبين
وقال فاتقوا الله يا اولي الابواب الذين امنوا قد انزل الله اليكم ذكرا رسولا يتلو عليكم آيات الله مبينات ليخرج الذين امنوا و
عملوا الصالحات من الظلمات الى النور وقال انا مرسلناك شاهدا ومبشرا واذنير للذين آمنوا بالله ورسوله وتعرضوا وتوقروا وتسيحوا
بكرة واصبيلا وقال افمن كان على بينة من ربه ويتلوه شاهد منه قال بن عباس هو جبريل وقاله بجاهد ومن قبله كتاب موسى
اما ما ورجية اولئك يؤمنون به ومن يكفر به من الاخراب قال سعيد بن جبير الاخراب الملل فالملل اوصوعد فلانك في منية منه ان الحق
من ربك ثم ذكر حديث يعلى بن امية طفت مع عمر فلما بلغنا الركن الغربي الذي يلي الاسود جرت بيده ليستلم فقال ما شئت فقلت
الا تستلم فقال الرطف مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت بلى قال افرايته يستلم هذه الركبتين الغربيتين قال لا قال اليس
لك فيه اسوة حسنة قلت بلى قال فانفذ عنك قال وجعل مغوية يستلم الركبتين فقال له ابن عباس لم تستلم هذه الركبتين
ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستلمها فقال مغوية ليس شئ من البيت صحيح فقال بن عباس لقد كان لكم في رسول
الله اسوة حسنة فقال مغوية صدقت ثم ذكر احمد الاختيبي على ابطال قول من عارض السنن بظاهر القرآن ورد هابن لك هذا
فعل الذين يستمسكون بالمتشابه في رد الحكم فان لم يجد والفظا متشابهها غير الحكم وردوا استخرجوا من الحكم وصفا متشابهها ورد في
به قاصد طريقان في رد السنن احدهما رد هابن المتشابه من القرآن او من السنن الثاني جعلهم الحكم متشابهها يعطوا دلالة واما
طريقة الصحابة والتابعين وائمة الحديث كالشافعي والامام احمد ومالك والابن حنيفة والابن يوسف والبخاري واسحق فعكس هذه
الطريق وهي النهي برون المتشابه الى الحكم وبإخذون من الحكم ما يفسرهم بالمتشابه ويبينه لهم فتتفق دلالة مع دلالة الحكم
وتوافق النصوص بعضها بعضا ويصدق بعضها بعضا فانها كلها من عند الله وما كان من عند الله فلا اختلاف فيه ولا تناقض
وانما الاختلاف والتناقض فيما كان من عند غيره **ولذلك** لهذا الاصل مثله لشدة حاجة كل مسلم اليه اعظم من
حاجته الى الطعام والشراب **المثال الاول** رد الجمعية النصوص المحكية غاية الاحكام المبينة بأقصى غاية البيان ان الله
سوءف بصفات الكمال من العلم والقدر والارادة والحيوة والكلامة والسمع والبصر والوجه واليد والقلب والفضل
والفرح والضحك والرجة والحكمة وبكاه فقال كالحج والانيان والذلول الى سماء الدنيا واخذ ذلك والعلم بحجى الرسول بن لك اخبر
به عن ربه ان لم يكن فوق العلم بوجوب الصلوة والصيام والحج والزكاة وتحرير الظالم والفواحش والكذب فليس يقصر عنه فالعلم
الضروري حاصل بان الرسول خبر عن الله بذلك وفرض على الامة تصديقه فيه فرضا لا يتم اصل الايمان الا به فرد الجمعية ذلك
بالمتشابه من قول ليس مثله شئ ومن قوله هل تعلم له سميا ومن قوله قل هو الله احد ثم استخرجوا من هذه النصوص الحكم المبينة

احتمالات وتخرجات جعلوها بمن قسم المتشابه **المثال الثاني** رد هم الحكم المعلوم بالصحة ان الوصل جاء به من اثبات علو الله على خلقه واستوائه على عرشه بمتشابه قوله الله تعالى وهو معكم انما كنتم وقوله ونحن اقرب اليه من جبل النور وقوله ما يكون من بغي ثلاثة الا هو ابراهيم ولا خمسة الا هو سادسهم ولا ادى من ذلك ولا اكثر الا هو معهم انما كانوا ونحو ذلك ثم غفلوا حتى ردوا النصوص العلو والفرقية بمتشابه **المثال الثالث** رد القدسية النصوص الصريحة بالحكمة في قدرة الله على خلقه وانه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن بامتشابه من قوله ولا يظلم ربك احدا وما ربك بظالم للعبيد وانما يخبرون ما كنتم تقولون ثم استخرجوا تلك النصوص بالحكمة وجعلوا اخرجوها به من قسم الحكم وادخلوها في المتشابه **المثال الرابع** رد الجبرية النصوص بالحكمة في اثبات كون العبد قادرا مختارا فاعلا لمشئته بمتشابه قوله وما تشاؤون الا ان يشاء الله وما تدكرون الا ان يشاء الله وقوله من يشأ الله يضلله ومن يشأ يجعله على صراط مستقيم وامثال ذلك ثم استخرجوا تلك النصوص من الاحتمالات التي يقطع السامع ان التكليم يرد ما اصابه وهاب بمتشابه **المثال الخامس** رد الخوارج والمعتزلة النصوص الصريحة بالحكمة غاية الاحكام في ثبوت الشفاعة للعصاة وخروجهم من النار بامتشابه من قوله فما تنفعهم شفاعة الشافعين وقوله ربنا اذك من تدخل النار فقد اخزيته وقوله من يعص الله ورسوله وينفخ من دمه يدخله نارنا خالد فيها ونحو ذلك وفضلوا فيها قتل من ذكرنا سواء **المثال السادس** رد الجبرية النصوص بالحكمة التي قد بلغت في صراحها وصحتها الى اعلى الدرجات في رؤية المؤمنين ربهم تبارك وتعالى في عرشات القيمة وفي الجنة بامتشابه من قوله لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وقوله لموسى لن تراني وقوله ما كان للبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا فيوحى باذنه ما يشاء ونحوها ثم حاولوا المحكة منشأها ووردوا الجبرية **المثال السابع** رد النصوص الصريحة الصحيحة التي تفوت العدم على ثبوت الافعال الاختيارية للرب سبحانه وقيامها بكقول كل يوم هي نشان وقوله فسيرى الله عملكم ورسوله انما امر اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون وقوله فلما جاءها نودي وقوله فلما تجلجلى للجنبل جعله دكا وقوله اذا اردنا ان نهلك قرية امرنا من فيها فنفسقوا فيها وقوله قد سمع الله قول الذين يجادلونك في ذنوبهم قل الله قد تقدم الله قول الذين قالوا ان الله فقير نحن اغنياء وقوله ينزل ربنا كل ليلة الى السماء الدنيا وقوله هل ينظرون الا ان تاتيهم الملائكة او ياتي ربك وقوله ان ربك قد غضب اليوم غضبا لم يغضب قبله مثله ولم يغضب بعده مثله وقوله اذا قال العبد احمل الله رب العالمين قال الله حمدي عبدي الحمد لله واصعاف اضعاف ذلك من النصوص التي تزيد على الالف فردوا هذا كله مع احكامه بمتشابه قول لا احب الا فلين **المثال الثامن** رد النصوص بالحكمة الصريحة التي في غاية الصحة والكثرة على ان الرب سبحانه انما يفعل ما يفعله بالحكمة وغاية صحته وجوها خيرة عندها ودخل لام التعليل في شتم وقدر اكثر من ان يعد فردوا بامتشابه من قوله لا يسأل عما يفعل وهم يسألون ثم جعلوها كلها بمتشابهة **المثال التاسع** رد النصوص الصحيحة الصريحة الكثيرة الدالة على ثبوت الاسباب شرعا وقدر كقولي بما كنتم تعملون بما كنتم تكسبون بما قدمت ايديكم بما كنتم تعملون على الله غيروا الحق وكنتم عن آياته تستكبرون ذلك بانهم استحبوا الحيوة الدنيا على الآخرة ذلك بانهم كرهوا ما انزل الله فاحبطوا عملهم ذلك بانكم اتخذتم آيات الله هزوا وقوله يهدى به الله من اتبع رضوانه سبيل السلام يضل به كثيرا ويهدي به كثيرا وقوله ونزلنا من السماء ماء صبرا ريحا فانبثا به جنات وحب احصيل وقوله فانزلنا به الماء فاخرجنا به من كل الثمرات وقوله فانبتنا لك به جنات من نخيل واعناب وقوله فانزلنا به عذباتهم الله بايديهم وقوله في العسل فيه شفاء للناس وقوله في القرآن ونزل من القرآن ما هي شفاء ورحمة للمؤمنين

واضاف ذلك من النصوص المثبتة للسببية فمداد ذلك كله بالمشابهة من قوله هل من خالق غير الله وقوله فلم تقتلوهم
ولكن الله قتلهم وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما انا جلتكم ولكن الله جلتكم
ويخوف لك وقوله اني لا اعطي احدا ولا امنعه وقوله للذي سأله عن الغزل عن امنه اعزل عنها فسيأتيها ما قبل لها وقوله
لا عدوى ولا طيرة وقوله فمن اعدى الاول وقوله ارايت ان منع الله الثمرة ولم يقل منعها البرد والافاق التي تصيب الثمار
ويخبرك من المشابهة الذي انما يدل على ان ما لك السبب خالقه يتصرف فيه بان يسلبه سببته ان شاء ويقيها عليه
ان شاء كما سلب النار قوة الاحراق عن الخليل **ويا لله العجب** اترى من اثبت الاسباب قال ان الله خالقها اثبت
خالقها غير الله واما قوله فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى خطاب عنهم فقد آلاية فهمها
والآية من اكبر معجزات النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخطاب خاص لاهل بل وكذا لك القبضة التي رمى بها النبي صلى
الله عليه وآله وسلم فاوصلها الله سبحانه الى جميع وجوه المشركين وذلك خارج عن قدرته صلى الله عليه وآله وسلم وهو
الرمي الذي نفاه عنه واثبت له الرمي الذي هو في محل قدرته وهو الخذف وكذلك القتل الذي نفاه عنهم هو قتلهم
تباشر ايديهم وانما باشرته ايدي الملائكة فكان احدهم يشند في اثر الفارس اذا برأسه قد وقع امامه من ضربته الملك
وتوكان المراد ما فهمه هو لا الذين لا فقه لهم في فهم النصوص لم يكن فرق بين ذلك وبين كل قتل وكل فعل من شرب
او زنا او سرقة او ظلم فان الله خالق الجميع وكلام الله ينزه عن هذا فكذلك قوله ما انا جلتكم ولكن الله جلتكم لم يراد الله
جتلهم بل قد مر انما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم متصرفا بامر الله منفذ له فالله سبحانه امره بجلهم ففعلوا واد
فكان الله هو الذي جملهم وهذا معنى قوله والله اني لا اعطي احدا شيئا ولا امنعه ولهذا قال وانما انا قاسم فالله سبحانه
هو المعطي على لسانه وهو يقسم ما قسمه بامر الله وكذلك قوله في الغزل فسيأتيها ما قدر لها ليس فيه اسقاط الاسباب فان
الله سبحانه اذ اقل رطوبت الماء ما يخلق منه الولد ولو كان اقل شيء فليس من كل الماء يكون الولد لكن ان
في السنة ان الوطى لا تاثير له في الولد البتة وليس سببا له وان الزوج والسيدان وطى اولم يطأ كلا الامرين بالنسبة
الى حصول الولد عدله على حد سواء كما يقوله من ذكر الاسباب كذلك قوله لا عدوى ولا طيرة ولو كان المراد بنفي السبب كما
نزهتموه ليدل على نفي كل سبب وانما غايته ان هذين الامرين ليسا من اسباب الشريك والحديث لا يدل على ذلك وانما
يبقى ما كان المشركون يثبتونه من سببية مستمرة على طريقة واحدة لا يمكن ابطالها ولا صرفها عن محلها ولا معارضتها
بما هو اقوى منها كما يقوله من قصص علمه انهم كانوا يرون ذلك فاعادوا مستقلا بنفسه فالتاسع الاسباب لهم ثلاث طرق
ابطالها بالكلية واثباتها على وجه لا يتغير ولا يقبل سلب سببية لها ولا معارضتها بمثالا او اقوى منها كما يقوله الطائفة
والنخبون والهرية والثالث ما جاءت به الرسل ودل عليه المحسوس العقل والفطرة اثباتها اسبابا وجوازيل وقوم سلب
سببيتها عنها اذا شاء الله ودفعها بامور اخرى نظيرها او اقوى منها مع بقاء مقتضى السببية فيها كما تصرف كثير من اسباب
الشرب والتوكل والدعاء والصدقة والذكر والاستغفار والعق والصلوة وتصرف كثير من اسباب الخير بعد انعقادها
بضد ذلك فقله كم من خير انعقد سببه ثم صرف عن العقد باسباب احدها ثم منع حصوله وهو يشاهد السبب حتى
كانه اخذ باليد وكمر من شر انعقد سببه ثم صرف عن العقد باسباب احدها ثم منع حصوله ومن لا فقه له في هذه
المسئلة فلا انتفاع له بنفسه ولا بعلمه والله المستعان وعليه التكلان **المثال العاشر** في المحسوسة النصوص
الحكمة الصريحة التي تفوت العدة على ان الله سبحانه تكلم ويتكلم ويحكم وقال ويقول واخبر ويخبر وتبأ واما روي

ويهيى ويرضى ويعطى ويبشر وينذر ويجزى ويوصل لعبادة القول وبينهم اهل ما يتقون وناذى وينادى
وناخى ويناجى ووعد وواعد ونيبال عبادة يوم القيمة ويخاطبهم ويكلّمهم ولا يمتنعهم ليس بينهم وبينه ترجان ولا حاجب
براجع عبادة مراحلة وهذه كلها انواع الكلام والتكليم وشؤونها بدون ثبوت صفة التكلم له محتتم فلهذا الجهمية
مع احكامها وصورها احتما وتعيينها المراد منها بحيث لا تخفى غير ما بالمتشابه من قوله ليس كمثل شئ **المثال الحادى عشر**
مرادوا بحكم قوله لا اله الا الله الخلق والا مراد قوله ولكن حق القول منى وقوله قل نزل من روح القدس من ربك بالحق وقوله وكلّم الله
موسى تكليما وقوله انى اصطفتك على الناس برسالاتى وبكلامى وغيرها من النصوص المحكمة بالمتشابه من قوله خالق كل
شئ وقوله انه لقول رسول كريم ولا يتان حجة عليهم فان صفات الله جل جلاله داخله في معنى اسمه فليس الله اسما
لذات لا سمع لها ولا بصيرة لها ولا حجة لها ولا كلام لها ولا علم وليس هذا رب العالمين وكلامه تعالى وعلمه وحياته وقدرته
ومشيئته ورحمته داخله في معنى اسمه فهو سبحانه بصفاته وكلامه الخالق وما سواه مخلوق واما اضافة القرآن الى
الرسول فاضافة تبليغ محض لا انتشاء والرسالة تستلزم تبليغ كلام المرسل ولو لم يكن المرسل كلاما يبلّغه الرسول لم يكن
رسولا ولهذا قال غير واحد من السلف من ان كان يكون الله متكلمنا فقد نكر رسالة رساله فان حقيقة رسالتهم تبليغ
كلام من ارسلهم فالجهمية واخوانهم ردوا تلك النصوص المحكمة بالمتشابه صبروا الكل متشابهة ثم ردوا الجهمية فلم يثبتوا
لله فلا يقوم به يكون فاعلا كالم ثبتت احواله كلاما يقوم به يكون به متكلم فلا كلام له عندهم ولا افعال بل كلامه وفعاله
مخالف منفصل عنه وذلك لا يكون صفة له لا سبحانه انا بوصف بما قام به لا بما لم يقم به **المثال الثانى عشر**
وقد تقدم ذكره بحملنا ذكره ههنا مفصلا في الجهمية النصوص المتنوعة المحكمة على علوق الله على خلقه وكونه فوق عباده
من ثمانية عشر نوعا احوالها التصريح بالفوقية مقرونة باداة من المعينة لفوقية الذات لخروجها من فوقهم **الثانى**
ذكرها مجردة عن الاداة كقوله وهو المقاهر فوق عباده **الثالث** التصريح بالرفع اليه نحو تخرج الملائكة والروح اليه وقول
النبي صلى الله عليه واله وسلم فيخرج الذين بانوا فيكم فيسألهم **الرابع** التصريح بالضعف اليه كقوله اليه يصعد الكلم الطيب
اشخاص التصريح برفع بعض المخلوقات اليه كقوله بل رفع الله اليه وقوله انى متوفيك ورافعت الى **السادس** التصريح بالعلو
المطلق الدال على جميع مراتب العلوق اقا وقدرا وشرفا كقوله وهو العلى العظيم وهو الخلى الكبير انه على كبير السابغ التصريح
بتنزيل الكتاب منه كقوله تنزيل الكتاب من الله تنزيل من حكيم حميد قل نزل من روح القدس من ربك وهذا ايدى على شيتين
على ان القرآن ظهر منه لا من غيره وان الله لا يلقى غيره **الثانى** على علوه على خلقه وان كلامه نزل به الروح الامين من عنده من
اعلى مكان الى رسوله **الثامن** التصريح باختصاص بعض المخلوقات بانها عنده وان بعضها اقرب اليه من بعض كقوله ان الذين عند
ربك وقوله وله من فى السموات ومن فى الارض ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته ولا يستخفون ففرق بين من له عموما ومن
عنده من مائلكه وعبيده خصوصا وقول النبي صلى الله عليه واله وسلم فى الكتاب الذى كتبه الرب تعالى على نفسه انه عنده على
العرش **التاسع** التصريح بان له سبحانه فى السماء وهذا عند اهل السنة على احد وجهين اما ان يكون فى معنى على واما ان يراد بالسماء
العلو لا يختلفون فى ذلك ولا يجوز حمل النص على غيره **العاشر** التصريح بالاستواء مقرونا باداة على مختصا بالعرش الذى هو اعلى
المخلوقات مصباحا فى الاكثر اداة ثم الدالة على الترتيب والمصلحة وهو بهذا السياق صريح فى معناه الذى لا يفهم المخاطبون غيره
من العلو والارتفاع ولا يعقل غيره **البنة الحادى عشر** التصريح برفع الايدى الى الله سبحانه كقوله صلى الله عليه واله وسلم الله
يسخى من عبده اذ ارفع اليه يديه ان يردّها صفا **الثانى عشر** التصريح بنزول كل ليلة الى السماء الدنيا والنزول المعقول عند جميعهم

انما يكون من علو الى سفلى الثالث عشر الاشارة اليه حتمًا الى العلو كما اشار اليه من هو اعلم به وما يجب له وعينه عليه من
افراخ الجهمية والمعتزلة والفلاسفة في اعظم حججهم على وجه الارض يرفع اصبعه الى السماء ويقول اللهم اشهد لي بشهد الجميع
ان الرب الذي ارسله ودعا اليه واستشهد به هو الذي فوق سلوانه على عرشه الرابع عشر التصريح بلفظ الاين الذي هو عند
الجهمية بمنزلة متى في الاستحالة ولا فرق بين اللفظين عندهم البتة فالقاتل اين الله ومق كان الله عندهم سواء كقولنا اعلم
الخالق به والظهور لامته واعظمهم بيانًا عن المعنى الصحيح بلفظ لا يؤمنهم باطلاً بوجه اين الله في غير موضع آخر عشر شهادته
التي هي اصدق شهادته عند الله وصلا تكنته وجميع المؤمنين لمن قال ان ربه في السماء بالايمان وشهد عليه افراخهم بالكفر
وتصرح الشافعي بان هذا الذي وصفته من ان ربها في السماء ايمانًا فاقبال في كتابه باب عتق الرقبة المؤمنة وذكر حديث الامة
السوداء التي سودت وجوه الجهمية وبيضت وجوه المحقة فلما اوصفت الايمان قال اعتقها فانها مؤمنة وهي انما اوصفت كون ربها
في السماء وان حتمًا عبده ورسوله فقرنت بينهما في الذكر فجل الصادق المصدر ويصير معهما هو الايمان السادس عشر اخبار تسبحة
عن فرعون انه رام الصبح الى السماء ليظلم الى الله موسى فيكذب به فيما اخبر به من ان تسبحة الله فوق السموات فقال يا هامان ابن
لي صرنا على ابلج الاسباب الاسباب السموات فاطلع الى الله موسى وانى لا ظنه كاذبًا فكذب فرعون موسى في اخباره اياته بان
ربه فوق السموات وعند الجهمية لا فرق بين الاخبار بينك وبين الاخبار بانها كل ويشرب وعلمهم ان يكون فرعون قن نزلة الرب
عالمًا يليق به وكذب موسى في اخباره بذلك اذ من قال عندهم ان ربه فوق السموات فهو كاذب فم في هذا التكلذب موافق
لفرعون مخالفون لموسى وجميع الانبياء ولذلك سماهم ائمة السنة فرعونية قالوا ومن شر من الجهمية فان الجهمية يقولون انه
الله في كل مكان بناته وهؤلاء عطلوه بالكليّة وادفعوا عليه الوصف للطابق للعدم المحض فاي طائفة من طوائف بني ادم لم يثبت
الصالح على اى وجه كان قولهم خير من قولهم السابعة عشر اخبار صلى الله عليه وآله وسلم انه تزود بين موسى وبين الله ويقول له
موسى ارجع الى ربك فسله التخفيف فيرجع اليه ثم ينزل الى موسى فيأمره بالرجوع اليه سبحانه فيصعد اليه سبحانه ثم ينزل من عند
الى موسى عدة مرات الثامن عشر اخباراً تعالى عن نفسه واخبار رسوله عنه ان المؤمنين يرون عياناً جبراً ذكره الشافعي في
الظهيرية والقمر ليلة البدر والذي تهمه الاصح على اختلاف لغاتهم واوهاها من هذه الرؤية رؤية للمقابلة والمواجهة التي
تكون بين الرائي والمرئي فيها مساحه تحمل ودة غير مفرطة في البعد فتمتنع الرؤية ولا في القرب فلا يمكن الرؤية كما تعقل الاسم بغير
هذا فاما ان يرويه سبحانه من تخلفهم تعالى الله او من خلفهم او من امامهم او عن امامهم او عن شمالكهم او من فوقهم ولا بد من
شتم من هذه الاقسام ان كانت الرؤية حقاً وكلها باطل سوى رؤيتهم للمؤمن فم في حديث جابر الذي في المسند وغيره وبيناهل
الجنة في نعيمهم اذ سطع لهم نور فرفعوا رؤسهم فاذا الجبار قد اشرق عليهم من فوقهم وقال يا اهل الجنة سلام عليكم ثم قرأ قوله
سلاماً قولاً من رب رحيم ثم ينادي عنهم وتبقى رحمتهم وبركتهم عليهم في ديارهم ولا يتم انكار الفوقية الا بانكار الرؤية ولين اطر
الجهمية اصلهم وصروا بينك وركبوا النفيين معاً وصدق اهل السنة بالامر من معاً وافرادهم واصارهم اثبت الرؤية ونفى علو
الرب على خلقه واستواءه على عرشه مذ بن لا بين ذلك لا الى هؤلاء ولا الى هؤلاء فمنه النوام من الادلة السمعية الحكمة اذ بسطت
افرادها كانت الف دليل على علو الرب على خلقه واستواءه على عرشه فترك الجهمية ذلك كله وردوه بالتشابه من قوله وهو معكم
ايما كنتم وردة نعيمهم المتأخر بقوله قل هو الله احد ويقول ليس كمثله شيء ثم ردوا تلك الانواع كلها متشابهة فسلطوا التشابه
على الحكم وردة نعيمهم والمتأخر متشابهاً فتارة يحتجون به على الباطل وتارة يدعون به الحق ومن له ادنى بصيرة يعلم ان لا معنى في
المضبوط اظهر ولا بين دلائل من مضبوط هذه النصوص فاذا كانت متشابهة فالشريعة كلها متشابهة وليس فيها شيء يحكم البتة

ولا نرصد القول لزوماً لا يحد عنه ان ترك الناس بدونها خيد لهدم انزالها اليهم فانها اوهنتهم ففهمتهم فهدمهم فهدمهم
واوقعتهم في استنفاد الباطل ولم يلبس لهم ما هو الحق في نفسه بل اقبلوا فيه على ما يستخرجونه بعض لهدم والآخرهم
مقابلهم فنسأل الله مثبت القلوب تبارك وتعالى ان يثبت قلوب بنا على دينه وما بعث به رسوله من الهدى ودين الحق وان
يزيغ قلوبنا بعد اذهابنا الله قريبا حبيب **المثال الثالث عشر** رد الراضية النصوص الصحيحة الصريحة المحكمة
المعلومة عند خاص الاممة وعامة بها بالضرورة في صدر الصحابة والثناء عليهم ورضاه الله عنهم ومعرفته لهدم وتجاوزة عن سائر
وجوب حجة الاممة واتباعهم لهدم واستغفارهم لهدم واقتداءهم بالمتشابه من قوله لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم
رقاب بعض وغرة كما ردوا الحكم الصريح من افعالهم وايمانهم وطاعتهم بالمتشابه من افعالهم كفعل اخوانهم من الخوارج حين
ردوا النصرة الصحيحة المحكمة في موالاة المؤمنين وحببتهم وان ارتكبوا بعض الذنوب التي تقع مكفرة بالتوبة النصوح
والاستغفار والمحسنة للماحية والمصائب المكفرة ودعاء المسلمين لهم في حياتهم وبعد موتهم وبالاخص في البرزخ وفي
موقف القيمة وشفاعته من ياذن الله له في الشفاعة ويصدق للتوحيد وبرحمته ارحم الراحمين ثم هذه عشرة اسباب تخرج
الذنوب فان حجت هذه الاسباب عنها فلا بد من دخول النار ثم يخرجون منها فكذا ذلك كله بالمتشابه من نصوص الوعيد وروا
الحكم من افعالهم وايمانهم وطاعتهم بالمتشابه من افعالهم الذي يحتمل ان يكونوا قصدوا طاعة الله فاجتهدوا فاداهم اجتهادهم
الى ذلك فخصلوا فيه على الاجر المفرد وكان حظ اعدائهم منه تكفيرهم واستحلال دماءهم واموالهم وان لم يكونوا قصدوا ذلك كان
غايته ان يكونوا قد اذنبوا ولهم من الحسنات والتوبة وغيرهما ما يرفع موجب الذنب فاستذكروا والراضية في رد الحكم من النصوص
وافعال المؤمنين بالمتشابه منها فكفرهم وخبروا عليهم بالسيف يقتلوا اهل الايمان ويرون اهل الاوثان ففساد الدنيا والدين
من تقدسهم بالمتشابه على الحكم وتقديسهم الذي على الشرع والهوى على الهدى وبالله التوفيق **المثال الرابع عشر** رد الحكم
الصريح الذي لا يحتفل الا وجهاً واحداً من وجوب الطهارة في وقوف اجزاء الصلوة وصحتها عليهم كقولهم لا تجزئ صلوة لا يقبل
الرجل فيها صلته في ركوعه وسجدة وقوله لمن تركها صل فانك لم تصل وقوله ثم اركع حتى تضيق ركباً فافترج اجزاءها في الركعة الثانية
ونفي مسماها الشرعي بدونها وامر بالايتان بها فهدم هذا الحكم الصريح بالمتشابه من قوله اركعوا واسجدوا **المثال الخامس عشر**
رد الحكم الصريح من تعيين التكبير للدخول في الصلوة بقوله اذا اقيمت الصلوة فكبر وقوله تحريم التكبير وقوله لا يقبل الله
صلاة احدكم حتى يضع موضعه ثم يستقبل القبلة ويقول الله اكبر وهي نصوص في غاية الصحة فردت بالمتشابه من قوله
وذكرهم بعد فضلي **المثال السادس عشر** رد النصوص المحكمة الصريحة الصحيحة في تعيين قراءة فاتحة الكتاب فرضاً
بالمتشابه من قوله فاقرأوا ما تيسر منه وتيسر لك في الصلوة وانما هو يدل عن قيام الليل ويقول للاعرابي ثم اقرأ ما تيسر معك من
القران وهذا يحتمل ان يكون قبل تعيين الفاتحة للصلوة وان يكون الاعرابي لا يحسنها وان يكون لم يسمع في قراءتها فاحذر ان يقرأ
معها ما تيسر من القران وان يكون امره بالكثرة ما تيسر عنها فهو متشابه يحتمل هذه الوجوه فلا يترك الحكم الصريح **المثال**
السابع عشر رد الحكم الصريح من توقف اخرجه من الصلوة على التسليم كما في قوله تحليلها التسليم وقوله انما يكفي احدكم ان
يسلم على اثنين من عن يمينه وعن شماله السلام عليكم ورحمة الله والسلام عليكم ورحمة الله فاحذر ان لا يكفي غير ذلك فهدم بالمتشابه من قول
ابن مسعود فاذا قلت هذا فقد قضيت صلواتك بالمتشابه من عدم امره للاعرابي بالسلام **المثال الثامن عشر** رد الحكم الصريح
في اشتراط النية لتبادة الوضوء والغسل كما في قوله وما امره الا بسجد والله مخلصين له الدين وقوله وانما لا تقرأ فاتحاً وهذا لم ينوب
الحديث فلا يكون له بالنص فزجوا هذا بالمتشابه من قوله اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم ولم يامر بالنية قالوا فلو اوجبناها

بالسنة لكان زيادة على نص القرآن فيكون نسخاً والسنة لا تنسخ القرآن فهذه ثلاث مقدمات أخذ لها أن القرآن لم يوجب النية
 الثانية أن إيجاب السنة لها نسخ للقرآن الثالثة أن نسخ القرآن بالسنة لا يجوز وينبوا على هذه المقدمات أسقاط كثير مما صرح به
 السنة بأيجاب كراهة الفاحشة والطمانينة وتعيين التكبير للدخول في الصلوة والتسليم للوجه منها ولا يتصور صدق المقدمات
 الثلاث في موضع واحد أصلاً بل إما أن يكون كلها كاذبة أو بعضها فإما أن يكون الضوء بالقرآن قد نبه على أنه لم يكف من طاعات
 عباده إلا بما أخلصوا له فيه الدين فمن لم ينبو التقرب إليه جملة لم يكن مآل في طاعة البتة فلا يكون محتدأ به مع أن قوله إذا قمتم
 إلى الصلوة فاعسلوا وجوهكم إنما يفهم مخاطب منه غسل الوجه وما بعد لأجل الصلوة كما يفهم من قوله إذا واجهتم الأمير فترجلوا
 وإذا دخل الشتاء فاشترى الفرو وغرودك فإن لم يكن القرآن قد دل على النية ودلت عليها السنة لم يكن وجوبها ناسخاً للقرآن وإن كان
 من أئمة عليه ولو كان كل ما أوجبه السنة ولم يوجبه القرآن نسخاً له لبطلت أكثر سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ودفع في صدره وأعمالها وقال القائل هذه زيادة على ما في كتاب الله فلا تقبل ولا يعمل بها وهذا البعير هو الذي أخبر رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه سيقم وحده منكم في السنن من حديث المقدام بن معد يكرب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أنه قال ألا يا أوتيت القرآن وصلى الله معه أبو شاة رجل شيعان على أريكته يقول عليكم عهد القرآن فما وجدتم فيه من حلال فحذروا
 وما وجدتم فيه من حرام فحرموه إلا يحل لكم الخمر إلا هلى ولا كل ذى ناب من السباع ولا فطقة مال المعاهد وفي لفظ يوشك أن
 يقصد الرجل على أريكته فحذروا فيقول يميني ويدينكم كتاب الله فما وجدنا فيه من حلال فحذروا وما وجدنا فيه من حرام فحرمناه
 وإن ما حرمه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كاحرمه الله قال الترمذي حديث حسن وقال البيهقي الإسناد صحيح وقال صالح بن
 موسى عن عبد العزيز بن ربيعة عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن قد خلقت فيكم
 شيعتين لن تضلوا البعد هما كتاب الله وسنتي ولن يفترقا حتى يردا على الخوض فلا يجوز التفريق بين ما جزم الله به وبين ما حصل لها
 بالأخبار بسكوته عما انطق به ولا يمكن أصل بطرد ذلك ولا الذين أصولوا هذا الأصل بل قد يقصوه في أكثر من ثلاث مائة موضع منها
 ما هو مجمع عليه ومما هو مختلف فيه والسنة مع القرآن على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون موافقة له من كل وجه فيكون توارد القرآن
 والسنة على الحكم الواحد من باب توارد الأدلة ونظاها الثاني أن تكون يائراً لا ما يريد بالقرآن وتفسيره الثالث أن تكون متخلفة
 بحكم سكت القرآن عن إيجابه أو حرمة لما سكت عن تحريمه ولا يخرج عن هذه الأقسام فلا تعارض القرآن بوجه ما كان منها
 من أن أصل القرآن فهو بشرع مبتدأ من النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجب طاعته فيه ولا تخلف معصيته وليس هذا التقدير بما لها
 على كتاب الله بل أمثال ما أمر الله به من طاعة رسوله ولو كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يطاع في هذا القسم لم يكن
 لطاقته معنى وسقطت طاعته المختصة به وإنه إذا لم يجب طاعته إلا فيما وافق القرآن لا فيما زاد عليه لم يكن لبطاعة خاصة تختص به
 وقد قال الله تعالى من يطع الرسول فقد أطاع الله وكيف يمكن أحداً من أهل العلم أن لا يقبل حديثاً إنما على كتاب الله فلا يقبل أحد
 تحريم المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا حديث التحريم بالوضوء لكل ما يحرم من النسب ولا حديث خيار الشرط ولا أحاديث الشفعة
 ولا حديث الرهن في المحض مع أنه لا دل على ما في القرآن ولا حديث ميراث الجدة ولا حديث تخيير الأمة إذا اعتقت تحت زوجها
 ولا حديث منع الحائض من الصوم والصلوة ولا حديث وجوب الكفارة على من جامع في نهار رمضان ولا أحاديث أجد المتوفى عنها
 زوجها مع زيادتها على ما في القرآن من العدة فهذا قلتم إنما ينسخ للقرآن وهو لا ينسخ بالسنة وكيف أوجبتم الوتر مع أنه زيادة محضة
 على القرآن بخبر مختلف فيه وكيف زدتم على كتاب الله فجوزتم الوضوء بنسب بضعيف وكيف زدتم على كتاب الله فتدبرتم في
 الصلوات أن يكون أقله عشرة دراهم بخبر لا يصح البتة وهو زيادة محضة على القرآن وقد أخذ الناس بحديث ليرث المسلم الكافر

بالدخل

ح

بين

استأذوا

ولا الكافر المسلم وهو زائد على القرآن واخذوا كلهم حديث توقيفه صلى الله عليه وآله وسلم بنت الابن السدس من قبيل
وهو زائد على القرآن واخذ للناس كلهم حديث استبراء المسببة بحبسه وهو زائد على ما في كتاب الله واخذوا حديث من قبل
قتيل الله سلبه وهو زائد على ما في القرآن من قسمة الغنائم واخذوا كلهم بقضائه صلى الله عليه وآله وسلم الزائد على ما
في القرآن من ان اعيان بنى الامر يتوارثون دون بنى العلات الرجل يرث اخاه لا بيه وامه دون اخيه لا بيه ولو تنبها
هذا الطال جنة فسنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجل في صد وريثا واعظم واخرض علينا ان لا نقبلها اذا كانت
مزايدة على ما في القرآن بل على الراس والعينين ثم على الراس والعينين وكذلك فرض على الامة الاخذ بحديث القضاء
بالشاهد واليمين وان كان زائدا على ما في القرآن وقد اخذ به اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجهور التابعين
والامة والعجب من يروى لانه زائد على ما في كتاب الله ثم يقضى بالنكول ومعاقد القبط وجوه الاجر في الحائط وليست
في كتاب الله ولا سنة رسوله واخذتم انتم وجهور الامة بحديث لا يقاد الولد بالولد مع ضعفه وهو زائد على ما في القرآن
واخذتم انتم والناس بحديث اخذ الجنية من الجوس وهو زائد على ما في القرآن واخذتم مع سائر الناس بقطع رجل السارق
في المرة الثانية مع زيارته صلى ما في القرآن واخذتم انتم والناس بحديث النهي عن الاقتصاص من الجهم قبل الادمال
وهو زائد على ما في القرآن واخذت الامة باحاديث المحضانة وليست في القرآن واخذتم انتم وجهور الجهم واعتداد المتوفى عنها
في منزلها وهو زائد على ما في القرآن واخذتم مع الناس باحاديث البلوغ بالسنة والايات وهي اذنة على ما في القرآن اذ ليس
الا الاحتلام واخذتم مع الناس بحديث الخراب بالضمك مع ضعفه وهو زائد على القرآن وبحديث النهي عن بيع الكالي بالكالي
وهو زائد على ما في القرآن واضعاف اضعاف ما ذكرنا بل احكام السنة التي ليست في القرآن ان لم تكن اكثر منها لم تنقص عنها
فالو ما من لئلا كل سنة زائدة على نص القرآن لبطلت سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلها الا سنة دل عليها
القرآن وهذا هو الذي اخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأنه سيقم ولا بد من وقوع خبره **فان قيل** السنن الزائدة
على ما دل عليه القرآن تارة تكون بآثاره وقادة تكون منشئة تحكم لم يتعرض القرآن له وتارة تكون مغيرة لحكمه وليس
نزاعنا في القسمين الاولين فانهما حجة باتفاق ولكن النزاع في القسم الثالث وهو الذي ترجته بمسئلة الزيادة على النص
وقد ذهب الشيخ ابو الحسن الكرخي وجماحة كثيرة من اصحاب ابي حنيفة الى انها نسخ ومن فهمها جعلوا ايجاب التعريب مع الجدل
شيئا كما وزاد عشر بن سوطا على الثمانين في جد القذف فذهب ابو بكر الرازي الى ان الزيادة ان وردت بعد استقرار حكم النص
منعها عن مكانت ناسخة وان وردت متصلة بالنص قبل استقرار حكمه لم تكن ناسخة وان وردت ولا يعلم تاريخها فان وردت
من جهة يثبت النص به مثلها فان شهدت الاصول من عمل السلف او النظر على شوقها معا اثبتناهما وان شهدت بالنص
منفردة عن اثبتناهما وان لم يكن في الاصول دلالة على احدهما فالواجب ان يحكم بوردتها معا ويكونان بمنزلة الخاص العام
اذ لم يعلم تاريخهما ولم يكن في الاصول دلالة على وجوب القضاء باحدهما على الاخر فانهما يستعملان معا وان كان ورود النص من
جهة توجب العلم كالكتاب الخبر المستفيض ورود الزيادة من جهة اخبار الاحاد لم يجز الحاقها بالنص لا العمل بها وذهب بعض
اصحابنا الى ان الزيادة ان غيرت حكم المزية عليه تقييد اشرعيا بحيث انه لو فعل على حد ما كان يفعل قبلها لم يكن معتكبا به بل
يجب استينافه كان شيئا لضمهم ركعة الى ركعتي الفجر وان لم يغير حكم المزية عليه بحيث لو فعل على حد ما كان يفعل قبلها كان
معتكبا به ولا يجب استينافه لم يكن شيئا لم يجعلوا ايجاب التعريب مع الجدل واجاب عشرين جلد مع الثمانين شيئا وكذلك
اجاب شرط منفصل عن العبادة لا يكون شيئا كاجاب الوضوء بعد فرض الصلوة ولم يحتفلوا وان اجاب بزيادة عبادة على عبادة

كما يجب الزكاة بعد إيجاب الصلوة لم يكن شيئاً ولو جحدوا الصلوات لوجب صلوة سادسة على الصلوات الخمس ليكون شيئاً
 فالتكليف معكم في الزيادة المغيرة في ثلاث مواضع في المعنى والاسم والحكم أتم المعنى فأنها تفيد معنى النسخ لانه الإزالة والإزالة
 تزيد حكم الاعتداد بالمرزbid عليه وتوجب استينافه بدونها وتخرج عن كون جميع الواجب وتجعله بعضه وتوجب التاميم على
 المقصود عليه بعد ان لم يكن شيئاً وهذا معنى النسخ وعليه ترتب الاثم فانه تابع للمعنى فان الحكم في زيادة شرعية معبرة
 للحكم الشرعي بدليل شرعي من تاريخ عن المرزbid عليه فان اختلف وصف من هذه الاوصاف لم يكن شيئاً فان لم يغير حكم شرعياً
 بل رفضت البداءة الاصلية لم يكن شيئاً كما يجب عبادة بعد اخص وان كانت الزيادة مقارنة للمرزbid عليه لم تكن شيئاً وان غيرة
 بل تكون تقييداً او تخصيصاً وأما الحكم فان كان النص المرزbid عليه ثابتاً بالكتاب والسنة المتواترة لم يقبل خبر الواحد بالزيادة
 عليه وان كان ثابتاً بخبر الواحد قبلت الزيادة فان التفتت الاصل على قبول خبر الواحد في القسم الاول علمنا انه ورد مقارناً
 للمرزbid عليه فيكون تخصيصاً لا شيئاً قالوا وانما لم يقبل خبر الواحد بالزيادة على النص لان الزيادة لو كانت موجودة معه لنقلها
 اليها من نقل النص اذ خبراثران يكون المراد اثبات النص معقوداً بالزيادة فيقتصر النبي صلى الله عليه واله وسلم على ابرار
 النص منفردة عنها فواجب اذا ان يدل كرها معه ولو ذكرها لنقلها اليها من نقل النص فان كان النص من كذا في القرآن الزيادة
 واردة من جهة السنة فخير جائر ان يقتصر النبي صلى الله عليه واله وسلم على تلاوة الحكم المنزلي في القرآن دون ان يغيرها
 بدكر الزيادة لان حصول الفراغ من النص الذي يمكن استعماله بنفسه يلزمنا اعتقاد مقتضاها من حكمه كقوله الزانية
 والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فان كان الحد هو الجحد والتعريب فخير جائر ان يتولى النبي صلى الله عليه واله وسلم
 الآية على الناس عارية من ذكر النفي عقوبتها لان سكونه عن ذكر الزيادة معها يلزمنا اعتقاد موجبها وان اجلدوا كل احد فواكع
 تعريب لكان بعض الحد كماله فاذا اختلف التلاوة من ذكر النفي عقوبتها فخذلادادنا اعتقاد ان الجحد المذكور في الآية هو تمام الحد
 وكما له فخير جائر اثنان الزيادة مع الاعلى وجه النسخ وظل كان قوله واخذوا بالنيس على امرأة هذا فان اعترفت فارجمها لا شيئاً
 محدث عباد بن الصامت الشيب بالثيب جلدة واحدة والرجم وكذلك المارجم ما عثر او لم جلدة كذلك يجب ان يكون قوله الزانية
 والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ناسخاً للحكم التعريب في قوله البكر بالبكر جلدة واحدة وتعريب عام والمقصود ان هذه
 الزيادة لو كانت ثابتة مع النص لذكرها النبي صلى الله عليه واله وسلم عقيب التلاوة ولنقلها اليها من نقل المرزbid عليه اذ
 غير جائر عليهم ان يعلموا ان الحد مجموع الزجرين ويقولوا بعضه دون بعض قد سمعوا الرسول صلى الله عليه واله وسلم يدين كسر
 الامرين فامتنعوا عن العمل بالزيادة الا من الجهة التي ورد منها الاصل فاذا ورت من جهة الاحاد فان كانت قبل النص فقد
 نسخ النص المطلق عارية من ذكرها وان كانت بعدة فهذا بوجوب نسخ الآية بخبر الواحد وهو منتهى فان كان المرزbid عليه ثابتاً
 بخبر الواحد جاز الحاق الزيادة بخبر الواحد على الوجه الذي يجوز شيئاً به فان كانت واردة مع النص في خطاب واحد لم تكن نسخاً
 وكانت بياناً في الجواز **باب** من وجوه احكامها انكم اول من نقض هذا الاصل الذي اصلتوه فانكم قبلتم خبر
 الموضوع بتبين الضر وهو من التذ على ما في كتاب الله مغيرة حكمه فان الله سبحانه جعل حكمه عالم الماء التيمم والخبر يقتضي ان
 يكون حكمه الموضوع بالتبين فهذه الزيادة هذا الخبر الذي لا يثبت رافعة حكم شرعي غير مقابلة له ولا مقاومة بوجوه وقبلتم
 خبر الامر بالترميم رافعة حكم شرعي وهو اعتقاد كون الصلوات الخمس هي جميع الواجب ورفع التاكيد بالافتقار عليها واجزاء
 الايمان في التعبد بفريضة الصلوة والذي قال هذه الزيادة هو الذي قال سائر الاحاديث الزائدة على ما في القرآن والذي نقلها
 البنا هو الذي نقل تلك بعينه او وقت منه او نظيره والذي فرض عليه طاعة رسوله وقبول قوله في تلك الزيادة هو الذي فرض

صليتنا طاعته وقبول قوله هذه والذي قال لنا وما انا كرام الرسول فنحن وه هو الذي شرع لنا هذه الزيادة على لسانية الله تعالى
 ولا منصب النشر يعنده ابتداء كما ولاه منصب البيان لما اراده بكلامه بل بكلامه كله بيان عن الله والزيادة بجميع وجوهها لا
 تخرج عن البيان بوجه من الوجوه بل كان السلف الصالح الطيب اذا سمعوا الحديث عنه وجدوا اتصدا بقوله في القرآن ولم يقل
 احد منهم قط في حديث واحد ابدان هذا زيادة على القرآن فلا تقبله ولا تسمعه ولا تغفل به ورسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم اجل في صدورهم وسنته اعظم عندهم من ذلك والكبر ولا فرق اصلا بين حجى السنة بعد الطواف وعد ركعات الصلوة
 وجميعها بفرض الطمانينة وتعيين الفاظة والنية فان الجميع بيان لما اراده الله اوجب هذه العبادات على عباده على هذا الوجه
 فهذا الوجه هو المراد فجاءت السنة بيانا للمراد في جميع وجوهها حتى في التشريع المبني اقامتها بيان لما اراده الله من عموم الامر
 بطاعته وطاعة رسوله فلا فرق بين تبين هذا المراد وبين بيان المراد من الصلوة والزكاة والحج والطواف وغيرها بل هذا
 بيان المراد من شئ وذلك لبيان المراد من اعم منه فالتعريب بيان محض للمراد من قوله او يجعل الله لمن سبيلا وقد صرح النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم بان التعريب بيان لهذا السبيل المذكور في القرآن فكيف يجوز رده بأنه مخالف للقرآن معارض له
 ويقال لو قبلناه لا بطلنا به حكم القرآن وهل هذا الا قلب للحقائق فان حكم القرآن العام والمخاص يوجب علينا قبوله فرضا
 لا يستغنى عنه الفقه فلو اخالفنا القرآن ونحجنا عن حكمه ولا بد ولكان في ذلك مخالفة للقرآن والحديث معا يوجب
الوجه الثاني ان الله سبحانه نصب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منصب المبلغ المبين عنه فكل ما شرع الله
 فهو بيان منه عن الله ان هذا شرعه ودينه ولا فرق بين ما يبلغه عنه من كلامه المتكلمين وحبه الذي هو نظير كلامه في
 وجوب الاتباع ومخالفة هذا المخالفة هذا ايقضه **الوجه الثالث** ان الله سبحانه امرنا باقامة الصلوة وابتداء الزكاة
 وحج البيت وصوم رمضان وجاء البيان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمقادير ذلك وصفاته وشروطه فوجب على الامة
 قبوله اذ هو تفصيل لما امر الله به كما يجب علينا قبول الاصل المفضل وهكذا امر الله سبحانه بطاعته وطاعة رسوله فاذا امر
 الرسول بامر كان تفصيلا وبيانا للطاعة المأمور بها وكان فرض قبوله كفرض قبول الاصل المفضل ولا فرق بينهما بوجه
الوجه الرابع ان البيان من النبي صلى الله عليه وآله وسلم اقتساما ما احدها بيان نفس الوحي بظهوره على لسانه
 ان كان خفيا الثاني بيان معناه وتفسيره لمن احتاج الى ذلك كما بين ان الظلم المذكور في قوله ولم يلبسوا ايمانهم بظلم هو الشرع
 وان الحساب اليسير هو العرض وان الخيط الابيض الاسود ابيض النهار وسواد الليل وان الذي رآه نزل اخرى عند سدرة
 المنتهى هو جبريل كما فسر قوله او ياتي بعض آيات ربك انه طلوع الشمس من مغربها وكما فسر قوله ومثل كلمة طيبة كشجرة طيبة
 بانها النخلة وكما فسر قوله ثبت الله الذين امنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ان ذلك في القبر حين يسأل من ربك
 وما دينك وكما فسر الرعد بأنه ملك من الملائكة مؤكل بالسحاب كما فسر اخذ اهل الكتاب اجسادهم ورجبناهم اربابا من دور الله
 وذلك باستحلال ما احلوا لهم من الحرام وتحريم ما حرصه عليهم من الحلال وكما فسر القوة التي امر الله ان تعبدوا الا الله بالقرآن
 وكما فسر قوله من يعمل سوءا يجز به بأنه ما يجزى به العبد في الدنيا من النصب والهيم والخوف والآراء وكما فسر الزيادة بانها النظر
 الى وجه الكريم وكما فسر الدعاء في قوله فقال ربكم ادعوني استجب لكم بانها العبادة وكما فسر ادبار الخوف بأنه الركعتان قبل الفجر وادبار
 السجود بالركعتين بعد المغرب ونظا لذلك الثالث بيانه بالفعل كما بين اوقات الصلوة للسائل بفعله الرابع بيان ما سئل
 عنه من الاحكام التي ليست في القرآن فنزل القرآن ببيانها كما سئل عن فزف الزوجة فجاء القرآن بالعنان ونظام الخاتمة
 بيان ما سئل عنه بالوحي وان لم يكن قرآنا كما سئل عن رجل احرم فحبة بعدما انضمم بالخلق فجاء الوحي بان يذبح عنه الحبة

على اطلاقه وعمومه مقيداً بعدم ورود ما يرفع ظاهره كما يعتقده المنسوخ مؤيداً باعتقاد امقيداً بعدم ورود ما يبطله و
هذا هو الواجب عليه الذي لا يمكنه سواه **الوجه الثاني عشر** ان ايجاب الشرع الملقى بالعبادة بعد ما لا يكون نسخاً وان
تضمن رفع الاجزاء بدونه كما صرح بذلك بعض اصحابكم وهو الحق فذلك ايجاب كل زيادة بل اولى ان لا تكون نسخاً فاذ
ايجاب الشرع برفع اجزاء المشروط عن نفسه وعن غيره وايجاب الزيادة انما يرفع اجزاء المزيد عن نفسه خاصة **الوجه**
الثالث ان الناس متفقون على ان ايجاب عبادة مستقلة بعد الثانية لا يكون نسخاً وذلك ان الاحكام لم تشرع جملة
واحدة وانما شرعها احكام الحكمين شيئاً بعد شيء وكل منهما زاد على ما قبله وكان ما قبله جميع الواجب الا انهم محطوط عن من
اقتصر عليه وبالزيادة تغير هذا الحكم فلم يبق الاول جميع الواجب ولم يحط الاشم عن اقتصر عليه ومع ذلك فليس
ناسخاً للمزيد عليه اذ حكمه من الوجوب وغيره بان هذه الزيادة المتعلقة بالمزيد لا تكون نسخاً له حيث لم ترفع حكمه بل
هو باق على حكمه وقد ختم اليه غيره يوضحه **الوجه الرابع عشر** ان الزيادة وان رفعت حكماً خطياً كانت نسخاً و
زيادة التغريب بشرط الحكم وموانعه وتخرق لا ترفع حكم الخطأ وان رفع حكم الاستصحاب يوضحه **الوجه الثاني**
عشرون ان ما ذكره من كون الاول جميع الواجب وكونه جزئياً وحده وكون الاثر محطوطاً عن اقتصر عليه انما هو من احكام الرفع
الاصلي فلو حكم استصحابي لم يستفد من لفظ الاثر الاول ولا يريد به فان معنى كون العبادة عجزية ان الزمة بربها
بعد الاتيان بها وحط الزم عن فاعلها معناه انه قد خرج من عمدة الاثر فلا يلحقه ضم الزيادة وان رفعت هذه الاحكام لم
ترفع حكماً دل عليه لفظ المزيد يوضحه **الوجه الثالث عشر** ان تخصيص القرآن بالسنة جائز كما جمعت الاثنية
على تخصيص قوله واحل لكم ما وراء ذلكم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها وعموم قوله تعالى
يوصيكم الله في اولادكم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يرث المسلم الكافر وعموم قوله تعالى والسارق والسارقة
فاقطعوا ايديهما بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقم في شرب ولا كثر وظاهر ذلك كثيرة فاذا اجاز التخصيص وهو رفع بعض
ما تناولته اللفظ وهو نقصان من معناه فلان يجوز الزيادة التي لا تتضمن رفع شيء من مدلوله ولا نقصانه بطريق الاولى و
الاحرى **الوجه الرابع عشر** ان الزيادة لا تجب برفع المزيد لخصه ولا بشرطاً ولا عرقاً ولا عقلاً ولا نقول للعلاء
من اذا دخره او ماله او جاحه او علمه او ولده انه قد ارتفع شيء مما في الكيس بل نقول في **الوجه الخامس عشر**
ان الزيادة قدرت حكم المزيد وزادته بياناً وتأكيداً فهي كزيادة العلم والهدى والايمان قال تعالى وقل رب زدني علماً وقال
ما زادهم الا ايماناً وتسليماً وقال وزادهم هدى وقال ويزيد الله الذين اهتدوا هدى فذلك زيادة الواجب على الواجب
انما يزيد قوة وتأكيداً وثبوتاً فان كانت متصلة به اتصال الجزاء والشرط كان ذلك اقوى له والثبت واكد ولا ريب ان هذا اقرب
الى المقبول والمنقول والفطرة من جعل الزيادة مبطله للمزيد عليه ناسخاً له **الوجه السادس عشر** ان الزيادة
لا تتضمن النسخ عن المزيد ولا المنع منه وذلك حقيقة النسخ واذ انتفت حقيقة النسخ استحال ثبوته **الوجه السابع عشر**
عشرون انه لا بد في النسخ من تنافي النسخ والمنسوخ وامتناع اجتماعهما والزيادة غير منافية للمزيد عليه ولا اجتماعهما
مستتبع **الوجه الثامن عشر** ان الزيادة لو كانت نسخاً لكانت اما نسخاً بافرادها عن المزيد او بانضمامها اليه و
القبضان محال فلا يكون نسخاً اما الاول فظاهر فلا يلزم الا حكمها بما عجزها البتة فانها تابعة للمزيد في حكمه واما الثاني فذلك
ايضاً لانها اذا كانت ناسخاً بانضمامها الى المزيد كان الشيء ناسخاً لنفسه ومبطل للحقيقة وهذا غير معقول واجاب عن
عن هذا بان النسخ يقع على حكم الفعل دون نفسه وصورته وهذا الجواب لا يجدي عليهم شيئاً والا لزم اقامه عيبه فانه لو

ان يكون المزيدي عليه قد نيزحه نفسه وجعل نفسه اذا انفرد عن الزيادة غير مجزئ بعد ان كان مجزئاً **الوجه**
العاشر ان النقصان من العبادة لا يكون شيئاً لما بقي منها فكانت الزيادة عليها لا تكون شيئاً لها بل اولى لما تقدم
الوجه الحادي عشر ان نيزح الزيادة للمزيدي عليه اما ان يكون نيزح الوجوب او لا يجوز ان له او لعدم وجوب خيرة او لا
 رابع وهذا كزيادة التعريب مثلاً على المائة جلدة لا يجوز ان تكون ناسخة لوجوبها فان الوجوب بحاله كذا لا يجوز انما لا
 مجزية عن نفسها ولا لعدم وجوب الزائد لا نرفعه حكم عقلي وهو البراءة الاصلية فلو كان رخصاً شيئاً كان كما اوجب الله
 شيئاً بعد الشهادتين قد نيزحه ما قبله والامر الرابع غير متصو ولا معقول فلا يحكم عليه فان قيل بل ههنا امر رابع
 معقول وهو الاقتصار على الاول فانه نيزح بالزيادة وهذا غير الاقسام الثلاثة فالحجاب انه لا معنى للاقتصار غير عدم
 وجوب غيره وكونه جميع الواجب وهذا هو القسم الثالث بعينه غير تم التعبد عنه وكسوفه عبادة اخرى **الوجه**
الحادي والعشرون ان الناسخ والمنسوخ لابد ان يتواردا على محل واحد يقتضى المنسوخ شؤنه والناسخ رخصه
 او بالعكس هذا غير متحقق في الزيادة على النص **الوجه الثاني والعشرون** ان كل واحد من الزائد والمزيدي
 عليه دليل قائم بنفسه مستقل بافادة حكمه وقد امكن العمل بالذي يلين فلا يوجب الغاء احدهما وبطلاله والغاء احدهما
 بيبه وبين شقيقته وصاحبه فان كل ما جاء من عند الله فهو حق يجب اتباعه والعمل به ولا يوجب الغاء وبطلاله الا حيث
 بطلاله الله ورسوله بنص آخر ناسخ له لا يمكن الجمع بينه وبين المنسوخ وهذا الجمع الله منتف في مسئلتنا فان العمل بالذي يلين
 يمكن ولا يتعارض بينهما ولا تناقض بوجوه فلا ييسر لنا الغاء ما اعتبره الله ورسوله كما لا ييسر لنا اعتباره ما بطلاله الله والغاء
الوجه الثالث والعشرون انه ان كان القضاء بالشاهد واليمين ناسخاً للقران وانبات التعريب ناسخاً للقران
 فالوضوح بالبين ايضاً ناسخاً للقران ولا فرق بينهما بالسنة بل القضاء بالنكول ومعاقف القطع يكون ناسخاً للقران فحينئذ
 فليس كتاب الله بالسنة الصحيحة الصريحة التي لا مطعن فيها اولى من نسخته بالرأي والقياس الحديث الذي يثبت وان
 لم يكن ناسخاً للقران لم يكن هذا نسخاً له واما ان يكون هذا نسخاً وذلك ليس بنسخ فحكمه باطل وتفرق بين متاثلين **الوجه**
الرابع والعشرون ان ما خالفتموه من الاحاديث التي زعمتم انها زيادة على نص القران ان كانت تستلزم نسخته
 فقطع رجل السارق في المرة الثانية نيزح لا نيزح على القران وان لم يكن هذا نسخاً فليس ذلك نسخاً **الوجه الخامس**
والعشرون انكم قلتم لا يكون المهر اقل من عشرة دراهم وذلك زيادة على ما في القران فان الله سبحانه اباح استئصال
 البضع بكل ما يسير ما اذ ذلك يتناول القليل والكثير فزعم على القران بقيا نسخ غاية الضعف ونجوى غاية البطالان فان جازم
 نيزح القران بن لك فلم لا يجوز نسخته بالسنة الصحيحة الصريحة وان كان هذا ليس بنسخ لم يكن الاخر نسخاً **الوجه**
السادس والعشرون انكم اوجبتم الطهارة للطواف بقوله الطواف بالبيت صلوة وذلك زيادة على القران
 فان الله تعالى امر بالطواف ولم يامر بالطهارة فكيف لم يحمّل ذلك نسخاً للقران وجعلتم القضاء بالشاهد واليمين والتعريب في
 حد الزنا نسخاً للقران **الوجه السابع والعشرون** انكم مع الناس اوجبتم الاستبراء في جوارح المسبية
 بحديث ورد ذلك على كتاب الله ولم يحمّل ذلك نسخاً له وهو الصواب بل انتم قلتم ذلك في سائر الاحاديث الزائدة
 على القران **الوجه الثامن والعشرون** انكم وافقتم على تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها بخبر
 الواحد وهو زائد على كتاب الله تعالى قطاً ولم يكن ذلك نسخاً فهذا ضلالتكم ذلك في خبر القضاء بالشاهد واليمين والتعريب ولم
 قدوه نسخاً وكل ما تقولونه في محمل الوفاق يقولونكم من ادعواكم في محل الزام صرفا جوف **الوجه التاسع والعشرون**

فانها

ج

انكم اذن تم خبر ضعيف لا يثبت في ايجاب للضمضة والاستنشاق في الغسل من الجنابة ولم تزوه زائد على القرآن
ورددتم السنة الصحيحة الصريحة في امر المتوضى بالاستنشاق وقلتم هو زائد على القرآن فما توانا الفرق بين ما يقبل
من السنن الصحيحة وما يرد منها فاما ان تقبلوها كلها وان زادت على القرآن واما ان تردوها كلها اذا كانت زائدة على
القرآن واما المتكبر في قبول ما شئتم منها وردد ما شئتم فما ليرى اذن به الله ولا رسوله وعن شهود الله شهادة يسألنا
عنها يوم نلقاه انا لارزق لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سنة واحدة صحيحة ابدًا الا بسنة صحيحة مثلها تعلم انها
ناسخة لها **الوجه التاسع والثلاثون** انكم رددتم السنة الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
في القسم للبكر سبعة يفضلها بها على من عنده من النساء وللثيب ثلاثا اذا عرس بهما وقلتم هذا زائد على العدل لما
به في القرآن ومخالف له فلو قبلناه كنا قد نسخنا به القرآن ثم اخذتم بقباس فاسد ولا يصح في جواز نكاح الامة
لواجل الطول غير خائف العنت اذ لم تكن تحت حرة وهو خلاف ظاهر القرآن وزائد عليه قطعًا **الوجه الرابعون**
ردكم السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باسقاط نفقة المبتوتة وسكنائها وقلتم هو مخالف
للقرآن فلو قبلناه كان نسخًا للقرآن به ثم اخذتم بخبر ضعيف لا يصح ان عدة الامة قرآن وطلاقها طلقان مع
كونه زائدًا على ما في القرآن قطعًا **الوجه الحادي والربعون** ردكم السنة الثابتة عن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم في تخيير ولي الدم بين الدية والقود او العفو بقولكم انها زائدة على ما في القرآن ثم اخذتم بقباس
من افسد القياس انه لو ضر به باعظم دبروس يوجد حتى يئثر دماغه على الارض فلا قود عليه ولم تزوه اذ ذلك مخالف
لظاهر القرآن والله تعالى يقول النفس بالنفس ويقول فمن اعتدى عليكم فاعندوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم
الوجه الثاني والاربعون انكم رددتم السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله
لا يقتل مسلم بكافر وقوله المؤمنون تنكحوا ماؤهم وقلتم هذا خلاف ظاهر القرآن لان الله تعالى يقول النفس
بالنفس واخذتم بخبر لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بان لا قود الا بالسيف وهو مخالف لظاهر القرآن
فانه سبحانه قال وجزاء سيئة سيئة مثلها وقال فمن اعتدى عليكم فاعندوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم
الوجه الثالث والاربعون انكم اخذتم بخبر لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في انه لا
جمعة الا في مصر جامع وهو مخالف لظاهر القرآن قطعًا وزائد عليه ورددتم الخبر الصحيح الذي لا شك في صحته عند
احد من اهل العلم في ان كل يتعين فلا بيع بينهما حتى يتفرقا وقلتم هو خلاف ظاهر القرآن من وجوب الوفاء بالعقار
الوجه الرابع والاربعون انكم اخذتم بخبر ضعيف لا تقطع الايدي في الغزو وهو زائد على القرآن عزيموا
الى سقوط السحر ود على من فعل سيماها في دار الحرب وتركتم الخبر الصحيح الذي لا ريب في صحته في البصرة وقلتم هو
خلاف ظاهر القرآن من عدة اوجه **الوجه الخامس والاربعون** انكم اخذتم بخبر ضعيف بل باطل في ان لا يترك
الطافي من السمات وهو خلاف ظاهر القرآن اذ يقول تعالى احل لكم صيد البحر وطعامه مريضه ما صيد منه حيا وطعامه
قال اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو ما مات فيه من ذلك عن الصديق وابن عباس وغيرهما ثم تركتم الخبر
الصحيح المصرح بان ميتته حلال مع موافقته لظاهر القرآن **الوجه السادس والاربعون** انكم اخذتم واصبتم
بحديث شريم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير وهو زائد على ما في القرآن ولم تزوه ناسيًا ثم تركتم حديث محل
سوء الخيل الصحيح الصحيح وقلتم هو مخالف لما في القرآن زائد عليه وليس كذلك **الوجه السابع والاربعون**

انكم اخذتم بحديث المنع من قريش القاتل مع انه زائد على القرآن وحديث عدم القوم على قاتل ولده وهوزائد على ما
 في القرآن مع ان الحديثين ليسا في الصحة بذاتهما وتركتم الاخذ بحديث اعتنا بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم بصفيية
 وجعل عتقها صداقها فصارت بنات زوجة وقلتم هذا خلاف ظاهر القرآن والحديث في غاية الصحة **الوجه**
الثامن والاربعون انكم اخذتم بالحديث الضعيف الزائد على ما في القرآن وهو كل طلاق جائز الاطلاق المعتنع
 فقلتم هذا يدل على وقوع طلاق المكره والسكران وتركتم السنة الصحيحة التي لا ريب في صحتها فمن وجد متاعه بعينه عند
 رجل قد اغلس ففواحق به وقلتم هو خلاف ظاهر القرآن بقوله لا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل **والعجب** ان ظاهر
 القرآن مع الحديث متوافقان متطابقان فان منه البائم من الوصول الى الثمن والى عين ماله اطعم له بالباطل الغرأ
 في القلم ظاهر القرآن مع السنة الصحيحة الصريحة **الوجه التاسع والاربعون** انكم اخذتم بالحديث الضعيف
 وهو من كان له امام ففقره الامام فقرأه له ولم تقولوا هو زائد على القرآن في قوله وان ليس للانسان الا ما سعى وتركتم
 الحديث الصحيح في بقاء الاحرام بعد الموت وانه لا ينقطع به وقلتم هو خلاف ظاهر القرآن في قوله هل يجزؤون الا ما كنتم
 تعملون وخلاف ظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا مات ابن ادم انقطع عنه عمله **الوجه الخمسون والسنة**
الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في وجوب المولاة حيث امر الذي تركه لمعة من قدمه بان يعيد
 الوضوء والصلوة وقالوا هو زائد على كتاب الله ثم اخذوا بالحديث الضعيف المراد على كتاب الله في ان اقل الحيض
 ثلاثة ايام واكثره عشرة **الوجه الحادي والخمسون** رد الحديث الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم في انه لا نكاح الا بعلى وان من نكحت نفسها فنكاحها باطل وقالوا هو زائد على كتاب الله فان الله تعالى يقول فلا
 تعضلوهن ان يكنن ازاوجهن وقال فاذا بلغن اجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في انفسهن بالمعروف ثم اخذوا بالحديث
 الضعيف الزائد على القرآن قطعاً في اشتراط الشهادة في صحة النكاح والعجب انهم استدلوا على ذلك بقوله لا نكاح الا بعلى
 مرشد وشاهد عدل ثم قالوا لا يفتقر الى حضور الولى ولا عدالة الشاهدين فهذه اطرف من بيان تناقض من رد السنن
 بكونها زائدة على القرآن فتكون ناسخة فلا تقبل **الوجه الثاني والخمسون** انكم يجوزون الزيادة على القرآن
 بالقياس الذي احسن احواله ان يكون للامة فيه قولان احدهما انه باطل مناف للدين الثاني انه صحيح مؤخر عن الكتاب
 والسنة في المرتبة الاخيرة ولا تحتلفون في جواز اثبات حكم زائد على القرآن به فهلا قلتم ان ذلك يتضمن نسخ الكتاب
 بالقياس فان قيل قد دل القرآن على صحة القياس واعتباره واثبات الاحكام به فما خرجنا عن موجب القرآن ولا زدنا
 على ما في القرآن الا بما دلنا عليه القرآن قبل فهلا قلتم مثل هذا سواء في السنة الزائدة على القرآن وكان قولكم ذلك
 في السنة اسعد اصلح من القياس الذي هو محل اراء المخنثين وعرضه الخطأ بخلاف قول من ضمن لنا الصحة في قوله
 وفرض الله علينا اتباعه وطاعته فان قيل لقياس بيان المراد الله ورسوله من النصوص وانما اريد بها اثبات الحكم في المذلة
 في نظيره وليس لك زائد على القرآن بل تفسير له وتبيين قبل فهلا قلتم ان السنة بيان المراد الله من القرآن تفصيلاً
 لما اجله وتبييناً لما سكت عنه وتفسيراً لما ابهمه فان الله سبحانه امر بالعدل والاحسان والبر والتقوى ونهى عن الظلم
 والفواحش والعدوان والاثم وابع لنا الطيبات وحرم علينا الخبائث فكل ما جاء به السنة فاعنا تفصيل لهذا المأمور
 به والمنهى عنه والذي احل لنا وحرم علينا وهذا يتبين **بالمثال التاسع عشر** وهو ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم امر في حديث النعمان بن بشير ان يعدل بين الاولاد في العطية فقال اتقوا الله واحدوا بين اولادكم وفي الحديث

الى الشاهد على جوفه جوداً وقال ان هذا لا يصح وقال الشاهد على هذا غير قد يد الله والا فمن الذي يطيب قلبه من
المسلمين ان يشهد على ما حكمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأنه جوداً وأنه لا يصح وأنه على خلاف تقوى الله وأنه خلاف
العدل وهذا الحديث هو من تفصيل العدل الذي امر الله به في كتابه وقامت به السموات والارض وأثبتت عليه الشريعة
فهي اشد موافقة للقرآن من كل قياس على وجه الارض وهو محكم الدلالة غاية الاحكام فهد بالمشابهة من قوله كل احد احق
بما له من ولادة والدار والناس اجمعين فكأنه احق به يقتضى جواز تصرفه فيه كما يشاء وبقيا س متشابهة على اعطاء الاجانب
ومن المعلوم بالضرورة ان هذا المتشابهة من العموم والقياس لا يقاوم هذا الحكم المبين غاية البيان **المثال العشرون**
رد الحكم الصحيح الصريح في مسألة المصراة بالمشابهة من القياس زعمهم ان هذا حديث يخالف الاصول فلا يقبل فيقال لا اصول
كتاب الله وسنة رسوله واجماع امته والقياس الصحيح الموافق للكتاب والسنة فالحديث الصحيح اصل بنفسه فكيف يقال
الاصل يخالف نفسه هذا من ابطال الباطل والاصول في الحقيقة اثنان لا ثالث لهما كلام الله وكلام رسوله وما عداهما
فهدود اليهما فالسنة اصل قائم بنفسه والقياس فرع فكيف يرد الاصل بالفرع قال لا ما حمل انما القياس ان نقبس على
اصل فاما ان نحكي الى الاصل فتهدمه ثم نقبس فعلى اى شئ نقبس قد تقدم بيان موافقة حديث المصراة للقياس و
ابطال قول من زعم انه خلاف القياس وان لم يفسد الشريعة حكم يخالف القياس الصحيح واما القياس الباطل فالشريعة
كلها مخالفة له ولا يلهى **الحجج** كيف وافق الوضع بالنسبة المشتد للاصول حتى قيل وخالف خبر المصراة للاصول
حتى رد **المثال الحادي والعشرون** رد السنة الصحيحة الصريحة للحكمة في العرايا بالمشابهة من قوله التمر
بالتمر مثلاً بمنزل سواء لبسوا فان هذا لا يتناول الرطب بالتمر فان قيل فانه رد من خبر النبي عن بيع الرطب بالتمر
مع انه محكم صريح صحيح حديث العرايا وهو متشابه قيل فاذا كان عندكم حكماً صحيحاً فكيف ردتموه بالمشابهة من الاثر
المساواة بين التمر والتمر فلا جد يث النبي اخذتم ولا جد يث العرايا بل خالفتم الحدين معاً واما نحن فاخذنا بالسنة
الثلاثة وتركنا كل سنة على وجهها ومقتضاها ولم نضرب بعضها ببعض ولم نخالف شيئاً منها فاخذنا بحديث النبي
عن بيع الرطب بالتمر مطلقاً واخذنا بحديث العرايا وخصصنا به عموم حديث النبي عن بيع الرطب بالتمر اتباعاً لسنة رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم كلها واعمال الادلة الشرعية جميعها فانها كما هي ولا يجوز ضرب الحق ببعضه ببعض وابطال
بعضه ببعض والله الموفق **المثال الثاني والعشرون** رد حديث القسامة الصحيح الصريح المحكم بالمشابهة من
قوله لو يطي الناس بدعواهم ادعى رجال دماء رجال واموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه والذى شرع الحكم بالقسامة
هو ان لا يطي احد بدعواه الجدة وكلا الامرين حتى من عند الله لا اختلاف فيه ولم يطي في القسامة بحجة الدعوى
وكيف يليق بمن هبته حكمة شرع العقول ان لا يطي المدعى بحجة دعواه عوفاً من اذ لك ثم يعطيه بدعوى بحجة دم اخيه المسلم
وانما اعطاه ذلك بالدليل الظاهر الذي يذهب على الظن صدقه فوق تغليب الشاهدين وهو اللوث والعداوة والقرينة
الظاهرة من وجوب العدل ومقتضى لا في بيت عدو وفقى الشارح الحكيم هذا السبب باستحلاف خمسين من اولياء القاتل
الذين يبعد او يستحيل تفاقم كلهم على رضى الدار بدام ليس منه بسبيل ولا يكون رجل فيهم رشيد يراقب الله ولو عرض
على جميع العقلاء هذا الحكم والحكم بخلاف العدل والحق وجد القاتل في دارة بانه ما قتله لراوان ما بينهما من العدل كما بين
السماء والارض ولو سئل كل سليم الحاسة عن قاتل هذا القاتل من وجد في دارة والذي يقضيه منه الحجب ان يرى قاتل يتخطط
في دمه وعدنما ركب بسكين ملطحة بالدم ويقال القول قوله فاستحلفه بالله ما قتله وخلى سبيله وتقدم ذلك على احكام

واعاد لها والصمها بالعقول والفطر الذي لو انقضت العقلاء لم يفتد ولا حسن منه بل ولا مثله وابن ما نظمته الحكم
 بالقسامة من خطل الدماء الى ما نظمته تخليف من لا شك مع القرائن التي تقيد القطع انها حجابي ونظير هذا اذا راينا
 رجلا من اشرف الناس جاسر الرأس بغير عمامة واخراما مه يشتمل على واوفي يده عمامة وعلى لاسه آخر فانادى
 العمامة التي بيدى الى جاسر الرأس تقبل قوله ولا نقول لصاحب اليد القول قولك مع يمينك وقوله صلى الله عليه وآله
 وسلم لو يعطى الناس بدعواهم لا يعارض القسامة بوجه فانه انما نفى الاعطاء بدعوى مجردة وقوله ولكن اليمين على المدعى
 عليه هي في مثل هذه الصورة حيث لا تكون مع المدعى الا مجرد الدعوى وقد دل القرآن على رجم المرأة بلعان الروح اذا اكلت
 وليس ذلك اقامة للحديث ايمان الزوج بل بها وبكولها وهكذا في القسامة انما يقبل فيها باللوث الظاهر والايمان للتعد في
 المخلطة وهاتان بيننا هذين الموضوعين والبيئات تختلف بحسب احوال المشهور به كما تقدم باربعة شهور وثلاثة بالنص
 وان خالفه من خالفه في بيئته الاعسار واثنان وواحد وبعين ورجل وامرأتان ورجل واحد وامرأة واحدة واربعة ايمان
 وحسنون يمينًا وبكول شهادة الحال وصف لذلك اللقطة وقيام القرائن والشبهة التي يخبر به القائف وصفا قد القبط
 ووجه الاجر في الحائط وكونه معقودا ببناء احدها عند من يقول بذلك والقسامة مع اللوث اقوى البيئات **المثال**
الثالث والعشرون رد السنة الثابتة للحكمة في النوى عن بيع الرطب بالتمر بالمتشابه من قوله واحل الله البيع
 بالمتشابه من قياس في غاية الفساد وهو قولهم الرطب والتمر اما ان يكونا جنسين واما ان يكونا جنسا واحدا وعلى
 التقديرين فلا يمنع بيع احدهما بالآخر وانت اذا نظرت الى هذا القياس رايت مصداقا للسنة اعظم مصادمة ومع انه
 فاسد في نفسه بل هاجس واحد احدهما ازيد من الآخر قطعاً بليسه فهو ازيد اجزاء من الآخر بزيادة لا يمكن فصلها و
 تمييزها ولا يمكن ان يجعل في مقابلة تلك الاجزاء من الرطب ما يشا ويان به عند الكمال اذ هو ظن وحسبان فكان المنع
 بيع احدهما بالآخر محض القياس لو لم تكن به سنة وحقى لو لم يكن ربا ولا القياس يقتضيه لكان اصلا قائما بنفسه يجب
 التسليم والا نقياد له كما يجب التسليم لسا اثر نصونه للحكمة **ومن الهج** رد هذه السنة بدعوى انها مخالفة للقياس
 والاصول وشرعهم بيع الكسنة بالسهمم ودعوى ان ذلك موافق للاصول فكل احد يعلم ان جريان الرأيتين التمر والرطب
 اقرب الى الرابض وقياسا ومعقولا من جريانه بين الكسنة والسهمم **المثال الرابع والعشرون** رد الحكم
 الصريح الصحيح من السنة بالاقرار بين الاعبد الستة الموصى بعقدهم وقالوا هو خلاف الاصول بالمتشابه من رأى
 فاسد وقياس باطل بانهم اما ان يكون كل واحد منهم قد استحق العتق فلا يجزئ نقله عنه الى غيره او لم يستحقه فلا يجزئ
 ان يعتق منهم احد وهذا الرأي الباطل كما انه في مصادمة السنة فهو فاسد في نفسه فان العتق انما استحق في ثلث
 ماله ليس الا والقياس اولى الاصول تقتضى جمع الثلث في محل واحد كما اذا وصى بثلاث دراهم وهي كل ماله فلم يجز الوتره
 فان ادفع الى الموصى له درهما ولا يخله شريكا بثلاث كل دراهم ونظائر ذلك فهذه العتق لعبيد كانه وصى بعق ثلثهم اذ
 هذا هو الذي يملكه وفيه صحت الوصية فالحكمه بجميع الثلث في اثنين منهم احسن عقلا وشرعا وفطرة من جعل الثلث
 شائفا في كل واحد منهم فحكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذه المسئلة خير من حكم غيره بالرأى **المثال**
الخامس والعشرون رد السنة الصريحة للحكمة في تحريم الرجوع في الهبة لكل احد الا الولد اولادى رحم محرمة
 اولاد زوجة او زوجة او يكون الواهب قد اتيب منها ففي هذه المواضع الاربعة يمتنع الرجوع وفرقوا بين الاجنب والرحم بان هبة
 القريب صالحة ولا يجزئ قطمها وهبة الاجنب ذرية وان لا يرضيه وهذا مع كونه مصداقا للسنة مصداقا

محصة فهو فاسد لان الموهوب له حين قبض العين للموهبة دخلت في ملكه وجاز له التصرف فيها فرجع الواهب فيها انزاع
 ملكه منه بخير مرضاه وهذا باطل شرعا وعقلا واما الوالد في لده جزء منه وهو ماله لا يبه وبينهما من البعضية ما يوجب
 شدة الاتصال بخلاف الاجنبي فان قيل لم يخالفه الابنص يحكم صريح صحيح وهو حديث سالم عن ابيه عن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم من وهب هبة فهو باق بها ما لم يثب منها قال البيهقي قال ابو عبد الله يعني الحاكم هذا حديث صحيح
 الا ان يكون الحمل فيه على شيخنا يزيد احمد بن اسحق بن محمد بن خالد الهاشمي ورواه الحاكم من حديث عمرو بن دينار عن ابي هريرة
 قال قال رسول الله عليه وآله وسلم الواهب ابقى هبته ما لم يثب وفي كتاب الدارقطني من حديث حماد بن سلمة عن قتادة
 عن الحسن عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا كانت الهبة لذي رحم محرره لم يرجع فيها وفي الخيلانيان ثنا
 محمد بن ابراهيم بن ابي يحيى عن محمد بن عبد الله عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من وهب هبة
 فاربعها فهو باق بها ما لم يثب منها ولكنه كالكلب يعود في فته **فالجواب** ان هذه الاحاديث لا تثبت ولوثبتت لم تخل عنها
 ووجب العمل بها ووجدت لاجل الواهب ان يرجع في هبته ولا يبطل احد بها بالاشرف ويكون الواهب الذي لا اجل له الرجوع من
 وهب تبرعا محض لا لاجل العوض والواهب الذي له الرجوع من وهب لينعوض من هبته ويثاب منها فلم يفعل المتهب و
 تستعمل سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلها ولا يضرب بعضها ببعض اما حديث ابن عمر فقال الدارقطني لا يثبت
 مرفوعا والصواب عن ابن عمر عن عمر قوله وقال البيهقي ورواه علي بن سهل بن المغيرة عن عبيد الله بن موسى ثنا حنظل بن
 ابي سفيان قال سمعت سالم بن عبد الله فذكره وهو غير محفوظ بهذا الاسناد وانما يروى عن ابراهيم بن اسمعيل بن جهم
 وابراهيم ضعيف انتهى وقال الدارقطني غلط فيه علي بن سهل انتهى وابراهيم بن اسمعيل هذا قال ابو نعيم لا يسهى
 فلسين وقال ابو حاتم الرازي لا يحتج به وقال يحيى بن معين ابراهيم بن اسمعيل المكي ليس بشئ قال البيهقي والمحمود عن عمر
 ابن دينار عن سالم عن ابيه عن عمر من وهب هبة فلم يثب منها فهو باق بها الا الذي رجم محمور قال البخاري هذا الصرح فاما حديث
 عبيد الله بن موسى عن حنظلة فلا اراده الاوهما واما حديث حماد بن سلمة فمن رواية عبد الله بن جعفر الرقي عن ابن المبارك
 وعبد الله هذا ضعيف عندهم واما حديث ابن عباس فحمد بن عبد الله فيه هو العزري ولا تقوم به حجة قال الفلاس و
 النسائي هو متروك الحديث وفيه ابراهيم بن يحيى قال مالك ويحيى بن سعيد وابن معين هو كذاب وقال الدارقطني يترى
 الحديث فان لم تثبت هذه الاحاديث لم يثبتت اليها وان صحت وجب حملها على من وهب للعوض وبالله التوفيق **المثال**
السادس والعشرون رد السنة للحكمة في القضاء باللقافة وقالوا هو خلاف الاصول ثم قالوا وادعاه اثنان
 احقنانه هما هذا مقتضى الاصول ونظيره هذا المثال **السابع والعشرون** رد السنة للحكمة الثابتة في جعل
 الامة فراشا والحق الولد بالسيد وان لم يدعه وقالوا هو خلاف الاصول والامة لا تكون فراشا ثم قالوا وتزوجها وهو باق
 بقعة من المشرق وهي باق بقعة من المغرب وانت بولد لسنة اشهر تحقه وان علمنا بانها لم يتلاقيا قط وهي فراشا بالحق
 فامته التي يطأها ليلًا ونهارًا ليست بفراش وهذا وفراش وهذا مقتضى الاصول وحكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 خلاف الاصول على ائمة قولهم ونظيره هذا قياس الحديث والسلام وترك قياس نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم على غيره
 ذلك موجب الاصول مع جعل ما بين الحديث والسلام وترك قياس نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم على غيره
 كل منهما مع شدة اخوة بينهما ودعوى ان ذلك خلاف الاصول ونظيره ان الذي لو منع دينارا واحدا من الخيرة انتقص
 عنهم وحل ماله ودمه ولو حرق الكعبة البيت الحرام ومجى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجا هرير بلسان الله ورسوله

عبيد الله

ج

بقوله لا يجرى صلوة لا يقم الرجل فيها صلوة في ركوعه وسجوده ودعوى ان ذلك مقتضى الاصول **ونظيره** اي ابطال الصلوة بالاشارة لرد السلام وغيره وقد اشار النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صلاته بحد السلام والشارح الصلابة بمرؤسهم تارة وبأكثرهم تارة وتصحیحهم مع ترك الطمأنينة وقد امر بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي الصلوة بدونها واخبر ان صلوة المنافقين واخبر حذيفة ان من صلى كذلك لقي الله على غير الفطرة التي فطر الله عليها رسوله صلى الله عليه وآله وسلم واخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان من لا يتم ركوعه ولا يسجد اسوأ الناس سرقة وهذا يدل على انه اسوأ حالاً عند الله من سارق الاموال **ونظيره** هذا اقبح لهم لو ان رجلاً مسلماً طاهر البدن عليه جناحة غرس يده في بئر بيتية فخر الحول صارت البئر كلها نجسة يحرم شرب ما فيها والوضوء منه والطبخ به فلو اغتسل فيها ما تضرر في قلب عابد الصليب او ما تضرر يهودي فما وحا باقى على حاله طاهر مطهر يجوز الوضوء منه وشربه والطبخ به **ونظيره** لو ماتت فارة في ماء فصب ذلك الماء في يديهم ينزع منها الا عشر ورون دلو حفظ وتظهر بذلك ولو توضأ رجل مسلماً طاهر الاعضاء بماء فسقط ذلك الماء في البئر فلا بد ان تترك كلها **ونظيره** هذا قولهم لو عقد على امه او اخته او ابنته وطهرها وهي يعلم ان الله حرم ذلك فلا صلح عليه لان صورة العقد شبهة ولو رأت امرأة في الظلمة ظمها امرأة فوجها فغلبها فغلبها احد ولم يكن ذلك شبهة **ونظيره** قولهم لو انه رثا شاهد بن فنيه ابان زور الخض ان فلا تطلق امرأتك ففرق الحاكم بينهما جازلان يزوجها ويطلقها لا قبل ويجوز لاحد الشاهدين ذلك فلو حكم حاكم بيمينه هذا العقد لم يجز لنقض حكمه ولو حكم حاكم بالشاهد واليمين لنقض حكمه وقد حكم به النبي صلى الله عليه وآله وسلم **ونظيره** ذلك قولهم لو تزوج امرأة فخرجت بغير نية براءة من قرنها الى قدمها بحد مائة عمياء مقطوعة الاطراف فلا خيار له وكذلك اذا وجدت هي الزوج كذلك فلا خيار لها وان خرج الزوج من خيار عباد الله واغنام واجلهم واعلمهم وليس له ان في الاسلام للزوج ان في الاسلام فليها الفسخ بذلك **ونظيره** قولهم يصح نكاح الشغار ويجب فيه مهر المثل وقد صح في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنه وشريمه اياه ولا يصح نكاح من اعتق امته وجعل عتقها صدقاً او قرعته رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في **نظيره** قولهم يصح نكاح التليل وقد صح لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من رواية عبد الله بن مسعود وابي هريرة وعلى بن ابي طالب كرم الله وجهه في اجمعة ولا يصح نكاح الامه المضطربة بالعتق فاعلم الطول اذا كانت حرة ولو كانت عبيداً شوهاً لا تنق **ونظيره** قولهم يجز بيع الكلب وقد منع منه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخبرهم بيع المذبذب وقد باعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم **ونظيره** قولهم الجار ان يمنع سائرهم ان يغزو خشبة هو غنما الى غرضها في حائله وقد فاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والرسول عن منعه وتسلطهم اياه على انزاع دارة كلها منه بالسفحة بعد وقوع الحد وتصريف الطرق وقد ابطالها النبي صلى الله عليه وآله وسلم **ونظيره** قولهم لا يحكم بالنسامة لانها خلاف الاصول ثم قالوا يخلف الذين وجدوا القليل في محلتهم ودارهم خمسين ممتاً ثم يقضى عليهم بالدية **فيما لا** كيف كان هذا اوفق الاصول وحكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذه الاصول **ونظيره** قولهم لو تزوج امرأة فقالت له امرأتك انا ارضعتك وزوجتك اوقال له رجل هذه اخذك من الرضا عتقك انك تدينها ووطي الزوج مع ان هذه هي الواقعة التي امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عتبة بن الحارث بفرار امرأته لاجل قول الامه السوداء انا ارضعتكها ولو اشترى طعاماً او ماء فقال له رجل هذا ذبيحة نجسي او شئ لم يسعه ان يتناول مع ان الاصل في الطعام والماء المحل والا صل في الايضاع التحريم ثم قالوا

ولا يمنعون استدامتها ولو حلف لا يزوجه ولا يتطيب او لا ينظرها فاستدام ذلك لم يحث وان ابتدأ حدث وامنعها اضحاً
 ذلك من الاحكام التي يفرق فيها بين الابتداء والدوام فتحتمل في ابتداءها الى ما يحتمل اليه في دوامها وذلك لقول الله امر وثبوت
 واستقرار حكمه وايضاً فهو مستحب بالاصل وايضاً فالدفع اسهل من الرفع وايضاً فاحكام التبع بنيت فيها ما لا يثبت في
 المتبوعات والمستدام ما لم يصب له الثابت فلو لم يكن في المسئلة نص لكان القياس يقتضي حجة ما ورد به النص فكيف
 وقد توارى عليه النص والقياس فقد تبين انه لم يعارض في هذه المسئلة عام وخاص لا نرى قياس بل النص فيها و
 القياس متفقان والنص العام لا يتناول مورد الخاص لا هو اصل تحت لفظه ولو قدر صلاحية لفظه له فالخاص ببيان
 لعدم ارادته فلا يجوز تعطيل حكمه وبطلاله بل يتعين اعماله واعتباره ولا تضرب احاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بعضها ببعض وهذه القاعدة اولى من القاعدة التي تتضمن ابطال احاديث السنين والغاء احاديث اليلين والله الموفق
 نقول الصورة التي ابطمت فيها الصلوة وهي حالة طلوع الشمس اولى بالصحة من الصورة التي وافقتم فيها السنة فانه اذا ابتدأ
 العصر قبل الغروب فقد ابتدأها في وقت نهي وهو وقت ناقص بل هو اولى الاوقات بالنقصان كما جعله النبي صلى الله عليه وسلم
 والله وسلم وقت صلاة المنافقين حين تغيير الشمس بين قرني شيطان وحينئذ يسجد لها الكفار وانما كان النهي عن الصلوة
 قبل ذلك الوقت حرم كاله وسد الذريعة وهذا بخلاف من ابتدأ الصلوة قبل طلوع الشمس فان الكفار حينئذ لا يسجدون لها
 بل ينظرون يسجدون لها طلوعها فكيف يقال بتبطل صلوة من ابتدأها في وقت تام لا يسجد فيها الكفار للشمس وتصح صلوة من
 ابتدأها وقت يسجد الكفار للشمس سواء وهو الوقت الذي تكون فيه بين قرني شيطان فانه حينئذ يقارنها ليقع السجود له
 كما يقارنها وقت الطلوع ليقع السجود له فاذا كان ابتدأها وقت مقارفة الشيطان لها غير ما نرى من حجةها فكيف تكون استدامتها
 وقت مقارفة الشيطان غير ما نرى من الصحة بطريق الاولى والاخرى فان كان في الدنيا قياس صحيح فهذا من احكامه فقد تميز
 ان الصلوة التي خالفتم فيها النص اولى بالجواز قياساً من الصحة التي وافقتم فيها وهذا ما حصلته عن شيخ الاسلام
 قس الله روحه وقت القراءة عليه وهذه كانت طريقتي وانما انقر بان القياس الصحيح هو ما دل عليه النص وان من خالف
 النص للقياس فقد وقع في مخالفة القياس والنص معاً وبالله التوفيق **الحج** اعلم قالوا الوصل ركعة من العصر ثم
 غربت الشمس صحت صلاته وكان مدركا لها ليقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب
 الشمس فقد ادرك العصر وهذا شرط الحديث وشرطه الثاني ومن ادرك ركعة من الفجر قبل ان تطعم الشمس فقد ادرك الفجر
المثال التاسع والعشرون رد السنة الثابتة للحكمة الصريحة في دفع النقطة الى من وصف عفاها ووعاها
 ووكاها وقالوا هو مخالف للاصول فكيف يعطى المدعى بدعواه من غير بينة ثم لم يشبهوا ان قالوا من ادعى لقطعة عند غيره
 ثم وصف علامات في يدنه فانه يقضى له به بخير بينة ولم يروا ذلك خلاف الاصول وقالوا من ادعى حصاً ومعا قد قطعت من
 جهته قضى له به ولم يكن ذلك خلاف الاصول ومن ادعى حائطاً وجوه الأجر من جهته قضى له به ولم يكن ذلك خلاف الاصول
 ومن ادعى ما لا على غيره فانكره وكل عن اليمين قضى له بدعواه ولم يكن ذلك خلاف الاصول واذا ادعى الزوجان ما في البيت
 قضى لكل واحد منهما بما يناسبه ولم يكن ذلك خلاف الاصول **ومش** نقول ليس في الاصول ما يبطل الحكم بدفع النقطة
 الى واحد من البتة بل هو مقتضى الاصول فان الظن المستفاد بوجوه اعظم من الظن المستفاد بمجرد التكلول بل وبالشهادة
 فرصف بينة ظاهرة على صحة دعواه لا سيما ولم يعارضه معارض فلا يجوز الغاء دليل صدقه مع عدم معارضه اقول منه فهذا خلاف
 الاصول حقا لموجب السنة **المثال الثلاثون** رد السنة الثابتة للحكمة الصريحة في حجة صلاة من تكلم فيها جاهلاً او ناسياً

قال من اجل ان الخشب
 وانفس جميعه خاص
 بخاص من الماهون
 وفي الغفر والافاق

الحج
 على الشافعي والظاهر
 يشهد نفس واثق من
 ليد انفس اذبحها
 للشمس على الجحش

بأنها خلاف الأصول ثم قالوا من أكل في رمضان أو شرب شيئاً حرم صومه مع اعتدائهم بأن ذلك على خلاف الأصول البينة
لكن تبعنا فيه السنة فيما الذي منعكم بتقدير السنة الأخرى على القياس الأصول كما قدمتم خبر القمفقهة في الصلوة و
الوضوء بنبيذ التمر وأثار الأبا على القياس الأصول **المثال الحادي والثلاثون** رد السنة الثابتة للحكمة
في اشتراط البائتم منفعة للمبيع مدة معلومة بأنها خلاف الأصول ثم قالوا يجوز بيع التمرة قبل بدو صلاحها بشرط القطع
في الحال مع العلم بأنها لو قطعت لم تكن ما لا ينفع به ولا يساوي شيئاً البتة ثم لما ان يتفقا على بقاءها إلى حين الكمال ودعوا أن
ذلك موافق للأصول وهو عين ما عني عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم **المثال الثاني والثلاثون** رد السنة
الصحيحة الصريحة للحكمة في تخيير النبي صلى الله عليه وآله وسلم الولد بين أبيه وقالوا هو خلاف الأصول ثم قالوا
إذا تزوج الولي غير الأب الصغيرة حرم وكان النكاح لازماً فإذا بلغت انقلب جائزاً وثبت لها الخيار بين الفسخ والأمصلا
هذا وفق الأصول **فيما لله العجب** ابن في الأصول التي هي كتاب الله وسنة رسوله واجماع الأمة للمستند إلى الكتاب
والسنة موافقة هذا الحكم للأصول ومخالفة حكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالتخيير بين الأبوين للأصول
المثال الثالث والثلاثون رد السنة الثابتة للصحة الصحيحة للحكمة في رجم الزانيين الكتابيين بأنها
خلاف الأصول وسقوط الحد عن عقد على مده ووطئها وإن هذا هو مقتضى الأصول **فيما عجباً** لهذه الأصول التي
منعت الحد على من أقامه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واسقطته عن من يسقطه عنه فإنه ثبت عنه إذا رسل
البراء بن عازب إلى رجل تزوج امرأة أبيه أن يضرب عنقه ويأخذ ماله فوالله ما رضى له رجل الزاني حتى حكم عليه بضرب
الصنق وأخذ المال وهذا هو الحق المحض فإن جریمته أعظم من جریمه من زنى امرأة أبيه من غير عقد فإن هذا ارتكب
محظوراً واحكاً والعاقبة عليه ما ضم إلى جریمه الوطئ جریمه العقد الذي حرمه الله فانتهاك حرمة شرعه بالعقد وحرمة امره
بالوطئ ثم يقال الأصول تقتضي سقوط الحد عنه وكذلك حكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برجم اليهوديين هو
من أعظم الأصول فكيف رد هذا الأصل العظيم بالرأى الفاسد ويقال أنه مقتضى الأصول **فإن قيل** إنما حكم رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم بالرجم بما في النجاة الزاماً لهم بما اعتقدوا صحته **قيل** هب أن الأمر كذلك الحكم بحق يجب
اتباعه وموافقته وتحريم مخالفته أمر غير ذلك فاختاروا أحد المجيئين ثم اذهبوا إلى ما شئتم **المثال الرابع والثلاثون**
رد السنة الصحيحة الصريحة للحكمة في وجوب الوفاء بالشروط في النكاح وإنها أحق الشروط بالوفاء على الإطلاق بأنها
خلاف الأصول والاختار نجد في النجاشي عن بيع وشروط الذي لا يعلم له اسناد يصح مع مخالفته للسنة الصحيحة والقياس
لا نعتقد الاجماع على خلافه ودعوا أنه موافق للأصول ما مخالفته للسنة الصحيحة فإن جازاً بأب ببيع وشروط ركنه
إلى المدينة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من باع عبداً وله مال فماله للبائع إلا أن يشترطه المبتاع فجعل المشتري
بالشروط الزائد على عقد البيع وقال من باع ثمرة قد ابرت فمى للبائع إلا أن يشترطها المبتاع فمى البائع وشروط ثابت بالسنة
الصحيحة الصريحة وأما مخالفته للاجماع فالأمة مجمعة على جواز اشتراط الرهن والكفيل والضمين والتأجيل والخيار ثلاثاً
أياماً ونقد غير نقد البلد وهذا بيع وشروط متفق عليه فكيف يجعل النبي عن بيع وشروط موافقاً للأصول وشروط النكاح التي
هي أحق الشروط بالوفاء مخالفة الأصول **المثال الخامس والثلاثون** رد السنة الصحيحة الصريحة للحكمة
في دحض الأمر بالثلث والربع من أربعة بأنها خلاف الأصول والاختار بالحديث الذي لا يثبت بوجوه أنه عني عن فقير النحان
وهو أن يدفع حنظلة إلى من يطعمها بفقير منها أو غزله إلى من يشبهه ثوباً بجزء منه أو زيتونه إلى من يصبره بجزء منه وهو

ذلك مما لا غر فيه ولا خطر ولا قمار ولا جهالة ولا اكل مال بالباطل بل هو نظير دفع مال الى من يتجر فيه بجزء من الربح
بل اولى فانه قد لا يجر المال فيذهب عمله مجاؤا وهذا الايدى هب عمله مجاؤا فانه يطحن الحب ويعصر الزيتون ويحصل على
جزء منه يكون به شريكا لما لكه فهو اولى بالجواز من المضاربة فكيف يكون المنع منه موافقا للاصول والمراعاة التي
فعلها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخلفاؤه الراشدون خلاف الاصول **المثال السادس والثلاثون**
رد السنة الصحيحة الصريحة بالحكمة التي رواها بضعة وعشرون صحابيا في ان المدينة حرم صيدها ودعوا ان
ذلك خلاف الاصول ومعارضتها بالمشأ به من قوله صلى الله عليه وآله وسلم يا ابا عبد الله فعل الغير وبالله العجب
اي الاصول التي خالفها هذه السنن وهي من اعظم الاصول فهناك حديث ابى عبد الله عليه السلام في هذه الاصول ونحن نقول
معاذ الله ان نرد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سنة صحيحة غير معلومة النسخ ابا وصديقه ابى عبد الله عليه السلام
اربعة اوجه قد ذهب الى كل منها طائفة اصحابا ان يكون متفدا على احاديث شريفة المدينة فيكون منسقا للثاني
ان يكون متاخرا عنها بمعاضداتها فيكون ثالثا ان يكون النشر مما صيد خارج المدينة ثم ادخل المدينة كما
هو الغالب من الصيوع الرابع ان يكون رخصة لذلك الصغيرون غيره كما رخص لابي بردة في التضحية بالعناق دون
غيره فهو متشابه كما ترى فكيف يجعل صلا يقدم على تلك النصوص الكثيرة بالحكمة الصريحة لا تحتل الا وجه واحد
المثال السابع والثلاثون رد السنة الصحيحة الصريحة بالحكمة في تقدير نصاب المعشرات بخمسة اوسق
بالمشأ به من قوله فيما سقت السماء العشر وماسقة بنضرم او عرب فنصف العشر او وهذا اعم القليل والكثير وقد عارضه
الخاص بدلالة العام قطعية كالحاض اذا تنازعا قدم الا حوط وهو الوجوب فيقال يجب العمل بكلام الحريتين ولا يجوز
معارضته احدهما بالآخر والغناء احدهما بالكسبة فان طاعة الرسول في هذا وهذا ولا تعارض بينهما بحول الله بوجه من الوجوه
فان قوله فيما سقت السماء العشر انما يريد به التمييز بين ما يجب فيه العشر وما يجب فيه نصفه فذكر النوعين مفرقا
بينهما في مقدار الواجب واما مقدار النصاب فشكك عنه في هذا الحديث وبينه نصا في الحديث الآخر فكيف يجوز العمل
عن النص الصحيح الصحيح المحكم الذي لا يحتل غير ما دل عليه البتة الى العمل بالمشأ به الذي غايته ان يتعلق فيه بصوم
لم يقصد وبيان بالخاص المحكم للمدين كبيان سائر العتبات بما يخصها من النصوص وبالله العجب كيف يخصونهم
القران والسنة بالقياس الحسن احواله ان يكون مختلفا في الاحتياط به وهو محل اشتباه واضطراب اذا من قياسي الا ان
معارضته بقياس مثله او دونه او اقوى منه بخلاف السنة الصحيحة الصريحة فانها لا يعارضها الا سنة ناسخة معلومة
التاخر والمخالفة ثم يقال اذا خصصتم عموم قوله فيما سقت السماء العشر بالنصب والحشيش ولا ذكر له في النص فهنا
خصصتموه بقوله لا زكوة في حب ولا تشر حتى يبلغ خمسة اوسق واذا كنتم تخصون العموم بالقياس فهنا خصصتم هذا
العام بالقياس الجلي الذي هو من اجلة القياس واحصه على سائر انواع المال التي يجب فيه الزكوة فان الزكوة الخاصة
لم يشر بها الله ورسوله في مال الا وجعل له نصا كالنواشي والذهب والفضة ويقال ايضا ههنا اوجبتم الزكوة في قليل
كل مال وكثيره علا بقوله تعالى من اموالهم صدقة وبقوله صلى الله عليه وآله وسلم ما من صاحب ابل ولا بقرة ولا بؤنة
زكاتها الا يطر له بقى القيمة بقاع قرقره وبقوله ما من صاحب ذهب ولا فضة الا يؤدي زكاتها الا صحت له يوم القيمة صدقة
من نازوها كان هذا العموم عندكم مقدما على احاديث النصب الخاصة وههنا قلتم هناك تعارض مسقط وموجب
فقد منا الموجب احتياطا وهذا في غاية الوضوح وبالله التوفيق **المثال الثامن والثلاثون** رد السنة الصحيحة

الغدير

ج

الصريحة للحكمة في جواز النكاح بما قل من المهر ولو خاتما من حد يدرهم من افقتها العصور القرآن في قوله ان نستنوا
بأمر الكم والقياس في جواز التراضي بالمعاوضة على القليل والكثير باثر لا يثبت وقياس من اشد القياس على قطع يد
السارق واين النكاح من الخصوصية واين استباحة الفرج به الى قطع اليد في السرقة وقد تقدم مراراً ان اصم الناس قياساً
اهل الحديث وكلما كان الرجل الى الحديث اقرب كان قياسه اعم وكلما كان عن الحديث ابعد كان قياسه اشد **المثال**
التاسع والثلاثون مرد السنة الصحيحة الصريحة للحكمة فيمن اسلم ويقتله اختان انه يجزى في امساك من شاء
منها وترك الأخرى بانه خلاف الاصول وقالوا قياس الاصول يقتضى انه ان نكح واحدة بعد واحدة فنكاح الثانية هو المرد
ونكاح الاولى هو الصحيح غير تخيير وان نكحهما معاً فنكاحهما باطل ولا تخيير وكذلك حديث من اسلم على عشرة نسوة وزينها
اولو الخبير بخبيره في ابتداء العقد على من شاء من المنكوحات ولفظ الحديث يابى هذا التأويل شد الأباء فانه لا يسد
اربعا وفارق سائرهن رواه معمر عن الزهري عن سالم عن ابيه ان غيلان اسلم فنكح قال مسلم هكذا روى معمر هذا
الحديث بالبصرة فان رواه عنه ثلثة بخارج البصريين حكاه بالهجة او قال صارا الحديث حديثاً والا فالاربع قال ابو
البهيقي في حديثنا سفيان بن سعيد الثوري وعبد الرحمن بن محمد الحاربي وعيسى بن يونس وثلاثتهم كوفيون حديثوا
عن معمر متصلاً وهكذا روى عن يحيى بن ابي كثير وهو يابى وعن الفضل بن موسى وهو خراساني عن معمر متصلاً عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصح الحديث بذلك وقد روى عن ابوب السخيتاني عن نافع وسالم عن ابن عمر متصلاً قال
ابو علي الحافظ تفرد به سوار بن محشر عن ابوب وسوار يصري ثقة قال حاكم رواة هذا الحديث كلهم ثقات تقوم الحجة
بروايتهم وقد روى ابو اود عن فيروز الدبلي قال قلت يا رسول الله اني اسلمت وحتي اختان قال طلق بايتهما شئت
فهذا ان الحديثان هما الاصول التي مرد ما خالفها من القياس اما ان يقصد قاعدة ويقول هذا هو الاصل ثم مرد السنة
لاجل مخالفة تلك القاعدة فليمر والله لهدم الف قاعدة لم يوجبها الله ورسوله افرض علينا من رواد الحديث واحد هذه
القاعدة معلومة البطال من الدين فان الحجة الكفار لم يتعرض لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم كيف وقعت هل
صادت الشرط المعبرة في الاسلام فتعذر امر لم تصادفها فتبطل وانما اعتبر حالها وقت اسلام النكاح فان كان ممن
يجوز له المقام مع امراته اقرها ولو كان في الجاهلية قد وقع على غير شرطه من الولي والشهيق وغير ذلك وان لم يكن الا من
يجوز له الاستمرار لم يقر عليه كما لو اسلم ويقتله ذات رحم حرم او اختان او اكثر من اربع فهذا هو الاصل الذي اصلته سنة
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وما خالفه فلا يلتفت اليه والله الموفق **المثال الاربعون** مرد السنة
الصريحة للحكمة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يفرق بين من اسلم وبين امراته اذا لم يسلم معه
بل متى اسلم الاخر فالنكاح بحاله ما لم يتزوج هن ومنته المعلومه قال الشافعي اسلم ابو سفيان بن حرب بهم الظهران وه
دار خراة وخراة مسلمين قبل الفتح وفي دار الاسلام ورجع الى مكة وهن بنت عتبة مقيمة على غير الاسلام فاضن بهن
وقالت اقلن الشيع الضال ثم اسلمت هند بعد اسلام ابى سفيان بايام كثيرة وقد كانت كافرة مقيمة بل لم يسلمت بدار
الاسلام و ابو سفيان بها مسلم وهند كافرة ثم اسلمت قبل ان تقضى العدة واستنقاع النكاح لان عدتها لم تنقض حتى اسلمت
وكان كذلك حكيم بن خزام واسلامه واسلمت امرأة صفوان بن امية وامرأة عكرمة بن ابي جهل بمكة وصارت دارهما دار
الاسلام وظهر حكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمكة وهرب عكرمة الى اليمن وهي دار حرب وصفوان يري اليمن وهي
دار حرب ثم رجع صفوان الى مكة وهي دار الاسلام وشهد حنيناً وهو كافر ثم اسلم فاستقرت عنده امراته بالنكاح الاول

وذلك انه لم تنقض عدتها وقد حفظ اهل العلم بالغنازي ان امرأته من الانصار كانت عند رجل بمكة فاسلمت ومهاجرت
الى المدينة فقدم زوجها وهي في العدة فاستقر على النكاح قال الزهري لم يبلغني ان امرأة هاجرت الى الله ورسوله فزوجها
كافر مقيم بدار الكفر الا فرقت بها بينهما وبين زوجها الا ان يقدم زوجها مهاجراً قبل ان تنقض عدتها وان لم يبلغنا ذلك
امرأة فرقت بينهما وبين زوجها اذا قدم وهي في عدتها وفي صحيح البخاري عن ابن عباس قال كان المشركون على ملأ من من
النبي صلى الله عليه وآله وسلم اهل حرب يقاتلهم ويقاتلونهم واهل عهده لا يقاتلهم ولا يقاتلونهم فكان اذا هاجرت امرأة
من اهل الحرب لم تخطب حتى تحيض وتظهر فاذا طهرت حل لها النكاح فان هاجر قبل ان تنكح ردت اليه وفي سنن
ابن داود عن ابن عباس قال روى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زينب ابنته على ابني العاص بن الربيع بالنكاح
الاول ولم يحدث شيئاً بعد ست سنين وفي لفظ لاجل ولم يحدث شهادة ولا صداقاً وعند الترمذي ولم يحدث
نكاحاً قال الترمذي هذا حديث حسن ليس باسناده بأس وقدرى باسناد ضعيف عن عمرو بن شعيب عن ابيه
عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ردها على ابني العاص بنكاحاً جدي قال الترمذي في اسناده مقال
وقال الامام احمد هذا حديث ضعيف والصحيح انه اقرها على النكاح الاول وقال الدررقي هذا حديث لا يثبت و
الصواب حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ردها بالنكاح الاول وقال الترمذي في كتاب العلق
له سألت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال حديث ابن عباس في هذا الباب اصح من حديث عمرو بن شعيب
فكيف يجعل هذا الحديث الضعيف اصلاً لغيره في السنة الصحيحة المعلومة وتدخل خلاف الاصول فان قيل
انما جعلنا هذا خلاف الاصول لقوله تعالى لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن وفرد لا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن ولا
مؤمنة تخير من مشركة ولو عجبتمكم ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو قلوه لا تتسكروا
بعضهم الكوافر ولا اختلاف الدين ما نخ من ابتداء النكاح فكان ما نتا من دوامه كالرضاء قيل لا تحلف السنة
شيئاً من هذه الاصول الا هذا الفقياس الفاسد فان هذه الاصول انما دلت على تحريم نكاح الكافر ابتداء والكافة غير
الكتابيين وهذا خلاف فيه بين الامم ولكن اين في هذه الاصول ما يوجب تفصيل للفرقة بالاسلام وان لا يبق
على القضاء العدة ومعلوم ان افتراقهما في الدين سبب لافتراقهما في النكاح ولكن توقف السبب على وجوب شرطه وانتفاء
ما نفعه لا يخرج عن السببية فاذا وجد الشرط وانتفى المانع على عماله واقضى اثره والقرآن انما دل على السببية والسنة
دلت على شرط السبب وما نفعه كسائر الاسباب التي فصلت السنة شروطها وموانعها كقولنا واصل الكفر ما وراء ذلك وقوله
فانكحوا ما طاب لكم من النساء وقوله فلا تقل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره وقوله والسارق والسارقة فاطعوا ايديهما
ونظائر ذلك فلا يجوز ان يجعل بيان الشروط والموانع معارضة لبيان الاسباب والموجبات فتعني السنة كلها او اكثرها
معارضة للقرآن وهذا حال المثال الحادي والآخر **بهيون** من السنة الصحيحة الصريحة للحكمة بان ذكاة
الجنين ذكاة امه بانها خلاف الاصول وهو تحريم الميتة فيقال الذي جاء على لسانه تحريم الميتة هذا الذي اياه
الاجنة المذكورة فلو قدر انهم ميتة لكان استئناكها بمنزلة استئناك السمك والجمادات من الميتة فكيف وليست بميتة
فانما جزء من اجزاء الامم والذكاة قد ائت على جميع اجزائها فلا يحتاج ان يفرد كل جزء منها بذكاة والجنين تابع للامم
جزء منها فلهذا هو مقتضى الاصول الصحيحة ولو لم يرد السنة بالاباحة فكيف وردت بالاباحة للموافقة للفقهاء
الاصول فان قيل فالحديث صحيح عليكم فانه قال ذكاة الجنين ذكاة امه والمراد التشبيه اي ذكاة كذكاة امه

وهذا يدل على انه لا يباح الا بدكاة تشبه ذكاة الامر **وقيل** هذا السؤال شقيق قول القائل كلمة تكفي العاقل فلو تأملتم
 الحديث لم تتحسنوا اياد هذا السؤال فان لفظ الحديث هكذا **عن ابى سعيد** قال قلنا يا رسول الله نخرج الناقة ونذبح البقرة
 والشاة وفي بطنها الجنين انقلبه امرنا كاله قال كلتي ان شئتم فان ذكاة ذكاة امه فاباح لهم اكله معللاً بان ذكاة الام ذكاة له
 فقد اتفق للنص والاصل والقياس والله **الحكم المثلث الثاني والاربعون** رد السنة الصحيحة الصريحة بالحكمة في
 اشعار الهدى بانها خلاف الاصول اذ لا شعاً ومثلاً ولعمري والله ان هذه السنة خلاف الاصول الباطلة وما ضرها ذلك
 شيئاً والمثالة الحرمه هي العدوان الذي لا يكون عقوبة ولا تعظيماً لشعاً ثرا لله فاما شق صحفة سنام البعير المستحب ايا
 الواجب فوجه ليسيل دمه قليلاً فيظهر شعراً الا سلام واقامة هذه السنة التي هي من احب الاشياء الى الله صلى
 الاصول واي كتاب او سنة حروف ذلك حتى يكون خلافاً للاصول وقياس الاشعار على المثلة الحرمه من اضد قياس على وجه
 الارض فانه قياس ما يحبه الله ويرضاه على ما يبغضه ويبغضه وينهى عنه ولولم يكن في حكمة الاشعار الا تعظيم شعائر
 الله واظهارها وعلم الناس بان هذه قرايين الله عز وجل تتساق الى بيته تنجز له ويتقرب بها اليه عنده بيته كما يقرب
 اليه بالصلوة الى بيته عكس ما عليه اعداؤه المشركون الذين يذبحون لا وبأبهم ويصلون لها فشرع لاوليائه واهل
 بيته ان يكون نسكهم وصلاتهم لله وحده وان يظهروا شعائرهم وحده غايته اظهارها وليعلم دينه على كل من فيه
 هي الاصول الصحيحة التي جاءت السنة بالاشعار على وفقها والله **الحكم المثلث الثالث والاربعون**
 رد السنة الصحيحة الصريحة بالحكمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو ان امراً اطلع عليك بغير اذن فخرقته
 بحصاة ففقت عينه ما كان عليك جناح متفق عليه وفي افراد مسلم من اطلع في بيت قوم بغيا اذ منهم فقد حل لهم
 ان يفتقروا وعينه وفي الصحيحين من حديث سهل بن سعد اطلع رجل من حجر في حجر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ومعه من رجليك بها راسه فقال لو اعلواك تنظر لطمعت به في عينك انما اجل الاستين ان من اجل النظر في حجر
 مسلم عن النسي ان رجلاً اطلع من بعض حجر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقام اليه بمشقص وبمشقص قال و
 كاني انظر الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحمله ليطعمه وفي سنن البيهقي باسناد صحيح من حديث ابى هريرة
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اطلع على قوم بغيا اذ منهم فروع فاصابوا عينه فلا دية له ولا قصاص فردت
 هذه السنن بانها خلاف الاصول فان الله انما اباح قلع العين بالعين بالعين لا بجناية النظر لهذا الوجه عليه بلسانهم يقطع
 ولو استمع عليه باذنه لم يجز له ان يقطع اذنه فيقال بل هذه السنن من اعظم الاصول فما خالفها فهو خلاف الاصول
 وفق لعمري انما شرع الله سبحانه اخذ العين بالعين فهذا حق في القصاص واما العضو الجاني المعتدى الذي لا يمكن دفع
 ضربه وعروانه الابوييه فان الآية لا تنالونه نفياً ولا اثباتاً والسنة جاءت ببيان حكمه ببياناً ائماً لما سكنت عنه القرائن
 لا مخالفاً لما في القرآن وهذا اقسام اخر غير فقاً العين قصاصاً وغير دفع الصائل الذي يدفع بالاسهل فالاسهل لا يفتقر
 دفع ضربه صياله فاذا اندفع بالعصا لم يدفع بالسيف واما هذا المعتدى بالنظر المحرم الذي لا يمكن الاحتراز منه فانه انما
 يقع على وجه الاختفاء والحقد فهو قسم اخر غير الجاني وغير الصائل الذي لم يتحقق عدوانه ولا يقع هذا غالباً الا على وجه
 الاختفاء وعدم مشاهدة عين الناظر اليه فلو كلف المنظر اليه اقامة البينة على جانيته لتعدت عليه ولو امر بدفع
 بالاسهل فالاسهل ذهبت جنايته عدوانه بالنظر اليه والى حريمه هذا والشرية الكاملة تاتي هذا وهذا فيكون احسن ما يمكن
 واصحها واكفها لنا الجاني ما جاءت به السنة التي لا معارض لها ولا دافع لصحتها من خالف ما هنالك وان لم يكن هنالك

بص عادم يضر خذف الحصة وان كان هنالك بص عاد لا يلى من الانفسه فهو الذى عرضه صاحبه للتلف فادناه
الى الهلاك والحاذف ليس بظالم ولا ناظر خاش ظالم والشرعية اكمل واجل من ان تضيق حق هذا الذى قد هتك حرمة و
تحمله فى الانتصار على التعزير بعد قامة البيضة تحكم الله فيه بما شرعه على لسان رسوله ومن احسن من الله حكما القوم
يقون **المثال الرابع والاربعون** رة السنة الصحيحة الصنحة الحكمة فى وضع الجواهر بما خلاص الاصول
كما فى صحيح مسلم عن جابر بن عبد الله عن ابيك ثمر فاصابته جائحة فلاجل لك ان تاخذ منه شيئا ثم تاخذ مال
احيك بغير حق وروى سفين بن عيسى عن حميد بن سليمان عن جابر بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن
بيهم السنين وامر بوضع الجواهر **فصل الاول** فى خلاف الاصول فان المشتري قد ملك الثمرة وملك التصرف فيها و
نقل الملك اليه ولو ربح فيها كان الربح له فكيف تكون من ضمان البائع وفى صحيح مسلم عن ابي سعيد قال صيب رجل فى
عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى ثمار ابتاعها فكثر دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تصدقوا
عليه فتصدقوا عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا واما وجدتم وليس لكم
الا ذلك وروى مالك عن ابي الرجال عن امه عمرة انه سمعها تقول ابتاع رجل ثمر حائط فى زمن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فخاخره واقام عليه حتى تبين له النقصان فقال رب الحائط ان يضع عنده تخلف لا يفعل فذهبت
ام المشتري الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت له ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تأتلى
ان لا يفعل خيرا فسمع بذلك رب المال فاتى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله هوله **والجواب**
ان وضع الجواهر لا يخالف شيئا من الاصول الصحيحة بل هو مقتضى اصول الشرعية وخش بحمد الله نبيين هذا بقامين
اما الاول فحديث وضع الجواهر لا يخالف كتابا ولا سنة ولا اجماعا وهو اصل بنفسه فيجب قبوله واما ما ذكرتم من القياس
فيكفى فى فساد شهادة النصف له بالاهل اركيف وهو فاسد فى نفسه وهذا يتبين بالمقام الثانى وهو ان وضع الجواهر كما
هو موافق للسنة الصحيحة الصريحة فهو مقتضى القياس الصحيح فان المشتري لم يتسلم الثمرة ولم يقبضها القبض التام
الذى يوجب نقل الضمان اليه فان قبض كل شئ بحسبه وقبض الثمار انما يكون عند كمال دركها شيئا فشيئا فلو قبض
الناظر فى الاجارة وتسليم الشجرة اليه كتسليم العين المؤجرة من الارض والعقار والحيوان وعلق البائع لم ينقطع عن
المبيع فان له سقى الاصل وتعاوده كما لم ينقطع علق المؤجر عن العين المستأجرة والمشتري لم يتسلم التسليم التام كما
لم يتسلم المستأجر التسليم التام فاذا اجاز امر غالب احتاج الثمرة من غير تفریط من المشتري لم يجل البائع الزامه فتمن
ما تلفه الله سبحانه منها قبل تمكنه من قبضها القبض المعتاد وهذا معنى قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم رايت
ان منع الله الثمرة فبم يخذ احدكم مال اخيه بغير حق فذكر الحكم وهو قوله فلاجل له ان ياخذ منه شيئا وعلة الحكم
وهو ظن له ارايت ان منع الله الثمرة الى اخن وهذا الحكم نص لا يحتل المناويل والتعليل وصف مناسب لا يقبل الالغاء
ولا المعارضة وقياس الاصول لا يقتضى غير ذلك ولهذا لو تمكن من القبض المعتاد فى وقته ثم اخرق لتفريط منه ولا انتظار
غلاف السعركان التلف من ضمانه ولم توضع عنه الجائحة واما معارضة هذه السنة بصيرت الذى اصيب فى ثمار ابتاعها
فمن باب رد المحكم بالمشابه فانه ليس فيه انه اصيب فيها بجائحة فليس فى الحديث انها كانت جائحة عامة بل لعلمها
جائحة خاصة كسرقة اللصوص التى يمكن الاحتفاظ منها ومثل هذا لا يكون جائحة تسقط الثمن عن المشتري بخلاف
غيب الجبوش والتلف بأخرة سماوية وان قد ران الجائحة عامة فليس فى الحديث ما يبين ان التلف لم يكن بتفريطه

في التأخير ولو قد مر ان التلف لم يكن يتضرر فليس فيه انه طلب الفسخ وان توضع عنه الحاجة بل لعلة رضى بالمسلم
ولم يطلب الوضع والحق في ذلك له ان شاء طلبه وان شاء تركه فابن في الحديث انه طلب ذلك وان النبي صلى الله عليه
والله وسلم منع منه ولا يلزم الدليل الا بثبوت المقدمتين فكيف يعارض نص قوله الصحيح الصحيح للحكم الذي لا يثبت
غير معنى واحد وهو نص فيه هذا الحديث المتشابه ثم قوله فيه ليس لكره فيه الا ذلك دليل على انه لم يبق لمبايعة التمايز
في ذمة المشتري غير ما اخذوه وعندكم المال كله في ذمته فالحديث حجة عليكم واما المعارضة بخبر مالك فمن ابطال
المعارضات وافندها فابن فيه انه اصابته جاحقة بوجدها واما فيه عالجها واقام عليه حتى يبين له النقصان ومغل
هذا الا يكون سبباً للوضع الثمن وبالله التوفيق **المثال الخامس والاربعون** رد السنة الصحيحة الصريحة
الحكمة في وجوب الاعادة على من صلى خلف الصف وحده كما في المسند باسناد صحيح وصحيح ابن حبان ابن خزيمة
عن علي بن شيبان ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً يصلي خلف الصف فوقف حتى انصرف الرجل
فقال له استقبل صلاتك فلا صلوة لفرخ خلف الصف وفي السنن وصحيح ابن حبان وابن خزيمة عن وابصة بن معبد
ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً يصلي خلف الصف وحده فامر ان يعيد صلاته وفي مسند الامام
احمد سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل صلى وحده خلف الصف قال يعيد صلاته فمرت هذه السنة
الحكمة بانها خلاف الاصول ولعمري الله انها هي محض الاصول وما خالفها فهو خلاف الاصول وتردت بالمشابهة من حديث
ابن عباس حيث احرم عن يسار النبي صلى الله عليه وآله وسلم فادار الى يمينه ولم يامر بما يستقبل الصلوة وهذا من اشد
الرح فانه لا يشترط ان تكون تكبير الاحرام من المأمومين في حال واحد بل لو كبر احدهم وحده ثم كبر الاخر بعده صحته القلقة
ولم يكن السابق فزلاً وان احرم وحده فالاعتبار بالمصافحة فيما تترك به الركعة وهو الركوع وافند من هذا الحديث بان
الامام يقف فذاً او سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجل واعظم في صدقها لها ان تعارض بهن او اماله واقبح
من هذه المعارضات معارضتها بان المرأة تقف خلف الصف وحدها فان هذا هو موقفها المشروع بل الواجب كما ان موقف
الامام المشروع ان يكون وحده امام الصف واما موقف الفخذ خلف الصف فلم يشرعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
البتة بل شرع الامر باعادة الصلوة لمن وقف فيه واخبرانه لا صلوة له **فان قيل** فرب ان هذه المعارضات لم يسل
منها شيء فما تصنعون بحديث ابى بكر حين ركبهم دون الصف ثم مشى ركعاً حتى دخل في الصف فقال له النبي صلى الله
عليه وآله وسلم زادك الله حرصاً ولا تعد ولم يامر باعادة الصلوة وقد وقت منه تلك الركعة فذاً **قيل** نقبله على الرغم
والعينين ونفسك قول صلى الله عليه وآله وسلم لا تعد فلو فعل احد ذلك غير عالم بالنهي لقلنا له كما قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم سواء فان عاد بعد علمه بالنهي فاما ان يجتمع مع الامام في الركوع وهو في الصف او لا فان جامع
في الركوع وهو في الصف صحته صلاته لانه ادرك الركعة وهو غير في كما لو ادركها قائماً وان رفع الامام رأسه قبل ان يدخل
في الصف فقد قيل تقصير صلاته وقيل لا تقصير له تلك الركعة ويكون فذاً فيها والطاقتان احتجاجا بحديث ابى بكر والتحقيق انه
قضية عين يحتل دخول في الصف قبل رفع الامام ويحتل انه لم يدخل فيه حتى رفع الامام وحكاية الفعل لا معنى لها فلا
يمكن ان يحجز بها على الصوتين في اذاجمة متشابهة فلا يترك لها النص الحكم الصحيح فهذا مقتضى الاصول نظراً وقياساً
وبالله التوفيق **المثال السادس والاربعون** رد السنة الصحيحة الصريحة الحكمة في جواز الاذان للمفسر
قبل دخول وقتها كما في الصحيحين من حديث سالم بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ان بلا لا يؤذن

بليل فكلوا واشربوا حتى تشبعوا اذان ابن امرئ القيس وفي صحيح مسلم عن ائمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يغزكم
 نداء بلال ولا هذا البيضاء حتى ينفض الفجر وهو في الصحيحين من حديث ابن مسعود وقوله لا يمنع احدكم اذان بلال من
 سحره فانه يوقن ان وينادي بالبرج قائمك ويؤتته نائمك قال مالك لم تزل الصبح ينادي لها قبل الفجر قوت هذه السنة الخ الفها
 الاصول والقياس على سائر الصلوات وتحدث حماد بن سلمة عن ايوب عن نافع عن ابن عمر ان بلالا اذن قبل طلوع الفجر فامر
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يرجم فينادي الا ان العبد ناله الا ان العبد ناله فرجم فنادى الا ان العبد ناله ولا ترد
 السنة الصحيحة بمثل ذلك فانها اصل بنفسها وقياس وقت الفجر على غيره من الاوقات لو لم يكن فيه الا مصادمته للسنة
 لكن في رده فكيف والفرق قد اشار اليه صلى الله عليه وآله وسلم وهو ما في النداء قبل الوقت من المصلحة والحكمة التي لا تكون
 في غير الفجر واذا اختص وقتها بما لا يكون في سائر الصلوات امتنع الاحتياق واما حديث حماد عن ايوب فحديث معلول عنه
 ائمة الحديث لا تقوم به حجة قال ابو داود لم يروه عن ايوب الاحاد بن سلمة وقال السخري بن ابراهيم بن حبيب سألت عليا وهو
 ابن المدني عن حديث ايوب بن نافع عن ابن عمر ان بلالا اذن بليل فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم ارجع فناد
 العبد ناله فقال هو عندي خطا لم يتابع حماد بن سلمة على هذا لما روى ان بلالا كان ينادي بليل قال البيهقي قد تابعه
 سعيد بن زين وهو ضعيف واما حماد بن سلمة فانه احد ائمة المسلمين حتى قال الامام احمد اذا رايت الرجل يغمر حماد بن
 سلمة فاقه فانه كان شديدا على اهل البدع قال البيهقي الا انما طعن في السن ساء حفظه فلذلك ترك البخاري
 الاحتجاج بحديثه واما مسلم فاجتهد في امره واخرجه من حديثه عن ثابت ما سمع منه قبل تغيره وما سبق حديثه عن
 ثابت لا يبلغ اكثر من اثني عشر حديثا آخرهما في الشواهد دون الاحتجاج به واذا كان الامر كذلك فالا احتياط لمن راقب
 الله عز وجل ان لا يحتج بما يجد من حديثه مخالفا للاحاديث الثقات الاثبات وهذا الحديث من جملة ما ثم ذكر من طريق الدارقطني
 عن حماد بن ايوب قال اذن بلال مرة بليل قال الدارقطني هذا امر سهل ثم ذكر من طريق ابراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك
 ابن ابي محمد عن عبد العزيز بن ابي رواد عن ابن عمر ان بلالا قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما حملك على ذلك
 قال استيقظت وانا وسنان فظننت ان الفجر قد طلع فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان ينادي في المدينة ان العبد
 قد نام واقعد الى جانبه حتى طلع الفجر ثم قال هكذا رواه ابراهيم بن عبد العزيز وخالفه شعيب بن حرب فقال عن
 عبد العزيز عن نافع عن مؤذن لعمر فقال له مسروق انه اذن قبل الصبح فامر عمر بن ينادي الا ان العبد قد نام قال ابو داود
 ورواه حماد بن زيد عن عبد الله بن عمر عن نافع او غيره ان مؤذنا لعمر يقال له مسروق او غيره ورواه الدارقطني عن عبد الله
 ابن عمر عن نافع عن ابن عمر كان لعمر مؤذن يقال له مسعود فذكر نحوه قال ابو داود وهذا الصحيح من ذلك يعني حديث عمر
 قال البيهقي وروى من وجه اخر عن عبد العزيز موصولا ولا يصح رواه عامر بن مالك عنه عن نافع عن ابن عمر ان بلالا اذن
 قبل الفجر فنضب النبي صلى الله عليه وآله وسلم واهم ان ينادي ان العبد نام فوجبل بلال وجعل الشديدا قال الدارقطني
 وهم فيه عامر بن مذكاة والصواب عن شعيب بن حرب عن عبد العزيز عن نافع عن مؤذن عمر عن عمر من قوله وروى انس
 ابن مالك ولا يصح وروى عن ابى يوسف القاضي عن ابن ابي عروبة عن قتادة عن انس ان بلالا اذن قبل الفجر فامر رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ان يصعد فينادي الا ان العبد نام ففعل وقال ليت بلالا لم تله امه وابتل من نضح جبينه قال
 الدارقطني فترده ابو يوسف عن سعيد يعني موصولا او غيره يرسله عن سعيد عن قتادة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم والمرسل الصحيح ورواه الدارقطني من طريق حماد بن القاسم الاسدي ثنا الربيع بن صبيح عن الحسن عن انس ثم قال حماد بن

ج

نه الوسان تمام الفجر
 المستقر والامن اذن
 فهو من ووسنان
 ج ١٢

ابن القاسم الاسدي ضعيف جداً وقال البخاري كذب الامام احمد وروى عن حميد بن هلال ان بلالاً اذن ليلة يسود
 قاصره النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يرجع الى مقامه فينادي ان العبد نام ورواه اسمعيل بن مسلم عن حميد بن اعين
 وحيد لم يلق ابا قتادة فهو مرسل بكل حال وروى عن شداد مولى عياض قال جاء بلال الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو
 يتوضأ فقال لا تؤذن حتى يطلم الفجر وهذا مرسل قال ابو داود شداد مولى عياض لم يدرك بلالاً وروى الحسن بن عمار عن
 طلحة بن مصرف عن سويد بن غفلة عن بلال قال مررت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان لا تؤذن حتى يطلم الفجر
 وعن الحكم بن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن بلال مثله لم يروه هكذا اخبر الحسن بن عمار وهو متروك ورواه الحجازي بن اربعة
 عن طلحة وزبيد عن سويد بن غفلة ان بلالاً لم يثذن حتى ينشق الفجر هكذا رواه لم يذكر فيه امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم وكلامه ضعيفان وروى عن سفيان عن سليمان التيمي عن ابي عثمان ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال بلالاً
 لا تؤذن وجمع سفيان اصابعه الثلاث لا تؤذن حتى يقول الفجر هكذا وصفت سفيان بين السباطين ثم فرق بينهما قال
 وروينا عن سليمان التيمي عن ابي عثمان النهدي عن ابن مسعود ما دل على ان بلالاً لبيل وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ذكره معاني تاذينه بالليل وذلك اولى بالقبول لانه موصول وهذا مرسل وروى عن اسمعيل بن ابي خالد عن ابي اسحق
 عن الاسود قال قالت لي عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اوتر من الليل رجع الى فراشه فاذا اذن
 بلال قام فكان بلال يؤذن اذا طلم الفجر فان كان جنباً اغتسل وان لم يكن توضأ ثم صلى ركعتين وروى الثوري عن
 ابي اسحق في هذا الحديث قال ما كان المؤمن يؤذن حتى يطلم الفجر وروى شعبة عن ابي اسحق عن الاسود سالت عائشة
 عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالليل قالت كان ينأى اول الليل فاذا كان الصبح اوى ثم يأتي فراشه فان
 كانت له حاجة الى اهله التزمهم ثم ينأى فاذا سمع النداء وما قالت الا اذن وثب وما قالت قام فاذا كان جنباً افاض عليه
 الماء وما قالت اغتسل وان لم يكن جنباً توضأ ثم خرج للصلوة وقال زهير بن معاوية عن ابي اسحق في هذا الحديث فاذا
 كان عند الفل وثب قال البيهقي وفي روايته ورواية شعبة كالدليل على ان هذا النداء كان قبل طلوع الفجر وهي رواية
 لرواية القاسم عن عائشة وذلك اولى من رواية من خالفها وروى عن عبد الكريم عن نافع عن ابن عمر عن حفصة قالت
 كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اذن المؤذن صلى الركعتين ثم خرج الى المسجد وجرم الطعام وكان لا يؤذن الا
 بعد الفجر قال البيهقي هكذا في هذه الرواية وهو محمول ان صح على الاذان الثاني والصحيح عن نافع بخبر هذا اللفظ رواه مالك
 عن نافع عن ابن عمر عن حفصة زوجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم انها اخبرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا
 سكت للمؤذن من الاذان لصلوة الصبح صلى ركعتين خفيفتين قبل ان تقام الصلوة والحديث في الصحيحين **فان قيل**
 عند تكرار هذا المأثور على حديث بلال ولا يمكن الاحتجاج به فانه قد اضطرب الرواية فيه هل كان المؤذن بلالاً او ابن مسعود
 وليست احدي الروايتين اولى من الاخرى فتساقتان فروى شعبة عن جيب بن عبد الرحمن قال سمعت عمتي انيسة
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان ابن ام مكتوم ينادي لبيل فكلوا واشربوا حتى ينادي بلال رواه البيهقي
 وابن حبان في صحيحه **فالجواب** ان هذا الحديث فخر رواه ابن عمر وعائشة وابن مسعود وسمرق بن جندب عن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم ان بلالاً يؤذن لبيل وهذا الذي رواه صاحب الصحيح ولم يختلف عليهم في ذلك واما حديث انيسة
 فاختلف عليهما في ثلاثة اوجه احد هذان كذا رواه محمد بن ايوب عن ابي الوليد وابن عمر عن شعبة الثاني كحديث عائشة
 وابن عمر ان بلالاً يؤذن لبيل هكذا رواه محمد بن ايوب عن ابي النضر الكندي عن ابي النضر عن شعبة وكذا رواه ابو داود الطيالسي

وعمر بن مزيق عن شعبة الثالث روى على الشك ان بلا لا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم وقال
ابن ام مكتوم يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال كذلك رواه سليمان بن حرب وجماعة الصواب رواية ابى حازم
الطيالسي وعمر بن مزيق لموافقتها حديث ابن عمر وعائشة وآما روايت ابى الوليد وابى عمر فنها القلب فيها اللفظ الحديث
وقد عارضها رواية الشك ورأيت الحزم بان المؤذن بليل هو بلال وهو الصواب بلا شك فان ابن ام مكتوم كان خضيرا
البصير ولم يكن له علم بالفجر فكان اذا قيل له طلع الفجر اذن وامام اذعاه بعض الناس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
جعل الاذان نوباً بين بلال وابن ام مكتوم وكان كل منهما في نوبة يؤذن بليل فامر للنبي صلى الله عليه وآله وسلم الناس
ان يأكلوا ويشربوا حتى يؤذن الاخر فهذا الكلام باطل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يحج في ذلك اثر قط
الا بسناد صحيح ولا ضعيف ولا مهمل ولا متصل ولكن هذه طريقة من يجعل غلط الرواة شرعية ويحطها على السنة وخبر
ابن مسعود وابن عمر وعائشة وبمعة الذي لم يختلف عليهم فيه اولى بالصحة والله اعلم **المثال السابع والرابعون**
رد السنة الصحيحة الصحيحة المستفيضة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلوة على القبر كما في الصحيحين من
حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قبر منبوغ فضمهم وتقدم فكبر عليهما اربعاً وفيهما
حديث ابى هريرة انه صلى على قبر امرأة سقاء كانت تقم المسجد وفي صحيح مسلم من حديث انس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
والذي سلم صلى على قبر امرأته بعد ما دفنت وفي سنن البيهقي والدارقطني عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم صلى على قبر بعد شهر وفيهما عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على ميت بعد ثلاث وفي جامع الترمذي
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على امر سعد بعد شهر فرددت هذه السنن الحكيمة بالمشابهة من قوله لا تجلسوا
على القبور ولا تصلوا اليها وهذا حديث صحيح والذي قاله هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي صلى على القبر فهذا قوله
وهذا افضل ولا يناقض احدهما الاخر فان الصلوة المنهي عنها الى القبر غير الصلوة التي على القبر فهذه صلوة الجنازة على
الميت التي لا تختص بمكان بل فعلها في غير المسجد افضل من فعلها فيه فالصلوة عليه على قبر من جنس الصلوة عليه على
فعله فانه المقصود بالصلوة في الموضعين ولا فرق بين كونه على النضر وعلى الارض وبين كونه في بطنها بخلاف سائر
الصلوات فانها لم تشرع في القبور ولا اليها لانها ذريعة الى اتخاذها مساجد وقد لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
من فعل ذلك فاين ما لعن فاحله وحذر منه واخبر ان اهله شراد الخلق كما قال من شراد الناس من تدرهم الساعة
وهم احياء والذين يتخذون القبور مساجد الى ما فعله صلى الله عليه وآله وسلم وراى امتكررة وبالله التوفيق **المثال**
الثامن والاربعون رد السنة الصحيحة الصحيحة للحكمة في النهي عن الجلوس على فراش الحريس كما في
صحيح البخاري من حديث حذيفة بن اسيد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان شرب في اية الذهب والفضة وان
ناكل فيها وعن الحريش الديلمي وان جلوس عليه وقال هو لهم في الدنيا ولنا في الآخرة ولو لم يأت هذا النص لكان النهي
عن لبسه متناولاً لا فراشه كما هو متناول للاختلاف به وذلك لئلا يفسد لغيره وشراً كما قال انس فمت الى حصارنا فافترس
من طول ما لبس ولو لم يأت اللفظ العام المتناول لا فترسته بالنهي لكان القياس المحض موجباً للحريص اما في سائر النسخ
او قياس الاولى فقد دل على تحريم الافتراس النص الخاص واللفظ العام والقياس الصحيح ولا يجوز رد ذلك كله
بالمشابهة من قوله خلق لكم ما في الارض جميعاً ومن القياس على ما اذا كان الحريص بطانة الفراش دون ظهره فان الحكم
في ذلك التحريم على اصح الفرقين والفرق على القول الاخر مما شره الحريص وعلمها كحشوا الفراش به فان صح الفرقين القياس

وان بطل الفرق منع الحكم وقد تمسك بعموم النهي عن افتراش الخبز طائفة من الفقهاء فحرموه على الرجال النساء
وهذه طريقة الخراسانيين من اصحاب الشافعي وقابلهم من ابا حنيفة والنوعين والصواب التفصيل وان من ابيهم
ليس ابيهم له افتراشه ومن حرمه عليه حرمه عليه وهذا قول الاكثرين وهي طريقة العراقيين من الشافعية **المثال التاسع**
والاربعون رد السنة الصحيحة الصريحة المحكمة في خرص الثمار في الزكوة والعرايا وغيرها اذا بدلت اصلاحها كما
رواه الشافعي عن عبد الله بن نافع عن محمد بن صالح التمار عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عتاب بن اسيد عن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في زكوة النخل فخرص كما يخرص الكرم فخرص كما يخرص النخل فخرص كما يخرص النخل فخرص كما يخرص
الاسناد بعينه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يبعث من يخرص على الناس كروهم من ثمارهم وقال ابي اذ الطائفة
تتأشع عن خبيب بن عبد الرحمن قال سمعت عبد الرحمن بن مسعود بن نيار يقول اتانا سهل بن ابي حنيفة العجلي
فحدثنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا خرصتم فزرعوا الثلث فان لم تزرعوا الثلث فزرعوا الربع قال الحاكم
هذا حديث صحيح الاسناد ورواه ابو داود في السنن وروى فينا ايضا عن عائشة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يبعث
عبد الله بن رواحة الى يهود فخرص النخل حين يطيب قبل ان يוכל منه ثم يخرص يرضي فياخذ من ذبلك الخرص امر يرضي
اليهم بذلك الخرص لكي يخصى الزكوة قبل ان توكل الثمار وتقرب وروى الشافعي عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن
المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ليهود خيبر افركو عليا افركم الله على ان التمر بيننا وبينكم قال وكان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يبعث عبد الله بن رواحة فخرص عليهم ثم يقول ان شئتم فلكم وان شئتم فليكنوا
ياخذون من ثمره وفي الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرص حديقة المرأة وهوذا اذهب الى ثوبك وقال لا صاحب
اخر صوبها فخرصها ثمانية عشر وفي الصحيحين من حديث زيد بن ثابت رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
لصاحب العريضة ان يبيعها بخمرها ثم اتهم عن عمر بن الخطاب انه بعث سهل بن ابي حنيفة على خرص التمر وقال اذا اتيت
ارضا فاخرصها ودرهم قد رماها يكون فرددت هذه السنن كلها بقوله تعالى انما الخمر والميسر الانصاب والازلام رجس
من عمل الشيطان فاجتنبوه قالوا واخرص من باب القمار والميسر فيكون تحريمه ناسيا لهذه الاثار وهذا امر بطل الباطل فان
الفرق بين القمار والميسر واخرص المشروعة كالفرق بين البيع والبا والميسرة والمذكي وقد نزه الله رسوله واصحابه عن
تعاطي القمار وعن شرعه وادخاله في الدين **وبالله العجب** اكان المسلمون يقامرون الى زمن خيبر ثم اسقطوا
ذلك الى عهد الخلفاء الراشدين ثم انقضى عصر الصحابة وعصر التابعين على القمار ولا يعرفون ان الخرص فخرص حتى بينه
بعض فقهاء الكوفة هذا والله الباطل حقا والله الموفق **المثال الخمسون** رد السنة الصحيحة الصريحة المحكمة
في صفة صلوة الكسوف وتكرار الركوع في كل ركعة كحديث عائشة وابن عباس وجابر وابي بن كعب عبد الله بن عمر
ابن العاص وابي موسى الاشعري كلهم روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تكرر الركوع في الركعة الواحدة فرددت
هذه السنن المحكمة بالتشابه من حديث عبد الرحمن بن سمرق قال كنت بين يدي ما ادرى باسمهم وانا بالمدينة فانكسفت الشمس
فجمعت اسمي وقلت لا نظرن ما اذا حدث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كسوف الشمس فكنت خلف ظهره
فجعل يسلم ويكبر ويدعو حتى حصر عنها فضلى ركعتين وقرأ بسورتين رواه مسلم في صحيحه وفي صحيح ابن جرير
قال انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ركعتين وهذا لا يناقض رواية من روى انه ركع
في كل ركعة ركوعين فهي ركعتان وقعد ركوعهما كما يسمىان بسجدين مع تعدد سجودهما كما قال ابن عمر حفظت عن

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سجدتين قبل المظهر وسجدتين بعد هاو كثيرا ما روي في السنن اطلاق السجدة
على الركعتين فسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصدق بعضها بعضا لا سيما والذين رواوا تكرار الركوع اكثر
واجل واخص برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الذين لم يكن ركعة **فان قيل** ففي حديث ابى بركة فضلى كعتين
فحقصا فصولون وهذا صريح في افراد الركوع **قيل** هذا الحديث رواه شعبة عن يونس بن عبيد عن الحسن بن عمار
دون الزيادة المذكورة وهو الذي رواه البخاري في صحيحه وزاد اسمعيل بن عتبة هذه الزيادة فان رجحنا بالحفظ و
الاتقان فشعبة مشعبة وان قبلنا الزيادة فرواية من زاد في كل ركعة ركوعا اخر زاد على رواية من ركع ركوعا واحدا
فكون اولي **فان قيل** فيما تصنعون بالسنة المحكمة الصريحة من رواية سمرق بن جندب والنعمان بن بشير عن عبد الله
ابن عمر انه صلاها ركعتين كل ركعة بركوع واحد وبحديث قبيصة الهلالي عنه صلى الله عليه وآله وسلم اذا رايتهم
ذلك فصلوا كاحدى صلوة صليتموها من المكتوبة وهذه الاحاديث في المسند وسنن النسائي وغيرهما **قيل** الجواب
من ثلاثة اوجه احدها ان احاديث تكرار الركوع اصح اسنادا واسلم من العلة والاضطرار لا سيما حديث عبد الله
ابن عمر وفان الذي في الصحيحين عنه انه قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنودي
ان الصلوة جامعة فركع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ركعتين في سجدة ثم قام فركع ركعتين في سجدة ثم جلس حتى
جلى عن الشمس فهذا اصح واصح من حديث كل ركعة بركوع فلم يبق الحديث سمرق بن جندب والنعمان بن بشير
وليس منهما شيء في الصحيح الثاني ان رواتهما من الصحابة اكبر واكثر واحفظ واجل من سمرق والنعمان بن بشير فلا ترد
روايتهم بها الثالث انها متضمنة لزيادة فيجب اخذها وبالله التوفيق **المثال الحادى والخمسون** والسنة
الصحيحة المحكمة في الجهر في صلوة الكسوف كما في صحيح البخاري من حديث الاوزاعي عن الزهري عن اخيه عروة بن الزبير
عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قرأ طويلا يجهر بها في صلوة الكسوف قال البخاري تابعه
سليمان بن كثير وسفيان بن حسين عن الزهري قلت اما حديث سليمان بن كثير ففي مسند ابى داود الطيالسي ثنا
سليمان بن كثير عن الزهري عن عروة عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جهر بالقراءة في صلوة الكسوف وقد
تابعه عبد الرحمن بن ممر عن الزهري وهو الصحيحين انه سمع ابن شهاب يحدث عن عروة عن عائشة كسفت الشمس
على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مناديا ان الصلوة جامعة
فاجتمع الناس فتقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكبر واقتح القرآن وقرأ طويلا يجهر بها فذا كرا الحشر
قال البخاري حديث عائشة في الجهر اصح من حديث سمرق قلت يريد قل سمرق صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
في كسوف لم نسمع له صوتا وهو صرح منه بلا شك ونحن نضمن زيادة الجهر فهذه ثلاث ترجيحات والله اعلم به هذه
السنة المحكمة هو المتشابه من قول ابن عباس انه صلى لكسوف فقرأ نحو من سورة البقرة قالوا فلو سمع ما قرأ لم يقد
بسورة البقرة وهذا يحتل وجوها احدها انه لم يجهر الثاني انه جهر ولم يسمعه ابن عباس الثالث انه سمع ولم يحفظ
ما قرأه فقد قرأ سورة البقرة فابن عباس لم يجهر القرآن في حيوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم واما جمعه بعده
الاربع ان يكون نسي ما قرأه وحفظ قدر فراءته فقد رها بالبقرة ونحن نرى الرجل ينسى ما قرأه الامام في صلوة
يومه فكيف يقدم هذا اللفظ الجمل على الصريح المحكم الذي لا يحتل الا وجه واحد او من الجب ان اسأرك ترك
جهر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بسم الله الرحمن الرحيم ولم يجهر عن صحابي خلافة فقلتم كان صغيرا يصلي

خلف الصفوف فلم يمع البسلة وابن عباس اصغر سنا منه بلا شك وقد تم علمه بآراء المجهر على من سمعه صريحا فلهذا كان
 كان صغيرا فلهذا صلى خلف الصف فلم يمع جبره او اعجب من هذا اقول لكان صغيرا لم يمع تلبية رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم لتبكي حجرا وعمره وقد تم قول ابن عمر عليه انه اخبر المجهر وانس اذ ذاك له عشرين سنة وابن عمر لم يستكملها
 وهو بن انس وقوله اخبر المجهر يحتمل وقول انس سمعته يقول لتبكي عمره وحجرا تحمك مابين صريحا لا يحتمل غير ما يدل عليه وقد
 قال ابن عمر متع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالعصرة الى الحج وبدأ فاهل بالعصرة ثم اهل بالحج فقدمت على حديث انس
 الصحيح الصحيح الحكم الذي لم يختلف عليه فيه حديثا ليس مثله في الصراحة والبيان ولم يذكر رواية لفظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم وقد اختلف عليه فيه **المثال الثاني والخمسون** رد السنة الصحيحة الصحيحة المحكمة في الاكتفاء
 في بول الغلام الذي لم يطعم بالنضج دون الفضل كما في الصحيحين عن ام قيس انها اتت بابن لها صغير لم يأكل الطعام فاجلس
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجره فقال عليه فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بهاء فضججه ولم يغسله
 وفي الصحيحين ايضا عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يوتي بالصبيان فيبرك عليهم ويحنكهم فاتي
 بصبي فقال عليه فدعا بهاء فاتبعه ولم يغسله وفي سنن ابى داود عن امامة بنت الحارث قالت كان الحسين بن علي عليها
 السلام في حجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال عليه فقالت البس شيئا واعطني ازارا حتى اغسله فقال انما يغسل من
 بول الاثني وينضج من بول الذكر وفي المسند وغيره عن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بول
 الغلام الرضيع ينضج وبول الجارية يغسل قال قتادة هذا ما لم يطعم فاذا طعم اغسل جميعا قال الحاكم ابو عبد الله هذا حديث صحيح
 الاسناد فان ابان السواد الذي صلى صحرا سمعته عن علي عليه السلام وقال الترمذي حديث حسن وفي سنن ابى داود من حديث ابى
 السهم خادم النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغسل من بول الجارية ويرش من
 بول الغلام وفي المسند من حديث ام كرز الخزاعية قالت اتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بغلام فقال عليه فامر به
 فنضج واتى بجارية فبالت عليه فامر به فغسل وعذر ابن ماجه عن ام كرز الخزاعية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 بول الغلام ينضج وبول الجارية يغسل وحجج الافناء بذلك عن علي بن ابى طالب كرم الله وجهه في الجنة وامر سامة ولم يأت
 عن صحابي خلافا فمررت هذه السنن بقياس متشابه على بول الشيخ وبعموم ما يرد به هذا الخاص وهو قوله انما يغسل البول
 من اربع من البول والغائط والمني والدم والقيء والحديث لا يثبت فانه من رواية علي بن زيد بن جدعان عن ثابت بن حماد
 قال ابن علي لا اعلم رواه عن علي بن زيد غير ثابت بن حماد واحادithe مناكير ومعلولات ولو صح وجب العمل بالحديثين ولو
 يضرب احدهما بالآخر ويكون البول فيه مخصوصا ببول الصبي كما خص منه بول ما يوك كل حجة باحاديث دون هذه في الصحة
 والشهرة **المثال الثالث والخمسون** رد السنة الثابتة الصحيحة المحكمة في الوتر بواحدة مفصلة كما في الصحيحين
 عن ابن عمر ان سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صلاة الليل فقال شئني فاني اذا خشى احدكم الصبر صلى ركعة
 واحدة قوله ما قد صلى وفي الصحيحين ايضا من حديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي فيها بين ان
 يفرغ من صلاة العشاء الى الفجر احد عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين ويوتر بواحدة وفي صحيح مسلم عن ابى حنيفة قال سألت
 ابن عباس عن الوتر فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ركعة من آخر الليل وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم فاذا صلى القاعد ركعتين وجب بهذا النص ان تعدل صلاة القائم ركعة
 فلو لم تصح لكانت صلاة القاعد اتم من صلاة القائم والاعتماد على الاحاديث المتقدمة وصحح الوتر بواحدة مفصلة عن عثمان بن

ج
 له كذا
 في اصل
 ونوع الصور
 عكس اي
 عن ثابت بن
 حماد عن
 علي بن زيد
 وادله علم

عفان وسعد بن ابى وقاص وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وابى ايوب ومغوية بن ابى سفيان وقال الحاكم ابو عبد الله ثنا عبد الله بن سليمان ثنا الحسن بن صالح ثنا عبد الله بن وهب عن سليمان بن بلال عن صالح بن كيسان عن عبد الله بن الفضل عن الاعرج عن ابى سلمة عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقرأوا ثلاث تشبهوا بها المغرب او تروا الخمس اوسبع رواد ابن حبان والحاكم في صحيحهم وقال الحاكم رواه ثقات وله شاهد اخر باسناد صحيح ثنا ابو العباس محمد بن يعقوب ثنا طاهر بن عمر بن الربيع بن طارق ثنا ابى ثمال الليث عن يزيد بن ابى جبيب عن عمارك بن مالك عن ابى هريرة عن كرم مثله سواء وزاد او تروا الخمس اوسبع او تسع او باحد عشر ركعة او اكثر من ذلك فممن هذه السنن مجربين باطلين وقياس فاسد واحد ما خفى عن البتراء وهذا لا يعرف له اسناد لا صحيح ولا ضعيف وليس شئ من كتب الحديث للتحقق عليها ولو صح فالبتراء صفة للصلاة التي قد يتركها عنها ويحرمها فلم يطمئن فيها الثاني حديث يروى عن ابن مسعود مرفوعا وتر الليل ثلاث كن ترانها رصولة المغرب وهذا الحديث وان كان احسن الاول فانه في سنن الدارقطني فممن رواه يحيى بن زكريا قال الدارقطني يقال له ابن ابى الحجاج ضعيف ولم يروه عن العشر مرفوعا غيره ورواه الثوري في الجامع وغيره عن الاعرج عن قى فاعلى ابن مسعود وهو الصواب واما القياس الفاسد فهو ان قالوا راينا المغرب وتر النهار وصلوة الوتر وتر الليل وقد شرع الله سبحانه وتر النهار موصولا فهكذا وتر الليل قل صحت السنة بالفرق بين الوترين من وجوه كثيرة احدها الجمع بين الجهر والسحر وتر النهار وتر الليل الثاني وجوب الجماعة او مشورتها فيه دون الليل الثالث انه صلى الله عليه وآله وسلم فعل وتر الليل على الراحة دون تر النهار الرابع انه قال وتر الليل انه ركعة واحدة دون وتر النهار الخامس انه او تر تسع وسبع وخمس موصولة دون وتر النهار السادس انه خفى عن تشبيه وتر الليل وتر النهار كما تقدم السابعة ان وتر الليل اسم للركعة وحدها وتر النهار اسم لمجموع صلاة المغرب في صحيح مسلم من حديث ابن عمر بن عباس انهما سمعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الوتر ركعة من آخر الليل اتان من ان وتر النهار فرض وتر الليل ليس بفرض باتفاق الناس اتاسع ان وتر النهار يقضى بالافتاق واما وتر الليل فلم يقم على قضائه دليل فان المقصود منه قد فات فهو كتحية المسجد ورفع اليدين في محل الرفع والقنوت اذا فات وقد مضى الامام احمد في قضاء الوتر وقال شيخنا لا تقضى لفوات المقصود منه بفوات وقته قال وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان اذا منعه من قيام الليل نوم او وجع صلى من النهار ثنتي عشرة ركعة ولم يذكر الوتر الا اشار المقصود من وتر الليل فقل ما تقدمه من الاشارة كلها وتر وليس المقصود منه ايثار الشفع الذي يليه خاصة وكان الاقيس ما جاءت به السنة ان يكون ركعة مفردة ثم ترجع ما قبلها وبالله التوفيق المثال الرابع والخمسون رد السنة الصحيحة الصريحة انه لا يجوز التنفل اذا اقيمت صلاة الفرض كما في صحيح مسلم عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة وقال له امام احمد في روايته الا التي اقيمت وفي الصحيحين عن عبد الله بن مالك بن النخعي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا وقد اقيمت الصلاة يصلى ركعتين فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ثبته الناس قال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصبح ربك الصبح اربعا وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن مسعود قال دخل رجل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الصبح فصلي ركعتين قبل ان يصل الى الصف فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال له يا فلان باي صلاتك اعتدت بالتي صليت وحده او بالتي صليت معنا وفي الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

البربر
فالبتراء

ج

من رجل فكلّمه بشئ لا ندرى ما هو فلما انصرف احطنا به فنقل ما ذا قال لك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال قال لي يوشك ان يصلى احدكم الصبح اربعاً وعند مسلم اقيمت صلوة الصبح فرأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
رجلاً يصلى والمؤمن يقيم الصلوة فقال تصلى الصبح اربعاً وقال بنو اؤد الطيالسي في مسنده ثنا ابو حاتم الحارثي عن ابن
ابى مليكة عن ابن عباس قال كنت اصلى اخذ المؤمن في الاقامة فحذبنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال القطب
الصبح اربعاً وكان عمر بن الخطاب اذا رأى رجلاً يصلى وهو يسمع الاقامة ضربه وقال حماد بن سلمة عن ايوب عن نافع
عن ابن عمر انه ابصر رجلاً يصلى الركعتين والمؤمن يقيم فخصبه وقال تصلى الصبح اربعاً فردت هذه السنن كلها ما رواه
حجّاج بن نصير عن عباد بن كثير الهالك عن لميث عن عطاء عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال اذا اقيمت الصلوة فلا صلوة الا المكتوبة وفرادى الركعتين الصبح فهذه الزيادة كما سمعنا زيادة في الحديث لا اصل لها فان
قيل فقد كان ابو الدرداء يدخل المسجد والناس صفوف في صلوة الفجر فيصلى الركعتين في ناحية المسجد ثم يدخل في الصف
في الصلوة وكان ابن مسعود يخرج من داره لصلوات الفجر ثم ياتي الصلوة فيصلى ركعتين في ناحية المسجد ثم يدخل معهم
في الصلوة قيل عمر بن الخطاب وابنه عبد الله في مقابلة ابى الدرداء وابن مسعود والسنة سائلة لا معارض لها وما
اصح قياس يكون فان وقتها يضيق بالاقامة فلم يقبل غيرها بحيث لا يجزى لمن حضر ان يؤخرها ويصلها بعده لك والله
الوقوف **المثال الخامس والخمسون** في السنة الصحيحة المحكمة في استحباب صلوة النساء جماعة لا منفردة
كما في المسند والسنن من حديث عبد الرحمن بن خالد عن ام ورقة بنت عبد الله بن الحارث ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
كان يزورها في بيتها وجعل لها مؤذناً كان يؤذن لها وامرها ان تقوم اهل دارها قال عبد الرحمن فاناريت مؤذنها شيئاً
كبيراً وقال الوليد بن جميع حدثني جدتي عن ام ورقة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امرها او اذن لها ان تقوم اهل
دارها وكانت قد قرأت القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال الامام احمد ثنا وكيع بن سفيان عن
مسيرة ابى حازم عن رابطة الحنفية ان عائشة امت نسوة في المكتبة قامت بينهما وسطاً تابع لميث عن عطاء عن
عائشة وروى الشافعي عن ام سلمة انها امت نسوة فقامت وسطاً بينهن وسطاً تابع لميث عن عطاء عن
والله وسلم تفصل صلوة الجماعة على صلوة الفرد بسبع وعشرين درجة كفى وروى البيهقي من حديث يحيى بن يحيى نا ابن
لهيعة عن الوليد بن ابى الوليد عن القاسم بن محمد عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا خير في جماعة
النساء الا في صلوة او جنازة والاعتماد على ما تقدم فردت هذه السنن بالمشاهدة من قول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قوموا لصلوة امرأه وهذا النماز في الولاية والامامة العظمى القضاء وما لا ريب والشهادة والفتيا والامامة فلا يدخل
في هذا **من العجب** ان من خالف هذه السنة جزئاً للمرأة ان تكون قاضية تلي امور المسلمين فكيف افلح وهي حاكمة
عليهم ولم يفكر اخواتها من النساء اذا امتن **المثال السادس والخمسون** في السنة الصحيحة المحكمة
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم التي رواها عنه خمسة عشر نفساً من الصحابة ان كان يسلم في الصلوة عن يمينه
وعن يساره السلام عليك ورحمة الله والسلام عليك ورحمة الله منهم عبد الله بن مسعود وسعد بن ابى وقاص جابر بن سمرة
وابو موسى الاشعري وعمار بن ياسر عبد الله بن عمر والبراء بن عازب وائل بن حجر وابو مالك الاشعري وعدي بن عمر القمي
وطلق بن علي وابو بن اوس وابو ثينة والاحاديث بن ذلك ما بين صحيح وحسن فردت خمسة احاديث مختلف في صحتها
احدها حديث هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يسلم تسليمة واحدة

رواه الترمذي والثاني حديث عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن مصعب بن ثابت عن اسمعيل بن محمد عن عامر
 ابن سعد عن سعد بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يسلم في آخر الصلوة تسليمة واحدة والسلام عليكم والسلام
 حديث عبد المهيمن بن عباس عن ابيه عن جده انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسلم تسليمة واحدة لا يزيد
 عليها رواه الدارقطني الرابع حديث عطاء بن ابي ميمون عن ابيه عن الحسن بن سمرت بن جندب كان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يسلم مرة واحدة في الصلوة قبل وجهه فاذا سلم عن يمينه سلم عن يساره رواه الدارقطني الخامس حديث يحيى
 ابن راشد عن يزيد بن مولى سلمة بن الاكوع قال رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسلم مرة واحدة وهذه الاحاديث
 لا تقاوم تلك ولا تقابرها حتى نقارضها بما احدثت عائشة في حديث معلول باتفاق اهل الحديث قال البخاري زهير بن محمد
 من اهل الشام يروى مناكير وقال يحيى ضعيف والحديث من رواية عمر بن ابي سلمة عنه قال الطحاوي وهو وان كان ثقة
 فان روايته عن عمر بن ابي سلمة عنه تضعف جدا هكذا قال يحيى بن معين فيما حكى في عنه غير واحد من اصحابنا منهم علي
 ابن عبد الرحمن بن المغيرة وزعم ان فيها تخليطا كثيرا قال والحديث اصله هو وقوف على عائشة هكذا رواه البخاري فان
 قيل فاذا ثبت ذلك عن عائشة فمن يعارضها في ذلك من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قيل له بابي بكر
 وعمر وعلى بن ابي طالب عليهم السلام وعبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر وسهل بن سعد الساعدي وذكر الاسانيد عنهم
 بذلك ثم قال فحق اراء اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابو بكر وعمر وعلى وابن مسعود وعمار ومن ذكر
 معهم يسلمون عن ايمانهم وعن شهادتهم ولا ينكر ذلك عليهم غيرهم على قرب عهدهم برواية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 الله وسلم وحفظهم لا فحاله فما ينبغي لاحد خلافة لم يكن روى في ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكيف وقد
 روى عنه ما يوافق فعلهم واما حديث سعد بن ابي وقاص في حديث معلول بل باطل والدليل على بطلانه ان الذي رواه
 هكذا الدراوردي خاصة وقد خالف في ذلك جميع من رواه عن مصعب بن ثابت كعبد الله بن المبارك ومحمد بن عمرو
 ثم قد رواه اسمعيل بن محمد عن عامر بن سعد عن سعد كما رواه الناصر كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسلم
 يمينه حتى يرى بياض خده وعن يساره حتى يرى بياض خده رواه مسلم في صحيحه فقد حرم رواية سعد بن رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم تسليمتين ومعه من ذكرنا من الصحابة وبان ذلك بطلان رواية الدراوردي واما حديث
 عبد المهيمن بن عباس بن سهل عن ابيه عن جده فقال الدارقطني عبد المهيمن ليس بالقوي وقال ابن حبان بطل
 الاحتجاج به واما حديث عطاء بن ابي ميمون عن ابيه عن الحسن بن سمرت بن جندب كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وتكره يحيى واما حديث يحيى بن راشد عن يزيد بن مولى سلمة فقال يحيى يحيى بن راشد ليس بشيء وقال النسائي ضعيف
 وقال ابن عمر بن عبد البر روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يسلم تسليمة واحدة من حديث سعد بن
 ابي وقاص من حديث عائشة ومن حديث انس الا انها محمولة لا يصححها اهل العلم بالحديث لان حديث سعد اخطأ
 فيه الدراوردي ف رواه على غير ما رواه النسائي بتسليمة واحدة وغيره يروى فيه بتسليمتين ثم ذكر حديثه عن مصعب
 ابن ثابت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يسلم في الصلوة تسليمة واحدة ثم قال وهذا وهم عندهم وغلط
 واما الحديث كما رواه ابن المبارك وغيره عن مصعب بن ثابت عن اسمعيل بن محمد عن عامر بن سعد بن
 عن ابيه كان يسلم عن يمينه وعن يساره وقد روى هذا الحديث بالتسليمتين من طريق مصعب ثم ساق طريقه
 بالتسليمتين عن سعد ثم ساق من طريق ابن المبارك عن مصعب عن اسمعيل بن محمد عن عامر بن سعد عن ابيه

بروي عنه

شك

قال رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسلم عن يمينه وعن شماله كافي النظر الى صفته خذ فقال الزهري ما سمعنا
 هذا من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال له اسمعيل بن محمد اكل حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 سمعت قال لا قال فنهضه قال لا قال فاجعل هذا في النصف الذي لم نسمع قال واما حديث عائشة ان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم كان يسلم تسليمه واحدة فلم يرفعه احد الزهري بن محمد وحده عن هشام بن عروة رواه عنه عمرو بن ابي
 سلمة وزهري بن محمد ضعيف عند الجميع كثرة الخطا لا يحتج به وذكر يحيى بن معين هذا الحديث فقال عمرو بن ابي سلمة
 وزهري ضعيفان لا حجة فيهما واما حديث انس فلم يات الا من طريق ابي السختياني عن انس ولم يسمعه ابيوب من انس
 عندهم شيئا قال وقد روى عن الحسن عرسا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وابا بكر وعمر كانوا يسلمون تسليمه واحدة
 ذكره وكيع عن الربيع عنه قال والعمل المشهور بالمدينة التسليم الواحدة وهو عمل قد توارثه اهل المدينة كابن ابي
 ومثله يصح فيه الاحتجاج بالعمل في كل بلد لانه لا يخفى لوقوعه في كل يوم مرارا قلت هذا اصل قد نازعهم فيه الجمهور
 قالوا عمل اهل المدينة كعمل غيرهم من اهل الامصار لا فرق بين عملهم وعمل اهل الحجاز والعراق والشام فمن كانت السنة
 معهم فعمل اهل العمل المتبعين واذا اختلف علماء المسلمين لم يكن عمل بعضهم حجة على بعض انما الحجة اتباع السنة ولا
 تترك السنة تكون عمل بعض المسلمين على خلافها او عمل بها غيرهم ولو ساء تترك السنة لعمل بعض الامة على خلافها
 لتترك السنن وصارت تتبع الغيرة فان عمل بها ذلك الغيرة عمل بها ولا فلا والسنة هي العيار على العمل وليس العمل عيارا
 على السنة ولم نضمن لنا العصمة قط في عمل مصر من الامصار ودون ساورها والحد ران والمساكن والبقاع لا تأثير لها في
 ترجيح الاقوال وانما التأثير لاهلها وسكانها ومعلوم ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شاهدين بالتأويل
 وعمر في التأويل وظفر وامن العلم بالمر يظفر به من بعدهم فهم المتقدمون في العلم على من سواهم كما هم المتقدمون
 في الفضل والذين وعلمهم هو العمل الذي لا يخالف وقد انتقل كثرة عن المدينة ونظر قواي في الامصار اربل اكثر
 علماءهم صادوا الى الكوفة والبصرة والشام مثل علي بن ابي طالب كره الله وجهه وابي موسى وعبد الله بن مسعود وعبد
 ابن الصرامت وابي الدرداء وعمر بن العاص ومعاوية بن ابي سفيان ومعاذ بن جبل وانتقل الى الكوفة والبصرة
 نحو ثلثمائة صحابي ونيق والى الشام ومصر نحوهم فكيف يكون عمل هؤلاء معتبرا ماداموا في المدينة فاذا اختلفوا غير
 لم يكن عمل من خالفوه معتبرا فاذا اختلفوا في المدينة كان عمل من بقي فيها هو المعتمد ولم يكن خلاف من انتقل عنها
 معتبرا اهذه من الممتنع وليس جعل عمل الباقيين معتبرا اولى من جعل عمل المفاشرين معتبرا فان الوجهي القطع بعد
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يبق الا كتاب الله وسنة رسوله فمن كانت السنة معه فعمله هو العمل
 المستبرحقا ثم كيف يترك السنة المعصومة لعمل غير معصوم ثم يقال اذ انتقلوا ستم عمل اهل مصر من الامصار التي
 انتقل اليها الصحابة على ما اذاه اليهم من بها من الصحابة ما الفرق بينه وبين عمل اهل المدينة المستقر على ما اذاه اليهم
 من بها من الصحابة والعمل انما استند الى قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفعله فكيف يكون قوله وفعله
 الذي اذاه من بالمدينة موجبا للعمل دون قوله وفعله الذي اذاه غيرهم هذا اذا كان النص مع عمل اهل المدينة فكيف اذا
 كان مع غيرهم النص وليس معهم بعض يعارضه وليس معهم الا حجة العمل ومن العلوم ان العمل يقابل النص بل يقابل
 العمل بالعمل ويسلم النص عن المعارض وايضا فنقول هل يجزئ ان يخفى على اهل المدينة بعد مفارقةهم مهور الصحابة
 لها سنة من سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويكون علمها عند من فارقه امل لا فان قلنا لا يجزئ ان ابطالتم

أكثر السنن التي لم يروها أهل المدينة وإن كانت من رواية إبراهيم عن علقمة عن عبد الله ومن رواية أهل بيت
علي عنه ومن رواية أصحاب معاذ عنه ومن رواية أصحاب أبي موسى عنه ومن رواية أصحاب عمرو بن العاص وابن
عبد الله وأبي الدرداء ومعاوية وأنس بن مالك وعمر بن ياسر واضعاف هؤلاء وهذا أصح ما سبيل إليه وإن قلتم
يجوز أن يفتي على من بقي في المدينة بعض السنن ويكون علمه بأحد خبره فكيف يترك السنن لعل من قد اعترفتم
بأن السنة قد تخفى عليهم وأيضا فإن عمر بن الخطاب كان إذا كتب إليه بعض الأعراب بسنة عن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم عمل بها ولو لم يكن مجموعا بها بالمدينة كما كتب إليه الضحاك بن سفيان الكلبي أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ورث امرأة الشليم الضبابي من دية زوجها فقضى به عمر وأيضا فإن هذه السنة التي لم يعمل بها أهل
المدينة لو جاء من رواها إلى المدينة وعمل بها لو لم يكن عمل من خالفه حجة عليه فكيف يكون حجة عليه إذا خرج من المدينة
وأيضا فإن هذا لا يجب أن يكون جميع أهل الأمصار يتبعوا المدينة فيما يعملون به وأنه لا يجزى زلهم مخالفتهم في شيء فإن
علمهم إذا قدم على السنة فلا ن يقدم على غيرهم أولى وأن قيل إن عملهم نفس سنة لم يعمل لأحد مخالفتهم
ولكن عمر بن الخطاب ومن بعده من الخلفاء لم يأمر أحد منهم أهل الأمصار أن لا يعملوا إلا بما عرفوا من السنة وعليهم إياه استحبابه
إذا خالف عمل أهل المدينة وأنهم لا يعملون إلا بعمل أهل المدينة بل مالك نفسه منهم الرشيد من ذلك وقد عزم عليه وقال
له قد تفرق أصحاب رسول الله صلى الله وآله وسلم في البلاد وصار عند كل طائفة علم ليس عند غيرهم وهذا يدل على أن عمل
أهل المدينة ليس عند حجة لازمة بحججهم الأئمة وإنما هو اختيار منه لما عليه العمل ولو يقل قط في موطنه ولا يخرج ولا يجزى
العمل بغيره بل يجزى أخبارا أخرجه أن هذا عمل أهل بلده فإنه رضى الله عنه وجزاه عن الاستسار خير ما روى إجماع أهل المدينة
في نيف وأربعين مسألة ثم هي ثلاثة أنواع أحدها لا يعملون أهل المدينة مخالفتهم فيه غيرهم والثاني ما خالف فيه أهل
المدينة غيرهم وإن لم يعلم اختلافهم فيه والثالث ما فيه الخلاف بين أهل المدينة أنفسهم ومن وراءه رضى الله عنه
لم يقل أن هذا إجماع الأئمة الذي لا يعمل خلافة وعند هذا أفققل ما عليه العمل ما أن يراد به القسم الأول أو هو والثاني
أو هو والثالث فإن أريد الأول فلا ريب أنه حجة يجب اتباعه وإن أريد الثاني والثالث فإين وإليه وأيضا فالحق عمل أهل المدينة
أن يكون حجة العمل القديم التي كانت في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه ورز من خلفائه الراشدين وهذا
كما لهم الذي كانه مشاهداً بالحسن رأي عين في أعطائهم أموالهم التي قسمها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على مشركي
مكة خبير فأعطوا لليهود على أن يعملوا بأنفسهم وأما لهم وللمنقر بينهم وبين المسلمين يقرؤهم ما أقره الله ويخرجهم منهم
متى شاءوا واستمر هذا العمل كذلك بالمرتب إلى أن استأثر الله نبيه صلى الله عليه وآله وسلم مرة أربعة أعوام استمر
مرة خلافة الصديق وكلمه على ذلك ثم استمر مدة خلافة عمر إلى أن اجتمعوا قبل أن يستشهدوا بعامة هذا العمل كما كيف
سأخ خلافة وتركه لعل حدوث ومن ذلك عمل الصحابة مع نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم على كذا شراكت في الهدى المدينة عن عشرة
والهجرة عن سبعة فباله من عمل ما أحقره وأكاد بالاتباع فكيف يخالف في عمل حادث بعد مخالفت له ومن ذلك عمل أهل المدينة
التي كانه رأي عين في مجيئهم في إذا استأثر الله نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ونبيهم ابن هزيمة وأما صاحب النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وثلاثة أعوام وبعض الزمان وقد أخبر عن عمل الصحابة مع نبيهم في آخر أمره فلهذا والله هو العمل فكيف يقدم عليه
عمل من بعدهم بما أشاء الله من السنن ويقال العمل على ترك المجيئ ومن ذلك عمل الصحابة مع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وقد
قرأ الجوزي على النبي في خطبته يوم لم يجتمع ثم نزل عن المنبر فخير وبخير مع أهل المدينة مع هذا العمل حتى

ج

سبعة

فكيف يقال العمل على خلافه ويقدم العمل لذى يخالف ذلك عليه ومن ذلك عمل الصحابة مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في اقتلائهم به وهو جالس وهذا كانه رأى حين سواه كانت صلواتهم خلفه فتعجبوا فقاموا ففعلوا في غاية الظهور والصحة فمن الجواب ان يقدم عليه رواية جابر الجعفي عن الشعبي وهما كوفيان ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يؤمن من احد بعدى جالساً وهذه من اسقط روايات اهل الكوفة ومن ذلك ان سليمان بن عبد الملك عام حج جمع ناساً من اهل العلم فيهم عمر بن عبد العزيز وخارجة بن يزيد بن ثابت والقاسم بن محمد وسالم وعبيد الله ابن عبد الله بن عمر وعبد بن شهاب الزهري وابو بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام فسالهم عن الطيب قبل الافاضة فكلهم امره بالطيب وقال القاسم اخبرني عائشة انها طيبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تحميمين احمر وحلاه قبل ان يطوف بالبيت ولم يختلف عليه احد منهم الا ان عبد الله بن عبد الله قال كان عبد الله رجلاً جاداً اجيئاً كان يري الحجرة ثم يدين ثم يحلق ثم يركب فيفيض قبل ان ياتي منزله قال ساله صدق ذكره النسائي فهذا عمل اهل المدينة وقتيأهر فأي عمل بعد ذلك يخالف يستحق التقديم عليه ومن ذلك ما رواه البخاري في صحيحه عن قاسم بن مسلم عن ابي جعفر قال ما بالمدنية اهل بيت هجرة الا يزخون على الثلث الربع ونزار على وسعد بن مالك وعبد الله بن مسعود وعمر بن عبد العزيز والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير والابن بكر بن عمر والابن سيرين وعامل عمر بن الخطاب الناس على ان جاء عمر بالمدن من عنده فله الشطرون جاؤا بالمدن فلم يكن اكل افهراً والله هو العمل الذي يستحق تقديمه على كل عمل خالفه والذي من جعله بينه وبين الله فقد استوفى فيما لله الجواب اي عمل بعد هذا يقدم عليه وهل يكون عمل يمكن ان يقال له اجماع اظهر من هذا واصح منه وايضاً فالعمل نوعان نوع لم يعارضه نض لا عمل قبله ولا عمل مصر اخر غيره وعمل عارض واحد من هذه الثلاثة فان سويهم يترافض هذا العمل كلها في تسوية بين المختلفات التي فرقت النص العقل بينها وان فرقته بينهما فلا بد من دليل فارق بين ما هو معتبر منها وما هو غير معتبر ولا تذكر ولا يلاحظ الا كان دليل من قرره النص اقول وكان به اسعد وايضاً فان انقسم عليهم هذا العمل من وجه اخر لستين به المقبول من المردود فقول عمل اهل المدينة واجماعهم نوعان احدهما ما كان من طريق النقل والحكاية والثاني ما كان من طريق الاجتهاد والاستدلال فالاول على ثلاثة اضرب احدها نقل المشرع مبدئاً من جهة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو اربعة انواع احدها نقل قوله والثاني نقل فعله والثالث نقل تقريره لهم على امر يشاهد لهم عليه او اخبرهم به الرابع نقل لزمه شيء قام بسبب وجوه ولم يفعله الثاني نقل العمل المنعزل نهماً بعد زهر من عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم والثالث نقل لا ما كن واعيان ومقادير لم تتغير عن حالها وشخص ذلك كمثل هذه الالوان فاه انقل قوله فظاهر وهو الاحاديث المدنية التي هي اقوال الاحاديث النبوية وهي اشرف احاديث اهل الامصار ومن تأمل ابواب البخاري وجوه اولها يبرأ في الباب بما وجدها ثم يتبعها باحاديث اهل الامصار وهذه كالك عن نافع عن ابن عمر وابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة ومالك عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة وابو الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة عن ابن شهاب عن سالم عن ابيه وابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن ابي هريرة ويحيى بن سعيد عن ابي سلمة عن ابي هريرة وابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس مالك عن موسى بن عقبة عن كريب عن اسامة بن زيد والزهرى عن عطاء بن يزيد الليثي عن ايوب وامثال ذلك واما نقل فعله فكيف لهم انه ترضاً من بدير ضاعة واذ كان يخرج كل عبد الى الصلابة فيصلي به العبد هو والناس وانه كان يحطيم قائماً على مشبه وظهور الى القبلة ووجه ايهام انك من قبل كل سبب ما شياً وراكباً وانه كان يروى في دورهم ويؤمنهم ضاههم ويشهد جنازتهم ونحو ذلك واما نقل التقرير

انكر

فكذلك لهم اقرارهم على تسليم الخلل وعلى تجاراتهم التي كانوا يتجر بها وما جرى على ثلاثة انواع تجارة الضرب في الارض وتجارة الاداء
وتجارة السلم فلم ينكر عليهم منها تجارة واحدة وانما حرم عليهم فيها الربا الصريح ووسائله المفضية اليه او التوسل بتلك المتاجر
الى الجرام كبيع السلم لمن يقاتل به المسلم وبيع العصا لمن يصبر وخراب وبيع الحر يملن بلبسه من الرجال ونحو ذلك مما هو
معانته على الاثم والعادى وان كان قرارهم على صنائعهم المختلفة من تجارة وخياطة وصباغة وفلاحة وانما حرم عليهم فيها الضم
او التوسل بها الى الحرامات وكان قرارهم على اشد الاشعار بالمباحة وذكر ايام الجاهلية والمسابقة على الاقدام وكان قرارهم
الهادنة في السفر وكان قرارهم على الخيلاء في الحرب ولبس الحرير فيه واعلام الشجاعة منهم بعينهم بعلامة من ريشة او غيرها
وكان قرارهم على لبس ما ينجمه الكفار من الثياب وعلى انفاق ما يربو من الدراهم وربما كان عليها صور ملوكهم ولم يضرب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا خلفاؤه مدة حتى تم دينارا ولا درهما وانما كانوا يتعاملون بضرب الكفار وكان قرار
لهم بحضوره على المزاح المباح وعلى الشبغ في الاكل وعلى النوم في المسجد وعلى شركة الابدان وهذا كثير من انواع السنن
اجتزأ به العصاة وائمة الاسلام كلهم وقد اتجه به جابر في تقرير الرب في زمن الوحي كقولكنا نغزل والقرا نزل فلو كان
شيئ يني عنه لنهى عنه القرآن وهذا من كل فقه الصمابة وعلمهم واستبلاغهم على معرفة طرق الاحكام ومداركها و
هو يدل على امرين احدهما ان اصل الافعال الكالحة ولا يصح منها الا ما حرمه الله على لسان رسوله الثاني ان علم الرب تعالى
بما يفعلون في زمن شرع الشرائع ونزول الوحي واقراءهم عليه دليل على عفو عنه والفرق بين هذا الوجه والوجه
الذي قبله انه في الوجه الاول يكون معفوفا عنه استصباها وفي الثاني يكون العفو عنه تقرير الحكم الاستصباها من
هذا النوع تقريره لهم على اكل المزروع التي تداوس بالقر من غير امرهم بغسلها وقد علم صلى الله عليه وآله وسلم انما ابدان
يتولى وقت الديار ومن ذلك تقريره لهم على الوقوف في بيوتهم وعلى اطعمتهم باروان الابل احشاء البقر وابعاد الغنم وقد
علم ان دخانها وما دها يصيب ثيابهم واوانيهم ولم يامرهم باجتناب ذلك وهو دليل على امتناعهم ولا بد طهارة ذلك اوان
دخان النجاسة وما دها ليس نجس ومن ذلك تقريرهم على سجود احداهم على ثوبه اذا اشتد الحر ولا يقال في ذلك انه ربما
لم يعلمه لان الله قد علمه واقربهم عليه ولم يامر رسوله بانكاره عليهم فقامل هذا الوجه ومن ذلك تقريرهم على الاكتماء
عقدوها في حال الشراء ولم يتعرض كيفية وقرعها وانما انكر منها ما لا مساس في الاسلام حين الدخول فيه ومن ذلك تقريرهم
على ما يابى بهم من الاموال التي اكتسبوها قبل الاسلام بربا او غيره ولم يامرهم بها بل جعل لهم بالتوبة ما سلف من ذلك
قومه تقريره بحبشة باللعب في المسجد بالحراب وتقريب عائشة على النظر اليهم وهو كتمت به النساء على الخروج والمشى في الطريق
وحطب المساجد وسبح المخطب التي كان ينادى بالاجتماع لها وتقريبه الرجال على استخدامهم في الطحن والنخل والطبخ و
العجن وعلف الفرس والقيام بمصالح البيت ولم يقل للرجال قط لا يحل لكم ذلك الامعاء وضمتهم او استرضائهم حتى يتركوا
الاجرة وتقريبه لهم على الانفاق عليهم بالمعروف من غير تقدير فرض والحب ولا خبز ولم يقل لهم لا تبرأ ذمكم من الانفاق
الواجب الامعاء وضمت الزوجات من ذلك على الحب الواجب لهن مع فساد المعاشرة من وجوه عديدة او باسقاط الزوجات
حقن من الحب بل اقرهم على ما كانوا يعتادون نفقته قبل الاسلام وجعل وقر وجوبه بالمعروف وجعله نظير نفقة الرقيق
في ذلك ومنتهى تقريرهم على التطوع بين اذان المغرب والصلاة وهي اراهم ولا ينهاهم ومن تقريرهم على بقاء الزوج و
خفت رؤسهم من النور في انتظار الصلاة ولم يامرهم باعادته ونظري احتمال كونه لم يعلم ذلك مردود بعلم الله به و
بان القوم اجل واعرف بالله ورسوله ان لا يخبروه بذلك وبان خفاء مثل ذلك على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

ج